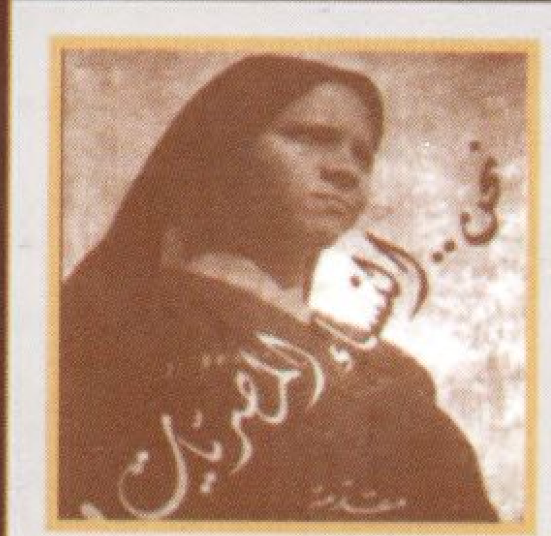
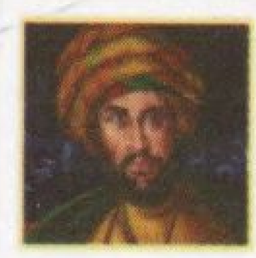


المرأة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر











المرأة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر

تحرير

جابر عصفور - لطيفة سالم

الطبعة الأولى

٢٠٠٩

المشاركون(*)

آمنة حجازي عبده	حمادة حسني أحمد
زينب رضوان	سامي سليمان محمد
سعيد إسماعيل علي	سعيدة محمد حسني
سوسن ناجي رضوان	عاصم محروس عبد المطلب
عبد الله عزباوي محمد	عزة وهبي
عماد أبو غازي	عواطف عبد الرحمن
فرخندة حسن	فوزية عبد الستار
لطيفة سالم	ماجدة محمد حمود
ماجدة مخلوف	محمد رفعت الإمام
محمد عفيفي عبد الخالق	محمود خليل

نجوى كامل

(*) الأسماء مرتبة أبجدياً.



المجلس القومي للمرأة
لجنة الثقافة

١١١٣ كورنيش النيل - التحرير
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٥٧٤٨١٩٤ - ٢٥٧٤٨١٦٨
فاكس: ٢٥٧٥٩٣٦٤ - ٢٥٧٥٩٤٧٢
البريد الإلكتروني: ncw@ncwegypt.com
الموقع الإلكتروني: www.ncwegypt.com

عنوان الكتاب

المــــرأة المصريــــــة في التاريخ الحديث والمعاصر

تحرير

أ.د. جابر عصفور

أ.د. لطيفــة سالــم

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

مقاس الكتاب: ١٧ × ٢٤ سم
عدد الصفحات: ٦٣٤ صفحة
رقــم الإيــداع: ٢٠٠٩/١٣٠٦٨
الترقيم الدولي: 977-6051-24-3

مطابع الآيات: ٣٥٧٠٧٨٤٤

المحتويات

الصفحة

المحتويات	الصفحة

رابعاً - ثورة يوليو وما بعدها (١٩٥٢ - ٢٠٠٠)

تقديم

يقدم المجلس هذا الكتاب حول «المرأة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر» رصداً للتطور الذي حدث في مسيرتها عبر هذا التاريخ.

وهذا الكتاب هو نتيجة لجهد لجنة الثقافة بالمجلس القومي للمرأة، وفكر الأستاذ الدكتور/ جابر عصفور مقرر اللجنة، فلكل أعضائها الشكر والتقدير.

المجلس القومي للمرأة

مقدمة

لقد أصبحنا في هذه الآونة الأخيرة في حاجة ملحة وضرورية للإلمام بأوضاع المرأة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر، لنتعرف ونتتبع طريق الكفاح الطويل الذي سلكته لتثبت ذاتها، ذلك الطريق الذي لم يكن مفروشاً بالورود، وإنما اكتنفته العقبات، ووقفت أمامه العراقيل، ولكنها بإصرارها من ناحية، ومؤازرة الرجل المستنير من ناحية أخرى، نجحت في أن تحرز النقاط لصالحها.

وجاء اختيارنا لتاريخ مصر الحديث والمعاصر؛ لأنه يمثل التطور الذي عاشته المرأة، وبالتالي يصبح الأمر سهلاً في التقاط خيوطه ونسجها لتعطي الشكل المعبر عن واقعها، ومن المعروف أن تاريخ مصر الحديث شمل أنظمة متعددة، كانت بدايته مع الحكم العثماني الذي امتد منذ عام ١٥١٧ – من الناحية الفعلية *De facto* – حتى تولى محمد علي حكم مصر عام ١٨٠٥، حيث انطلقت النهضة الحديثة، وغدا لمصر الوضع المتميز، وقد استمر قائماً بعده، محاولاً الصمود على الرغم من الظروف القاسية التي واجهته، ومن أهمها الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢، وتحوله إلى حماية مع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ بعد أن سقطت السيادة العثمانية – من الناحية الشرعية *De jure* – وسرعان ما قامت ثورة ١٩١٩ لتعبر مصر للحقبة الليبرالية التي واصلت مسيرتها حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتنتقل مصر معها إلى تاريخها المعاصر الذي كان له القسمات الواضحة والنتائج المتنوعة، وما لا شك فيه ذلك جميعه قد انعكس على المرأة التي شغلت الموقع على خريطة المجتمع.

ولما كان المجلس القومي للمرأة الذي أصبح منذ عام ٢٠٠٠ مؤسسة نشطة بريادة السيدة الأولى سوزان مبارك، هدفها رفعة شأن المرأة والنهوض بها، أضحى من المُسَّلم به أن يأتي الاهتمام بإبراز الدور الذي أدته المرأة من خلال التاريخ الحديث والمعاصر، وخاصة أن هناك الآن من يُطل برأسه بين الحين والآخر، محاولاً محاربة التقدم الذي اكتسبته. ومن هنا نبتت فكرة القيام بعمل علمي – تمثل في هذا الكتاب المرجع – ليكون شاهد عيان على مجهودات امرأة الأمس، وحافزاً على تقدم امرأة اليوم التي صار لزاماً

عليها أن تستكمل ما تبقى من محطات على الطريق، وأن تواجه الصعوبات بإصرار وحزم، وتحقق ما ترنو إليه.

والدراسات التي بين يدى القارئ تدور حول أوضاع المرأة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر، وشارك فيها نخبة من المتخصصات والمتخصصين الذي اجتهدوا ليثبتوا قدرة المرأة على الكفاح، وأن عليها مواصلة مجهوداتها، ورفع راية التحدي لمن يحاول إعاقة تقدمها؛ لأنها في النهاية سوف تحصد الثمرات اليانعة. كذلك فإنها يجب عليها أن تكون الدوافع التي تحركها نابعة من داخلها، وألا تتخاذل وتتراجع، فليس من المنطق العودة إلى الوراء والغوص في قضايا قديمة متخلفة استهلكها السابقون، وما عليها إلا النظر في هذا الماضي برؤية ثاقبة، ترصد الإيجابيات التي سجَّلتها المرأة في تاريخها، وتتحدى السلبيات، وتدرك أنه قد أصبح عليها ألا ترتد ولا تتعثر، وإنما تلهث وتحصل على المزيد من المكاسب، خاصة أن المناخ الآن يُقدم لها الكثير، ويشجعها للمضي قدماً، وبالتالي عليها الاستفادة منه، لتمتلك السلاح الذي يُمكِّنها من محاربة طيور الظلام.

وفي النهاية لا يسعنا إلا أن نشير إلى المجهود الذي بذله معنا المرحوم أ.د. يونان لبيب رزق، فقد تشاورنا في أهمية الموضوع وبناء هيكله، وكانت له المقترحات التي أفادتنا في خروج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز التنفيذ.

والله ولي التوفيق

القاهرة
١٦ مارس ٢٠٠٩

تحرير
جابر عصفور - لطيفة سالم

أولاً: العصر العثماني

(١٥١٧ - ١٨٠٥)

١ - الحرملك التركي

أ.د. ماجدة مخلوف

٢ - أوضاع المرأة في المدينة

أ.د. عبد الله عزباوي محمد

٣ - المرأة في عيون مؤرخي العصر

أ.د. محمد عفيفي عبد الخالق

١ - الحرملك التركي

أ.د. ماجدة مخلوف
أستاذ الدراسات التركية
كلية الآداب
جامعة عين شمس

الدولة العثمانية هي آخر دول الإسلام الكبرى، وتاريخها الممتّد لستة قرون من أواخر القرن الثالث عشر إلى مطلع القرن العشرين، هو المكمل للتاريخ الإسلامي، والعثمانيون أصحاب حضارة هي التطور للحضارة الإسلامية، فقد شكل الإسلام المكون الأساس في حضارتهم ونظمها الإدارية والسياسية والتشريعية والاجتماعية، وأيضاً في ثقافتهم وما أنتجته من آداب وفنون. فالإسلام بالنسبة للعثمانيين لم يكن عقيدة فحسب، إنما جوهر نظام يحكم كل مظاهر حياتهم منذ قيام دولتهم حتى القرن التاسع عشر، وهذه الفكرة المبدئية ضرورية لفهم وتفسير تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها.

يبدأ تاريخ مصر العثمانية بانتصار السلطان سليم الأول العثماني على طومان باي المملوكي في الريدانية سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، وبذلك صارت مصر ولاية لها مكانتها المتميزة وأهميتها بين مختلف ولايات الدولة العثمانية، ويعتمد المؤرخون المصريون بداية حكم محمد علي لمصر عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م نهاية الحكم العثماني المباشر لها، وإن استمرت مصر ولاية عثمانية حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م.

ارتبط مجيء العثمانيين مصر بانتقال الخلافة الإسلامية إليهم بعد العباسيين، وهذا يعني تبوأهم مكانة الزعامة للعالم الإسلامي ومسئوليتهم عن الحرمين الشريفين، فكانوا أول من استخدم لقب خادم الحرمين الشريفين، وصار لفظا الدين والدولة لفظين متلازمين في الأدبيات العثمانية. فكان حفظ الدين وما يعبر عنه من عبادات ومعاملات وأخلاقيات في شتى صورها، وحفظ الدولة وما يمثلها من نظم سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية، هو المهمة الأساسية لدى العثمانيين.

أما التحول الذي حدث مع مجيء العثمانيين إلى مصر، فكان له تأثيره على المستوى السياسي، إذ صارت مصر ولاية عثمانية بعد أن كانت مركزاً لعدد من الدول الإسلامية السابقة على العثمانيين، كما أثر أيضاً تأثيراً مباشر أو غير مباشر على بعض المظاهر الاجتماعية فيها. لكن هذا التأثير الاجتماعي لم يكن تأثيراً انقلابياً أو صادماً بالنسبة

للمصريين مثلما حدث مع مجيء الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، ورد فعل المصريين تجاهها متمثلاً في ثورتي القاهرة الأولى والثانية، ورفضهم لأخلاقيات الفرنسيين التي رأوها غريبة عن ثقافتهم، في حين كان العثمانيون والمصريون ينتمون إلى ثقافة واحدة هي الثقافة الإسلامية، وليس ثمة تباين بين الشعبين في الثوابت والقيم الاجتماعية والأخلاقية أنما في بعض مظاهرها.

وقد أخذت الدولة العثمانية الكثير من نُظمها السياسية والاجتماعية والإدارية عن الدول الإسلامية السابقة عليها وأضافت إليها وطورتها، ومن تلك النظم الحضارية نظام الحريم.

نظام الحرملك التركي

عرف العثمانيون نظام الحريم عمن سبقهم من السلاطين والخلفاء بوصفه نظام ينظم علاقة النساء، سواء الحرائر منهن أو الجواري بغير المحارم من الرجال في إطار الضوابط التي نظم بها الإسلام هذه العلاقة، وتستند أعمال الخدمة الداخلية والخارجية والحراسة فيه لعدد كبير من الجواري والعبيد، أي من الرقيق.

والرق نظام عرفه الشرق والغرب قبل الإسلام، إذ كان الرقيق رجلاً أو امرأة أو طفلاً ملكاً خالصاً لسيده، مجرداً من كل الحقوق، ولا سبيل لعتقه من الرق، ثم جاء الإسلام فجعل للرق قيوداً وشروطاً شرعية، وللرقيق حقوقاً إنسانية، وحث على عتق الرقاب وتحريرها. وبالغ الخلفاء والسلاطين المسلمين في تقريب الرقيق والإحسان إليهم، فلعبوا دوراً بارزاً في تاريخ هذه الدول، وخرج منهم القادة وأهل السياسة والحكم. والدولة المملوكية في مصر التي قامت بتولي شجرة الدر جارية الملك الصالح نجم الدين أيوب حكم مصر سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م ومن جاء بعدها من السلاطين المماليك، نموذج للمكانة التي حظى بها الرقيق في الدول الإسلامية. وليس من المبالغة في شيء أن نقول أن أكثر الخلفاء العباسيين، كانوا أبناء أمهات من الجواري. كما اقتصر غالبية السلاطين العثمانيين منذ عهد السلطان سليم الأول (٩١٨ - ٩٢٦هـ/ ١٥١٢ - ١٥٢٠م) على الزواج من جواري الحريم فقط.

وقد عرف المجتمع العثماني في عمومه نظام الحريم بوصفه نظام أخلاقي واجتماعي، واجتهدوا في وضع قواعد لهذا النظام وتطويره، وجعلوا منه نظاماً مؤسسياً له قواعد وضوابط وهيكل إداري وتنظيمي، وأطلقوا عليه اسم الحريم أو الحرملك، وأشهر حريم في الدولة العثمانية هو حريم أو حرم قصر «طوب قابي» مقر إقامة السلاطين العثمانيين حتى القرن التاسع عشر، وكان يعيش فيه السلطان مع بناته وأبنائه الذكور حتى سن البلوغ والجواري. وهؤلاء الجواري ينحدرون من أعراق وأجناس مختلفة، فمنهن الجركسيات والروسيات والإيطاليات والمجريات والأفريقيات، ونادراً ما ضم جواري تركيات. والمقصود بالجواري هنا هو كل من يعشن داخل الحريم بما فيهن زوجات السلاطين العثمانيين وأمهاتهم والقائمات على خدمتهم.

وهذا القسم من القصر العثماني - أي الحرملك - له خصوصيته التي تحول تماماً دون تطلع أحد من الخارج إلى ما يدور بداخله، فهو عالم مستقل يصعب اختراقه، لذا كان يوصف بأنه المدينة المحرمة، لصعوبة تجول أحد من خارج الحريم، داخل أروقته، وكان عالماً مجهولاً لدى من لم يدخله، إلى أن ظهرت كتابات هؤلاء الذين عاشوا في داخله زمناً، ثم كتبوا عنه كتابة واقعية من خلال المشاهدة، وقالوا: «إن القصر العثماني بكل أقسامه مؤسسة تربوية راقية، ومن هذه الأقسام قسم الحريم».

والنساء داخل حريم القصر السلطاني كلهن من الجواري، باستثناء بنات السلطان، فهن أميرات، وهؤلاء الجواري ينقسمن إلى قسمين، كل قسم منهما له ترتيب هرمي مثل كافة مؤسسات الدولة العثمانية، القسم الأول ويضم نساء السلطان، أي الزوجات والمستولدات والمحظيات، فالزوجات لهن درجات تبعاً لمكانة الزوجة وأقدميتها، ولا يزيد عددهن عن أربع زوجات. ثم المستولدات وتسمى الواحدة منهن «إقبال» وهن أيضاً درجات، والمستولدة هي الجارية غير المكلفة بأعمال الخدمة، ولها الحق في معاشرة رب البيت، فإذا أنجبت من السلطان صارت مستولدة وأعتقها ولدها، أي انتقلت من عداد الجواري إلى صفوف الحرائر، وعندئذ يصير من حقها أن ترث سيدها، ويكون ابنها ابناً شرعياً له يحمل اسمه ويرثه.

أما فيما يتعلق بالجواري من المستولدات والمحظيات، فقد وفر الشارع لهن حقاً إنسانياً هو حق الاستمتاع في الرق، بما تستمتع به الحرائر، فلا يحرمها الرق من إشباع جانب هام من حياتها الإنسانية، لذا رأى الفقهاء في حل الاستمتاع بالإناث من الرقيق نوعاً من الرفق بهن، كما أن هذا الاستمتاع يتيح للجارية التي تلد من سيدها حق أن تعتق، فتعتق بولدها الذي يصبح ابناً له يحمل اسمه ونسبه ويرثه.

وكانت أغلب المستولدات من الجركسيات، لما يتمتعن به من جمال وذكاء، وكانت الأسرة الجركسية إذا توسمت في إحدى بناتها الجمال والذكاء دفعت بها إلى حريم السلطان لتصبح مستولدة، ويكون هذا مثار فخر لها.

وإذا نظرنا إلى الأدب بوصفه ديواناً لأفكار المجتمع ووجدانه، فقد عبر الأدب التركي المعاصر عن هذا المعنى الذي استقر في وجدان الأتراك عن الحريم، فتقول الجارية وهي تتحدث مع مولاتها في إحدى الروايات «إن استانبول يا مولاتي لحلم يراود كل البنات في قرى القفقاس منذ مولدهن، فإذا ما لاحت في الأفق سفن التجار، وقبل أن تلقى مراسيها على الشاطئ اعتبرت كل واحدة منهن أنها في استانبول في بيوت الأغنياء وقصور الأمراء والباشوات، بل أن من تعتقد أنها أجملهن، ترى نفسها داخل حريم السلطان».

وكانت كل واحدة من الزوجات أو المستولدات والمحظيات في الحريم تعيش في جناح خاص بها هي وبناتها وأبنائها حتى سن البلوغ، بينما ينام السلطان في جناحه الخاص، ولا يذهب مطلقاً إلى أجنحة الحريم إلا في حال مرض أحد زوجاته أو بناته للاطمئنان عليها، فيخلى الطريق أمامه. ورغم أن كل نساء الحريم بالنسبة للسلطان هن بمثابة الجواري، إلا أن أغلبهن موظفات في الحريم لأعمال الإدارة والخدمة، فلم يكن السلطان يعاشرهن جميعاً كما يتصور المؤرخون الغربيون. إنما من تؤهل فقط للتعامل معه، وتلقى قبولاً عنده. ورغم هذا الحق الذي كفله له الشرع، فليس للسلطان أن يعاشر أي من الجواري إلا برغبتها وموافقتها، فلا يجبرها على ذلك.

وفي الحريم أيضاً عدداً من النائبات وتسمى الواحدة منهن «قالفة»، وهي النائبة في أي موقع أو جناح من أجنحة القصر ورئيسة الجواري فيه وبمثابة المديرة له. ولكل

جناح في الحريم نائبة يقوم السلطان بتعيينها، ومهمتها الإشراف على النظام داخل الجناح الذي ترأسه، ومتابعة سير العمل فيه، وتدارك كافة احتياجاته ولوازمه، وتتولى أيضاً الإشراف على مخصصات الجواري المستجدات، وتدبير ما يلزمهن من ملابس، وتدريبهن وتعليمهن عادات وتقاليد قسم الحريم.

وتتحدد مكانة الجارية عند التحاقها بالحريم، وهل ستلتحق بالخدمة والإدارة أم بالقسم الآخر من الحريم، أي أن تصبح محظية أو مستولدة أو زوجة، تبعاً لذكائها وجمالها اللذان قد يؤهلانها للترقي في سلك موظفات الحريم حتى تصبح كبيرة المسئولات عن خزينة السلطان. وقد يبتسم لها الحظ فتصبح زوجة للسلطان، أو تصبح والدة السلطان إذا ارتقى ابنها العرش، وهذا أرقى ما يمكن أن تصل إليه الجارية في الحريم. أما الجارية التي يقع عليها اختيار رئيسة الجواري لتكون مستولدة أو زوجة للسلطان، فإنها منذ انضمامها إلى الحريم في سن صغير، لا تكلف بأي عمل من أعمال الخدمة داخل الحريم، بل توجه العناية كلها لتثقيفها وتهذيبها وتعليمها قواعد الدين وتقاليد الحريم وآداب الحديث، وما يمكن أن تتعلمه من اللغات والآداب والموسيقى حسب استعدادها لتصبح جديرة بالمكانة التي ستشغلها، ويخصص لها منذ التحاقها بالحريم جناح خاص، وعدد من الجواري لخدمتها.

وللجارية داخل الحريم مجموعة من الحقوق الإنسانية مثل حسن التأديب، وحسن المعاملة، ويأتي على رأس هذه الحقوق الحق في الزواج، فإعفاف الجارية حق من حقوقها التي كفلها الإسلام، وهذا الإعفاف يكون بوسيلة من ثلاث: بالوطء، أو التزويج، أو البيع لآخر يطؤها. ومن حقها طالما لم يعاشرها السلطان، ولم تصبح محظية أو مستولدة، أن تتزوج إذا كانت ترغب في الزواج. فإذا طلبت الجارية من سيدها أن يزوجها، وكان لا يطؤها، فإنه يجبر على تزويجها؛ لأنه وليها، كما يجبر على تزويج الحرائر. وإذا امتنع عن تزويجها أجبره الحاكم. فإما أن تتزوج أو تعتق ثم تغادر الحريم ومعها صك العتق وتصبح بعده من الحرائر وتمارس حياتها الطبيعية في الزواج والإنجاب بعد أن يكفل لها القصر ما يحقق لها حياة كريمة أو يزوجها بأحد رجال الدولة، وعندئذ يتكفل السلطان بتكاليف زواجها.

وجدير بالذكر أن الشرع فرض من القيود في معاشرة الجواري ما فرض على الزواج، مثل تحريم الاقتراب من الأختين، والأم وابنتها، والعمة وابنة أخيها، وغيرهن من ذوي الرحم المحرم، جرياً على السنة المتبعة في النكاح الرسمي، كما أنه حرم على رجلين أن يشتريا جارية فيقتربا منها معاً؛ لأن الشرع يعاقب على مثل هذه الفعلة ويعتبرها زنى صريحاً.

وقد اعتاد السلاطين العثمانيون أن يعتقوا من حين إلى آخر عدداً من الجواري من مختلف الدرجات، ولم تكن الجارية التي تعمل في الخدمة داخل الحريم العثماني تقضي بداخله أكثر من تسع سنوات، بعدها لا بد وأن يتحدد مستقبلها خاصة وأنها تكون آنذاك في حوالي الخامسة والعشرين من عمرها، فإذا رغبت الجارية في التقاعد أو العتق تجهز الأوراق الخاصة بتقاعدها وعتقها، وتتم هذه الإجراءات بكل سرعة وترحيب من جانب السلطان.

وكانت رعاية السلطان لمن سبق لهن العمل داخل الحريم، تمتد لتشملهن بعد الزواج أيضاً، والجارية التي سبق لها العمل في الحريم، يصرف لها مخصصات يومية من مطبخ القصر، ويستمر صرف هذه المخصصات إلى أبناء الجارية بعد وفاتها.

هذا عن النظام العام للحريم، أما الحياة بداخله، فهناك آداب عامة ينبغي على كل من يعشن في الحريم الالتزام بها، ولا يمكن التهاون فيها، ويتولى جميع الموظفين داخل الحريم وخارجه مراقبة تنفيذ قوانينه بكل دقة، ومن الآداب العامة المحافظة على نظافة المكان، فضلاً عن النظافة الشخصية، خفض الصوت عند الحديث، وعدم رفعه لأي سبب، فلا يجرؤ أحد على رفع صوته في سكون الحريم، ولا يحدث هذا إلا إذا كان هناك أمر هام، وعند مرور واحدة من الجواري من حجرة إلى أخرى، ينبغي أن تستأذن بكلمة «دَستور» وهي كلمة تعني طلب الإذن بالمرور.

ولم يكن مسموحاً لأحد بدخول قسم الحريم سوى الطبيب، ووكيل أعمال المرأة المسئول عن إدارة أملاكها، ويكون اللقاء عندئذ من وراء حجاب وبحضور كبير أغوات الحريم، أما الطبيب فلم يكن يسمح له بالنظر إلى المريضة إلا بقدر الحاجة فقط وقد غطت جسمها كاملاً، ويرافقها أثناء الفحص عدد من الجواري المكلفات بخدمتها.

وفي هذا الحريم تتعلم النساء كلهن بما فيهن الجواري القراءة والكتابة ومبادئ الدين والعبادات على يد معلمات، ويمارسن بعض الفنون مثل الموسيقى وأعمال الإبرة والتطريز.

أما عن حياة النساء خارج الحريم، فيتولى عدد من الخدم من الرجال ويعرفون بالأغوات مهمة حراسة الحريم، ويتمتع رئيس الأغوات بدرجة رفيعة في البروتوكول العثماني، وهو المسئول الأول عن تنظيم علاقات الحريم بخارجه، ويتم تربية هؤلاء الأغوات داخل القصر منذ طفولتهم لإعدادهم الإعداد اللازم للوفاء بمهمتهم، بعد ذلك يجري توزيعهم على القصور العثمانية.

ولهؤلاء الأغوات في قسم الحريم وظائف محددة، هي فتح أبواب قسم الحريم في الصباح وإغلاقها في المساء، وحراسة أبوابه، وملاحظة الداخلين إليه والخارجين منه، ليمنعوا تسلل أحد من خارج الحريم إليه أو انتهاك حرمته، وأيضاً مرافقة نساء القصر لدى خروجهن وانتقالاتهن، ومراقبة ملابسهن ومدى ملائمتها للتقاليد والآداب داخل الحريم، ومنع الغرباء والعاملين في أجنحة القصر الأخرى من الدخول إلى قسم الحريم، وهو المسئول عن الإذن للنساء من خارج القصر بالدخول لزيارة أحد من الحريم، وفي كل الأحوال ينبغي على أغا الحريم مغادرة القسم الخاص بالحريم بعد منتصف الليل، ويتم إبلاغه فوراً بكل ما قد يحدث بعد ذلك الموعد. ولا بد أن يتوفر في هؤلاء الأغوات الصدق والأمانة وغض البصر، ومن يضبط وهو يختلس النظر إلى أي واحدة من قسم الحريم، فإنه يعاقب عقاباً شديداً. وكان إهمال رئيس الأغوات في عمله سبباً كافياً لعزله وإبعاده من العاصمة استانبول، وكانوا عادة يبعدون إلى مصر ليقيموا فيها بقية حياتهم، ولعل هذا مما ساعد على انتقال بعض تقاليد ونظام الحريم العثماني إلى مصر، وهو نظام يمكن أن يوصف بأنه نظام مؤسسي له قوانين واختصاصات ووظائف وترقيات وتقاعد، وقد عرف هذا النموذج في مصر في العهد العثماني باسم الحرملك التركي.

والحرملك: كلمة مركبة من شقين، أولهما كلمة «حَرَم» العربية، وحرم الرجل كما تُعَرِّفه المعاجم اللغوية العربية هو ما يقاتل عنه الرجل ويحميه. ومنها اشتقت كلمة الحُرمة، وهي ما لا يحل انتهاكه من ذمة أو حق، ومن منطلق هذا المعنى الدال على

الحماية استخدمت الكلمة بمعنى المرأة، وأهل الرجل. وعلى هذا يكون معنى «الحَرَم» لغة هو ما حَرُم فلا يُنتهك. وحريم الدار هو ما أضيف إليها من حقوقها ومرافقها. وقد استخدم الأتراك كلمة «حَرَم» العربية بمعناها المشار إليه مع إضافة اللاحقة «لك» الدالة على اسم المكان في اللغة التركية، فجاءت كلمة «حرملك».

وبهذه المعاني المعجمية الراقية أطلق لفظ الحريم أو الحرملك في معناه العام على الجزء المخصص من البيت الذي يعيش فيه الرجل مع أهل بيته من النساء والأبناء، فإذا كان صاحب البيت من ذوي اليسار أضيف إليهم الجواري القائمات على الخدمة داخل الحريم. وهذا الجزء من البيت لا يحق للأجانب من الرجال من غير المحارم انتهاك حرمته، وقد أسماه الأتراك «حَرَماً»، وهي تسمية ذات دلالة حضارية عمّا يكتنف هذا المكان من مظاهر الاحترام، في حين أسماه المصريون «حريماً». واستخدم العثمانيون لفظ «حَرَم» أيضاً بمعنى الزوجة، وهو استخدام شائع بين المصريين، ويستخدمونه بنفس هذا المعنى، فكلمة «حَرَم فلان» تعني زوجته. كما استخدم المصريون لفظ «حُرمة» بمعنى المرأة على العموم، وهو استخدام مازال شائعاً في مصر لدى بعض الأوساط الاجتماعية.

والحرملك التركي: تسمية شائعة يقصد بها الحريم العثماني الذي كان مرعياً في بيوت السلاطين والأمراء وكبار رجال الدولة والأثرياء. والحريم أو الحرملك ليس مجرد قسم من أقسام البيت، إنما هو نظام أخلاقي وتربوي وسلوك عام ينبغي أن تلتزم به النساء داخل هذا القسم، كذا يكون مغادرتهن له وفق ضوابط وفي أضيق الحدود. فيوصف هذا الحريم بأنه مؤسسة تربوية لها تقاليدها ونظامها الإداري. وصار حريم القصر العثماني نموذجاً للحريم في قصور كبار رجال الدولة الأمراء والأثرياء والأعيان في الدولة العثمانية، انتقل نموذج الحرملك التركي إلى المجتمع المصري من خلال حريم الأمراء وطبقة الأثرياء والأعيان، وكان قد سبق أن عرف المجتمع بكل طبقاته نظام الحريم أيام حكم الفاطميين والأيوبيين والمماليك، وكانت اصطلاحات الحريم وباب الحريم ومساكن الحريم أكثر شيوعاً في بيوت السلاطين والأمراء والبكوات المماليك والأعيان، أي قبل مجيء العثمانيين إلى مصر.

أما الشارع المصري: فقد لاحظ العثمانيون فيه بعض المظاهر السلوكية رأوا أنها منافية للآداب كما يفهمونها، فاجتهدوا في ضبط هذه السلوكيات بالأوامر والقوانين ومنع بعض العادات الاجتماعية التي رأوا فيها «عادة قبيحة وفاضحة» ينبغي إلغاؤها وتحاشيها، لكونها مخالفة للشرع الشريف المطهر. واعتباراً من أوائل العصر العثماني في مصر أصدر العثمانيون القوانين «لمنع الجهر بالفواحش والمنكرات، والاحتراز من شيوع الزنا وسائر الكبائر» من منطلق تشييد قواعد الدين واتباع سنة سيد المرسلين.

كما لاحظ العثمانيون أن النساء يركبن الحمير ويترددن على الأسواق و«يعرضن أنفسهن للجمهور» حسب قول أحد الرحالة. في حين كان العثمانيون يرون أنه من غير الأخلاقي أن تركب النسوة الحمير لما لبروز عظام ظهره من تأثير على جسم المرأة وأعضائها، فأصدروا مرسوماً ينص على «جعل ركوب الحمير في الأسواق قاصراً على المتقدمات في السن فقط»، وينبغي في حال ركوبها أن تجلس فوق وسادة، وهذا ما وصفه المؤرخ المصري ابن إياس الذي عاصر مجيء العثمانيين إلى مصر، بأنهم «يريدون جعل نساء مصر يمشين على طريقة نساء إستانبول».

أما بالنسبة للحريم، فالجدير بالذكر أن نظام الحريم في مصر لم يكن نظاماً خاصاً بالمسلمين وحدهم من منطلق ديني، إنما كان نظاماً مرعياً أيضاً في بيوت الأقباط وبنفس الطريقة، فقد رأوا في نظام الحريم نظاماً أخلاقياً يحفظ للمرأة خصوصيتها، فكانت النساء في بيوتهن أيضاً يتبعن النظام الاجتماعي العام، ويعشن في قسم خاص بهن داخل بيوتهن عُرف أيضاً باسم الحريم.

ونود في البداية أن نشير إلى نقاط مهمة تعيننا في رسم صورة دقيقة للحرملك في مصر في العصر العثماني، وتقدم تفسيراً اجتماعياً له.

فبالنظر إلى طبيعة الحياة العامة في مصر العصر العثماني نرى أن فرصة اختلاط النساء بالحياة العامة كانت محدودة، ويرجع ذلك لأسباب اجتماعية وأخلاقية وأمنية.

فعلى المستوى الاجتماعي كانت الأعمال العامة التي باستطاعة المرأة ممارستها خارج بيتها هي في الأغلب أعمال متواضعة، مثل عمل الماشطة أو الدلالة أو الندابة أو العمل

في الحمامات العامة أو الخادمات، وهذه كلها أعمال لا تناسب إلا فئة معينة من النساء من طبقة العامة والسوقة. أما حريم الأعيان والأمراء والبكوات والعلماء والتجار والنساء من الطبقة الوسطى، فكن يستنكفن القيام بمثل هذه الأعمال، لكن لهن الحرية في التملك إذا كن من ذوات اليسار، وهؤلاء يُدرن أعمالهن وممتلكاتهن من داخل الحرملك، فيستقبلن الأشخاص الذين يتولون أمور أملاكهن في الحريم من وراء حجاب.

يضاف إلى هذا أن النساء من الطبقات التي لم تعمل بنظام الحريم وهي الطبقات الدنيا وصاحبات الحِرف كانت لهن أنشطتهن التي اعتدنها قبل العصر العثماني، فقد مارسن نشاطاً عظيماً وحرية كبيرة في التحرك في شوارع القاهرة وأسواقها ومتنزهاتها، وكثيراً ما انزعج الولاة بسبب خروجهن على التقاليد والآداب. فقد شهدت مصر في بعض فترات العصرين المملوكي والعثماني وضعاً أخلاقياً غريباً لفئة من السوقة، ولم يتمكن بعض سلاطين المماليك والولاة العثمانيين من ضبط سلوك هذه الفئة من النساء بوجه خاص، فكن يخرجن إلى الأسواق ويجتمعن مع الرجال في المتنزهات مما أدى إلى «ارتكاب القبائح الشنيعة» كما وصفها مؤرخو تلك الفترة. وشدد السلاطين والولاة في القوانين لمنع هذه التجاوزات، والمناداة بمنع هؤلاء النساء من النزول في مراكب الخليج والأزبكية وألا يجلسن على حوانيت الصياغ ولا في الأسواق إلا بقدر الحاجة. وفي المقابل فقد ثبت أن الأعيان ورجال الطبقة الوسطى في القاهرة كانوا يعترضون على خروج نسائهم للتسوق لمخالفة ذلك للتقاليد والآداب، فضلاً عن تعرضهن لمخاطر، وقد ذكر الجبرتي أيضاً أن المرأة وخاصة من نساء الأعيان «لا تخرج من بيتها أبداً»، إنما يقوم عدد من الرجال عرفوا باسم الأغوات بحراستهن وأداء الخدمات اللازمة لهن خارج الحريم، كما تكفلت الدلالات بتلبية احتياجاتهن من الأسواق.

هذه التقاليد الاجتماعية لم تكن خاصة بالقاهرة وحدها، إنما كانت مرعية في محافظات مصر المختلفة وبشكل أكثر دقة، فنساء رشيد كما وصفهن الرحالة التركي أوليا جلبي في القرن السابع عشر، «كن لا يخرجن إلى الطريق إلا إذا اضطرتهن إلى ذلك ضرورة مُلِحَّة، وتجول النساء في السوق يعد عيب كبير» كذلك الأمر في دمياط، حيث كانت النساء لا يخرجن إلى السوق، وعندهن أن الخروج إلى السوق عيب كبير، لهذا التزمت

النساء المصريات عموماً بالحياة داخل بيوتهن، وهو ما يطلق عليه المؤرخون اسم «الحياة داخل الحريم» أي الحياة داخل ذلك القسم من البيت الذي يقاتل عنه الرجل ويحميه وله حرمة لا تنتهك.

ونتبين مما ذكره المؤرخون والرحالة الذين زاروا مصر في كتاباتهم عن نساء القاهرة قبل القرن التاسع عشر، أن كتاباتهم كانت من خلال مشاهدتهم لبعضهن في الأسواق والمتنزهات العامة، وليس من داخل الحرملك؛ لأن النظام الدقيق الذي خضع له نظام الحرملك، جعل من المستحيل عليهم أن يكتبوا عن الحريم كتابة موضوعية، بل إن المؤرخين المصريين كانوا يتحرجون من الكتابة في تواريخهم عما يدور داخل الحريم؛ لأن في هذا انتهاك للحرمات، وكان السؤال عن حال السيدات يعتبر أمراً معيباً مهما كان الدافع الذي يمليه، وإذا اضطر الرجل إلى الحديث عن نسائه مع المقربين كان يذكرهن بلفظ «الأولاد، أو الجماعة، أو العائلة».

وقد تضمنت كتابات الغربيين منذ أوائل القرن الثامن عشر، بعض المعلومات عن الحريم أو الحرملك، وذلك عن طريق بعض الفنيين والأطباء الذين كان يجري الاستعانة بهم لأداء بعض المهام المحددة داخل القصور والبيوت في أماكن محدودة جداً، وفي حالة الضرورة القصوى. ولأن هؤلاء الرجال لم يستطيعوا اقتحام حرمة الحريم، أو الوقوف على ما يدور خلف أبوابه، لجئوا في كتاباتهم إلى الخيال، وانطبع هذا الخيال في الذهن الأوروبي، ثم انتقل إلينا بكل ما فيه من مبالغات وتخيلات، فأصبحت كلمة الحريم تثير في أذهاننا ما أثاره الأوروبيون من الرحالة وغيرهم ممن زاروا مصر من مبالغات تصور الحريم على أنه مجموعة من الجواري الجميلات مهمتهن اللهو والمتعة، وأن النساء داخل الحريم يعشن مقهورات ومحرومات من الحقوق الإنسانية.

ولم تتحقق الكتابة الموضوعية عن الحرملك إلا في القرن التاسع عشر، بعدما شرع بعض من عملوا داخل الحريم من النساء والأغوات في كتابة مذكراتهم أو مشاهداتهم عنه، وعندما سمح لزوجات السفراء الأجانب بالدخول إلى الحريم وزيارة النساء، فشاهدن عن قرب الحياة داخل الحريم الذي عرف منذ ذلك الوقت باسمه المؤسسي أي «الحرملك» ودونوا مشاهداتهن، فقدمن لنا صورة أكثر دقة لما يجري بداخله.

وهؤلاء النساء من الأوروبيات قدمن صورة جيدة عن الحرملك التركي في مصر في العهد العثماني، فوصفن حياة الحريم بشكل دقيق ومفصل، وهو وصف جاء بالمشاهدة من داخل الحريم، وليس بالسماع بما يؤكد خطأ ما زعمه الأوربيون عن الحرملك، فتقول إحداهن: «إن الأفكار التي تسود لدى الكثيرين في أوروبا عن التسيب الخلقي في الحريم، هي في اعتقادي خاطئة. صحيح أن للسيدة رئيسة الحريم - وهي دائماً والدة رب البيت - سلطة كبيرة قد تسيء استعمالها، ولكن جواريها يقعن تحت مراقبة صارمة، كما أن النظام الذي ترضخ له الفتيات في الحريم الشرقي، لا يمكن أن يقارن إلا بما يتبع في الأديرة، وأي انحراف عن قوانين الحشمة المطلقة، ينتج عنه عقاب صارم». وبوصفها هذا تقدم لنا صورة أخلاقية لحياة المرأة داخل الحرملك في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وتقول أخرى: «لا تكاد الرجال، وعلى الأخص الأوروبيون يسمعون كلمة الحريم، حتى ينصرف خيالهم إلى الرقص والغناء وبركة من الماء المعطر يتواثب إليها العذارى والفتيات يسبحن ويرقصن ويغنين، ولكن الحريم الذي وقعت عليه العين في مصر ليس فيه شيء من هذا الخيال، فالجواري هناك فتيات يلبسن ملابس بسيطة نظيفة، ولكنها غير مغرية، فالجواري في مصر لسن أداة للتمتع واللهو، وإنما هن خادمات».

أما الأسباب الأمنية التي كانت تحول دون اختلاط المرأة بالحياة العامة، فمنها ما سجله كثير من المؤرخين المصريين في كتاباتهم، وما دونه الجبرتي في تاريخه عن تعرض النساء لدى خروجهن بمفردهن لاعتداءات اللصوص والأوباش، وتجريدهن من ثيابهن وما عليهن من الحلي والحلل، هذا الوضع الأمني جعل النساء يلتزمن بيوتهن في أغلب الأحوال ولا يغادرنها إلا للضرورة.

في إطار هذه الآراء، وعلى ضوء الأوضاع الاجتماعية والأمنية والأخلاقية العامة، يمكننا فهم نظام الحرملك التركي في مصر في العصر العثماني.

وقد التزم المصريون في عمومهم بتقاليد الحرملك التركي بشكلها المؤسسي والعرفي. وكان المجتمع المصري يتكون من ثلاث طبقات، هي: طبقة الحكام والأمراء من المماليك والعثمانيين، ثم الطبقة الوسطى في مقدمتها الأعيان والعلماء وكبار التجار وفي نهايتها الأقل ثراء وأرباب الحرف والصناعات، ثم طبقة العامة.

وكانت الطبقة الوسطى ذات تقاليد ثقافية، وأكثر تأثراً بتقاليد الطبقة الحاكمة والأمراء، ومن هذه التقاليد «الحرملك»، فقد نشأت الأحياء التركية وسط محيط واسع يضم منازل الوطنين من مختلف المهن والصناعات، ولم يجد الأتراك غضاضة في هذا، بالرغم من أنهم يأتون على رأس الهرم الاجتماعي، لذا نجد أن الاصطلاحات المتعلقة بالحريم التركي بنظامه المؤسسي، كانت أكثر شيوعاً في البيوت الكبيرة والقصور التي يقطنها الأمراء والكبار والأغنياء وغالبيتهم من الأتراك، وكانوا يسيرون في بيوتهم بوصفهم أمراء على نفس النسق الذي كان يجري تطبيقه في العاصمة استانبول من حيث تخصيص قسم للحريم، وإخضاع هذا القسم لنظام الحريم التركي، وهو نظام دقيق يحتاج تطبيقه إلى قدرة مادية كبيرة لشراء الجواري والأغوات الذين عرفوا باسم «الطواشية»، وأيضاً يحتاج إلى منزل كبير يتسع لتخصيص قسم منه للحريم والجواري بعيداً عن قسم الاستقبال والضيوف الذي عرف باسم «السلاملك»، ولا نجد نظام الحرملك التركي بشكله المؤسسي الذي طبقه الأتراك مرعياً بنفس النسق في البيوت المتواضعة، لعدم توافر القدرة المادية والمساحة الكافية التي تتيح تخصيص قسم خاص من البيت للنساء، وإن كان مرعياً بشكله العرفي أي ذلك الفصل بين النساء والرجال من غير المحارم.

فإذا كانت البيوت تخلو من مكان مخصص لاستقبال الغرباء، كان يتعين على الغرباء مراعاة تقاليد البيت وخصوصياته، وأن يعلنوا عن قدومهم بقول: «دستور أو يا ساتر» لتنبيه النساء بأن يضعن حجاباً أو أن ينتقلن إلى حجرة داخلية، وكان البيت يتضمن غالباً مكاناً يتيح للمرأة أن تأوي إليه في مثل تلك الظروف.

وقد انعكست فكرة خصوصية المرأة وعدم انتهاك حرمتها على العمارة الإسلامية، فكان لطبيعة بيوت القاهرة من الوجهة المعمارية في العصر العثماني نسقاً يجسد فكرة حُرمة البيت، ويتيح للنساء التجول داخله في حرية، ويحول دون تطلع الأغراب على ما يدور بداخله من طعام أو حركة الحياة اليومية. وكان البيت عادة يتكون من ثلاثة أقسام: غرف الاستقبال، والغرف المعدة للاستخدام الخاص أي الحريم، والخدمات، وهو تصنيف يعكس الوظائف الأساسية لمختلف أقسام الحرملك، وكانت قاعات الحرملك تفتح بمشربيات أو مشرفيات في اتجاه صحن البيت الذي تتوسطه في أغلب الأحيان فسقية لتلطيف حرارة الهواء، بدلاً من الانفتاح على الخارج. وهذا حفظاً لحرمة البيت.

مثال ذلك بيت الكردلية الذي بناه أحد أعيان القاهرة، وهو محمد بن الحاج سالم الجزار عام ١٦٣١، وبيت السحيمي الذي يرجع تاريخ بنائه إلى عام ١٦٤٨، وقد اعتاد الباحثون والمؤرخون للعمارة الإسلامية أن يذكروا بيت السحيمي في كتبهم على أنه من أفضل البيوت التقليدية التي بقيت لتعطينا فكرة عما كانت عليه بيوت القاهرة العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويتميز البيت بالمدخل المنكسر، والدهليز الذي يفضي إلى صحن البيت. هذا الشكل لمدخل الدار تميزت به عمارة البيوت في العصرين المملوكي والعثماني، وكان يحفظ حرمة الدار من عيون المتطفلين. والقاعدة هي تخصيص الطابق الأرضي لقاعات استقبال الضيوف من الرجال، أو للغرف التي تستخدم بمثابة مخازن للبيت، ولا نجد أي قاعات للحريم إلا في الطوابق العليا من البيت. وكانت بيوت الأمراء المماليك في عمارتها أصدق تعبير عن نظام الحرملك التركي في مصر أثناء العصر العثماني، فالبيت تتوفر فيه كل متطلبات الحياة اليومية من أغذية على اختلافها في مخازن ملحقة بالبيت، كذا أماكن مخصصة للجواري والأغوات القائمين على الخدمة.

وقد عرف هؤلاء الأغوات الذين يحرسون الحرملك في مصر باسم «الطواشية»، وكانوا يترددون على مساكن الحريم لحراستها، فهؤلاء العبيد السود الذين يخدمون في بيوت الأثرياء كما وصفتهم قوت القلوب الدمرداشية «يعيشون في هذه البيوت الفخيمة حياة أفضل من تلك التي يعيشها أقاربهم في أحراش السودان والحبشة. كان الخدم عند الأوروبيين أحراراً! إن الحرية جميلة، ولكنها حرية تؤدي إلى التسول، الحرية من أجل لا شيء».

ونادراً ما كانت النساء يغادرن بيوتهن، وإذا اضطرت المرأة على مغادرة الحريم للضرورة القصوى مثل تبديل الهواء أو الانتقال من منزل إلى آخر، أو زيارة المساجد في المناسبات الدينية، فيكون ذلك بضوابط محددة، وعندئذ يخرجن بكامل حجابهن، وفي حراسة الأغوات لحمايتهن وإفساح الطريق أمامهن أو مع أزواجهن أو أحد المحارم لحمايتهن من تعديات الأوباش أو اللصوص، وهو ما سجلته كتب المؤرخين المصريين بشكل متكرر. ولا يعني هذا أن المرأة كانت مقهورة على عدم مغادرة الحرملك، إنما التزامها بيتها كان هو الوضع السائد بين النساء في سائر مجتمعات البحر المتوسط الأخرى. وإذا أردن شراء ما قد يحتجنه من ملابس أو أدوات زينة أو ما شابه ذلك، فتكتب النساء احتياجاتهن في

ورقة يدفعن بها إلى كبير الأغوات بما يجب شراءه من الأسواق. وبعد يوم أو يومين يؤتى بما سبق طلبه ومعه بيان بالأسعار. فتأخذ الحريم ما يروق لهن ويرجعن ما سواه أو أن تتولى الدلالات إحضار احتياجات النساء إلى الحريم.

وتضع كتابات الطبقة الوسطى في مصر أثناء العصر العثماني أيدينا على صورة للمرأة المصرية تتنافى مع صورة الزوجة المعزولة في خدرها ضحية الاستغلال والقهر، وهي الصورة الرائجة بين الباحثين المحدثين في شئون المرأة المصرية أو العربية أو المسلمة من منطلق نظرية التحديث، فعلى النقيض من ذلك تكشف لنا نصوص ذلك العصر عن أن تأثير النساء تجاوز حدود دائرة المرأة والأطفال، حتى ولو كن يقضين معظم الوقت في البيت، فهي تبين الأهمية لحكمتها العملية، وسرعة البديهة، وحسن التصرف في أمور الحياة اليومية. كما أن كلمة الاحتجاز التي يستخدمها الباحثون كثيراً عندما يتحدثون عن حياة المرأة داخل الحريم في مجتمعات الشرق الأوسط، التي تحمل مضموناً يشبه الاعتقال، كلمة مضللة، عندما ننظر إلى الوضع عن قرب، فرغم تمحور الحياة العائلية حول البيت، ارتبطت النساء بالمجتمع الخارجي بروابط عدة، والواقع أن وضع نساء القاهرة كان أفضل، مقارنة بوضع النساء الفرنسيات أو الإنجليزيات المعاصرات لهن.

وكانت الفتيات في مصر يتزوجن في سن مبكرة، فتنقل من حريم أبيها إلى حريم زوجها في سن الثانية عشر، ومن النادر أن تبقى الفتاة بدون زواج حتى السابعة عشر، ورغم صغر سنها كان لها وليُّها أن يملي ما يشاء من شروط عند عقد الزواج مثل عدد مرات زيارة أقاربها لها أو زيارتها لهم، ومكان السكنى هل مستقل أم مع أهلها أو أهل الزوج، بل ويتم الاتفاق على أن تتناول الطعام مع زوجها أم لا، أو أن تسافر معه، أو تخرج بدون إذنه، ولها أن تلجأ إلى القاضي إذا خالف الزوج أحد شروط عقد الزواج، كما كان من حق المرأة أن تطلب الطلاق إذا ما أساء الزوج معاشرتها، أو لحقها الضرر بسببه، فإذا اقترف معها ما يخالف الفطرة، لجأت المرأة إلى القاضي ليطلقها، ولكي يشرحن شكواهن دون انتهاك قواعد الأدب لا يفعلن سوى قلب خفهن في حضور القاضي، دون أن يتفوهن بكلمة واحدة، فيفهم القاضي ما ترمي إليه الزوجة، ويجيبها إلى طلبها، وعلاوة على تلبية طلب المرأة، يتم تعنيف الزوج وتعزيره.

ومن تقاليد الحرملك أن ينام الرجل في مكان منفصل عن النساء، وهذه عادة عامة عند كل الطبقات، وإذا كان الزوج من ذوي اليسار، تختص كل زوجة أو مستولدة بجناح خاص داخل الحريم، فنعلم مثلاً أن زوجات الأمير عبد الرحمن كتخذا كان لكل منهن مسكن في القصر الذي يقيم فيه. وعندما يصعد الزوج إلى الحرملك فإنه يعلن ذلك مسبقاً عن طريق أحد الطواشية، لكنه لا يظهر مطلقا في الحرملك إذا كان في البيت سيدات غريبات.

وكان تعدد الزوجات أمراً شائعاً في الحريم وفي المجتمع بشكل عام، وإن ندر الزواج بأربع، ومن المألوف أيضاً أن تقوم الزوجة بنفسها بفحص الجواري الجدد وتقدم الجواري الجميلات هدية منها إلى زوجها وتزينهن بالمجوهرات والملابس الفاخرة، [فعندما يعجب الزوج بواحدة من الجواري بشكل خاص فيثني عليها، عندئذ تفهم الزوجة التي تتبعها هذه الجارية معنى ثناء الزوج، فتقوم بتزيين الجارية بنفسها وبمجوهراتها الخاصة وتعطرها وتأمر بإحضارها إلى حجرة الزوج]، وتعتبر ذلك من كمالها وبرها بزوجها، ولا ينقص هذا من احترام الجواري لها لكونها سيدتهن. وكان أبناء هذه الجارية يتربون بين أبناء الزوجة وكأنهم أولادها.

أما بالنسبة لملابس النساء، فقد كان على رأس اهتمامات الولاة والقضاة في مصر في العصر العثماني تنظيم أزياء النساء خارج البيت، وتنظيم خروج المرأة من منزلها وتجنب كل ما يخالف الشرع والتقاليد، ومنع خروجها بمفردها، والنداء بعدم خروج النساء عن الحشمة في ملابسهن، وكانت الفرمانات والنداءات تصدر متضمنة منعهن من ارتداء بعض الملابس أو تغيير مواصفاتها من تقصير أو توسيع أو تطويل جزء من الملابس أو النهي عنه كلية، بغرض حماية النساء من التعدي عليهن بعد تكرار حوادث خطف النساء وسرقتهن.

وكان ارتداء النقاب وتغطية الوجه من سمات جميع النساء، سواء التركيات أو المصريات ومن جميع الطبقات حسب قول الرحالة الأوروبيين إن «النساء لا يخرجن سافرات أبداً، ويلبسن النقاب مثل نساء الأتراك» فكن يضعن أمام أعينهن نقاباً أسود من الموسلين السميك يحجب وجوههن عن الأعين، بينما يسمح لهن بالرؤية الواضحة. ولم يكن الحجاب مقصوراً على المرأة المسلمة فقط، بل نجد أن المرأة اليهودية وكذلك القبطية كانت ترتديه بوصفه تقليداً اجتماعياً.

أما داخل الحرملك، فالمرأة حرة في ارتداء ما يناسبها، فكانت النساء من طبقة الحكام والأمراء يستمتعن بالملابس الراقية الأنيقة داخل الحرملك، وهي عبارة عن ثوب خارجي أطول بكثير من طول المرأة، يتدلى الجزء الخلفي منه على الأرض على شكل ذيل جرار أنيق، ترفعه المرأة فوق ذراعها عند السير فوق السجاد، وتحته قميص من حرير رقيق أو أي قماش رقيق آخر تتسع أكمامه عند المعصم، وسروال واسع، وتضع على رأسها طربوش تزينه شرابة كبيرة وكثيفة من حرير أزرق داكن. وكن يلبسن السراويل ويلبسن على شعورهن قلانس مخيطة بالذهب والفضة وعليها ريشات، ويلبسن الأطواق والقرطة والخلخال والمعاضد والمناطق المرصعة، ويلبسن القباء الحريري المزركش وفوقه قباء من قماش مموج أبيض وإزار أسود. أما نساء الأعيان فيلبسن القلانس التي تسمى «سلامية» وفي أقدامهن الخفاف الصفر والنعال المزركشة الخفيفة. أما في دمياط فكانت نساء الأعيان يضعن على رءوسهن قلانس من الذهب الأحمر والفضة، كما يضعن على وجوههن براقع سوداء وينتعلن نعالاً زرقاء.

ويبدو أن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر كان له تأثيره على النساء من طبقة العوام، وهذا ما دونه الجبرتي في تاريخه، إذ يصور مظاهر هذا التأثير «ومنها تبرج نساء مصر، وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء، وهو أنه لما حضر الفرنسيس إلى مصر ومع البعض منهم نساؤهم، كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه، فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر، وحاربت الفرنسيس بولاق، وغنموا أموالهم وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات، صرن مأسورات عندهم، فزيوهن بزي نسائهم وأجروهن على طريقتهن في كل الأحوال، فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية».

وكانت المرأة المصرية بل والمرأة التركية حتى مجيء الحملة الفرنسية بعيدة تماماً عن المؤثرات الغربية التي عرفت طريقها إلى المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، وقد أدرك أحد مؤرخي الحملة الفرنسية هذا الاختلاف فقال: «إن كل شيء في هذا الشعب - يقصد في الشعب المصري - يقدم صورة من التناقض الواضح مع عاداتنا نحن الأوربيين».

وفي زمن محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٠) انتقلت سمات الحرملك العثماني إلى مصر بشكل أقوى من ذي قبل من خلال حريم محمد علي، نتيجة ظهور طبقة أرستقراطية واسعة من الأتراك. ويعزى إلى محمد علي أنه أول من اهتم بإنشاء وبناء الأرستقراطية التركية في مصر في بداية القرن التاسع عشر. وصارت هذه الأقلية التركية تمثل مركز الدائرة بالنسبة لمجتمع الأقليات في مصر وقامت بإرساء القيم الاجتماعية المنقولة عن استانبول. خاصة بعد أن صاهرت الأسرة العلوية في مصر الأسرة العثمانية في استانبول. وقد حاول محمد علي الظهور بمظهر الحاكم المستقل في مصر، وحاكى حريمه حريم القصر العثماني من حيث النظم والتقاليد، وقلده رجال الطبقة الحاكمة والأعيان.

وما قالته الفرنسية «صوفيا لين بول» في وصف الحريم بعد زيارتها له واختلاطها بالطبقات الأرستقراطية من الأتراك وكبار التجار والأعيان المصريين، يبين لنا الطابع العام للحريم التركي في مصر، إذ تقول: إن أفضل وسيلة لتكوين فكرة عن الترتيب والنظام المتبع في حريم العظماء والأثرياء في مصر، أن نشبهه بدويلة صغيرة لها حكامها وموظفوها. وتعتبر والدة رب البيت هي السيدة الأولى في الحريم وتدعى الهانم أفندي وهي صاحبة الكلمة فيه، يليها الزوجة، وعادة ما تكون أم أكبر أبنائه الذكور، ثم تأتي بعدها بقية الزوجات حسب درجاتهن.

ولكل زوجة جناح خاص ومجموعة من الجواري لخدمتها، وهذا الجناح يخضع لنفس النظام والضوابط المرعية في سائر أقسام الحرملك. ويحاط الحريم كله بالأسوار لتأمينه جيداً من تطلع أحد أو التسلل إليه، حتى تظل النساء محتفظات بحريتهن الشخصية داخل الحرملك، ويقوم على حراسته من الخارج الأغوات. وإذا اضطر أحد الرجال أن يدخل الحرملك ليحمل أو يأتي بشيء ثقيل يصعب على النساء حمله، فهو يعلن عن مقدمه وهو في الممر بأن يردد عدة مرات بصوت مسموع «يا ساتر» و«دستور» وعدا هذه المناسبات لا يقترب أي رجل من مكان الحريم. فإذا حاول أحدهم اجتياز الممر المؤدي إلى قسم الحريم خلسة، فإنه يعاقب عقاباً شديداً قد يصل إلى حد القتل، ويسمح للطبيب فقط بالاقتراب من الحرملك في حال مرض إحدى النساء، فتصف ما تشعر به من ألم لأحد الأغوات ليبلغه إلى الطبيب، فيصف بدوره الدواء يستدعى الطبيب برفقة

رئيس الأغوات لفحص المريضة بدون أن يرى وجهها، ولا تكشف المريضة إلا موضع الألم، ويكون ذلك في حضور بعض جواريها.

كانت حياة النساء داخل الحرملك تتسم بالرفاهية شأن الأثرياء والأعيان في مختلف العصور، لكنها ليست خاملة كما قد يتبادر إلى الأذهان، بل كانت لهن نشاطاتهن المتعددة، فمنهن من يشغلن أوقاتهن في تطريز أعمال يدوية غاية في الجمال والإتقان، ومنهن من تقوم بالإشراف على المطبخ والخدم عامة والإشراف بنفسها على تنظيف رخام بيتها وصقله، وإعداد بعض أنواع المأكولات والمشروبات، وتربية أبنائها واستقبال ضيفاتها.

أما عن تعليم النساء في مصر حتى نهاية القرن الثامن عشر، فكان يتم بين جدران الحرملك في بيوت الأعيان والأكابر، إذ أن الحياة التعليمية في ذلك الوقت كانت تعتمد على الكتاتيب أولاً، ثم حلقات العلم في الجوامع، وأمر غير متاح تبعاً للمعايير الاجتماعية آنذاك، لذا كان تعليم النساء يتم داخل الحرملك، فيضم البيت قاعة خاصة لقراءة القرآن، وهو تقليد كان متبعاً في عمارة البيوت والقصور الكبيرة.

ويكون المدرسون في هذه الحالة رجالاً في سن متقدمة أو محرومين من نعمة البصر، فيعلمون النساء القراءة واللغة العربية، إذ أن أكثرهن من أصول جركسية وقفقاسية وتركية، كما يتلقين قدراً من الثقافة الدينية، ويتعلمن آيات من القرآن الكريم بالقدر اللازم للصلاة، وعندما يقابلن من يعلمهن، يرتدين كامل حجابهن في هذا الأمر يسيرون على غرار ما كان يجري في الحريم العثماني، إذ كان العثمانيون حتى نهاية عهد الدولة العثمانية، يأتون بالمعلمات إلى الحريم لتعليم من فيه من النساء والجواري قراءة القرآن الكريم على الوجه الصحيح.

وتعتبر الجواري جزء أساسي من الحرملك، وكان شراء الجواري ونظام الحرملك، أحد المظاهر التي شاعت في بيوت النخبة، واقتدى بها الأعيان والأثرياء من المصريين، وهو أمر مألوف في ذلك الوقت، فبيوت الأمراء والأعيان واسعة دائماً ومتعددة القاعات والأقسام، لذا تظهر الحاجة إلى أيد عاملة متعددة الاختصاصات والوظائف، وهو ما تقوم به الجواري بمختلف طبقاتهن.

وهؤلاء الجواري يقمن بأعمال الخدمة الداخلية في الحرملك، ومعنى الجارية لغوياً هو الفتية من النساء بينة الجري، وهي أيضاً المنة والنعمة من الله على عباده. وهؤلاء الجواري ينتظمن في ترتيب هرمي، فهن داخل هذا القسم بمثابة الموظفات، لهن درجات وترقيات، كما أن لهن رواتب نقدية تتحدد حسب درجة الجارية في هذا السلم الوظيفي، ويُحلن إلى المعاش وتُصرف لهن مكافأة في نهاية خدمتهن في الحريم.

والوظائف داخل الحريم تغطي كافة احتياجات البيت وأعماله، وتنقسم إلى أقسام، ولكل قسم رئيسة ومعاونات، ولكل منهن اختصاص ودور محدد في تسيير العمل، كما أن كل درجة منهن مسئولة عن اللاتي في الدرجة الأدنى. وهؤلاء الجواري لهن درجات متفاوتة أعلاهن مكانة هن المرافقات أي الوصيفات، ثم المسئولة عن إدارة الجناح الذي تعمل به واسمها «الخازندار» أي المسئولة عن الخزينة وتعتبر أكبر موظفة في الحريم. وتسمى أيضاً «باش قالفة»، أي رئيسة النائبات أو الوصفيات، و«سراي أوسطه» بمعنى المسئولة عن القصر أو الوكيلة، وسماها المصريون «القهرمانه»، وهي رئيسة كل الجواري داخل الحريم، وبهذه الصفة تعتبر الرئيسة الإدارية الفعلية لقسم الحريم، ولا بد أن تتسم من تشغل هذه الوظيفة بالحكمة والوقار والجدية والاحترام. ولها جناح خاص بها، ولها أيضاً مائدة طعام خاصة، ويعمل في خدمتها شخصياً عدد من الجواري، ومن بين مهامها أن تتولى بنفسها معاينة الفتيات اللاتي ينضممن إلى الحريم، وتهتم كثيراً بتحري أصولهن، وعراقة عائلاتهن، ويعاونها مساعدات يتم انتقائهن من بين جواري الحريم الأكفاء، ويليهن في المقام الجواري من الخبيرات، ويقمن على الخدمة وفق نظم دقيقة، فهناك خبيرة مسئولة عن المطبخ، وأخرى مسئولة عن الملابس «جماشير قالفة»، والمسئولة عن القهوة، أو حمل الإبريق، أو التموين، فتقديم القهوة له نظام، والملابس لها نظام، وتقديم الماء له نظام، ولكل واحدة من الجواري وظيفة محددة، فهناك «السفرجي قالفة»، ووظيفتها الخدمة على مائدة الطعام فقط، و«القهوجي قالفة» وعملها القهوة، ولكل واحدة منهن مجموعة من المساعدات، وتضم أدنى مرتبة الطاهيات وخادمات المنزل المسئولات عن أعمال النظافة وما في مستواها.

كما أن هناك مسئولات عن المراسم والتشريفات داخل الحريم، وهؤلاء يخترن من بين قدامى الجواري الملمات جيداً بالبروتوكول، ومهمتهن مراقبة الضبط والربط وإجراء مراسم الاستقبال في الحريم، كما إنهن مسئولات عن كل ما يدور بداخله، لذا فهن دائمات التجول داخل أروقته، وبرفقتهن النائبات المعاونات لهن.

والجواري دائماً يخضعن لنظام دقيق في التربية والعمل، فالتقاليد أهم شيء داخل الحريم، ويعمل عدد منهن في خدمة والدة رب البيت، وكل واحدة من الزوجات داخل الحريم.

ولأن أغلب الجواري من أصول قفقاسية أو جركسية أو حبشية أو سلافية، ولهن أسماء يصعب على المصريين نطقها واستساغتها، كان يتم إطلاق أسماء جديدة على الجارية منهن بدلاً من اسمها المسيحي، ويكون الاسم الجديد في الغالب إما اسماً فارسياً أو تركياً إذا كانت الجارية في بيت أحد الأمراء أو اسماً عربياً، وفي الحالتين لا بد أن يحمل صفة جميلة مثل اللؤلؤة، أو عين الحياة، أو البيضاء، أو نفيسة لأنها نفيسة في الحسن، فإن كانت سمراء البشرة صار اسمها عنبر. وعقب ذلك يتم تعليمها أساسيات الإسلام واللغة العربية ليمكنها الاندماج وسط أسرتها الجديدة حتى تنسى الجارية بمضي الوقت أن لها لغة أو اسم آخر أو دين آخر أو أسرة أخرى.

وكان أرباب القصور يحرصون على تربية الجواري تربية جيدة وتدريبهن على آداب التعامل، وهو ما يعرف لدى الغربيين باسم الإتيكيت، وتعليمهن القراءة والكتابة والفنون والعزف على الآلات الموسيقية؛ لأن كل هذه المقومات تؤهل الجارية في المستقبل إلى جانب جمالها لأن تصبح زوجة لأمير أو وجيه أو أحد الأعيان، وربما تصبح زوجة السلطان نفسه، ولم لا!

ويصور لنا الأدب صورة لحريم أحد الأثرياء، فتقول قوت القلوب الدمرداشية: «ارتدت كل الجواري فساتين وردية، ثم نزلن على الحديقة التي يحرس الأغوات أبوابها، كانت الفخامة تسمر العيون، طرق مليئة بالأشجار وأحواض القرنفل والورود، وأكشاك خشبية منحوتة فيها نساء يعزفن الموسيقى». وجدير بالملاحظة أنه حتى الكتابات الرافضة لمبدأ الحريم، لم تسجل نقداً سلبياً لحياة النساء داخل

الحرملك، وذكرت أن الجارية عند التحاقها بالحريم «توقن أنها تدخل الجنة ذات السرر المرفوعة، والنمارق المصفوفة، والزرابي المبثوثة، لقد ابتسم لها القدر فحملها على أجنحة الورد إلى القصر، خاصة إذا كان لها من الصفات والمزايا ما يعلو بها على قريناتها من الجواري، ومن هذه الصفات الذكاء اللامع، والعقل الثاقب، وبُعد النظر، وحسن التصرف في الأمور».

وحياة الجواري داخل الحرملك كانت حياة تتسم بالرفاهية أحياناً «فالجواري يضمن حياتهن بطولها، طعام وملابس وزواج من شخصيات مرموقة»، ويعشن حياة إنسانية أثارت اهتمام من دخلن الحريم وسجلن مشاهداتهن، فتكتب إحدى الأوربيات لصديقة لها: «أؤكد أن الرق في الشرق ليس ما تتخيلينه، ربما يكون العبد هنا (في مصر) تحت سيطرة سيده بدرجة أكبر منه في الغرب، لكن بصفة عامة يعامل بمنتهى التسامح والحلم، ويجدون في من اشتروهم آباء وأمهات يعطفون عليهم، ملبسهم وغذاؤهم عادة جيد جداً، يتمتعون بدرجة عالية من الألفة والدلال على الأسرة تبعث على الدهشة، وإذا حسن سلوك الجارية، فكثيراً ما يزوجها سيدها لشخص محترم. وفي الحريم الراقي تقام لها حفلة زفاف رائعة. وفي كثير من الأحيان يزوج نبيل من الأعيان عدداً من جواريه، وأحياناً محظياته في يوم واحد لأزواج من اختياره. وقد يحدث أحياناً أن تتألم جارية من هذا التصرف، وتفضل البقاء في المنزل الذي تعودت عليه، ولكن ما يكون زواج من هذا القبيل موضع غبطة وسرور، واختيار السيد زوجاً لجارية عنده يكون مدعاة فخر وامتنان لها. وترتدي الجارية يوم زفافها أفخم الثياب، وتفرش أرض الحرملك الذي تنتمي إليه بالمشايات الكشميرية والأقمشة المقصبة لتمشي فوقها، كما تستأجر المغنيات والراقصات لهذه المناسبة وتحيط بالعروس فتيات ينثرن العطور».

وكان الزواج من الجواري ذوات الأصول الجركسية أو القوقازية أمر شائع داخل حريم الأعيان، وذلك لأنهن في الغالب من معتوقات الأمراء والبكوات أو أراملهم، وعندئذ يسعى الأعيان للزواج منهن، لكونهن عارفات بالآداب العامة، ولأنهن في الغالب مثقفات فضلاً عن جمالهن.

وقد اعتادت العائلات الكبيرة أن تعتق عدداً من الجواري مكافأة لهن، وبعضهن كن يرفضن العتق ويفضلن عليه البقاء في الحرملك، وكان هذا أمراً ملحوظاً داخل بيوت الأتراك، وذلك لحسن معاملتهم للجواري. وعندئذ يسمح للجارية بالإقامة في البيت بعد عتقها، ويخصص لها مكان مستقل يليق بها دون مقابل. وبعض الجواري كن يعتقن بدون طلب منهن، فكان منهن من تمزق ورقة العتق هذه، وتفضل التقاعد مع البقاء في الحريم، وعندئذ يسمح لها بالتفرغ للعبادة، وتنال كل أنواع التكريم والرعاية، خاصة بعد أن يتقدم بها العمر. ومنهن من تفضل الاستمرار في العمل داخل الحريم ويرفضن الإحالة إلى التقاعد.

أما عن خيرات نساء الحرملك فقد كان أزواجهن يوقفهن لهن من الأوقاف ما يكفيهن للعيش في حياة رغدة، وهن بدورهن يوقفن من الأوقاف ما يحفظ لهن ذكرهن في أعمال البر والخير، ولعل من أظهرهن وأشهرهن السيدة نفيسة المرادية، أو نفيسة البيضاء، تلك الجارية الجركسية التي تزوجها علي بك الكبير، فقد «أظلت الفقراء بعطفها، وأطعمت الجائع، وكست العريان، وأغاثت الملهوف، ودفعت من أموالها لإطلاق الأسرى، والإفراج عن المساجين، كما أنشأت بقصرها مستوصفاً للمرضى الفقراء، وكان أكثر العاملين فيه من جواريها وموظفي دوائرها»، وشيدت سبيل ماء باسمها لازال باقياً داخل باب زويلة بالقاهرة، ومنهن من أنشأن الكتاتيب والأسبلة مثل السيدة كلسن، ولها أوقاف منها سبيل يعرف باسمها بقنطرة سنقر بالقاهرة، وسبيل الست صالحة بدرب الشمسي بالجماميز، وأقامت فوقه مكتب لتعليم القرآن، وسبيل رقية دودو بشارع سوق السلاح، ويعلوه كُتاب لتحفيظ القرآن الكريم.

وهكذا كان الحرملك التركي في مصر أثناء العصر العثماني يناسب الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية والأمنية السائدة في عصره، وإذا ما قورن بأوضاع النساء في مجتمعات أخرى معاصرة له، لوجدنا أنه كان نظاماً اجتماعياً وأخلاقياً ونموذجاً إنسانياً رفيعاً. وقد عبرت الإنجليزية صوفيا لين بول عن خصوصية الحرملك التركي في مصر بقولها: «يجدر بي أن أذكر ما يسود الجو العائلي (داخل الحرملك) من روح طيبة ومرح

شغل بها فكري طوال زيارتي له، إن ما لاحظته من عادات المرأة الشرقية يجعلني أفكر في التناقض البين الموجود في عادات وتقاليد الحياة الشرقية مع البناء العام للمجتمع الأوروبي. إن البيت الشرقي له ميزات كثيرة.

حقيقة هناك الكثير مما يشغل البال حينما نلاحظ خصائص هؤلاء القوم التي لا مثيل لها في الغرب، فملاحظات الأوروبيين عن المرأة المصرية إنما ترتكز على الثقافة بالدرجة الأولى، ولم تضع في اعتبارها الخصائص الثقافية والاجتماعية التي كان المجتمع المصري يتحرك في إطاراها في العصر العثماني.

وهذه الرؤية تضع أمامنا هذا الاختلاف بين الثقافتين الشرقية والغربية، وهو أمر له أثره الواضح في تقويم الحرملك التركي في مصر أثناء العصر العثماني.

المصادر والمراجع

- حسين محمد مخلوف، الفتاوى الإسلامية، ج١، القاهرة ١٩٨١.
- مصطفى الجداوي، الرق في التاريخ والإسلام، الجزء الثاني، نظام الرق في الإسلام، القاهرة ١٩٦٧.

أ. العربية:

الدمرداش، أحمد، الدرة المصانة في أخبار مصر الكنانة، صفحات من تاريخ مصر العثمانية في القرن الثامن عشر، تحقيق دانيال كرسليوس، وعبد الوهاب بكر، القاهرة ١٩٩٢.

- إلهام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين ١٩٩٢.
- الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة ١٩٨٧.
- حلمي أحمد شلبي، الأقليات العرقية في مصر في القرن التاسع عشر، ط١، مكتبة النهضة المصرية ١٩٩٣.
- ردولف (الأمير)، رحلة الأمير ردولف إلى الشرق، ترجمة ودراسة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.
- جبور عبد النور، الجواري، دار المعارف، أكتوبر ١٩٤٧.
- جويدان (الأميرة) المذكرات، مطبعة جريدة الصباح، مصر، د. ت.
- دي شارل، ج.، وصف مصر، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، ترجمة زهير الشايب، ط١، ١٩٧٦.
- لين بول، صوفيا، حريم محمد علي، ترجمة ودراسة عزة كرارة، ط٢، القاهرة ٢٠٠٠.
- ليلى عبد اللطيف، المجتمع المصري في العصر العثماني، ط١، ١٩٨٧.

- ماجدة مخلوف، الحريم في القصر العثماني، دار الآفاق العربية، ١٩٩٦.
- ونتر، ميكل، المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١.
- نللي حنا، بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، دراسة اجتماعية معمارية، ترجمة حليم طوسون، العربي للنشر والتوزيع.

ب - الإنجليزية:

- Douis, Fanny, The palace of Topkapi, New York, 1970.

ج - التركية:

- Galibolu, Mustafa Ali Halatü'l - Kahire Mine'l - Adati'z - zahire, ankara, 1984.
- Uzuncarsili, Ismail Hakki, Osmanli Devletinin Saray Teskilati, Ankara 1984.
- Leylâ Saz, Harem' in içüzü, Istanbul 1974.
- Uluçay, M. çagatay, Harem, Ankara 1985.
- Osmanoglu, Sadiye, Hayatimin Aci veTatiGünleri, Istanbul1966.
- Unüver, Safiye, Saray Hatiralarim, Istanbul, 1964.

٢ - أوضاع المرأة في المدينة

أ.د. عبد الله عزباوي محمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الفيوم

مكانة المرأة

احتلت المرأة المصرية في العصر العثماني مرتبة أدنى من الرجل، فقد كان الرجل في النسق الأبوي الذي كان سائداً في البلاد الإسلامية والعربية وبعض الثقافات الأخرى يحظى بمكانة أرفع من مكانة المرأة، فقد كان من النادر أن تدعى الزوجة للطعام مع زوجها، بل كانت سيدات الطبقات الشعبية يظللن واقفات أثناء تناول الأزواج للطعام، ولا يجلسن لتناول الطعام إلا بعد أن يفرغ الزوج من ذلك، وكان عليهن أن يقمن على خدمة أزواجهن خلال تدخينهم لشباكهم أو احتسائهم القهوة.

وبالرغم من خضوع النساء لأزواجهن، فإن الأخيرين لم يعاملوهن وخاصة في الطبقة العليا - الأتراك - باستبداد وطغيان، فقد كان الرجل التركي الذي كان ينتمي إلى أعيان المصريين ينظر إلى ضرب زوجته باعتباره عملاً غير أخلاقي وبمثابة الجالب للعار، وفي الوقت الذي قضت فيه التقاليد على النساء آنذاك الانسحاب والتقوقع، فقد كان لهن نفوذ كبير على عقول أزواجهن، فكان هؤلاء الأزواج لا يستطيعون مطلقاً أن يسيئوا معاملتهن ولا حتى نهرهن بحدة، فقد كان للزوجة إذا ما أسيئت معاملتها أن تطلب الانفصال وتعود إلى بيت أبيها، ولا يجوز للزوج أن يقسو في معاملة زوجته وتأديبها - حسب الشرع - إذا ما ضربها ضرباً مبرحاً يظهر أثره على جسدها وأبرأته من جزء بسيط من الصداق، فإنها تكون طالقاً طلقة واحدة تملك بها نفسها.

ويذهب «إدوارد وليم لين» إلى أنه قد يظن البعض أن نساء الطبقتين العليا والوسطى في مصر كن يشعرن بالجور والتعاسة في عزلتهن، إلا أن الأمر كان على عكس ذلك، فإن الزوجة المصرية التي تتعلق بزوجها تعتقد أنه إذا أطلق لها هذا الزوج الحرية، فإن ذلك يعني أنه يهملها ولا يحبها كثيراً، وأن المرأة التي كانت تخضع للرقابة الدقيقة من زوجها كانت موضع حسد من بقية النساء.

أما نساء الطبقات الدنيا، فقد كن يخضعن لأزواجهن أكثر من خضوع نساء الطبقة العليا والطبقة الوسطى، فقد كن يعاملن بنوع من الاستخفاف والاحتقار والإهانة والتعرض للضرب، ليس من قبيل أزواجهن فقط، بل من جانب أهلهن أيضاً قبل الزواج، ولعل هذا ما دفع الرحالة سونينني *Sonnini* إلى انتقاد وضع المرأة في مصر والشرق، فقال: «إن النساء في الشرق مظلومات وأسرى الرجال، ولا توجد عاطفة قوية بين الأزواج».

وبالرغم من تدنى مرتبة المرأة في مصر في العصر العثماني بالنسبة للرجل، فقد كان هناك نساء قويات في ذلك العصر، حيث لعبت بعض نساء من عائلة أبو طاقية «إسماعيل أبو طاقية» شهبندر التجار في مصر في القرن السابع عشر، سواء من زوجاته أو بناته أدواراً متعددة من منطلق القوة في علاقتهن مع غيرهن من أفراد العائلة، لما تميزن به من قوة الشخصية، وقد أخذ أفراد العائلة الذين احتلوا مكان الصدارة فيها رغبات هؤلاء النسوة مأخذ الجد، وترى نللي حنا في كتابها عن أبي طاقية أن وضع النساء في مصر بصورة عامة في العصر العثماني القرن السابع عشر كان يفضل وضع الفرنسيات والإنجليزيات في نفس القرن من عدة وجوه بالرغم من أن عدد اللاتي أتيحت لهن فرص التعليم من الأوربيات كان آخذاً في الازدياد، فقد كان للزوج في الكثير من البلاد الأوروبية حق التصرف في ممتلكات وثروة زوجته بمجرد زواجها منه، وأن النساء في أوروبا في القرن السابع عشر قد عشن على هامش مجتمعاتهن، وكن لسبب أو لآخر يعانين الاضطهاد.

تعليم المرأة

كانت البنات نادراً ما يتعلمن، وكانت فئة قليلة تسمح لبناتها بالذهاب إلى الكُتَّاب، وفي هذه الحالة كن يلبسن الحجاب ولا يخالطن الأولاد، وكانت بعض الأسر الغنية تستخدم شيخة تزور الحريم يومياً لتعليم بناتهن وجواريهن إقامة الصلاة وتلاوة بعض سور القرآن الكريم، أو تلجأ إلى شيخ ضرير متقدم في السن لتعليمهن هذه الأدوار، وكانت بعض بنات الطبقة الفقيرة يتعلمن الغزل والنسيج، أما فتات الطبقتين الوسطى والعالية، فكن يتعلمن فن التطريز في بيوت خاصة، وإذا سمحت الظروف، فتعهد بالبنات إلى معلمة تعلمهن تلك الأشغال في منازلهن.

وربما كان هناك عدد من النساء يتعلمن القرآن الكريم عن طريق الحفظ، فيذكر الجبرتي أن هناك امرأة ضريرة كانت تحضر دروس الشيخ عبد الله الشرقاوي في الأزهر. كما ذكر الشيخ عبد الغني النابلسي (ت ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م) أنه وجد في مسجد السيدة نفيسة امرأة تتلو القرآن لعدد من بنات جنسها.

وكانت المرأة لا تمنع من سماع الدروس والمحاضرات، فعندما كان الشيخ مرتضى الزبيى يلقي دروس الحديث في بيوت بعض الأعيان، كان الأولاد والنساء والبنات يستمعون إليه من خلف ستائر، كما كانت النساء تدرس بعض الكتب البسيطة الموضوعة للتلاميذ المبتدئين، فالشيخ أحمد السجاعى (ت ١١٩٧هـ/ ١٧٨٣م) قام بشرح منظومة السنوسي في علم التوحيد المسماة بالحفيدة بعد أن شرحها أستاذه الشيخ أحمد الملوي (ت ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م) وذكر أن الداعي لشرحه لها أن الشرح الذي ألفه الملوي قد خفت فيه عبارات من المقدمة المذكورة التي ألفت من أجل المبتدئين كالنساء والصبيان، كما اشتهرت هي بذلك إلى هذا الأوان.

زواج المرأة

كانت النساء في مصر في العصر العثماني يتزوجن في سن صغيرة، فغالباً ما يتزوجن في سن الثانية عشر، ومن النادر أن تبقى واحدة منهن بلا زواج حتى السابعة عشر، وهذا راجع إلى نضوج المصريات في سن مبكرة، قبل بنات البلدان الباردة، وقد ينضجن قبل الثانية عشر بشكل يستحق الاعتبار، ويتزوجن في سن العاشرة، وفي هذه الحالة فإن مشورة السيدات لازمة، فلم يكن مثل هذا الزواج ليتم إلا بعد أن تعلن النسوة أن الزوجة الصغيرة قد بلغت مرحلة النضوج، إلا أن هذا الزواج المبكر لم يكن شائعاً في مصر آنذاك، وقد تصبح الفتاة المصرية أماً في الثالثة عشر أو قبل ذلك.

وبالرغم من أن المألوف في ذلك الوقت هو موافقة الزوجة على اختيار زوجها، فإن أهل الفتاة يقومون بإجبارها وخاصة إذا كانت قاصراً على الزواج من زوج معين، وإذا ما كانت الفتاة بالغاً فيمكنها أن تختار زوجها، ويعين في هذه الحالة من ينوب عنها في ترتيب الزواج، عقد العقد، والعادة أن تجتهد الخاطبة وقريبات القاصرة في الحصول على موافقتها.

وعند رغبة شخص ما في الزواج، تبدأ أمه أو إحدى قريباته بوصف الفتاة التي ترشحها للزواج منه بذكر أحوالها، وقد تستخدم خاطبة، وهي امرأة عملها أن تساعد الرجال في الزواج، وقد يستخدم أكثر من خاطبة، وتقدم الخاطبة بياناتها عن الفتيات، وهي تبالغ في مدحهن، فتارة تصف الواحدة بأنها كالغزال جمالاً ورشاقة، وأحياناً تقول: إنها ليست جميلة، إلا أنها غنية... وهكذا. والعادة أن تذهب أم الخاطب وبعض قريباته مع الخاطبة لزيارة عدة بيوت، ولهذه الخاطبة حق الدخول عند النساء لاحترافها سمسرة الزواج، وكان النساء يستخدمنها أيضاً كالرجال، وقد تقوم الخاطبة بمهنة الدلالة تبيع الحلي والملابس.. إلخ، الأمر الذي يسهل عليها دخول البيوت، وتقوم النسوة اللاتي يرافقن الخاطبة للبحث عن زوجة لقريبهن باعتبارهن زائرات فقط، وقد لا يمكثن طويلاً إذا لم يصادفن مرادهن، وفي هذه الحالة يفهم الطرف الآخر القصد من الزيارة، أما إذا وجدت بين نساء المنزل فتاة أو امرأة شابة تتوافر فيها الصفات اللازمة يكشفن عن قصدهن، ويستفهمن عما لتلك الفتاة من أملاك وحلي وغير ذلك، وقد تملك الفتاة إذا توفى والدها منزل أو أكثر وحوانيت، وبعد أن تستعلم الزائرات عن كل ذلك يقدمن تقريرهن إلى الراغب في الزواج، فإذا ما رحب بذلك يقدم إلى الخاطبة هدية ويرسلها ثانية إلى عائلة الفتاة لعرض رغبته في الزواج، وتدافع الخاطبة بصفة عامة في حديثها عن صفات الراغب في الزواج وثروته.

وعندما تشرع المرأة في الزواج، تعين وكيلاً عنها في عقد العقد، وهذا الوكيل واجب إذا كانت الفتاة قاصراً، وفي هذه الحالة يكون أبوها حينئذ وكيلها، أما في حالة وفاته يكون أقرب الأقارب الذكور أو الوصي عليها، أما إذا كانت بالغة فتعين هي وكيلها، أو تعقد الزواج بنفسها، وهذا نادراً ما يحدث.

وبعد أن يختار الرجل عروسه طبقاً لبيان قريباته أو الخاطبة، يقابل مع بعض أصدقائه وكيل العروس، ويحصل منه على الموافقة، ثم يسأله عن مقدار المهر إذا كانت العروس قاصراً، وكثيراً ما يعارض الأب في تزويج ابنته ممن ليس مثله في المهنة أو التجارة أو في تزويج الصغرى قبل الكبرى.

وعلى العريس دفع المهر، ويقسم المهر إلى مقدم صداق ومؤخر صداق ويرتبط مقدار المهر بالمستوى الاجتماعي لكل من الطرفين، وكالمعتاد يقدم المقدم منه قبل تمام الزواج من أجل تجهيز لوازم المعيشة، وقد يكون على دفعات متتالية، ومن المثير للدهشة أن بعض الأزواج لم يدفعوا هذا المقدم، وأوصوا في تركاتهم - قبل الوفاة - بتعويض زوجاتهم عنه ببعض الأثاث والأمتعة، وتستخلص الزوجة مؤخر الصداق من التركة بعد موت زوجها أو في حياته إذا تم الطلاق، ويبلغ المهر عادة إذا كان العروسين متوسطا الحال ألف ريال، وقد لا يزيد على نصف هذا المبلغ، أما مهر الثيب - التي سبق لها الزواج - فأقل بكثير، وكثيراً ما يحدث بعض المساومة في تحديد المهر كأي عملية مالية أخرى، فإذا طلب الوكيل ألف ريال، فيحتمل أن يعرض الطرف الآخر ستمائة، ثم ينتهي الأمر بعد الزيادة، والنقصان إلى ثمانمائة ريال، ويشترط دفع ثلث المهر حالاً قبل العقد، ويدفع الثلث الأخير إلى الزوجة عند الطلاق بغير إرادتها أو وفاة الزوج، ويتم الاتفاق على هذا الأمر بقراءة الحاضرين الفاتحة، ثم يحدد يوم قريب قد يكون بعد اليوم التالي لدفع مقدم المهر والاحتفال بعقد الزواج «كتب الكتاب» وقلما توجد وثيقة مكتوبة تثبت الزواج، إلا إذا كان العريس بسبب انتقاله إلى مكان آخر يخشى أن يضطر إلى إثبات الزواج حيث لا يتيسر له إحضار شاهدي العقد، وقد يتم عقد الزواج طالما ينتهي الطرفان من الاتفاق على المهر.

وكان من الشائع بين التجار والحرفيين والمماليك إضافة بندين أو ثلاثة في عقود الزواج، مثل التزام الزوج بكسوة الزوجة حسب المستوى الاجتماعي، وإذا قصَّر في ذلك أو تهاون، فمن حق الزوجة أن تكون طالقاً طلقة واحدة أو طلقتين، وأنه إذا أراد الزوج إعادتها إلى عصمته، عليه أن يقدم صداقاً جديداً وما تأخر عليه من الكسوة، ولا يقل مقدارها عن خمسة عشر نصف فضة، ومثل إلزام الزوج بعدم إعادة مطلقته السابقة، وأن لا يتزوج أو يتسرى على زوجته، وألا تكون طالقاً طلاقاً بائناً وتخرج بذلك من عصمته، أو تحديد مواصفات السكن الذي تقيم به الزوجة، كما يحدد في العقد أحياناً النفقة الخاصة بالزوجة، وكان بعض عقود الزواج يتضمن بنداً يلزم الزوج في معاملة زوجاته، فلا يفضل إحداهن على غيرها، وكان هذا البند

ملزماً للزوج ويجعل الطلاق من حقها في حالة الإخلال به، واشترط البعض ألا يبيت الزوج ليلتين متتاليتين خارج بيتها إذا كان موجوداً بالمدينة دون عذر شرعي ودون إذن من الزوجة وأمها وأخيها، واحتوت بعض العقود على شروط شاذة مثل أن يعيش الزوج مع زوجته في بيت أمها.

وكان للمرأة - أو من ينوب عنها - حق الخُلع الذي أعطى فيه الشرع لها حق تطليق نفسها على عوض تدفعه للزوج، ويُتفق على نوعيته، وأُطلق عليه في أحيان كثيرة «طلاق على عوض».

أما عن ليلة الدخلة، وهي الليلة التي تنتقل فيها العروس إلى منزل العريس، حيث يراها لأول مرة، ذلك أنه يندر أن يستطيع العريس اختلاس نظرة من عروسه قبل أن تصبح في حوزته، إلا إذا كانت من الطبقة الدنيا، فيسهل عليه أن يراها، ومع ذلك فإنه إذا ما ألح الرجل في أن يرى تلك التي يعرضون عليه الزواج منها، فإن الشريعة الإسلامية تبيح أن تكشف الفتاة عن وجهها ويديها أمامه، ولا يمكن أن يتم هذا إلا في حضور أهلها، وفي الفترة التي قارب فيها الزواج مرحلة التمام.

وبالرغم من أن الإسلام يسمح للمسلم بالزواج من أربع زوجات شرعيات، بالإضافة إلى أي عدد من الإماء يستطيع إطعامه، فإن المصريين في العصر العثماني - من كافة الطبقات - لم يحرصوا على الاستفادة من هذه الرخصة التي أباحتها الشريعة الإسلامية إلا باعتدال بالغ، وذلك لما يحدثه تعدد الزوجات من نفقات مرهقة بالإضافة إلى عدم حصول المرء على السعادة والهناء العائلي.

وقد قل تعدد الزوجات في الطبقتين العليا والوسطى عنه في الطبقة الدنيا، ويفضل بعض الأزواج اقتناء جارية للتسري، والجواري البيض غالباً في حوزة الأتراك الأثرياء، أما سراري المصريين في الطبقتين العليا والوسطى، فهن من الحبشيات، والسيد لا يمكنه التصرف في جارية حملت منه واعترف بولدها.

ويندر أن يحتفظ الرجل بزوجتين أو أكثر في المنزل نفسه، وإلا خصص لكل منهن غرفة مستقلة، وبالنسبة للأثرياء فإنهن كن يخصصن أجنحة منفصلة داخل

الحريم كل منهن مع أطفالها وخدمها، وهذا الوضع يفسر العمارة المعقدة لبعض البيوت التقليدية في القاهرة، فقد كان الحريم عبارة عن مجتمع شديد التعقيد من وحدات مستقلة ومتصلة على نحو غير مترابط. ولا يستطيع الرجل أن ينجح في الاحتفاظ بعدة زوجات في منزل واحد إلا بقوة الإرادة وبالصبر والكرم أو بطريق العنف والاستبداد.

ولبعض الزوجات جوار يشترين خاصة أو يقدمن إليهن قبل الزواج، وأولئك الجواري لا يصبحن سريات للزوج إلا بإذن تسمح به السيدة أحياناً، إلا أن ذلك كان نادراً جداً، وكثيراً ما تأبى الزوجة لجاريتها أن تسفر في حضرة زوجها، وقد يتسرى الزوج بالجارية دون إذن سيدتها، وقد تحمل منه فيصبح الطفل عبداً، إلا إذا بيعت الأم أو أهديت إلى الأب قبل ولادة الطفل.

وكانت العائلة تميز بين أبناء الزوجات وأبناء الجواري، فقد كان الأبناء يقيمون مع أمهاتهم في المساكن التي خصصت لهن بالبيت، وبذلك كان أبناء المستولدات يقيمون في مساكن أقل اتساعاً وراحة من الأماكن التي عاش فيها أبناء الزوجات، ولا يزال مصطلح ابن الجارية أو بنت الجارية مضرب الأمثال حتى اليوم للتميز في المعاملة بين الناس، كما أن أبناء المستولدات قد حصلوا على نصيبهم الشرعي من إرث أبيهم، كأبناء الزوجات الحرائر سواء بسواء.

وتتمتع زوجة الرجل الأولى بالمكان الأول بين زوجاته الأخريات وتسمى «الست الكبيرة»، ومن هنا كان كثيراً ما يحدث عندما يرغب الرجل في الزواج أن يشترط أهل الفتاة المخطوبة أو الفتاة نفسها أن يطلق الرجل الزوجة الأولى أولا.

وعند تعدد الزوجات تسمى كل من الزوجتين أو الزوجات ضرة، وكثيراً ما يتحدث الناس عن مشاجرات الضرائر.

وتعتمد مكانة الزوجة في العائلة على ما لها من ثروة خاصة وإنجابها للأطفال وخاصة الذكور منهم، وقد يحدث أحياناً إذا عقمت السيدة وحملت من دونها زوجة كانت أو سرية أن تصبح الأخيرة مفضلة للرجل وتصغر في عينيها سيدة المنزل.

وكانت هناك فروق في المكانة الاجتماعية داخل العائلة بين الزوجة الولود والزوجة العاقر، وبين الزوجة والجارية المستولدة. وكان التمييز بين الجواري يقوم على قاعدة الإنجاب، فمن أنجبت من سيدها سميت مستولدة، وكانت تتمتع بعدة مزايا وفرتها لها الشريعة الإسلامية، إذ كان لا يجوز بيعها، كما أن أطفالها كانوا أحراراً ولهم حق الإرث في تركة الأب عند وفاته كغيرهم من ذريته، وعند وفاة السيد تصبح الجارية المستولدة حرة ولا تعد جزءاً من التركة كغيرها من الجواري والعبيد، وكثيراً ما كان يخصص للمستولدات نصيب في ريع الوقف يحصلن عليه بعد وفاة السيد، وينص في الحجج الشرعية على استمرارهن في الإقامة ببيت العائلة. وبذلك يوفر لهن الحد الأدنى من الضمانات، وقد يقيمون على ما ورثه أولادهن من تركة الأب أو يتزوجن، وإضافة إلى ما وفرته الشريعة للمستولدة من الحماية، فكان وضعها الاجتماعي في العائلة يرقى على وضع غيرها من الجواري.

أما المعيار الآخر للتمييز بين الجواري فيقوم على الأصل العرقي، فهناك تمييز بين البيضاوات وذوات الأصول الأوروبية كالبوسنيات والروسيات والچورجيات، وبين الحبشيات والسود ذوات الأصل الزنجي، كما كانت هناك فروق في أسواق الجواري بسوق العبيد تبعاً للون البشرة والأصل العرقي، مما كان له انعكاسه على المكانة الاجتماعية داخل العائلة.

ولسيدات الطبقة الراقية عبيد من نفس جنسهن «إماء» يعهد إليهن بالعناية بأمورهن على رأس هؤلاء جميعاً الخازنة، وهي التي تعنى بالمجوهرات وخزينة الملابس، وهي أول من تفوز بالعتق، ويليها في الترتيب والأهمية من حيث الوظائف تلك التي تأمر بإعداد القهوة والمشروبات إلى تلك المكلفة برعاية واجبات الضيافة، ويليها تلك الأمة المكلفة بالتفتيش على المطبخ، ولها السطوة على كل الإماء. ويحق للسيدات أن يستخدمن خدماً من الأغوات ويشغل الأغا «الطواشي» حجرة في الطابق الأرضي، وبإمكانه أن يدخل في حرية إلى جناح الحريم، وهو يقوم بنقل رغبات رب البيت إلى ربة البيت، ويمكن القول بأنه يستخدم كحلقة اتصال بين الاثنين.

المرأة داخل الحريم

وللنساء «الحريم» في المنزل أماكن خاصة بهن يطلق عليها «الحريم» ولا يسمح للرجال بدخولها ما عدا رب العائلة وبعض الأقارب القريبين والأطفال، والطبيب أو الكاتب، أي ذلك النوع من موظفي السكرتارية الذين تستخدمهم عادة نساء الطبقة العليا، ولا يستدعى الأطباء إلا في الحالات العاجلة والملحة، وفضلاً عن ذلك فليس بإمكانهم أن يروا مريضاتهم إلا في حضرة الإماء والأغوات، وكان النساء حتى في هذه الحالة لا يخلعن نقابهن. أما الكاتب فلا يسمح له مطلقاً بالدخول إلى الحجرة التي تشغلها سيدته، فيبقى في الحجرة المجاورة، ويفتح باب اتصال بين الحجرتين، ويكتب هو حسب الأوامر التي تتلى عليه، وفي كثير من البيوت كان للكاتب حجرة تقع أسفل سكن الحريم وتملى عليه المباشرة «الوكيلة» - وهي سيدة تعمل في خدمة ربة البيت ولكنها ليست من الإماء - أوامر سيدة البيت.

وكان البيت القاهري يتكون عادة من ثلاثة أقسام: غرف الاستقبال، والغرف المعدة للاستخدام الخاص، والخدمات، ومع أن هذا التصنيف يعكس الوظائف الأساسية لمختلف أقسام المبنى، إلا أنه لا يخلو من بعض المصاعب، فلا يوجد في المصطلحات العربية في العصر العثماني مقابل ذلك التقسيم، فعبارتا «الحرملك» و«السلاملك» كانتا مجهولتين في القرن الثامن عشر، وعبارتا «باب الحريم» و«مساكن الحريم» اللتان انتشرتا في القرن الثامن عشر، كانتا محدودتي الاستخدام، فقد كانت سائدة في القصور على الأخص، وتشير هاتان العبارتان إلى أن ذلك القسم من البيت المخصص للأسرة، بينما لم تستخدم أي عبارة أخرى للجزء المخصص للاستقبال، بالنسبة للمنازل الصغيرة التي ليس لها غرف سفلى لاستقبال الضيوف من الرجال، فقد كان هؤلاء يصعدون إلى الدور الأعلى صائحين مراراً «دستور يا ساتر» أو ما شابه ذلك لينبهوا من يصادفون من النساء في الطريق لينسحبن أو يحتجبن أو تسحب المرأة جزء من طرحتها أمام وجهها إلا عيناً واحدة.

ولا يخرج الأبناء من كنف الحريم قبل سن البلوغ، ويخضع الذكور منهم لهذه القاعدة، ومع ذلك فهم لا يسكنون نفس الحجرة التي تقيم فيها الأم، ويأتون كل صباح لتقبيل يدها، ويظلون لحظات واقفين أمامها وأذرعهم معقودة على صدورهم، ثم ينزلون بعد ذلك إلى والدهم ويقدمون له نفس إمارات الاحترام.

وكان الاعتناء بالأطفال أول ما يهتم به السيدات المصريات، وعليهن أيضاً إدارة الشئون المنزلية، والنساء الأكبر مكانة في الأسرة كن يشرفن على الإدارة المنزلية للحريم، وكانت هذه الأعمال مضنية وتحتاج إلى وقت طويل، وكانت العائلات الثرية قادرة على توظيف حاشية كبيرة من الخدم للقيام بجميع المهام، والمهام الأساسية تنطوي على نفض الغبار، وكنس وغسل الأرضيات في الأجنحة، وغسل الثياب والمنسوجات، وشراء الإمدادات الغذائية. وكان الذهاب للسوق من مهام الخدم المتمرسين.

ونادراً ما كانت المرأة المصرية تخرج خارج بيتها، ومع ذلك فلم تكن حبيسة هذا البيت، فهي تتمتع بقدر من حرية الحركة، والنساء يخرجن من حين لآخر لزيارة الأقارب أو المعارف أو إنجاز بعض الأعمال في المحكمة، ويركب نساء الطبقتين العليا والوسطى الحمير عندما يخرجن للزيارة، ويتمتعن سواء ركبن أو مشين بالاحترام الزائد عند العامة، ويذكر لين أن النساء كن لا يرين ليلاً أبداً إلا إذا اضطرهن إلى ذلك ضرورة ملحة، وأن القاعدة العامة أن يعدن من الزيارة قبل غروب الشمس، بينما يذكر شابرول أن النساء كن يفضلن ساعة قدوم الليل لقضاء مشاورهن الصغيرة، على أننا نرى أن ما أورده لين هو الأقرب إلى الحقيقة، فالتقاليد الشرقية حينئذ كانت لا تقبل أن تخرج النساء أو تعود إلى منازلهن ليلاً. وفي حالة نساء المماليك أو الأتراك، فإنه إذا خرجت نسائهم للزيادة فلا بد أن يصحبها الجنود يسيرون أمامها فيما يتبعها العبيد والجواري طوال الطريق متمنين لها الصحة والسعادة.

والنساء في كل الظروف لا يخرجن مطلقاً سافرات الوجوه، بل يغطين وجوههن بالبرقع، وهو غطاء مكون من قطعة من الموسلين توضع فوق الوجه، وبالإضافة إلى ذلك تغطى المتزوجات جباههن بعصابة من قماش أسود تترك بين البرقع والجبهة فراغاً ضيقاً تستطيع العين أن ترى من خلاله، أما أولئك اللائي لم يتزوجن بعد، فيضعن على جباههن عصابة بيضاء، أما لون البرقع فهو نفس اللون بالنسبة لهؤلاء ولأولئك، كما تلبس النساء ملابس فضفاضة لا تلفت الانتباه، ولا تذهب الطبقة الراقية سيدات إلى الحوانيت أبداً، وإنما يرسلن في طلب ما يشأن، وهناك دلالات يدخلن الحريم لعرض أنواع الزينة وأمتعة النساء.

وبالنسبة للحجاب والعزلة التي كانت مفروضة على المرأة، فقد لاحظ المستشرق الإنجليزي لين أن الحجاب الواقع على النساء آنذاك كان باختيارهن إلى حد كبير، وأنه أقل صرامة في مصر عنه في أي بلد آخر من بلاد الدولة العثمانية، وأضاف: «من المؤكد أن هذا الحجاب أقل حداً مما صوره لي الكثيرون»، وأن النساء ينظرن إلى الاحتجاب بفخر؛ لأنه يدل على عناية الزوج بهن، كما أنهن يقدرن أنفسهن بقدر حجبتهن كالكنوز.

وكانت المرأة تلقب بست أو هانم أو باسم ابنها، ولا يمكن أن يناديها أحد باسمها، ويعتبر السؤال عن حال السيدات أمراً معيباً مهما كان الدافع الذي يمليه، فالرجل على سبيل المثال لا يسمح لنفسه أن يسأل رجلاً آخر عن أخبار زوجته ما لم تكن ثمة روابط حميمة بينهما، وفي هذه الحالة يستخدم تعبيراً يصلح لمثل هذه المناسبات مثل كيف حال العائلة، أو كيف حال الناس اللي فوق.

وكانت المرأة تستقبل زوارها من العائلة والأصدقاء في مسكنها، وقد أسهب سافاري في وصف مجالس نساء المماليك، فالمرأة عند زيارتها لصديقتها تستقبلها المضيفة بعبارات الترحاب مثل «طال انتظارنا لك، تسعدنا رؤيتك، ازداد المنزل نوراً بحضورك»، ثم يقدم العبيد القهوة، وتجلس النساء على الكنبة، حيث تقدم لهن الفواكه، ثم يغسلن أيديهن في طبق صغير من الفضة بماء معطر، ثم ترقص الجواري تحية للضيفة، وعند انتهاء الزيارة يتم تبادل عبارات وصفها سافاري بأنها لطيفة تنم عن الود مثل «الله يحفظك ويحفظ أولادك»، وطوال فترة الزيارة يمنع الرجال من دخول الفرقة التي بها النساء.

وعندما كان يتاح لأحد الأجانب شرف أن يمثل في حضرة زوجة أحد البكوات أو زوجة إحدى الشخصيات الكبيرة، فإن هذه الزوجة لم تكن لتستقبله في حجرتها، بل في حجرة طواشيها، ولكنها لا تظهر لناظره، وتأمر بتقديم القهوة والمشروبات إلى ضيفها، وتظل تتحدث مع هذا القريب عن طريق طواشيها دون أن تخرج مطلقاً من خدرها، وأدى هذا إلى أن جميع الرحالة السابقين للغزو الفرنسي لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) لم يستطيعوا التعرف على أحوال الطبقة المسيطرة.

وقد أدارت الزوجات اللاتي كن في ذوات الأملاك شئون أعمالهن من مساكنهن، فكن يستقبلن الأشخاص الذين كانوا يتولون إدارة أملاكهن.

وكانت سيدات الحريم في مصر في العصر العثماني يعشن حياة فارغة ورتيبة، وتقضي الواحدة منهن يومها راقدة فوق فراشها، أو جالسة على وسائد رخوة تحيط بها جمهرة من الإماء شديدات الانتباه لحد أنهم يتنبئون معه بما قد يجول في إرادتها حتى ليوفرن عليها حركة الإشارة من أصبعها، لذا فإن مثل هذه السيدة كانت تكتسب في وقت قصير سمنة غير مستحبة، ويتسلى بعضهن بغزل حرير أو قص الهندام، ويقوم من يستطعن التطريز منهن بتطريز المناديل التي تستخدم كغطاء للرأس والشيلان التي يصنع منها حزام أزواجهن بكشكشات صغيرة، وتكسب الكثيرات حتى في منازل الأثرياء من تطريز المناديل وغيرها بهذه الطريقة، وهن يستخدمن دلالة تبيعها في السوق أو في حريم آخر.

وكثيراً ما تشغل زيارة النساء لبعضهن البعض اليوم كله تقريباً، ولا تخرج تسلية النساء عن الأكل والتدخين واحتساء القهوة والأشربة وعرض زينتهن، ولا يسمح لرب الدار في هذه الأحوال أن يدخل الحريم إلا لعمل خاص لا بد منه، ويجب عليه في هذه الحالة أن يعلن عن قدومه، ويترك للزائرات الوقت الكافي للاحتجاب أو الانسحاب إلى غرفة أخرى، وينغمس النساء في المرح والبهجة لاطمئنانهن بالوحدة وعدم المفاجأة، وقد تقدم إحدى السيدات أحياناً بتسلية الجماعة، عندما ينضب الحديث العادي بسرد القصص العجيبة أو الفكاهية. وقد يتلذذن كثيراً لسماع محترف الموسيقى والرقص ورؤيتهم، وكثيراً ما يسلين أنفسهن وضيفاتهن بالضرب على الدربكة والطار إذا لم يتيسر وجود العازفين، ويندر ذلك في المنازل التي يستطيع المارة أن يسمعوا منها أصداء الاحتفال، وكثيراً ما يستخدمن القيان «العوالم» في أي مناسبة تبهج النساء كميلاد طفل أو الاحتفال بختان أو عرس... إلخ، ولكن ذلك لا يحدث في العائلات الكريمة في المناسبات العادية لاعتبارها إياه مخالفاً للآداب، وقلما يقبل في الحريم الغوازي اللاتي يعرضن رقصاتهن سافرات في الشوارع، ولكنهن يرقصن أمام المنزل أو في الفناء في مثل المناسبات السابقة الذكر، وإن كان هذا يبدو للكثيرين غير لائق.

على أن الحال كان يختلف مع نساء الطبقات الشعبية، فهن على الدوام منهمكات في أعمال داخل منازلهن أو خارجها، وقد قسم شابرول النساء في مصر في أواخر القرن الثامن عشر إلى طبقتين: طبقة ترفل في الثراء ويؤدي الغنى إلى رخاوة نسائها، فيقضين حياتهم بأكملها داخل مباهج ومسرات الحريم، وطبقة أخرى قدرت على نسائها حياة نشيطة مليئة بالعمل، ويوضح ذلك فيقول: «ولكي يتضح لك الفرق فما عليك إلا أن تنظر إلى واحدة من زوجات البكوات، وأن تدرس أذواقها وسلوكها ومباهجها وملذاتها واهتماماتها اليومية، فهذا كفيل بأن يقدم لك فكرة كاملة عن كل السيدات الثريات، ثم عليك بعد ذلك أن تنفذ إلى ما تحت سقف واحد من الحرفيين وإلى داخل كوخ أحد الفلاحين، وسوف ترى أن الظروف المتشابهة التي تحياها كل هؤلاء النسوة هي التي تحدد لهن ملابسهن. وهكذا يمكنك أن ترى كل مباهج الرخاوة وترفها في جانب، وفي جانب آخر سوف ترى كل خشونة العمل ومقتضياته». ويشير شابرول في موضع آخر إلى نساء الطبقات الشعبية في مصر، وكدهن في العمل لمساعدة أزواجهن، واختلاف حياتهن عن حياة نساء الطبقة الراقية من المماليك والأتراك، فيقول: «في الطبقة الدنيا يتغير كل شيء، فالنساء مهمومات بأمور البيت، أما مباهج البطالة فلم تخلق لهن، فهاهنا في الحقول يقتسمن مع أزواجهن العمل أو يساهمن على الأقل في جعل العمل عن أزواجهن أقل مشقة، لذا تراهن يتمتعن بكل الخصائص الجسدية التي تنتج عن مثل هذا العمل المنتظم، فأجسامهن قوية عارية من الشحوم، وحركاتهن سهلة وخطواتهن ميسورة، في حين أن خطوات السيدات الميسورات ثقيلة متعثرة».

وكان الحمام هو أحد المتع الرئيسية عند المصريين من كلا الجنسين على قدم المساواة في مصر في العصر العثماني، والحمامات يدخلها الجمهور مقابل مبلغ صغير من المال، وكانت بعض الحمامات تخصص للرجال، والبعض الآخر للنساء والأطفال، وهناك حمامات للجنسين على التوالي، فيكون الرجال قبيل الظهر والنساء بعده، وما أن يدخلن حتى تعلق قطعة قماش مطرزة أو سجادة لتنبيه الجمهور إلى حضورهن، ومنذ ذلك الوقت لا يمكن لأي رجل أن يدخل. ويستبدل بكافة الخدم على الفور وبدون استثناء خادمات، وإذا دخل رجل برعونته إلى حمام وقت وجود النساء، فسوف تحدث ضجة شديدة، وعليه أن يدفع ثمن رعونته.

وكان كل حمام يتألف من سلسلة من الغرف تتصاعد درجات الحرارة عبرها، وتصل جميعاً إلى غرفة رئيسية في وسطها مصطبة رخامية ساخنة ومحاطة بأحواض ونوافير من الماء. وكان المستحمات يدعكن وينزع عنهن الشعر الزائد ويدلكن ويحممن بالصابون، وكان الشعر يُنعم ويصبغ والأظافر والكعوب والأقدام تخضب بالحناء، وكانت هناك استراحات خلال هذه العمليات المنشطة لتناول المشروبات كالقهوة والطعام والنميمة، ويقوم مدير الحمام بتعطير الحجرات وإعداد ماء الورد ويحصل عادة مقابل كل هذه الخدمات على ما يكفيه إذا كان رواده من الأثرياء.

ويذهب كثير من الناس إلى الحمام مرتين في الأسبوع، ويذهب آخرون مرة واحدة، وكثيراً ما يذهب النساء إلى الحمام ولكن بالقدر الذي يذهب إليه الرجال ويفتح الحمام لنساء الطبقات المختلفة ما لم يؤجر خصيصاً لعائلة أو جماعة من النساء، ويذهب إلى الحمام عادة نساء المنزل الواحد جميعاً وصغار الفتيات، ويأخذ النساء معهن السجاجيد وما يحتجن إليه من مناشف وطسوت وماء عذب للاغتسال بالصابون والشرب، كما يحضر بعضهن الفاكهة والحلوى ومرطبات أخرى، وكثيراً ما تصطحب السيدة الغنية بلانتها أو ماشطتها، وتحمل من تدخن منهن شبكها الخاص بالتدخين معها.

وقلما كانت هناك تسلية يقوم بها نساء مصر في العصر العثماني - بقدر تمتعهن بالذهاب إلى الحمام، فهناك يلهون كثيراً ويبدين سرورهن في ضجة، وينتهزن فرصة وجودهن بالحمام ليعرضن حليهن وأجمل ملابسهن، فما أن يدخلن إلى الحمام حتى يسارعن بإسقاط حبراتهن وبراقعهن ليستعرضن تحت نظر رفيقاتهن بريق حليهن، وغاية كل منهن ومطمحها أن تخسف بجانب جمالها جمال الأخريات، بعدد قطع النقود الذهبية المدلاة من خصلات شعرها، وبروعة الماسات والحلي التي تتزين بها، وبالفساتين التي ترتديها، وتسرف سيدات الطبقة الراقية في استهلاك العطور وماء الورد، وهو ترف لا تقدر عليه الأخريات حتى أيام العرس والأفراح، وقد تختار الأم لابنها عروساً من الفتيات أو النساء اللاتي تصادفهن في الحمام.

ويتسلى النساء في الأعياد بالاستماع إلى الغناء، فيؤجرن عالمتين أو أكثر لمرافقتهن إلى الحمام، كما يسمح لهن بالاستماع إلى موسيقيين يختارون من بين العاميات والمسنين.

وللسيدات من الطبقات الميسورة حمامات في بيوتهن، يقمن بتزويدها على الدوام بالمياه الساخنة والبخار، ويتبادلن فيما بينهن الزيارات إلى حمام كل منهن، كما لو كانت زيارات إلى مكان بهيج، وهناك يستعرضن - كما تفعل الأخريات في الحمامات العامة - مجوهراتهن وأجمل ملابسهن، وكل أبهتهن ويستخدمن ببزخ صارخ ماء الورد والعطور ويقضين يومهن يتبادلن القهوة والمشروبات والفطائر وينغمسن في كل أنواع التسلية والترفيه.

وكان نساء المماليك كما يذكر ڤولني على قدر كبير من الجمال، فمعظمهن يجلبن من أوروبا، وكانت مقاييس الجمال بالنسبة للمرأة من وجهة نظر الأتراك والمماليك أن تكون المرأة بيضاء وبدينة، ويذكر لين أن النساء كن يستعملن بضعة عقاقير تؤكل أو تشرب للحصول على بدانة ملائمة، ويصف شابرول جمال هؤلاء النسوة فيقول: «إن لون بشرة هؤلاء السيدات ناصع البياض، وعيون غالبتهن آية في الجمال، وملامحهن على وجه العموم متناسقة، إلا أنه يأخذ عليهن جمود ملامحهن الذي قد يجعل وجوههن خالية من كل تعبير».

أما نساء مصر ويقصد بهن المصريات، فلم يعجب بهن ڤولني، فأجسادهن ضعيفة، وجلودهن عليها صفرة، فهو لم ير في سيدات مصر إلا أشباحاً جائلة بعباءات فضفاضة، وأن لولا العيون التي تنفذ من ثقوب البراقع ما فطن المرء إلى أنوثتهن. أما سونيني فقد أنصف المرأة المصرية، فذكر أنها على جانب كبير من الجمال سواء المسلمات أو المسيحيات، يضعن الكحل في أعينهن ويصبغن رءوسهن ويتزين بالحنة.

وبالنسبة لزينة المرأة، فيذكر شابرول أن المرأة المصرية على اختلاف طبقاتها كانت تهتم حب التأنق والتزين بالحلي، فكثير من النساء يلبسن من تلك الحلي ما يفوق ثروة أزواجهن، وليس من النادر أن ترى هناك زوجة لحرفي بسيط تتزين بمجوهرات ثمينة، لو أتيح لواحدة من ثريات النساء في أوروبا لأدركتها كل إمارات الزهو والخيلاء، ومع ذلك فقد تكون زوجة الحرفي ممن يعانين في الحصول على قوت يومها. ويرى شابرول أن هذا الكلف من ناحية السيدات المصريات بهذا النوع من الزينة يرتبط بطريقة إحساس هؤلاء السيدات بكرامتهن، حتى إن أبسط تاجر لا بد أن يوفره لزوجته إرضاء لها،

ويؤدي ذلك في النهاية وبدرجة لم تكن متوقعة إلى تضييق ممارسة تعدد الزوجات، لذا يكتفي المسلم المتواضع الثراء بزوجة واحدة أو اثنتين، ولن يكون بمقدوره أن يزيد عن ذلك، وإلا فسوف يصعب عليه أن يساوي بينهن. وهكذا فقد وضع خيلاء النساء وغرورهن حدوداً لإفراط الرجال وشهواتهم.

وكانت نساء الطبقتين العليا والوسطى وحتى الكثير من الفقيرات يخضبن أيديهن وأقدامهن بالحناء، فتكتسب أطرافهن لوناً أحمر مشرباً بالصفرة أو برتقالياً قاتماً، والكثيرات منهن لا يصبغن غير أظافر الأصابع، وبعضهن لا يتعدين عقود الأنامل، والطريقة الغالبة هي تخضيب أطراف الأيدي والأرجل حتى المفاصل الأولى، وكذلك راحة الكف وبطن القدم. وكانت نساء الطبقة الراقية يعرفن المساحيق ويضعن على خدودهن الخال «الحسنة» وعلى حد قول شابرول كن يعرفن كافة الوسائل التي تستخدمها المرأة الأوروبية في التزين، هذا على الرغم من أنه ليس أمامهن من فرصة لاستعراض جمالهن، هذا إلا أمام أزواجهن أو أترابهن، فهذا النوع من الانتصار يرضي كرامتهن بشدة.

واستعمل النساء العطور مثل المسك وكذلك الأدهان كثيراً، وقد تعود كثير من النساء مضغ اللبان واللادن اللذين يطيبان النكهة. وتمتاز ملابس الطبقتين العليا والوسطى بجمال نسيجها وأناقة زينتها. وقد اهتم الرحالة الأجانب بوصف ملابس النساء الثمينة، وتفوق ملابسهن القرويات فخامة وجمالاً وأناقة، فملابسهن مزينة بالذهب وتفوق تكاليف المرأة في فرنسا ثلاث مرات.

النشاط الاقتصادي للمرأة

بالرغم من احتجاب المرأة في مصر في العصر العثماني وقضائها معظم الوقت في مسكنها، فإنها لم تكن معزولة عن مجتمعها، فقد شاركت صاحبات الثروة منهن في النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت وأدرن أعمالهن من مساكنهن، وكن يستقبلن الأشخاص الذين يتولون إدارتها، وقد اشتغل بعضهن بالتجارة، فعلى سبيل المثال احتفظ أبناء عائلة يغمور بأموالهم وأموال أخواتهم البنات بعد تقسيم تركة أبيهم

ليكون رأس المال الذي يوظفونه في تجارتهم. وحاز بعض النساء ملكيات عقارية خاصة بهن مثل المنازل والربوع والمحلات التجارية، وتاجرن في العقارات، فكن يشترينها ثم يبعنها ويحصلن على الفرق بين الشراء والبيع.

وفي القرن الثامن عشر اشتغل بعض النساء من زوجات الأمراء المماليك أو بناتهم أو معتوقاتهم بالالتزام، وقد ظهر التزام النساء في مصر لأول مرة عام (١٧٣٢)، وزاد عدد الملتزمات بعد هذا العام بصورة تلفت النظر، ووصل عددهن في نهاية القرن الثامن عشر إلى (٥٨٠) ملتزمة، وصلت نسبتهن إلى ١٣,٣ من النسبة الكلية، وهناك عدة عوامل ساعدت على دخول النساء ميدان الالتزام وهي:

١) اشتداد عمليات الصراع بين الأمراء المماليك على السلطة وعدم استقرار كثير من الأمراء في مراكز النفوذ، ولذا فقد لجأ بعض الأمراء إلى كتابة التزاماتهم بأسماء زوجاتهن ومعتوقاتهم حتى يضمنوا بقاء هذه الالتزامات في حوزتهم وحوزة أسرهم إذا ما اضطربت أحوالهم، وذلك بما لهم من ولاية شرعية على هؤلاء الزوجات والمعتوقات.

٢) حق التوريث الذي اكتسبه الملتزمون على حصص التزاماتهم، أتاح الفرصة أمام النساء أن ترثن بعض الالتزامات أو حصصاً من التزامات أزواجهن أو أصحاب الولاية الشرعية عليهن.

٣) الأعباء المالية الكبيرة التي أصبحت تفرض على الأراضي الزراعية باسم الفرد والكلف والضرائب البرانية، وتكرارها والمغالاة فيها جعل الكثيرين من القادرين يعرضون عن توظيف أموالهم في التزام الأراضي الزراعية خوفاً من ضياع رأس مالهم، بل إن كثيراً من الملتزمين في نهاية القرن الثامن عشر بدءوا يهجرون التزاماتهم ويسقطونها بأرخص الأسعار، وقد أتاحت هذه الظروف سبيلاً آخر للنساء وغيرهن - مثل العلماء والتجار - لشراء بعض الالتزامات أو قراريط منها.

وقد وجدت بعض أسماء النساء في سجلات مرتبات الجراية والعليق لبعض الفرق العسكرية في مصر منذ أواخر القرن السابع عشر مثل فرقتي الجاوشان والمتفرقة، فقد

باع الكثير من الجنود في هذا القرن علوفاتهم إلى أشخاص غير قادرين على أداء الخدمة العسكرية مثل المشايخ وأتباعهم، والمعلمين الأقباط، ورجال الخزينة، وأرباب الحرف، والنساء، ومن النساء التي وردت أسماؤهن في سجلات الجراية والعليق لهذه الفرق شويكار خاتون زوجة مرحوم مصطفى أفندي، وفاطمة بنت محمد جلبي، وأم زينب زوجة عبد الرازق البيطار بخط الحنفي.

وعلى الرغم من أن النساء في مصر في العصر العثماني نادراً ما كن جزءاً من هياكل الإنتاج والتي كانت حكراً على الذكور في طوائف الحرف، فإن بعضهن خاصة من الأسر الفقيرة كن يشتغلن وحتى مطلع القرن التاسع عشر في غزل نسيج القطن الذي كان التجار في ذلك الوقت يستوردونه من الشام، ثم يقدمون الغزل الذي غزله النساء للنساجين الذين يصنعون منه قماشاً. وكذلك غزل الكتان والصوف، وكان لبعض النساء في المدينة حوانيت يبعن فيها الخبز والخضر.

وقد استثمر النساء عوائد دخولهن في أوجه أنشطتهم الاقتصادية المختلفة في إقامة الأوقاف الخيرية، ومن الطبيعي أن يتناسب حجم أوقاف النساء مع طبيعة أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، وكانت أوقاف نساء الشريحة الدنيا من المجتمع ضئيلة بالمقارنة مع أوقاف نساء الشريحة الوسطى والشريحة العليا من نساء الأمراء والمتنفذين، وقد اشتملت أوقاف نساء الشريحة الوسطى على عقارات ورزق زراعية، فإن أوقاف نساء المتنفذين قد اشتملت على مساحات شاسعة من الأطيان الزراعية والعقارات. وازدياد مساحات الأراضي الزراعية الموقوفة لدى نساء الطبقة المتنفذة يعود إلى حوزتهن على الأموال اللازمة لعمليات الشراء بالإضافة إلى نفوذ المتنفذين اللازم لإتمام الشراء.

وكان من حق النساء أن يرثن حق الانتفاع بريع الوقف والاستحقاق في الوقف، فذكرت بعض حجج الأوقاف المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية أن لكل من الذكر والأنثى الحق في ريع الوقف وفي درجة الاستحقاق، في الوقت الذي حرم فيه بعض الواقفين بناتهم من الانتفاع بريع أوقافهم والدخول في الاستحقاق بأوقافهم مثل الأمير أحمد بك أمير اللواء السلطاني الذي أوقف على أولاده الذكور فقط دون الإناث،

ومثل القاضي شهاب الدين الخطيب الذي حرم دخول البنات في الاستحقاق بالوقف، وإن كان قد سمح للإناث من ذريته السكن بأوقافه وهن غير متزوجات أو أرامل، وأن يخرجوا من أسكن إذا ما أتين فاحشة أو تزوجن، ولعل حرمان النساء من ريع الوقف وتركيزه في يد الذكور يرجع إلى الرغبة من قبل الواقفين في الحفاظ على ثروة العائلة وعدم خروجها عن محيط العائلة عن طريق زواج البنات.

وقد شغلت بعض النساء وظيفة الإشراف على الأوقاف، ومنهن من آلت إليها نظارة ١١ وقفاً، مثل حفيدة شيخ الطريقة الكلشنية الصوفية في مصر، وحفيدة السلطان المملوكي أحمد إينال، والسيدة قمر زوجة محمد أبي السرور البكري المؤرخ الشهير التي كانت ناظرة على وقف والدها، والحاجة صفا ابنة عبد الدايم، ولا أدل على سطوة الأخيرة من ادعاء أحد التجار بأنها تعدت على وقف والده ولا يستطيع أن يفعل أي شيء حيالها سوى رفع شكوى ضدها إلى القاضي.

وقد استثمرت بعض النساء رأس مالهن في القيام بعمليات انتفاع اقتصادي في الأوقاف، وهناك العديد من الأمثلة على انتشار استثمار المرأة في مصر في العصر العثماني في أساليب الانتفاع الاقتصادي مع الأوقاف، فالحرمة زين ابنة أحمد بن عبد الله المعروف بالصاوي تستأجر من أحد الأوقاف حصة النصف من بستان بلح وفواكه أخرى، وتعقد مع ناظر الوقف عقد مساقاة على أراضي حصة البستان بأنها ستستعين بمن يقوم بزراعته لحسابها الخاص دون أن تكلف الوقف شيئاً، كذلك نرى الحرمة فاطمة بنت صلاح الدين الحنبلي باستئجار وكالة وقيسارية من وقف إسكندر باشا لمدة عام بقيمة إيجارية ٢٣٠ ديناراً، كما نرى الحرمة رحمة ابنة أحمد الشوربجي تقوم باستثمار أموالها في شراء حق الخلو في حانوت جار في وقف.

وقد دخلت النساء أيضاً ميدان التجارة في وظائف الأوقاف، فالمرأة زمزم ابنة أحمد بن بيرم تشتري الثلث في وظيفة نظر وقف، وكان ها من قبل ثلثا الوظيفة، وبالتالي أصبح لها كامل وظيفة النظارة على هذا الوقف.

الدور السياسي

لعبت المرأة في مصر في العصر العثماني وخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر دوراً سياسياً، وإن اقتصر هذا الدور على نساء الأمراء المماليك ومعتوقاتهم وبناتهم، فقد كانت المرأة في أفراد هذه الفئة العليا جزءاً من الزمرة الحاكمة، أي من البيت المملوكي، وهذه الزمرة تضم إلى جانب زعيمها، وقدراً من أتباعه الذكور إلى جانب كل النساء المرتبطات برأس الزمرة «زعيمها»، زوجاته وبناته وجواريه وسراريه. وكان زواج المرأة من أمير مملوكي ذى نفوذ يفتح الطريق أمامها لثروته التي ترث جزءاً منها، خاصة إذا لم يكن له ورثة من الذكور. هذا بالإضافة إلى أن الزواج من امرأة قريبة لأمير مهم أو أرملة له تتيح لهذا البيك أو الضابط الطموح الوصول إلى ثروتها الخاصة.

وقد اكتسبت المرأة في مجتمع النخبة نفوذها وشرعيتها من خلال قيامها بثلاثة أدوار رئيسية، وهي:

١) أن الزوجة أو المحظية تؤدي إلى توثيق العلاقة بين زمرتين.

٢) تقوم المرأة بتحديد هوية الزمرة، حيث تقوم بدور الأم الرئيسية للأسرة.

٣) أنها قد تكون بمثابة حارس الثروة، إما بحمايتها من المغتصبين، أو أن تكون هي نفسها جزءاً مكوناً لممتلكات الزمرة القابلة للتوريث.

وبالنسبة لدور المرأة في توثيق التحالف بين زمرتين، فإنه إذا كان لرأس الزمرة البارز ابنة، فمن الشائع أن يزوجها لأهم أتباعه، وغالباً ما يكون لأكبر أتباعه أو لأطولهم عشرة له، وبهذه الطريقة يصبح التابع زوج ابنة رئيس الزمرة، وبذلك يصير مرتبطاً بعلاقة قرابة أو نسب بالزمرة، ويمكن مقارنة هذا النوع من الزواج بالزواج بين الأسرات الملكية الحاكمة في أوروبا في ذلك الوقت، وإن كان أقرب لأن يكون شبيهاً بممارسة السلاطين العثمانيين، فقد كان السلطان العثماني يزوج ابنته لأحد الوزراء البارزين، وقد وجد العديد من الصدور العظام - رؤساء الوزارات - يحمل الواحد منهم لقب «داماد *Damad*» أي زوج ابنة السلطان، وكان هذا النوع من الزواج في مصر يؤدي إلى ربط زمرتين محليتين، أو يمد جذوراً لتابع لا جذور له كمملوك أو مرتزق لا أسرة له بحكم صلته براعية، وقد شاع هذا الأمر في مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

أما بالنسبة للمرأة كرئيسة للأسرة ومحددة لهويتها، فهناك أمثلة على زيجات أدت إلى هذا التحالف، إذ قمن بدور الزعيمات الأمهات أو الأمهات الزعيمات مما أعطى لزمرهن أو الأسرات التي ينتمين إليها طابع الزمرة، فالزمرة الجلفية قبل أن تصبح تابعة للزمرة القازدغلية، كانت تنظر لزوجة مؤسس الزمرة كأم للزمرة كلها، فلقب الجلفية التي أطلق على هذه الزمرة مشتق من اسم زوجة الكخيا حسن مؤسس هذه الزمرة، وهي ابنة السناجرجي الذي كان يتولى التزام قرية سنجلف في المنوفية، وكانت تعرف باسم الست الجلفية، وعقب زواجه منها أصبح لقب الكخيا حسن نفسه هو الجلفي، وكان يذكر في الوثائق الرسمية كما لو أن اسمه الأول لا لزوم له، وقد استمرت الست الجلفية كأم للزمرة على نحو أو آخر لعدة سنوات بعد موت زوجها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأمهات أو رئيسات الزمرات قد حققن مكانة مهمة، وفرت الاحترام الذي حازه أزواجهن، كما حققن أيضاً مكانة واحتراماً لكونهن أمهات لجيل أصغر من الأمراء كانوا ورثة زعامة الزمر عن آبائهم، وكن أمهات للزمر بالمعنى الحرفي للكلمة.

وعلى سبيل المثال، فإن أرملة الزعيم القاسمي إبراهيم بك أو شنب، فعلى الرغم من المكانة التي حققتها كونها زوجة لهذا الزعيم المذكور، فإنها استقت مكانتها بعد وفاة زوجها من كونها أم ابن أبي شنب ووريث بيته وزمرته محمد بيك أبو شنب.

وفيما يتعلق بدور الزوجات كحارسات على ثروة الزمرة، فلقد هيأ انهيار الولاء التقليدي للفرقتين الفقَّارية والقاسمية فرصة أعظم للنخبة من النساء لإظهار فطنتهن السياسية في بواكير العقد الأول من القرن الثامن عشر (١٧٠٠ - ١٧٠٩)، ففي مناخ بالغ الذروة في التوتر، كان من الممكن أن يتحول حليف اليوم إلى عدو لدود غداً، ولذا فقد وجد هؤلاء النسوة من النخبة أنفسهن، وقد اقتحمن بشدة ميدان الصراع السياسي اقتحاماً لم يقتحمنه بهذه الدرجة من قبل أبداً. وربما كان المثال الصارخ لمثل هذه المرأة الفعالة سياسياً هو أخت إسماعيل بيك إيواظ صاحب الثروة الواسعة والأتباع الكثيرين والتي كانت الزوجة المرغوبة بشدة لأي من أتباع أخيها أو المرتبطين به. وبسبب الصراع العنيف بين الأمراء المماليك تم تزوجها وترملها عدة مرات متعاقبة

من إيواظين بارزين، وبتعبير آخر من أفراد من أتباع إيواظ بيك البارزين. ومن الأمور المهمة ذات الدلالة أن الحوليات المصرية أطلقت على كل من زوجها الثاني والثالث لقب «زوج هانم» إشارة إلى المكانة التي يصل إليها من يتزوج هذه المرأة التي أصبحت بمرور الأعوام السيدة الأولى الإيواظية، إن لم تكن الأم الزعيمة. ولم تكن هانم بنت إيواظ مجرد زعيمة شكلية أو رئيسة صورية، وإنما لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على ثروة الإيواظية بعيداً عن قبضة خصومهم، فعندما وصل الباشا المعادي لأخيها إلى مصر عام ١٧٢٠ وبدأ يحيك مؤامرة لقتله، فإن هانم لم تضيع وقتاً، وراحت تعيد توزيع كل ممتلكات البيك إيواظ، وكذلك ممتلكات أتباعه الذين قتلوا حتى لا يمكن الباشا من وضع يده عليها، وقامت بالمهمة نفسها عندما جرى اغتيال أزواجها الثلاثة الذين تزوجتهم على التعاقب.

ومن أشهر النساء الذين قمن بدور سياسي بارز في مصر في القرن الثامن عشر، ومطلع القرن التاسع عشر، الست نفيسة المرادية، فلقد ترملت تباعاً مثلها في ذلك مثل هانم بنت إيواظ، فقد كانت مثلها تتزوج بعد كل مرة تترمل فيها، وكان زوجها الأول هو علي بيك الكبير، وبعد اغتياله في سنة ١٧٧٣ تزوجت من مراد بيك مملوك محمد بيك أبو الذهب الذي كان أحد مماليك علي بيك، وعندما فر مراد إلى الصعيد في بداية الحملة الفرنسية اعترف الفرنسيون بها كممثلة له في القاهرة، وعندما صادر الفرنسيون منزل شيخ الأزهر الشيخ محمد الجوهري الذي كان قد شارك في أحداث ثورة القاهرة الثانية، توسل من مخبئه بها التي أرسلت إلى زوجها - مراد - الذي أرسل من عنده كاشفاً تشفع فيه لدى الفرنسيين، فتقبلوا شفاعته ورفعوا مصادرة منزله.

وبعد عقد اتفاق بين مراد والفرنسيين منح بمقتضاه حكم الصعيد، دفع الفرنسيون لها معاشاً شهرياً قدره ١٠٠,٠٠٠ بارة وتمت زيادتها إلى ١٤٠,٠٠٠ بارة بعد موت مراد سنة ١٨٠١. وقد انتقلت الست نفيسة إلى أحد مماليك مراد بعد موته، فقد كان من الشائع أن تتزوج أرملة أحد الأمراء المماليك أو الكشاف بأحد مماليك زوجها، وفي هذه الحالة يظل هذا المملوك يحتفظ لها بأكبر قدر من

التقدير والرعاية مهما كانت المكانة التي سيصل إليها فيما بعد. وفي هذه الظروف فإن أيلولة البيت كانت تشكل لحظة مهمة في خلافة الأمراء، تلك الخلافة التي كانت تتم بطريقة طبيعية، فعندما كان يخلف مملوك سيده في وظائفه أو ثروته، أو بعد نشوب حرب، وعندما كان الحزب أو الزمرة المنتصرة يقوم بتقسيم الوظائف التي تركها الأمراء المهزومون خالية إما بموتهم أو بهروبهم، كما كان يقتسم في نفس الوقت دورهم، وفي إجراءات الأيلولة والتقسيم هذه، كان النساء يلعبن دوراً مهماً في مجتمع تحكمه القوة. وفي غيبة عامل الاستمرار الذي تهيئة الوراثة عادة، كن يشكلن عنصراً لاستمرار نسبي، وعن طريق زيجات تتم بالرضا أو بالإكراه كان المملوك يهيئ لنفسه امتلاك وظيفة ودار سيده أو وظيفة ودار الأمير المهزوم ويعطي بذلك لخلافته إياه نوعاً من الشرعية، وفي هذه الحالة أيضاً فإن الإقامة في البيت كان بمثابة تجسيد مادي لعملية انتقال السلطة.

خاتمة

وهكذا فإن المرأة في مصر في العصر العثماني رغم إنها كانت تأتي في المرتبة الثانية بعد الرجل، وبالرغم من احتجابها وعزلتها وقضائها معظم الوقت داخل بيتها، فإن وضعها كان يفضل وضع الفرنسيات والإنجليزيات المعاصرات لها من عدة وجوه، فقد كان للزوج في هذه البلاد حق التصدي في ممتلكات الزوجة، وأن النساء في أوروبا في القرن السابع عشر قد عشن على هامش مجتمعاتهن، وكن لسبب أو لآخر يعانين الاضطهاد في الوقت الذي كانت تتمتع فيه المرأة المصرية بحق الملكية والتصرف في ممتلكاته، كما أنها استطاعت أن تلعب أدواراً اقتصادية وسياسية في مجتمعها، وإن اقتصر الدور الاقتصادي على نساء الطبقتين العليا والوسطى، أما الدور السياسي فقد اقتصر على النخبة من نساء المماليك، وسوف تحرم المرأة المصرية من لعب هذين الدورين في العصر التالي لذلك وهو عصر محمد علي شأنها في ذلك شأن الرجال، بعد أن أصبح محمد علي بفضل سياسة الاحتكار التي اتبعها المسيطر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي في مصر، فقد أصبح الصانع الوحيد والتاجر الوحيد، كما إنه ألغى نظام الالتزام، وبالنسبة للدور السياسي فقد حكم محمد علي مصر بيد من حديد، وقضى على الزعامة الشعبية في مصر التي كان يمثلها وقتذاك العلماء والمشايخ، فنفى عمر مكرم إلى دمياط في عام ١٨٠٩، كما تخلص من المماليك في مذبحة القلعة عام ١٨١١ الأمر الذي أدى إلى انتهاء دور المؤسسات المملوكية أو الزمر المملوكية مما أسفر عن حرمان المرأة من النخبة المملوكية من أن تلعب الدور السياسي الذي سبق لعبته في العصر العثماني.

المصادر والمراجع

- إلهام ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢.
- تاكر، چوديث، مريوذر، مارجريت، النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث، ترجمه أحمد البدوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزءان ٣، ٤ طبعة بولاق.
- ريمون، أندريه، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، روزاليوسف، القاهرة، ١٩٧٤.
- دي شابرول، ج، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، منشورة في كتاب وصف مصر، مجلداً، ترجمة زهير الشايب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩.
- عبد الله عزباوي، الحركة الفكرية في مصر في القرن الثامن عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٦.
- كونو، كنيث، فلاحو الباشا، ترجمة سحر توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
- نللي حنا:

أ - بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ترجمة حليم طوسون، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

ب - تجار القاهرة في العصر العثماني، سيرة أبو طاقية، شاهبندر التجار، ترجمة وتقديم رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧.

٣ - المرأة في عيون مؤرخي العصر

أ.د. محمد عفيفي عبد الخالق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة القاهرة

يسترعى انتباه الباحث عند القراءة الأولى لأدبيات تاريخ مصر في العصر العثماني الاهتمام المكثف بالأحداث والنزاعات السياسية، والغياب شبه التام لصوت الناس أو مظاهر الحياة اليومية، وهو ما يترجمه المنهج الحديث بإهمال التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لحساب التاريخ السياسي، فلا نجد في هذه المصادر معلومات كافية عن الفلاحين والصناع والزعر والحرافيش أو العامة في مقابل الخاصة. إن الغياب شبه التام لهذه الفئات «المهمشة» لا يُقارن بوضع المرأة في المصادر التاريخية، إذ ينطبق على المرأة بحق قول: «الفئات الأكثر تهميشاً»، فهل التاريخ بحق يكتبه الرجال، وبالتالي لا مكان فيه للمرأة؟ أم أن التاريخ السياسي يكتبه الأقوى والصفوة، وبالتالي لا تستبعد هذه الفئات المهمشة من الرجال والنساء، هل التاريخ طبقي يكتب حياة الأثرياء، ولذلك فمعظم النساء اللاتي يرد ذكرهن هن نساء الصفوة؟ هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال المعلومات المتناثرة عن المرأة في أهم مصادر الحقبة العثمانية.

أ) المرأة عند ابن إياس الحنفي

البيانات الشخصية للمؤرخ

هو محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، ولِد بالقاهرة في عام ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م في بيت من البيوت الكريمة، فقد كان جده أحد كبار الموظفين في عصر السلطان الظاهر برقوق، وترك ثروة هائلة لأسرته.

وتلقى ابن إياس العلم على أيدي كبار علماء عصره مثل جلال الدين السيوطي. ويعتبر كتاب «بدائع الزهور في وقائع الدهور» من أهم الكتب التاريخية في تلك الحقبة، حيث عاصر ابن إياس فترة مهمة هي حكم دولة المماليك في مصر وبدايات العصر العثماني، ومات ابن إياس عام ٩٣٠هـ/ ١٥٢٥م.

أوضاع المرأة

يرصد ابن إياس في الجزء الخامس من كتابه العديد من الأوضاع الصعبة التي مرت بها المرأة في مصر في تلك الفترة الانتقالية بين نهايات العصر المملوكي وبدايات العصر العثماني، ولعل أشهر تلك الحوادث ما مر بـ «خوند» ابنة الأمير اقبردى الدودار، وهي زوجة السلطان طومان باى، الذي أعدمه السلطان سليم الأول على باب زويلة، إذ هربت جاريتها بعد ذلك إلى أعوان السلطان سليم، وأفضت لهم بالأماكن السرية التي أخفت فيها سيدتها خوند مجوهراتها وأشيائها الثمينة. فتم القبض على خوند وعلى أمها أيضاً، وفُرِضت عليهما غرامة كبيرة قدرها عشرون ألف دينار. ولم يكتف العثمانيون بذلك، بل تعسفوا معهما، أو كما يقول ابن إياس: «فحصل لها ولوالدتها الضرر الشامل، وقاسوا شدائد عظيمة ومحناً وبهدلة وتهديداً بالقتل، وما جرى عليهما خير».

وفي الحقيقة لم تكن حوادث التعسف ضد النساء الأثرياء وليدة الفتح العثماني فقط، وإنما شهدت مصر أحداثاً مماثلة في الفترة المضطربة لنهايات العصر المملوكي، إذ يحدثنا ابن إياس عن ابنة الأمير يشبك بن مهدي أمير دوادار زوجة الأمير قاني باي قرا أمير آخور كبير، والتي تعرضت للمصادرة على زمن السلطان الغوري، كما قام السلطان سليم أيضاً بمصادرة معظم أموالها، ففرت هاربة، واستمرت مختفية حتى ماتت وعلِم الناس بخبر وفاتها. ويذكر عنها ابن إياس: «وقاست قبل موتها شدائد ومحناً، وصودرت غير ما مرة من السلطان الغوري ومن ابن عثمان، واستمرت مختفية حتى ماتت».

وأيضاً من الحوادث الغريبة التي تعرضت لها نساء الطبقة العليا - ولاسيما نساء كبار المماليك الذين قُتِلوا في المعارك مع العثمانيين - رغبة القادة العثمانيون في الزواج منهن، طمعاً في ثرواتهن. ووصل الأمر إلى حد تقديم الرشوة للقاضي لعقد القران قبل انقضاء عدة المرأة. ويحكي ابن إياس عن إحدى هذه الحوادث فيقول: «ومن الحوادث أن شخصاً من نوّاب الشافعية قيل عنه أنه أزوج امرأة من نساء الأتراك لشخص من العثمانية، فظهر أنها لم تكمل انقضاء عدة زوجها الذي مات، فدلس ذلك على القاضي الذي أزوجها إلى العثماني، فلما رفع أمرها إلى قاضي العثمانية أحضر ذلك القاضي ولم

يقبل لذلك القاضي عذراً، وبطحه وضربه ضرباً مبرحاً، ثم كشف رأسه وألبسه عليها كرشاً من كروش البقر بروثه، وأركبه على حمار مقلوب وأشهره في القاهرة. وكان قبل ذلك نادى السلطان في القاهرة بأن أحداً من قضاة مصر لا يعقد عقداً لعثماني ولا يزوِّجه بأحد من نساء الأتراك، وكذلك الشهود، وحرّج عليهم في ذلك إلى الغاية، فلم يسمعوا له قضاة مصر شيئاً من ذلك، وصاروا يزوجون العثمانية بنساء الأتراك الذين قتلوا في الحرب».

كما اضطربت القاهرة بشدة بدخول الجند العثمانيين إليها، وحدثت العديد من المهازل الأخلاقية، قبل أن يفرض السلطان سليم العدل والنظام ويأمر جنوده بالهدوء. ويصف ابن إياس ذلك قائلاً: «نادوا في القاهرة بأن لا عبد ولا جارية ولا امرأة ولا صبي أمرد يخرجون إلى الأسواق حتى يسافر العسكر». مما يوضح لنا أن التعسف في أوقات الاضطرابات يقع على عاتق الفئات المستضعفة في المجتمع.

ب) المرأة المصرية عند علماء الحملة الفرنسية (وصف مصر)

يُعتبر كتاب «وصف مصر» الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية من أهم نتائج الحملة الفرنسية على مصر، فبصرف النظر عن الجدل الدائر حول الحملة وأثرها في تطور تاريخ مصر الحديث، أو حتى الحملة باعتبارها استعماراً سافراً، يُذكر للحملة، أو على وجه الدقة مجموعة العلماء الذين هبطوا إلى مصر في رِكاب الجيش الفرنسي، هذا السِفر الخالد المسمى «وصف مصر» والذي - رغم الانتقادات العلمية الحالية - يُعد بحق أهم مصدر للحياة المصرية في مطلع القرن التاسع عشر.

وقد طُبِع هذا العمل لأول مرة في الفترة ما بين عامي ١٨٠٩ و١٨٢٢، حيث صدر المجلد الأول منه عام ١٨٠٩، مع عبارة أنه طُبِع بأمر صاحب الجلالة الإمبراطور نابليون الأكبر. وصدرت بقية المجلدات التسعة بعد سقوط نابليون في معاركه الشهيرة في أوروبا.

وتضم هذه المجلدات العديد من الدراسات حول التاريخ الطبيعى لمصر، والتاريخ القديم لها، وأيضاً دراسات حول الدول الحديثة وتاريخ مصر منذ الفتح العربي حتى

مجيء الحملة الفرنسية. وهي تحوي خلاصة ملاحظات وتقارير علماء الحملة الفرنسية، ومن أهم هؤلاء العلماء، الذين رصدوا الحياة اليومية وأوضاع المرأة في مصر آنذاك، «شابرول» الذي وُلد في عام ١٧٧٣، وتوفي في عام ١٨٤٣. وكان عمره عند قدومه إلى مصر حوالي ٢٥ سنة. وينتمي «شابرول» إلى فئة المهندسين التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ الحملة، وفي إعداد «وصف مصر»، كما لعب «شابرول» أيضاً دوراً مهماً في تنظيم وإدارة مدينة باريس.

ويُقدم «وصف مصر» الصورة التقليدية التي نراها في أعمال فناني القرن التاسع عشر، لامرأة الطبقة العليا في مصر، المرأة الثرية التي يؤدي الغنى إلى رخاوتها، فتقضي حياتها بالكامل داخل «الحرملك» الذي يعج بمباهج ومسرات الحياة، وينظر «شابرول» إلى حياة امرأة الطبقة العليا على أنها «فارغة ورتيبة»؛ لأن الواحدة منهن تقضي يومها راقدة فوق فراشها أو قابعة على وسائد ناعمة تحيط بها العديد من جواريها، يقُمن على خدمتها، لذلك تصاب هذه المرأة، وفي سن صغيرة بالسمنة، هذه السمنة التي يُنظر إليها في مصر على أنها من أهم مظاهر الجمال. ويوصم «شابرول» نساء هذه الطبقة، التي هي في الغالب من أصول غير مصرية، بأن «عقلهن فضلاً عن ذلك خالٍ من أية معرفة».

ويُقدِم «شابرول» وصفاً مغايراً لنساء الطبقة الدنيا، مقارنةً بالوصف السابق، «وفي الطبقة الدنيا يتغَّير كل شيء»، إذ تهتم نساء هذه الطبقة اهتماماً كبيراً بشئون المنزل، كما تقوم الفلاحة باقتسام العمل مع زوجها في الحقول، وبالتالي لا تتمتع هذه المرأة بما تتمتع به مثيلتها الثرية من ما أطلق عليها «شابرول» «مباهج البطالة». وقد انعكس ذلك الوضع على البنية الجسدية لامرأة الطبقة الدنيا «فأجسامهن قوية عارية من الشحوم، وحركاتهن سهلة وخطوهن ميسور، في حين أن خطوات السيدات الميسورات ثقيلة متعثرة».

ويقدم علماء الحملة الفرنسية في «وصف مصر» العديد من المسائل المتعلقة بتفاصيل الحياة اليومية للمرأة المصرية في مطلع القرن التاسع عشر، نقدم فيما يلي أهم هذه الظواهر:

التعليم

لاحظ علماء الحملة الفرنسية ندرة التعليم في أوساط الفتيات، حيث لا يُرسِل الآباء بناتهم إلى الكتاتيب. وإن رصدوا أساليب أخرى لتعلُم البنات في داخل الحريم، وهي حالة نادرة جداً، وفي هذه الحالات يكون المدرسين من كبار السن، ومن المكفوفين، ولا ندري الكثير عن ماهية هذا التعليم، أو ما تتلقاه الفتاة على أيدي مُعلميها، لكن بالضرورة فإنها على الأقل تُلقَن بعض آيات القرآن الكريم.

ويرصد «وصف مصر» أيضاً ظاهرة تتعلق بالثقافة عند النساء، وهي ولعهن بالغناء، حيث تقوم الآلاتية والعوالم بغناء المواويل الجديدة في أوساط الحريم، وتحرص النساء على حفظ هذه المواويل والتغني بها.

الختان

يرصد «وصف مصر» عملية الختان عند الأطفال الذكور، ويرى أنها عادة قديمة في مصر الفرعونية، نقلها اليهود إلى فلسطين عند إقامتهم في مصر. ومن المثير أن كتاب «وصف مصر» يُقرر أن عادة ختان الإناث هي عادة بغيضة عند سكان المدن في مصر، وأن هذه العادة لا تُمارس إلا في أوساط الفلاحين والعربان، ولا يلجأ سكان المدن إلى ختان الإناث إلا في بعض الحالات الاستثنائية عندما يتطلب طول العضو هذا البتر، ويرى «شابرول» أن هذه الحالة نادرة جداً.

مسألة الزنا

أبدى علماء الحملة الفرنسية اندهاشهم من التحفظات التي يفرضها الشرع حول توجيه تهمة الزنا لامرأة. فأولاً يحق للزوج فقط توجيه هذا الاتهام لزوجته، ولكن الشرع يشترط أن يأتي بأربعة شهود على ذلك، فإذا لم يستطع الزوج ذلك، فإنه يُعاقب بتهمة القذف في حق الزوجة. ويرى علماء الحملة أن الشرع اشترط ذلك لبشاعة جريمة الزنا من ناحية، وحفاظاً على الأسرة من ناحية أخرى. ويرصد هؤلاء العلماء ندرة ثبوت جرائم الزنا آنذاك، فهم لم يشهدوا إلا حالة واحدة اعترفت فيها المرأة بنفسها بجريمتها أمام القاضي.

الزواج والولادة

رصد «وصف مصر» ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في مصر آنذاك، إذ عادة ما تتزوج الفتاة في سن الثانية عشرة، ونادراً ما تتخطى الواحدة منهن سن السابعة عشر دون زواج، وإلا اعتُبِرَت عانس. وأحياناً يحدث الزواج مبكراً جداً في سن العاشرة أو الحادية عشرة إذا نضجت الفتاة سريعاً.

وليس مسموحاً للزوج بأن يقترب جنسياً من زوجته إلا بعد وصولها إلى سن البلوغ، حتى تُصبح قادرة على الإنجاب، ولذلك ربما يتم عقد القران في سن صغيرة، ولكن يُبقي الأب ابنته في منزله حتى بلوغها، وهنا يتم زفافها على زوجها.

ومن الأشياء التي استلفتت انتباه علماء الحملة فكرة التعارف المبدئي بين الرجل ومن يختارها كزوجة. وتتعجب العقلية الغربية من أشياء تتقبلها عقليتنا وكانت تُمارس في حياتنا اليومية إلى وقت قريب، حيث لا يعلم الزوج عن زوجته شيئاً من ناحية شكلها أو جمالها إلا عن طريق واحدة من قريباته أو صديقة للأسرة أو حتى الخاطبة، وربما يراها لأول مرة في ليلة الزفاف، حيث تحدث في بعض الأحيان مفاجأت، إذ ينفر الزوج من زوجته، وبالتالي عليها العودة إلى بيت أبيها، لكن لا يحدث ذلك إلا في أحوال نادرة. ويذكر «وصف مصر» أن الشريعة الإسلامية تُبيح للمتقدِم للخِطبة أن يرى وجه فتاته، لكن نادراً ما يحدث ذلك.

ومن الأشياء المهمة والجديدة في «وصف مصر»، مسألة تعدد الزوجات، إذ يعترف علماء الحملة الفرنسية بأن تعدد الزوجات لم يتحول إلى ظاهرة اجتماعية، بل على العكس فإن كبار الشخصيات في العادة لهم زوجة شرعية واحدة. وربما ينتشر تعدد الزوجات بشكل أكثر بين الطبقات الشعبية، وبالتالي تنتشر أيضاً ظاهرة الطلاق.

كما يرصد «وصف مصر» أيضاً ندرة الجمع بين زوجتين في منزل واحد، نظراً للمشاحنات الحادة التي تحدث بين الزوجات، وأيضاً لأن الزوجة تطلب من زوجها دائماً «العدل» الذي هو ضروري عند تعدد الزوجات، ولذلك يلزم الزوج في هذه الحالة بتوفير منزل آخر.

ويُقدم «وصف مصر» تفصيلات كثيرة حول مراسم حفل الزفاف وذهاب العروس مع رفيقاتها إلى الحمام والأغاني المصاحبة لذلك، وما يحدث في الحمام: «فإن العروس تستعرض على صاحباتها حُليَّها، فتُملأ المباخر بالبخور الطيب الرائحة، وتُراق العطور الغالية بسخاء وبذخ، وتكشف صاحبات العروس عن أجمل زينتهن، وينقضي اليوم في مرح بهيج، وتُقدِم الإماء أو خادمات الحمام القهوة والشربات والفطائر والحلوى، ثم يعود موكب العروس إلى بيت أبيها بنفس الطريقة التي ذهب بها إلى الحمام».

ويُشير «وصف مصر» أيضاً إلى ظاهرة مهمة ارتبطت بليلة الزفاف، وهي فض غشاء البكارة، إذ تنتشر ظاهرة الاحتفال بفض غشاء البكارة واستعراض الدليل على ذلك بين الطبقات الشعبية من المسلمين والأقباط على حد سواء، بينما لا يمارس المشايخ ومن حصل على قدر من التعليم أو الثراء هذه العادة، بل ويستهجن هؤلاء هذه العادة على اعتبار أنها تخدش الحياء.

ويمكن أن تصبح الفتاة أُماً في سن الثانية عشرة، لكنها غالباً ما تُنجب عند سن الرابعة عشرة. ويرى «شابرول» أن العقم التام شديد الندرة في مصر آنذاك، بل أنه إذا وُجِد يصبح مصدراً للعار بالنسبة للفتاة.

ويؤدي الحمل المتكرر إلى حدوث مشاكل صحية صعبة بالنسبة للزوجة، ويؤدي ذلك إلى صعوبة الحمل بعد سن الثلاثين، وتوقُف الإنجاب غالباً في سن الخامسة والثلاثين.

وتلعب القابلات دوراً مهماً في هذه الأمور، لاسيما مشاكل الحمل، والعقم، والإنجاب، فضلاً عن أمراض النساء بشكل عام، ويتم اللجوء كثيراً إلى طب «الركة»، أو الطب الشعبي.

ويعجب «شابرول» بمدى تعلُق الأم المصرية بابنها، حيث يتركز اهتمامها وعواطفها نحو هذا الوليد الجديد، ويُقارن بين الشرق والغرب، لاسيما فيما يتعلق باهتمام المرأة المصرية بإرضاع طفلها بنفسها وحرصها على ذلك، وفي حالات نادرة ولأسباب صحية لا تستطيع أن تُقدم الأم الرضعة الكافية لطفلها، فتلجأ إلى سيدة أخرى «المرضعة»، ولا تصبح هذه المرضعة بعد ذلك غريبة عن هذه الأسرة، بل تكاد تصبح من أعضائها.

ويُقارن «شابرول» بين اهتمام امرأة المدينة وامرأة الريف بالطفل، وانعكاس ذلك على صحة الطفل، ويميل إلى جانب امرأة الريف، فهو يرى أن اهتمام امرأة المدينة بطفلها وحمايته من التعرض للطبيعة ولف الطفل في العديد من الألبسة يضُر به ضرراً شديداً. بينما امرأة الريف تكتفي بلف الطفل بقطعة قماش خفيف، كما تسمح الفلاحة لابنها بالزحف شبه عارٍ على الأرض، ولهذا يتعلم أبناء الريف عادةً المشي مبكراً، كما يشتد عودهم بسرعة، ويصبحون بعد قليل عوناً لآبائهم في أعمال الحقول.

ويُشير «وصف مصر» إلى نقطة في غاية الأهمية خاصة بنقد الصورة التقليدية عن «سي السيد وأمينة»، ونقصد بها استبداد الرجل الشرقي وخضوع زوجته له، إذ يُقدم علماء الحملة الفرنسية صورة مغايرة إلى حد كبير: «يحسُن بنا هنا أن نُلاحظ بأننا سوف نكون قد أخطأنا على نحو كبير إذا ما اعتقدنا أن المسلمات - برغم خضوعهن لنفوذ أزواجهن - يمكن أن يعاملن باستبداد وطغيان من قِبل أزواجهن، فإن وضعهن على العكس من ذلك طيب لحدٍ كبير، كما أنهن في نفس الوقت الذي تقضي فيه التقاليد والقوانين عليهن بنوعٍ من الانسحاب والتقوقع الدائم، يتوصلن لامتلاك نفوذ لا شك فيه على عقول أزواجهن، كما أن هؤلاء لا يستطيعون مطلقاً أن يُسيئوا معاملتهن، بل ولا حتى أن ينهروهن بحدة، إذ للزوجة في هذه الحالة أو تلك أن تطلب الانفصال وتعود إلى بيت أبيها».

ولا يُمثِل الطلاق النهاية بالنسبة للمرأة، أو كارثة كبيرة، ولاينظر المجتمع نظرة سيئة إلى المرأة المُطلَّقة، إذ أنه من السهل على المرأة العثور على رجل جديد، خاصةً إذا كانت جميلة أو ثرية.

ويرى «وصف مصر» أن عادة العنف ضد المرأة تُمارس في أوساط الطبقة الدنيا، سواءاً من قِبَل الأب قبل الزواج، أو الزوج، إلا أن: «الرجل التركي، أو ذلك الرجل الذي ينتمي إلى أعيان المصريين، فإنه ينظر إلى ضرب زوجته باعتباره عملاً إجرامياً يُمثِل ما هو باعث على العار، لكن هذه النظرة الإنسانية والعاقلة ليست للأسف هي الشائعة».

ويُلاحظ «وصف مصر» ما للمرأة من حُرمةٍ خاصة، لاسيما فيما يتعلق بأخبارها أو السؤال عنها، فلا يستطيع رجل أن يسأل صديقه عن أحوال زوجته مباشرة، بل يستخدم تعبير مثل: «كيف حال العائلة؟» أو: «كيف حال الناس اللي فوق؟» إذا كان في زيارة للمنزل.

ج) المرأة عند عبد الرحمن الجبرتي

البيانات الشخصة للمؤرخ

هو عبد الرحمن ابن الشيخ حسن الجبرتي، ولد في عام ١١٦٧هـ/ ١٧٥٤م، وتوفي في عام ١٨٢٢ أو ١٨٢٥.

ويتميز الجبرتي - بجانب منهجه - أنه عاش حوالي سبعين عاماً عاش فيها بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والربع الأول من القرن التاسع عشر، فهو عابر للقرون،، كما عاصر مصر وهي في مفترق الطرق بين الفترة العثمانية وسيادة المماليك، والحملة الفرنسية، وأخيراً عصر محمد عليّ.

كان أبوه الشيخ حسن الجبرتي من أهم علماء عصره وتولى رئاسة رواق الجبرت في الأزهر الشريف، ولوالد الجبرتي العديد من المخطوطات التي لم تُطبع حتى اليوم، حيث اشتهر بمعرفته العميقة في العلوم الرياضية والفلكية.

ترجع نسبة «الجبرتي» إلى إقليم «جبرت»، وهو أحد أقاليم بلاد الحبشة، حيث رحل جده الأكبر من هناك في رحلة حج طويلة، ثم استقر به المقام في القاهرة، لتخرج لنا أسرة الجبرتي الشهيرة في تاريخ مصر.

دراسته

بدأ الجبرتي دراسته مثل أطفال عصره في أحد الكتاتيب، ويقع هذا الكُتاب في حي الأزهر، كما تعلم أيضاً على يد أصدقاء أبيه من العلماء في منزله، وبعد ذلك انتقل الجبرتي للدراسة في مدرسة «السنانية» التي كانت تقع في خط الصناديقية، وانتقل بعد ذلك لتلقي العلم في الأزهر الشريف.

العائلة

توفي والده في عام ١١١٨هـ/ ١٧٧٤م، وورث الجبرتي عنه ثروة لا بأس بها أغنته عن طلب المال من الحكام، كما ورث أيضاً مكتبة عامرة بالعديد من المخطوطات المهمة والنادرة.

بدايات مشروعه التاريخي الكبير

كانت البدايات الأولى لمشروعه التاريخي على يد شيخه وصديقه الكبير الشيخ مرتضى الزبيدي في عام ١٧٨٩، حيث طرح الشيخ المُرادي مفتي دمشق على الزبيدي فكرة إعداد قاموس لتراجم مشاهير أهل عصره، وهي مدرسة عريقة في التاريخ الإسلامي - مدرسة كتابة التاريخ من خلال التأريخ لتراجم مشاهير العصر - وعهد الزبيدي إلى تلميذه النجيب بمهمة جمع وكتابة تراجم الأعلام المصرية والحجازية، لكن هذا المشروع أصابه الإحباط نتيجة وفاة الزبيدي، ثم وفاة الشيخ المُرادي، فأحال الجبرتي المشروع جانباً ولم يعد إليه إلا مع قدوم الحملة الفرنسية.

أهم مؤلفاته

- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، وهو تاريخه الكبير.
- مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تاريخ مُصغر، يختص بفترة الحملة الفرنسية.

ترجمة كُتبه إلى لغات أجنبية

كان الجبرتي محظوظاً في هذا الشأن، حيث تمت ترجمة كتبه في وقت مبكر جداً، إذ ترجم كتابه الشهير «عجائب الآثار» إلى الفرنسية على يد المسيو «كاردان» مُترجم القنصلية الفرنسية بمصر، المتوفي سنة ١٨٣٨، وهذه الترجمة قاصرة على الجزء الخاص بالحملة الفرنسية، وطُبعت سنة ١٨٣٨، وهناك ترجمة فرنسية أخرى أكثر دقة تمت على يد مجموعة من أهم أدباء مصر في القرن التاسع عشر على رأسهم شفيق منصور يكن في تسعة أجزاء صدرت في الفترة من ١٨٨٨ إلى سنة ١٨٩٦، وأشار البعض إلى وجود ترجمة تركية للجزء الخاص بالحملة الفرنسية. كما صدرت مؤخراً ترجمة إنجليزية لكتاب «عجائب الآثار» على يد «توماس فيليب».

منهج كتابته للتاريخ

نظر البعض إلى الجبرتي على أنه عملاقاً بين أقزام، وانبهر هؤلاء لخروج مثل هذا التاريخ المهم في جو مليء بالاضطراب، وعصر - من وجهة نظرهم - من أسوأ عصور الانحطاط التي عرفتها مصر.

لكن الأبحاث الحديثة في مجال التاريخ العثماني جعلت هذه النظرة التقليدية تتراجع للوراء، وأصبح يُنظر إلى الجبرتي الآن على أنه امتداد لمدرسة «الحوليات»، هذه المدرسة الشهيرة في التاريخ الإسلامي، وتاريخ مصر الإسلامية على وجه الخصوص، كما وضح الآن مدى استفادة الجبرتي في تاريخه من كتابات سابقيه ومعاصريه، حتى ولو لم يُثبت الجبرتي ذلك، وأشهرهم أحمد شلبي بن عبد الغني صاحب كتاب «أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات»، وإسماعيل الخشاب صاحب «التاريخ المسلسل في وقائع الديوان».

حياد المؤرخ

تعرض الجبرتي للنقد الشديد من جراء انتقاده الشديد لمحمد علي وعصره، أو حتى للفرنسيين، وخاصة في الجوانب السياسية والاجتماعية. ونسى هؤلاء الخلفية الدينية والاجتماعية للجبرتي كرجل دين، وكرجل ينتمي للطبقة الوسطى، حيث تضرر كثيراً من سياسات محمد علي، كما تأذى من مواقف الفرنسيين، ولكن يُحسب للجبرتي بشكل عام أن كتابه ما يزال أهم مصدر مطبوع لتاريخ مصر في القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر.

وفاته

يُحيط بوفاة الجبرتي الكثير من الغموض، سواء في تاريخ الوفاة ١٨٢٢ أو في ١٨٢٥، أو حتى نوع الوفاة هل كانت طبيعية أم مات مقتولاً؟ كما تذكر بعض المصادر أن محمد علي قتل أحد أبنائه، فظل الجبرتي يبكي حتى أصيب بالعمى ومات بعد ذلك بفترة قصيرة.

أهم الوظائف

انضم الجبرتي إلى عضوية الديوان الأخير الذي شكله مينو قبل خروج الحملة الفرنسية من مصر، كما تولى الجبرتي في عهد محمد علي منصب شيخ المفتيين الحنفيين.

أوضاع المرأة

لا يختلف الجبرتي كثيراً عن غيره من مؤرخي عصره في نظرته للمرأةن فقد كانوا متحررين فيما يتعلق بالحقوق الشرعية للمرأة في الأحوال الشخصية وحق الملكية والذمة المالية، محافظين بشدة فيما يتعلق بدور المرأة في الحياة العامة. فإذا نظرنا إلى الخلفية الثقافية للجبرتي، فهو أحد علماء الأزهر، ولكنه في الحقيقة أكثر العلماء «محافظة» فيما يمكن أن نُطلق عليه التقاليد العامة، وهو ما سنوضحه بالتفصيل بعد ذلك، ولا يتعارض ذلك بتاتاً مع الاعتراف بالحقوق الشرعية للمرأة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، الميراث، النفقة، وغيره)، أو استقلال الذمة المالية للزوجة عن الزوج. وهي ثنائية مهمة تتعلق بنظرة المجتمع إلى المرأة في العصر العثماني بشكل عام.

الأمر الثاني الخلفية الاجتماعية للجبرتي، فهو يأتي من الطبقة الوسطى في مصر، لاسيما الشريحة العليا منها، والتي كانت في الحقيقة تمثل التيار المحافظ في المجتمع.

من هذه الخلفية المشتركة، الثقافية والاجتماعية، نستطيع أن نتفهم ظاهرة مهمة في تاريخ الجبرتي وتراجمه لأعلام عصره، وشبه الغياب التام للعنصر النسائي في هذه التراجم فيما عدا الترجمة الوحيدة التي ذكرها للسيدة نفيسة المُرادية.

من هنا يأتي وصف لويس عوض لنظرة الجبرتي للمرأة: «كان الجبرتي - رغم تفتحه لبعض وجوه الحضارة الفرنسية كالاهتمام بالعلوم والآداب، وكالتنظيم السياسي والاجتماعي والمدني وكالنظام القضائي، وكالتقدم التكنولوجي، وكالاهتمام بالتعمير والعمران... إلخ - محافظاً أشد ما تكون المحافظة في كل ما يتصل بتغيير أوضاع المرأة الشخصية والاجتماعية، رافضاً كل الرفض لما كان يراه حوله من مظاهر الخروج على التقاليد والأخلاق الجنسية المستقرة».

وعلى الرغم من ما تحمله مقولة لويس عوض عن الجبرتي ونظره للمرأة من تحليل عميق، إلا أنه - عوض - متحامل إلى حد كبير على الجبرتي، متعسف في بعض الأحيان في تأويل كتابات الجبرتي عن المرأة، إذ ينطلق لويس عوض من خلفيته الليبرالية ليُحاكم الجبرتي ذو النزعة التقليدية، كما ينظر لويس عوض ابن القرن العشرين، إلى

أحداث مطلع القرن التاسع عشر بنظرة تتجاهل قيمًّ ومعايير هذا العصر. كما يحاول لويس عوض - عالم اللغويات - تقديم تأويل لغوي لنصوص الجبرتي، مما سيوقعه في شطحات كبيرة كما سنرى.

ويصف الجبرتي بعض مظاهر التحولات الاجتماعية بالنسبة للمرأة المصرية في عصر الحملة الفرنسية على النحو التالى: «ومنها تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء، وهو أنه لما حضر الفرنسيس إلى مصر ومع البعض منهم نساؤهم، كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه، لابسات الفستانات والمناديل الملونة، ويسدلن على مناكبهن الطرح الكشميري والمزركشات المصبوغة، ويركبن الخيول والحمير ويسوقونها سوقاً عنيفاً مع الضحك والقهقهة ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة، فمالت إليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش، فتداخلن معهم لخضوعهم للنساء وبذل الأموال لهن».

«وكان ذلك التداخل أولاً مع بعض احتشام وخشية عار ومبالغة في إخفائه، فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر، وحاربت الفرنسيس بولاق، وفتكوا في أهلها، وغنموا أموالها، وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات، صرن مأسورات عندهم، فزيوهن بزي نسائهم، وأجروهن على طريقتهن في كامل الأحوال، فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية».

«وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر، ولما حل بأهل البلد من الذل والهوان وسلب الأموال واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيس ومن والاهم، وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن، ولو شتمته أو ضربته بتأسومتها (يقصد حذاءها)، فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار، واستملن نظراءهن واختلسن عقولهن لميل النفوس إلى الشهوات وخصوصاً عقول القاصرات».

«وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في سلطانهم ونوالهم، (غير واضح إن كان المقصود رغبة الفرنسيين في الظفر بسلطان الأعيان المصريين ونوالهم كما يدل النحو، أو رغبة المصريين في الظفر بسلطان الفرنسيين ونوالهم كما يدل السياق)، فيظهر حالة العقد الإسلام وينطق بالشهادتين؛ لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها، وصار

مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات متزيات بزيهم، ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية والأحكام العادية والأمر والنهي والمناداة، وتمشي المرأة بنفسها أو معها بعض أترابها وأضيافها على مثل شكلها، وأمامها القواسة والخدم بأيديهم العصي يفرجون لهن الناس مثل ما يمر الحاكم، ويأمرون وينتهين في الأحكام».

«ومنها أنه لما أوفى النيل أذرعه ودخل الماء إلى الخليج وجرت فيه السفن، وقع عند ذلك من تبرج النساء واختلاطهن بالفرنسيين ومصاحبتهن لهم في المراكب، والرقص والغناء والشرب في النهار والليل في الفوانيس والشموع الموقدة، وعليهن الملابس الفاخرة والحلي والجواهر المرصعة، وبصحبتهم آلات الطرب وملاحو السفن يكثرون من الهزل والمجون، ويتجاوبون برفع الصوت في تحريك المجاديف بسخيف موضوعاتهم وكثائف مطبوعاتهم، وخصوصاً إذا دبت الحشيشة في رءوسهم وتحكمت في عقولهم، فيصرخون ويطلبون ويرقصون ويزمرون ويتجاوبون بمحاكاة ألفاظ الفرنساوية في غنائهم وتقليد كلامهم شيء كثير.

«وأما الجواري السود، فإنهن لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى، ذهبن إليهم أفواجاً فرادى وأزواجاً، فنططن الحيطان وتسلقن إليهم من الطيقان، ودلوهم على مخبآت أسيادهن وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك».

ويُبالغ لويس عوض في تفسيره للنصوص السابقة مبالغة واضحة، إذ يخرج بمقولة مهمة وخطيرة بالنسبة لمجريات التاريخ المصري وحركة تحرر المرأة المصرية، إذ يرى: «فالواضح من كلام الجبرتي أنه لا يحدثنا عن مجرد طبقة النساء الساقطات (الفواحش بلغته) اللاتي يماشين الجنود عادة في كل جيوش الاختلال في كل مكان في الدنيا، وإنما يحدثنا عن فئات عديدة من مختلف الطبقات من أسفل السلم الاجتماعي إلى أعلاه، أو هو على الأصح يحدثنا عن ظاهرة اجتماعية ظهرت وتفشت في عصره، ولا يحدثنا عن مجرد حالات فردية من السلوك الفردي».

وتصل المبالغة إلى مداها عندما يقول: «والذي يُفهم من كلام الجبرتي إذا قبلناه بحذافيره هو أنه كانت هناك ثورة نساء أو ثورة حريم في مصر، أو على الأقل في القاهرة عام ١٨٠٠».

ونعتقد أن نصوص الجبرتي السابقة لا تؤدي إلى النتيجة المُبالغ فيها التي انتهى إليها لويس عوض، فإذا أخذنا هذه النصوص في إطار ثقافة العصر وتقاليده الاجتماعية يمكننا أن نخرج بنتائج أخرى مناقضة تماماً لما خرج به لويس عوض.

فالجبرتي في الحقيقة يرصد ظاهرة محدودة الانتشار من تأثر بعض نوعيات النساء بالتقاليد الفرنسية، ويمكننا أن نحصر هذه النوعيات فيمن أطلق عليهن الجبرتي «أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش» والذي يقدم لويس عوض تفسيراً لهن بأنهن ينتمين إلى «العامة» من النساء، على أساس أن معيار نظرة الجبرتي هنا هو معيار «اجتماعي» وليس «أخلاقي».

وفي الحقيقة ما يقصده الجبرتي هنا طائفة «الخواطى والغوازي» وهي طائفة كانت تمارس الدعارة والرقص، وتتمتع في أغلب الأحيان باعتراف السلطة بها، بل وتدفع هذه الطائفة ضريبة إلى الإدارة كانت تسمى آنذاك ضريبة «الخردة» وهذه الطائفة من النساء هي التي تداخلت بشدة مع الفرنسيين مثلما يحدث في أي بلد تحت الاحتلال، وربما تأثرت بعض النساء من الطبقة الوسطى المصرية ممن تزوجن ببعض من أسلم من الضباط الفرنسيين، لكن هذه الفئة من النساء كانت محدودة العدد محدودة التأثير، وكانت نهايات بعضهن بعد رحيل الحملة الفرنسية نهاية مأساوية. يُضاف إلى هؤلاء بعض الأسيرات المصريات التي وقعن في أيدي الفرنسيين، واستولى عليهن رجال الحملة، ولكن ينبغي ملاحظة قلة أعدادهن بشدة.

ويُبالغ لويس عوض أيضاً في مسألة دور الحملة الفرنسية في تحرير الجواري، وانضمامهن إلى مواكب تحرير المرأة، فيقول: «ربما كان أهم ما ورد في الجبرتي عن موضوع تحرير المرأة هو تلك الفقرة التي تُصور هرب الجواري السود من بيوت أسيادهن والتجائهن إلى الفرنسيين طلباً للحرية».

ويستند لويس عوض إلى مقولة وردت على لسان الجبرتي: «لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى» إذ يُفسر لويس عوض معنى «مطلق الأنثى» بأنه: «أي تحرير المرأة كما نقول اليوم أو إطلاقها من عقالها».

وهنا يقدم لويس عوض تحليلاً لغوياً يُخالف نص الجبرتي وسياقه، فالجبرتي في الحقيقة ينتقد هروب الجواري السود من منازل أسيادهن، لاسيما الأمراء المماليك، إلى معسكرات الفرنسيين ومنازلهم؛ لأن هذا الهروب يهدم قيمة من قيم المجتمع وهي حق «الملكية»، ونقصد به ملكية العبيد، وهو أمر مشروع آنذاك. كما أن الجبرتي يقصد بمقولة: «مطلق النساء» ليس رغبة الفرنسيين في تحرير المرأة، ولكن رغبة الفرنسيين في الأنوثة، فكلمة «مطلق» هنا يقصد بها الرغبة الكاملة للفرنسيين في الاستمتاع بالأنثى، وشتان بين ما يقصده الجبرتي، وما يفسره لويس عوض.

ويرصد الجبرتي نظرة المجتمع - بعد رحيل الحملة الفرنسية - إلى بعض النساء، لاسيما من الطبقة الوسطى، اللاتي خالطن النساء الفرنسيات وتأثرن بالتقاليد الفرنسية، ولعل حالة زينب البكرية، هذه الشابة الصغيرة ابنة الشيخ خليل البكري، والتى ترددت شائعات مجافية للحقيقة عن علاقتها ببونابرت، والتي انتهت حياتها نهاية مأساوية، يقول الجبرتي: «طلبت ابنة الشيخ البكري، وكانت ممن تبرجن مع الفرنسيس، بمعينين من طرف الوزير (العثماني) فحضروا إلى دار أمها بالجودرية بعد المغرب وأحضروها ووالدها، فسألوها عما كانت تفعله، فقالت: إنى تُبت من ذلك، فقالوا لوالدها: ما تقول أنت؟ فقال: أقول: إني بريء منها، فكسروا رقبتها».

إن هذه النهاية المأساوية لزينب البكري، سواء تعاطفنا مع هذه الفتاة أو لفظناها، توضح من ناحية سيادة المفاهيم المُحافظة في المجتمع، فضلاً عن محدودية تأثير الحملة الفرنسية على أوضاع المرأة في مصر، وعدم استطاعة أي احتلال إحداث تغير حقيقي في التقاليد الاجتماعية للمجتمع. يُضاف إلى ذلك تصدع الأطروحة الرئيسية لنظرة لويس عوض إلى الحملة الفرنسية، واستناده لنص الجبرتي، ونقصد بها أطروحة «تحرير المرأة»، إذ ستأتي دعوة تحرر المرأة بعد ذلك بعدة عقود، ونتيجة تغيرات مصرية حقيقية في بنية المجتمع المصري.

هكذا رأينا أن المرأة لا تُذكر إلا في إطار النزاعات السياسية والمصادرات، وحوادث السلب والاغتصاب، كما نجد عند ابن إياس، أو حتى موضع النقد عند الجبرتي من جراء التشبه بالفرنسيين مع قدوم الحملة الفرنسية. أما مظاهر الحياة اليومية للمرأة، فتصمت عنها المصادر العربية بشدة، ومن هنا تأتي أهمية «وصف مصر»، حيث استرعت المرأة الشرقية انتباه هذا «الغريب»، فقام برصد أحوالها وعقد مقارنات بينها وبين المرأة الغربية، بعضها جانبه الصواب، وبعضه الأخر يُعتبر من أهم المصادر الرئيسية لتاريخ المرأة في مصر في العصر العثماني.

ثانياً: النهضة الحديثة

(١٨٠٥ - ١٩١٩)

٤ - الاهتمام بتعليم البنات

د. محمد رفعت الإمام
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كليـــــة آداب دمنهـــــور
جامعـــة الإسكندريـــة

يُعد التعليم من الشرايين التي لا غنى عنها بالنسبة للإنسان، رجلاً كان أم امرأة، شرقياً كان أم غربياً، وتجدر الإشارة إلى أن التعليم يُعد أيضاً من المفردات الإستراتيجية لبناء الأمم والدول والكيانات الحديثة، ولا ريب أن التعليم كان على قمة الآليات التي نقلت مصر من عالم العصور الوسطى إلى عالم العصور الحديثة. وكان محمد علي مؤسس مصر الحديثة واعياً بشدة إلى أهمية التعليم على المستوى الداخلي وحتميته للتواصل مع العالم الخارجي. ولذا أولى اهتماماً ملحوظاً بالشأن التعليمي، ولكن الاهتمام الرسمي بالتعليم انصب على الذكور دون الإناث، ورغم ذلك فإن المحاولة الجنينية الأولى لتعليم البنات وُلدت زمن محمد علي. وفي هذا الإطار، تأتي أهمية دراسة مسألة الاهتمام بتعليم البنات في مصر خلال الفترة من ١٨٠٥ - ١٩١٨، من خلال المحاور الآتية:

١) المسار الحكومي الرسمي.

٢) المسار الأهلي غير الرسمي.

٣) دور المفكرين والمؤسسات الصحفية.

٤) جدوى تعليم البنات ونوعية العلم المناسبة لهن.

التعليم الحكومي للبنات

بدأ التعليم الرسمي لتعليم البنات زمن محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨) بإنشاء مدرسة الولادة بأبي زعبل عام ١٨٣٢، وقبل هذا التاريخ، اتسم تعليم البنات بطابع أهلي فيما عدا تعليم بنات الطبقة الفقيرة واليتيمات بهدف توفير بعض احتياجات الجيش مثل حياكة ملابس الجنود أو بقصد الرزق لهن عن طريق العمل لبعض الأسرات الفقيرة. هذا، وقد تكونت مدرسة الولادة عند التأسيس من أغوين وعشر جواري.

وتجدر الإشارة إلى أن التجربة الأولية قد نجحت بشكل ملحوظ، مما شجع الحكومة على أن تزيد عدد تلميذات المدرسة الذي بلغ ٦٠ تلميذة عشية نهاية حكم محمد علي معظمهن من المصريات الفقيرات اللاتي لا عائل لهن، أو من بنات الجنود. ولم يكن يشترط فيهن معرفة القراءة والكتابة، بل كان يكفي أن يكن أبكاراً تتراوح أعمارهن بين ١٢ - ١٣ سنة، علاوة على تميزهن بحسن السير والسلوك.

ورغم ذلك، لم يكن الطريق ممهداً، من المنظور الاجتماعي، لنمو هذه المؤسسة التعليمية النسائية، إذ أن ثمة صراع قد اندلع بين شورى الأطباء وديوان المدارس يكشف مدى الصعوبات التي واجهت مدرسة الولادة، فقد وجد شورى الأطباء أن تلميذات المدرسة لا تتاح لهن فرصة المران على التوليد، إذ مضت سنتان ولم تحضر المستشفى للوضع سوى ثلاث حوامل، ولذا اقترح الشورى بث الدعوة بين الفقيرات الحوامل، على نحو ما هو معمول به في أوروبا، حتى إذا قرب الوضع ذهبن إلى المستشفى فوضعن فيه حملهن، على أن تتقاضى كل منهن ٣٠ قرشاً ولطفلها ملابس بـ ١٢ قرشاً مساعدة لهن وتشجيعاً لغيرهن، وبذا تستطيع التلميذات تحت إشراف معلماتهن الطبيبات أن يقمن بعمليات التوليد، ويستطيع المستشفى في الوقت نفسه أن يختار من بين هؤلاء النساء مَنْ يحتاج إليه من المراضع.

بيد أن الديوان يحتج على هذا الإجراء لكونه يتنافى مع عادات المرأة الشرقية في الميلاد وتوابعه، كما أن هذا الإجراء يُكلف الخزانة الحكومية نفقات زائدة، ولذا اقترح الديوان أنه كلما دُعيت معلمة بالمدرسة إلى توليد إحدى النساء في بيتها، صحبتها بعض التلميذات لمساعدتها والإفادة مما يرين. وبعد سلسلة من المساجلات بين الشورى والديوان، استقر الرأي على أن تُجلب الحوامل إلى المستشفى حسب رغباتهن، ويقمن فيه على نفقة الحكومة، وعند خروجهن منه تمنح كل واحدة منهن بعض الملابس.

وإزاء هذه الصورة، نقص عدد تلميذات المدرسة حتى أصبح قوامها حوالي ٣٠ تلميذة يتم اختيارهن بدقة، وكان عدد من تخرجه المدرسة من الطبيبات يتراوح بين ٤ إلى ٦ سنوياً، وكن يعملن طبيبات بأقسام القاهرة والأقاليم ومعيدات بالمدرسة.

وجدير بالذكر أن مدرسة الولادة نُقلت في عام ١٨٣٧ من أبي زعبل إلى قصر العيني مع مدرسة الطب، ثم نُقلت بعد أشهر إلى المستشفى الملكي الذي أنشئ في الأزبكية، وكانت هذه المدرسة واحدة من المدارس القلائل التي حافظ عليها عباس باشا الأول (١٨٤٩ - ١٨٥٤).

ومنذ عام ١٨٤٦، كان يقوم بالتعليم في المدرسة طبيبة أوروبية تُسمى «صوفي»، وكانت تساعدها في عملها معلمة وطنية من خريجات المدرسة وهي «تمرهان». وتجدر الملاحظة بأن التقارير السنوية كانت تفيض في الثناء على إخلاص «تمرهان» وكفايتها، وتوصي بترقيتها. وعندما انتهى عقد السيدة الأوروبية في أكتوبر ١٨٥٠ خلفتها «تمرهان»، وساعدتها معيدتان من خريجات المدرسة.

ورغم ذلك أُلغيت مدرسة الولادة - مع مدرسة الطب - في مطلع حكم سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) بسبب تباين الأهواء واختلاف النزعات، بيد أن كلوت بك أعاد تنظيم مدرسة الطب ومعها مدرسة الولادة وأُلحقت بقصر العيني، وبمرور الوقت أثبتت مدرسة الولادة أحقيتها للوجود نظراً لجدواها على النهضتين الاجتماعية والصحية، وأصبحت خريجاته مطلوبات لتوليد النساء والكشف على المتوفيات بدلاً من زوجات حلاقي الصحة.

ويُلاحظ أن كلوت بك قد أولى اهتماماً بالغاً بمدرسة الولادة، كما يتضح من نظام الدراسة بها، ففي المرحلة الأولية اهتمت العملية الدراسية بتعليم التلميذات اللغة العربية حتى تتقن القراءة والكتابة، وبتدريس قواعد الحساب والهندسة، وبإلمام مبادئ عامة في التشريح والفسيولوجية والجراحة وأمراض النساء والأطفال. ومن الناحية العملية، أُلحق بالمدرسة مستشفى للنساء ودار للتوليد ومكتب للتطعيم، وفيه تجري التلميذات بأنفسهن عملية التوليد تحت إشراف معلمة طبيبة وطبيب. وقد استغرقت الفترة الدراسية ست سنوات.

ومما هو جدير بالتسجيل هنا أن كثيراً من خريجات المدرسة كن يمارسن عملهن بنجاح، وقد أُلحق بعضهن بالخدمات الصحية بالقاهرة والإسكندرية والمدن المهمة. وقد قام بعملية التطعيم ضد الجدري في القاهرة نساء مسلمات - هن خريجات مدرسة

الولادة – وتمحض نشاطهن عن محاصرة هذا المرض. ويكفي دليلاً على نجاحهن أنهن كن يلقحن في القاهرة فقط حوالي من ٦ إلى ٧ آلاف نسمة سنوياً.

وفي زمن الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) آلت النظارة على مدرسة الولادة إلى مدام فيال، وكان قوامها ٤٤ طالبة داخلية و١٠ خارجية. وثمة ما يلفت النظر في بنية الطالبات آنذاك، هو أن جميع تلك الصبايا كن يتلقين العلوم وهن مكشوفات الرءوس لا طرح عليها كأنهن غربيات دون أن يستنفر ذلك أحد الزوار. وثمة ما يلفت الانتباه أيضاً أن خريجات هذه المدرسة لم تكن قابلات فقط، بل كن حكيمات أيضاً انتشرن في ربوع القاهرة المحروسة وشتى المديريات بمثابة ملائكة الرحمة.

ولا ريب أن هذه المحصلة على عصر إسماعيل قد قفزت بالتعليم الرسمي خطوة أخرى فيما تجلى في تأسيس مدرستي السيوفية والقربية. وفي الابتداء يجب إقرار حقيقة مفادها أن تأسيس هاتين المدرستين للبنات يُعد علامة فارقة على درب التعليم الرسمي للبنات في مصر، إذ كان هذا التعليم قبل إسماعيل في حكم العدم، عدا مدرسة الولادة ذات الطبيعة الخاصة، ومن ثم لم يكن في مصر مدارس حكومية لتعليم البنات، ولذا كان الجهل مخيماً عليهن باستثناء من كن يتعلمن في بيوت آبائهن وأهاليهن، وقليل أولئك.

وفي هذا الإطار، أسست جشم آفت هانم – زوجة إسماعيل الثالثة – مدرسة للبنات في حي السيوفية عام ١٨٧٢، وفتحت أبوابها عام ١٨٧٣، وتقرر أن تكون المدرسة مجانية داخلية، وأن تُقبل بها البنات من جميع الطبقات. ورغم ذلك أحجم الأهالي – في الابتداء – عن إرسال بناتهم إليها، مما اضطر زوجة الخديوي إلى إلحاق فتيات الجواري العاملات عندها وفي بيوت أمراء الأسرة الخديوية بالمدرسة.

بيد أن ذلك لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما أدرك الأهالي جدوى التعليم بالمدرسة حتى وصل عددهن نحو ٢٠٠ تلميذة. وفي عام ١٨٧٤ بلغ عددهن ٤٠٠ تلميذة، يتعلمن مجاناً علاوة على مأكلهن وملبسهن، وعلى مدار خمس سنوات هي مدة الدراسة، كن يتلقين القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم والحساب والجغرافيا والتاريخ والتطريز والنسيج وغير ذلك من الصناعات. وإزاء الإقبال المتزايد على مدرسة السيوفية وعدم إمكان قبول كل البنات بها، قرر إسماعيل إنشاء مدرسة القربية على نفس النسق التعليمي بالمدرسة السيوفية.

ولكن عندما اشتدت الضائقة المالية بمصر، اضطرت الحكومة إلى الاقتصاد في الإنفاق على مدرستي البنات الآنفتين. وعقب عزل إسماعيل عام ١٨٧٩، انحدار المستوى التعليمي فيها، وانخفض عدد التلميذات بالسيوفية مثلاً إلى ٩٩ تلميذة. وفي عام ١٨٨٨، انضمت مدرستا السيوفية والقربية معاً وصارتا تُسمى مدرسة السنية الابتدائية منذ عام ١٨٩٩.

ورغم ما آلت إليه تجربة تعليم البنات زمن الخديوي إسماعيل، فإن التجربة تُعد الأولى من نوعها في العالم الإسلامي إزاء هيمنة مدارس الإرساليات والجاليات على المشهد التعليمي. ويُعد تعليم البنات آنذاك علامة بارزة ليس في تاريخ التعليم فحسب، ولا في تاريخ الفكر المصري فحسب، بل وفي مجمل التاريخ المصري، إذ أن إنشاء مدرستي البنات يُعتبر ثورة تعليمية، فلأول مرة يُوجد في مصر نظام تعليم رسمي حكومي للبنات إبان القرن التاسع عشر. وبعد سلسلة من التحديات العنيفة للثوابت الراسخة والرابضة على العقل الجمعي لأغلبية الجمهور المصري.

ومنذ وقوع مصر في أيدي الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢، كثر حديث الإنجليز عن أهمية تعليم الفتاة المصرية وضرورة العناية به، إذ تصوروا أن ترقية المرأة بالتعليم من شأنه أن يُساعد على تقبل المجتمع المصري لعناصر المدنية الأوروبية مما يُسهم في كسر حدة التعصب الوطني ضد الوجود الاحتلالي. وباستثناء مدرسة السنية الابتدائية آنفة الذكر، لم يتوسع الإنجليز في إنشاء مدارس البنات. وعند انتصاف تسعينيات القرن التاسع عشر، أُنشئت مدرسة عباس حلمي الابتدائية بالقاهرة.

ورغم أن التعليم الابتدائي كان مجانياً، ولكن المعارف قد اتبعت السياسة التي سنتها الإدارة البريطانية وخلاصتها أن يكون التعليم بمصروفات. ونظراً لتخلف تعليم البنات عموماً واهتمام الإنجليز بتشجيعه نظرياً، فقد تقرر أن تنقسم على سبيل المثال المدرسة السنية آنفة القول إلى قسمين: أولهما يشمل بنات النخبة ويكن خارجية بمصروفات (٦ جنيهات سنوياً). ويشمل ثانيهما الفقيرات ويكن داخلية بالمجان. وبمرور الوقت، وبعد أن اطمأنت المعارف إلى إقبال الأهالي على تعليم بناتهم، اتجهت

إلى رفع المصروفات حتى بلغت ٧,٥ جنيهاً للخارجية و١٥ جنيها للداخلية سنوياً. وفي عين اللحظة، ظلت قاعدة منح المجانية سارية. وفي هذا الصدد نجد ١٠١ تلميذة تتعلم مجانياً مقابل ١٧٩ تلميذة بمصروفات عام ١٩٠١.

ولكن في عام ١٩٠٢، قررت المعارف إلغاء المجانية من مدارسها. ونظراً لضرورة تشجيع تعليم البنات، استثنت مدرسة عباس الابتدائية للبنات قبول ١٠ تلميذات من بنات العاملين بمصلحة السكك الحديدية مجانياً بموجب الاتفاق الذي تم بين المعارف وهذه المصلحة مقابل تحمل الأخيرة تكاليف بناء المدرسة، كما استثنت قبول ٢٥ تلميذة من الفقيرات مجانياً. وتأسيساً على هذه التطورات، رأت المعارف ضرورة تنظيم قواعد المجانية، فأصدرت لذلك لائحة عام ١٩٠٨، نصت على أنه يُشترط لمنح المجانية أن تكون التلميذة مصرية الجنسية، وغير قادرة على دفع المصروفات، وألا تتعدى السن المحدد (٩ - ١٣سنة وفقاً لسنوات الدراسة الأربع)، وأن تجتاز امتحان القبول بنجاح.

هذا، وقد نصت اللائحة على أن تكون المجانية مدة الدراسة، ولكن يُمكن إلغاؤها في حالة سوء السلوك أو الرسوب في الامتحان، ومن ثم أصبحت نسبة ضئيلة من تلميذات مدرسة عباس الابتدائية يتمتعن بالمجانية حسب هذه اللائحة، بيد أن هذا لم يمنع المعارف من الاستمرار على سياستها في رفع المصروفات لتتناسب مع حجم الإنفاق الفعلي على التلميذات. على سبيل المثال، عند افتتاح مدرسة محرم بك للبنات بالإسكندرية عام ١٩١٧ قررت المعارف لها مصروفات قدرها ١٢ جنيهاً للخارجية، الأمر الذي دفع ٢٣ فتاة للانسحاب من المدرسة بسبب ارتفاع المصروفات، ولذا قرر مجلس المعارف تخفيض المصروفات إلى ٩ جنيهات بغية تشجيع تعليم البنات.

وفي خط متواز مع الجهود الحكومية آنفة الرصد، ثمة قنوات تعليمية جد مهمة وذات دلالة لاستكمال الصورة الرسمية لتعليم البنات في مصر، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى مدارس الخدم زمن الخديوي إسماعيل، إذ لما كانت عزيمة إسماعيل قد توطنت على إبطال الرق نهائياً، وكان لا بد من خادمات تقمن بخدمة المنازل بدل الرقيقات، فرأى

إسماعيل أن يُنشئ مدرسة تُعلم فيها بنات ريفيات فقيرات شئون الخدمة المنزلية على أنواعها، فأسسها في العاصمة على نفقة الأميرة زوجته الأولى، ورعاية نظارة المعارف، وعُهد بالنظارة عليها إلى سيدة أوروبية، وضع تحت إدارتها ٨ معلمات، منهن واحدة إفرنجية، وأُدخل فيها ٧٦ طالبة داخلية و٧١ خارجية. وبذا برزت إلى الوجود، وتُعد من أحسن المدارس المصرية وأكثرها فائدة.

وهنا تتجلى أيضاً الكتاتيب على قمة هذه القنوات. وتجدر الإشارة إلى أن الكُتَّاب يُعد المدرسة الأولية لتعليم البنات في مصر. وقد استمر هذا الوضع إبان القرن التاسع عشر حتى تسلمت المعارف مهمة الإشراف على الكتاتيب عام ١٨٨٩ بسبب سوء أوضاعها، لاسيما التابعة للأوقاف. واتسمت الدراسة في هذه المؤسسات، سواء كانت أميرية أو أهلية، بالاختلاط بين البنات والبنين، ويُلاحظ منذ عام ١٨٩٥، ظهور البنات في الإحصائيات الخاصة بكتاتيب الحكومة، حيث بلغ عددهن ١٣٩ بنتاً. وعند انتصاف العقد الأول من القرن العشرين ازداد عددهن إلى ٢١٣٥ تلميذة علاوة على ١٨٧٤ تلميذة كن يتعلمن الكتاتيب الخاصة التابعة لتفتيش المعارف. ولعله من الجدير بالتسجيل هنا أن عام ١٩٠١ شهد ميلاد أول كُتَّاب حكومي للبنات فقط. وقبل أن يلفظ العقد الأول من القرن العشرين أنفاسه، ازداد عدد كتاتيب البنات إلى ١٣ كُتَّاباً تضم ٢٠٤٩ تلميذة.

وبخلاف مراحل الكتاتيب والابتدائية سالفة المتابعة، ثمة اهتمام رسمي، وإن بدا خافتاً بمرحلتي التعليم الثانوي والعالي للبنات خلال الفترة قيد الدراسة. ففي أوائل القرن العشرين، وتحديداً عام ١٩٠٩، أي بعد تأسيس مدرسة الولادة بـ ٧٧ سنة، وبعد تأسيس المدرسة السيوفية بـ ٤٠ عاماً، بدأت المحاولة الجنينية لتوفير التعليم الثانوي للبنات عندما أنشئ بمدرسة السنية قسم ثقافي. وقد أُتيح للتلميذات الحاصلات على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الالتحاق بقسم المعلمات، على أن يدرسن المواد الثقافية فقط دون المواد الخاصة بالإعداد المهني. كما سُمح لغير الحاصلات على شهادة الابتدائية فرصة الالتحاق بهذه الدراسة الثقافية شريطة النجاح في امتحان القبول الذي تعقده المدرسة.

أما فيما يخص التعليم العالي، فقد اهتم القائمون على تأسيس الجامعة الأهلية بإلحاق الفتاة بهذا النوع من «التعليم الجديد» وقد اتخذ حضور الفتيات للجامعة نمطين: أولهما: يحضر دروساً خاصة بالنسويات. وثانيهما: يحضر محاضرات عادة تلقى باللغة الفرنسية أو العربية عن التربية والأخلاق والتاريخ، علاوة على أن بعض الأطباء المصريين والأوروبيين كانوا يحاضرون في الجامعة عن موضوعات متفرقة متعلقة بحفظ الصحة والعناية بالأطفال.

وهكذا يتضح مما سبق أن الحكومة المصرية منذ عصر محمد علي وحتى عشية اندلاع ثورة الشعب المصري عام ١٩١٩ قد اهتمت بدرجات متفاوتة بالتعليم الرسمي للبنات، وإذا كان عصر محمد علي مؤسس مصر الحديثة قد شهد الميلاد بتأسيس مدرسة الولادة، فإن عصر إسماعيل مؤسس الأمة المصرية قد سجل خطوات قافزة للأمام على درب تعليم البنات بتأسيس مدرستي السيوفية والقربية. ورغم سلبيات الاحتلال البريطاني، فإن تعليم البنات قد تقدم نسبياً على المستوى النوعي بموجب الاهتمام بالكتاتيب وإنشاء مدارس جديدة وإرساء التعليم الثانوي والحبو إزاء التعليم العالي.

وهنا تكمن أهمية دلالات الأرقام والإحصاءات الرسمية الخاصة بتعليم البنات، ففي عام ١٨٦٣ بلغ إجمالي البنات اللائي يتلقين تعليماً في مصر ٢٠ تلميذة بمدرسة الولادة فقط. وعند تأسيس المدرسة السيوفية عام ١٨٧٢ ارتفع الإجمالي إلى ٣٦ بنتاً. وبعد تأسيس مدرسة القربية عام ١٨٧٤ ازداد العدد إلى ٤٧٩ بنتاً عام ١٨٧٥. ولكن منذ أواخر عصر إسماعيل، بدأت الأعداد تتقلص رويداً. وبعد أن بلغ العدد الذروة عام ١٨٧٥ انخفض إلى ٢٤٢ بنتاً عام ١٨٧٩، سنة عزل الخديوي. ثم أخذت الأعداد تتناقص بشدة إثر الاحتلال البريطاني وسياساته التعليمية. ففي سنة الاحتلال ١٨٨٢ بلغ العدد ٢٢٠ بنتاً، وبعد عشر سنوات انخفض إلى ١٥٥ بنتاً، ولكن منذ منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر أخذت الأعداد تزداد شيئاً فشيئاً إثر العناية بالكتاتيب وتأسيس مدارس جديدة (عباس ١٨٩٥، التدبير المنزلي ١٩١٠). وارتفعت الأعداد من ٢٥٣ بنتاً عام ١٨٩٥ إلى ٤٧١ بنتاً عام ١٩٠٥ و٧٤٣ بنتاً عام ١٩١٥.

وحري بالذكر هنا أن هذه الأرقام تقتصر فقط على البنات اللاتي يتعلمن في المدارس التي أنشأتها الحكومة ومجالس المديريات، أي أنها تخص فقط القطاع الحكومي من تعليم البنات. بيد أن العملية التعليمية للبنات لم تنحبس فقط في الرافد الرسمي، إذ كان لها روافد أخرى ومتنوعة وأكثر زخماً عل نحو ما سنفصله في الموضوع التالي.

التعليم الأهلي للبنات

لا ريب أن المدارس غير الرسمية التابعة للإرساليات والطوائف والجاليات الأجنبية قد أسهمت بقدر في السياق العام لتعليم البنات في مصر عندما فتحت أبوابها لتعليم المصريات في وقت كان فيه التعليم الرسمي غير مستقر إلى حد كبير.

وفي هذا الإطار، أقبلت أسرات النخبة والعائلات المستنيرة على تعليم بناتهم في هذه المدارس. وجدير بالتسجيل أن هذا النمط من المدارس قد ساعد على نشر تعليم البنات وأسهم فيه بدرجات ملحوظة. ورغم هذه المزايا الإيجابية، فثمة سلبيات قد لحقت بهذا اللون من جراء هيمنة اللغات الأجنبية - دون العربية لغة البلاد - على مناهجها التعليمية، وهو ما يعني الترويج لثقافات هذه اللغات وحضاراتها. وثمة ملاحظة أخرى مفادها أن أغلبية البنات المصريات اللاتي التحقن بهذه المدارس كن من القبطيات في الغالب ومسلمات أحياناً.

وفي هذا الصدد، شهد عام ١٨٣٥ ميلاد أول مدرسة أجنبية على يدي مستر «ليدز» أحد المبشرين الإنجليز، ولكن الآنسة «هوليداي» كانت هي التي تُدير المدرسة. وقد ضمت عدداً من البنات المصريات، قليل منهن مسلمات ومعظمهن من القبطيات. وكن يتعلمن فيها فن التطريز والقراءة والكتابة واللغات الأجنبية. وهكذا سبقت الإرساليات الإنجليكانية سائر الهيئات الأجنبية في تعليم البنات بمصر.

وإذا كان منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر قد شهد ميلاد التعليم غير الرسمي، بعد ميلاد التعليم الرسمي بثلاث سنوات فقط، فإن النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد التطورات السريعة والمتلاحقة والوثابة في ميدان تعليم البنات بالمدارس غير الحكومية.

وتأكيداً لما سبق نرصد بشكل بانورامي الملامح العامة لمدارس البنات في مصر التي أسستها الجاليات الأجنبية الإرساليات التابعة لها. ففي عام ١٨٥٥ افتتحت مدرسة يونانية للبنات بالإسكندرية تكون هيكلها التعليمي في البداية من ناظرة ومدرسة فقط. وثمة ما يجدر تسجيله هنا أن رئيس الجالية اليونانية بالإسكندرية قد بذل محاولات عديدة لرفع مستوى تعليم البنات بالإسكندرية. إذ كانت لديه قناعة بأن أحسن وسيلة لتقوية شعور الفرد نحو البلد الذي يعيش فيه أن تُعطيه نوعاً من التعليم يتماشى مع حاجات البيئة التي يعيش فيها. ونظراً لنجاح تجربة تعليم البنات في المدرسة اليونانية، تم تشييد مدرسة ابتدائية أخرى للبنات عام ١٨٩٤.

وفي عام ١٨٥٩، قامت جماعة إخوان كلاريس الفرنسيسكانيات بافتتاح مدرسة للبنات بالقاهرة، وكانت أغلب تلميذاتها من الإيطاليات وأقلية من المصريات. وفي عام ١٨٧٥ قامت جماعة الأخوات الفرنسيسكانيات بإنشاء مدرسة سُميت بـ «معهد الفرنسيسكان»، وكان بها ١٢ معلمة و١٤٧ تلميذة، وكان برنامجها التعليمي مكوناً من اللغات الإيطالية والفرنسية والعربية ومواد الحساب والجغرافيا والتاريخ وأشغال الإبرة والتطريز. وثمة مواد اختيارية هي الألمانية والإنجليزية والعزف على البيانو والأناشيد.

وفي عام ١٨٦٦ بدأ التعليم الألماني يظهر في شكل مدارس ألمانية ترمي إلى نشر الثقافة الألمانية بافتتاح أول مدرسة من هذا النوع بالإسكندرية. وفي عام ١٨٧١ كان ثمة مدرستان ألمانيتان بالإسكندرية إحداهما للبنين والأخرى للبنات وبها معلمتان و٢٦ تلميذة. وفي القاهرة، تأسست مدرسة للبنات عام ١٨٧٤. وفي ٣٠ يوليو ١٨٨٤ وصلت ثلاث راهبات ألمانيات ينتمين إلى جمعية سان كارل بوريمي وبدأن عملهن يوم ٧ أغسطس في المدرسة الألمانية، وكان عدد تلميذات المدرسة ٤٠ بنتاً قُسِّمن إلى حضانة وفصلين أوليين. وبدأت المدرسة تتلقى طلبات لإنشاء قسم داخلي، وهو ما تحقق بالفعل عام ١٨٩١.

وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كان عدد تلميذات المدرسة ٤٠٠ تلميذة من كل الجنسيات وضمنهن المصريات، بيد أن التلميذات الألمانيات قد غادرن البلاد مع أولياء أمورهن الذين صدر ضدهم الأمر بمغادرة القطر المصري لأنهم صاروا من رعايا الدول الأعداء التي تحارب بريطانيا.

وفي عام ١٩١٥ صدر أمر بمغادرة الراهبات الألمانيات مصر، وبذا أُجهضت واحدة من أفضل قنوات تعليم البنات في مصر بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى والتداعيات الناجمة عنها.

وإذا كانت التجربة الألمانية لتعليم البنات قد تلاشت على النحو آنف الذكر خلال الفترة قيد الدراسة، فإن نصيب التجربة الأمريكية كان أوفر وثمارها أفضل وآثارها أبقى، ففي عام ١٨٦٠ افتتحت مدرسة البنات الأمريكية بحارة السقايين بالقاهرة، ثم افتتحت مدرسة ثانية للبنات في حي الأزبكية حيث بلغ عدد التلميذات بها ١٠٠ بنت. وفي عام ١٨٦٢ تبرع الوالي المصري سعيد باشا لها بمبان عند مدخل الموسكي، وفعلاً انتقلت مدرسة الأزبكية للبنات إلى المبنى الجديد، وهو يتسم بموقع جغرافي حيوي وسط القاهرة، مما أدى إلى زيادة عدد التلميذات من ١٠٠ إلى ٢٥٠ تلميذة. ورغم انتقال المدرسة إلى الموسكي، فإن مدرسة حارة السقايين ظلت تقوم بدورها.

وفي عام ١٨٦٤ افتتح قسم داخلي بمدرسة البنات بالأزبكية، حيث بدأ هذا القسم بـ ٧ تلميذات سنة ١٨٦٦، ثم ازداد العدد إلى ١٦ تلميذة فيما بعد. وقد أُغلق القسم الداخلي حتى أكتوبر ١٨٧٤ حيث أُعيد افتتاحه، وكان ذلك بحي الفجالة بالقاهرة. ولعل السبب في افتتاح القسم الداخلي للبنات هو استحالة فتح مدارس للبنات بالأرياف أو في المدن الكبيرة؛ نظراً لعدم وجود المدرسات، وعدم إمكان إسكانهن، علاوة على عدم رغبة المدرسات أنفسهن في الاغتراب من أجل التدريس في مثل هذه المدارس. أضف أيضاً أن عادات الناس آنذاك كانت لا تُفضل ذهاب البنات وإيابهن في الشوارع بعد وصولهن إلى سن معينة.

وكان القسم الداخلي في بناء مؤجر بالفجالة، وكان أولياء الأمور يأتون المدرسة يومياً، وأحياناً كانوا يرغبون في المبيت بالمدرسة مع بناتهم، وكانوا يتدخلون في نوع الأكل المعطى للبنات وكيفية نومهن. وقد استمر ذلك مدة في ابتداء الأمر، ثم قل تدريجياً بمرور الوقت. وقد زاد عدد القسم الداخلي إلى ١١ تلميذة عام ١٨٧٥ و١٨ تلميذة عام ١٨٧٦. وفي العام الأخير انضمت مدرسة الأزبكية للبنات إلى المدرسة الداخلية. وفي عام ١٨٩٦ بلغ عدد التلميذات ٣٦٠ تلميذة منهن ٨٩ بالقسم الداخلي. وقد ظل الحال كذلك حتى عام ١٩٠٨ حين أضيفت سنتان دراسيتان ثانويتان للمدرسة.

وعندما ازداد عدد تلميذات مدرسة الأزبكية للبنات، بدأ التفكير عام ١٩٠٤ في شراء قطعة أرض خُصصت لكلية البنات الأمريكية في شارع عباس (رمسيس حالياً). وقد منح مستر «چون روكفلر» عام ١٩٠٧ مبلغ ٣٠ ألف دولاراً علاوة على تبرعات المصريين التي بلغت ٦ آلاف دولاراً. ووضع حجر أساس الكلية عام ١٩٠٨، وقد افتتحت الدراسة بها عام ١٩٠٩ وضمت في سنتها الأولى ١٨٠ تلميذة.

لم تقتصر التجربة الأمريكية لتعليم البنات في مصر على عاصمة الديار المصرية فقط، ولكنها امتدت أيضاً إلى الثغر السكندري. وقد بدأ التفكير في افتتاح مدارس أمريكية بالإسكندرية عن طريق صاحب جريدة «الإجيبشيان جازيت»، وكانت الفكرة في البداية تدور حول إنشاء كلية بروتستانتية، ولكن الفكرة باءت بالفشل، ولذا، تم الالتجاء صوب إنشاء مدرسة صغيرة، وفعلاً تم تأجير منزل ليكون بمثابة مدرسة. وقد بدأت الدراسة بها عام ١٨٥٦. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدرسة قد أحرزت نجاحاً سريعاً، وبلغ عدد البنات بها ٨٠ تلميذة من جنسيات وديانات مختلفة كان من ضمنهن مصريات سواء كن مسلمات أم قبطيات.

وفي خط متواز مع نمو التجربة الأمريكية في القاهرة والإسكندرية، نجد أنها قد انتشرت في الأقاليم المصرية. ففي عام ١٨٦٦، افتتحت مدرستان بالمنصورة، إحداهما للبنات. وفي عام ١٨٩٥ ثمة مدرسة للبنات قد تأسست في طنطا، وفي عام ١٩٠٤ بالزقازيق، وفي بنها سنتئذ أيضاً. ولم تقتصر مدارس البنات الأمريكية على الوجه البحري فقط، ولكننا نلاحظ توغلها في الوجه القبلي حيث مدرسة البنات بالأقصر، التي أصبحت فيما بعد مدرسة داخلية تضم عام ١٩٠٤ حوالي ٢٧٨ تلميذة. وفي هذا الخصوص، جدير بالتسجيل مدرسة البنات الأمريكية بأسيوط التي أنشأتها الإرسالية الأمريكية عام ١٨٦٥، وكانت تلميذات هذه المدرسة من المسلمات والمسيحيات، وقد بدأت بـ ٣ تلميذات، ثم ازداد العدد إلى ٢٠ تلميذة. وقد أنشئ بالمدرسة قسم داخلي ضم ١١ تلميذة، منهن ٨ من أسيوط ذاتها و٣ من خارجها.

وعلى مدار ١٥ سنة استقبلت المدرسة ٥٥ تلميذة بالقسم الداخلي، أصبح ٣٠ منهن مدرسات. ونظراً لهذه الجدية والاستمرارية، بلغ عدد تلميذات المدرسة في أواخر القرن التاسع عشر ١٤٩ تلميذة بالداخلي و٥٤ بالخارجي.

وتكاد تتفق معظم الدراسات المعنية بتعليم البنات في مصر على أن هذه المدرسة قد تركت بصمات إيجابية في البنية الفكرية والتربوية والاجتماعية للمرأة الأسيوطية.

ومع ذلك يجب التنويه إلى أن ظاهرة تعليم البنات في مدارس غير حكومية لم تقتصر على نشاط الجاليات الأجنبية والإرساليات الدينية التابعة لها، ولكنها امتدت أيضاً إلى العناصر المسيحية المحلية عندما أسس الأقباط مدارس لتعليم البنات.

وفي هذا المنحى، ثمة إشارة إلى نشاط الأقباط الكاثوليك الملحوظ في مضمار التعليم عموماً، والبنات خصوصاً، إذ كانت مدارسهم الابتدائية والثانوية منتشرة في الصعيد بأسيوط وطهطا وإخميم وجرجا وقنا. وفي عام ١٨٧٦ كانت حافلة بحوالي ٣٠٠ تلميذ وتلميذة من جنسيات وانتماءات دينية مختلفة. ومما يلفت النظر أن المدارس الثلاث الأولى كانت مختلطة. وبالإضافة إلى هذا، وقبل أن تفكر زوجة الخديوي إسماعيل الثالثة في تأسيس مدرسة السيوفية آنفة الذكر، أنشأ الأقباط الأرثوذكس مدرستين للبنات، إحداهما في حارة السقايين، والأخرى في الأزبكية. وفي عام ١٨٧٦ كانت المدرسة الأولى تضم ٤٥ قبطية، والثانية تضم ٨٠ قبطية. وكن يتعلمن على أيدي مدرسات سوريات اللغة العربية والأشغال اليدوية.

وبجانب ما سبق، لم تكن المحاولات الأهلية لتعليم البنات في مصر حكراً على العناصر المسيحية خارجية كانت أم داخلية فقط، ولكن اتسعت دوائرها لتشمل الجمعيات الأهلية الإسلامية. وفي هذا الاتجاه يبرز نشاط جمعية العروة الوثقى بالإسكندرية، فقد اهتمت هذه الجمعية بنشر التعليم، وبلغ عدد المدارس التي أنشأتها للبنات خلال الفترة من عام ١٨٩٢ وحتى عام ١٩٠٧ ست مدارس بها ٣٤١ تلميذة بالمصروفات و١٧٢ بالمجان و١٨ بنصف مصروفات. وبلغ إجمالي عدد التلميذات ٥٣١ تلميذة.

وبحلول عام ١٩١٢ ازدهرت الجمعية وتوسعت في نشر التعليم حتى بلغ من يتعلمون تحت إشرافها ٣٦٠٣ تلميذ وتلميذة موزعين على ٢٥ مؤسسة تعليمية يخص البنات منها مدارس إسماعيل الأول، وعباس الأول، وتوفيق الأول، ومنشاوي باشا (طنطا)، وبنات الشيالين، وهي خاصة ببنات الحمالين بجمرك الإسكندرية، والأمير

عبد المنعم، وحسن المسرات (الزقازيق). وقد بلغ عدد تلميذات هذه المدارس ٩٠٦ تلميذة منهن ٢٩٣ تلميذة بمصروفات و١٢٧ بنصف مصروفات و٤٨٦ بالمجان. وقد زادت الجمعية من اهتمامها بالتعليم وزادت من نسبة المجانية في مدارسها حتى بلغت هذه النسبة ٦٤ بين عامي ١٩١٨ - ١٩١٩. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية ركزت نشاطها في الأحياء التي يكثر وجود الفقراء فيها لحاجتهم إلى تعليم بناتهم الأعمال اليدوية وغيرها من العلوم المنزلية.

وهكذا يتضح مما سبق أن قضية تعليم البنات في مصر قد اتخذت مسارين أحدهما حكومي رسمي، والآخر أهلي غير رسمي. وتجدر الملاحظة بأن المسارين قد مضيا في محاذاة بعضهما البعض وصبا أخيراً في قناة واحدة هي: صعود الاهتمام بتعليم البنات. وباستثناء مدارس الجاليات والإرساليات، لم يتميز التعليم الحكومي الخاص بالإناث بإستراتيجية تعليمية واضحة المعالم، ولم ينبثق من أيديولوجية ترمي إلى استغلال نصف المجتمع على الصعيد العملي. ورغم هذه المثالية، تُعد تجربة البنات خلال فترة البحث إفرازاً طبيعياً للتحولات الجذرية التي طرأت على مصر وقتذاك، وتجسيداً للأفكار العامة التي هيمنت على الساحة الفكرية المصرية آنذاك. وتجدر الإشارة إلى أن كوكبة المفكرين المصريين قد أسهموا بفاعلية في تحريك الموقف الرجعي المتزمت إزاء تعليم الإناث في مصر على نحو ما سنتطرق إليه حالاً.

المفكرون وتعليم البنات

ظلت قضية تعليم المرأة محور اهتمام المفكرين وطليعة الحركة النسائية والرائدات، وساد بينهم الاتفاق على هذا الحق الحيوي بالنسبة للمرأة، وتطرقوا لهذه القضية من جميع الجوانب، وانتقلوا بها من مرحلة لأخرى تبعاً للظروف الاجتماعية المحيطة، وبعد أن كانت الدعوة في أول الأمر تنحصر في مجرد التعليم، لا لشيء سوى تثقيف العقل ونمو الفكر، حتى وإن كان التعلم في المنزل، نجد النظرة قد تغيرت جزئياً ومرحلياً، يُنظر إلى التعليم على أنه جواز مرور للشهادات العلمية، وبالتالي للوظائف والأعمال، وكوسيلة لكسب العيش وضمان الرزق.

وفي هذا الصدد، يُعد رفاعة رافع الطهطاوي أول من دعا إلى نهضة المرأة وتعليم البنات أسوة بالبنين عندما ألف كتاباً لتثقيف البنات والبنين على حد سواء وسماه «المرشد الأمين للبنات والبنين»، ودعا في هذا الكتاب إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن عن طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن في المجتمع، وفي هذا الخصوص قال: «ينبغي صرف الهمة في تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرة الأزواج، فتتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً ويجعلهن بالمعارف أهلاً، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأي، فيعظمن في قلوبهم ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة لامرأة مثلها، وليمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال ما يتعاطاه الرجال على قدر قوتها وطاقتها، فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ويقربها من الفضيلة، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال، فهي مذمة عظيمة في حق النساء».

وقد ناقش الطهطاوي مختلف الاعتراضات التي يسوقها خصوم تعليم المرأة، وخاصة تلك التي يستند فيها أصحابها على أدلة دينية، مؤكداً أن بعض الآثار في هذا إذا صحت، فإن ذلك لا يُؤخذ على إطلاقه على أساس أن هناك أموراً ورد التحذير منها، وحمل ذلك على ما يعقبها من شر وضرر محقق «وتعليم البنات لا يتحقق ضرره...»، ويُشكك الطهطاوي في صحة الآثار المروية عن الرسول ﷺ ويقول: فكيف ذلك وقد كان من أزواجه ﷺ مَن تكتب وتقرأ كحفصة بنت عمر، وعائشة بنت أبي بكر وغيرهما من نساء كل زمن من الأزمان. ولم يُعهد أن عدداً كثيراً من النساء قد ابتذلن بسبب آدابهن ومعارفهن.

ويتحدث رفاعة عن الآفاق التي يفتحها العلم أمام المرأة، وكيف يُفضل علمها على جمالها ويدوم أكثر، وكيف يرفع قدرها في نظر الزوج، ويثمر تربية صالحة ومتقدمة للأولاد، فيقول: «إن تعليمهن في نفس الأمر عبارة عن تنوير عقولهن بمصباح المعارف المرشد لهن، فلا شك أن حصول النساء على ملكة القراءة والكتابة وعلى التخلق

بالأخلاق الحميدة، والاطلاع على المعارف المفيدة، هو من أجمل صفات الكمال، وهو أشوق للرجال المتربين من الجمال، فالأدب للمرأة يُغني عن الجمال، لكن الجمال لا يُغني عن الأدب؛ لأنه عرض زائل، وأيضاً آداب المرأة ومعارفها تُؤثر تأثيراً كبيراً في أخلاق أولادها، إذ البنت الصغيرة متى رأت أمها تقبل على مطالعة الكتب وضبط أمور البيت والاشتغال بتربية أولادها، جذبتها الغيرة إلى أن تكون مثل أمها».

إذاً تضرب جذور الدعوة إلى نهضة المرأة وتعليم البنات إلى رفاعة الطهطاوي. ومن المفارقات أن كتاب الطهطاوي «المرشد الأمين» سالف الإشارة، طبع لأول مرة عام ١٨٧٢، وهي نفس السنة التي شهدت ميلاد أول مدرسة للبنات على النحو سابق الوصف. ولكن يجب التنويه هنا إلى أن دعوة رفاعة لتعليم البنات تعود إلى ما قبل ظهور كتابه حينما كان عضواً في مجلس ديوان المدارس سنة ١٨٣٧. وفي هذا الشأن يذكر يعقوب أرتين باشا في كتابه «القول التام في التعليم العام» أن هذا المجلس قدر ما لتعليم المرأة من فضل في النهوض بالمجتمع المصري، فاقترح إدخال تعليم البنات في مصر، ولكن الاقتراح لم يخرج إلى حيز التنفيذ في عصر محمد علي؛ لأن المجتمع، حسب قول أرتين، لم يكن يألف تعليم البنات في المدارس، ولذا اكتفى الوالي المصري بمدرسة الولادة لتخريج طائفة من القابلات المتعلمات.

وإذا كان الطهطاوي رائد الدعوة إلى تعليم البنات، فإن علي باشا مبارك يُعد المحرك الفعلي والعملي لتصعيد المسألة على درب الواقع عندما أبلى بلاء حسناً في الإشراف على مدرسة السيوفية وإخراجها إلى النور.

وبعيداً عن الدور الوظيفي لرائد التعليم في مصر، أو أبو التعليم في مصر الحديثة، فثمة آراء وأفكار نظرية للرجل جديرة بالتسجيل هنا. وفي هذا الإطار كانت دعوة علي مبارك لتعليم المرأة ورأيه فيها ووضعها من الحياة العامة من الدعوات والآراء التي كان فيها وبحق مستقبلياً، فهو يدعو إلى تعليم المرأة ولا يفرض عليها الحجاب الصارم الذي كان يعرفه عصره، بل يدعو إلى الاختلاط المهذب بينها وبين الرجل. بيد أن علي مبارك لم يكن صريحاً مثل قاسم أمين، إذ أنه يلقي دعوته على لسان المستشرق الإنجليزي في كتابه المعروف «علم الدين»، وكانت الأوضاع التي يجد فيها علي مبارك نفسه قواعد مجتمعه

الصارمة لا تُبيح له أن يتجاوز هذا الحد من العرض والتعريف، ولكنا نحس - وهو ينطق السائح الإنجليزي بهذه الدعوة - أنه يُؤمن بها ويتمنى أن يُشاركه بنو وطنه هذا الإيمان. ومما يقوله علي مبارك في تبرير هذه الدعوة: «أن المرأة المتعلمة أصون لنفسها وأحفظ لكرامتها وزوجها وأهلها من الجاهلة المحجبة»، كما يقول: «إن المتاع الزوجي، وما يستوجب من الحب لا بد من أن يقوم على أساس المساواة، وإذا لم تكن بين الزوجين مساواة فكيف يوجد الحب أو يكون للألفة أثر بالقلب؛ لأن اللذة الطبيعية لا تكون إلا عند تساوى المتحابين، وخلوص الود بين الطرفين».

وعلاوة على كتابات الرواد من المفكرين في مجال تعليم البنات، نجد أن القضية قد احتلت مكانة بارزة على صفحات الصحف على اختلاف ميولها واتجاهاتها، خاصة مع ظهور صحف نسائية تبنت هذه القضية وكرست صفحاتها وأوقفتها على تبيان حقوق المرأة وضرورة تعليمها. ورغم أن الصحف النسائية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد أصدرتها شاميات أو أجنبيات، فإن هند نوفل وإسكندرا إفرينو، وروزا أنطون، ولبيبة هاشم، يُمثلن طليعة الحركة النسائية التي انتقلت فيما بعد إلى المصريات، وكانت جميلة حافظ أول مصرية تصدر مجلة عام ١٩٠٧ أطلقت عليها «الريحانة» وتبعتها أخريات.

وبقراءة بانورامية للصحافة النسائية في مصر مثل مجلة الفتاة، أنيس الجليس، السيدات والبنات، فتاة الشرق، نجد أن الآراء الداعية لتعليم المرأة قد تمحورت حول أهمية العلم وضرورته لأية أمة تريد أن تفيق من غفوتها وتهب من سباتها، وتحرر عقول أبنائها من رق الجهالة، من منظور أن العلم هو عنوان القوة والتقدم والنجاح والاستقلال الحقيقي، وأن ذلك لا يتأتى إلا بتعميم التربية الصحيحة والتعليم الحقيقي الذي يجب أن يعم الأمة كلها ولا يتغافل عن تعليم الفتاة باعتبارها المنوط بها تعليم أولادها وتثقيفهم وتهذيبهم وغرس الأخلاق الحميدة في نفوسهم.

وإذا كانت جهود المفكرين ونشاط الصحافة قد ركزت على قضية تعليم المرأة وتربيتها، فإن هذه القضية قد تجلت في كتابي قاسم أمين عن «تحرير المرأة» عام ١٨٩٩ و«المرأة الجديدة» عام ١٩٠٠. وقد تمحورت أفكارهما الرئيسية حول ضرورة تعليم المرأة وخروجها للعمل عند الضرورة، وفي ذلك ما كان يتفق مع محمد عبده.

وقد تناول قاسم أمين في كتابه «المرأة الجديدة»: «حق الفتاة في حصولها على التعليم بجميع مراحله، بالإضافة إلى التربية بكافة أنواعها من جسمية وأدبية وفنية وعقلية، حتى يمكنها الجمع بين واجباتها المختلفة المتعددة لتكون إنساناً يكسب عيشه بنفسه، وزوجة قادرة على أن تحصل لعائلها أسباب الراحة والهناء، وأُماً صالحة لتربية أولادها».

ومما يستوجب الالتفات أن الاتجاهات الإصلاحية على اختلاف مشاربها وأفكارها قد تلقت دعوة قاسم أمين بضرورة تعليم المرأة بالتأييد والترحيب، التقى في ذلك الاتجاه العلماني ونظيره الإسلامي المستنير. أما الاتجاه الأول، فقد مدح قاسم وبراعته في عرض القضية وشجاعته ومجاهرته برأيه في ضرورة الارتقاء بمكانة المرأة وتحريرها من أغلال الجهل وقيود الاستشراق حتى تُشارك الرجل في مسئولياته وتكون شريكة حقيقية في مملكتها، نافعة لأولادها ولزوجها.

أما الاتجاه الثاني، ويمثله محمد رشيد رضا تلميذ محمد عبده، فلم يبتعد عن الاتجاه السابق، إزاء كتابات قاسم أمين، حيث مدحه وامتدح كتاباته من منظور ما امتاز به من استقلال الفكر، وحسن الرأي، وقوة الإرادة والعدل في الحكم، وحب الوطن، وأنه كرَّس جهده لقضية آمن بها، ألا وهي قضية تعليم المرأة وتهذيبها. ويواصل رشيد آراءه قائلاً: «أن تقدم الأمم وتأخرها، سعادتها وشقائها، استقلالها واستعبادها منوط بتربية المرأة، فمتى صلحت التربية صلح كل شيء والعكس صحيح، وأن كمال التربية يكون بتربية الذكور والإناث معاً».

ورغم الحماس الواضح لتعليم البنات على النحو سالف التوصيف، فإن الأمر لم يخل من وجود عناصر بعضها يتحفظ ويأخذ جانب الحذر في تعليم المرأة، وبعضها يعيقه صراحة، فقد ثارت، على سبيل المثال، جريدة «المؤيد» وصاحبها الشيخ علي يوسف بثورة كبيرة لمجرد أن أرسلت نظارة المعارف إحدى الطالبات المصريات في بعثة إلى بريطانيا لإعدادها كمعلمة في إحدى مدارس الحكومة، أو لتكون ناظرة لمدرسة يوماً من الأيام. وفي هذا الأمر، ذكرت الجريدة: «وفعلاً سافرت الفتاة المشار إليها إلى أوروبا مصحوبة بجناب سكرتير المستر دنلوب الذي يقولون عنه أنه من أقربائها، أما الفتاة المذكورة فهي في ريعان شبابها مكشوفة الوجه، عائشة بين الأجانب».

هذا، وقد وجهت «المؤيد» جملة من الأسئلة إلى المعارف:

١) أيجوز لفتاة مسلمة بالغة أن تعيش في غير بيت والدها مكشوفة الوجه في وسط الأجانب؟

٢) ماذا تستفيد هذه الفتاة من إنجلترا؟ فإذا كان المقصود عادات الإنجليز في معاشهن ومعاملتهن، فهل هي في حاجة إلى ذلك؟ وهل يفيدها ذلك في تعليم الناشئات من أخواتها المسلمات؟

٣) كيف احتاطت المعارف لوقاية هذه الفتاة في أثناء إقامتها في إنجلترا؟

٤) أليس في وسع المعارف أن تكمل تربية هذه الفتاة في مصر لتشب على المبادئ الإسلامية والعادات الشرقية اللازمة لتربية أخواتها؟

٥) ماذا يكون أمر المعارف إذا أرادت هذه الفتاة أن تتزوج وأراد زوجها أن تعيش معها في بيته، هل تقدر المعارف حينئذ على منعها من ذلك بالتسلط على حريتها الشخصية؟

وتعلق جريدة «اللواء» لصاحبها مصطفى كامل على هذا وتقول مشايعة للاتجاه الرجعي: «نوافق جريدة المؤيد الغراء على ملاحظاتها، ونرفع صوتنا للأمة أولاً وللحكومة ثانياً، نرفعه للأمة لتعتبر وتنتصح وتحذر عواقب التربية الأوروبية المحضة وخصوصاً للبنات.. ونرفع صوتنا للحكومة عساها تعتبر وتخجل من أن يرميها الناس بالتفرنج ومخالفة الشرع الشريف».

كما سخر مصطفى صادق الرافعي من تعليم البنات ونادى بأن الاشتغال بالعلم هو أمر يخص الرجال وحدهم، والمرأة يجب أن تشتغل بأمور البيت فقط:

يا قوم لم تخلق بنات الورى   للدرس والطرس وقال وقيل
لنا علوم ولها غيرها   فعلموها كيف «نشر الغسيل»
والثوب والإبرة في كفها   طرس عليه كل خط جميل

وهكذا، يتضح من العرض الفائت أن أغلبية المنظومة الفكرية المصرية صبت في صالح عملية تعليم البنات ونهضة المرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البنية المجتمعية. ورغم وجود بعض الأصوات التي ناوأت الجهود الساعية إلى تعليم البنات، فإن تأثيرها ظل محدوداً ومبتوراً. ويتضح أيضاً مما سبق أن الآراء الإصلاحية فيما يخص قضية التعليم النسوي سواء كانت علمانية أم إسلامية، قد اتفقت على الحدود العامة لحرية المرأة وتعليمها ووسائل ارتقائها اجتماعياً، شريطة عدم الخروج عما قدره الدين لها من حقوق وواجبات شرعية. ولعل هذا يدفعنا إلى التساؤل عن جدوى تعليم البنات ونوعية العلوم الملائمة لهن؟ يجيب الجزء الأخير من الدراسة.

جدوى التعليم ونوعية العلوم

تجدر الإشارة إلى أن المفكرين المصريين قد ساقوا العديد من الأسباب الداعية إلى تعليم البنات، فمن منظور علاقة المرأة بالنسبة للرجل، تُعد المرأة شريكة للرجل ورفيقة حياته ومكملته منذ بدء الخليقة، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولا ريب أن الارتباط التام بين الرجل والمرأة جعل لكل منهما تأثيراً عظيماً على الآخر، بيد أن تأثير المرأة على الرجل أشد من تأثيره عليها.

ومن منظور ديني، أوجب الله تلقي العلم على كل مسلم ومسلمة، كما أوجب على أمهات المؤمنين أن يعلمن الناس ذكورهن وإناثهن. وبذا، كان الرجل يأتي إليهن ويستفتيهن ويتلقى ما يلقينه من أحكام الله ومكارم الأخلاق. ومن ثم، يتضح عدم وجود أي دخل لاختلاف الصنف أو الشعوب أو الأمم في التفاضل، إذ جعل الله التفاضل بين الكائنات تابعاً لما بينها من الفضل والمزايا. ولعل هذا الإلحاح الواضح من الإسلام على وجوب تعليم المرأة هو ما جعل الشيخ حمزة فتح الله يقول في رسالة بعنوان: «باكورة الكلام على حقوق النساء في الإسلام» تقدم بها إلى مؤتمر المستشرقين في استوكهلم سنة ١٨٨٩: «أن طلب العلم مشترك الوجوب بين الرجال والنساء، وبناء على هذا الأصل الديني، فقد طالما برع منهن كرائم آدميات في العلوم على ذوي العمائم».

وفي مجال السعادة الأسرية، يُلاحظ بصفة عامة أن نسبة المتعلمات أقل بكثير جداً من المتعلمين. ولذا يكون من الطبيعي أن كل متعلم لا يستطيع إذا كبر أن يتزوج بمتعلمة. وتأسيساً على هذا، لا يمكن الحصول على السعادة العائلية، وهي بمثابة قاعدة جميع السعادات الأخرى؛ لأن التعليم يوجد بين المتعلمين شبهاً عظيماً، خاصة إذا كانت طريقة التعليم واحدة لا سبيل إلى ملافاة ذلك الخطر إلا بإكثار عدد المتعلمات من البنات بقدر المستطاع. ولا ريب أن زواج المتعلم بغير المتعلمة يترتب عليه تباين واضح في الرؤية إزاء كماليات وجماليات الحياة الزوجية بكل تداخلاتها وتداعياتها.

وفي ميدان الإصلاح الأخلاقي، يتصور كثير من الرجال أن تعليم المرأة وعفتها لا يجتمعن، حيث أنها ناقصة العقل شديدة الحيلة، وبالتالي فإن تعليمها يؤدي إلى ازدياد براعتها في الاحتيال والخدعة والاسترسال مع الشهوة. بيد أن هذه الصورة النمطية بعيدة كل البعد عن الحقيقة. إذ أن التعليم، وخصوصاً إذا كان مصحوباً بتهذيب الأخلاق، يرفع المرأة ويرد إليها مرتبتها واعتبارها ويكمل عقلها ويتيح لها القدرة على التأمل والتبصر في أعمالها. وتخشى المرأة المتعلمة عواقب الأمور أكثر مما تخشاه الجاهلة، ولا تقدم بسهولة على ما يضر بحسن سمعتها بخلاف الجاهلة، فإن أخلاقها الطيش والرعونة. وباختصار تُصان المرأة بتربية العقل والأخلاق ولا يصونها الجهل. أكثر من هذا، يُعد التعليم الوسيلة النموذجية لأن يكون في الأمة نساء يعرفن قيمة الشرف وطرق المحافظة عليه.

وفي إطار تغيير ظروف المجتمع، لا شك أن التحولات الجذرية في كافة الميادين التي طرأت على مصر مطلع القرن التاسع عشر وحتى قيام ثورة ١٩١٩ قد فرضت حتمية تغيير الصورة النمطية المتوارثة عن المرأة من العصور الخوالي، إذ أن المرأة آنذاك لا تشبه المرأة فيما مضى لا في الظاهر ولا في الباطن، وتختلف عنها في الملبس والمأكل والمسكن، وفي العادات والأخلاق والحاجات والضروريات، إذ أن الحاجة الاجتماعية والاقتصادية التي فرضت نفسها في مصر الحديثة تتباين تماماً عن مثيلتها قبل ذلك.

ومن منظور النهضة الاجتماعية، تجدر الإشارة إلى أن تعليم المرأة سيؤدي إلى النهوض الاجتماعي. وفي هذا الإطار طرح المفكرون عدة أسئلة بهذا الخصوص: «أتطلبون هيئة أدبية فاضلة؟ ربوا المرأة لتُربي أبناءها تربية فاضلة فيكون منهم هيئة اجتماعية فاضلة. أتطلبون هيئة سياسية فاضلة؟ ربوا المرأة لتضع لكم في نفوس الأمة ذلك الأساس الوطيد الذي يمكنكم أن تبنوا عليه بعد ذلك الفضائل السياسية».

وجدير بالتسجيل هنا أن قاسم أمين يذهب نفس المذهب من أن النهوض التعليمي بالمرأة يُساعد إلى حد كبير على النهوض بالمجتمع، ومن ثم فهو ينظر إلى تربيتها على أنها ليست من الكماليات، وإنما هي من الضروريات التي يجب البدء بها والعناية بتوفير ما يلزم لها من إمكانيات وظروف مناخية ملائمة، وينتهي قاسم أمين إلى أن تعليم المرأة يُسهل كل إصلاح وعدم تعليمها يعيق كل إصلاح.

ومن ناحية الوظيفة الاجتماعية، لا شك أن تعليم المرأة يُساعد على القيام بوظيفتها الاجتماعية، إذ أن المرأة في كل بلد تُقدر بنصف سكانه على الأقل، وبذلك فإن بقاءهن في الجهل حرمان من الانتفاع بأعمال نصف عدد المجتمع وفيه الضرر الجسيم مما لا يخفى. ولا شيء يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل مثل قرينتها الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة إلا جهلها وإهمال تربيتها.

ولقد أظهرت الوقائع أن كثيراً من النساء لا يجدن من الرجال من يعولهن، ومن ثم يحتاج هؤلاء إلى التعليم ليتمكن من القيام بما يسد حاجتهن وحاجات أولادهن إن كان لهن أولاد. إن النساء يضعن أختامهن على حساب أو مستند أو عقد يجهلن موضوعه أو قيمته أو أهميته لعدم إدراكهن كل ما يحتوي عليه، أو عدم كفاءتهن لفهم ما أودعه، فتجرد الواحدة منهن من حقوقها الثابتة بتزوير أو غش أو اختلاس يرتكبه زوجها أو أحد أقاربها أو وكيلها، فهل يقع ذلك عندما تكون المرأة متعلمة؟

وكذلك أصبحت إدارة المنازل فناً واسعاً يحتاج إلى معارف كثيرة مختلفة، بيد أن أهم وأخطر وظائف المرأة تتمثل في إعداد وتربية الأولاد لمغالبة الحياة، علاوة على أن الأم الجاهلة ليس في استطاعتها أن تصبغ نفس ولدها بصبغة الأخلاقيات الراقية لأنها لا

تعرفها. كما أنها تهمل في شأن الرعاية الصحية. وفي هذا الصدد يقول قاسم أمين: «إننا لا نغالي إذا قلنا: أن الأمهات الجاهلات يقتلن في كل سنة من الأطفال ما يزيد عن عدد القتلى في أعظم الحروب».

لهذه الأسباب جميعاً، اتفقت معظم الآراء والاتجاهات على ضرورة تعليم البنات بصفة عامة. ولكن ثمة جدل أثير في الدوائر الفكرية حول أنسب نوعية علوم تتلقاها الإناث، وهل تكون كمثيلاتها التي تُدرس للفتيان أم تقتصر على علوم خاصة بها تفيدها في حياتها البيتية على وجه الخصوص؟

في هذا الشأن، تكاد تتفق الآراء على ضرورة الاهتمام بالعلوم التربوية حتى يُحسن غرسها في نبت الأسرة، بالإضافة إلى العلوم الثقافية والتاريخية واللغوية التي تُنمي ملكات حب الوطن والثقافة العامة لدى أصحابها. وأكدت هذه الآراء على ضرورة الاقتداء بأوروبا في تأسيس مدارس متخصصة لتعليم الشئون المنزلية والبيئية كالخياطة والتفصيل والتصوير والرسم والحفر والموسيقى وغيرها من الأعمال التي تُساعد المرأة على قضاء أوقات فراغها، وربما تعود عليها بالربح المادي أيضاً. ناهيك عن تعليمها فنون الطهي باعتبارها من الفنون التي اهتمت بها أوروبا لتعلقها بصحة الإنسان حتى يكون الغذاء نافعاً وصحياً ويشمل العناصر التي يحتاجها الجسم الإنساني. كما دعت هذه الآراء إلى ضرورة تعلم البنات الجغرافيا والحساب والكيمياء والتاريخ الطبيعي ومبادئ فن التمريض ومبادئ علم الاقتصاد وعلم الأخلاق، مما يساعدها على القيام بدورها التربوي لأبنائها والقيام بشئون مملكتها الصغيرة.

ومما لا شك فيه أن هذه الأطروحات التي طرحها دعاة الإصلاح التعليمي في مصر بالنسبة لتعليم البنات قد سعت إلى علاج القصور الواضح في برامج تعليمها وإصلاح الخلل في هذا النظام التعليمي وما حفل به من نقص واضح في المقررات التربوية والبيتية المناسبة لها.

وقد أكدت الدعوات الإصلاحية على فساد نظام التعليم القائم في الفترة محل الدراسة بالنسبة للبنات، وأنه تعليم نظري، بينما هي في أشد الحاجة إلى تعليم عملي يُفيدها في حياتها الأسرية، وأنه لا يأتي بالنتيجة المرجوة منه. وفي ذات التوقيت، دعت

هذه الآراء إلى فتح الباب أمام المرأة في كافة مراحل التعليم وصولاً إلى التعليم العالي، من منظور أن ذلك يُؤدي إلى المزيد من الرقي للمرأة والمجتمع في آن واحد. ولم يعارض الاتجاه الإصلاحي الإسلامي ممثلاً في رشيد رضا تلك الفكرة، وإن حددها في إطار إسلامي، حيث رأى حاجة المجتمع إلى تعلم المرأة الطب والجراحة ولاسيما القسم النسائي منه، حتى تستطيع تطبيب النساء؛ لأنه من اللائق بآداب الإسلام أن تطبب المرأة بنات جنسها، وكذلك الحال بالنسبة لمهنة التعليم، ومن ثم فقد أكد هذا الاتجاه على أن المجتمع الإسلامي في أشد الحاجة إلى المعلمة والطبيبة حفاظاً على العقيدة والتقاليد الإسلامية.

خاتمة

وهكذا تنتهي الدراسة إلى جملة نتائج نوجزها كالتالي:

١) شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلاد تعليم البنات بشقيه الحكومي والأهلي.

٢) شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر نمواً، وإن كان بطيئاً، في عملية تعليم البنات.

٣) تظاهرت السلطات الاحتلالية لمصر باهتمامها الشكلي بتعليم البنات، ولكن على أرض الواقع لم تتحقق خطوات فاعلة أو فارقة في هذا المضمار.

٤) أسهم المفكرون المصريون على مختلف مشاربهم الأيديولوجية في الدفع بعجلة الاهتمام الرسمي وغير الرسمي بتعليم البنات.

٥) رغم تواضع الإنجازات خلال الفترة قيد الدراسة (١٨٠٥ - ١٩١٨) في مجال تعليم البنات، فإنها تُعد أرضية جد مهمة مهدت الطريق أمام كل الإنجازات التي حققتها المرأة المصرية خلال القرن العشرين.

المراجع

- أحمد إسماعيل حجي، التعليم في مصر ماضيه وحاضره ومستقبله، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢، ج١، عصر عباس الأول وسعيد، ١٨٤٨ - ١٨٦٣، مطبعة النصر، القاهرة ١٩٤٥.
- الأيوبي، إلياس، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، المجلد الأول، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٢٣.
- سامي، أمين، التعليم في مصر سنتي ١٩١٤ - ١٩١٥ وبيان تفصيلي لنشر التعلم الأولي والابتدائي بأنحاء الديار المصرية، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩١٧.
- جرجس سلامة:

أ - تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.

ب - أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر ١٨٨٢ - ١٩٩٢، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

- سعيد إسماعيل علي:

أ - تاريخ التربية والتعليم في مصر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥.

ب - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، تاريخ المصريين رقم ٢٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

ج - دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

- سمير محمد طه، علي باشا مبارك وأثره في الحياة الفكرية والسياسية في مصر في القرن التاسع عشر، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥.

- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.
- علية علي فرج، التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٧٩.
- عمر محمد بكر، الرؤى الإصلاحية حول قضية التعليم في مصر أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، دار مكتبة حقانية، باكستان، ١٩٩٨.
- لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- محمد أبو الإسعاد، سياسة التعليم في مصر تحت الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩٢٢، طيبة للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٧٦.
- نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية ١٨٨٦ - ١٩٥١، تاريخ المصريين رقم ٦٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

الرسائل العلمية

- فاطمة سيد أحمد دياب، تعليم البنات في مصر في الفترة من ١٨٨٢ - ١٩٢٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

٥ - الصحافة النسائية

أ.د. نجوى كامل
أستاذ الصحافة
كلية الإعلام - جامعة القاهرة

لعبت الصحافة المصرية منذ نشأتها دوراً مهماً وفاعلاً على مسرح الأحداث سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، كما أسهمت بشكل كبير في معالجة العديد من القضايا الحيوية التي مثلت هموماً وطنية للكثير من السياسيين والمثقفين والمصلحين الاجتماعيين الذين أسهموا فيها بكتاباتهم خلال فترات تطورها المختلفة، لتتحول الصحف المصرية إلى منابر للفكر والحرية والإبداع، وتصبح آلية أساسية من آليات دفع عجلة التطور داخل المجتمع المصري منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وشغلت قضايا المرأة حيزاً كبيراً من صفحات الصحف المصرية ونبهت لها الأذهان، خاصة مع بدء ظهور الصحف النسائية في أواخر القرن التاسع عشر والتي أخذت على عاتقها تبني محاولات جادة لطرح هذه القضايا والدفاع عن حقوق المرأة المصرية، وإن اختلفت رؤيتها لنوعية هذه الحقوق حسب الحقب التاريخية المختلفة ودرجة التطور التي وصل إليها المجتمع.

العوامل التي مهدت لظهور الصحافة النسائية

ويتمثل العامل الأول في النخبة المثقفة من المفكرين والمصلحين الذين أخذوا على عاتقهم الارتقاء بمستوى المرأة المصرية داخل مجتمعها، وفي مقدمتهم رفاعة رافع الطهطاوي، حيث يُعد أول مفكر مصري في العصر الحديث يكرس وقتاً وجهداً لتعليم المرأة، فقد كان رفاعة ثمرة لبعثات محمد علي لأوروبا، ليعود لمصر حاملاً لواء التنوير، ومحاولاً طرح فكر جديد في سبيل الارتقاء بأوضاع المرأة المصرية، وكان رفاعة قد نشر كتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين» عام ١٨٧٢، وسبقه كتابه الشهير «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، ويقول رفاعة عن الكتاب الأول «المرشد الأمين»: أنه كتبه حين طلب منه ديوان المدارس، كتاباً في الآداب والتربية يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية، وعرض في هذا الكتاب أهمية تعليم البنات باعتباره وسيلة للنهوض بالأسرة والمجتمع.

واستمر رفاعة في المطالبة بضرورة إصلاح حال المرأة المصرية وتحسين أوضاعها، ورأى إمكانية مشاركتها للرجل وأهمية تعليمها لتفيد مجتمعها، ويمكن القول: إن تلك الجهود تمثل طور الدعوة الأولى لتربية المرأة وتعليمها، ويحسب لرفاعة الطهطاوي أنه أول من أنتج عملاً فكرياً يمهد لحظة إصلاحية عملية، ويشهدها بكتابيه المهمين «تخليص الإبريز» و«المرشد الأمين».

ويلي رفاعة، الشيخ محمد عبده، الذي بدأ جهوده واهتماماته بمسألة المرأة عام ١٨٨١، وهو العام الذي بدأ يُمهد فيه للإصلاحات التعليمية والاجتماعية، وكان أول مقال كتبه في الوقائع المصرية في ٧ مارس ١٨٨١ بعنوان: «حاجة الإنسان إلى الزواج»، والواقع أن إنتاج الشيخ محمد عبده في مجال إصلاح المرأة كان أكثر تركيزاً على قضايا الأحوال الشخصية كالزواج، والطلاق، وتعدد الزوجات، وأهمية تحسين أوضاع المرأة في إطار هذه القضايا.

ثم كان قاسم أمين صاحب الدعوة الأجرأ والأكثر بروزاً في مجال تحرير المرأة، وذلك من خلال إصدار كتابيه «تحرير المرأة» عام ١٨٩٩، و«المرأة الجديدة» عام ١٩٠٠، والذين ضمنهما عدداً من الأفكار المهمة التي تدعو لتحرير المرأة من خلال السفور والتعليم وتصحيح أوضاع الأسرة في شئون الزواج والطلاق، فكانت دعوته ومجهوداته الأكثر شمولاً والأعمق فكراً.

وقد مثلت جهود هؤلاء المفكرين وغيرهم مثل منصور فهمي، وأحمد لطفي السيد.. إلخ، تمهيداً لوضع قضايا المرأة على أجندة اهتمامات المجتمع المصري، ومن ثم الصحافة المصرية باعتبارها مرآة لهذا المجتمع.

ويتمثل العامل الثاني في وجود حكام أسهموا في نهضة المرأة، ففي عهد محمد علي تم إنشاء أول مدرسة للبنات، وهي مدرسة «القابلات» ١٨٣٢، وفي عهد الخديوي إسماعيل تم افتتاح مدرسة «السيوفية» ١٨٧٣، ثم مدرسة «القربية»، ويُعد عصر إسماعيل من أهم العهود التي شهدت تطوراً ملحوظاً في سبيل تطور وضع المرأة المصرية، خاصة في الإطار التعليمي، كما يعد مكملاً لعهد محمد علي في محاولته الجادة لإحياء مشروع النهضة في العصر الحديث بعد أن توارت أغلب الإنجازات خلا عهدي عباس الأول

وسعيد اللذين خلفا محمد علي، ولعل هذا الجهد أدى إلى وجود فتيات متعلمات تعليماً رسمياً لأول مرة في مصر.

أما العامل الثالث فيرتبط بظهور شخصيات نسائية مهمة خرجت للعمل الفعلي مثل السيدة «جليلة تمرهان» والتي عملت في مجال الطب والتمريض وتركت مؤلفات علمية غزيرة المادة، كما عملت بالصحافة، حيث كانت عضواً في مجلة «يعسوب الطب» التي صدرت عام ١٨٦٥، ولها فيها مقالات طبية عديدة، مما يجعلها أول سيدة عربية تمارس الكتابة في الصحف. أيضاً الشاعرة «عائشة التيمورية»، ويؤرخ لها في إطار الحركة النسائية أنها من أوائل النساء اللاتي حملن علم القيادة في الدور الأول من أدوار النهضة النسائية المشهورة بالأدب، فنبغت فيه وسبقت جميع معاصريها من الرجال، ولا شك أن إقدام عائشة على إنشاء القصائد وإذاعتها بين الناس في عصر لم يكن للمرأة فيه شأن يذكر، كان من أكبر العوامل التي وجهت العقل المصري إلى تقدير المرأة بغير ما كانت تقدر به من قبل.

مما سبق يمكن القول: إن ثمة ظروف تاريخية أسهمت في تطوير وضع المرأة داخل المجتمع المصري منذ عهد محمد علي ومروراً بعهد الخديوي إسماعيل، تلك الظروف مثلت إرهاصات لطرح قضايا المرأة ومعالجتها، ومن ثم البحث عن أدوار لنشر تلك الأفكار، وكانت أهم تلك الأدوار الصحافة النسائية التي حملت على عاتقها عبء خوض معركة تحرير المرأة. وبظهور تلك النوعية من الصحافة أخذت قضايا المرأة أبعاداً أكبر وأعمق، سواء من الناحية الكيفية أو الكمية، حيث أفرزت هذه النوعية من الصحافة خطاباً مركزاً ومكثفاً حول كافة قضايا المرأة المصرية والعربية على حد سواء.

نشأة الصحافة النسائية

بالرغم من أن دعوة قاسم أمين كانت الدعوة الأجرأ والأعلى صوتاً لتحرير المرأة، فإن المرأة أدركت منذ وقت بعيد أهمية الكلمة، وأهمية وجود صحافة متخصصة في شئونها تدافع عن حقوقها وتعالج قضاياها، وكما كانت مصر الأسبق بين دول الوطن العربي في ظهور الصحافة، سواء تلك التي صدرت باللغة الفرنسية على يد بونابرت

عام ١٧٩٨ في إطار الحملة الفرنسية، أو التي نشأت مصرية حميمة على يد محمد علي عندما أصدر جريدة الوقائع المصرية عام ١٨٢٨، فإنها كانت الأسبق أيضاً في نشأة الصحافة النسائية المتخصصة، حيث اتفقت الدراسات التاريخية على أن مجلة «الفتاة» لهند نوفل والتي صدرت عام ١٨٩٢ كانت أول مجلة نسائية تصدر في الوطن العربي، ومن ثم يؤرخ بها لبداية الصحافة النسائية في مصر والعالم العربي.

مجلة ((الفتاة))

صدرت مجلة «الفتاة» بالإسكندرية عام ١٨٩٢ على يد هند نوفل، تلك الفتاة اللبنانية الأصل، والتي تنتمى لأسرة اشتهرت بالعلم والمعرفة، فوالدها الأديب الصحفي نسيم نوفل، أما أمها فهي الكاتبة مريم جبرائيل نحاس، وعندما رحلت أسرتها للإسكندرية التحقت هند بمدرسة الراهبات، حيث تعلمت العربية والفرنسية، وقد تتلمذت على يد الشيخ أحمد الإسكندراني، ولها مؤلفات منها: «حفظ السلام»، و«بطل لبنان».

وكانت هند مهمومة بقضية المرأة، تؤمن بضرورة وأهمية التعليم للفتاة، وبأن النساء في حاجة إلى من يأخذ بأيديهن لإخراجهن من نفق الجهل، وكانت تعرف أهمية الصحافة ودورها في تنمية الوعي وإيقاظ الأمة، ولذلك رأت أن الصحافة خاصة التي توجه إلى المرأة هي أفضل وسيلة للارتقاء بالمرأة العربية ومساعدتها على نيل حقوقها بما تتيحه من وصول إلى أعداد كبيرة من الرجال والنساء، ولذلك استقر عزمها على إصدار مجلة تكون منبراً تدعو من خلاله هي وغيرها من النساء المتعلقات إلى تخليص المرأة من كافة القيود التي تعرقلها.

وبمساعدة من والدها وعمها، وفي العشرين من نوفمبر سنة ١٨٩٢ أصدرت هند مجلة «الفتاة» لتكون أول مجلة نسائية بالوطن العربي، ولتكون هند عميدة الصحفيات العربيات، وجاء في ترويسة «الفتاة» أنها جريدة علمية، تاريخية، أدبية، فكاهية، أما دوريتها فكانت شهرية، وقد صدر العدد الأول في (٤٠ صفحة) في حجم الكتاب العادي.

واستقبلت الأوساط الأدبية والصحفية هذه الصحيفة الجديدة بالاحتفاء، فاعتبرتها «المقتطف» درة غنية بين الجرائد، ووصفتها «الهلال» بكونها أول جريدة عربية أنشأتها سيدة شرقية، جمع جزءها الأول لطف المرأة ونشاط الرجل. وقد ظلت لفظة «جريدة» تأتي في تعريف «الفتاة» ثم تبدلت بلفظة «مجلة» ابتداء من جزءها السادس.

وفي افتتاحية العدد الأول توضح وتؤكد هند على الهدف الأساسي من إصدار المجلة حيث تقول: «إنها لن تخوض في الأمور السياسية والمشاحنات الدينية، بل إنها سوف تهتم بكل ما يتصل بالنساء مثل الخوض في آداب الهيفاء ومحاسن النساء، فإن مبدأها الوحيد هو الدفاع عن الحق المسلوب والاستلفات إلى الواجب المطلوب، وأنها ستذكر - عدداً بعد عدد - حالة المرأة ومركزها الطبيعي في الأزمنة الغابرة والقرون الوسطى وما وصلت إليه في هذا العصر، سواء أكان في العلم أو الآداب أو التربية، أم بكل ما هو لازم لها من الخياطة والتطريز والتخريم والنقش والرسم والتصوير وكافة أشغال الإبرة مع ترتيب المنزل وتربية الأولاد».

ومن أهم القضايا التي اهتمت بها المجلة كان الطرح الخاص بأهمية تعليم الفتاة، وأن المرأة عنصر مهم من عناصر المجتمع ووضع المرأة في الأسرة ومسألة السفور والحجاب، وزخرت المجلة بالعديد من المساهمات سواء لسيدات من مصر أو الدول العربية بعد أن شجعتهن هند نوفل على الكتابة في المجلة وألا يعتبرن ذلك مما يحط من القدر أو يخدش العفاف. فكتبت زينب فواز عدة مقالات اتصفت بالقوة والنقد اللاذع للمجتمع النسائي المصري. وكتبت لبيبة حبيقة الحكيمة بالقصر العيني عن «الصحة والجنس اللطيف»، ومهجة بولس من طنطا التي نادت في مقالاتها بتعليم المرأة لأنه حق لها في الحياة، وغيرهن.

وقد ارتبطت مجلة «الفتاة» ارتباطاً وثيقاً بظروف صاحبتها «هند»، فقد أصدرتها لتعبر من خلالها عن أفكارها وثقافتها ومعارفها، فكانت هي محررة المجلة وصاحبة امتيازها، وقد تأثر انتظام المجلة بهذه الظروف، فعندما تمت خطبتها، تعطل إصدار المجلة، حيث لم يظهر العدد السادس في موعده، وقد توقفت هذه المجلة عن الصدور نهائياً في بداية عام ١٨٩٤ بسبب زواج هند وانشغالها بأمور المنزل.

مجلة «مرآة الحسناء»

ظهرت مجلة «مرآة الحسناء» في أبريل ١٨٩٦، وتعتبر ثاني مجلة نسائية تصدر في مصر، وأول مجلة للمرأة تصدر في القاهرة، وكانت المجلة تصدر مرتين في الشهر، وجاء في ترويستها أن رئيسة تحريرها ومديرة أعمالها «مريم مزهر» وهو اسم مستعار لصاحب المجلة «سليم سركيس» الذي اختار أن يصدرها تحت اسم مستعار ليتحايل على قرار السلطات العثمانية بمنع دخول صحفه إلى ممالكها لما في هذه الصحف من طعن ضد الخلافة العثمانية، مما دعا السلطان عبد الحميد الثاني إلى وصفه بأنه خائن للدولة والأمة وحكم عليه بالإعدام، لذلك رأى «سليم سركيس» استعارة هذا الاسم، حتى يسمح للمجلة بدخول الأقطار التابعة للدولة العثمانية، كما كان يهدف إلى تشجيع المرأة الشرقية على الكتابة في الصحف والمجلات، ذلك أن حياء الشرقيات يحول دون ظهور أسمائهن على صفحات الجرائد كما ذكر.

وقد تميزت مجلة «مرآة الحسناء» بشكل واضح في اختيار موضوعاتها، فدعت المرأة إلى الاهتمام بجوهرها، كما تهتم بمظهرها، وكانت ترى أن تحرر المرأة من كل أصيل لا يعتبر خلاصاً لها، واستجاباتها لنزاوتها ومجافاتها لكل موروث وحرصها على كل جديد، لا يعني أنها حرة، ولكن تحرر المرأة الحقيقي إنما يكون عندما تدرك مسئوليتها وتبصر بحقيقتها، وتتصرف في ضوء هذه المعطيات، وقد حاول «سركيس» نشر هذه الفضائل من خلال أبواب المجلة المختلفة، وتمثلت هذه الأبواب في «مرآة القرائح»، وكان ينشر فيه محاسن الآداب، وباب «مرآة الكتاب»، ويقدم من خلاله أعمال المؤلفين ويناقشها، وباب «مرآة تبادل الأفكار»، ويعقد فيه مناظرات وموازنات لمختلف الآراء، وباب «مرآة العرائس والحفلات»، وكان يصف فيه أهم حفلات الزواج والمراقص والأندية في المدن العربية الكبرى، وباب «مرآة الأزياء»، ويصف فيه كل جديد في ملابس النساء، وباب «آداب السلوك والصحة والجمال». كما ظهر فن الحديث الصحفي من خلال أحاديث «سركيس» مع مشاهير من النساء والرجال في الباب الذي أطلق عليه «مفاوضة هذا العدد». كما اهتم أيضاً بالآداب والفنون وخصوصاً القصة والشعر.

وقد كانت مجلة «مرآة الحسناء» مجلة أدبية عائلية فكاهية يحررها ويديرها حضرة الكاتب المتفنن «سليم سركيس»، وقد كشف «سركيس» نفسه الحقيقة في مسألة الاسم المستعار في عدد مارس ١٩٠٧ من مجلة «سركيس».

مجلة «الفردوس»

صدرت مجلة «الفردوس» في نفس العام الذي صدرت فيه مجلة «مرآة الحسناء»، إلا أنها صدرت في ١٥ يونيو ١٨٩٦، وكانت مجلة علمية تهذيبية عائلية شهرية للسيدات، وهي أول مجلة تصدرها امرأة في القاهرة، وهي «لويز حبالين»، ولم تحقق هذه المجلة نجاحاً يذكر أو تأثيراً في الحركة النسائية، وربما يعود ذلك إلى أنها لم تستطع منافسة مجلة «مرآة الحسناء» حيث كانت «الفردوس» أشبه بالمنشور منها بالصحيفة.

مجلة «أنيس الجليس»

صدرت مجلة «أنيس الجليس» في الإسكندرية بتاريخ ٣١ يناير ١٨٩٨، وكانت مجلة علمية فكاهية أدبية نسائية شهرية، وقد استمرت هذه المجلة في الصدور لمدة عشر سنوات، حيث توقفت عام ١٩٠٨ بعد أن حققت نجاحاً باعتبارها من أهم المجلات التي تناولت قضايا المرأة طوال فترة صدورها، وذلك بفضل رئيسة تحريرها «ألكسندرا أرينو»، وهي يونانية أرثوذكسية ولدت في بيروت، وكانت جدتها لوالدتها مصرية، وقد أخذت على نفسها أن تقوم مجلتها بزيادة الوعي بقضايا بنات جنسها والدفاع عن حقوقهن والنهوض بالمرأة، وحفل العدد الأول منها بالموضوعات النسائية والأدبية والعلمية في طباعة أنيقة وإخراج مميز.

وكانت «أنيس الجليس» ثانى مجلة نسائية تظهر في مدينة الإسكندرية، واحتلت قضية تعليم المرأة اهتماماً كبيراً على صفحاتها، وقد نشرت العديد من المقالات حول هذا الموضوع، وطالبت بعدم الاقتصار في التعليم على العلوم فقط، بل المبادئ والقيم أيضاً، وأكدت على أهمية نشر التعليم بين الأغنياء والفقراء على حد سواء، وللمرأة والرجل دون تفرقة، ودعت إلى تحسين أوضاع النساء بما يعود بالنفع على المجتمع، وكتبت في هذا قائلة: «إذا تحدثت المرأة بشئون الدنيا الخطيرة مثل السياسة وشئون

الحكم قالوا: إن هذا ليس من شأنها، وإذا شغلت ذهنها بالمعرفة قالوا: إنها تزاحم الرجال وتتعدى حد المنزل وشئون المعاش، وإذا لبثت لا تعرف إلا منزلها قالوا: إنها والحيوان سواء، فتقف المرأة حيرى لا تعلم على أي جانب تميل، والرجل الذي ينكر على المرأة مشاركتها له ومحاولتها الاقتداء به في التفكير إنما ينكر الفائدة العامة ومنع الخير عن نفسه وعن بيته.

كما ساهمت المجلة في دعوة أميرات الأسرة العلوية أن تعتنى كل واحدة منهن بإحدى المدارس وترعاها أو تنشئ مكتبة أو تكون جمعية لإيواء الفتيات، وبذلك كانت مجلة «أنيس الجليس» أول مجلة نادت بإنشاء جمعيات خيرية لرعاية الطفولة وتأهيل الفتيات الفقيرات، وأول من نشرت صفحة أزياء في الصحافة النسائية المصرية.

ومن أبواب المجلة بالإضافة إلى البحوث والدراسات، باب «تدبير المنزل» وهو موجه للاهتمام بأمور البيت، وبربة المنزل، وباب «ما قل ودل» وفيه كلمات بليغة مأثورة، وباب «حديث الأنيس» ويتناول موضوعات متنوعة من الشرق والغرب، وفي باب «كتاب الشهر وجرائده» تقرظ المجلة الكتب والصحف التي تخرجها المطابع، وتلخصها في سطور قليلة، وتثني عليها، وباب «الملح» وفيه تورد مجموعة من النكت والنوادر والفكاهات.

وقد اهتمت المجلة بنشر الإعلانات، ولكنها لم تكن تكتفي بنشر الإعلان، بل كانت تعرف القارئ بالموضوع الذي تعلن عنه بمعلومات مفيدة، كما كانت تقترح مسابقات شعرية وتعطي الفائز جوائز ذهبية.

ومن الكتاب الذين شاركوا في تحرير المجلة خليل مطران، وأحمد محرم، وأحمد الكاشف، ونقولا رزق الله، وأحمد زكي، وعمر لطفي، ونجيب حداد، وأمين حداد، وخليل زينيه. ومن كاتبات المجلة اللائي برزن فيها وأصدرن مجلات فيما بعد أو أصبحن من رائدات الحركة النسائية، تتعدد أسماء مثل: ملك حفني ناصف «باحثة البادية»، ولبيبة هاشم التي أصدرت مجلة «فتاة الشرق» عام ١٩٠٦، وسعدية سعد الدين التي أصدرت مجلة «شجرة الدر» بالإسكندرية عام ١٩٠١، وإستير موريال التي أصدرت مجلة «العائلة» عام ١٨٩٩، وغيرهن.

ومنذ عدد يوليو ١٩٠٢ أفادت المجلة قراءها بأنها ستتوقف عن الصدور شهرين في السنة، على أن يكون العدد الذي يصدر بعد عطلة المجلة في حجم ثلاثة أجزاء حتى لا يفوت المشترك شيء من حقه، وأصبحت المجلة تتوقف في شهري أغسطس وسبتمبر، إلى أن توقفت عام ١٩٠٨.

مجلة «العائلة»

صدرت مجلة «العائلة» عام ١٨٩٩ على يد «إستير مورريال» المعروفة باسم «إستير أزهري»، وقد صدر عددها الأول في أول مايو، وهي مجلة نصف شهرية علمية أدبية نسائية، وصاحبة المجلة لبنانية يهودية، واستمرت «العائلة» في الصدور حتى تحولت إلى جريدة بنفس الاسم في أول مارس عام ١٩٠٤.

مجلة «الهوانم»

أصدرها أحمد حلمي، ومصطفى الأبيض، وهنري بري في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٠، وكانت مجلة أسبوعية نسائية.

مجلات «المرأة في الإسلام» «شجرة الدر» «المرأة»

خلال عام ١٩٠١ صدرت ثلاث مجلات نسائية كانت أولاها «المرأة في الإسلام» التي أصدرها إبراهيم رمزي في القاهرة أول أبريل، وهي مجلة تهذيبية نصف شهرية.

ثم صدرت مجلة «شجرة الدر» في أول مايو، أصدرتها سعدية سعد الدين في الإسكندرية، وكانت مجلة نسائية شهرية.

وكانت المجلة الثالثة «المرأة» التي أصدرتها أنيسة عطا الله بالقاهرة في ٦ يوليو، وكانت مجلة نسائية نصف شهرية علمية تهذيبية.

مجلتا «الزهرة» و«السعادة»

في ٨ مايو ١٩٠٢ أصدرت مريم سعد مجلة «الزهرة» بالإسكندرية، وبتاريخ أول يوليو من العام نفسه أصدرت روچينا عواد مجلة «السعادة» بالقاهرة، وكانت مجلة نسائية علمية تهذيبية، تاريخية فكاهية، نصف شهرية توقفت عام ١٩٠٤.

مجلة «السيدات والبنات»

صدرت مجلة «السيدات والبنات» بمدينة الإسكندرية في أول أبريل ١٩٠٣ على يد روز أنطوان حداد وهي لبنانية الأصل، نزحت إلى مصر مع أسرتها حيث عملت بمدرسة الأمريكان بالإسكندرية كمدرسة ثم ناظرة، وهي شقيقة الأديب فرح أنطوان الذي كان سبباً في توجهاتها الصحيفة، بالإضافة إلى أن تعليمها في مدارس أمريكية واطلاعها على الآداب الأوروبية وإجادتها للغة الإنجليزية ترك أثره الكبير في إيمانها بضرورة تعليم المرأة وعملها، وأن رقي المرأة يعني رقي الأمة والمجتمع، وكان لعملها في صحف أخيها - وغيرها من المجلات - أثره في رقي أسلوبها وخبرتها الصحفية التي أهلتها لإصدار مجلتها التي كان لها كبير الأثر في الحركة النسائية والنهوض بالمرأة العربية.

وقد كانت مجلة «السيدات والبنات» مجلة نسائية، عائلية، أدبية، فكاهية، كما كانت شهرية الصدور، ظلت تصدر حتى أبريل عام ١٩٠٥، واحتجبت إلى مايو ١٩٠٦ لسفر فرح أنطوان إلى أمريكا، حيث كان يساعد شقيقته في إصدار مجلتها، واستمرت المجلة في الصدور حتى أكتوبر ١٩٠٦، وبالرغم من أنها وعدت القراء في نهاية العدد بتحسينات كبيرة سوف تشمل المجلة من بداية السنة الثالثة، إلا أنها لم تصدر، بل توقفت بعد هذا العدد، حتى تعود للصدور تحت اسم مجلة «السيدات والرجال» عام ١٩٢١.

وقد اشتملت مجلة «السيدات والبنات» على عدد من الأبواب الثابتة مثل باب «أشهر النساء» الذي يعرض لترجمة حياة عظيمات النساء، وباب «المنزل والمطبخ والمائدة»، كما اهتمت المجلة بزينة المرأة وأزيائها وتعليم الفتاة والعمل على ترقية مداركها العقلية بما تنشره لها من موضوعات علمية وأدبية، وقد وضعت لها شعاراً هو «الجنة تحت أقدام الأمهات».

مجلة «المودة»

صدرت هذه المجلة في الإسكندرية بتاريخ ٨ أبريل ١٩٠٣ على يد سليم خليل فرج، وكانت مجلة «المودة» مجلة نسائية نصف شهرية.

مجلة «فتاة الشرق»

صدرت مجلة «فتاة الشرق» بالقاهرة بتاريخ ١٥ أكتوبر عام ١٩٠٦ على يد اللبنانية لبيبة هاشم، وكانت مجلة أدبية تاريخية روائية، وقد توقفت سنة ١٩٣٩، وكانت لبيبة هاشم قد نزحت مع أسرتها لمصر عام ١٩٠٠، وتتلمذت على يد الشيخ إبراهيم اليازجي، والاسم الحقيقي لها هو لبيبة ماضي، ولكنها عندما تزوجت من عبده هاشم حملت اسمه وأصبحت تدعى لبيبة هاشم، وقد اختيرت من قبل الجامعة المصرية لإلقاء محاضرات على القسم النسوي بها خلال عامين ١٩١١ - ١٩١٢، وقد أصدرت لبيبة هاشم مجلتها «فتاة الشرق» بعد خبرة ومشاركة في تحرير العديد من الصحف والمجلات، وأكدت على أن الهدف من إصدار المجلة هو سد الفراغ الذي أحدثته ندرة أو عدم وجود مجلات وأقلام نسائية تعبر عن المرأة.

وقد ضمت المجلة عديداً من الأبواب المهمة، ومنها «شهيرات النساء» التي خصصته لتقديم شخصيات نسائية من الشرق والغرب استطعن أن يلعبن أدواراً بارزة في مجتمعاتهن، كما عنيت المجلة بالموضوعات الاجتماعية، وكذلك نشر أبحاث خاصة عن اللغة العربية، وخصصت باباً لها بعنوان «التحارير»، كما اهتمت بنشر الثقافة بين الأمهات، من خلال عدة أبواب مثل «تدبير المنزل»، و«آداب وعادات»، و«تربية الطفل»، فقد هدفت المجلة بشكل أساسي إلى إعداد المرأة الفاضلة التي تقوم بوظيفتها الأساسية وهي إعداد الأجيال الصالحة.

واحتل الأدب مكانة رفيعة بين موضوعات المجلة، حيث اهتمت بنشر الروايات والقصص المؤلفة والمترجمة عن الفرنسية، وطالبت «فتاة الشرق» بالعناية باللغة العربية لغة وأدباً وتنمية الشخصية العربية بمداومة الاطلاع والتمسك بالأخلاق، كما اهتمت بتبسيط العلم في باب ثابت أطلقت عليه «من معلم لتلميذه» يتناول الحديث عن العلوم بلغة سهلة ومبسطة، مثل: الضوء وطبيعته ومنبعه، والهواء، والمياه، والصوت.

وتابعت المجلة أخبار الحركة النسائية في مصر، ومنها: سفر الوفد النسائي المصري إلى مؤتمر روما النسائي في مايو ١٩٢٣، حيث نشرت عدة مقالات عن نشاط عضوات الوفد، وخطاب هدى شعراوي في المؤتمر وتصريحاتها للصحفيين، واللجان التي

اشتركت فيها عضوات الوفد، كما نشرت تقرير نبوية موسى عن أعمال المؤتمر، وكيف عارض الوفد ما قرره المؤتمر من منع دخول الجمعيات النسائية التي تشتغل بالسياسة، وكيف كان لمعارضة وفد نساء مصر أثره في إلغاء هذا القرار، كما تحدثت المجلة عن تأسيس جمعية الاتحاد النسائي المصري، ونشرت برنامج الجمعية وقانونها الأساسي.

واهتمت المجلة بنشر تاريخ الحركات النسوية حول العالم، مثل تاريخ الحركة النسوية في بريطانيا، واهتمت المجلة بالقضية الفلسطينية ونساء فلسطين، وتابعت أخبار المؤتمر النسائي الخاص بالقضية الفلسطينية عام ١٩٢٩. وقد توقفت المجلة عن الصدور عام ١٩٣٩.

مجلة «الريحانة»

صدرت مجلة «الريحانة» في القاهرة بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٧، وكانت مجلة روائية أدبية شهرية أصدرتها «جميلة حافظ»، وهي امرأة مصرية، فكانت الريحانة أول مجلة نسائية تصدرها امرأة مصرية، وقد ولدت وعاشت في ضاحية حلوان، ونالت حظاً لا بأس به من التعليم جعلها تتابع الحركة الفكرية والصحفية في الصحف والمجلات، وتقرأ الكتب وتشارك بالكتابة في عديد من الصحف التي كانت تصدر في ذلك الوقت، ومن خلال ما يدور حولها من أحداث ومتابعتها الدقيقة تكون لديها وعي سياسي وقومي، جعلها تؤمن بضرورة أن تصدر صحف مصرية خالصة، يصدرها مصريون ومصريات.

وكان لتطور الحركة النسائية أثره على «جميلة حافظ»، التي كانت عنصراً فاعلاً في هذه الحركة، ففكرت في إصدار مجلة نسائية تتولى هي رئاسة تحريرها وتحررها المصريات، وبالفعل صدرت مجلة الريحانة، وكان مديرها عبد الحميد حمدي. وقد توقفت المجلة لأسباب مالية، ثم تحولت لجريدة نصفية في ٢٠ مارس ١٩٠٨، وقد وضعت «جميلة حافظ» سياسة لصحيفتها قائمة على أن مصر للمصريين، وطالبت المصريين أن يتمسكوا باستقلال البلاد، وألا يتوانوا عن المطالبة بالصراحة والمجاهرة، وتوضح «جميلة حافظ» سياسة صحيفتها تجاه المرأة فتقول: «أما أهم مبادئ الريحانة فهو الانتصار للمرأة والمطالبة بحقوقها التي خولتها لها الشريعة الإسلامية الغراء، ومساعدة كل قائم بخدمة الأطفال والأيتام والفقراء، وبالجملة الانتصار لكل ضعيف».

ولم تعمر «الريحانة» فترة طويلة، فلم تصدر منها إلا أعداد قليلة، ويرجع ذلك إلى قلة انتشار الوعي النسائي بين القراء من ناحية، وافتقارها إلى الوسائل التي اعتمدت عليها الصحف الأخرى من ناحية أخرى كالاشتراكات والإعانات، كمجلة «فتاة الشرق» التي اشتركت فيها الحكومة المصرية لتوزعها على مدارس البنات، كما اعتمدت «أنيس الجليس» على الإعانات المالية الكبيرة من ذوي الجاه، لشهرة صاحبتها في أوساطهم، كذلك الاشتراكات خارج مصر في بلاد الشام وأمريكا اللاتينية بين المهاجرين الشوام هناك، كما كان الحال بالنسبة لمجلة «السيدات»، إلا أن ظهور «الريحانة» جاء مؤشراً على اهتمام المرأة المصرية بالصحافة ووعيها بدورها داخل المجتمع.

مجلة «ترقية المرأة»

صدرت مجلة «ترقية المرأة» في ٣ مارس ١٩٠٨ على يد فاطمة نعمت راشد، وهي مجلة علمية تهذيبية، ونسائية شهرية، وتُعد السيدة فاطمة نعمت راشد أول مصرية تؤسس جمعية نسائية هي جمعية «ترقية المرأة»، وإعمالاً للمادة السادسة من القانون الأساسي للجمعية التي تنص على «أن على الجمعية أن تنشئ مجلة شهرية، لا يكتب بها إلا السيدات لنشر أفكارهن في الأمة».

وقد جاءت المجلة لتنطق بلسان حال الجمعية، وقامت بالدعوة الإعلامية لها، وكانت معبرة عن عضوات الجمعية من رائدات الحركة النسائية، وقام بتحرير المجلة عضوات الجمعية وغيرهن من النساء دون الرجال، أي أنها كانت مجلة نسائية خالصة، ومن اللائي كتبن في المجلة فاطمة منيب التي كتبت عن حقوق المرأة، وتفيدة لهيطة التي طالبت بتعليم المرأة، ونجية راشد التي أرجعت تبرج بعض النساء إلى فساد أخلاقهن وضعف الرجال. كما عبرت نجية أبو حسين من منفلوط عن حقوق المرأة والتعليم، وكتبت زهية سالم من أسوان عن تأثير المرأة في النظام الاجتماعي، وطالبت وجيدة حرم أحمد فايد وبهية حسني الطوبجي بوجوب العناية بالمرأة لأنها مربية الطفل وعماد الهيئة الاجتماعية.

مجلة «الجنس اللطيف»

صدرت مجلة «الجنس اللطيف» بالقاهرة في ٥ يوليو عام ١٩٠٨، وهي مجلة شهرية أدبية اجتماعية نسائية، لصاحبتها ملكة سعد، والتي آمنت بدور الصحافة باعتبارها مدرسة جامعة لتربية الأمة وخلق المواطن الصالح، الذي هو عماد تقدم المجتمع ورقيه، وكانت تؤمن أيضاً بأهمية الصحافة ودورها في الارتقاء بأوضاع المرأة المصرية وإرشادها إلى مسئوليتها نحو وطنها وبلادها ومنزلها وأسرتها، وحتى تعلن مبادئها وتنشرها أصدرت مجلة «الجنس اللطيف»، وفي عددها الأول بينت صاحبة المجلة هدفها من الصدور وهو «أن تأخذ المرأة مكانتها كإنسانة تعرف أن الحرية ليست التبرج والتزين بالملابس الفاخرة والسير وراء هوى النفس، ولكن الحرية هي أن نعرف ما لنا وما علينا من الحقوق، فلا نهان ولا نباع كأمة بثمن، ولا نكون ألعوبة في أيدي الجنس النشيط الذي يتصور أننا لم نخلق لنكون له عوناً وإنما خلقنا لنكون في وهاد الذل راتعات، نضرب كالأنعام ونحرم من الاشتراك معه في الأعمال العمومية»، ثم وضعت مبادئ ستة لتكون عليها سياسة المجلة في المستقبل، وهي:

١) ترقية شعور المرأة الشرقية وإعدادها بالوسائط الأدبية المفيدة أن تكون في يوم ما في مستوى واحد مع المرأة الغربية.

٢) تفهيمها حالة الوسط الناشئة فيه ومركزها بالنسبة للرجل ومركز الرجل بالنسبة إليها.

٣) تفهيمها واجبها نحو الهيئة الاجتماعية بصفتها عضواً نافعاً في جسم العمران.

٤) إرشادها إلى مسئوليتها نحو وطنها وبلادها ومنزلها وعائلتها وأولادها وزوجها.

٥) مساعدتها على إبطال العوائد المستهجنة.

٦) ترويض عقل المرأة بما تكتب من حين لآخر في هذه المجلة من النكات الأدبية الفكاهية.

وكانت موضوعات المجلة تدور حول تعليم المرأة تعليماً يؤهلها لأن تكون أُماً صالحة عالمة بشئون المنزل والأولاد، لا تعليماً يخرج بها من نطاق هذا، وكان أغلب

الموضوعات مترجم أو منقول عن الإنتاج الغربي، أو مأخوذ عن الصحف اليومية المصرية «كالمؤيد»، واستمرت المجلة في الصدور متبعة السياسة التي رسمتها لها صاحبتها دون تغير يذكر في أسلوب التحرير أو في الشكل الإخراجي، حتى قامت الحرب العالمية الأولى، وأثرت على المجلة، كما أثرت على غيرها من الصحف، فوجدنا المجلة في سنتها الحادية عشرة ١٩١٨ تصدر كل عددين معاً في ٣٢ صفحة فقط بالرغم من أن عدد صفحاتها من قبل كان يتراوح بين ٣٢ - ٤٠ صفحة للعدد الواحد.

مجلة «الأعمال اليدوية للسيدات»

صدرت أول ديسمبر عام ١٩٠٨ على يد الآنسة فاسيلا وأختها، وهي مجلة نسائية مصورة نصف شهرية، صدرت بالقاهرة، وهي أول مجلة نسائية متخصصة في تعليم المرأة الأعمال اليدوية.

مجلة «البرنسيس»

أصدرت هذه المجلة فطنت هانم في أول مايو ١٩٠٩ بمدينة المنصورة، وكانت مجلة شهرية تبحث في شئون المرأة والحوادث العمرانية.

مجلة «العفاف»

أصدرها سليمان أحمد مهران السليمي بالقاهرة في ٣ نوفمبر ١٩١٠، وكانت صحيفة نسائية اجتماعية تصدر مرتين في الأسبوع، وكان صاحبها يعارض بقوة تعليم المرأة وخروجها من منزلها، واعتبر كل دعوة لسفور الفتاة أو تعليمها ضد عفافها وتلقي بها في «وهاد العهر والفساد»، وتوقفت المجلة سنة ١٩٢٣.

مجلة «الجميلة»

أصدرتها فاطمة توفيق بالقاهرة في ١٥ أغسطس ١٩١٢، وكانت مجلة نسائية أدبية أخلاقية اقتصادية، انتقادية وطنية كما جاء في ترويستها.

مجلة «فتاة النيل»

أصدرتها «سارة الميهية» في نوفمبر ١٩١٣، وكانت مجلة نسائية شهرية، وقد توقفت المجلة سنة ١٩١٥. والغريب أن صاحبة المجلة قد خصصتها لمقاومة التعليم والدعوة إلى إلغاءه لا للمرأة فحسب بل لكافة أفراد الشعب، لاعتقادها أنه سبب خراب البيوت والتدهور الاقتصادي خاصة في مجال الزراعة.

مجلة «الهوانم»

وخلال فترة الحرب العالمية الأولى يتوقف إصدار صحف ومجلات نسائية جديدة باستثناء مجلة «الهوانم» التي أصدرها عبد الحميد سالم بالإسكندرية سنة ١٩١٨، وكانت نسائية أدبية.

وما إن تنتهي الحرب وتشتعل الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩، حتى يعود النشاط وتدب الحركة في ميدان الصحافة النسائية، ففي أول يناير سنة ١٩٢٠ أصدرت بلسم عبد الملك بمساعدة هدى شعراوي مجلة «المرأة المصرية» في القاهرة، سجلت فيها صاحبتها كل خطوة تقدمت فيها الحركة النسائية في مصر والعالم. ولتبدأ الصحافة النسائية طوراً جديداً من أطوار تطورها شكلاً ومضموناً.

رؤية عامة للصحافة النسائية

تعد هذه الفترة التاريخية بداية الصحافة النسائية في مصر وتمهيداً لتطورها، وقد اتسمت هذه الفترة بعدة سمات يمكن أن نجملها فيما يلي:

١) اضطلعت الشاميات خلال هذه الفترة بإصدار أغلب المجلات النسائية، حيث تأثرن بنشأتهن وتعليمهن في الشام، وعندما هاجرن لمصر مع أسرهن، حرصن على نشر الثقافة النسوية والدفاع عن حقوق المرأة من خلال عدة إصدارات مثلت باكورة الصحافة النسائية في مصر، وظل الحال هكذا حتى عام ١٩٠٨، عندما دخلت الميدان مصريات مثل جميلة حافظ وفاطمة نعمت راشد.

٢) تأثرت أغلب الإصدارات النسائية بالعوامل الشخصية لأصحابها، ومن ثم توقفت بعض تلك المجلات بسبب زواج أو هجرة أو لظروف مجتمعية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ومن ثم اتسمت بقصر فترات صدورها وانقطاعها في بعض الأحيان، حيث كانت تصدر بمبادرات فردية ويتحمل مسئوليتها فرد أو عدة أفراد.

٣) ركزت أغلب الإصدارات النسائية خلال تلك الفترة على قضية تعليم المرأة وعملها ثم سفورها، والمطالبة بتحديد سن الزواج وتقييد الطلاق، وتعدد الزوجات، وبعض تلك الصحف هاجم تعليم المرأة ونادى ببقائها بالمنزل.

٤) شهدت هذه الفترة ظهور صحافة نسائية تعبر عن الجمعيات النسائية وتكون لسان حالها، وكانت باكورة هذه المجلات مجلة «ترقية المرأة».

٥) سيطرت اللغة الأدبية على الأسلوب الصحفي في هذه المجلات، وكان فن المقال هو الفن السائد بها.

٦) ساهمت الصحف النسائية في فترة النشأة إسهاماً بارزاً في وضع قضايا المرأة على أجندة العمل الصحفي، وأصبحت موضوعات مثل تعليم المرأة وسفورها وعملها مطروحة بشكل مكثف في غالبية الصحف المصرية، سواء في إطار التأييد أو المعارضة.

٧) أسهمت الصحف النسائية في ظهور عدد من الكاتبات من النساء المصريات اللاتي حرصن على مراسلة هذه الصحف وكتابة مقالات يعرضن فيها لرؤيتهن تجاه قضايا المرأة، وهو ما كان محرماً على المرأة من قبل.

وهكذا فقد كان صدور المجلات النسائية عاملاً مهماً في إشارة ومعالجة العديد من قضايا المرأة التي مثلت هموماً جسمت على صدرها عقوداً طويلة، كما ترتب على إثارة قضايا المرأة على صفحات المجلات النسائية ردود فعل في الجرائد والمجلات الأخرى، فقد ظهر مؤيدون ومعارضون، وانتقل الاهتمام بقضايا المرأة إلى فئات الشعب المختلفة لتشارك بآرائها من خلال مقالات ورسائل نشرتها هذه الصحف، ولعل أبرز

القضايا التي حظيت باهتمام واسع في المجلات النسائية، ومثلت قضايا محوريه فيها كانت قضايا (تعليم المرأة - عمل المرأة - سفور المرأة) فشكلت هذه القضايا ثالوثاً أساسياً في المعالجات الصحفية النسائية خلال تلك الحقبة التاريخية الممتدة في (١٨٩٢ - ١٩١٨) وقد تعددت الرؤى والطروحات الخاصة بمعالجة تلك القضايا، فلم تكن كافة الآراء مؤيدة لتعليم المرأة على إطلاقه، ولم تكن - في نفس الوقت - جميعها مناهضة له بالكلية، فظهرت على سبيل المثال طروحات تدعو لتعليم الفتاة في مجلة «أنيس الجليس» عام ١٨٩٨، وتؤكد على عدم الاقتصار في التعليم على العلوم فقط، ولكن المبادئ والقيم أيضاً، ونشر التعليم بين الأغنياء والفقراء على حد سواء، والمرأة والرجل دون تفرقة.

وفي المقابل ظهرت طروحات أخرى بمجلات نسائية أيضاً تتهكم على مساواة الفتاة في التعليم بدراسة التاريخ والجغرافيا، وترى أن تتعلم الفتاة فنون التربية وإعداد المنزل والإسعافات الأولية، ومن الملاحظ أنه خلال تلك الفترة ربطت معظم الطروحات الصحفية بين تعليم الفتاة وبين وضعها كزوجة وأم في المستقبل، زوجة وأماً صالحة وليس لأهمية العلم لكل شخص سواء ذكر أم أنثى، كما اهتمت معظم المجلات بمخاطبة أميرات الأسرة الحاكمة والخديوي نفسه للمزيد من الاهتمام بإنشاء المدارس الخاصة بالفتيات، وأن تكون هناك رعاية أكبر لتعليم الفتيات كحق لهن مثل الاهتمام بتعليم الفتيان.

ولعل تلك المعالجة تتوائم وطبيعة الفترة وثقافة المجتمع التي كانت أهمية المرأة ووضعها تنبع من كونها الزوجة أو الأم، فكان من الطبيعي الدخول من هذا المدخل واستقطاب الأنصار من ذوي النفوذ لكسب معركة تعليم المرأة، وبالرغم من اختلاف الآراء حول نوعية التعليم أو درجته، فلم يكن هناك اختلاف على أهمية التعليم للمرأة بشكل عام، ويمكن القول إن معركة تعليم المرأة كانت سهلة بالمقارنة بمعركتي العمل والسفور.

فقد كانت معركة عمل المرأة أكثر صعوبة لعدة أسباب اجتماعية منها نظرة المجتمع للعمل الذي لم يكن مطروحاً على الإطلاق بالنسبة للطبقة الغنية. أما

الطبقة الفقيرة فقد اضطرتها ظروفها للعمل، ومن ثم دارت المعركة من أجل المرأة في الطبقة الوسطى التي كانت تنظر لعمل المرأة نظرة دونية لارتباطه بالفقر الشديد، وهو ما يهز صورة الفتاة، كذلك ارتبط عمل المرأة بتأخر سن الزواج حتى تنتهي الفتاة من مراحل التعليم، وكذلك سوء السلوك لكثرة الخروج والاختلاط، وأيضاً عدم قدرة المرأة العاملة على رعاية شئون منزلها على الوجه الأمثل، ومن ثم كانت المعركة أكثر ضراوة.

وكان الكثيرون يقفون ضد فكرة عمل المرأة، وظهرت طروحات تشير إلى أن عمل المرأة ضد طبيعتها وتركيبها الجسماني وجهازها العصبي، وأن المرأة من خلال العمل تفقد أنوثتها، وتوقعت طروحات أخرى أنها ستفشل وتترك الميدان طواعية للرجل، والبعض أخذ موقفاً أكثر تشدداً وهجوماً على عمل المرأة، حيث اعتبره قاض على البيت والأسرة، وأن الخروج للعمل منكر ويمس كرامة المرأة وعفتها وسمعتها.

وفي المقابل ظهرت أطروحات تؤكد على أهمية العمل للمرأة، وأنها تستفيد مما تعلمته، وأن ذلك لا يؤثر على أنوثتها أو خصائصها الطبيعية، وأن العمل يزيد من ارتقاء المرأة أدبياً ومادياً معاً. وحرصت العديد من الطروحات على ضرب الأمثلة من النساء الغربيات اللائي برعن في الكثير من الأعمال، كما تنبأت بعض الآراء بأن المرأة سوف تلعب في المستقبل كرة قدم ومصارعة وحمل أثقال، ونبهت آراء أخرى إلى أهمية تربية الفتاة تربية عملية، والدخول إلى أعمال تحتاجها كالمطابع والطب والهندسة. وما بين حجج المؤيدين والمعارضين ظلت المعركة محتدمة على صفحات المجلات النسائية والعامة مما شكل في النهاية حراكاً اجتماعياً لازماً لحصول المرأة على هذا الحق.

وفي معركة المرأة من أجل السفور كانت هناك أيضاً العديد من الطروحات المؤيدة والمعارضة، وقد بدأت هذه المعركة بكتابي قاسم أمين «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة» حيث أثار ما جاء بهما من أفكار بشأن سفور المرأة جدلاً واسعاً كان في أغلبه هجوماً عنيفاً على سفور المرأة وعلى كل من تسول له نفسه المطالبة بالسفور.

ومن أهم الأطروحات في هذا الصدد أن السفور والمدنية سبب في فساد الأمة، وأن السفور يبعد الأمة عن الإصلاح، والبعض الآخر حمل قاسم أمين مظاهر التبرج الخارجي، وكذلك تم الربط بين سوء تصرف البنات وانحراف سلوكهن وبين السفور والتأكيد على أن السفور بدعة ومؤامرة غربية، كما ربط البعض بين السفور والإباحية. وفي المقابل ظهرت بعض الآراء المؤيدة، ولكنها لم تكن بكم الآراء المعارضة خلال تلك الفترة، حيث حرص البعض على عدم الخوض في هذه القضية (مؤيداً لها) حتى لا يلاقي من الهجوم ما واجهه قاسم أمين، إلا أنه من الملاحظ أن التأييد للقضية كان في أغلبه مشروطاً بالالتزام في الملبس، وعدم التشبه بالسيدات الغربيات، والمحافظة على التقاليد الإسلامية.

المراجع

- إبراهيم عبده، درية شفيق، تطور النهضة النسائية في مصر، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٤٥.
- إجلال خليفة، الصحافة النسائية في مصر (١٩١٩ - ١٩٣٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٥.
- الصحافة النسائية في مصر (١٩٤٠ - ١٩٦٥)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٨.
- الحركة النسائية الحديثة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣.
- إسماعيل إبراهيم، صحفيات ثائرات، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧.
- السيد أحمد فرج، المؤامرة على المرأة المسلمة، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة - المنصورة، ١٩٨٥.
- آمال كامل بيومي السبكي، الحركة النسائية في مصر بين ثورتين (١٩١٩ ١٩٥٢-)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- أميرة خواسك، معركة المرآة المصرية للخروج من عصر الحريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- كلاس، چورچ، تاريخ الصحافة النسوية، نشأتها وتطورها (١٨٩٢ - ١٩٩٢)، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦.
- شيرين سلامة الدسوقي، اتجاهات الصحافة المصرية نحو قضايا المرأة (١٩١٩ - ١٩٥٦) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٣٢.
- لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي (١٩١٩ - ١٩٤٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- يونان لبيب رزق، المرأة المصرية بين التطور والتحرر (١٨٧٣ - ١٩٢٣)، المجلس القومي للمرأة، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦ - قراءة في ذاكرة الكاتبات المصريات

أ.د. سوسن ناجي رضوان
أستاذ الأدب العربي الحديث
كلية دار العلوم - جامعة المنيا

هذه الدراسة قراءة في ذاكرة الكاتبات المصريات منذ مطلع العصر الحديث في مصر ١٨٨٨، وهي محاولة نقدية لرأي هوة الوعي لديها، ومساهمة نوعية لإضاءة بعض المناطق المعتمة في الذات العربية التي من شرط إضاءتها عدم الانطواء على النفس، بل بإثارة الأسئلة، ومحاورة الذات مع الآخر.

وقيمة الوعي بالذاكرة - أو استردادها - توازى قيمة الوعي «بالأنا» كمقدمة لاستردادها الهوية، أو الذات الأنثوية، عبر التنقيب عنها، والتأريخ لها برصد نشاطها الأدبي سواء أكان شعراً أم نثراً.

ودراسة الأعمال الأدبية - للكاتبات المصريات - في هذه الفترة المبكرة من عمر حضارتنا الحديثة، يمكنه أن يمدنا بنبض الحياة العاطفية للمرأة المصرية، فالعمل الأدبي يكون بمثابة إعلان عن الذات؛ لأنه بمثابة الحوار الخلاق بين مقتضيات الواقع والعالم الشخصي الذاتي الداخلي، فمهما بلغ العمل الأدبي من واقعية، فإنه لا بد وأن ينطوي على عنصر ذاتي، وإلا فسيكون مجرد سرد تاريخي ولا يندرج تحت قائمة الإبداع الأدبي.

والملاحظ أن التاريخ الأدبي المصري - في صورته الحالية - مبني على كتابات الكتاب الرجال، بمعنى أن نهضة الرواية الفنية والتي بدأت مع إرهاصات ثورة ١٩١٩ برواية «زينب» ١٩١٤ لا توازيها نهضة فنية للرواية النسائية إلا مع إرهاصات ثورة يوليو ١٩٥٢، حين ظهرت «الجامحة» ١٩٥٠ لأمينة السعيد، ثم تلاها «دموع التوبة» لصوفي عبد الله ١٩٥٩، واللتان تمثلان قمة النضج الفني للرواية الرومانسية التي وصلت إليها القصة المصرية.

وإذا كان وضع المرأة المتخلف - في مجتمعنا - سبباً في تخلف الأدب القصصي، والروائي في مصر، بل كانت قلة مشاركتها في النشاط الإيجابي لحركة المجتمع، وتزمت التقاليد التي لا تعترف بتحرير المرأة، ولا بشرعية الحب، من أهم الأسباب التي تكمن وراء انقطاع الرواية في الفترة التي تلت ظهور رواية «زينب» لهيكل، وحتى سنة ١٩٣١. فما بالنا بالرواية التي تكتبها المرأة التي تعيش في مثل هذا الإطار الضيق من الحياة، وهل

يمكن أن تبدع فناً يساير عصرها، وأبناء جيلها خاصة وأن الكتابة عملية فردية عالية المستوى، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاجتماعية، أي أنها تعتمد على درجة حرية الفرد في المجتمع.

وقد سبق «الجامحة» ١٩٥٠ كتابات بنت الشاطئ، وملك فهمي سرور، وهي كتابات أقل نضجاً وفنية، لكنها تمثل خطوة أكثر تقدماً من كتابات عائشة التيمورية في «نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال» ١٨٨٨، وزينب فواز في «حسن العواقب (١٨٩٩)».

وإستراتيجية الباحثة - في هذه الدراسة - تكمن في التعامل مع الكتابة كفعل تحرر وخروج، ووعي، كما ترى أن العائق عن الكتابة - إن وجد - فإنه يكمن داخل الذات أولاً، ولكن ترى بالنسبة للكاتبات المصريات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - هل تمثل العائق عن الكتابة في داخل الذات أم خارجها؟

وإذا كانت «علاقات السلطة هي التي تحدد الشكل الأمثل لإعادة إنتاج الخطاب»، فما هو موقع المرأة الكاتبة في مجتمعها وثقافتها حينئذ؟ ترى هل كانت في موقع يؤهلها للإنتاج الأدبي أو الابتكار والإضافة أم كانت في موقع التلقي والاستهلاك وإعادة الإنتاج؟

وإذا كان الأدب يُعد وظيفة دفاعية سوية، حيث يكون التسامي هو العملية المؤدية مباشرة إلى الإبداع، أي السعي نحو غايات مقبولة اجتماعياً، ترى هل كان الأدب هو ذات الوسيلة بالنسبة إلى الكاتبة المصرية، أي كان وسيلة تحقق وحضور وتسامي؟ وهل استطاعت أن تحقق به ما كان من الخطر أن تحققه بالفعل على أرض الواقع؟ تلك هي تساؤلات جوهرية في هذه الدراسة لفترة مبكرة من عمر الكاتبات المصريات لتبين حقيقة عطائهن وماهيته في واقع الحياة الأدبية المصرية، فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟

إن القراءة لإنتاج أديبات مثل: عائشة التيمورية (١٨٤٠ - ١٩٠٢)، وزينب فواز (١٨٦٠ - ١٩١٤)، ولبيبة هاشم (١٨٨٢ - ١٩٥٢) جدير بأن يكشف النقاب عن ذاك الأسئلة وتلك، كمقدمة لاكتشاف وعي الكاتبات آنذاك ووسيلة لقراءة الذاكرة لديهن عبر كشف النقاب عن حقيقة إنتاجهن أدب خاص بهن، أم إعادتهن إنتاج كتابات الرجال آنذاك؟

ولقد قدمت الحياة الاجتماعية والثقافية - في عصر النهضة هذا - أديبات أخريات أمثال: الشاعرة السورية وردة اليازجي (١٨٣٨ - ١٩٢٤)، وليلى هانم التي كتبت رواية بالإنجليزية، وترجمتها إلى العربية، ونشرت في المقتطف سنة ١٩٠١ بعنوان: «رواية أمينة»، وكذلك الأميرة «عين الحياة» زوجة السلطان حسين، والأميرة «نازلي فاضل» صاحبة أول صالون أدبي نسائي.

وهذه الوجوه الاجتماعية أسهمت وأثرت الحياة الأدبية بعطائها للنساء مجالاً للحضور الأدبي وللمشاركة، ولكن ظلت عائشة التيمورية نموذجاً فريداً لبداية نهضة المرأة الشاعرة، في مصر - وصفتها مي زيادة - بأنها البارق الأول، أو الشعاع الأول في ظلام الحالة النسائية، وذلك بسبب استطاعتها أن تعي حقها في التعبير عن ذاتها وعواطفها، وأن تخرق التقاليد الشعرية الثابتة في عصرها من جهة، وأن تمزق خدرها الاجتماعي الذي فرض عليها من جهة أخرى؟.

لذا سيكون التركيز الأوفر - في هذه الدراسة - في شعر ونثر «عائشة التيمورية» بسبب ريادتها الشعرية والنثرية لكاتبات عصرها، تقول مي زيادة: «فحكاية عائشة بعيوبها ورواسبها تجربة أولى في النزعة المتجددة، لاسيما فيما يختص بالأدب النسائي، إذ لا علم لي بامرأة عربية النغة وضعت قصة تامة قبل عائشة، فهي بتجربتها هذه من رواد المنهج الجديد».

وإذا كانت كتابات «لبيبة هاشم» (١٨٨٢ - ١٩٥٢) قدمت محاولات بدائية في القصة القصيرة ابتداء من عام ١٨٩٩، تُعد البذرة والباكورة الفنية للعديد من المحاولات الفنية القصصية للكتاب الرجال والنساء على السواء، غير أن هذه الكاتبة استبعدت من هذه الدراسة - لكونها لبنانية الأصل، جاءت إلى مصر ثم هاجرت مرة أخرى، وخلال فترة إقامتها عملت بالترجمة للعديد من القصص القصيرة في مجلة «فتاة الشرق» إلى أن ألفت قصصاً عديدة نشرت بتوقيعها مثل: «حسنات الحب»، «شيرين»، «جزاء الإحسان»، غير أن هذه القصص أتت بعيدة عن الشكل الفني أقرب إلى الحوادث الصحفية، وجو البوليس والسلاح واللصوصية. أو المرض والطبيب وحوادث الاصطدام والمحكمة، ومثل هذه القصص كانت في مضمونها وشكلها القصصي صورة طبق الأصل من

القصص التي ترجمتها في مجلة «فتاة الشرق»، حيث نلحظ أن القصص القصيرة التي كانت تترجمها، ولم تكن تذكر اسم كاتبها حوادثها كثيرة. مضغوطة مما يدل على أنها في الأصل قصص طويلة.

وإشكالية تناول كتابات «لبيبة هاشم» - هنا - ذات شقين: أولها: أن كتاباتها لها علاقة بترجمتها! حيث تبدو وكأنها تلخيصاً لنصوص مترجمة، وهي إشكالية تقترب من إشكالية ترجمة مصطفى لطفي المنفلوطي، حين قدم قصصاً كانت بمثابة الملخص لقصص أجنبية، ورغم امتلاكه الخطابة وناصية البيان العربي، والحس القصصي، إلا أن ترجمته الفكرة دون الالتزام بالشكل والقالب القصصي، جعلت ترجمته غير مقبولة؛ لأنها استعاضت عن القالب المسرحي أو الروائي أو القصصي بالتلخيص للفكرة، ثم عرضها بقالب مختلف، أو بأسلوبه المليء بالخطابة والبيان. والإشكالية الأخرى في كتابات «لبيبة هاشم» أنها لبنانية الأصل، وهذه الدراسة خاصة فقط بالكاتبات المصريات.

أما زينب فواز في روايتها «حسن العواقب» (١٨٩٩)، فقد اتحدت في السمات العامة لفنها القصصي مع سمات الكتابة القصصية لدى «عائشة التيمورية» في نصها نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال حيث خلطتا بين مصطلح الرواية، والقصة القصيرة، والمسرحية، ولا يمكننا على هذا أن نتخذ من تسمية المؤلفة أساساً للتفرقة بين ما يمكن اعتباره رواية، وما يمكن اعتباره قصة قصيرة، وذلك لتداخل المصطلحات واختلالها في هذه الفترة، حتى إن لفظة رواية - على سبيل المثال - كانت تطلق على القصة القصيرة، والرواية، والمسرحية، كذلك ملامح الصورة الفنية للشخصية القصصية لدى الكاتبتين اتفقت من حيث إنها أيضاً كانت غير واضحة المعالم أو السمات، سواء من الداخل أو الخارج، حيث إن الكاتبة لا تعنى بالشخصية قدر عنايتها بالحدث، وحشد أكبر عدد من الشخصيات والمواقف لدرجة تصل إلى الحد الذي يصعب فيه على القارئ إدراك تسلسل الأحداث.

وقد اعتبر عبد المحسن طه بدر في كتابه «تطور الرواية العربية الحديثة» رواية حسن العواقب لزينب فواز خير مثال يعبر عن التسلية والترفيه بما تضمنته هذه الروايات من

خصائص الملاحم الشعبية التي كانت تقوم لجماهير الشعب الأمية - بوظيفة مزدوجة تحقق لها التسلية من ناحية وتربطها بأمجادها من ناحية أخرى، إلى البحث عن مصدر لتسليتها في الكلمة المكتوبة.

كما يضع عبد المحسن طه بدر رواية «حسن العواقب» نموذجاً معبراً عن ملمح الرواية عن الفترة (١٨٧٠ - ١٩٣٨) وذلك في تراكم أحداثها، وتراكبها وخضوعها للقدر والمصادفة، واعتمادها على العلاقة الغرامية والمغامرة، وتدخل المؤلفة في السرد بتعليقها على الأحداث واتجاهها إلى القارئ ومخاطبته، ومحاولة الربط بين الفصول ربطاً تعسفياً لانعدام الرابطة الحقيقية، وحشد أكبر كم من الشخصيات داخل الرواية.

واعتبار «حسن العواقب» نموذجاً معبراً عن الأدب في تلك الفترة خير دليل على تقدم الكتابة النسائية حينئذ لتعبر عن واقعها تارة، وتوازي كتابات الرجال حينئذ تارة أخرى، الأمر الذي يوحي ببداية متميزة للكتابة النسائية.

ويبقى التدخل المباشر في السرد، والتعليق على الأحداث يكاد يكون سمة في كتابات المرأة، سواء في روايات تلك الفترة المتقدمة، أو فيما يلي تلك الفترة الزمنية، وتذكرنا «زينب فواز» حيث تعلق على الأحداث بالشعر بالقاص الشعبي، كما تربط بين الفصول بنفس الطريقة التي يستخدمها راوي السيرة الشعبية، فتقول مثلاً: «هذا ما كان من أمر هذا الخبيث، وأما ما كان من أمر شكيب، فإنه مازال سائر إلى أن انتهى إلى آخر رياض الزاهرة».

وترجع حاجة المؤلفة إلى مثل هذه الروابط إلى انعدام السببية والحتمية في تسلسل الأحداث مما يجعل نهاية الرواية لا ترجع إلى التسلسل المنطقي، بل ترجع إلى أن المؤلفة قد استنزفت كل ما لديها من حيل وألاعيب.

وإذا كان الفن أداة للتثوير والتغيير، بل وسيلة لاكتشاف الذات، فإن إنتاج هؤلاء الكاتبات في هذه الفترة، وبهذه الملامح لا ينفصل عن فاعلية السلطة والأيديولوجية، ولا يمكن تجريده من مضامينها الاجتماعية، وهنا يكمن قانون تلك النصوص الشعرية الأنثوية ومسبباتها، فهي لا تنتج ضمن ضرورة أدبية محضة، ولا بوعي مستقل، إنما تحدث ضمن مسالك وظروف واضطرابات، وبالتالي فإن هذه النصوص ليست اجتماعية في موضوعاتها فحسب، بل في عملية إنتاجها أيضاً.

ومسيرة التثوير لهذا الواقع، وفي تلك الفترة في كتاباتهن مرت بمراحل ما بين العكوف على النفس ورغبة التكيف مع موضوعات وقيود مفروضة عليهن، بحكم كونهن إناثاً يعشن في واقع اجتماعي يحجب على العقل والجسد ويهمش المرأة بعيداً عن حركة المجتمع، ولكن ما يميز المرأة الكاتبة عن غيرها - حينئذ - هو وعيها بأزمتها، ذلك أنه كلما ازدادت المرأة وعياً ازداد إحساسها بأزمتها.

وإذا كانت هوية الفرد يكتسبها من المجتمع، فإن هوية عائشة التيمورية هوية أرستقراطية، مكنتها من غزو المجتمع الأرستقراطي، فقالت فيه الشعر، وعايشت الثورات، ولكنها كبلتها من حيث الرؤية، حيث بدت روايتها محافظة سياسياً، ومن ثم محافظة أدبياً؛ لأن كلاهما وجه للآخر! أضف إلى ذلك تجاهلها الشعور القومي الذي كان قد بدأ يمور في قلوب المصريين، ثم علاقتها الحميمة بدوائر البلاط النسائية، وهو أمر ضاعف من قيودها بحكم كونها امرأة محجوبة، حيث ناءت بانتمائها إلى الطبقة الأرستقراطية عن الهموم الواقعية لكافة طبقات الشعب رجالاً ونساء.

وإذا كان الواقع الاجتماعي للمرأة - حينئذ - يقصيها عن دوائر التعليم والعمل، فإن واقع عائشة التيمورية - بالنسبة إلى هذا الواقع - كان أسعد حالاً، بحكم نشأتها في كنف وسط أرستقراطي من أم شركسية، وأب مصري كان يعمل في دائرة محمد توفيق، ثم زواجها بكاتب ديوان «همايون» سابقاً السيد الشريف محمود بك الإسلامبولي، وهو من نفس طبقتها.

ورغم أن الأدب كان في عصر عائشة أمراً غير مستحسناً للبنات، حيث كانت والدتها ترفض عزوف عائشة عن دروس الخياطة والتطريز لتتفرغ للكتابة والأدب، وكانت غالباً ما تجبرها على تعلم التطريز، إلا أن إجبار الأم لم يأت بنتيجة، وفي مقابل رغبة الأم جاء صنيع الأب الذي أحضر لها المعلمين والمعلمات لتعليمها الشعر والأدب والعروض باللغات الفارسية والتركية، أضف إلى ذلك اللغة العربية، كما كلفهم بتعليمها القرآن والفقه.

وحين أكملت عائشة تعليمها للقرآن الكريم، توجهت إلى مطالعة الكتب الأدبية، وبشكل خاص الدواوين الشعرية، ونهلت من علوم معلميها ما نهلت، حتى ارتقى مستوى شعرها إلى أعلى الرتب، وفاقت نساء عصرها في الشعر وعلوم الأدب والنحو

والعروض. هذا وقد تولى والدها تدريبها كل ليلة بعد العشاء ساعتين، تارة في كتاب الشاهنامة للفردوسي، وتارة في المثنوي لجلال الدين الرومي، وكلاهما من عيوب الأدب الفارسي والتصوف.

هكذا تفردت عائشة التيمورية بتعليمها وانتمائها إلى الطبقة الأرستقراطية عن نساء عصرها، فنبعت في مواهبها، وارتقت في لغتها، واسترسلت في كتابة الشعر بكل ما أوتيت به من مواهب شعرية، ليس فقط بالعربية والتركية، بل وبالفارسية أيضاً، فكان منه أنها ليلة من الليالي كانت جالسة في حديقة قصرها تنظر إلى نور القمر وروعة الأزهار، وكانت تمسك في يدها باقة من الورد، وقد كانت تتمعنها بكل هدوء وسكون وشعر، وإذا بوالدتها تقطع عليها ذلك السكون والتأمل، فتذهب إلى والدتها، وعندما عادت رأت أن باقة ورودها مبعثرة، فقالت قصيدتها بالفارسية وهي:

أيا مهتاب تابنده شكوفة شدبرا كنده ترابخشم خفارتها كدامك كرد بزمرده

جه داغ! آن داغ جمر آساجو بينم دسته آزرده

وقد جاء تفسير هذه القصيدة كالتالي:

أيها القمر الباهر إن باقة وردى تشتت، وقد كنت وكلتها إليك، فمن الذي بعثرها وشتتها؟ كلما أرى باقتي مبعثرة هكذا أشعر في نفسي بحسرة شديدة فوا حرقتاه.

وكان لها من الشعر أيضاً ما قالته عن زعماء الثورة العرابية بعد نفيهم والتنكيل بهم، وكان منه:

ظلموا نفوسهم بخدعة مكرهم — والمكر يحمي أهله ويحيق

فرقت شمل جموعهم فمكانهم — في الابتعاد وفي الوبال سحيق

وعائشة التيمورية هنا تهجو قادة الثورة العرابية، متوجهة بهذه الأبيات إلى الخديوي توفيق الذي ترى فيه أنه صاحب الأريكة، وكما أنه فوق رعاياه في المكانة، فهو كذلك لهم في الصلاح والعدل المثل الأعلى.

والتيمورية في هذه المحافظة السياسية متفقة وطبيعتها، مخلصة لانتمائها الأصيل إلى طبقتها، ومن ثم فهي لم تجد غضاضة في هجاء العرابيين، وتجاهل الشعور القومي، لقد فرض عليها هذا الولاء - إذن - بحكم انتمائها الطبقي ووسطها الاجتماعي، وهي بذلك تبدو متسقة مع ذاتها وطبقتها أكثر منه مع أمتها وشعبها في مصر.

كذلك كتبت عائشة التيمورية الشعر الغزلي، وفيه ترصد عائشة مشاعرها تجاه الرجل، وفيه أيضاً يظهر التقابل التراتبي بين الرجل والمرأة من وجهة نظر عائشة، وكم كانت المرأة حينئذ يملؤها إحساس الضآلة والخجل أمام الرجل المحبوب، تقول عائشة:

أنا المسر بل بالأعذار من كلفي ... إذا التقينا وأنت الرائق الوسم

وهذه كلمات قادها شغف ... إليك لولاه لم تبرز من القلم

جاءت ومن خجل تمشي على مهل ... تخاف عند لقاها زلة القدم

وإذا كان الوعي بتراتبية العلاقة هنا حاضراً في كتابات عائشة، فما يؤكده هو تبني لغة الرجل بما فيها صيغ الذكورة وما تنطوي عليه من مفاهيم حول الأنوثة مثل صيغة المذكر «أنا المسر بل»، كذلك مفاهيم الرجل عن السمات الجوهرية في المرأة وهي: الخجل والضعف وعدم الجرأة والسلبية، كنظرة سائدة من المجتمع، ومن الرجل إلى المرأة يكرسها هنا في شعر عائشة التيمورية. ثم يجيء تقديمها لشعرها الغزلي بأنه في غير إنسان والقصد تمرين اللسان إشارة إلى الوعي بالقيد الاجتماعي غير المعلن والذي يحول بين المرأة والتعبير صراحة عن عواطفها.

ثم يأتي اعترافها بأنها مجرد مقلدة، ربما لتثبت أشجاناً خاصة بها علامة أخرى مؤكدة على استيعاب الذات الشاعرة لكل الضغوط الاجتماعية التي تضع المرأة في موقع الصمت، بل وتعمل على إسكات صوتها، لتعلي من شأن الآخر - الرجل وأدب الآخر، ومن ثم فهي ترى في ذاتها أنها لم تأت ولن تأتي بجديد، فهي مجرد مقلدة. وعائشة هنا تتبنى قيم بيئتها الخاصة أو خدرها التركي المتمصر - على حد تعبير عباس محمود العقاد، والذي رأى أن طبيعة المرأة الأنثوية لا تهيؤها أساساً للشعر، ورغم هذا فهو

رأى في عائشة تيمور أنها قالت الشعر لتفردها وعبقريتها، ذلك أن تعليم المرأة وحده لا يخلق شاعرة، فالمرأة قد تحسن القصص، ولكنها لا تحسن الشعر؛ لأن الأنوثة - من حيث هي أنوثة - ليست معبرة عن عواطفها، بل هي أدنى إلى تسليم وجودها لمن يستولى عليها من زوج أو حبيب.

ورغم أن عائشة وقعت أسيرة لأشواق الحب الوهمي، فراحت تردد بصوت الأنثى مفاهيم الذكورة والفحولة الشعرية العربية لتقول الغزليات، إلا أن شعرها يبقى له فضل الهمسة الأولى لصرخة ذلك الصوت النائم داخل الذات الأنثوية العربية التي نشرت أول علم في الجادة غير المطروقة، وبكرت في إرسال الزفرة الأولى أيام كانت تكتم الزفرات، وكان إرسال الصوت النائم في عالم الأدب تكسب للمرأة عاراً وجريمة.

ويبقى ترديد عائشة التيمورية بصوتها مفاهيماً ذكورية - رغم جدة شعرها - مؤشراً دالاً على كونها تعيد إنتاج مفاهيم وشعر الكتاب الرجال. تقول في شعرها الغزلي:

أشكو الغرام ويشتكي ... جفن تعذب بالسهر
يا قلب حسبك ما جرى ... أحرقت جسمي بالشرر
لام الحبيب لك الضنى ... لم ذا وأنت له مقر
لكن تعذيب الهوى ... ما للشجي منه مفر

وتقول:

عسى ألقاك مبتهجاً معافى ... وأصبح منشداً أملي صفا لي
لتهنأ مقلتي بسنا حبيب ... بديع الحسن محمود الخصال

لكن «مي زيادة» ترى في إذعان عائشة للتقليد والتقاليد أمراً طبيعياً آنذاك، فرضته الظروف المحيطة بها داخل بيئة تقليدية محافظة، تقول في كتابها عن عائشة التيمورية: «إننا رأيناها متكلمة بلهجة الرجل، وذلك راجع إلى أمرين:

أولاً: عادة الضغط على عواطف المرأة وإخراس صوتها، فكان أيسر لها أن تتخذ لهجة الرجل المصرح له بما حظر عليها.

ثانياً: لأنها كانت مقلدة قد قلدت الرجل في معانيه، كما قلدته بداهة في لهجته. الرجال أساتذتنا ومهذبونا ومكيفونا، عليهم نتلقى دروسنا، وعن كتبهم وكتاباتهم نقتبس المعرفة، وبذكائهم نستعين لصقل ذكائنا وإنمائه، ومنهم نستلهم كل فكر عظيم».

وإن كانت مي هنا وهي ناقدة لعائشة تيمور لم تفلت مما وقعت فيه عائشة تيمور من المفاهيم الذكورية عن العلاقة الترتيبية بين الرجل والمرأة، إلا أن ما يسوغ هذا هو وقوع «مي زيادة» أيضاً في فترة زمنية مبكرة، حيث كانت المرأة لا تزال تتحرك في ظل الحماية الأبوية بالأساس، ولكن نص «مي» يشير هنا إلى أكثر من قضية:

أولها: محاصرة القيم الأخلاقية والموضوعات الاجتماعية للكتابة النسائية، فتحرم المرأة من التعبير أساساً، ومن التعبير عن ذاتها بشكل خاص.

وثانيها: أن هذه الموضوعات (وهي من صنع الرجل بالطبع) لا تتيح إلا هامشاً ضيقاً عليها أن تحتذي فيه حذو الرجل، وبعبارة أخرى ثمة تبعية للرجل مفروضة منذ البداية على المرأة، وإن أرادت دخول عالم الشعر، فالرجل حينئذ هو المصدر الأساسي للمعرفة؛ لأنه هو الأستاذ والمعلم والمهذب، وهو صاحب الخبرة الطويلة في كل مجالات النشاط الإنساني.

وهنا تبقى مسألة الهوية مسألة إستراتيجية، حيث يبقى الموقع والثقافة أيديولوجية فاعلة ومحركة لها، لا على المستوى النفسي فحسب، بل على المستوى الفني أيضاً، وإذا كانت الهوية يكتسبها الفرد من المجتمع، فهوية عائشة، و«مي زيادة» كائنة في مجتمع مكبل للمرأة، بحكم العادات الاجتماعية والتقاليد، المحاصر لها - رغم الصالونات الأدبية التي عاشتها مي زيادة - لذا تبقى المرأة الكاتبة حينئذ واعية بتبعات الخروج والتمرد، ومستشعرة أيضاً بضرورة التبعية، وإحكام قبضتها.

تقول «مى زيادة»: «قيود واستدراكات وحدود من كل جهة في حياة المرأة، وعلى هذه المخلوقة الضعيفة أن تذعن لها جميعاً، وأن ترى فيها الفضل والبر والكمال، وأن تأتي بما لا يخجل أن يهمله الرجل، وللرجل كل الحرية في الحلال والحرام، في الممنوع وفي الجائز، أيمكن أن يسكت على هذا الجور قلب يحس وينبض».

فإشكالية عائشة التيمورية هنا تكمن في هويتها وانتمائها إلى بيئة مغلقة تكمن في بيت أبيها، ثم بيت زوجها، ثم اختلاطها بنساء دوائر البلاط المغلقة، فكانت تعوزها الحرية والتواصل مع من يماثلها في الأفكار ويشاركها هموم الشاعرة الإنسانة المبدعة ولكن هيهات فالمجتمع مجتمع رجال، حيث يتربع فيه الرجل على عرش الإبداع والنفوذ الديني والاقتصادي، في مجتمع كانت فيه المرأة ومازالت تعيش خدر الحجاب الذي أوراها خلف أسوار غير مرئية نأت بها عن الخروج والتحقق أو الإنجاز الحقيقي الذي يحمل سمات خاصة بها، ورغم هذا تأتي كتابتها لتعد خرقاً لما هو كائن ومألوف وما هو متوقع من المرأة في ذلك العصر، إلا أنها تقر أنها لم تحقق إنجازاً، أو أنها مجرد مقلدة، وهذا في حد ذاته يعد وعياً بالذات يسجل في صالح عائشة لا عليها.

فإذا كان كيان عائشة تيمور تعرض - أدبياً - للتهميش والإهمال، فإنه أيضاً تعرض للترويض من أجل الانصياع للقيم الكائنة في ثقافة وعادات المجتمع، إلا أن عائشة نجحت حين انتزعت حق المبادرة أو حق الكتابة فكتبت الشعر، وكتبت أيضاً النثر، فجاء كتابيها «نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال» «مرآة التأمل في الأمور»، والأخير كان مجرد رسالة أشبه بالمقالات الأدبية، لترصد رؤيتها وتأملاتها في الحياة والأدب. أما الشعر فكان لها ديوانين: أحدهما كتب باللغة العربية «حلية الطراز»، والآخر كتب باللغة التركية أسمته: «شكوفة» أو «ديوان عصمت»، ويقال: إن أشعار هذا الديوان تتراوح ما بين اللغة الفارسية واللغة التركية.

هكذا امتلكت عائشة ناصية اللغة العربية، ثم الفارسية والتركية، وكتابتها الشعر بهذه اللغات يؤكد على تفردها، بجوار إتقانها الكتابة الشعرية والنثرية على السواء، الأمر الذي جعل معاصريها أمثال وردة اليازجي تمتدحها قائلة: «إنني قد تشرفت باطلاعي على حلية طرازكم التي تحلى بها جيد العصر، وأخجلت بسبك معانيها خنساء صخر، ألا وهو الدرة اليتيمة التي لم تأت فحول الشعراء بأحسن منها، وقصر نظم الدر عنها، وشنفت بحسن ألفاظها مسامعنا، حتى غدا يحسدها السمع والبصر، وسادت في آفاقنا مسير الشمس والقمر، ولقد تطفلت مع اعترافي بالعجز والتقصير بتقريظ لها وجيز حقير، فكنت كمن يشهد للشمس بالضياء».

وهو مدح فيه تقريظ أقرب إلى البادرة النقدية، وهذا التقريظ يشهد بملكة نساء هذا العصر اللغوية والأدبية والنقدية على حد سواء، الأمر الذي يشيد بمكانة المرأة وقد بدأت تأخذ موقعها في السلم الحضاري، وذلك في بداية مبكرة من عمر مصر الحديثة.

تقول عائشة في رثاء ابنتها «توحيدة» التي توفيت وهي في مقتبل العمر، وعلى أثر موتها حل بعائشة أسى وحزن أمضت فيهما سبع سنوات ترثي ابنتها، فتركت العلم والحياة، ولم تعد إليهما إلا بعد حين:

أمـــاه قــد عــز الـلـقـا وفي غد ... ستـرين نعشي كالعروس يسير
وسينتهي المسعى إلى اللحد الذي ... هـو منزلي ولـه الجمـوع تصير
قولي لرب اللحد رفقاً بابنتي ... جاءت عروساً سـاقها التقدير
أمـــاه لا تـنـسي بـحـق بنوتي ... قـبري لئـلا يحـزن المقبـور
صوني جهاز العرس تذكارا فلي ... قد كان منـه إلى الزفاف سرور

وتقول في رثاء والدها:

يا ليت شعري حين ما حل القضا ... هـل كنـت عنـي راضيـاً أم نائي؟

والشاعرة وإن بدت في شعرها هذا مقلدة القدامى! كما كانت في صيغها للتخاطب - مع المتوفى - أو النداء له، صورة من العديد النسائي (شعر البكائيات المنتشر في مصر)، إلا أنها - رغم هذا بدت صادقة ومؤثرة، لا ناقلة أو مقلدة، لذا كان تقريظ وردة اليازجي لها: «وأخجلت بسبك معانيها خنساء صخر»، وهو تقريظ فيه إشارة إلى تفوق عائشة في شعر الرثاء خاصة.

وإصرار عائشة التيمورية على شعر الرثاء والبقاء فيه رزح سبع سنوات يوشي بأزمة الذات والتي لم تنفك إلا أن تجد في الحزن منعطفاً وجودياً، وفرصة حقيقية للنفاذ إلى حرية الحضور المحرم - اجتماعياً - ذلك أن الكتابة هنا وإن كانت مثالاً صريحاً لقلق الروح، إلا أنها وسيلة حقيقية لتموضع الذات الواعية على خط الزمن.

هكذا وعيت عائشة التيمورية وجودها فاستنبطت أن استعادة ذاكرتها الأنثوية لن تتم إلا عبر الأدبي من الشعر والنثر، كما أن حضورها الأنطولجي لن يتأتى إلا عبر المثابرة بالعديد أو الرثاء النسائي، وتلك هي كانت مظاهرتها الاحتجاجية إزاء صنوف التهميش أو الخدر النسائي والتي تحلم بالانفتاح على الذاكرة التاريخية.

المصادر والمراجع

- ألفت كمال الروبي، مي زيادة والنقد الأدبي.
- حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٦.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، م٣، ج٣، ط١٢، بيروت، ١٩٩٧.
- زينب فواز، حسن العواقب، ط١، دار القاهرة، ١٨٩٩.
- سامية حافظ، دراسة كشفية لبعض جوانب البناء النفسي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٢.
- سوسن ناجي رضوان:

  أ - المرأة المصرية والثورة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

  ب - الوعي بالكتابة في الخطاب النسائي العربي المعاصر، المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة، ٢٠٠٤.

  ج - صورة الرجل في القصص النسائي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.
- سيد النساج، القصة القصيرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.
- طه وادي، صورة المرأة في الرواية المعاصرة، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- عباس العقاد، شعراء مصر وبيئاتهم في الجيل الماضي، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهر ة، ١٩٦٥.
- عبد الحميد إبراهيم، القصة القصيرة وصورة المجتمع الحديث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.
- عبد المحسن طه بدر، تطوير الرواية العربية الحديثة في مصر، دار المعارف، القاهرة.
- محمد أمين زكي، مشاهير الكرد والكردستان في العهد الإسلامي، ج٢، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٤٧.

- محمد العباس، سادنات القمر، سرانية النص الشعري الأنثوي، الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٣.
- مي زيادة:
  أ - عائشة تيمور شاعرة الطليعة، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٣.
  ب - كلمات وإرشادات.
- Chapsal, Madline, Feminine Plural-present, New York, Times Book Review, March 12, 1967.

ثالثاً: الحقبة الليبرالية

(١٩١٩ - ١٩٥٢)

٧ - المرأة في ثورة ١٩١٩

د. ماجدة محمد حمود

٨ - المرأة بين التعليم والعمل

أ.د. لطيفة سالم

٩ - دور المرأة في السياسة

أ.د. سعيدة محمد حسني

١٠ - مشاركة المرأة الاجتماعية والدولية

د. آمنة حجازي عبده

١١ - المرأة والفنون

د. عماد أبو غازي

١٢ - الكاتبة المصرية وضروب الإبداع الأدبي

د. سامي سليمان محمد

١٣ - المرأة والأحوال الشخصية

أ.د. عاصم محروس عبد المطلب

٧ - المرأة في ثورة ١٩١٩

د. ماجدة محمد حمود
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات - جامعة عين شمس

لم يكن خروج المرأة المصرية ونزولها للعمل الوطني واشتراكها في ثورة ١٩١٩ وليد اللحظة، وإنما هو حصاد تطورات مر بها المجتمع المصري طوال القرن التاسع عشر، كما كان أيضاً ثمار إيمان وكفاح المستنيرين أمثال الطهطاوي، والأفغاني، ومحمد عبده، وقاسم أمين، وغيرهم، وما ترتب على ذلك من الاهتمام بتعليم المرأة وتثقيفها والعمل على نهضتها، وما نتج عن ذلك من قضايا، تعلَّق الحكم فيها بتحرير المرأة، ذلك التحرير الذي شغل الأذهان وجنَّد الأقلام، فأصبح على الساحة من يؤيد ومن يعارض. وعندما قامت ثورة ١٩١٩ مكنت المرأة من أن تؤدي دورها بكل نجاح، ومن ثم فقد استطاعت أن تنتقل إلى مرحلة أخرى من تطورها اختلفت عما سبقها.

ولعلنا قبل الحديث عن الدور البارز الذي لعبته المرأة في ثورة ١٩١٩، وجب علينا أن نفسر لماذا كان اشتراك المرأة في بداية الثورة قاصراً على نساء الطبقة العليا، يبدو أن ذلك كان راجعاً إلى أن هذه الطبقة هي أول من استجابت وأقبلت على تعليم بناتها، إذ أن الطبقة البرجوازية دائماً في أي مجتمع لها السبق، لذلك نجد منهن الشاعرات والأديبات ورائدات العمل الاجتماعي، وعلى رأسهن السيدة هدى شعراوي، كما أنهن سارعن بإقامة الصالونات الأدبية، وكانت في ذلك الزمان لها شهرتها وأهميتها، بالإضافة إلى سبقهن في إقامة الندوات، وحضورهن المحاضرات في الجامعة الأهلية وغيرها من الأماكن، ونظراً لأنهن ينتمين إلى الشريحة العليا من المجتمع، فلا شك أن ذلك قد أتاح لهن فرصة الاحتكاك بالغرب سواء في الداخل بالتعامل مع الطبقة العليا من الأجانب المقيمين في مصر، أو في الخارج من خلال السفر إلى أوروبا، فتعرفن وشاهدن المرأة الأوربية من قرب، ومدى ما وصلت إليه من تقدم في المظهر والجوهر، مما لا شك كان له تأثيره الكبير عليهن، فرغبن أن يبلغن نفس الدرجة من التقدم التي حظيت به النساء الغربيات، ومع ذلك فإن تلك المرأة بنت الطبقة العليا في المدينة كانت تقريباً هي المحجبة والمعزولة في الحريم داخل وطنها، بينما كانت الفلاحة المصرية سافرة، فلم تلبس الحجاب قط، بل خرجت وشاركت زوجها في عمله.

أما بنات الطبقة الوسطى في المجتمع غير العاملات، فكن ومازلن يقلدن شقيقاتهن الأكثر ثراءً وتقدماً من بنات الطبقة العليا، فكن أيضاً محجبات ويعشن في عزلة، ولكن مع خروج بنات الطبقة الراقية إلى المجتمع، كان طبيعياً أن تخرجن وراءهن وتحذو حذوهن بقية نساء المجتمع بعد زمن من العزلة.

على أية حال، فإن للطبقة البرجوازية في كل المجتمعات دوراً تاريخياً تلعبه في إنهاض بلادها، وكما قاد ثورة ١٩١٩ رجال ينتمون بصفة عامة إلى تلك الطبقة، فقد قادت السيدات اللائي ينتمين إلى نفس الطبقة صفوف النسوة في ثورة ١٩١٩.

فانطلقت المرأة المصرية تحت دافع من شعورها الوطني لتشارك أخاها في الثورة، وكان ذلك نقطة التحول الاجتماعي في تاريخ المرأة المصرية، والذي بدأ أثناء العقد الثاني من القرن العشرين، فتزعمت المرأة المظاهرات، وكتبت العرائض والاحتجاجات جنباً إلى جنب مع الرجل، ولم تكن مشاركة المرأة المصرية في الثورة قاصرة على ذلك، بل تذكر هدى شعراوي أن حركة السيدات قد تألفت مباشرة عقب نفي سعد زغلول وزملائه إلى مالطة في ٨ مارس ١٩١٩، وأنها كانت تعمل مع زوجها على شعراوي جنباً إلى جنب بعد أن حل محل سعد زغلول في رئاسة الوفد، فكان يطلعها بكل ما حدث، وما يمكن أن يحدث حتى تتمكن من سد الفراغ إذا نُفي زوجها أو سُجن، كما نصحها بالاتصال بالسيدة صفية زغلول، وبحرم محمد محمود زميل سعد في المنفى وغيرها من العائلات الوفدية.

وإن دل ذلك على شيء فهو يدلنا على سرعة رد فعل المرأة المصرية إثر قيام ثورة في وطنها، ويدلنا كذلك على أن حينذاك كانت قد خطت إلى الأمام خطوات كبيرة إلى الدرجة التي سمحت لها بأن تتحرر نسائها من أسر العبودية، وتخرج لتشارك الرجل، كما أن التطور الذي صاحب المرأة لم يصبها وحدها، إنما فعل فعله أيضاً في الرجال، فشعراوي باشا ابن الصعيد والرجل المحافظ، سمح بأن تخرج زوجته إلى الشوارع معلنة احتجاجها عن ما أصاب زعماء الوطن.

وبصفة عامة فقد قامت لجنة السيدات بدوراً مهما في إشعال الوطنية المصرية في قلوب النساء والرجال على السواء، وعلى هذا أصبح للمرأة دوراً مؤسساً يقوم على

نجدة الثوار الذين عانوا من بطش القوات الإنجليزية، فقد كن يواسين أهالي المصابين برصاص الإنجليز، ويزورن الجرحى قدر استطاعتهن، ويمدن المساعدة للفقراء، كما استطعن الحصول على أسماء الكثيرين من القتلى والجرحى، ولم تسلم المرأة أيضاً من رصاص القوة الغاشمة، وتذكر هدى شعراوي أن الكثير من النساء قد أصبن بجراح من رصاص الإنجليز.

ولم يقتصر دور المرأة على كل ذلك، بل إنها قد حرصت على الحضور جنباً إلى جنب مع الرجل لسماع الخطب والقصائد الحماسية التي كانت تلقى من فوق منبر الجامع الأزهر معقل الثورة والثوار، وقد علق عبد الرحمن فهمي على ذلك بقوله: «إن النساء والرجال كانوا يهرعون إليه من جميع الطبقات».

على كل حال فإن وجود سيدات مصريات ضربن المثل في القدوة والتضحية في تلك الفترة، مما شجع الأخريات على المشاركة في ثورة ١٩١٩، وعلى رأسهن هدى شعراوي التي سارعت بتأسيس حركة السيدات، ودبرت مظاهرة ١٦ مارس، كذلك كانت صفية زغلول التي أصرت على أن يبقى منزلها بيتاً للأمة رغم نفي زوجها، ففتحت أبوابه لعقد اجتماعات أعضاء الوفد، على الرغم من الإنذارات والتهديدات التي تلقتها من السلطة العسكرية البريطانية.

ويبدو أن ما أحدثه اشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩ من تأثير واضح في المجتمع، قد أدى إلى خلق مناخ عام ساعد في زيادة أعداد النساء اللائي خرجن واشتركن في الثورة تلبية لنداء وطنهن، خاصة من الطبقتين العليا والوسطى.

ولا شك أن الأساليب الوحشية التي استخدمها الجنود الإنجليز ضد المصريين العزل قد ساهم في رفع حجاب العزلة، فانتفضن من الأسر وخرجن غير مبالين للمشاركة في الثورة، وتعترف هدى شعراوي بأن من أسباب دوافعهن للاشتراك في الثورة هو الظلم الذي يمارسه الإنجليز، وما ارتكبوه من فظائع ومظالم في قمع المظاهرات السلمية. ويبدو أن الفظائع التي ارتكبها الإنجليز، كانت حافزاً قوياً لخروج السيدات ومشاركتهن للرجال في الثورة، مطالبين معاً لوطنهن بالحرية والاستقلال.

ويبدو واضحاً أيضاً تأثير قسوة الأعمال الوحشية، وقد وصفت ذلك هدى شعراوي بقولها: «إنها لا يمكن أن تغيب عن ذاكرتها الألوف من الأطفال والشباب والشيوخ الذين قتلوا في ساحة عابدين، ولن تنسى كذلك هجوم الجنود الإنجليز وانتهاكهم لحرمات المنازل وبخاصة الضواحي لأسباب واهية ومختلفة في أغلب الأحيان، يفتعلها الجنود للاعتداء على الأعراض والأرواح والممتلكات»، ثم تبين تأثير ذلك على السيدات بالقول: «إن كلا من هذه الفظائع كانت تثير كراهية الشعب المصري، وسخط النساء على جيوش تلك الأمة التي كن يعتبرونها راقية ومتمدينة».

على كل حال فإن اشتعال الثورة من أقصى البلاد إلى أقصاه، وخروج المصريين من جميع الطبقات يهتفون بحياة مصر وسقوط الحماية، أشعل الغضب في نفوس السيدات لما أصاب أبناء وطنهن، فما كان منهن في بادئ الأمر إلا أن خرجن إلى النوافذ والشرفات وأسطح المنازل يصفقن ويشجعن المتظاهرون ليزيدوا من حماسهم للجهاد من أجل الوطن، فبينما زغردت نساء الطبقة الشعبية البسيطة، كان رد فعل نساء الطبقة العليا والمتعلمات هو الهتاف والتلويح بمناديلهن مشجعات إخوانهن الرجال، حتى إن الجنود البريطانيون كانوا من فرط غيظهم يطلقون الرصاص عليهن في منازلهن، مما أدى إلى إصابة الكثير من السيدات أو حتى موتهن، وعلقت هدى شعراوي على ذلك، بأنه بينما كل تلك الجرائم ترتكب، فأنهن لم يعلن أسماء من أصبن، إنكاراً للذات وبُعداً عن طلب الجزاء أو الشكر.

وقد سقطت أول شهيدة مصرية في ثورة ١٩١٩، حيث دارت معركة بين المتظاهرين والقوات الإنجليزية أمام مسجد «الحسين» وتدعى شفيقة محمد، وسجلت أسمها في القائمة الأولى لشهداء الثورة مع اثني عشر شهيداً في ذلك اليوم، وبهذا الاستشهاد تساوت المرأة مع الرجل في التضحية بأرواحهن من أجل الوطن، وقد رفع هذا أيضاً من شأنها رغم هذا الحادث الأليم.

وقد عبرت هدى شعراوي عن مشاعر المرأة المصرية إزاء استشهاد أول شهيدة في ثورة ١٩١٩ بالقول: «إنها لن تنسى الأثر الحزين الذي أحدثه موت أول شهيدة مصرية في نفوس جماهير الشعب، فقد اشترك في جنازتها كل فئات الشعب المصري».

ولما كانت الرقابة على المطبوعات مازالت سارية، فلم تتمكن الصحف المصرية من التعبير عن الحزن على أول شهيدة، ولم تعطها حقها من التكريم كما ينبغي، ومع ذلك فقد صدر منشوراً بعنوان «شفيقة أول ضحايا السيدات المصريات» طبع ووزع سراً، وشبه المنشور السيدة شفيقة بأنها «جان دارك» أو «مس كافل» المصرية.

وكان استشهاد أول شهيدة مصرية بمثابة الشرارة التي أطلقت المارد من القمقم، فتوحد أبناء الوطن نساءً ورجالاً، وعقدت عزيمتهم على الاشتراك في الثورة التي اشتد لهيبها ليواصلوا نضالهم، حتى لو أدى الأمر إلى سقوطهم شهداء.

فخرجت المرأة لتنال شرف خدمة وطنها، وكانت دمائها التي سالت باستشهاد شفيقة هو القربان الذي قدمته لتثبت لبني جنسها من الرجال أن دماءها قد تساوت مع دمائهم، فلم يعد هناك عوائق تمنعها من ممارسة جهادها الوطني، فخرجت في المظاهرات وشاركت في كل أنواع العمل السياسي، وكان تأثير اشتراك المرأة في العمل الوطني رائعاً في نفوس الشباب الذي ازداد حماسهم الوطني.

وفي ١٦ من مارس حانت ساعة الصفر لتغير من تاريخ المرأة المصرية، فقد صدق عزم مجموعة من الآنسات والسيدات المصريات وبنات الطبقة العليا في المجتمع، على القيام بمظاهرة نسائية كبرى، وأن يقدمن احتجاجاً إلى معتمدي الدول الأجنبية على الأساليب الوحشية التي يمارسها الاحتلال البريطاني في مصر.

وقبل انطلاق المظاهرة الكبرى، تقدم وفد منهن إلى «واطسن» قائد القوات البريطانية في مصر، طالبات السماح لهن للقيام بتلك المظاهرة، ويذكر رسل في كتابه عن ذلك بأن وفداً من السيدات المصريات طلبن التصريح لهن القيام بمظاهرة في شوارع المدينة لإثبات تضامنهن مع الحركة الوطنية، وأنه قد طلب منه «واطسن» أن يقابل الوفد لإبلاغهن أن كل المظاهرات من النساء أو الرجال ممنوعة بمقتضى أمر عسكري، وسوف يتم تشتيتها بالقوة، ويذكر رسل رد فعلهن عندما أخبرهن وأنه حاول إقناعهن بالعدول عن ذلك بالقول: «إنهن قد أخذن يصحن في وجودي»، مما جعله يطلب من محافظ القاهرة أن يتولى الحديث معهن وهو ما لم ينجح فيه أيضاً، وعندما أبلغ رسل الجنرال بالنتائج، أصدر أوامره بمنع المظاهرة بأي ثمن، وأن يقوم رسل بنفسه مع رجال البوليس بذلك،

وأن القائد العام سوف يقدم بعض القوات البريطانية للمعاونة، ولا شك أن رد فعل القائد العام البريطاني - أمام إصرار المرأة على القيام بالمظاهرة - أن أصدر أوامره على منعها بالقوة حتى أرسل رسل على رأسها واستدعى القوات الإنجليزية، دلالة على خوفه من التأثير الذي سوف يترتب عل قيام المظاهرة، من ازدياد الثورة المصرية، فلا شك أن الجماهير المصرية وأعداد كبيرة من الطلاب المتظاهرين سوف يستغلون المظاهرة النسائية لمزيد من الثورة ضد الاحتلال، وقد حدث هذا بالفعل أن وقفت النساء بين صفوف الجنود البريطانيين وصفوف الثوار المنبثين في الأزقة والحارات.

وعلى الرغم من رفض السلطة العسكرية التصريح للسيدات بالتظاهر، إلا أنهن لم يبالن، وفي اليوم التالي في ١٦ من مارس وفي التاسعة صباحاً، قامت ثلاثمائة وعشرون سيدة وآنسة بالخروج في موكب ضخم منظم، وهن يرتدين الحجاب الأبيض الشفاف على وجوههن ومدثرات في العباءات السوداء. وقد شاركتهن الطالبات الصغيرات والطلاب أيضاً في هذا الموكب المهيب.

وقد تقدم هذا الموكب أربعة من طلاب الأزهر، أمسك كل واحد منهم بطرف من العلم المصري ووضعوا الصليب داخل الهلال موضع النجوم في العلم، وخلف هؤلاء الأربعة، أزهريان آخران كانا يحملانا علماً آخر رسم في أعلاه هلال معانق للصليب، وكتب على العلم عبارة، «الحرية من آيات الله - الحرية غذاءنا والاستقلال حياتنا».

بينما سارت السيدات في صفين منتظمين على جانب الطريق، تتوسطهن واحدة حاملة علماً أبيض رمز السلام، وفيه الهلال باللون الأحمر، وفي خلفهن سبع سيدات سيراً صفاً واحداً بعرض الطريق حاملين في أيديهن لافتات تتضمن مطالب المصريين وفي مقدمتها الاستقلال التام.

وكان طبيعياً أن يجذب هذا الموكب اهتمام المصريين ويلفت أنظارهم، فهم يرون لأول مرة المرأة المصرية وقد نزلت إلى الشوارع لتشارك في العمل الوطني، وقد أثر ذلك في نفوسهم إذ دبت فيهم روح الحماسة والإعجاب والتقدير بالسيدات المتظاهرات، فتجمعوا حولهن يصفقون ويهتفون لهم، بينما خرجت النساء الموجودات في بيوتهن إلى النوافذ والشرفات يهتفن محييات زميلاتهن.

وما لبث أن خرج أهل القاهرة نساءً ورجالاً لمشاهدة الموكب الوطني المبهج الذي لم يحدث في حياتهم من قبل، وقد أخذتهم الحماسة وأخذوا يرددن هتافات المتظاهرات، وقد وصف عبد الرحمن فهمي هذه التظاهرة بالقول: «إنه كان منظر جميل رهيب يأخذ بمجامع القلوب».

وعلى أية حال فقد سار الموكب في طريقه ومر بدور معتمدي الدول الأجنبية، حيث تسلموا احتجاجاً مكتوباً من سيدات مصر على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية «الهادئة» حسب قولهن، ليس لذنب ارتكبته سوى المطالبة بحرية واستقلال بلادها تطبيقاً لمبادئ الرئيس «ويلسون» التي قبلتها جميع الدول محاربة كانت أم محايدة، ثم توجهن إلى دار المندوب السامي، حيث طالبنه أيضا بأن يرفع احتجاجهن إلى دولته التي أيدت مبادئ ويلسون وتعهدت بتنفيذها والعمل بها، وأن يبلغ دولته مما رآه ومما شاهده من ارتكاب جنوده للجرائم الوحشية، وإطلاق الرصاص على الأطفال والأبناء والرجال العزل من السلاح، لمجرد أن تجاسروا وأعلنوا احتجاجهم بالطرق السلمية على القبض على زعمائهم ونفيهم إلى مالطة.

وقد علق رسل على مظاهرات السيدات، بأنه قد أبلغ أن هناك ٤٠ عربة حريمي فخمة وعدد من السيارات تسير على شكل مظاهرة في شارع قصر النيل، وأنهن لم يفعلن شيئاً يستحق تدخلهن، إلى أن وصلن إلى منزل سعد زغلول ونزلن من عرباتهن ليتقدمن للمنزل الذي أحاطته قوات البوليس.

وبالرغم من أن رسل لم يذكر أن الجنود الإنجليز كانوا موجودون أيضاً، وهم الذين قاموا بمنع السيدات من التوجه إلى بيت الأمة، وضربوا نطاقاً حولهن، كما سددوا إليهن فوهات بنادقهم وحرابهم مهددينهن.

وبالرغم من التهديد بالقوة المسلحة، فإن المتظاهرات لم يرهبهن هذا التهديد، ولم يفت في عضدهن مشهد أولئك الجنود المسلحين، بل وقفت النساء متحديات القوة وأصررن على الاستمرار وعدم التزحزح من أمكانهن مهما حدث، وقد ظللن صامدين تحت وهج الشمس الحارقة لساعات طويلة. ثم تقدمت إحدى السيدات التي كانت

حاملة العلم المصري إلى الضابط الإنجليزي الموجه بندقيته إليها وإلى زميلاتها، في قوة وشجاعة غير خائفة من الموت، وتحدثت إليه بالفرنسية قائلة: «نحن لا نخاف الموت، أطلق بندقيتك في صدري لتجعلوا في مصر (مس كافل) أخرى».

عندئذ خجل الجندي من نفسه، وربما أرهبته شجاعتها، فتراجع مفسحاً الطريق للسيدات، بعد أن بقين في حصار تحت وهج الشمس الحارقة لأكثر من ساعتين، وقد سارعت السيدات المتظاهرات بكتابة احتجاجاً آخر، يعترضن فيه على هذه المعاملة الغاشمة، وعلى حصارهن من الجنود الإنجليز المدججين بالسلاح، واحتجازهن، وقد قدموا أيضاً هذا الاحتجاج إلى معتمدي الدول.

على العموم فإن كل تلك الاحتجاجات لم تكن الأولى، بل سبقها أيضاً احتجاجاً قدمته هدى شعراوي إلى زوجة المستشار البريطاني «برونيات»، وكان ذلك مباشرة عقب أول مظاهرة سلمية، قابلها الإنجليز بإطلاق الرصاص على الثوار.

وقد ذكرت رائدة المرأة أن ذلك كان أول احتجاج كتبته في بدء الثورة الوطنية، ويبدو أن المظاهرة الأولى للسيدات الأرستقراطيات، لم تكن قاصرة عليهن، بل يذكر السير شيرول أن السيدات الشعبيات قد انضمت إليهن، فيعلق على ذلك بقوله: «إن العدوى قد انتقلت إلى نساء الطبقات الدنيا، فشاركهن نساء الطبقة الراقية، حيث نزلن إلى الشوارع وانضممن إليهن، ثم علق أيضاً على ملابسهن بقوله: «إنهن كانا يرتدين ملابس قليلة الحشمة».

وعلى أية حال فقد كان رد الفعل لدى غالبية المصريين على تلك المظاهرة طيباً، سواء من الرأي العام الذي عبر عن ذلك في الصحف مشجعاً ومؤيداً للدور الجديد الذي تلعبه المرأة المصرية، رغم أصوات المحافظين المعارضين لتلك الخطوة، أو ما أحدثته تلك المظاهرة من تأثير على بقية السيدات المصريات، إذ سرعان ما أعقب ذلك قيام سيدات الإسكندرية بمظاهرة أخرى في ١٧ مارس، وانتهاء بالقصيدة الرائعة التي كتبها شاعر النيل حافظ إبراهيم محيياً المرأة المصرية، وقد نشرت ووزعت دون توقيع نظراً لظروف الثورة والرقابة المحظورة على الصحف المصرية آنذاك.

خـرج الـغـواني يحتججـ ـن ورحـت أرقـب جمعهـنه
فـإذا بهـن اتخـذن من سـود الـثـيـاب شعارهنه
فـطـلـعـن مـثـل كـواكـب يسـطعن في وسـط الدجنـه
وأخـذن يجـتـزن الـطـريـ ـق ودار سـعد قصدهنـه

... إلخ.

وقد علقت درية شفيق بحماس على تلك القصيدة، بأنه لم يكن الورد والريحان كما ذكر حافظ إبراهيم هو سلاح المرأة ضد الإنجليز إذ ذاك، كما أنهن لم يضعفن أو ينهزمن، ولكن الشاعر في رأيها كان يسخر من الإنجليز، ثم تستطرد فتقول: «إن الوصف على كل حال كان يتفق مع أحاسيسه نحو المرأة المصرية التي كانت حتى ذلك الحين لا تزال محبوسة في بيتها، ولا تصف إلا بالسيدة المصونة والجوهرة المكنونة».

وبصفة عامة فإن مظاهرات اليوم التالي، أي مظاهرة سيدات الإسكندرية، تبدو إشارة إلى أن اليقظة أو الصحوة المصرية لم تكن قاصرة على السيدات الأرستقراطيات من سكان القاهرة، إنما خرجت نساء الإسكندرية وشاركن في مظاهرة الشباب الذين وصل عددهم إلى المائة، وقد هتفوا معاً للحرية ولسعد ولرشدي باشا.

وكانت النساء قد قابلت مظاهرة الطلاب هذه بالفرح والابتهاج، وخطب بعض الطلاب لهن، وحثوهن على الحرص على السكينة والهدوء، ثم ذهبوا جميعاً إلى محافظ الإسكندرية وقدموا إليه عريضة، وبعد ذلك ساروا في شوارع الإسكندرية نساءً ورجالاً هاتفين للحرية، وقد ارتفعت الهتافات عند المرور بجانب القنصلية الأمريكية.

وفي ٢٠ مارس قررت السيدات تأليف مظاهرة نسائية جديدة، فتوافدن من الصباح الباكر على حديقة قصر النيل، وفي العاشرة تحركن سيراً على الأقدام، وفي مقدمتهن حاملات الأعلام التي كتب عليها باللغتين العربية والفرنسية عبارات الاحتجاج على سفك دماء الأبرياء والمطالبة بالاستقلال التام، وقد كان يحيط بهن أثناء تلك المظاهرة صفوف الشباب، يتبعوهن طوال الطريق، وما أن وصلت المظاهرة النسائية إلى بيت الأمة، إذ بقوة كبيرة من البوليس والجنود الإنجليزية يحيطوذ بهن، ويضربوا حولهن نطاقاً، وظلوا يحاصروهن نحو ساعتين وهن واقفات في الشمس مثلما فعلوا بهم في المظاهرة الأولى.

وعندما رأى الطلاب ذلك الحصار المفروض على أخواتهن، حتى توجهوا سريعاً إلى المفوضية الأمريكية وإلى مفوضي إيطاليا وفرنسا، وقفوا يصرخون ويستنجدون بالمعتمدين الأجانب، وهم يقولون: «لقد حاصرت السلطة العسكرية الإنجليزية سيداتنا أمام منزل سعد باشا، نحن نطلب الإنصاف والمساعدة»، وقد استجاب لهم قنصل أمريكا وتوجه معهم إلى مكان الحصار، حيث التقط لهن بعض الصور الفوتوغرافية.

ويبدو أن حضور القنصل الأمريكي قد أزعج السلطات الإنجليزية خوفاً من تأثير ذلك على رد الفعل العالمي، أو ما قد يثيره من ضجة إعلامية ضدهم، فأرسلت إليهن «رسل» حكمدار القاهرة الذي حضر سريعاً وتحدث إلى المتظاهرات ورجاهن أن يعدن إلى منازلهن لأنهن يخالفن بذلك أوامر السلطة العسكرية التي منعت القيام بأي مظاهرة، وبشجاعة تصدت له هدى شعراوي قائلة: «إنهن قد قرأنا في صحيفة المقطم بأن السلطة الإنجليزية قد صرحت بالإذن لمثل هذه المظاهرات، ولذلك خرجن، فبأي حق تعترضنا بعد هذا التصريح»، فنفى الحكمدار الإنجليزي أن السلطة قد صرحت بذلك، وقال: «إن هذا النبأ قد نشر على سبيل الخطأ، وأنه من الأفضل لهن أن يعدن إلى بيوتهن».

وعلقت رائدة المرأة المصرية على ذلك بالقول: «إنهن أمام جبروت القوة والتعسف لم يسعهن إلا الإذعان». ويقال أيضاً: أن الترتيبات كانت قد أعدت من قبل السلطة العسكرية الإنجليزية لإلقاء القبض على السيدات جميعاً، ولكنهم قد تراجعوا في قرارهم واكتفوا بحصارهن خوفاً من رد فعل الجماهير الغاضبة من المصريين، وخاصة أنهم في ظروف ثورة شعبية عامة، وأيضاً ربما خشية من ردود الرأي العام العالمي، والأجانب الموجودون في مصر.

وفي الحقيقة أن صحيفة المقطم وهي صحيفة الاحتلال كانت قد نشرت عن عزم السيدات المصريات القيام بتلك المظاهرة، وأنه قد صدرت الأوامر من حكمدارية العاصمة إلى رجال البوليس بعدم التعرض لهن، مما يعني موافقة السلطة العسكرية للسيدات على تلك المظاهرة.

وعلى العموم فإنه قبيل انفضاض المظاهرة وعودة السيدات إلى منازلهن، قاموا بزيارة المفوضيات الأجنبية، وأبلغوهم احتجاجهن على تصرفات السلطة العسكرية معهن، كما أبدين اعتراضهن على استمرار الحماية الإنجليزية غير المشروعة على البلاد، وعلى قيام الأحكام العرفية المفروضة على المصريين دون مبرر.

ويبدو أن هذا الاحتجاج لم يُحدث أي نتائج إيجابية من جانب معتمدي الدول الأجنبية للقضية المصرية أو للعنف البريطاني إزاء الثورة المصرية، إذ تذكر هدى شعراوي عن ذلك بالقول: «إنهن قد لقينا منهم كل العطف، ولكن بلا أي نتائج إيجابية».

ولم ترض محررة المرأة عن تلك المظاهرة، ربما لعدم الوصول إلى ما كن يبغونه، فقط فشلن في المرور بكل شوارع القاهرة، ودور الوكالات الأجنبية، خاصة الأمريكية والفرنسية، حتى ينتهي بهن المطاف إلى بيت الأمة، ولكن الذي حدث هو اضطرارهن لتغيير سير المظاهرة رغم عدم الاتفاق على ذلك، ثم وجدن الجنود الإنجليز واقفين متربصين في انتظارهن أمام منزل سعد، الأمر الذي آثار ارتياب هدى شعراوي فعلقت بقولها: «إنها قد أدركت أن هناك تدبيراً مسبقاً بين أدلتنا وبين السلطة العسكرية التي كانت تنتظرهن مطمئنة بشارع سعد زغلول، وبذلك فقد فشلت خطتهن، ولم يراهن سوى القليل من الناس» حسب قولها.

وتواصل هدى شعراوي قولها، فتذكر أنهم علموا بعد ذلك أنه كان أمام دور الوكالات عدد كبير من الأجانب ينتظرهن بباقات من الزهور، ليلقوها تحت أقدامهن.

وقد أنكرت جريدة المقطم قيام السيدات بمظاهرة في الشوارع، وتحدثت عنها باختصار شديد فقالت: «إن جمهور من كرام العقائل والأوانس المصريات اجتمعن في حديقة جاردن سيتي وهن راكبات السيارات والمركبات، وقد عزمن على السير في شوارع القاهرة»، ثم ادعت صحيفة الاحتلال أنهن عندما علمن بأوامر القائد العام بمنع المظاهرات عدن إلى منازلهن، فخالفت بذلك الحقيقة، ولم تشر بأي ذكر عن محاصرة القوات الإنجليزية للسيدات وتهديدهن كما حدث في الواقع. وكما حدث قبلها وبعدها فكثيراً ما تعرضت السيدات المصريات لحصار الجنود الإنجليز واعتداؤهم عليهم. وقد تجاهلت الصحيفة أيضاً قيام الطلاب الثائرين المشاركين للسيدات في مظاهرتهن بالتوجه

بالشكوى إلى معتمدي الدول الأجنبية، لحثه على التدخل لفك أسر السيدات واستجابة القنصل الأمريكي لهن، ويبدو انحيازها السافر للإنجليز عندما تدعي على السيدات بأنهن قد انصرفن إلى منازلهن عندما علمن بأوامر القائد العام. على أية حال فإن الصحف الوطنية قد حيت شجاعة السيدات المصريات على مساهمتهن في الثورة الوطنية، وعلى اجتيازهن خطوة على سبيل تحريرهن الاجتماعي، فتقول وادي النيل: «إن هذا تطور هام في سلوك المرأة المصرية التي فتحت باب الحياة الجديدة، فلم تعد قعيدة الدار ولا حليفة المكنسة والمطبخ، ولا أسيرة اللهو بالثوب الموشى، ولكنها تتناول كل واجب في وقته».

ويبدو مدى تأثير اشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩ من أقوال جريدة التايمز الإنجليزية التي رصدت رد فعل الرجل المصري إزاء خروج ابنته أو زوجته للمشاركة في الثورة بالقول: «لقد بهرن الرجال إذ رأوا أن في مقدرة المرأة أن تهتم بغير أولادها، وأن مصر قد قابلت تلك الحركة بالإكبار، ولم يعترض الرافضون، وأصبح أشد أنصار القديم جموداً يسيرون في المظاهرات جنباً إلى جنب مع امرأته أو ابنته، وقد دوت خطب النساء الحماسية في المساجد مثل مسجد السيدة زينب تشجع وتؤيد وتوقد نار الثورة».

أما عن شكل مظاهرات السيدات، فقد اتسمت بأن بعض المظاهرات العامة التي يشترك فيها الرجال إلى جانب السيدات، كانت النساء يتقدمن تلك المظاهرات عندما تكون خاصة بهن، ولكن يسرن في موكب بعضهن مترجلين والبعض منهن في سياراتهم الخاصة، وكان الهتاف الذي يرددنه هو المناداة بالاستقلال التام وسقوط الإنجليز، وكن يرفعن علم بلادهن في أي مظاهرة.

لم تقتصر مشاركة المرأة المصرية على القيام بالمظاهرات وإلقاء الخطب في المساجد والكنائس وإسعاف الجرحى، وتقديم المساعدات لأسر الشهداء، وتقديم الاحتجاجات والعرائض السياسية مطالبين بالحرية لبلادهن، بل كن كذلك يتجهن في مجموعات إلى منازل زعماء الوفد، حيث كان هؤلاء يخطبون فيهن خطباً حماسية من خلال شرفات منازلهم، مما يؤدي إلى زيادة حماسهن ورغبتهن في بذل كل غال في سبيل الوطن، ولم تتأخر المرأة المصرية عن المشاركة في تشييع جنازات الشهداء مع المسيرات الحاشدة التي كانت تخرج غير مبالين بأية صعاب، رغم ما كن يقاسين من الألم والحسرة الشديدة على شباب مصر.

وقد وصف شيرول مراسل صحيفة التايمز اللندنية شعور المرأة المصرية في هذه المناسبات الحزينة بقوله: «إنهن قد اشتركن في تشييع جنازات الموتى من المتمردين - يقصد الشهداء في أحداث الشوارع - وكأن موت هؤلاء الشباب لم يكن إلا نتيجة لاعتداء الجنود الإنجليز وإطلاقهم الرصاص على المتظاهرين العزل من السلاح». ويواصل شيرول وصفه لحالة المرأة المصرية بالقول: «بأنهن كن في حالة هياج شديد، وعويل فظيع، ويطالبن بالانتقام والثأر لأبنائهم».

وكان للفتاة المصرية دورها المهم في الثورة، فقد كانت للخطب التي تقوم بها طالبات المدارس تأثيرها الكبير في إلهاب المشاعر الوطنية لدى المصريين إلى جانب اشتراكهن مع السيدات في المظاهرات وكتابة الاحتجاجات، ويسجل شيرول «الدور الذي قامت به الفتيات في الثورة، وبأنهن كن أشد عنفاً من الصبية، حتى إن المعلمات الإنجليزيات قد ضججن بالشكوى من سوء المعاملة وتمرد تلميذاتهن».

وقد تعرضت بعض الفتيات للرفت من مدارسهن نتيجة مساهمتهن ومشاركتهن في الثورة، ففي مدرسة المعلمات ببولاق طلبت ناظرة المدرسة الإنجليزية من والد إحدى الفتيات أن يعاقب ابنته على سلوكها، ولم يكن ذلك السلوك إلا حبها لوطنها، فرفض الأب، فما كان من الناظرة الإنجليزية إلا أن قامت برفت الفتاة وغيرها من المدرسة نهائياً.

وعلقت صحيفة الأهرام على تصرف الناظرة الإنجليزية بقولها: «فإذا كنا لا نقر الناظرة على عملها بأي وجه من الوجوه، فإن إخراج ست فتيات، يدعونا إلى الاحتجاج على مثل هذا العمل»، ثم توجه الصحيفة اللوم إلى وزارة المعارف بالقول: «إنها لا يمكن أن تبرئ وزارة المعارف من وصول الأمور إلى هذا الحد، فقد بات بين الطالبات وتلك الناظرة بعد تلك الأحداث نفور، يكفي أن يقع أقل أمر حتى يظهر ويبدو»، وتواصل الأهرام دفاعها عن الفتيات واستنكارها لموقف الناظرة الإنجليزية، فتقول: «إن الناظرة الجليلة لو فكرت وتروت لأدركت أن الطالبة المصرية هي كالطالبة الإنجليزية أو الأوروبية ذات مشاعر وغيرة على وطنها، ولعذرت طالباتها، ولو وجدت في صدرها اللين اللازم وفي نفسها العطف عليهن لاستقرت الأمور بينها وبينهن، ولكن السيدة

الناظرة لم تحد بها هذه العاطفة». ثم تطالب الصحيفة وزارة المعارف بالتدخل في الأمر لإصلاحه وتدارك خطأ الناظرة، فتقول: «إن المدرسة أنشئت لتعليم الفتاة المصرية لا لتعيين ناظرة إنجليزية للمدرسة، فالواجب على وزارة المعارف أن تكون الوسيطة، بل المصلحة للأمر؛ لأن الأمة المصرية كلها تضن بشعور هؤلاء الطالبات أن يمس، وتريد بناتها ونسائها بعد اليوم ناهضات عاملات متعلمات محبات لوطنهن ليربين الأمة على ما يشتهي الوطن ويريد».

ويبدو الدور الذي لعبته الفتيات في الثورة من تحذير شيرول لاشتراكهن في الثورة ومحاولته التقليل والتهديد من أمره، فيصف هذا الدور بأنه حركة صبيانية، ومع ذلك فإنه يحذر بالقول: «يجب أن يؤخذ على محمل الجد من حيث انتشار تمرد البنات، ومن الخطأ أخذ هذا السلوك بخفة»، ورغم أن تأثير السيدات السياسي في رأيه ليس بالقوة المؤثرة، إلا أنه يرى أنه من الممكن أن تتأجج مشاعرهن تحت تأثير المتطرفين - يقصد الثوار الوطنيين - ويزداد تمرد الفتيات ومشاركتهن في الحملة ضد السلطة.

على كل حال فإن من أدوار المرأة في ثورة ١٩١٩، كانت مشاركتها مع الرجل يداً بيد في بناء متاريس الشوارع للحيلولة دون هجوم الجنود الإنجليز على الثوار، وبرغم من اتهام شيرول للمرأة المصرية بأنها كانت تفر عندما يبدأ «القتال» إلا أنه يعود فيقول: «وعلى ذلك فإن بعضهن كن يعدن لمشاهدة الأعمال الوحشية حسب وصفه التي يقوم بها الرجال»، ثم يقول: «إن السيدات كن يبدين إعجابهن بأعمال المتمردون المشاغبون».

وقد ردت اللجنة المركزية للسيدات عليه بالقول: «إن القتال الذي يشير إليه الكاتب هو قتال من جانب واحد بين متظاهرين عزل من السلاح، وبين مدافع رشاشة وفرسانهم المسلحون، فهل هذا ممكن وصفه بالقتال؟!»، ثم يدافعن عن تفرقهن حينما يبدأ الهجوم عليهن بإطلاق النيران، «أن ذلك حتى ينجون بأنفسهن من الرصاص المتهاطل حولهن ممزوجاً بدماء أزواجهن وأبناء أولئك المتظاهرين العزل المسالمين».

وقد ساهمت المرأة مع الموظفين المصريين في إضرابهم عن العمل أيام الثورة، ولم تكن تلك المشاركة معنوية فقط، وإنما أيضًا كتبن إلى حسين رشدي رئيس الوزراء آنذاك يطالبن باستقالته لو كان غير قادر على تسيير أمور الوطن في هذا الوقت العصيب،

وتذكر هدى شعراوي بأن طلبهن هذا عجل بالفعل في استقالة رئيس الوزراء وأنها كانت تعرف عزمه على الاستقالة، فلما وصله خطابهن علق بقوله: «حتى النساء يطلبن استقالتي، ها أنا ذا سأقدمها فلتطمئن نفوسهن».

وعقب الاستقالة خشيت السيدات المصريات أن يتغير الموقف، ورجع الموظفون إلى أعمالهم، لذلك تحركن من أجل العمل على استمرار إضراب الموظفين، فقامت مجموعة من السيدات بإقامة الخوازيق خارج الوزارات والمصالح الحكومية، ومراقبة الموظفين والقبض على من تسول له نفسه بالتراجع والعودة إلى العمل.

كما قامت مجموعة كبيرة أخرى منهن بالوقوف على أبواب المصالح الحكومية والوزارات من أجل منع الموظفين المتخاذلين من الدخول إلى مكاتبهم، وحاولن إغرائهن، فكن ينتزعن أساورهن وحليهن ويقدمنها لهؤلاء الموظفين قائلات: «إذا كان أحدكم في احتياج لمرتبه لظروف خاصة، فليأخذ هذه الحلي»، ثم تحاول السيدات حثهم على الثبات بالقول لهم: «لا تسودوا وجوهنا بالرجوع إلى أعمالكم بعد صدور الإنذار البريطاني»، وبالرغم من كل ذلك فقد فشلن في منعهم عن مواصلة إضرابهم، فتذكر رائده تحرير المرأة: «لم يؤثر ذلك في بعضهم، فدخلوا إلى مكاتبهم، وقدموا اعتذارات مختلفة يبررون بها غيابهم، فتألمت ألماً شديداً»، رغم أنها التمست لهم بعض العذر، قد صمدوا مدة طويلة، وليس لهم من سند في الحياة سوى مرتباتهم، ولكن هذا لم يوقف الثورة ولا الإضراب، بل زادها اشتعالاً على حد قولها.

وعندما أعلن عن نبأ الإفراج عن سعد زغلول وأصحابه في ٧ إبريل ١٩١٩، عمت مظاهر الفرح والابتهاج مصر كلها، وخرج المصريون جميعاً من بيوتهم يؤلفون المواكب والمظاهرات للاحتفال بالنبأ السعيد، ويصف عبد الرحمن فهمي شعور المصريين بأنهم «كانوا فرحون مستبشرون خيراً بالمستقبل، يهنئون بعضهم بعضاً بهذا النصر، ولم تتخلف المرأة المصرية عن مشاركة أمتها في فرحها، بل سارعت إلى الخروج والاشتراك في تلك المواكب ومظاهرات الاحتفال»، وكان رأيه عن تأثير اشتراك المرأة في المظاهرات «أنه قد زاد المظاهرات جمالاً وجلالاً، فقد خرجت السيدات في سياراتهن وعرباتهن وبأيديهن الأعلام يلوحن بها وهن ينثرون الورود على الجماهير، هاتفات بحياة الوطن والاستقلال، فيزدن من روح الحماسة والإقدام في نفوس الشعب».

ولم تتخلف أيضاً عن المشاركة في الاحتفال بالإفراج عن الزعماء المصريين السيدات من الطبقة الدنيا، فقد ركبن عربات النقل وهن يزغردن ويرقصن على نغمات الطبول والمزامير، وتوجهن جميعاً إلى منزل سعد بيت الأمة حيث كانت في استقبالهن السيدة صفية زغلول، وهن يهتفن بحياتها وحياة زوجها وزملائه.

ولم تتخلف المرأة عن المظاهرة الكبرى الرسمية التي شاركت فيها جميع الهيئات الرسمية من رجال الجيش والقضاء والمحامون، إلى جانب رجال الدين من جميع الأديان، والموظفين والطلاب والعمال، وكان وراء هذا الحشد الكبير من الأمة السيدات في عرباتهن، وأيضاً السيدات البسطاء على عربات الكارو، وكن يحملن في أيديهن الأعلام.

وبذلك يتبين أن المرأة لم تتخلف عن القيام بدورها منذ أن انطلقت لتشارك في الثورة عن أي مناسبة، مما يشهد لها بقوة العزيمة ونضالها في سبيل الدفاع عن وطنها، ومن هذه المواقف تلك المظاهرة التي اشتركت فيها السيدات راكبات سياراتهن، فإذا أحد الجنود الإنجليز ينقض على سيارة إحداهن، وهي السيدة ألفت ثابت، محاولاً بكل قوته انتزاع العلم من يدها، ولكنها لم تمكنه من ذلك، وتشبثت به، وحينئذ صفق المتفرجون الأجانب إعجاباً بشجاعتها، واعتزازها بوطنها، ولكن الجندي ثار ثورة حمقاء وحاول جذب العلم منها بقوة، وضربها بيده الأخرى على ذراعيها ضربات قاسية ليرغمها على التسليم، وعندما صار أضحوكة المتفرجين، أقبل بعض زملائه لمساعدته، وأخذوا يضربون سيارتها، ورغم ذلك لم يتمكنوا من قهرها، واستمرت هي تدافع عن علم بلادها، وكان لسان حالها ينطق لهم إنها لن تتخلى عنه حتى آخر قطرة من دمائها.

وعلقت هدى شعراوي على هذا الاعتداء على هذه السيدة بالقول: «أسفرت المعركة بين جنود بريطانيين مسلحين وبين سيدة مصرية عزلاء عن نجاحها في الاحتفاظ بعلم بلادها إلا طرفاً منه استطاعوا تمزيقه».

وبعد انتهاء المظاهرة طلبت ألفت ثابت من هدى شعراوي أن تكتب لها احتجاجاً على هذا الحادث، فكتبته لها، فذهبت به إلى دار المندوب السامي البريطاني لتريه كيف

اعتدى جنوده عليها وعلى سيارتها. ولكن المعتمد البريطاني تنصل من المسئولية، واكتفى بقوله: «نأسف لما أصاب السيدة في الطريق العام»، وكأن الذي حدث من اعتداء هو حادثة في طريق عام، وليست اعتداء مقصود من الجنود الإنجليز.

وفي الريف لم تتخلف الفلاحة المصرية عن المشاركة في الثورة، وإن كانت ظروفها مختلفة عن المرأة في المدينة من حيث أن الفلاحة المصرية آنذاك كانت في الواقع امرأة عاملة، فهي تشارك زوجها في عمله في الحقل وفي الأسواق، كما أنها أشد اختلاطاً بالرجال من امرأة المدينة بحكم عملها، فضلاً أنها لم تلبس الحجاب قط، وبالتالي فإن هذه السيدة القادرة على العمل وكسب عيشها لم تقف عاجزة أمام ثورة بلادها، إنما شاركت وساهمت فيها، فقد هبت لمساعدة الرجال، واشتركت معهم في نزع قضبان السكك الحديدية، وتقطيع أسلاك التليفونات، وتحطيم خطوط التلغرافات، وشاركت في الهجمات التي نظمت على أماكن حجز المعتقلين في السجون.

ويذكر شيرول عن الدور الذي قامت به الفلاحة المصرية في الثورة بأنه كان في القرى تحت وطأة القمع الذي مارسه الجنود الإنجليز وتحجر قلوبهم في متابعة وتسليم ومطاردة المتمردين - يقصد المتظاهرين - فما كان من الفلاحة في تلك القرى إلا أن اشتركت في أعمال التخريب والحرائق والنهب والسلب التي حدثت في أنحاء البلاد نتيجة للثورة.

ولعل ما أصاب بعض الفلاحات من اعتداء الجنود الإنجليز عليهن ونهب وسلب مصوغاتهن في بعض القرى مثل قريتي العزيزية والبدرشين، كان دافعاً آخر حفزهن للاشتراك في الثورة.

وقد كتب عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول فخوراً بما قامت به الفلاحات في الثورة، فيذكر له أنه عندما أشيع عن قدوم لجنة ملنر، وأنها سوف تزور بلدة تدع «قحافة» قريبة من طنطا، فما كان من زوجة المسئول عن القرية وهو أحد المشايخ إلا أن قامت وأخفت ختم زوجها خوفاً من أن يجبره أحد المسئولين على التوقيع على أوراق قيل إنها تخص اللجنة التي ستحضر إليهم، وبالفعل خرج الرجل من منزله من دونه.

وقد علق عبد الرحمن فهمي على تلك المواقف الوطنية إلى سعد زغلول بقوله: «إنه قد ذكر له هذا المثل ليفخر بالتطور الذي حدث للأمة المصرية، حتى القرويات البسيطات قد شاركن، رغم أنهن لا يعرفن شيئاً عن السياسة العامة، حتى لو كان له مساساً كبيراً بحياتهن».

على كل حال فكما تعرضت المتظاهرات الثائرات في المدن لإرهاب الجنود الإنجليز، إذ كان يخطفون النساء في الشوارع، وينتزعون الأقراط من أذانهن فتسيل الدماء منها، وغير ذلك من الاعتداءات عليهن وحصارهن ومهاجمة مراكبهن، فإن الريفيات نلن نصيبهن من جرائم جنود الاحتلال، فإن قريتي العزيزية والبدرشين قد تعرضتا لصور من النهب والسلب والقتل، كما اعتدى على أعراض بعض نسائهن، وقبيل وصول لجنة ملنر إلى مصر، لم تتأخر السيدات المصريات على مشاركة الشعب في مقاومة اللجنة، فنددت بقدومها، ودبرت المظاهرات للإعلان عن رأيهن في رفض قدومها، فقامت نخبة منهن في ١٨ من نوفمبر، وركبن عشرين سيارة وطفن بأنحاء القاهرة هاتفات لمصر والاستقلال وسقوط لجنة ملنر والدعاء للوفد ورئيسه.

ثم توجهن إلى منزل محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية لتحيته، فخرج الباشا وشكرهن، ثم مررن على المفوضيات الأجنبية الأمريكية والفرنسية واليونانية، وكذلك على بعض الوزارات حتى وصلن إلى وزارة الداخلية، وهناك تصدى لهن الجنود الإنجليز ومنعهن من مواصلة المسيرة، فتفرقن ولكنهن عدن على الرغم من ذلك إلى الاجتماع في ميدان السيدة زينب وظللن يهتفن بالاستقلال لبلادهم.

وقد جاء في تقرير لجنة ملنر عن تلك المظاهرة: «أنهن برزن من خبائهن، وركبن المركبات، وطفن في الشوارع، وهن يرددن هذا النداء الحربي»، أي أن اللجنة قد اعتبرت رفض السيدات لقدومها إلى البلاد والمطالبة بالاستقلال هو نداءً حربياً في نظرها.

ولم يقتصر الإعلان عن رفض قدوم اللجنة على السيدات، بل شاركت تلميذات المدارس في الاحتجاج، فيما حدث في كثير من مدارس البنات مثل مدرسة البنات بأسيوط، وقد رأى شيرول في رفض تلميذات المدارس للجنة ملنر خطراً كبيراً، فقال:

«والأشد خطورة هو انتقال عدوى التمرد إلى بنات المدارس، اللائي تشبهن بأطفال المدارس في الاعتراض على قدوم ملنر وزملاؤه، ويبدو الحماس الوطني الذي يبعث في المرء الإحساس بالفخر والإعجاب من قيام تلميذات صغيرات في الحادية عشرة والثانية عشرة بالإبراق ببرقيات احتجاج على دخول لجنة ملنر إلى كل من وزير التعليم ورئيس الوزراء، بل انهالت البرقيات منهن إلى ملنر نفسه معلنين اعتزامهن الإضراب، ويبدين احتجاجهن على وجودها في بلادهن، وكان الكثير من هذه البرقيات مرسلاً من تلميذات المدارس وصبيانها».

وعلق شيرول عن موقف تلميذات المدارس؛ لأن المدرسات قد اشتكين للوزارة من عدم استطاعتهن تهدئة الطالبات، وأنهن كن أشد عنفاً من الصبية في التعبير عن رفضهن لتلك اللجنة، وأن بعضاً من المدرسات الإنجليزيات قد ضج بالشكوى من سوء معاملة وتمرد تلميذاتهن.

وقد تكرر فصل الطالبات من قبل ناظرتهن الإنجليزية عقاباً لهن على اشتراكهن في الثورة واعتراضهن على لجنة ملنر، فكان رد فعل زميلاتهن بأن أرسلن إلى صحيفة الأهرام يؤكدن إصرارهن على استمرارهن في الدفاع عن وطنهن حتى ينال استقلاله التام، ويبدين تحديهن للناظرة، بالقول: «إنها مهما فعلت، ومهما فصلت منهن، فهن لن يتراجعن عن أداء واجبهن نحو وطنهن حتى الموت». وتبدو استعدادات الطالبات أيضاً على التضحية في سبيل وطنهن من مطالبتهن بأن يفصلن من مدرستهن أسوة بزميلاتهن اللاتي فصلن، ويعلن أنهن جميعهن مشتركات ومؤيدات في تقديم احتجاجهن على قدوم اللجنة، وهو العمل الذي من أجله عوقب بعضهن دون البعض الآخر، لذلك رأين أنه من العدل أن يفصلن جميعاً فداءً للوطن.

وتستمر أصوات المعارضة من قبل المرأة على قدوم اللجنة، فتعترض أيضاً طالبات وحكيمات مستشفى القصر العيني على السياسة البريطانية في مصر، فيعلن تمسكهن بخطة الأمة المصرية في مقاطعة اللجنة مقاطعة تامة، ويعلن تبرئهن من كل مصري يتعاون معها أو يجرؤ على مفاوضتها.

ثم يؤكدن على تأييدهن للوفد المصري الموكل من قبل الأمة للمفاوضة باسمها، فيعلن أنهن قد وكلن وفداً يتكلم باسم مصر، وأنهن لن يرضون بغير الاستقلال التام، ويبدين عزمهن على القيام بإضراب عن العمل احتجاجاً منهن على قدوم اللجنة، لولا أن حاجة المريضات المصريات إليهن هو الذي منعهن عن القيام بتلك الخطوة.

ولم تتخلف مدارس البنات عن الاحتجاج والاشتراك في الإضراب مع غيرها من المدارس والمعاهد الدينية، وأرسلت أيضاً طالبات مدرسة المعلمات بالقاهرة احتجاجهن على الفظائع التي ارتكبت في الإسكندرية إزاء مظاهرة ٢٤ أكتوبر السلمية، فأرسلن إلى رئيس الوزراء يبلغونه أنهن يحتججن بشدة على هذا العمل، ويطلبن الكف عن سفك دماء الأبرياء؛ لأن هذا يؤذي شعور الأمة ويزيد الحالة سوءاً.

وفي ١٢ من ديسمبر ١٩١٩ وفي الكنيسة المرقسية، كان الحشد الكبير لأكثر من مائتي سيدة من المسلمات والقبطيات يعلن عن اعتراضهن على قيام وزارة يوسف وهبة، وعلى قدوم لجنة ملنر، وكان الاختيار لهذا المكان المقدس تأكيداً منهن على الوحدة الوطنية، التي حاول الإنجليز شقها باختيار يوسف وهبة القبطي رئيساً للوزراء حيث أشاعوا أن عداء المصريين لهذه الوزارة ما هو إلا تعصب ديني.

على أية حال فإن اجتماع الكنيسة قد أسفر عن احتجاج السيدات المسلمات والقبطيات ليس على وزارة يوسف وهبة فقط، وإنما أيضاً على قدوم اللجنة التي تعمل تحت الحماية، وعلى الحماية نفسها، وكعادتهن في كل احتجاج يطالبن بالاستقلال التام، وقد وصفت صحيفة الأهرام هذا الاجتماع بقولها: «اجتمع حشد كبير من شهيرات النساء ومن باقي طبقات الأمة، وافتتحت الحفل حرم د. خياط بصلاة موجزة، دعون فيها الله أن يوفقهن في عملهن، وتلون آيات من الإنجيل، ثم قامت هدى شعراوي وقرأت عليهن الرسالة التي وصلتهن من الجمعية المصرية بباريس، ثم هتفت: فليحي الاستقلال التام، وردد الجميع معها هذا النداء أو النغمة الشجية بأوتارهن القلبية، ثم تلى ذلك قيام بعض السيدات بإلقاء عدة خطب بالعربية والفرنسية والإنجليزية، وقرأت السيدة جميلة محمود عليهن صورة الاحتجاج الذي يعتزمن توجيهه إلى لجنة ملنر، فوافقت الحاضرات جميعهن عليه.

ويبدو مدى مقدرة ووعي السيدات في الدفاع والتمسك بحقوق بلدهن من احتجاج ١٣ ديسمبر ١٩١٩، الذي يدل على مدى الوعي والتقدم الذي بلغته المرأة، فهو يفضح موقف بريطانيا من الثورة، ويبين أنه على الرغم من أن مطالب الأمة المصرية بالاستقلال كانت بالطرق السلمية، فإن رد بريطانيا على ذلك كان القمع الشديد والعدوان على المتظاهرين العزل، وأنها أصرت على الرغم من وعودها الصريحة المتكررة، والتي طالما كررها الساسة الإنجليز نيابة عن حكومتهم وعن أمتهم بأن بلدهم لا تنوي إطالة أمد احتلالها لمصر ولا في استمرار الحماية عليها، وكيف توالت تصريحاتهم الرسمية التي جاهروا بها في السنوات الخمس الأخيرة، فيقولون: إنهم قد خاضوا غمار الحرب الأخيرة لنصرة الحق والقضاء على القوة الغشومة وتأييداً لاستقلال الأمم الصغيرة، ومبادئ الرئيس ويلسون التي أقرها جميع الحلفاء، واتخذها فريق من المتحاربين أساساً للهدنة ولعقد الصلح، وهي المبادئ التي قررت صراحة أن الشعوب ليست من السلع التي تنتقل من يد إلى أخرى، وأن لها وحدها الحق في تقرير مصيرها، وأكدت عريضة الاحتجاج أيضاً على حق مصر في الاستقلال التام مؤيداً بالأدلة التاريخية، واستعرضت تاريخ البلاد وكيف أنها تملك استقلالاً داخلياً تاماً كسبته بدماء أبنائها، ولولا مؤامرات أوروبا عليها خوفاً من أن تغزوها جيوشاً، لكان استقلالاً مطلقاً من جميع الوجوه منذ زمن بعيد، وتواصل العريضة على لسان مقدماتها: «أننا اليوم وبعد زوال علاقتنا بتركيا نكون مستقلين استقلالاً تاماً قانونياً، إلا أن الإنجليز قد أصروا على اغتصاب حق مصر في الاستقلال بدعوى الدفاع عنها، فيسلبوننا استقلالنا ويدوسون على حريتنا بدعوى أنهم يعلموننا كيف نحكم أنفسنا، وما أشبه ما تقوله نساء ثورة ١٩١٩ عن الدعاوى التي أطلقها الإنجليز بأنهم يعلمون المصريون الحكم الذاتي، بما تقوله اليوم عن أمريكا ودعاويها في تعليم شعوب العراق وفلسطين الديمقراطية».

وتؤكد العريضة على تأييد السيدات للوفد المصري، وتكشف الأساليب الإنجليزية لمنعه، وهو الموكل من قبل المصريين من سماع صوته، لقد حارب الإنجليز الوفد الذي أنابته جميع طبقات الأمة، موكلة جميع ممثليها للدفاع عن قضية مصر أمام العالم،

واعتقلوا كبار أعضائه ولم يطلقوا سراحهم إلا بعد أن ثارت الأمة رجالاً ونساء ثورتها التاريخية والعظيمة، وتبين العريضة كيف رفضت السيدات لجنة ملنر ونادين بمقاطعتها وأكدن بعد ذلك على رفضهن لكل أشكال الحماية، فيقلن: «إن بريطانيا قد قفلت أبواب مؤتمر السلام البريطانية على مصر من غير حتى إتاحة الفرصة لسماع ممثلي الشعب المصري خلافاً لقواعد العدل، وأنها واصلت خطتها، فتحاول انتزاع موافقة المصريين على الحماية، إن الإنجليز أرادوا أن يتصيدوا من المصريين نفراً من الخونة يقرونهم على الحماية لإعطائها غطاءً شرعياً»، مهما كان شفافاً، ثم ينهون احتجاجهم بإعلان استمرارهن في مواصلة العمل الوطني بقولهن: «بما أن النساء المصريات قد قمن بواجبهن في جميع أدوار الحركة المصرية، فاحتججن مراراً على كل ما أوقعه الإنجليز بهذه الأمة من القهر والمعاناة وحكم الإرهاب، إلا إنهن يردن أن يقمن بهذا الواجب مرة أخرى بمناسبة قدوم لجنة ملنر».

ومن الوسائل التي اتخذتها المرأة لإنجاح خطة مقاطعة لجنة ملنر والإعلان عن رفض الشعب لها، كانت ركوبهن القطار والسيطرة على عرباته من بدايته إلى نهايته ومنع الأجانب الذين يغامرون بالادعاء في حقهم في ركوب المواصلات العامة من ركوبها، ثم يلوحون في وجوههم بأعلام مصر، وينشدن ويهتفن بالهتافات الوطنية.

ومما يسترعى الانتباه الدور الذي لعبته المرأة مع الجهاز السري للثورة، مما يدل على إيمان عبد الرحمن فهمي، وإنها لا تقل عن الرجال في هذا العمل الخطير الذي يتطلب ملكات خاصة كالسرية، وقوة الأعصاب، والشجاعة، فاستخدم زعيم التنظيم السري سيدة لتقوم بهذه المهمة الخطيرة، فهي تنقل إلى سعد زغلول في باريس معلومات سرية بخصوص الحوادث الجارية في مصر، أراد عبد الرحمن فهمي إبلاغ زعيم الثورة بها، وبالفعل نجحت السيدة في المهمة. فيكتب سعد زغلول من باريس في ٤ يوليو ١٩١٩ رسالة سرية إليه في القاهرة فيقول فيها: «مدام عزمي وصلت، وقد نقلت إلينا ما كلفت بتسليمه بخصوص الحوادث الجارية عندكم».

ولم يكن ذلك هو العمل السري الأخير للمرأة، ولكن استمر كفاحها ومساعدتها في هذا العمل، السيدة دولت فهمي ناظرة مدرسة الهلال الأحمر التي ادعت على نفسها تهمة أخلاقية لتنقذ أحد أعضاء الجهاز السري من حبل المشنقة، وابنة حمد الباسل التي حملت الرسائل السرية داخل الأطعمة التي كانت مكلفة بإحضارها إلى زعماء الوفد المقبوض عليهم، وصفية زغلول التي اشتركت في إخفاء الشفرة التي يتراسل بها سعد مع أعضاء الجهاز السري، وكذلك عندما ذهبت لمقابلة المعتقلين الوفديين عام ١٩٢٢ بصورة سرية وهي متخفية من أجل رفع روحهم المعنوية بتدبير من الجهاز السري للمرأة.

لقد كان لاشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩ النتائج السياسية والاجتماعية، وعُدَّ إيذاناً بتحررها وتقدمها، وربما لو لم تقم الثورة لاحتاجت المرأة إلى فترة أطول حتى تتمكن من إثبات ذاتها.

ومن الناحية السياسية فقد أفادت مشاركة المرأة في التأثير على عقلية الأوربي الذي عرف من خلال المشاركة مدى إجماع الشعب على معارضة الحماية، كما أفادت من الناحية العملية، فقيادة المرأة للمظاهرات وتشكيلها اللجان والجمعيات وإلقاءها الخطب الحماسية قد ساهم في إشعال الروح الوطنية، وحثها الرجال على التضحية، وكان في استشهاد المرأة في الثورة وتعرضها لاعتداءات الجنود الإنجليز أسوة بالرجال مما ساوى بينهما في تحمل عبء وتضحيات العمل الوطني، مما أثبت للمجتمع مدى الحاجة إلى نصفه الآخر، ومدى أهميته، ومدى أيضاً الخطأ الذي وقع فيه المجتمع لتركه نصفه الآخر معطلاً مهملاً لا يستفاد من قدراته التى أكدتها تضحيات المرأة، وكانت المشاركة خطوة في سبيل التطور الاجتماعي ليس للنساء فقط، وإنما أيضاً تأثيره على الرجال، فنرى أحد علماء الأزهر يشيد باشتراك المرأة في الثورة ويثني عليها فيقول فخوراً بهن: «أشد على أيديكن وأرتل على مسامعكن آيات الفرح والسرور بما قمتن به نحو وطنكن العزيز، الشيء الذي ما كان يجول بفكر مصري أن تظهر سيدة ما من خدرها وتترك زينتها وتنبذ حليها لتنادي يحيا الوطن»، ويؤكد آخر على أن المرأة عضو في المجتمع كسائر أعضائه فيقول: «إن

المرأة المصرية التي نزلت إلى الشارع ليست الأنثى، ولكنها عضو الهيئة الاجتماعية المصرية، فلا تنظر إليها إلا من هذه الوجهة الاجتماعية، أي وجهة رقي المرأة ومجاراتها للرجال ومسايرتها في مناح الحياة وأطوارها».

عموماً فإن خروج المرأة للاشتراك في ثورة ١٩١٩، قد أحدث رجة في المجتمع كان يحتاج إليها، مما أدى إلى تغيير وضعها لتسير نحو التقدم رغم وجود العراقيل والمعارضين لفكرة تحريرها، ولكن هذا الطريق كان يسبح ضد تيار التطور الاجتماعي الزاحف بقوة إلى المجتمع من خلال جهود مؤيديه نساءً ورجالاً.

على أية حال، فإن نهضة المرأة المصرية منذ أن أثبتت دورها الإيجابي في الثورة، كانت خير مثال لشقيقاتها العربيات، فبدأت السيدات في دمشق وبيروت وغيرها يسرن على نهجها، ويطالبن بحقوقهن، ويشاركن أوطانهن في كفاحه ضد الاستعمار، فكان ذلك إيذاناً بانطلاق الشعلة من مصر إلى الوطن العربي.

المصادر والمراجع

◄ مذكرات: عبد الرحمن فهمي، تحقيق يونان لبيب رزق، جزءان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ١٩٩٣.

◄ هدى شعراوي، جزءان، صحيفة القاهرة، يوليو، أغطس ٢٠٠٣.

◄ دوريات: الأهرام، المقطم.

◄ المراجع: درية شفيق، المرأة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.

◄ رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣.

◄ لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

◄ محمد أنيس، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، ص١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨.

◄ محمد كمال يحيي، الجذور التاريخية لتحرير المرأة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

◄ يونان لبيب رزق، المرأة المصرية بين التطور والتحرر (١٨٧٣ - ١٩٢٣)، المجلس القومي للمرأة، مركز تاريخ الأهرام، د ت.

► Russel pasha, Sir Tomas, Egyptian Service 1902 - 1946, London, 1949

► Chirol, Sir valentine, The Egyptian Problem, London , 1920

٨ - المرأة بين التعليم والعمل

أ.د. لطيفة سالم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة بنها

بداية

هناك توأمان ارتبطا سوياً بعلاقة قوية، هما التعليم والعمل. ويُقاس تقدم الأمم على نسبتهما، وبالطبع تتعدَّد أنواع التعليم، وكذلك الحال بالنسبة للعمل، ولكنهما في النهاية يشكلان وحدة متكاملة. وبديهي أن يسبق التعليم العمل، ولم يكن الزمن وحده الذي جعله في المقدمة، ولكن أيضاً استحواذه على الأهمية جعله في المرتبة الأولى، وغدا منطقياً أن يصبح العمل هو نتيجة تحصيله. ومن أجل ذلك، فقد حرصت المرأة المصرية على أن يكون لها النصيب منهما، واحتاج التحقيق إلى مجهودات مضنية. والسؤال الذي يطرح نفسه: إلى أي حد نجحت في أن تحقق هدفها وتثبت وجودها في هذين المجالين؟

التعليم

الواقع أنه منذ وقت مبكر، ومع عصر إسماعيل أصبح للمرأة مكانتها على خريطة التعليم، إذ افتتحت زوجته الثالثة «جشم آفت هانم» أول مدرسة للبنات عام ١٨٧٣ انطلاقاً من سياسة التحديث التي انتهجها، وشجعه على ذلك المناخ الذي عاشت فيه مصر، حيث المبعوثون العائدون من الخارج ويحملون الأفكار المتطورة، والمثقفون أمثال الأفغاني، ومحمد عبده وغيرهما، والشوام أصحاب الرؤية المتفتحة، والجمعيات الخيرية، والإرساليات والمدارس الأجنبية. ذلك جميعه أعطى الدفعة لتعليم البنات، وأثمر النتائج الطيبة، وتمثَّلت في تلك الحركة التي تميزت بها نهاية القرن التاسع عشر، عندما انطلق صوت قاسم أمين ينادي بتحرير المرأة في كتابيه الشهيرين، وكانت قضية تعليمها من القضايا المهمة التي تناولها فضلاً عن ذلك النشاط الذي قامت به بعض الرائدات اللاتي حصلن على قسط من التعليم، مثل ملك حفني ناصف، وهي أول من نالت شهادة الابتدائية ودبلوم المعلمات.

ومع بدايات القرن العشرين، نالت قضية تعليم المرأة الاهتمام، ورغم سياسية الاحتلال التي عاكست التعليم، فقد أنشأت مجالس المديريات مدارس ابتدائية للبنات في عواصمها، وأسست أول مدرسة راقية للبنات، لتزويد المدارس الأولية بالراغبات في مواصلة الدراسة بقسط واف من العلوم والثقافة النسائية، كما أصبح هناك مدرستان للمعلمات بالإسكندرية والقاهرة، كذلك كان للفتيات نصيب في البعثات، لكنها اختصت بالتعليم النسوي واللغات والرياضة البدنية. وعندما تأسست الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨، ورغم رفضها التحاق الطالبات بها، فإنها فتحت أبوابها للمرأة، إذ خُصص لها شعبة تردَّدت عليها، ليس كدارسة وإنما كمستمعة لمحاضرات ثقافية، حاضرت فيها نبوية موسى، ولبيبة هاشم، وملك حفني ناصف، ومي زيادة، وأجنبيات، وقد ألقيت هذه المحاضرات صباحاً؛ لأن المحاضرات الخاصة بالطلبة تبدأ من الخامسة بعد العصر.

وبدخول مصر في الحقبة الليبرالية، حدثت طفرة كبيرة فيما يختص بالمرأة، وذلك بعد أن جذبتها الحركة الوطنية واحتوتها ثورة ١٩١٩، وما أسفر عن ذلك من متابعتها وإسهامها فيما مرت به مصر من أحداث سياسية، وهذه الدفعة بصَّرتها بقضاياها، فوجدت أن الطريق إلى التغيير هو الحق، وتمثَّل في التعليم الذي عدتَّه بمثابة المفتاح الذي يوصلها إلى غايتها في المساواة مع الرجل من ناحية، وأنه - أي التعليم - القادر على إزالة العقبات التي تواجهها، سواء في حياتها الخاصة أو العامة من ناحية أخرى.

كان التعليم الحر «الأهلي» خطوة نحو توجيه الاهتمام بتعليم البنات، وحاولت وزارة المعارف العمومية النهوض بمدارسه، فمنحتها الإعانات، وقد حصلت مدارس البنات على نسبة أعلى من مدارس البنين، ووفقاً لقانون ١٩٣٤ وُضعت الشروط التي أصبحت بموجبها المدارس الأهلية خاضعة لرقابة جمعية «ترقية الفتاة المصرية بالإسكندرية»، وفي عام ١٩٢١ وبفضل المجهود الذي قامت به نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات - ومعها السيدات السكندريات - أنشئت مدرسة تابعة لتلك الجمعية، وسرعان ما اتسعت بفضل التبرعات والمصاريف المحصلة من التلميذات، وغدت على أعلى مستوى، وعرفت باسم مدرسة «بنات الأشراف». وقد أولتها وزارة المعارف العمومية عنايتها، وكان ذلك إيذاناً بإنشاء نبوية موسى لمدرسة مثيلة لها في القاهرة.

ونجحت هذه المربية في حمل رسالة تعليم الفتاة، وألقت بمهمة ذلك على المدارس المصرية، بمعنى أنها أرادت إبعاد الفتيات المصريات عن المدارس الأجنبية، وذلك في وقت كن قد انجذبن لها، مؤكدة على أهمية كل من الانتماء الوطني واللغة العربية. وفي الوقت ذاته، فإنها اقتبست من النظام التعليمي الأوروبي ما يرقى بشأن التعليم، فأضافت اللغات الأجنبية ونظام التفوق الخاص بعدم الالتزام بالمدة الزمنية للنقل عبر سنوات الدراسة، وأن يكون المعيار بالمقدرة والتحصيل.

وعندما أسست هدى شعراوي زعيمة الحركة النسائية «الاتحاد النسائي» في ١٦ مارس ١٩٢٣، وهو العام الذي صدر فيه أشهر الدساتير المصرية، ومن ثم فقد طالب خطاب العرش في حكومة سعد زغلول عام ١٩٢٤ بضرورة العمل على ترقية المرأة أدبياً واجتماعياً، وبالطبع فإن التعليم الأداة الموصلة لذلك، ودخل تحت لوائه مختلف النشاطات، مثَّل التعليم قاعدة مهمة لديه. ولم يتوان الاتحاد عن المطالبة بفتح بابه والتوسع فيه بمختلف مراحله، واستخدم إمكاناته في ذلك مثل الاتصالات بالمسئولين، وما سطَّرته أقلام عضواته في الصحافة، وما ألقيْنه من محاضرات في هذا الشأن، علاوة على إنشائه مدرسة متنقلة لتعليم البنات الفقيرات مبادئ الصحة والتمريض وبعض الصناعات اليدوية.

وقامت بعض الجمعيات النسائية الأخرى بالمساهمة في تأسيس مدارس للبنات، واقتصرت على الفقيرات للنهوض بهن، وانحصرت الدراسة في الأعمال اليدوية من تطريز وحياكة واقتصاد منزلي بجوار تعليم القراءة والكتابة والحساب. وقد حصلت جمعية «أمهات المستقبل» التي رأستها تفيدة علام على المكانة في مسألة التعليم مع بداية الثلاثينيات، ومن ثم أنشأت عدة مدارس للبنات، واهتمت باللغات، وكان لها النشاط التعليمي بالإسكندرية.

والواقع أن فترة التفاعلات قد وجدت صداها فيما يختص بقضية تعليم البنات في الصحافة العامة والنسائية، فعُرضت على صفحاتها، وقاست أبعادها، وأبرزت التقدم الذي يحرزه المجتمع من جراء تعليم الفتيات، ومن ثم كان التشجيع والتأييد والمؤازرة.

وجاءت البداية مع التحاق البنات بروضة الأطفال عام ١٩٢٤، وقد كانت قاصرة على البنين فقط منذ إنشائها عام ١٩١٩، وخضعت هذه المدارس للمصروفات، وعليه التحق بها البنات ذوات الأسر الميسورة. ولكن مع تولي طه حسين وزارة المعارف العمومية عام ١٩٥٠ قرر إلغاء المصروفات لإتاحة الفرصة أمام الجميع للالتحاق بتلك المدارس. ودافع عن قراره في لجنة المعارف بمجلس النواب، وبيَّن أنه يزيد من تجانس الأمة، ويعطي الفرصة للأسر غير القادرة على إلحاق أبنائها وبناتها بها. وما لبث أن صدر قانون ١٩٥١ الذي جعل مدة الدراسة في رياض الأطفال سنتين داخل المدارس الابتدائية.

أما عن المرحلة الخاصة بالتعليم الأولي الإلزامي، فقد كان مجانياً وعُمِّم على البنين والبنات، وبالتالي ارتفع عدد المدارس الأولية للبنات، ومن هنا استوعبت الكثيرات. ولم يقتصر ذلك على العاصمة. وإنما أيضاً المديريات. وفُصل تعليم البنات عن إدارة التعليم الأوَّلي، وأُلحق بقسم تعليم البنات. كذلك اتسع نطاق المدارس الابتدائية، وخاصة بعد إلغاء المصروفات الخاصة بالتعليم الابتدائي عام ١٩٤٢ - إبان حكومة الوفد - وتضاعف عدد المتقدمات لامتحان شهادته.

ومما لا شك فيه أن الخطوات العملية التي أخذت طريقها في تعليم البنات لم تكن سريعة، وإنما لازمتها التؤدة، فعندما أُنشئت أول مدرسة ثانوية للبنات بالحلمية بالقاهرة عام ١٩٢٠، اختلف منهجها مع مدارس البنين، حيث مثَّل مرحلة انتقال ما بين الابتدائي والثانوي.

وأمام الأصوات التي نادت بالمساواة، وفي عام ١٩٢٥ حدث تقسيم للمدرسة، القسم الأول وأصبح نظامه مطابقاً مع نظام البنين، ونقل إلى شبرا تحت اسم «مدرسة البنات الثانوية بشبرا»، ثم انتقلت عام ١٩٣١ إلى بولاق وأطلق عليها «مدرسة الأميرة فوزية الثانوية للبنات»، أما القسم الثاني، فقد انتقل إلى مقر الدوبارة، وكانت له سماته المختلفة، إذ اهتم بتخصص التدبير المنزلي والفنون التطريزية والخياطة. وغدا للتلميذات حق الاختيار. كما وجد قسم داخلي احتضن التلميذات المغتربات. وأُنشئت بعض المدارس الثانوية لتستوعب الحاصلات على الابتدائية، واللاتي زادت أعدادهن

حتى لقد اضطرت الوزارة إلي نقل قسم روضة الأطفال من مدرسة السنية ليُشغل المكان بتلميذات الثانوي.

وأثبتت التلميذات مقدرتهن، وحصلن على أفضل النتائج، وتفوقن على البنين، فعلى سبيل المثال حصلت مدرسة شبرا على مركز متقدم، ووصلت نتيجتها إلى ١٠٠٪ عام ١٩٢٩ بقسميها العلمي والأدبي، فدل ذلك على أن استعداد الفتاة لا يقل عن الفتى، وإنما يفوقه. واستمر هذا التفوق على مر السنوات، وأحدث رد فعل إيجابي في الصحافة والجمعيات. ونما الوعي في مسألة ضرورة تعليم البنت لدرجة أنه في دعاوى النفقة، ألزم القاضي الأب بدفع نفقة تعليم ابنته، فنصَّ حكم صدر عام ١٩٣١ على أن: «التعليم لازم للأولاد بنين وبنات لتهذيبهم وتثقيف عقولهم، وأن الحاجة إليه لا تقل عن الحاجة إلى النفقة والشراب».

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٨، ١٩٥١ اختلف النظام الثانوي بين البنين والبنات، بمعنى أن التلميذ كان يدرس المناهج العامة لمدة أربع سنوات، ويحصل على شهادة الثقافة، ثم يتخصص لمدة عام في شعبة يختارها ليحصل على التوجيهية. أما التلميذة فتدرس الشهادة الأولى في خمس سنوات، والسنة الزيادة خصصت للمواد النسوية، كما أنشئ قسم خاص في مدارس البنات للدراسات النسوية لمن تريد الالتحاق من التلميذات.

وازداد الإقدام على تعليم البنات الثانوي بناء على ما أقدم عليه طه حسين إبَّان وزارة الوفد الأخيرة من جعله مجانياً، حيث التحق به اللاتي حُرمن منه قبل ذلك، نتيجة عدم مقدرة الأهالي على دفع المصروفات، ومن ثم لم تعد المدارس الثانوية قاصرة على أولاد الأغنياء.

ونال التعليم الفني الاهتمام، ففي عام ١٩٣١ أفتُتح قسم ليلى للفنون التطبيقية لإعداد التلميذات لمزاولة بعض الفنون العادية، وقسم آخر للفنون الجميلة. وكذلك قسمان تجاريان بالقاهرة والإسكندرية لتعليم الفتيات فنون التجارة وتجهيزهن للأعمال الحرة في المكاتب والمصارف التجارية، كما تأسست مدرسة الخدمة الاجتماعية التي أُنشئت عام ١٩٣٩.

ولما كان الطريق إلى الجامعة يتطلب مصروفات، فقد تحول اتجاه غير القادرات إلى مدارس الفنون التطريزية، وبالتالي تم التوسع فيها، فبالإضافة إلى المدارس التابعة للجمعيات النسائية، كانت هناك مدارس مجالس المديريات التي اهتمت بهذا النوع من التعليم.

أما بالنسبة للتعليم الأجنبي، فقد استقبلت مدارسه الفتيات المنتميات إلى الطبقة الأرستقراطية، وانفصلت بثقافتها عن المجتمع المصري من حيث اللغة والتوجه القومي والعادات والتقاليد، مما أثَّر على خريجات تلك المدارس.

وأصبحت بنت المدارس لها شخصيتها السويَّة، وشاركت في الأنشطة المدرسية، وشغلت الصحافة المدرسية المكانة لديها، وسطَّرت أقلام التلميذات موضوعاتهن التي امتلأت بها جدران المدارس، ودلَّت على الثقافة التي تمتعن بها، فعلى سبيل المثال كتبت سعاد ماهر التلميذة بمدرسة الأميرة فوزية الثانوية عام ١٩٣٥ - وعالمة الآثار الإسلامية فيما بعد - عن حقوق المرأة، وركزت على التعليم، وساقت النماذج لأوروبيات أثبتن وجودهن في ميدان العلم، وأيضاً لمصريات من الرائدات اللاتي نلن حظهن من التعليم وشغلن مواقع متميزة في المجتمع.

وعُرف نظام الأسرات، تلك التي قامت بالأنشطة المختلفة. وفي عام ١٩٣٠ أُدخل نظام المرشدات، وتولَّت تطبيقه بمهارة فائقة منيرة صبري، مفتشة التربية الرياضية بوزارة المعارف، وصاحبة أول المؤلفات الرياضية «الفتيات المرشدات»، وأظهرت نشاطها المتَّقد من خلال المهرجانات التي أقامتها بمدارس البنات. وبرهنت الفتاة المرشدة على تفوقها، وواصلت حركة المرشدات ازدهارها، ومعروف كيف يُصقل هذا النظام الفتيات، واللائي أصبحن متساويين مع الفتيان.

ومن منطلق الاهتمام بالرياضة البدنية، ومع نهاية عام ١٩٣٦ تشكلت في مدارس البنات فرق رياضية شاركن فيها. وبعيداً عن أسوار المدارس خرج التلميذات إلى النادي الأهلي مع مدرساتهن ليتمرن على بعض الألعاب، ولم يقتصر ذلك على القاهرة، وإنما امتد لخارجها.

وأدت المربيات والمشتغلات في المجالات الاجتماعية دورهن في الحقل التعليمي، إذ أفدن من كل فرصة، واستخدمنها لصالح تحقيق ما يسعين إليه في التأثير على الأفكار العامة واستخدامها لخدمة قضيتهن، وقامت نبوية موسى بدور فعّال في الحفلات المدرسية التي كرّمت فيها الخريجات بالجوائز، ودعت لها كبار الشخصيات، ودارت محورها على مزايا تعليم البنات وأثره على المجتمع. كذلك الحال بالنسبة لهدى شعراوي التي غرست في النفوس أصول ترقية المرأة، واستحضرت أوضاعها في أوروبا وأمريكا وتركيا، ودائماً تنتهي إلى هدفها الذي تمثَّل في أن التعليم هو الطريق الموصل لنهضة المرأة، أيضاً قام الرجال المؤيدون بمجهوداتهم في هذا الصدد.

وانشغل البرلمان بقضية تعليم البنات ونوعيته، حيث ساد اتجاهان:

الأول: رأى ضرورة مساواة الفتاة بالفتى في تلقي العلم، أي توحيد المناهج.

والثاني: رأى أن يقتصر تعليم الفتاة على ما يخدمها في حياتها كزوجة ومربية لأولادها.

ووفقاً للتغيير الذي طرأ على المجتمع، فقد كان للاتجاه الأول قوته. ولم تتوان المرأة المتعلمة عن الإلحاح في طلب العلم للفتيات، وجنّدت قلمها ولسانها من أجل الفوز بأي تقدم، وتألقت في ذلك نبوية موسى، ومي زيادة، وغيرهما.

ولما كان هناك ارتباط قوى بين التعليم والتربية، فقد استحوذت الأخيرة على الاهتمام، وطالبت رائدات الحركة النسائية، وكذلك المناصرون لقضايا المرأة بالتركيز على تربية الفتيات وبث القيم الدينية والأخلاقية داخلهن حتى تكتمل شخصيتهن.

كان التطلع للتعلم العالي له المساحة المهمة في قضية تعليم البنات، وخاصة مع الاتجاه الجاد للتعليم الثانوي المؤهل له. وقد تفرَّع إلى فرعين، الجامعة والمعاهد العليا.

شكَّلت الجامعة بيت القصيد للطالبات، إذ أردن أن يحققن طموحاتهن ويُثبتن قدراتهن، وأنهن أصبحن على قدم المساواة مع الطلبة من ناحية، وليلتحقن بالعمل المرموق بعد التخرج من ناحية أخرى.

وفي الحقيقة فإنه منذ عام ١٩٢٥، وحينما تحوَّلت الجامعة المصرية من أهلية إلى حكومية، تبلورت أفكار أصحاب الرأي المستنير بشأن إلحاق الفتيات بالجامعة. ولكن على جانب آخر، كان هناك المعارضون لذلك، نظراً لما يتمخض عنه الاختلاط من نتائج من وجهة نظرهم، ولأن مفهوم الجامعة لديهم أن خريجيها يوظفون في غير مجالات عمل المرأة، بالإضافة إلى نوعية المناهج التي تدرس بها والمرتبطة بالغرب والبعيدة عن التحفظ. وأصبح الأمر سجالاً بين الطرفين، وتحولَّ إلى قضية عامة، وارتفع الصوت الذي ردَّد أن الأدب والعلم هما خير حجاب للفتاة، وأن القائمين على شئون الجامعة لن يجيزوا تصرفاً غير مشروع، وأنه بعد أن شاركت المرأة في الحركة الوطنية، صارت الخشية من التحاق الفتاة بالجامعة مسألة ليس لها أدنى اعتبار.

وبناء على إيمان صفوة المفكرين من المسئولين برسالة الجامعة التنويرية، كان لا بد من التحرك، فقد طلب عمداء الكليات من أحمد لطفي السيد - مدير الجامعة ونصير المرأة - قبول الفتيات الحائزات على البكالوريا، لكنه أبدى شكّه في موافقة الحكومة على ذلك، وعليه مضى مع طه حسين عميد كلية الآداب، وعلي إبراهيم عميد كلية الطب في وضع تخطيط يحقق ما يسعون إليه، واتفقوا على أن تكون خطواتهم بعيدة عن الإعلام وفي طي الكتمان حتى لا يثيروا المتشدّدين، ومن ثم يفرض الواقع نفسه، واعتمدوا على أن القانون الأساسي للجامعة يبيح دخول المصريين، وهو لفظ ينطبق أيضاً على المصريات.

ونجحت الخطة، وقُبلت الفتيات بالجامعة عام ١٩٢٩ دون الإشارة إلى نوعهن، وكن سبع عشرة طالبة، التحق ثمانية بكلية العلوم، وأربعة بكلية الآداب، وأربعة بكلية الطب، وواحدة بكلية الحقوق، وتخرجت تلك الدفعة، وحصلت على مراكز متقدمة، ففي كلية الآداب جاء ترتيب سهير القلماوي الأولى على قسم اللغة العربية، وفاطمة فهمي الأولى على قسم الاجتماع، وفاطمة سالم الأولى على قسم اللغات القديمة. كما تفوقت نعيمة الأيوبي وغدت أول محامية في هذا الوقت المبكر.

كان لحدث التخرج الأصداء، فأقامت هدى شعراوي مؤتمراً حضره الأمير محمد علي، وطه حسين، ومحمد علي علوبة، وغيرهم لتكريم الخريجات، وانضمت إليهن لطيفة النادي التي تخرجت من مدرسة مصر للطيران.

ولم يكن المعارضون راضين عما يحدث من تقدم للمرأة، وخاصة أصحاب الاتجاه الأيديولوجي المحافظ، فقادوا حملة عام ١٩٣٧ ضد ما حصلت عليه، وهاجموا الاختلاط في الجامعة، وطالبوا بفصل الطالبات عن الطلبة، وتوحيد زيهن، ولكن تمكَّن طه حسين ولطفي السيد من وقف ذلك التيار، وصرَّح الأول بأن الماضي لن يعود، وأن الاختلاط لم يعد في الجامعة فقط، وإنما ساد المجتمع. وشنت الصحافة المؤيدة حملتها، وكتب فيها المفكرون يشجعون ويؤازرون. كذلك احتجت طالبات الجامعة، ودللّن على أن الحياة الجامعية المختلطة التي استمرت وقتاً، قد برهنت على أنها ظاهرة صحية، وأثبتت كيف أن الفتاة الجامعية تحافظ على تربيتها وأخلاقها. وعندما تولى محمد حسين هيكل وزارة المعارف (١٩٣٨ - ١٩٣٩) دافع بشدة عن حق الفتاة في الالتحاق بالجامعة، وأشار إلى أنه قد ثبت أنها أظهرت نبوغاً وتفوقاً في العلوم عن الفتى؛ لأنها لا تصرف وقتها إلا في الدروس، بينما هو ينغمس بعمق في الأحداث السياسية والإضرابات.

ودفع تقدم الطالبات وتفوقهن من ناحية، والمطالبة بتوسيع المجال العلمي لهن، سواء عن طريق ما سُجِّل في الصحافة، والذي شكَّل جبهة قوية شاركت فيها المرأة، أو ما جاء على الألسنة من ناحية أخرى، أن فتحت باقي كليات الجامعة أبوابها للفتيات، فالتحقن بطب الأسنان عام ١٩٣٢، والتجارة عام ١٩٣٥، والصيدلة عام ١٩٣٦، ومنذ عام ١٩٤٥ قُيِّدن في الهندسة والزراعة والطب البيطري. ولم يقتصر الأمر على عدد الكليات، وإنما أيضاً على عدد الطالبات اللاتي أصبحن في زيادة مطردة. ووجد هذا الاتجاه المساندة من رائدات النهضة النسائية وقادة التنوير، وانعكس ذلك على الصحافة والصالونات والأندية والجمعيات والحفلات التي جمعت عناصر المثقفين.

وعندما أُنشئت جامعة فاروق الأول (الإسكندرية) عام ١٩٤٢، أصبح طه حسين مديراً لها بالنيابة، ومعروف سياسته تجاه تعليم المرأة، وبالتالي استقبلت الجامعة الطالبات اللاتي ارتفع عددهن تباعاً. كذلك الأمر بالنسبة لجامعة إبراهيم باشا «عين شمس» التي أُنشئت عام ١٩٥٠ عندما كان طه حسين وزيراً للمعارف. ولم تعد الطالبات اللائي التحقن بالجامعات المصرية من القاهريات فحسب، وإنما أيضاً من خارجها،

وقد التزمت بسكناهن، ووضعت الأسس المنضبطة، واختيرت المديرات اللائي باشرن عملهن بكل نظام ودقَّة. أما عن الجامعة الأمريكية، فقد التحقت بها الفتاة المصرية، وأحياناً اختل التوازن العددي بين الجنسين، ففي عام ١٩٤٤ وصل عدد الخريجات إلى تسع عشرة، بينما عدد الخريجين ثمانية.

وعن ممارسة الطالبات لحياتهن الجامعية، فقد أثبتن قدراتهن على فهمها بقواعدها الصحيحة، وكنَّ على مستوى المسئولية حتى يبرهن للتيار المضاد أنهن كفء لما حصلن عليه، وأقصين تماماً الآثار غير الحميدة لمساوئ التغيرات التي طرأت على المجتمع آنذاك، ولم يتبرجن وحافظن على مظهرهن، فهن يحضرن إلى الجامعة بزي محترم وسيقان مغطاة بالجوارب ودون أصباغ تغطي وجوههن. وإذا حدث وتصادف وجود من تعدَّت الحدود، يكون ردعها في الحال، وتصبح عرضة للقيل والقال، وقد وُقِّعت الجزاءات على من تُسوِّل لها نفسها الخروج عن قواعد الحشمة. كذلك كانت هناك أصول للاختلاط، حيث خُصِّصت في قاعات المحاضرات المقاعد الأمامية للطالبات، كما أُخضعت تصرفات الطلبة للرقابة، وتمَّت محاسبة من يتعدى الحدود. وفي نوفمبر ١٩٣٦ صدرت اللائحة التأديبية، ومن بنودها الاحترام الكامل للطالبات. ولم يكن في معنى التضييق الجمود أو الفتور في العلاقات بين الطالبات والطلبة، إذ أنه كثيراً ما دارت بينهما المناقشات في قضايا الساعة المطروحة.

وتدريجياً اتسع نشاط الطالبات بعد أن انخرطن في الحياة الجامعية، وشاركن الطلبة في المواقف المتعدِّدة وخاصة المرتبطة بالجامعة، وكان لهن الدور الإيجابي في الندوات التي أُقيمت وتطرقت إلى المسائل المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وكيفية السمو بمكانة المرأة عملياً وأدبياً واجتماعياً. ونزلت الطالبات إلى ملاعب الكليات، ومارسن الرياضة، وحصلن على الجوائز، رغم ما وجدنه من معارضة، إذ اندفع تيار التحرر ليحصل على المزيد من المكاسب. ومن الطريف أن أمينة السعيد أثناء دراستها بكلية الآداب قسم اللغة الإنجليزية - التحقت بها عام ١٩٣١ - كانت تتدرب في ملعب التنس، وثار عليها بعض الطلبة، ولكنها لم تعبأ وواصلت تدريباتها ليس فقط في تلك اللعبة، وإنما كذلك في ألعاب أخرى.

ولم تتخلَّف الطالبات عن الرحلات، وصحافة الفترة تنقل الصور الفوتوغرافية لهن مع الطلبة، وهنَّ يمارسن الألعاب الترفيهية. وتعدَّدت أماكن الرحلات، منها ما هو قريب المسافة مثل القناطر وحلوان، ومنها ما هو معقول المسافة مثل السويس، ومنها ما هو طويل المسافة مثل الأقصر. وسرت روح الكشافة بينهن، وأصبح هناك فرق لها بالكليات.

وبرز قلم الطالبات في الصحيفة الجامعية ليشكِّل اتجاهين، الأول: ما أكَّد توازن شخصيتهن، والهدف من الحرية التي حصلن عليها وتسخيرها في خدمة رقي المرأة ونهضتها. والثاني تمثَّل في تلك التوجيهات والنصائح التي قُصد من ورائها ضبط إيقاع الطالبات للالتزام بالمنهج الأخلاقي واتباع الطريق المستقيم. كذلك لم يغب الوقوف على خشبة مسرح الجامعة عن الطالبات، حيث عرضن مع الطلبة المسرحيات المترجمة، وكانت ابنة طه حسين في طليعتهن.

وخاضت الطالبات المعركة الانتخابية والخاصة بمجلس اتحاد الطلبة - الممثل لهم والراعي لحقوقهم والدافع وراء نشاطاتهم المختلفة من ثقافية واجتماعية ورياضية، وقد شكل الانتماء السياسي اتجاهاً واضحاً فيه - وسلكت المرشحات نفس طريق المرشحين، فقمن بالدعاية، ومن اللافت للنظر أنها كانت تقوم أساساً على مواقفهن السياسية. ومن الثابت أن دور المرأة برز بصورة واضحة في المجال السياسي مع ثورة ١٩١٩، وبالتالي لم يكن غريباً عن الطالبات أن يُقدمن على الاهتمام بالسياسة، فعلى سبيل المثال بيَّنت وشجَّعت وحمَّست سهير القلماوي أهمية العمل بالسياسة وكيف أن مصر في حاجة إلى رجالها ليحصلوا على استقلالها.

كما قاطعت الطالبات البضائع الإنجليزية وفقاً للسياسة التي تزعمتها الحركة النسائية، أيضاً شاركن في المناسبات الوطنية، ففي عام ١٩٣٦ أحيْن ذكرى محمد عبد الكريم الجارحي والتفعن مع الطلبة حول النصب التذكاري في فناء الجامعة، حاملات صورة الفقيد وأعلام كلياتهن، وخطب بعضهن وأشدْن بوطنيته.

وأسهمت الطالبات في العمل الاجتماعي، فتفوَّقن على الطلبة في التحصيل لصالح مشروع القرش الذي هدف خدمة الاقتصاد وخاصة الصناعة للحد من الصناعة

الأجنبية. وتعاونت طالبات كلية العلوم في تأسيس «جماعة النهضة الاجتماعية» عام ١٩٣٧ لتحقيق نوع من التكافل الاجتماعي بين الطلبة الأغنياء وزملائهم الفقراء وحماية الأطفال المشردين، وتبرَّعت الطالبات بشراء الخامات وأدوات الإنتاج لإقامة سوق خيري لصالح هذا العمل.

ولم تكتف الطالبات بالمرحلة الجامعية الأولى، وإنما واصل البعض منهن الدراسات العليا، فكانت سهير القلماوي أول مصرية تحصل على الماجستير في الآداب من قسم اللغة العربية تحت إشراف طه حسين عام ١٩٣٧، واعتبر يوم مناقشتها حدثاً كبيراً تابعته الصحافة ليكون نموذجاً تحتذى به الأخريات. واستمرت في دراستها وحصلت على الدكتوراه عام ١٩٤١، وسارت على هديها صاحبات الطموح. ودخل في نطاق الدراسات العليا معهد التحرير والترجمة والصحافة الذي تقدم له الحاصلون على الشهادة الجامعية، والتحقت به بعض الطالبات وحصلن على نتائج طيبة.

ومما يُسجَّل أن شريحة الطالبات اللائي واصلن تعليمهن الجامعي كنَّ ينتمين إلى المستوى الراقي، إذ أتاحت لهن الظروف الاقتصادية والاجتماعية مسايرة التطور والتغيير، حيث كان من الصعب على الأقل منهن مستوى أن يلتحقن بهذا النوع من التعليم، لارتفاع المصروفات من ناحية، ولوجود المعاهد العليا من ناحية أخرى.

والواقع أنه منذ عام ١٩٣٣ اتجهت السياسة التعليمية إلى إنشاء المعاهد العليا، وشملت معهد التربية للمعلمات، ومعهد التربية للموسيقى، ومعهد التربية الرياضية، ومعهد الاقتصاد المنزلي، ومعهد التربية الفنية، وذلك بهدف إعطاء الفرصة للراغبات في إتمام دراستهن لمواصلتها دون تحمُل أعباء مالية، بالإضافة إلى أنها غير مختلطة مثل الجامعة، وهو ما حرصت عليه الأسر المحافظة، فألحقت بناتها بها.

ووفقاً لخطة وزارة المعارف أصبح هناك معهد واحد «معهد التربية الفنية للمعلمات» وعُدَّ بمثابة كلية للبنات، وقُسِّم إلى قسمين: الأول: اختص بتخريج ربات البيوت، ومدة الدراسة فيه سنة واحدة. والثاني: اختص بالإعداد المهني، ومدة الدراسة فيه أربع سنوات، وخريجاته يصبحن إما مدرسات وإما موظفات، ولكن وضعت الشروط للالتحاق به، وكان من أهمها أن تُوقع الطالبة تعهداً بعدم الزواج قبل إتمام دراستها،

وأن تكلَّف بقضاء ثلاث سنوات على الأقل في خدمة الحكومة. ومما يذكر أنه بعد أن انضم معهد التربية للمعلمات لجامعة عين شمس عام ١٩٥٠ - إبان تولي طه حسين وزارة المعارف - التحقت به الطالبات.

وفيما يختص بمعهد التمثيل الذي خضعت اختباراته للدقَّة، فقد تقدَّمت إليه ٣٩ طالبة عام ١٩٣٠، فاختير منهن عشر، وسرعان ما واجه الفتيات العقبات نظراً للجدل الذي أثير حول مهمته واستمراره. وانتصر الرأي المعارض لوجوده، وحُجته في ذلك أن تعلم البنت التمثيل والرقص التوقيعي له مساس بكرامتها. ومن ثم صدر القرار الوزاري بإغلاقه في أغسطس ١٩٣١. ولكن مع عام ١٩٤٤ والتغيير الذي طرأ على وضع المرأة، افتُتح معهد التمثيل، والتحقت به حاملات الشهادة الثانوية وأيضاً الشهادة العليا. ورغبة في تشجيع إقبال الطالبات عليه، رُصدت لكل منهن مكافأة شهرية قُدِّرت بأربعة جنيهات. وبلغت نسبة الطالبات عام افتتاحه ١٢,٥٪، والتحقن بتخصصات التمثيل والإلقاء والنقد، وسرعان ما تزايدت أعداد الراغبات في استكمال دراستهن به، فكان ذلك تأكيداً لتخطي أية حواجز يمكن أن تقف عقبة في سبيل تقدم المرأة.

وجاء الاهتمام بالبعثات العلمية منذ فترة مبكرة، أي مع العشرينيات، وذلك لإتمام الدراسة في أوروبا - بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وسويسرا، وبلجيكا - وتركيا سواء على نفقة الأهالي أو الجمعيات النسائية أو الحكومة أو الدول المانحة. وكانت أولى البعثات تلك التي أوفدت إلى بريطانيا لدراسة تخصص أمراض النساء والولادة والأطفال، وتكونت من خمس من خريجات قسم القابلات بمدرسة الطب. ثم تنوعت البعثات وتعددت الاختصاصات وشملت رياض الأطفال، والتدبير المنزلي، والأشغال اليدوية، والعلوم، والآداب، والتربية، والفن (رسم، ونحت، وموسيقى) والرياضة البدنية.

ونهلت المبتعثات من مجالات العلم المعرفة، وكتبت عنهن الصحافة الأوروبية وأشادت بهن، وربطت تقدمهن بنهضة مصر الحديثة، وبالطبع فقد تتبَّعت الصحافة المحلية خطواتهن ونقلت أخبارهن، ومن هنا أصبحن حديث المجتمع المثقف، ومثلن

نصراً لمؤيدي مركز المرأة الجديد. وعُدن إلى مصر بعد أن حصلن على درجاتهن العلمية، وعليه عملن في تخصصاتهن، وتبوأن المراكز المناسبة، واعتبر ذلك نجاحاً مهماً أحرزته المرأة في ميدان التعليم.

وارتبط التعليم بالثقافة، تلك التي تعد جزءاً أساسياً في تكوين الفرد، فهي رسول للهداية، وداعية للنهوض والإصلاح، والسبيل للخير والمعرفة، ورغم احتياج المتعلم لها، فإن الذي لم يحصل على قسط من التعليم في حاجة أكثر لها. وكانت المرأة في أمس الحاجة إلى النوع الأخير؛ لأن نسبة تعليم المرأة لم يصل مؤشرها إلى أعلى الدرجات مما يجعل الثقافة ليست فقط مكملة للتعليم، وإنما غدت جوهرية، وقد ارتبط بها طرفان، الأول أُلقي على عاتق المرأة المتعلمة المثقفة، وحدَّد دورها في تثقيف الطرف الثاني الذي كان عليه متابعة المجهودات التي بذلت من أجل الارتفاع بمستواه.

وشكَّلت الجمعيات النسائية محوراً اختص بالثقافة، ويأتي في مقدمتها «الاتحاد النسائي» الذي كان من بين مهامه تعميمها، فاستن إقامة موسم ثقافي سنوي، حاضر فيه كبار المفكرين والأدباء مثل طه حسين، ومحمود عزمي، وأحمد البيلي، وإبراهيم الهلباوي، وغيرهم، وأمر طبيعي أن تشارك فيه المرأة، وخاصة الرائدات مثل هدى شعراوي، وسيزا نبراوي، ومي زيادة، وبنت الشاطئ، وإحسان أحمد، وسهير القلماوي، وكريمة السعيد، وأمينة السعيد، وغيرهن.

وتناولت المحاضرات القضايا التي تهم المرأة، وما يسمو بشأنها، وحقوقها وواجباتها وأحوالها الشخصية، ودورها الأساسي في المجتمع. أيضاً طُرحت الموضوعات التي تخص الأسرة من حيث الحياة الزوجية وما يحتضنها من مودة ورحمة وتربية الأولاد والتمسك بالأخلاق. كذلك عُرضت المحاضرات عن المعلومات العامة في التاريخ والآداب والعلوم والفنون.

ومع نهاية عام ١٩٣٠ أصدر وزير المعارف قراراً بتنظيم محاضرات عامة للمرأة لتزويدها بقسط من الثقافة يعينها ويؤهلها للاطلاع على الشئون العامة، لما يعود عليها من فائدة مرجوة. وتشكلت لجنة التنظيم من السكرتير العام للوزارة رئيساً، وطه حسين عميد كلية الآداب بالنيابة، وأحمد كمال مفتش قسم الشئون الصحية، ومكلانهن

رئيس قسم الخدمة بالجامعة الأمريكية، وجارنس كبيرة الطبيبات، وإحسان محمد وكيلة المدرسة السنية، وسيزا نبراوي مندوبة الاتحاد النسائي أعضاء.

واستقبلت الإسكندرية النشاط الثقافي، حيث أُلقيت المحاضرات التي صاحبها شريط سينمائي كوسيلة إيضاح. كذلك دخلت زيارة الآثار هذا المجال، أيضاً تعددَّت اللقاءات الثقافية في النوادي، وتبارى المثقفات في عرض الموضوعات التي تهم المرأة، وكثر روَّادها من النساء، وشارك الرجال في الحضور، وقد غلب على تلك المقابلات السمة الأرستقراطية.

ومضت حملات التوعية الثقافية تأخذ مكانها، وكان للصحافة بنوعيها العامة والنسائية دورها في نشر الوعي الثقافي، فكتبت عن أهمية أن تكون المرأة على قدر من الثقافة التي تنأى بها عن العادات السيئة - المرتبطة بالأمراض الاجتماعية مثل الزار والدجل والشعوذة والخرافة والبدع وغيرها - وتضمن لها حياة زوجية سعيدة، ومن ثم يتوارى الإقبال على الزواج من الأجنبيات، وكيف أنه أصبح من الضروري أن تنضم إلى قائمة جهاز العروس قائمة بالكتب التي تثقفها. وأسهمت الإذاعة في هذا المضمار، إذ أذاعت المحاضرات وما دار حولها من نقاش وحوارات، حيث الرأي والرأي الآخر، مما خلق صحوة فكرية، وقد أدلت المثقفات بحديثهن الذي تطرق إلى موضوعات مختلفة. وتشجيعاً على نشر الثقافة، خُصِّص أحد الأركان في دار الكتب للمرأة التي حرصت على ارتياده.

ومع نشأة وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ وُجدت الدراسات الخاصة المرتبطة بالخدمات الاجتماعية، ونُظِّمت محاضرات تلقى مرتين أسبوعياً، تعلَّقت برعاية الأطفال والخدمة الطبية والإصلاح الاجتماعي الخاص بحل المشكلات العائلية. وجرى الاهتمام بالتمريض إبَّان الحرب العالمية الثانية، ووجهت جمعية الشبان المسلمين وجمعية الهلال الأحمر الدعوة للمرأة للالتحاق بمدرسة الصحة العسكرية لإعدادها في التمريض والإسعاف والتطهير. ولقيت المدرسة إقبالاً متزايداً، ووصل عددها إلى سبع مدارس بالقاهرة والإسكندرية، ومنحت دبلوم فن التمريض العسكري. أيضاً فقد قامت المطافئ بتدريب المرأة على مكافحة القنابل الحارقة.

واحتلت الثقافة الدينية مكانتها، فشاركت المرأة في المحاضرات التي أقامتها الجمعيات الإسلامية، وتناولت حقوق المرأة في الإسلام، وأثرها في تقدم الدول الإسلامية، ولم تقتصر تلك المحاضرات على القاهرة، بل امتدت إلى خارجها، ولقيت إقبالاً من العنصر النسائي.

وبُذلت المساعي من أجل محو الأُمِّية، وتردَّدت النداءات لتعليم المرأة الريفية مبادئ القراءة والكتابة والحساب، وأقام «معهد التربية للمعلمات» في عام ١٩٤٥ دورات دراسية لمدة تسعة أشهر لمكافحة الأُمِّية. واهتمت الجمعيات النسائية بهذه القضية، ووضعتها درية شفيق محل اهتمامها عندما أسست «اتحاد بنت النيل» عام ١٩٤٩، ولم تُقصر مهمة التطبيق على النساء فقط، وإنما أشركت أيضاً الرجال، ووجدت أن النجاح في ذلك يمنح المرأة الأداة التي تستعين بها لتستحوذ على حقوقها السياسية.

كانت هذه هي رحلة التعليم - وما ارتبط به - التي اجتازتها المرأة منذ طفولتها إلى أن حصلت على أعلى الشهادات سواء من داخل مصر أو خارجها، ولم يكن الطريق سهلاً، وإنما شاقاً ووعراً وطويلاً، حيث صادفت في كل محطة العقبات والعراقيل، فواجهت وصمدت وكافحت، ووجدت المعاونة من المستنيرين. وبعد ذلك جميعه أضحى من غير المقبول أن تسعد بشهادتها لتزين بها جدار حجرة ضيوفها، ولكن كان لا بد أن تعمل، حيث ربطت العلاقة الحميمة بين التعليم والعمل، وأصبحا لا يستغنى أحدهما عن الآخر، وعليه بدأت رحلة جديدة في حياتها اختصت بكفاحها من أجل تحقيق هدفها.

العمل

شكَّلت مسألة عمل المرأة قضية مهمة، وخاصة أن المجتمع له سمته الطبقية، فهناك نساء الطبقة الأرستقراطية اللائي لم يعملن، لكنه في الوقت ذاته أخذ البعض منهن على عاتقه مهمة نشر ثقافة عمل المرأة من خلال الجمعيات الاجتماعية، وذلك كجزء من رسالتهن المتعلقة بتحرير المرأة. وهناك نساء الطبقة الدنيا سواء في المدينة أو الريف، والعمل بالنسبة لهن أمر مسلم به. وبين الطبقتين هناك نساء الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها والتي عانت من إشكالية العمل، وخاضت معاركها في سبيل أن تلتحق به.

والواقع أن قضية العمل كانت أصعب من قضية التعليم، فالتعليم محدَّد، والاختلاط فيه يقتصر على مرحلة الجامعة، وليس له عائد مادي، واختص بمقتبل العمر، بينما العمل يفرض فيه الاختلاط نفسه، وله الثمرة المادية التي تحمل الإيجابيات وبعض السلبيات، وعند ممارسته يكون السن في مرحلة متقدمة نوعاً مما يؤثر على تكوين الأسرة. ومن المعروف أن القضيتين تفجرتا في وقت واحد، واتخذتا طريقاً مشتركاً، وكان صوت التأييد مرتفعاً في كليهما، والاتجاه المعارض يحارب من أجل خلق العقبات أمامهما.

وتمثَّلت أهم الحركات الإيجابية في القضية، عندما نشرت نبوية موسى كتابها عن «المرأة والعمل» عام ١٩٢٠، الذي جسَّد دفاعاً كاملاً عن حق المرأة بأن تلتحق بنفس عمل الرجل، وألا ينحصر نزولها للعمل في المهن الأدنى، واستفسرت لماذا توجد الممرِّضة والمولِّدة دون الطبيبة؟ ولماذا يقتصر عملها على الدلالة والخدمة في المنازل وغسيل الملابس وبيع المنتجات المتواضعة في الشوارع؟ وبيَّنت كيف أن تلك الأعمال تُعرضها للمهانة، وأن الحاجة أصبحت ملحَّة في وجود الطبيبات والمحاميات والمدرسات والكاتبات والخيَّاطات والموسيقيات، وجميعها مهن محترمة. وهاجمت الأفكار التقليدية والعادات البالية التي تقف حجر عثرة أمام التحقيق، مدلِّلة على أن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل، وأن الدين لا يمنعها من ذلك. وأضافت أنها تمتلك سلاح عفتها عن طريق التعليم الذي يُصقلها ويجعلها مدركة لأبعاد النوايا، وخاصة إذا كانت سيئة.

وعرضت الصحافة القضية، وكانت أغلبيتها مؤيدة لخروج المرأة إلى العمل وممارسة كافة أنواعه، وأوضحت أن التقدم الذي أحرزته المرأة المصرية وتأثرت فيه بالمرأة الأوروبية ينقصه نزولها إلى ميدان العمل حتى لا تصبح في حاجة إلى الرجل، ولا تهتم سواء أحجم عن الزواج أو أقدم، وأبرزت أهمية العمل للمرأة المتزوجة، وبالذات مع ارتفاع الأسعار، وكثرة أعباء المعيشة، وأن كل بيت في حاجة إلى تعاون الجنسين، أيضاً فإنه يضمن لها مورد رزق وحياة كريمة في حالة وفاة زوجها أو مرضه أو طلاقه لها، وبذلك تبعد الخوف عن حياتها، وتخرج من دائرة الذل التي قد تلحقها وخاصة إذا كانت معيلة، وأنه ليس في العمل ما يُسيء إلى شرف الزوجية، ولا يحول دون إتمام المرأة لدورها كزوجة وأم.

وأشارت الصحافة إلى أنه من الصعب على المرأة - وبالذات المتعلمة - أن تمكث في بيتها حبيسة، ولا بد من كسر القيود والأغلال واقتحام عقبات التقاليد، وساقت الأدلة على المساواة في الاستعداد بين المرأة والرجل، وتلك التسهيلات التي قدمها الإسلام في هذا الصدد، وأن خروج المرأة للحياة يكون بالعمل الذي يقتل وقت فراغها، ويؤكد ذاتها، ويمنحها الأمن والاستقرار، ويُقوِّم شخصيتها، ويثبت أنها عنصر فعال في المجتمع، ويستثمر طاقتها ويضمن لها كرامتها الإنسانية، ويثريها بالآراء الرزينة التي تشارك بها زوجها، مما يجعل التفاهم المفتاح لحل المشكلات بينهما، وما يترتب على ذلك من تلافي تعدّد الزوجات والطلاق.

وطالبت بعض الأقلام بأن تكون المرأة قاضية شأنها في ذلك شأن الرجل، وقد حدث ذلك أثناء الثلاثينات وقت التحضير لنظام قضائي جديد بعد أن تقرر إلغاء الامتيازات الأجنبية، وبالطبع حملت آراء الصحفيات التشجيع والمؤازرة لذلك، مبيِّنة أن المرأة درست القانون وحصلت على شهادته بتفوق. أيضاً تطرقت الصحافة إلى العقبات التي تقام أمام المرأة وضرورة إزاحتها مثل عدم الجمع بين الزواج والعمل الذي قررته إدارة تعليم البنات على المدرسات، وكذلك الحال بالنسبة للممرضات والحكيمات، بينما صُرِّح للطبيبات بالزواج.

وكان استدعاء الصحافة النماذج الغربية شاهداً على المراكز التي حصلت عليها المرأة في بلادها، ومن ثم فقد نادت بعمل المرأة في السلك الدبلوماسي، وساقت الأمثلة من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعرَّجت على باكستان - وهي البلد الإسلامية - حيث شغلت المرأة منصب سفير، وأنها أيضاً عُيِّنت وزيرة في فرنسا. كذلك شجَّعت التوسع في استخدام المرأة بالبوليس، وبالذات في مكافحة البغاء. وطالبت بألا يقتصر عمل المرأة على الوظائف فقط، وإنما يجب أن يمتد إلى الأعمال الحرة. واستحضرت أدوار النساء البطولية سواء في التاريخ القديم أو الإسلامي، وكيف كانت تُسند لهن الأعمال التى يقمن بها خير قيام.

وعلى النمط نفسه أُلقيت المحاضرات، وتبارت الألسنة وحثَّت وشجَّعت وساندت القضية، وناشدت الحكومة أن تؤدي واجبها وتلحق المرأة بجميع مصالحها، لما يعود ذلك على الأمة من رقي ورفعة.

ومن جانب آخر كان هناك المعارضون والمناهضون الذين وجدوا في عمل المرأة المفتاح لتحقيق رغبتها في التقرب من الرجال، وأنها تنقاد وراء عاطفتها وعندئذ يختفي عقلها، وأن مكانها الطبيعي هو المنزل؛ لأن العمل يستنفذ مجهودها، وبالتالي تصبح فاشلة في حياتها الزوجية، وكذلك في تربية أولادها، مما يخلق المشاكل العائلية. واعتبروا التشبه بالمرأة الأوروبية خروجاً عن قواعد الدين والأخلاق والنظم والعادات والتقاليد، وله النتائج السيئة، وأن عمل المرأة سوف يتسبب في زيادة حجم بطالة الرجال مما يكون له التأثير السلبي على المجتمع.

وأقيمت المناظرات بين المؤيدين والمعارضين، وكل ساق حججه، وتفانى الأخيرون لإيقاف عجلة التطور، ولكن كان من الصعب أن يتم ذلك، حيث إن الإرادة القوية بشأن تقدم المرأة تمكّنت من الانتصار بعد أن أحرزت النقاط لصالحها، وقد برز ذلك في عدة مجالات بميدان العمل، إذ أثبتت المرأة أن التطبيق هو خير دليل على كفاءتها.

المدرِّسات

رحَّب التدريس بالمرأة، ومن خلاله مارست عملها بإتقان. وقد ارتبطت المهنة بسياسة تعليم البنات، إذ تطلَّب الأمر توفير المدرسات والناظرات والمفتشات، ومثَّلت نبوية موسى الريادة في هذا المجال، فقد نالت دبلوم المعلمات، وعُيِّنت مدرِّسة بوزارة المعارف، ونجحت وتدرَّجت في وظائف التدريس إلى أن أصبحت أول ناظرة مصرية في المدارس الأميرية، وتفوَّقت على مثيلاتها من الأجنبيات، ووصلت إلى منصب كبيرة المفتشات بالوزارة، وكانت أول مصرية تحوذ عليه، وأعطت المثل الأعلى للمرأة العاملة من حيث الأخلاق والاحتشام والثقافة والمعاملة مع الآخر، مما أكسبها الاحترام والتقدير. وعندما حدث احتكاك بينها وبين الوزارة، خرجت منها عام ١٩٢٦، واتجهت إلى التعليم الخاص، وأنشأت مدرستي بنات الأشراف بالإسكندرية والقاهرة، ولقيتا نجاحاً كبيراً، وكانتا ذات مستوى راق سواء فيما يختص بالتلميذات أم المدرسات.

ووضعت وزارة المعارف نصب أعينها الاستفادة من المدرِّسات المصريات، وخاصة بعد أن زاد عددهن، ليشغلن أماكن المدرِّسات الأجنبيات. ولم يأت عام ١٩٢٥ إلا وأصبحن يمثلن أكثر من نصف القوة التي تعمل بالمدارس. وفي عام ١٩٣٠ كانت أكثر الناظرات والمفتشات بها فيهن رئيستهن مصريات. كما أقدمت الوزارة على توظيف العائدات من البعثات ليطبقن المناهج التربوية الحديثة على التلميذات، وكان لذلك أثره الإيجابي الملحوظ. وقد روعي في التوزيع أن يكون عمل المدرِّسات قريباً من محل إقامتهن.

وحين أقلقت المدرِّسات مشكلة عدم الجمع بين الزواج والعمل، عالجتها الوزارة عام ١٩٢٦. ولكن مع النظام الجديد الذي طبَّقته المعاهد، تجدّدت المشكلة وحُدِّدت الفترة الزمنية.

وبناء على الشكاوى، تم تقسيم المدرسات إلى ثلاث فئات وفقاً لمؤهلاتهن: الأولى: تضم خريجات التربية وأُبيح لهن الزواج. والثانية: معلِّمات رياض الأطفال من خريجات مدرسة المعلِّمات السنية، وللوزارة هنا تبعاً لظروفها أن تقرر إما الرفض وإما الإجابة. والثالثة: معلمات المدارس الإلزامية، وقد أصبح عليهن عند اختيار الزواج أن يُقدِّمن استقالتهن. ولكن لم يستمر ذلك طويلاً.

وفي البداية حافظت المدرِّسات على مظهرهن، وسرعان ما تأثرن بموجة الأزياء الحديثة، مما جعل الصحافة النسائية توجه نداءاتها للالتزام بالزي، نظراً لحساسية تلك الوظيفة، مبيِّنة كيف أن المدرِّسات قدوة لتلميذاتهن، فضلاً عن ضرورة الحرص على عدم إعطاء الفرصة للمعارضين لاستغلال المسألة. وفي عام ١٩٣٤ صدر منشور ينبه عليهن بالاحتشام، ووضع القواعد لذلك. وتكررَّ الأمر عام ١٩٤٩ حين لفت وزير المعارف نظر المدرِّسات وأيضاً التلميذات إلى ضرورة المحافظة على المظهر، كما أشار إلى ألوان المساحيق - المكياج - واعتقادهن أن الجمال لن يكتمل إلا بها. ولم تكن تلك الإجراءات إلا رغبة في السمو بهذه الوظيفة التي ما زالت لها التفضيل لدى الكثيرات.

وعلى أية حال، فإن المدرسات قد قمن بواجباتهن بأمانة وثقة ونجاح، وكان لهن السمعة الطيبة خارج مصر، فطلبتهن الحكومتان العراقية والهندية لتنظيم شئون تعليم الأطفال عام ١٩٢٩.

خريجات الجامعة

أصبح لا بد من مواصلة مسيرة الكفاح بعد التخرج من الجامعة. وبرزت قضية عمل المرأة في القضاء الواقف، وتأكدت معالمها مع تخرج نعيمة الأيوبي من كلية الحقوق عام ١٩٣٣، وهي أول محامية تشغل الرأي العام وتحتل المكانة في الصحافة. وعقب تخرجها سجَّلت اسمها في جدول المحامين لدى المحاكم الأهلية، والتحقت بأحد مكاتب المحامين للتمرين، ودافعت عن زملائها المحامين الذين قبض عليهم لمواقفهم السياسية، ونجحت في القضايا التي وُكلت فيها. ولكن نظراً لظروف خاصة تركت المحاماة والتحقت بوزارة المعارف، وعملت مدرِّسة ومفتشة، ثم انتقلت للعمل بوزارة التجارة والصناعة. وما لبثت أن أُبتعثت إلى سويسرا لدراسة التشريعات الاجتماعية الخاصة بالمرأة والطفل، وعقب عودتها عملت بوزارة الشئون الاجتماعية.

وواصلت خريجات الحقوق طريقهن في ممارسة مهنة المحاماة، وبرزت عطيات الشافعي التي فضَّلت العمل بالمحاكم الشرعية حتى تكون نصيرة للمرأة في قضايا الأحوال الشخصية، وقد أثبتت قدرتها في هذا المجال. ومما يُسجَّل أن اختيار المرأة لتلك المهنة لم يكن على حساب الحياة الزوجية، فالمحامية مفيدة عبد الرحمن حصلت على ليسانس الحقوق وهي متزوجة ولها من الأبناء أربعة. وكسبت المحاميات القضايا، وكان منظراً مألوفاً أن يتجمَّع الأهالي حول المحكمة وهم متطلعون لسماع مرافعتهن، وبالذات إذا عرضت القضية في محكمة المركز، وذلك جعلهم شغوفين بتعليم بناتهم بعد أن شاهدوا ثمرة التعليم وخاصة العالي.

وحدثت ردود أفعال مدوية، فأشهر المعارضون أسلحتهم، لدرجة أن أحدهم - البرلماني أحمد رمزي بك - قدم مشروعاً بتعديل قانون المحاماة، وذلك بقصر الاشتغال بها على الرجال، مصرحاً بأن ممارسة المرأة للقضاء الواقف ومخالطتها الرجال إنما هو خروج عن التقاليد والأخلاق. وانفتح الباب على مصراعيه وعرضت أقوال العلماء بشأن رأي الدين في ذلك، وانتهت إلى أنه «ليس في الشرع الشريف ما يمنع المرأة من مزاولة أعمال الرجال حتى الفتيا - الإفتاء - والقضاء إلا في الدماء، وأن المحاماة مهنة من مهن الرجال زاولتها المرأة حديثاً، وشاركت فيها الرجال بنصيب وافر». كما أقر العلماء بأن المرأة عندما تمتهن المحاماة أمام المحاكم الشرعية، تكون أدرى بحالة بنات جنسها من الرجال.

وفي يناير ١٩٤٤ أقيمت مناظرة بالجامعة الأمريكية بين المؤيدين والمعارضة بمشاركة عبد الحميد عبد الحق وزير الأوقاف، وهدى شعراوي، ومفيدة عبد الرحمن، وأقطاب القانون والسياسة ورجال العلم برئاسة نقيب المحامين، وانفعلت زعيمة الحركة النسائية، وأوضحت أن المشروع المقدم يهدف إلى محاربة المرأة، وانبرت مفيدة عبد الرحمن للدفاع عن حقوقها، وهاجمت أنانية الرجل، وتعجَّبت من إباحة الرقص والغناء واحتراف البغاء الذي له قانون، والاعتراض على مهنة المحاماة الشريفة. ودافع وزير الأوقاف عن المرأة - ليس بصفته الرسمية وإنما الشخصية - مشيراً إلى قضايا السفه المرفوعة ضد الرجال، وأنه ليست هناك قضية واحدة مرفوعة ضد امرأة، ووضَّح أن الشكاوى المقدمة ضد المحامين للنقابة لا تقابلها أي شكوى ضد محامية، وبين أن اشتغال المرأة بالمحاماة يُعد من مظاهر النهضة المصرية، ونصح بأن تستمر المرأة على الدرب نفسه وتتسلح بالقوة، وذكر أنه لا يرد أن يراها تقف أمام المنصة فحسب، بل أيضاً أن تتولى القضاء. وبناء على هذه الضجة التي أثيرت حول المشروع المقدم، قررت اللجنة التشريعية بمجلس النواب رفضه والموافقة على استمرار المرأة في مزاولة مهنة المحاماة.

ولم تكتف المرأة بذلك، وأرادت أن تدخل النيابة عام ١٩٤١، وذلك عندما حصلت كريمة حسين على ليسانس الحقوق بتفوق، فطلبت من وزير العدل وظيفة النيابة أسوة بزملائها الرجال، فرد عليها بأن الرأي العام لم يتعود أن تكون المرأة وكيلة للنائب العمومي، فلجأت إلى وزير المعارف راغبة في وظيفة بإدارة التحقيقات، فلم تنلها، فطلبت من وزير الشئون الاجتماعية الوظيفة ذاتها، فلم يتحقق طلبها. وفي كل مرة من تلك المرات تبدي استعدادها السفر إلى أي مكان، مصرحة بأن البنت الإنجليزية تأتي من لندن لتعمل في السودان، وأنه لا بد من القضاء على التقاليد البالية في مصر. وعرضت المسألة في الصحافة، ورفض المسئولون والمتشددون إلحاق المرأة بالنيابة، وردت هدى شعراوي عليهم، مؤكدة حق المرأة الشرعي في العمل، وأن وظيفة النيابة ليس أشق من مهنتي المحاماة والطب. وبعد مجهودات مضنية، تمكنت المرأة من الالتحاق بوظيفة وكيل نيابة إدارية عام ١٩٤٤.

أما عن باقي خريجات الجامعة، فقد مُنع الحاصلات على ليسانس الآداب من التدريس في مدارس البنات الثانوية، وذلك بإغلاق أبواب معهد التربية أمامهن، فتطلعن لاستكمال دراستهن العليا، واتجه بعضهن إلى الصحافة، وعين بعضهن معيدات ومارسن إلقاء المحاضرات والبحث. وبالنسبة للطبيبات، فقد تخرجت أول دفعة عام ١٩٣٥، وكن ثلاثاً، وعملن طبيبات مساعدات بالقصر العيني، ولم يكن يسمح لهن بالمبيت في بيوت النواب حتى انتهت شهور التمرين، فانتقلن إلى العمل في أقسام رعاية الطفل. وكانت نتيجة دفعة ١٩٣٦ لافتة لنظر مجلس النواب، حيث حصلت الطبيبات على درجات مرتفعة إذا ما قورنت بدرجات الأطباء. أما الدفعة الثانية من الطبيبات فقد وزعن على مستشفى كتشنر «شبرا العام» ورعاية الطفل. ومن ثم اقتصر عملهن على أمراض النساء والولادة والأطفال.

وفتحت الطبيبات العيادات الخاصة، والتحق بعضهن بالدراسات العليا، إذ تخصصن في فروع طبية مختلفة. وعملت المرأة بالطب الشرعي، وكانت فاطمة الملاحظ أول طبيبة تمارسه. كذلك فهناك الطبيبات العائدات من البعثات، إذ عملن بهمة ونشاط، ومن بينهن حصلت هيلانة سيداروس وكوكب حفني ناصف على أعلى التقديرات. والأخيرة لم تكتف بالعمل في المجال الطبي، فسطرت بقلمها في الصحافة عن الأمراض وطرق علاجها، وتناولت مساوئ إدمان المخدرات والمسكرات وخطورة ذلك على الصحة والمجتمع.

واستعانت كلية العلوم بخريجاتها، كما أنها استقبلت المبتعثات، وجاء في مقدمتهن زينب كامل حسن الحاصلة على بكالوريوس الكيمياء من جامعة لندن، وقد شغلت في البداية وظيفة مثقفة، ثم انتقلت إلى وظيفة معيدة، حيث قضت معظم وقتها في معمل الكيمياء وأثبتت كفاءتها.

الصحفيات والمذيعات

كان العمل في الصحافة له المذاق الخاص، وخاصة أن لها الوقفات المهمة تجاه المرأة التي غلب عليها طابع التأييد والتعاون، بل والمبادرة أيضاً، ومن ثم فقد ذلَّلت صعوبات وعليه فتَّحت الطرق أمامها، وغدت المرأة التي عبرت عما بداخلها وجعلته حديث

الناس. هذا بالإضافة إلى الدور الفعال الذي قامت به الصحافة النسائية في خدمة قضايا المرأة. ومما لا شك فيه أنه مع ثورة ١٩١٩ أصبح للصحفيات - مما يسجل أن هناك صحفيات لم تقتصر مهمتهن على الصحافة وإنما عملن في مجالات أخرى - الوجود القوي والمؤثر.

وشكل القلم النسائي منظومة متكاملة بعد أن أخذ على عاتقه مهمة النهوض بالمرأة، فتولت ملكة سعد في مجلتها «الجنس اللطيف» ١٩١٩ قضية التعليم، وحثت الفتاة على أن تقتدي بالفتاة الأوروبية، ودعتها للمشاركة الاجتماعية والتفطن لما يدور حولها ومناقشته. واتجهت روزا أنطون في مجلتها «السيدات» ١٩٢٢ إلى إبراز دور المرأة عبر التاريخ الإسلامي لتشجعها وتحمسها. وتتبعت بلسم عبد الملك في مجلتها «المرأة المصرية» ١٩٢٥ - ١٩٣١ خطوات التقدم التي أحرزتها المرأة، واحتضنت أقلام المثقفات، وحرصت على نشر نشاط المرأة الغربية ليكون حافزاً للمرأة المصرية لتخطو خطواتها. واهتمت لبيبة أحمد في مجلتها «النهضة النسائية» ١٩٢١ بقضايا المرأة وناقشتها في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وتألقت منيرة ثابت، وهي الصحفية المتمردة على أوضاع المرأة وما ارتبط بها من عادات وتقاليد، واتسمت شخصيتها بالجرأة، وقبل أن يكون لها مجلة خاصة بها، كتبت في صحيفتي «السفور» و«الأهرام» تحت توقيع «مصرية أو ثائرة»، وعارضت طلعت حرب، وهاجمت آراءه المحافظة عن المرأة. وكانت من أولويات الصحفيات اللائي خضن في مسألة حقوق المرأة السياسية، وخاصة أثناء إعداد دستور ١٩٢٣، وحرصت على أن تظهر أن أحكام الدين لا تحرم على المرأة مشاركة الرجل في الأعمال. ودحضت ما يردده خصوم المرأة في أن الطبيعة لم تسو بين الجنسين، وساقت الأمثلة على ما تقوم به المرأة الغربية.

وعندما أصدرت مجلتها «الأمل» عام ١٩٢٥ صرحت بأن هدفها الدفاع عن حقوق المرأة، وما لبثت أن أصدرتها باللغة الفرنسية «الإسبوار» *"L' Espoire"* لتكون أداة إعلام للأجانب داخلياً وخارجياً، وتُبصِّرهم بما آل إليه وضع المرأة وما أحرزته من نقاط لصالحها وما تتطلع إلى تحقيقه. ومارست نشاطها بمقدرة فائقة، فحضرت - كصحفية

- المؤتمر الوطني الذي عقد في ١٩ فبراير ١٩٢٦، ودخلت مجلس النواب بالصفة نفسها مرتدية الملابس الأوروبية وعلى رأسها قبعتها، متحدية بذلك الحاضرين، وخاضت المعارك الصحفية، فقد حدث أن تناولت «الإسبوار» بالنقد موقف النائب للمحاكم المختلطة ووكيل بلدية الإسكندرية، وذلك بسبب الأزمة التي تعرضت لها البلدية، وما نتج عن ذلك من انسحاب الأعضاء المصريين، وحملت الصحيفة النائب المسئولية؛ لأنه كان صاحب اليد الطولى في إنكار حقوق الوطنيين، فتم استدعاء عبد القادر حمزة المدير المسئول عن المجلة وصاحبتها للمثول أمام النيابة، وأصرت منيرة ثابت على أن تتحمل المسئولية بمفردها، ولكنها لم تمكن من ذلك، وتناولت الصحافة موقفها وقوة شخصيتها، مُدلِّلة على أن الصحفية أصبحت لا تقل عن الصحفي.

ونالت الأحوال الشخصية الاهتمام من منيرة ثابت، فرأت أن تعدد الزوجات خيانة زوجية، وأن شرط العدل من الصعب تحقيقه، ووجدت أن يكون الطلاق بوثيقة توقع وقت وقوعه مثلما يحدث عند توقيع عقد الزواج، وأن تكون للزوجة العصمة مثل الرجل، وهاجمت بيت الطاعة، ولم تنج المحاكم الشرعية من قلمها، إذ طالبت بإلغائها وتحويل اختصاصاتها إلى المحاكم الأهلية. وحينما حصلت على شهادة الحقوق الفرنسية بتفوق عام ١٩٢٨، تشجعت على المزيد من التمسك بآرائها ومواقفها، فكثرت مقابلاتها للمسئولين بهدف السعي للحصول على أية مكاسب جديدة للمرأة، وبلغ الأمر أنها التقت مع شيخ الأزهر عام ١٩٤٠ ثلاث مرات، وتناقشت معه في شرعية حصول المرأة على حقوقها.

وأسهمت هدى شعراوي في المجال الصحفي، فأصدرت مجلتها «المصرية *L'Egyptienne*» (١٩٢٥ - ١٩٤٠)، حيث كانت صورة صادقة لمجهودات المرأة أمام الأجانب ومثلاً للدعاية لها، مما ساعد على ربط الحركة النسائية المصرية بالحركة النسائية الدولية، وقد وصفتها صحيفة «الفيجارو» بأنها «حلقة اتصال بين الشرق والغرب»، ثم صدرت النسخة العربية منها، وتناولت فيها الطرق الموصلة للنهضة النسائية، وعرضت لأفكار أنصار المرأة من الرجال. وتولت رئاسة تحرير المجلة سيزا نبراوي، صاحبة الثقافة الفرنسية والنشاط السياسي، وقد دعت في مقالاتها إلى ضرورة حصول المرأة على حقوقها سواء السياسية أو الوظيفية.

وأصدرت تفيدة علام مجلتها «أمهات المستقبل» عام ١٩٣٠، ووضح عليها الاتجاه الاجتماعي، حيث طالبت المرأة الأرستقراطية بمد يدها للنهوض بالمرأة الفقيرة، واستكتبت أصحاب الآراء المستنيرة والصحفيين والكتاب. وفي العام نفسه أصدرت هانم العسقلاني مجلتها «فتاة مصر»، ووجدت أن خير سبيل بشأن ما تقدمه المرأة من خدمات للمجتمع يكون عن طريق الصحافة؛ لأن امتهانها إنما يعود بالنتائج الإيجابية لما لها من تأثير فعال، وأن المرأة ليست بأقل كفاءة من الرجل.

وكانت لبيبة هاشم من الصحفيات المثابرات، واهتمت بصفة عامة بقضايا المرأة في مجلتها «فتاة الشرق» ١٩٠٦ - ١٩٣٩، وتبنت مسألة تعليم البنات، وقد وضح اتجاه قلمها الاجتماعي.

وأدركت نبوية موسى أهمية دور الكلمة المكتوبة، وانعكاساتها على المجتمع، فأصدرت مجلتها «الفتاة» عام ١٩٣٧، وكساها طابع الشمولية من حيث الموضوعات والقضايا المختلفة، كما نشرت فيها مذكراتها، لتكون نموذجاً لكفاح المرأة، وبالتالي تشحذ الهمم للاقتداء بها.

وفي عام ١٩٣٨ أصدرت منيرفا عبيد مجلتها «الطالبة»، وجاء تركيزها على التعليم والثقافة، وكيف أنهما يرفعان من مستوى المرأة، فتصبح لها الرأي السديد، وبالتالي فإنها تحسن تصرفاتها تجاه المواقف وتحافظ على حياتها الزوجية.

أما فاطمة راشد، فقد كان لها منعطفاً ناحية التشجيع على العمل الاجتماعي لترقية المرأة ورفعتها، أيضاً فإنها نقلت صيحات الموضة وفن التجميل والإتيكيت والتدبير المنزلي على صفحات مجلتها «شيك» ١٩٤١ - ١٩٤٥، وكانت لها المقالات في مجلة «المصرية» التي غلب عليها الطابع الثقافي. أيضاً أصدرت مجلة «فتاة الغد» ١٩٤٥ - ١٩٤٧، وعرضت من خلالها أدوات الزوجة الناجحة، وأن تعليمها سلاح لها ويمكِّنها من مواجهة الظروف الصعبة. وقد أنشأت جمعية للصحفيات، عُدت شبه نقابة لهن، حيث التقيْن فيها وتناقشن في مختلف القضايا التي ترفع من شأن المرأة، والوسائل التي تُدشّن بها مثل تلك الجمعية.

وظهرت على الساحة الصحفية شخصية نسائية نشطة هي درية شفيق الحاصلة على الدكتوراه في الآداب من جامعة السربون بفرنسا، وقد رأت في الصحافة المجال الذي يحقق لها أهدافها في النهوض بالمرأة، فأصدرت مجلتها «بنت النيل» ١٩٤٥ - ١٩٥٧، التي غدت لسان حال اتحاد بنت النيل الذي أنشأته عام ١٩٤٩. وركزت صفحات مجلتها على القضايا الخاصة بحقوق المرأة السياسية، وصلاحيتها لتولي المناصب الكبيرة، وساقت الأمثلة الخاصة بنهضة المرأة الغربية، واهتمت بالتعليم والثقافة والعمل الاجتماعي. كذلك أصدرت مجلة للأطفال بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٤٨ لتساعد الأم على تثقيف أولادها.

ومع قدوم عام ١٩٥٠ جرت محاولات لإصدار مجلة حواء قام بها إميل زيدان وشكري زيدان، ومرت بمراحل، انتهت بعد أربع سنوات بصدورها، وتولت رئاسة تحريرها أمينة السعيد، والتي تمتلك الخبرة الصحفية، إذ خط قلمها منذ أن كانت طالبة في كلية الآداب، وعقب تخرجها عام ١٩٣٥ كتبت المقالات في كوكب الشرق وآخر ساعة والمصور.

وأسهمت زينب الغزالي في الصحافة - وقد درست القانون والفقه - فأصدرت مجلتها «السيدات المسلمات» عام ١٩٥١، واتسمت بالهوية الدينية، ومن ثم اهتمت بما يخص المرأة من ثقافة في هذا الشأن.

وبجوار الصحافة النسائية برز اسم المرأة في الصحافة العامة فهناك مقالات لنبوية موسى، ومي زيادة، وبنت الشاطئ في الأهرام، كما كتبت الأولى والثانية في السياسة الأسبوعية التي خصصت قسماً تخاطب فيه المرأة بعد أن تم الاتفاق بين محمد حسين هيكل ومي زيادة على توليها تحرير هذا الباب، وكان له الدور في تنمية الوعي التحرري، إذ عالجت المحررة بأسلوب راق وباقتناع كامل الكثير من المسائل التي تهم المرأة. ومن اللافت للنظر أن صحيفتي الأهرام والبلاغ قد أسندتا إلى سعاد صبري وأمينة السعيد تمثيلهما في معرض الصحافة الذي أقيم في ٧ يناير ١٩٣٠، وأثبتتا مقدرتهما ونالا الإعجاب والتقدير.

أما عن فاطمة اليوسف، فإنها أصدرت مجلتها الفنية «روز اليوسف» عام ١٩٢٥، وما لبثت أن حولتها إلى سياسية، وكانت لها فيها الصولات والجولات، وذلك بعد أن انتقلت من التمثيل إلى الصحافة، وركزت على السياسة، وانتمت إلى حزب الوفد، ثم انسحبت منه عام ١٩٣٥، وأصَّلت صلتها بكل من صفية زغلول وهدى شعراوي، ولقيت التشجيع من الأدباء والصحفيين والنواب والفنانين، ودافعت عن الدستور، ودخلت السجن، ولم يفت ذلك في عضدها لإصرارها وعنادها، وكلما أوقفت مجلتها أصدرت أخرى تحت اسم جديد. وكانت لها الوقفات تجاه الإصلاح الاجتماعي وتحسين وضع المرأة الفقيرة. ومما لا شك فيه أنها قدمت خدماتها لحركة النهضة النسائية، ومدت لها يد العون عن طريق تجنيد الأقلام لخدمة قضايا المرأة، ومن هنا أخذت على عاتقها مهمة الهجوم على معارضي تقدمها.

واستكمالاً لدائرة عمل المرأة في الإعلام، فإنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تردد صوتها عبر الأثير، عندما بدأت الإذاعية عفاف الرشيدي عملها في ذلك المجال، كما مارست صفية المهندس هذه المهنة وأثبتت قدرتها من خلال جهاز الراديو، وبرهنت على أن الكلمة المسموعة لها تأثير فعال، وبخاصة في المناخ الذي يفتقد معرفة القراءة. وقد التحق بهذا العمل مذيعات كن على درجة عالية من الكفاءة أمثال عواطف البدري، وثريا حمدان، وثريا نجم، وتماضر توفيق، وفوزية المولد، وسامية صادق.

الموظفات

بعد سريان الدعوة لعمل المرأة، وفي عهد وزارة الشعب عام ١٩٢٤، التحقت إحدى الفتيات بالعمل في مصلحة التليفونات بالإسكندرية، وكان ذلك إيذاناً بالتفاؤل لإلحاق المرأة بالوظائف الحكومية، وطالبت الصحافة وبالذات النسائية بإحلال المصريات مكان الأجنبيات في الوظائف. وفتحت المصلحة الباب لتمرين الفتيات، وأعطت الأولويات للملمَّات باللغات الأجنبية، وخصصت لهن ساعات العمل نهاراً. ورغم معارضة الرافضين وارتفاع وانخفاض مؤشر الاستمرار في الوظيفة، فإن المرأة واصلت تمسكها بها، واستطاعت أن تُقصي مسألة عدم الجمع بينها وبين الزواج، وكان لهدى شعراوي المجهودات في هذا الأمر.

ومع نشأة وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩، عملت المرأة في بعض أقسامها، وبرزت نعيمة الأيوبي التي ترأست قسم المساعدة الاجتماعية. أما قسم الجمعيات الخيرية، فأمسكت به زاهية مرزوق. وقد أثبتت المرأة أنها الأكفأ من الرجل في أعمال تلك الوزارة نظراً لطبيعتها التي تتعلق بالأسرة والحياة الاجتماعية.

وتدريجياً التحقت المرأة بوظائف أخرى، فحين حلت إدارة خدمة الدين المصري مكان صندوق الدين في أغسطس ١٩٤٠ دخلتها المرأة موظفة، أيضاً عينتها المحاكم الشرعية ناظرة على الوقف، كما التحقت موظفتان مصريتان بالعمل في السفارة البريطانية. ولكن على جانب آخر، وبعد أن شغلت المرأة الوظائف، لوحظ أن هناك إجحافاً في مرتباتهن وترقياتهن بالنسبة للرجل، وتناولت الصحافة ذلك وطالبت بالمساواة بين الجنسين.

الفنانات

لم يكن عمل المرأة بالفن بالأمر الهيِّن، نظراً للعقبات التي واجهتها والخاصة بالعادات والتقاليد، ومن ثم كان التقدم بطيئاً. وتعرضت الرائدات للصعوبات، لكنهن تمكن من التغلب عليها. وبرزت فاطمة اليوسف - عرفت باسمي روز اليوسف وسارة برنار الشرق - في فن التمثيل المسرحي، وعملت مع أكبر الفرق المسرحية، وأتقنت الدراما وكذلك الفودفيل، ونالت الجوائز، وكتبت عنها الصحافة الأجنبية. كذلك أثبتت فاطمة رشدي قدرتها على التعامل مع المسرح منذ عام ١٩٢٣، وحلت مكان روز اليوسف بعد تحول الأخيرة للصحافة، وتفوقت في التمثيل بأنواعه، وكونت فرقة مسرحية، وتأصلت علاقتها مع رموز النهضة النسائية. وتعددت النابغات في هذا الفن أمثال دولت أبيض، وفردوس حسن، وزينب صدقي، وفيكتوريا موسى، وأمينة رزق. أما التمثيل المسرحي الغنائي، فقد تربعت على قمته منيرة المهدية «سلطانة الطرب».

وفي فن التمثيل السينمائي، اشتهرت عزيزة أمير التي عملت أيضاً بالإخراج، وشاركت في فيلم تركي يوناني عام ١٩٣١. وتألقت بهيجة حافظ، تلك الأرستقراطية التي أسست شركة أفلام، وعملت بالإنتاج، وأسهمت في الإخراج، ووضعت الموسيقى التصويرية للأفلام. وقامت أمينة محمد بإعداد الفيلم من قصة وتمثيل وإخراج ومونتاج. وبذلت آسيا مجهوداً في هذا المجال. ولم تكتف كوكا بما قدمته من أفلام، فاشتركت

في أحد الأفلام البريطانية عام ١٩٣٨، ودخلت فاتن حمامة المجال السينمائي مع عام ١٩٤٣، وتدريجياً أصبح لها طابعها الخاص الذي ارتبط بالطبقة الوسطى، كما احتضن التمثيل ليلى مراد، وليلى فوزي، وماري منيب، ومديحة يسري، وماجدة، وغيرهن. ومما يذكر أن ما قُدِّم من أعمال فنية ارتبط بقضايا المجتمع.

ومضى تشجيع التمثيل يأخذ طريقه، وتولت الصحافة والجمعيات النسائية المهام مبيِّنة أنه من أرقى الفنون، وأن امتهانه لا يقلل من القيمة بقدر ما يضيف لها. ونجحت الدعاية له، وشغل الأذهان بعد تردد أن عمل المرأة به لا يضر بالسمعة. وارتادت المرأة دور المسرح والسينما، وأخذ بعض النساء إدارة وتنظيم الحفلات، وأصبحت الفتيات يقلدن الممثلات في أدوارهن بعد أن تشبعن بحب التمثيل.

وفي عالم الغناء تربعت على قمته أم كلثوم «كوكب الشرق» التي بدأت نشاطها منذ عام ١٩٢٠ بالإنشاد الديني، ثم تحولت إلى الغناء العاطفي، وحصلت على أرفع الأوسمة من مصر وخارجها، كذلك احتلت ليلى مراد، وسعاد محمد، ونجاة، وشادية، وغيرهن، المكانة في هذا الفن.

وتقدمت المرأة في الفن الموسيقى، إذ عزفت لكبار الموسيقيين، وفازت في المسابقات، وحصلت على الجوائز، ونبغت في الموسيقى الشرقية، ومزجت بين ألحانها والألحان الغربية، واشتهرت ماري سلامة، وعايدة علم، وعزيزة موسى، وصوفي عبد المسيح، وسمحة الخولي.

وأسهمت المرأة في الفن التشكيلي، وعرض إنتاجها بالمعارض سواء في الرسم أو التصوير، وشجعتها هدى شعراوي، وقدمت لها العون الذي تمثل في شراء الأدوات وإقامة المعارض، ودارت معظم اللوحات التي ابتكرتها المرأة حول الأفكار النسائية مثل ليلة الحناء وما يشابهها. ومن أشهر الفنانات إنجي أفلاطون التي أقامت معرضها الأول عام ١٩٤٢. أيضاً أثبتت جاذبية سرى مكانتها في الفن نفسه، وربطت منهجها بالحياة الشعبية المصرية، كما ترددت أسماء سوزان عدلي، وعفيفة إسكندر، وفتحية ذهني، وأمينة صدقي، وماري سلامة، وإيزابل واصف.

الطيّارات

كان التحاق المرأة بالطيران أمراً صعباً، وخاصة أن ذلك الميدان له المواصفات الخاصة والدقيقة من ناحية، والمكلِّفة من ناحية أخرى. وعندما أسست مدرسة الطيران عام ١٩٣٢، التحقت بها عصمت فؤاد أول طيَّارة مصرية، وقد وجدت المساعدة من طلعت حرب - رغم وجهة نظره المضادة تجاه تحرير المرأة - لكنها لم تستمر طويلاً في الطيران.

وتتابعت الخطوات سريعاً، وفي ١٩ أغسطس ١٩٣٣ طارت لطفية النادي بمفردها مدة طويلة، مما جعلها مثاراً لإعجاب مُعلِّمها البريطاني، وكان لنشاطها دوي كبير، وقامت بالاستعراضات التي أسفرت عن رد فعل إيجابي في المجتمع، تمثل في الحفلات التي أُقيمت على شرفها والهدايا التي قُدِّمت لها، وشجعها طلعت حرب، وأحاطتها هدى شعراوي بكل رعاية. وفي ديسمبر ١٩٣٣ اشتركت في سباق الطيران الدولي، ومُنحت جائزة شرفية.

ولم تكن لتقنع بشهادة الطيران المصرية، فتقدمت إلى امتحان لشهادة دولية في الطيران وحصلت عليها، وهي لم تبلغ بعد سن العشرين، كما عكست صورة مشرفة للفتاة المصرية عندما مثلت مصر في مؤتمر الطيران، وبرهنت على ما وصلت إليه المرأة في مصر من تقدم ورقي. وتعود وتشترك للمرة الثانية في سباق الطيران الدولي الذي أقيم في ٢٣ فبراير ١٩٣٧، وفازت فيه بأول جائزة مصرية، وكانت موضع ثناء وفخر الجميع. ولكنها - نظراً لظروف خاصة - لم تحصل على الإجازة التجارية.

وانفتح الباب أمام راغبات الالتحاق بالطيران، فمنهن من تعلمنه تحقيقاً لهوايتهن، ومنهن من احترفنه، وترددت الأسماء على الساحة، فهناك زهرة رجب، ونفيسة الغمراوي، ولندا مسعود، وبلانش فتوش، وعزيزة محرم، وعايدة تكلا، وليلى مسعود، وعائشة عبد المقصود. كذلك تعلمت المرأة الطيران الشراعي وتفوقت فيه.

وامتهنت بعض الطيارات مهنة تدريس الطيران، بعد أن واصلن الدراسة وحصلن على إجازة «معلم طيران»، وتفوقت لندا مسعود في ذلك، وسبق لها أن نالت الشهادة الخاصة والشهادة التجارية. وحينها أُجيزت لتدريس الطيران، التحقت بعملها في معهد للطيران، وشاركت في المهرجانات المختلفة. وتلتها في هذا المجال عزيزة محرم التي كانت قد عُيِّنت طياراً مساعداً، ثم درست في المعهد، وحصلت على إجازة مُعلِّم، وأصبح لهما الدور المهم في تأهيل الطيارين، كما درست الفتاة الطيارة هندسة الطائرات، وتمكنت من إصلاح بعض الأجهزة الدقيقة بها.

ولم يستمر هذا التقدم طويلاً، حيث فتر حماس الالتحاق بتلك المهنة، واقتصر العمل على الخدمة الأرضية والضيافة الجوية مع بداية ١٩٤٩، ولم يكن الالتحاق بهما على المستوى العريض، نظراً لمواعيد العمل الدورية من ناحية، ومسألة عدم الجمع بين العمل والزواج من ناحية أخرى، ومما يذكر أنه في ذاك العام نفسه التحقت الفتاة بالعمل في وظيفة ضابطة حركة، وأيضاً وُظِّفت في الشئون الإدارية والمالية وما يتبعها من خدمات.

الكونستبلات

مع عام ١٩٢٥، ومن منطلق مطالبة المرأة بالمساواة مع الرجل، طالبت بالالتحاق بالبوليس، وأن يكون لها الدور الأمني، وبالفعل درست وزارة الداخلية مشروع تشكيل بوليس نسائي، واستدعت من بريطانيا خبيرتين لتدريب الفتيات الراغبات في ممارسة نوعية هذا العمل الذي انحصر في مجالين، مكافحة تهريب النساء للمخدرات، وحماية المرأة من تحرش الرجل. وشجعت الصحافة ذلك الاتجاه، وكتبت مي زيادة تدافع وتبيِّن واجبات المرأة ناحية العمل بالبوليس. وتم تعيين ثلاث كونستبلات بالإسكندرية بعد تدريبهن. وكان أول عمل لهن أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث التحقن بسجن الأجانب، وأثبتن جديتهن وكفاءتهن. ولكن لم يكن الإقبال متزايداً على تلك المهنة، وإنما جاء بشكل محدد، ومع هذا فإنه يُعد خطوة في إثبات ذات المرأة، وأنها قادرة على النزول إلى مختلف ميادين العمل.

التاجرات

لم يكن للمرأة الإسهام الكامل في العمل بالتجارة، ولكنها مارسته على نطاق محدود، وحظيت به المرأة المنتمية إلى الطبقة الأرستقراطية. وبدت تلك الممارسة مع النشاط السياسي والاجتماعي لها، حيث البداية الفعلية لنهضة الرأسمالية الوطنية، فأقدمت على الاكتتاب في أسهم بنك مصر، وشاركت في تكوين بعض الشركات التجارية. وقد تفوقت في المجال الاقتصادي هيلانة عبد الملك التي عملت بتجارة القطن، وسجلت نجاحاً ملحوظاً، ودخلت البورصة وضاربت بالأسعار وحققت المكاسب، كما أنها أنشأت معملاً لحليج القطن.

وأعطى المعرض الزراعي الصناعي الذي أقيم عام ١٩٣١ الفرصة لظهور المرأة تاجرة وعارضة، ولفت هذا الأمر نظر الصحفيين الذين رسموا لها صورة عبرت عن أن المرأة المصرية توثقت صلتها بعالم التجارة.

أيضاً شاركت المرأة زوجها في التجارة، وأحياناً جمعت بين التصنيع وتجارة الإنتاج، ونقلت الصحافة ذلك النشاط وساقت الأمثلة، فاستحضرت نموذجاً لامرأة صعيدية باشرت صناعة السجاد مع شراء متطلباتها وإمساك حساباتها ومراقبة أعمالها والتجارة فيها. كذلك تواجدت المرأة في سوق الأعمال، وخاصة إبان الحرب العالمية الثانية، حيث استغلت الظروف وربحت الكثير من جراء التجارة.

والواقع أن أحكام القانون التجاري لم تتعرض إلى أي مساس بحقوق المرأة؛ لأنها أمامه على قدم المساواة مع الرجل. فضلاً عن أن قانون إنشاء السجل التجاري لم ينص على حرمانها من قيد اسمها به، بالإضافة إلى حقها في الاشتراك بالغرف التجارية، ولكن دون حق الانتخاب أو الترشيح. وقد عملت المرأة في المجال المصرفي، إذ التحقت خريجات التعليم التجاري بالعمل في بعض البنوك، ولكن واجهتها عقبة التفرقة في المعاملة مع الرجل في مسألة الترقيات.

العاملات

ينتسب العاملات الفقيرات إلى الطبقة الكادحة، واللائي كن معزولات عما يدور حولهن من قضايا المرأة التي تولتها الأنماط السابقة، نظراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي سيطرت على المجتمع وأحدثت هوة بين الطرفين.

وتعرضت العاملات للظلم والبؤس والشقاء بحكم وضعهن في أسفل السلم الاجتماعي. وفي عام ١٩٢٨، وعندما نُظِّم مشروع قانون العمال، اختصت بعض مواده بالعاملات، إذ وضع لهن قواعد بشأن استخدامهن، فحذر التعاقد معهن على أعمال خطرة أو مضرِّة بالصحة أو ليلية، وعدم تكليفهن بالعمل في المحال التجارية بعد الساعة العاشرة مساء، وأعطى بعض المزايا للمرأة الحامل، ووضع الترتيبات للمحافظة على آداب وسلوك العاملات أثناء عملهن.

وعلى هذا الأساس صدر قانون ٤٨ لسنة ١٩٣٣ ثم عُدِّل بقانون ٢٢ لسنة ١٩٣٦ الذي حدد عدد ساعات العمل بتسع ساعات، وأوقات الراحة اليومية والأسبوعية، والإجازات الإجبارية التي تعطى للعاملة بأجر، علاوة على الإجازات المرضية الممنوحة بنصف أجر. وكان مجلس الشيوخ قد اعترض عام ١٩٣٢ على العمل الاستثنائي للمرأة العاملة ليلاً في الفنادق والمطاعم ودور السينما وصالات الموسيقى والغناء، وعندما روعي ذلك في التطبيق، كانت هناك أيضاً الاستثناءات.

ووقفت الصحافة بجانب العاملات، فحين يتقدمن بالشكوى إلى مكتب العمل بوزارة الداخلية من جور أصحاب الأعمال واستغلالهن لهن من حيث زيادة عدد ساعات العمل المتواصل والأجور الضئيلة، فإنها تبرز ما في ذلك من نتائج سيئة تتعلق بالخطر الاقتصادي الذي يتولد ع:ه الخطر الاجتماعي. كما أسهمت المنظمات النسائية في المطالبة بالمساواة بين الإناث والذكور من العمال، وأن يكون لهن حق الاشتراك في النقابات، وأن تنتشر دور الحضانة لتستقبل الأطفال حتى تعود الأمهات العاملات من عملهن.

ومما يُسجل أن العاملات عانين كثيراً سواء من ظروف أعمالهن أو من النظرة المتعالية التي عوملن بها، فقد تقاضين ثلث ما يحصل عليه العمال من أجر. ونافستهن العاملات الأجنبيات اللاتي حصلن على المميزات، وخاصة في المرتبات والمعاملات، بالإضافة إلى حرمانهن من كافة الضمانات الاجتماعية وسوء الرعاية الصحية. ورغم خطوات الإصلاح الاجتماعي التي اتُخذت، فإنها لم تكن شاملة، ولم تأخذ الشكل الجدي في التنفيذ، مما أسفر عنه حدوث انتفاضات، منها الإضراب الذي قام به عمال وعاملات شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية، ونتج عنه إلغاء الورديات الليلية للعاملات ورفع أجورهن. أيضاً ساندت العاملات اعتصام عمال الشركة نفسها عام ١٩٤٤ مما يدل على الكفاح المشترك الذي جمعهما.

أما عن المرأة الفلاحة، فإنها عاشت مع الفلاح الظروف السيئة، ومع هذا فقد كانت بعيدة عن التعقيدات التي واجهتها المرأة العاملة في المدينة، بالإضافة إلى تمتعها بحركتها في غدوها ورواحها.

نهاية

وبناء على ما سبق، فإنه يتبين أن تعليم المرأة وعملها - خلال الفترة الممتدة بين الثورتين (١٩١٩ - ١٩٥٢) - قد مرا بمراحل متعددة، حيث برهنت المرأة من خلالها على نجاحها وتخطيها العراقيل التي اعترت مسيرتها، وانتصارها على معارضيها، مستخدمة ما تمتلكه من أسلحة بمهارة واضحة، ويرجع ذلك أساساً إلى أن المرأة التي أخذت على عاتقها تحمل مسئولية العمل على التغيير من أجل حل القضيتين، إنما هي امرأة الطبقة العليا لما لها من شخصية قوية وثراء اقتصادي وثقافة عالية واتصالات بذوي الشأن من مسئولين ومفكرين، ومن ثم استطاعت أن تسخر ذلك جميعه من أجل نهضة المرأة. وقد وجدت المعونة من المرأة المنتمية إلى الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها، والتي شغلت بالتعليم والعمل؛ لأنهما المجالان اللذان عن طريقهما يكون اللحاق بما تتمتع به المرأة الأرستقراطية. ومع انتهاء الحقبة الليبرالية وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢، مضت المرأة في طريق تقدمها، وحصلت على الكثير من حقوقها، ليس فقط في مجال تعليمها وعملها، وإنما أيضاً في مجالات أخرى.

المصادر والمراجع

- الدوريات: الصحف العامة والمجلات النسائية بين عامي ١٩١٩ - ١٩٥٢.
- إجلال خليفة، الحركة النسائية الحديثة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣.
- أحمد طه أحمد، المرأة كفاحها وعملها، دار الجماهير، القاهرة، ١٩٦٤.
- حسني نصار، حقوق المرأة، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٩٥٨.
- درية شفيق، إبراهيم عبده، تطور النهضة النسائية في مصر من عهد محمد علي إلى الفاروق، مكتبة الآداب بالجماميز، مصر، ١٩٤٥.
- رءوف عباس حامد، جامعة القاهرة، ماضيها وحاضرها، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
- عبد اللطيف الصباغ، الطيران المدني في مصر، دراسة في تاريخ مؤسسة مصر للطيران (١٩٣٢ - ١٩٥٦)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- كاميليا عبد الفتاح، في سيكولوجية المرأة العاملة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢.
- لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- المركز القومي للبحوث التربوية، المرأة والتعليم، ودار العالم العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠.
- محمد أبو الإسعاد، نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤.
- نبيل راغب، هدى شعراوي وعصر التنوير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨.
- وزارة التعليم العالي، المرأة المصرية في التعليم العالي، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٥.

٩ - دور المرأة في السياسة

أ.د. سعيدة محمد حسني
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كليــــة آداب الإسماعيليــــة
جامعـــة قنـــاة السويــــس

كان قيام ثورة ١٩١٩ نقطة تحول في حياة المرأة المصرية، فلأول مرة تخرج - السيدات اللائي لا يعرفن عن المجتمع المصري إلا القليل نتيجة انتهاء معظمهن إلى العائلات الأرستقراطية، وخبرتهن بالحياة محدودة بسبب العزلة التي فرضتها عليهن العادات والتقاليد - في مظاهرات، ويقابلن بنادق الإنجليز بكل شجاعة وتصميم على الاستمرار في مسيرتهن حتى تنال مصر استقلالها.

لقد كان خروج المرأة بهذا المشهد المثير للمشاعر، ملحمة وطنية رائعة شاركت فيها الرجال في كفاحهم الوطني، وأعلنت عن مساهمتها فيها بمختلف الوسائل المعروفة وقتذاك، ذلك الخروج الذي أثار الرأي العام المصري والأجنبي على حدٍ سواء.

دور المرأة السياسي في الأحزاب

سعت المرأة بكل الوسائل لتسهم في العمل الحزبي في مصر من خلال تشكيل لجان لها داخل الأحزاب السياسية، ومن تلك اللجان لجنة الوفد المركزية للسيدات، فمن الثابت تاريخياً أنه قد صاحب تأليف الوفد المصري فكرة إشراك العنصر النسائي في هذه المنظمة الوطنية الجديدة، وذلك لتمام نجاح تخطيطها، وعليه تألفت لجنة الوفد المركزية للسيدات بناء على اجتماع كبير ضم ما يقرب من ألف سيدة عقد في الكنيسة المرقصية بالقاهرة في ٨ يناير ١٩٢٠، حيث ألقت إستر فهمي ويصا، وناظرة مدرسة بنها للمعلمات كلمة عن الفترة التي تمر بها مصر، وفي هذا الاجتماع اختيرت هدى شعراوي رئيسة للجنة، وصفية زغلول رئيسة شرفية، وأقسم الحضور من السيدات على أن يعضضن الرجال في جهادهم في سبيل الحرية والاستقلال.

ونص قانون لجنة الوفد المركزية للسيدات على السعي لاستمرار المطالبة بالاستقلال التام لمصر، وأن مهمتها تنتهي بانفضاض الوفد، ولم يكد يعلن عن قيامها حتى انهالت عليها التوكيلات من سيدات القاهرة والأقاليم مثلما كان يحدث مع الهيئة الوفدية، ووضح نشاط عضواتها في توسيع دائرتها، وفي المظاهرات التي قمن به ضد الإنجليز.

ووجهت اللجنة بلاغها المطول لأعضاء لجنة ملنر برفض التفاوض وشرحت حالة مصر وظروفها وضرورة إلغاء الحماية ونيل الاستقلال.

فبعد أن كانت المرأة على هامش الأمور السياسية شاركت فيها وأصبحت مساوية للرجل، ولقيت منه التشجيع حيث توصل تفكيره إلى المكاسب التي ستعود على حزبه بضم صوت المرأة إليه.

وكانت المرأة لا تترك مناسبة إلا وتشارك فيها بشكل إيجابي، فمثلاً عند عودة الوفد المصري من باريس في أبريل ١٩٢١، ذهبت صفية زغلول مع العديد من السيدات وقتذاك إلى الإسكندرية لاستقبال سعد زغلول وأعضاء الوفد المرافقين له، وفي ٨ أبريل سنة ١٩٢٣ كانت هناك مظاهرة نسائية تشهد على كبير المشاركة السياسية للمرأة في هذا الوقت، حيث اجتمع عدد عظيم من سيدات القاهرة والإسكندرية، وانضم إليهن تلميذات المدارس بمصر، وسرن على الأقدام من ميدان الأوبرا إلى منزل سعد زغلول، وقد حملن الأعلام وأخذن يهتفن باسم الوطن وباسم الوفد وباسم سعد، وهن صفوف متراصة وقد أمسك الطلبة بأيدي بعضهم، فكونوا حولهن سياجاً لمنع الناس من الاختلاط بهن.

ولقد كان عددهن يزيد على الألف سيدة حتى خيل للمرء أن لم تبق سيدة في دارها، فكانت مظاهرتهن مما يثير في النفوس بواعث الغبطة والإكبار، وعندما حضرت سيدات طنطا إلى بيت الأمة كن يحملن لافتات كتب عليها «عائشة أم المؤمنين، وصفية زغلول أم المصريين»، فعرفت بهذا الاسم حتى وفاتها في يناير سنة ١٩٤٦، لما قامت به من دور سياسي في ذلك الوقت، حيث فتحت بيت الأمة لرجال الوفد بعد وفاة زوجها في أغسطس سنة ١٩٢٧.

وتناولت صحف ومجلات تلك الفترة بالمقالات التي تسخر من تفكير المرأة في العمل بالسياسة، ومن ذلك ما نشرته مجلة الكشكول سنة ١٩٢٢، من زجل على لسان أحد القراء بعنوان «أحرس يا حارس» جاء في بعضه:

السـت هانـم مـن كفـر غانـم ونـاويـة تعمـل سياسيـة
والبيـه بتعهـا أسـير دلعهـا مـلـوش عـلى تـوتـو أسية
لبسة المـلايـة والـبـدع آية في الضـل فـردة الشمسـية
يـا نـدرتهـا يـا مروحتها يـا بيـتـهـا في العباسية
تـضرب بيانو إجبسيانو بتغنـي مغنـى السويسيـة
أحرس يا حارس بنت المدارس دي جـن ولا إنسـيـة
باردون يا فندم سعدتك أخدم البيت عـايـز لـه مواسية
الحلوة حايسة وراها جلسة وراهـا لجنـة رئـاسيـة

وكما هو واضح من هذا الزجل وغيره مما كان ينشر على صفحات المجلات أن عامة الشعب لم يكن مستعد لقبول فكرة أن تلعب المرأة دور غير دورها كأم وربة المنزل، إلا أن المرأة لم تترك مناسبة وطنية أو سياسية إلا وشاركت فيها بقدر المستطاع، فمثلاً في ١٥ يوليو سنة ١٩٢٣ عندما أعلن وزير الحقانية عن ضرورة تشكيل لجنة للنظر في الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية على بعض المصريين، فما كان من تلك اللجنة إلا أن أصدرت أحكام على مجموعة منهم تقضي بالسجن، ومن ثم استمر شعور المصريين بالألم بسبب عدم الإفراج عن أحد من هؤلاء المصريين، مما دفع بلجنة الوفد المركزية للسيدات إلى أن ترسل خطاباً إلى رئيس مجلس الوزراء في ١١ ديسمبر ١٩٢٣ أشارت فيه إلى ضرورة إحياء اللجنة الموكل لها بالنظر في أحكام المعتقلين خاصة، وأن هؤلاء المعتقلين كانوا من خيرة أبناء مصر.

وقد كان للاختلاف والانفصال الذي حدث بين الأعضاء والعضوات أثر على لجنة الوفد المركزية للسيدات، خاصة وأن هناك ارتباطاً بين الأعضاء والعضوات، فنرى هدى شعراوي تعترض لدى سعد زغلول لتناسيه عرض مشروعه على اللجنة، حيث لها من التحفظات عليه، لكنه تأسفه لذلك قائلاً: «وإني أول من يعترف لكن بالفضل الكبير في النهضة الحاضرة»، ومعروف مدى الارتباط بين زعيم مصر والحركة النسائية،

فله اتجاهه المؤيد لحرية المرأة، وله مواقفه منها، ففي أول خطبة له عقب عودته من مالطة قال: «سادتي وبودي أن أقول سيدات سادتي».

وحينما عاد سعد زغلول إلى مصر هنأته هدى شعراوي، ولكن لم يستمر الوفاق بينهما طويلاً، فعندما أعلنت لجنة الوفد المركزية للسيدات احتجاجها على أعمال الوزارة خالفت نظرية الوفد في سياسته، وعليه فلم تدع رئيسة اللجنة في اجتماع ١٣ نوفمبر ١٩٢٣ مع السيدات في نادي سيروس بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطني.

وكانت أن هدى شعراوي قد قامت بتأسيس الاتحاد النسائي المصري في ١٦ مارس من نفس العام - وهو اليوم الذي خرجت فيه المرأة في ثورة ١٩١٩ - على أنقاض لجنة الوفد المركزية للسيدات، وذلك على أثر توجيه الدعوة لها لحضور مؤتمر الاتحاد النسائي الدولي في روما.

واعترف بالاتحاد النسائي المصري رسمياً، وتحدد برنامجه السياسي في الاستقلال التام لمصر والسودان، والتمسك بحياد قناة السويس وفقاً للمعاهدات الدولية، وإسقاط أية قيود سبقت دون أن تقرها الأمة، خاصة اتفاق السودان لسنة ١٨٩٩ أو تصريح ٢٨ فبراير، وعدم الاعتراف بما ورد في معاهدة لوزان ١٩٢٣ من تحمل الخزانة المصرية قسماً من ديون تركيا، وأن تحل الامتيازات الأجنبية حلاً ودياً بين حكومة مصر والدول صاحبة تلك الامتيازات، وعند المفاوضة مع الإنجليز يقوم بذلك ممثلي الأمة، بشرط أن يسبق المفاوضة تصريح رسمي من تلك الهيئة عن البرنامج، وجواب رسمي من الإنجليز بالقبول كأساس للمفاوضة.

وبالنسبة لتعديل الدستور، أن تصحح حدود الدولة واعتبار السودان جزءاً من مصر، وإعادة النظر بما يتفق وسلطة الأمة وسيادتها وتسوية الحالة بالنسبة للقروض المالية والمشاريع التي تجريها إنجلترا بصفة خاصة، وإعادة النظر في المواد المتعلقة بالأحكام العرفية، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، والتعيين في مجلس الشيوخ، والتصديق على القوانين والتشريع في غياب البرلمان، وتعيين الضباط وعزلهم، واستجواب الوزراء، وتعديل قانون الانتخاب وجعله درجة واحدة، وإلغاء القوانين الاستثنائية، ومراجعة التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات، واستدراك ما يمكن استدراكه من قانون التعيينات، وتعويض الموظفين الإنجليز.

وبعد ذلك بعدة أيام وفي ٢٦ مارس سنة ١٩٢٤ وزعت هدى شعراوي على الصحف بياناً وجهته إلى الأمة المصرية، وحملت فيه على وزارة سعد زغلول الأولى وختمته بقولها: «لا يوجد خطر على القضية المصرية أكبر من أن يتولى المفاوضات مع إنجلترا رجل يعترف علانية أمام هيئة نيابية بأنه عاجز عن تنفيذ ما عهد به الأمة». ومما سبق يتضح أن هدى شعراوي قد هاجمت سعد زغلول في بيانها، كما احتجت على الإجراءات التي اتخذتها إنجلترا نتيجة لمقتل السير لي ستاك في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، وهاجمت الوزارة، وعقدت اجتماعاً حيث خططت لتنفيذ المقاطعة بسحب الودائع والأموال من البنك الأهلي.

ولم تترك هدى شعراوي أية فرصة إلا وانتهزتها لتصنع منها موقفاً وطنياً وإنسانياً، فعلى سبيل المثال نراها تحتفل بالمسجونين السياسيين الذين أفرج عنهم في مارس ١٩٢٧.

أثمر الخلاف الذي حدث بين هدى شعراوي رئيسة الاتحاد النسائي المصري ورئيسة لجنة الوفد المركزية عن مولد لجنة نسائية سياسية جديدة وهي اللجنة السعدية للسيدات التي تولت رئاستها شريفة رياض، وعقدت أول اجتماع لها في ٤ يناير سنة ١٩٢٥ في بيت الأمة لوضع قانون انتمائها للوفد، وتقرر تأييد سعد زغلول والعمل على تحقيق أماني البلاد بالطرق السليمة المشروعة، وإعادة الحياة النيابية بالعمل المنتج وليس بالضجيج، وأعلنت اللجنة عن نفسها في الصحافة ورغبت في الانضمام إليها.

ونشطت اللجنة السعدية للسيدات بعد أن اعتزلت شريفة رياض العمل السياسي، ثم أسندت رئاستها إلى إستر فهمي ويصا، وتمكنت من أن تنتقل بحملاتها من نجاح إلى نجاح، وتبث الوعي وتغير من اتجاهات المرأة المصرية وقتذاك، فأخذت على عاتقها إلقاء المحاضرات، وأثرت على الفكر، وتكلمت عن الاتحاد وانضمام الصفوف، وهاجمت الصحافة الحزبية التي خرجت عن مسارها الوطني الذي أنشئت من أجله. واستمرت اللجنة تواصل اجتماعاتها في بيت الأمة، تعرض القضايا السياسية على بساط البحث والمناقشة في إطار المصلحة العامة.

ويمكن تسجيل ملاحظة مهمة على الدور السياسي للمرأة في تلك الحقبة، وهي أنه بعد عدة سنوات من نضالها من أجل القضية الوطنية تعلن هدى شعراوي في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٦ في خطبة لها في الاتحاد النسائي وهي تستعد للسفر لحضور المؤتمر النسائي الدولي العاشر، وتغير فيها موقفها تجاه الحقوق السياسية للمرأة وتقول: «إننا قد رأينا بالرغم من مشاركتنا للرجال عدة سنوات إهمالهم في شأن المرأة في تقرير حقها السياسي حتى في أبسط الحقوق الأولية كقبولها كناخبة».

وتعتبر منيرة ثابت أن ما حدث يُعد انتصار لها، وتذكر أنها أول من نادى بالحقوق السياسية للمرأة، ولكنها لم تلق غير السخرية من جماعة هدى شعراوي، وتخاطب هدى شعراوي متهكمة: «إن هذا انقلاب خطير في تفكير سيدة رئيسة جمعية الاتحاد، التي كانت بالأمس تحتقر مطالبتي بهذه الحقوق، وتعلن أن مصر ليست خليقة بها، وأنه لم يحن الوقت للتحدث في هذا الموضوع».

ومع الانقلاب الدستوري سنة ١٩٣٠ حدث تقارب بين صفية زغلول وهدى شعراوي، حيث ذهبت الأخيرة إلى بيت الأمة لتوحيد الجهود الوطنية، ومرة أخرى تظهر المرأة في شوارع مصر تندد بتعطيل دستور ١٩٢٣.

وفي نوفمبر سنة ١٩٣٥ اشتركت السيدات في التحريض على الاضطرابات وقبض البوليس على بعضهن وحولهن إلى التحقيق.

ومن بين اللجان النسائية التي عملت بالسياسة خلال الحقبة الليبرالية والتي انبثقت عن أحزاب تلك الفترة، لجنة السيدات الأحرار المنتمية إلى حزب الأحرار الدستوريين، وركزت نشاطها على المظاهرات.

وبتوقيع معاهدة ١٩٣٦ زادت العلاقة سوءاً بين الوفد وزعيمة النهضة النسائية، فعارضتها وقامت بإعداد وطبع بيان باسمها انتقدتها فيه، ووزع داخل البرلمان، وتحرج الموقف بعد حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢، وتمكنت هدى شعراوي من أن تضم إليها الأصوات من زوجات وبنات الباشاوات والأعيان.

وفي حقيقة الأمر فإن الحملة النسائية ضد النحاس أقلقته، فأراد أن يخمدها خاصة إذ كانت هناك علاقة تربطها بالقصر، ووضح ذلك من قضية نبوية موسى، فهي لا تتفق مع الوفد وتميل إلى تأييد الملك، والمتصفح لمجلتها خلال تلك السنوات يلاحظ مدى هذا التأييد، لذا بذل النحاس قصارى جهده في إنزال الضرر بها، فأغلق مدارسها وقطع عنها الإعانة السنوية التي كانت تقدم لتلك المدارس، وبناء على أوامره فتش بيتها وقبض عليها بتهمة حيازتها لمطبوعات، وما هي إلا مذكرة تخص مدارسها، وأحيلت إلى النيابية العليا العسكرية، ثم إلى المحكمة العسكرية، ولكنها حصلت على حكم براءة في ٥ يونيو ١٩٤٣، ثم أغلقت الوزارة مطبعة مدارسها.

وبذلك يتبين أن المرأة تمكنت من أن تواصل مسيرتها في السياسة وتتأثر بها وتؤثر فيها، سواء من خلال عضويتها في بعض اللجان التابعة للأحزاب كما رأينا، أو من خلال عضويتها في الاتحاد النسائي المصري، وكذلك من خلال الصحف والمجلات النسائية التي صدرت خلال تلك الفترة الليبرالية.

أما فيما يتعلق بحقوقها السياسية من خلال برامج الأحزاب السياسية التي شهدتها تلك الفترة، نجد أن القضايا الاجتماعية كانت لا تحظى بمساحة كافية في برامج تلك الأحزاب، ومن ثم فإن قضية الحقوق السياسية للمرأة لم تطرح في البرامج حتى حزب الوفد والذي كان على بينة مما قامت به المرأة المصرية من كفاح ونضال من أجل الوطن، لم يعمل الحزب على تبني قضية حقوقها السياسية المتمثلة في حقها في الانتخاب والترشيح لعضوية البرلمان، رغم وجود لجنة للسيدات تحمل اسم الحزب، فيما عدا حزب «مصر الفتاة» الذي قدم طرحاً جديداً بالنسبة لحقوق المرأة السياسية، حيث رأى أن قيام المرأة بدورها كأم وزوجة لا يحول دون تمتعها بالحقوق السياسية، وممارسة أي عمل يتناسب مع قدراتها.

كانت لجنة الوفد المركزية للسيدات هي أول اشتراك للمرأة في العمل الحزبي إذا جاز لنا أن نعتبر ذلك عملاً حزبياً، هذا بالإضافة إلى أن السيدات اللائي كان لهن دور في الحركة النسائية في مصر خلال فترة البحث كن زوجات وأخوات وبنات السياسيين من زعماء مصر، لذا فإنه يمكن القول: «إن المرأة كانت تلعب دوراً في الأحزاب حتى

ولو لم تكن عضوة في تلك الأحزاب»، ويجب التنويه هنا إلى أن المرأة لم تمارس حقوقها السياسية مثل الرجل في تكوين الأحزاب إلا في الأربعينيات من القرن الماضي، حيث ظهر أول حزب نسائي مصري سنة ١٩٤٤ برئاسة فاطمة نعمت راشد بعد انشقاقها عن الاتحاد النسائي المصري، وكانت أحد مواد برنامج الحزب تنص على: «أنه يسعى بكل الوسائل المشروعة لتنال المرأة المصرية حقوقها القومية والسياسية والاجتماعية كاملة، فيكون لها حق الانتخاب والتمثيل النيابي والتمتع بحقوقها كمواطنة مصرية».

وظل الأمر هكذا حتى أصدرت ثورة ١٩٥٢ في ٩ سبتمبر قانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢، والخاص بتنظيم الأحزاب السياسية، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب السياسية أن تعيد تكوينها وتقدم إخطاراً لوزير الداخلية مشفوعاً ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية، وكان هذا القانون فرصة أتاحتها ثورة يوليو للمرأة، حيث استغلتها لتعلن عن تشكيل أحزاب نسائية، وكانت هذه أول مرة حيث وصل إلى وزير الداخلية ١٥ إخطار للأحزاب السياسية، وأربع هيئات من بينهم ثلاثة أحزاب نسائية هي:

١) الحزب النسائي الوطني، وقدمته السيدة فاطمة نعمت راشد.

٢) الحزب السياسي النسائي الجديد، وقدمته السيدة منيرة حسني.

٣) حزب بنت النيل، وقدمته السيدة درية شفيق.

هذا بالإضافة إلى أنه قد طلب من رجال الأحزاب السياسية الأخرى ضرورة فتح باب القبول أمام المرأة في أحزابهم، إلا أنه قد ظهرت مشكلة واجهت تلك الأحزاب النسائية، وهي أنه عندما بدأت لجنة فحص الإخطارات المقدمة من السيدات بتأسيس أحزاب سياسية، وهي أن قانون تنظيم الأحزاب ينص على أن يكون اسم العضو المؤسس للحزب مقيداً في جداول الانتخابات، ولما كانت المرأة محرومة من ذلك الحق في الحقبة الليبرالية، ومن ثم خلت الجداول الانتخابية من أسماء النساء، إذن كيف تنظر اللجنة إلى هذه الإخطارات، وعلى هذا كان من المنتظر أن تستبعد الأحزاب النسائية الثلاثة، إلا أن قانون حل الأحزاب قد صدر.

دور المرأة في المطالبة بحقوقها السياسية

وهنا نعرض لعدة قضايا يمكن من خلالها رصد محاولات المطالبة بمنح المرأة المصرية حقوقها البرلمانية، خاصة بعد صدور دستور ١٩٢٣، وقانون الانتخاب دون أن يتضمن أية إشارة إلى المرأة لا من قريب ولا من بعيد، هذا بالإضافة إلى أننا سنعرض لردود فعل هذه المحاولات من جانب المرأة، أو بمعنى أدق استنكار المرأة لقانون الانتخاب، وتبدأ تلك المحاولات منذ افتتاح أول برلمان مصري في مارس ١٩٢٤، عندما علمت السيدات المصريات بدعوة السيدات زوجات السفراء والقناصل الأجانب في مصر لحفل افتتاح البرلمان قدمن طلباً لحضور هذا الحفل، إلا أنه رُفض، وعندئذ أخذت جريدة السياسة تنشر برقيات احتجاج من السيدات واستنكار من بعض الرجال لهذا الرفض، وكيف أنه لا توجد مساواة بين السيدات المصريات وسيدات قناصل الدول الأجنبية.

ومن هذه البرقيات برقية من لجنة الوفد المركزية للسيدات ذكر فيها: «أنها تحتج بشدة بصفتها هيئة تمثل نصف الأمة، وبصفتها قد سبق أن شاركت في الجهاد والتضحية حتى كان ذلك الاستقلال، فكيف يرفض طلبها لحضور حفل افتتاح البرلمان المصري، واللجنة ترى في ذلك إغفالاً لدورها في وقت دعيت فيه السيدات الأجانب، وترى ذلك عملاً لا يليق بكرامة المصريات».

برقية احتجاج أخرى على لسان رئيسة جمعية العفاف المصرية السيدة جميلة صبري أيدت فيها ما قامت به لجنة الوفد المركزية من احتجاج.

أما هدى شعراوي فقد استنكرت إغفال قانون الانتخاب لحق المرأة المصرية، سواء في التصويت أو في الترشيح، وأيضاً احتجت على عدم دعوتهن لحضور حفل الافتتاح، فخرجت في مظاهرة نسائية في اليوم الأول لافتتاح البرلمان وأيدهن في تلك المظاهرة «مجد الدين حفني ناصف»، حيث قاد مظاهرة أخرى ومعه عشرات الفتيات من مشغل المرأة الجديدة حاملات لوحات سوداء كتب عليها بالعربية والفرنسية خلاصة مطالب السيدات المصريات من البرلمان في يوم افتتاحه الأول، ووقفت هؤلاء الفتيات على مقربة من الباب الكبير للبرلمان، وها هي المطالب التي كتبت على تلك اللافتات والخاصة بالناحية السياسية:

١) نطلب جلاء الجيش البريطاني.

٢) نرفض تحفظات ٢٨ فبراير.

٣) نرفض أي اتفاق يفصل السودان عن مصر.

٤) نحتم حياد قناة السويس.

٥) نطلب إلغاء القوانين التي تمس حرية الأفراد والجماعات.

٦) نطلب منح النساء حق الانتخاب.

وعلى الرغم من حرمان المرأة المصرية من حقوقها البرلمانية، فإنها لم تحرم من متابعة الممارسة البرلمانية، وإن كانت تلك المتابعة من خارج البرلمان وأحياناً من داخله كزائرة لهذا المبنى، فترددت الكثيرات من السيدات من زعيمات الحركة النسائية عليه، وتابعت جلساته من المقصورات التي كانت قد أعدت لهن.

وعلى أثر موجة المطالبة بمنح المرأة المصرية حقوقها السياسية المتمثلة في حق الترشيح والتصويت، تقدمت الآنسة منيرة ثابت وهي لم تتجاوز العشرين عام بعريضة مسببة إلى السلطات الرسمية في مصر بتاريخ ١٥ مارس ١٩٢٧ تطالب فيها بحق المرأة في الانتخاب، والواقع أن هذه العريضة كانت قوية في أسلوبها وحيثياتها على الرغم من أن مقدمتها لم تكن قد حصلت على إجازة البكلوريا بعد.

ومن قراءة هذه العريضة يمكن تسجيل عدة ملاحظات عليها:

الملاحظة الأولى تكمن في أنها وجهتها إلى رئيس مجلس النواب وقتذاك سعد زغلول، وكانت هذه أول صوت نسائي يرفع بمظلمة إلى السلطة للمطالبة بحق المرأة في الانتخابات، ورغم أن كاتبتها لم تكن قد تعمقت في الدراسات القانونية بعد، إلا أنها تطرقت إلى قضايا دستورية لم يتطرق إليها الرجال أنفسهم، هذا بالإضافة إلى أنها ذكرت في ديباجة عريضتها أنها تتمنى من رئيس مجلس النواب أن ينال الموضوع جزءاً من عناية مجلس النواب نقول، رغم ذلك لم يعثر على مثل هذه العريضة عند مراجعة مضابط مجلس النواب في هذه الحقبة التاريخية، وقد عثرت على تلك العريضة منشورة في مجلة الأمل مايو ١٩٥٣.

أما الملاحظة الثانية على تلك العريضة فهي أن منيرة ثابت مع عدم خبرتها لصغر سنها، إلا أنها أخذت تطالب بقوة وطلاقة لسان غير معتادة من السيدات في ذلك الوقت بضرورة تمتع المرأة المصرية بحقوقها البرلمانية، مثلها مثل أي فرد في المجتمع.

استمرت محاولات المطالبة بضرورة منح المرأة المصرية حقوقها السياسية كلما أثيرت قضية الانتخابات، وفي كل مرة كان مصير هذه المحاولات الفشل الذريع، ولا بد من الإشارة إلى حقيقة تاريخية مهمة، وهي أن المحاولات لم تكن من جانب السيدات فحسب، وإنما كان هناك رجال آمنوا بحق المرأة في التصويت والترشيح، أي حقها في الممارسة البرلمانية.

ومن هذه المحاولات على سبيل المثال تلك التي قام بها علي ماهر سنة ١٩٣٨، حينما اقترح قبول المرأة كعضو في مجلس الشيوخ، ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض.

وقد أيد تلك المحاولة محمد حسن العشماوي نائب رابطة الإصلاح الاجتماعي أثناء مقابلة أجرتها معه إحدى الصحفيات، حيث استطرد في حديثه معها قائلاً: «إنه لا بأس من تجربة بدائية، وهي إدخال عدد قليل من السيدات المتعلمات والمساهمات في النشاط الوطني والاجتماعي في عضوية مجلس الشيوخ - معلقاً على ذلك - ولو أن هذه التجربة ستعترضها عقبة كبرى، وهي أننا قد لا نجد السيدة التي تعترف بأنها قد بلغت الأربعين».

وجرت محاولة أخرى قام بها كل من محمد علي علوبة، وعلي زكي عرابي، وأحمد رمزي، حيث قدموا مشروع قانون يمنح المرأة حق الانتخاب، واستند الثاني على أن القصور ليس في الدستور، ولكنه في قانون الانتخاب نفسه، ويكفي تعديل قانون الانتخاب بحيث يكفل للمرأة الحقوق البرلمانية مثلها مثل الرجل، ورُفض هذا المشروع من جانب اللجنة الدستورية بالبرلمان.

أما المحاولة الثالثة فقد تمثلت فيما قدمه زهير صبري عضو مجلس النواب عن دائرة الدرب الأحمر، حيث اقترح مشروع قانون يعدل الأحكام العامة لقانون الانتخاب الصادر سنة ١٩٣٥ بما يجعل للمرأة حق المساواة في الحقوق السياسية مع الرجل، بما

فيها حق التصويت والترشيح في يناير ١٩٤٤، وأحيل ذلك المشروع إلى لجنة المقترحات بالمجلس في مارس من نفس العام، ونوقش به في الجلسة المنعقدة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٤، وكانت نتيجة هذه المناقشة الرفض شبه التام لهذا الاقتراح.

واستند الأعضاء في رفضهم لهذا المشروع إلى عاملين:

العامل الأول، إن الوقت غير مناسب لإعطاء المرأة مثل ذلك الحق، وذكر عضو المجلس السيد عمر أن الظرف الحالي لا يناسب أن يعطي للمرأة ذات الحقوق السياسية المعطاة للرجال. وذلك الحديث يثير التساؤل وهو: ما هي الظروف التي يراها النائب أنها ليست مناسبة؟

يرد على هذا التساؤل من خلال ما أشار إليه النائب فكري أباظة في مقابلة صحفية عن مدى أحقية المرأة في منحها الحقوق البرلمانية، ذكر أنه يرى إن الوقت غير مناسب لإدخال المرأة البرلمان، وذلك لسببين:

السبب الأول، أن النظام البرلماني مع وجود الاحتلال فاشل وإنه - أي فكرى أباظة - له اعتراضات على ما في قانون الانتخاب والنظام البرلماني من وجهة نظره في احتياج لترميم، وطالما الأمر كذلك فإنه ليس من الحكمة توريط المرأة في ذلك النظام مستطرداً، إنه مؤيد لفكرة اشتراكها في الانتخابات البرلمانية في مصر، ولكن ليس الآن حيث إن الخطأ في قوانين الانتخابات إنه قد تم نقلها من بلاد برلمانية لم ينجح فيها البرلمان إلا بعد مضي فترة من الزمن، وفي تصور فكري أباظة كما ورد على لسانه في هذه المقابلة أن قانون الانتخاب النموذجي يجب أن:

١) يكفل تمثيل النقابات المعترف بها قانوناً.

٢) يكفل للأحزاب السياسية نسبة معينة بحسب عدد مؤيديها، وذلك بتنفيذ فكرة الانتخاب النسبي.

٣) أما الانتخاب المحلي في الأقاليم، فإنه يرى أن لا يرشح إلا الذي خدم إقليمه في هيئات مختلفة مدة معينة.

٤) قصر حق الانتخاب على الذين يعرفون القراءة والكتابة فقط.

وعلى هذا فإن الوقت لم يحن بعد لدخول المرأة معترك الحياة البرلمانية لا بصفة عملية ولا بصفة دستورية.

أما السبب الثاني، الذي استند إليه فكري أباظة، فقد تمثل في أن مصر كانت في ذلك الوقت تتبنى فكرة إنشاء الجامعة العربية، وهذه الجامعة كانت تضم بلاداً عربية ذات اتجاهات مختلفة، إذن فإن الخير كل الخير هو التريث في منح المرأة نفس الحقوق السياسية المعطاة للرجل.

أما العامل الآخر الذي استند إليه أعضاء مجلس النواب في رفضهم اقتراح العضو زهير صبري، فقد ارتكز على أن هذا الاقتراح ليس مقبولاً من الناحية الدستورية. وأكد مخالفته للوجهة الدستورية أحد أعضاء المجلس مدللاً على ذلك بقوله: أن المادة ٨٢ من دستور ١٩٢٣ تقول: «يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين»، والمادة ٨٣ تذكر: «أن كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها ستون ألفاً فأكثر تنتخب نائباً واحداً»، واستطرد ذلك العضو قائلاً: «إن الدستور صريح في قصر الحقوق السياسية على الرجال دون النساء»، وطالب بضرورة رفض هذا الاقتراح.

وعضد ذلك العضو موقف رئيس مجلس النواب حين قال: إن قانون الانتخاب يذكر في مادته الأولى: «لكل مصري من الذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب». ومن ثم يتضح أن حق الانتخاب قاصر على الذكور دون الإناث.

وبما أن اقتراح العضو «زهير صبري» مقدم في شكل قانون عادي، والدستور يتم تغييره بطريقة خاصة تخالف الطرق التي يتم تغيير القوانين بها، هذا الاقتراح يؤدي إلى تغيير أحكام الدستور، لذا فإنه يجب إحالته على لجنة الشئون الدستورية على الرغم من أن مقدمه قد رفض ذلك بشدة، لذا فإن الموافقة على رفضه كانت شبه جماعية.

وبعد ما يقرب من عقدين من عريضة منيرة ثابت، وفي لقاء بينها وبين أحد أعمدة واضعي دستور سنة ١٩٢٣ وهو عبد العزيز فهمي في مجمع اللغة العربية أثناء حفل منح عضوية المجلس لعبد الحميد بدوي، دار حوار بينهما حول الدستور وحقوق المرأة السياسية، بدأته منيرة ثابت الحوار بقولها: «إنه يوجد في مصر رجال

ونساء أميين ومتعلمين على السواء، فهل يليق بعدالة الديموقراطية التي قام على أساسها دستور سنة ١٩٢٣ بأن تسمح للرجل الجاهل ولا تسمح للمرأة المتعلمة بالتمتع بهذا الحق؟».

فما كان من «أبو الدستور» إلا أن نوه إلى أن الدستور ثوباً فضفاضاً يتعثر فيه الرجال، فماذا لو كان معهم النساء، وكان رأيها أن الدستور فضفاض؛ لأنه ليس به النساء، وأنه سيصبح أكثر انضباطاً إذا احتوى المرأة مع الرجل، وإلا يفضل طوي هذا الثوب ووضعه في الصندوق حتى يحتوي المرأة والرجل معاً، واستطردت في ذلك الحوار أن الدستور أو الثوب صنع للرجال والنساء على السواء بنص المادة الثالثة من هذا الدستور، وأصبح فضفاضاً عندما استأثر به الرجال دون النساء.

واستمرت محاولات المطالبة بمنح المرأة المصرية الحقوق البرلمانية الممنوحة للرجل والخاصة بحقيها في الانتخاب والتصويت من خلال أعضاء البرلمان ؤمن خلال ما ورد على صفحات مجلات وصحف فترة الدراسة وخاصة الصحافة النسائية، وقد نطق قلم درية شفيق بمطالبها في هذا الشأن، وكذلك ما كان يعرض في بعض المؤتمرات النسائية التي كثيراً ما كانت تتضمن مطلب مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية، وخاصة الحقوق البرلمانية، تلك المحاولات التي كانت في الغالب تبوء بالفشل.

وسرعان ما جاءت الخطوة الجريئة، وتمثلت فيما أقدمت عليه درية شفيق في فبراير ١٩٥١، وذلك بعد أن أصبح لها الدور البارز في الحركة النسائية خلال تلك الفترة بعد وفاة صفية زغلول سنة ١٩٤٦، وهدى شعراوي في العام التالي، حيث اقتحمت البرلمان.

وقصة الاقتحام هذه هي أن درية شفيق عند اجتماعها بعضوات مجلس إدارة جمعية اتحاد بنت النيل كشفت لهن فكرة فحواها اقتحام مبنى البرلمان، وطلبت أن يقسم الحضور على كتاب الله ألا تبوح إحداهن بهذا السر لأحد مهما كانت درجة قرابته منها، وبالفعل بدأت في الترتيب لتنفيذ هذا، وذلك بالدعوة لاجتماع الهيئات النسائية المصرية بقاعة إيوارت بالجامعة الأمريكية مساء الاثنين ١٩ فبراير ١٩٥١، وكانت الدعوة قائمة لعقد مثل ذلك المؤتمر من قبل لمناقشة مطالب المرأة،

أما عن ترتيب درية شفيق في هذا المؤتمر هو أن يتحول من بحث هذه المطالب إلى نقطة تجمع الهدف منه كما ورد على لسان درية شفيق نفسها «الزحف النسائي لاستخلاص مطالب المرأة».

وبالفعل اجتمعت السيدات الممثلات لمختلف الهيئات النسائية في مصر، بالإضافة إلى بعض الرجال المؤيدين للحركة النسائية في ذلك الوقت، وبعد أن ألقت كل من سيزا نبراوي وزينب لبيب وغيرهما من السيدات كلمات مفعمة بالحماس وملهبة لمشاعر الحضور تجاه قضية المرأة وحقوقها السياسية، ارتقت درية شفيق المنصة لتلقي كلمتها الختامية، تلك الكلمة التي أنهتها بعبارة «سيداتي آنساتي... أن هذا المؤتمر هو برلماننا الأول، برلمان نصف الأمة، ومن حسن الحظ أن ينعقد في نفس وقت والجهة التي ينعقد فيها برلمان النصف الآخر».

واستطردت قائلة: «فهيا نذهب بمجموعتنا القليلة، لنعلن إليهم في عزم وقوة وتصميم أن تمثيلهم للشعب تمثيلاً ناقصاً ومبتوراً... فإلى هناك، فإلى الأمام»، وتمت الاستجابة، وحدث الاندفاع تجاه مبنى البرلمان، وكان النساء يحملن لافتات كتب عليها مطالب المرأة، وخاصة المطالب البرلمانية، هاتفات: «أكملوا تمثيل البرلمان، المرأة نصف الأمة».

وفي مقابلة أجرتها آخر ساعة مع أحد نواب البرلمان والحاضر لجلسته في وقت الاقتحام، ذكر أنه سمع هتافاً روعه: «البرلمان لا يمثل الأمة»، وتعجب الأعضاء كيف يتجرأ أحد على دخول فناء البرلمان ويهتف بمثل هذه الهتافات، ونظروا على الفور من النافذة، فوجدوا بعض السيدات داخل فناء البرلمان، واستطرد قائلاً: «إن مثل هذه المظاهرة كانت خطوة جريئة ومنظراً رائعاً لم ير مثله منذ سنة ١٩١٩».

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال، وهو: كيف دخلت المرأة مبنى البرلمان؟ والرد على ذلك يتلخص في أن اللاتي ذهبن قد انتهزن فرصة اقتراب سيارة أحد أعضاء البرلمان وهو فريد زعلوك من المبنى، وعند فتح الباب لدخول سيارة النائب، اقتحمت السيدات البرلمان، فارتبك الحراس واختل الأمن في هذه اللحظة، واستطاعت ثلاث سيدات فقط وهم سيزا نبراوي وزينب لبيب ودرية شفيق مقابلة وكيل مجلس النواب ومدير مجلس الشيوخ، وقمن بتسليم مذكرة متضمنة مطالب المرأة.

واتصل كل من وكيل مجلس النواب ومدير مجلس الشيوخ تليفونياً برئيس البرلمان علي زكي العرابي، والذي طلب من درية شفيق إقناع السيدات المعتصمات في الفناء وخارج المبنى بالانصراف، وأنه سيبذل أقصى ما في وسعه لمساعدتهن في تحقيق مطالبهن، فما كان من درية شفيق إلا الموافقة على ذلك، معلقة بهذا العبارة التي تحمل في ثناياها المزيد من الإصرار على الكفاح حتى الوصول إلى ما تصبو إليه المرأة المصرية.

أما عن هذه العبارة فهي: «إذن فلتكن حركة اليوم إنذاراً، فإذا لم تحققوا وعودكم، فإن لنا عودة إلى العمل الإيجابي وبأسلوب قد يكون أكثر قوة من هذا الأسلوب».

وكانت المذكرة التي قمن بتسليمها تتضمن القرارات التي اتخذت في مؤتمر إيوارت المشار إليه من قبل، وفيما يختص بالحقوق السياسية، فقد طالبن بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بشكل يحقق للمرأة مطالبها السياسية (البرلمانية) والتي كفلها الدستور للرجل.

وبالفعل هدأت درية شفيق من روع هؤلاء السيدات، وغادرن مبنى البرلمان، ولكن على وعد بلقاء آخر.

وبعد ذلك بما يقرب من ثلاثة أسابيع تكررت نفس المحاولة مع الفارق بعض الشيء، وهو أنه بعد احتفال الاتحاد النسائي المصري بعيد الدستور في نقابة الصحفيين انتقلت السيدات الحاضرات لهذا الاحتفال إلى قصر عابدين، وقمن بتسليم مذكرة مكتوبة بالدم إلى إكرام سيف النصر بك لرفعها إلى الملك فاروق.

وتضمنت هذه المذكرة مطالب المرأة السياسية والاجتماعية، وبعد ذلك توجهت تلك المظاهرة النسائية إلى منزل النحاس رئيس الوزراء وقتئذ، واقتحمت الباب الخارجي لمنزله ووصلت للباب الداخلي، وهن يهتفن «نريد النحاس، أين أنت يا نحاس؟»، وقد حاولت السكرتارية مع الحراس منعهن من الاندفاع داخل المنزل، حتى استطاع النحاس الخروج من الباب الجانبي، وأثناء ركوبه سيارته جرت السيدة فاطمة نعمت راشد نحوها في نفس لحظة تحركها أمام الباب فصدمها رفرفها، ولكنها لم تصب بأذى.

واستمرت المرأة في مطالبها في كل زمان ومكان ومع كل من يعن لها أنه بإمكانه مساعدتها، ومن ذلك على سبيل ما حدث في السفارة التركية في مارس من نفس السنة حينما أراد دكتور حامد زكي وزير الدولة السابق تقديم سيزا نبراوي للنحاس أثناء حفل بدار السفارة، فما كان من الأخير إلا أن صرخ في وجهه مذعوراً: «لا يا سيدي، لا يا سيدي، أنا طلقت السيدات، أنا غير موافق، أبعدهن عني».

وإن دل ذلك على شيء فإنما مدلوله يكمن في:

أولاً: أن السيدات كن مصرات إصراراً غير عادي على الحصول على مطالبهن بكل الوسائل.

ثانياً: أن موقف ساسة مصر في ذلك الوقت لا يختلف كثيراً عما كان من قبل.

وظل ذلك الإصرار حتى اقترب موعد الانتخابات البرلمانية في مصر في النصف الأول من ١٩٥٢، عندئذ قررت المرأة ترشيح نفسها لترى ماذا يحدث أو ما هو رد فعل الحكومة لإثارة مثل هذه القضية الدستورية، وأتى الرفض في هذه المرة للمرشحات بأنهن غير مقيدات بجداول الانتخابات، وإن قبل الترشيح فإن ذلك غير دستوري.

أما الرد على درية شفيق فأتى إليها بعد انتهاء موعد الترشيح بثلاثة أيام، وكانت المفاجئة التي جعلتها تستبشر خيراً رغم هذا الرفض، هو أن الانتخابات البرلمانية قد أجلت جميعاً بهدف تغير قانون الانتخابات، إلا أن النتيجة لم تكن في صالح السيدات، لأن قانون الانتخابات لم يتغير كما أشيع. هذا بالإضافة إلى الصيحات التي أخذت تندد بفكرة اشتراك المرأة في الانتخابات من خلال العديد من المقالات التي نشرت على صفحات الجرائد، بل أكثر من ذلك عندما أصدر الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية في فتوى تفيد بعدم شرعية اشتراك المرأة في تلك المعركة الانتخابية وانتهت هذه الفترة بقيام ثورة ١٩٥٢ لتبدأ المرأة مرحلة أخرى من كفاحها المستميت.

دور المرأة السياسي على المستوى العربي

كانت القضية الفلسطينية أهم القضايا العربية التي كان للمرأة فيها الدور البارز على كافة المستويات.

وهنا يجب التنويه إلى أنه عندما كان يقع غبناً على أي دولة عربية كان له مردوده وأثره في مصر على كافة المستويات الرسمية منها وغير الرسمية، ودائماً ما كان رد الفعل الشعبي أسرع وأقوى من غيره، ويرجع ذلك إلى ارتباط الموقف الرسمي بالعلاقات الدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي، لذا فإنه ما كاد الإضراب العام يعلن في فلسطين يوم ١٩ أبريل ١٩٣٦ ضد سياسة بريطانيا الغاشمة هناك، إلا وكانت مصر من أسبق دول الشرق العربي تأييداً للإضراب، مطالبة بريطانيا بالكف عن سياستها ضد الفلسطينيين، وتأييدها لليهود في إقامة وطن قومي فيها.

وظهر الموقف المصري بصورة أوضح عقب صدور تقرير اللجنة الملكية التي أوصت فيه بتقسيم فلسطين، فهب الشعب المصري بكل قطاعاته لاستنكار قرار التقسيم، وكانت المرأة أهم هذه القطاعات التي وضح موقفها بشكل ملموس من هذه القضية على المستويات الشعبية والعربية والدولية منذ إعلان الإضراب.

ويمكن تناول موقف المرأة المصرية من قضية فلسطين منذ بدايتها، حينما تلقت هدى شعراوي في يونيو سنة ١٩٣٦ برقية من سيدات فلسطين يحثونها فيها على ضرورة اتخاذ موقف إيجابي تجاه ما يحدث في بلادهم، وانتهاء بمؤتمر نساء الشرق الذي شهدته مصر لأول مرة في أكتوبر ١٩٣٨.

بادرت هدى شعراوي بدعوة الاتحاد النسائي المصري في ٩ يونيو ١٩٣٦ إلى عقد اجتماع لبحث الحالة هناك. وفي هذا الاجتماع صدرت القرارات التالية:

أولاً: فتح اكتتاب عام تساهم فيه كل ذات نفس كريمة يفزعها الظلم والاستبداد في فلسطين، ثم تشكيل لجنة من عضوات الاتحاد لجمع هذه التبرعات.

ثانياً: الاحتجاج على تنفيذ تصريح بلفور الذي تسبب فيما يحدث في فلسطين من ثورة وإحلال الشقاق محل الوفاق.

ثالثاً: المبادرة بإرسال برقيات إلى وزيري خارجية ومستعمرات بريطانيا ورئيس مجلس العموم البريطاني يطلبن ضرورة وضع حد للسياسة المخالفة للمبادئ الإنسانية، وضرورة احترام حقوق الشعوب الضعيفة، والتي تنادى بها بريطانيا أمام العالم.

رابعاً: مناشدة عصبة الأمم ونساء العالم بضرورة وقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وترك سكان البلاد الموجودين بها يعيشون معاً دون تدخل من قوى خارجية.

وتم تنفيذ هذه القرارات، وأرسلت البرقيات، وفيما يلي نص إحدى هذه البرقيات التي تؤكد أهمية وجرأة ما قامت به المرأة في ذلك الوقت، وهي مرسلة من هدى شعراوي: «إن نساء مصر يبدين عواطفهن القلبية نحو أصدقائهن وإخوانهن عرب فلسطين في المحنة الشديدة التي يعانون وطأتها، ويخشون عاقبة موقف الضعف والتردد الذي تقفه بريطانيا إزاء هذه القضية التي جعلت كل أبناء الشرق العربي يفقدون ثقتهم بعدل الشعب البريطاني وإيمانهم بإعطاء كل ذي حق حقه. والاتحاد النسائي المصري وهو شديد الرغبة في تحقيق السلام العالمي يناشد الحكومة البريطانية أن تبرهن على أنها تعمل على نصرة الضعيف حقاً، وذلك بوقف هجرة اليهود إلى فلسطين. وبهذا الإجراء المنصف تقلع الحكومة البريطانية عن سياسة الغموض والتردد التي ترتب عليها إثارة القلاقل والاضطرابات التي تسود بلاد الشرق العربي».

والواقع أن هدى شعراوي باسم عضوات الاتحاد النسائي قد أرسلت صورة هذه البرقية إلى الجهات البريطانية المختصة، وأخذت على عاتقها التنديد بما ترتكبه بريطانيا في فلسطين والدفاع عن القضية أمام الرأي العام العالمي. هذا بالإضافة إلى التنديد بما تسمح به قوات الانتداب البريطاني في فلسطين من تجاوزات لليهود على حساب العرب هناك.

والواقع أن هذا المؤتمر قد حضره عديد من رجال الصحافة وكبار السياسيين من مصر وغيرها وبعض من الوفود العربية التي كانت حاضرة في المؤتمر البرلماني العربي. وأما عن الجلسة الختامية، فقد كانت قاعة الاتحاد النسائي المصري مليئة عن آخرها بالحضور من الصحفيين ووكالات الأنباء والساسة الذين أتوا إلى هذا المؤتمر ليحضروا

هذه الجلسة التي كان الإقبال عليها شديداً. وكان ذلك دليلاً على شدة اهتمام الجمهور بنتيجة هذا المؤتمر وقراراته، تلك القرارات التي كانت خلاصة فكر نسائي منظم، حيث داومت لجنة تلقي المقترحات والقرارات اجتماعاتها أثناء أيام المؤتمر لدراسة المقترحات التي قُدمت إلى هذه اللجنة من قبل الحضور، وفي اليوم الختامي لهذا المؤتمر ١٨ أكتوبر ١٩٣٨ عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات منذ الصباح، وبعد مناقشة وتمحيص الاقتراحات والقرارات وافقت اللجنة بالإجماع على رفع تقريرها إلى هيئة المؤتمر في الجلسة الختامية، وكانت هذه القرارات مفاجأة، حيث إنه لأول مرة لم تتضمن قرارات مؤتمر نسائي قراراً واحداً أو جزئية منها تمت بصلة إلى قضية المرأة من قريب أو بعيد. وهذه هي القرارات والمقترحات:

قرارات المؤتمر

أولاً: أن المشكلة الفلسطينية قد خلقتها دول أوروبا، فيجب أن تتحمل هي وحدها مسئوليتها، ويجب على دول الحلفاء التي كانت سبباً في نكبة فلسطين أن تسوي تلك المشكلة على قاعدة العدل والإنصاف.

ثانياً: يناشد المؤتمر النسائي الشرقي أصحاب الجلالة والسمو ملوك وأمراء البلاد العربية والإسلامية التدخل لحل القضية الفلسطينية بالحق والعدل، والسعي لوضع حد لسياسة الظلم والبطش التي يسلكها الإنجليز في مصر.

ثالثاً: إرسال برقيات إلى أقطاب الدول الأربع (تشمبرلين، هتلر، موسليني، ودلادييه)، ومناشدتهم التدخل وبذل لجهد لحل قضية فلسطين حلاً عادلاً يضمن حقوقها، كما سويت مشكلة السوديت بفضل مساعيهم، ولأن السلام لن يسود فلسطين حتى يعترف لسكانها العرب بحقوقهم فيها.

رابعاً: الاتصال بالهيئات والجمعيات النسائية في العالم، وبالأخص تلك التي تشتغل منها بخدمة السلام وإبلاغها قرارات المؤتمر، وطرح القضية الفلسطينية وحقوق العرب في بلادهم طرحاً وافياً وإيجابياً، وضرورة حث هذه الهيئات والجمعيات على الانتصار للقضية الفلسطينية وحق العرب في فلسطين.

خامساً: يؤيد المؤتمر النسائي مطالب العرب في فلسطين وأجملها في عدة نقاط، وهي:

أ) إلغاء الانتداب على فلسطين، وتحل محله معاهدة تعقد بين سكان فلسطين والحكومة البريطانية على مثال معاهدتي العراق ١٩٣٠، ومصر ١٩٣٦، وتنشأ بموجبها في فلسطين دولة دستورية ذات سيادة.

ب) اعتبار وعد بلفور باطل من أساسه ولا قيمة له.

ج) إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين إيقافاً تاماً وفوراً.

د) منع انتقال الأراضي في فلسطين من العرب إلى اليهود والأجانب.

هـ) رفض تقسيم فلسطين رفضاً تاماً واعتبارها وحدة تامة لا تتجزأ.

سادساً: يستنكر المؤتمر سياسة بريطانيا في فلسطين القائمة على البطش والتنكيل، ويحتج على قتل النفوس البريئة وتدمير القرى الآمنة ونسف البيوت وتعذيب المعتقلين واضطهاد الحريات وفرض الغرامات على المدن والقرى.

سابعاً: يطالب المؤتمر بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين، وإعادة الحرية إلى أبناء البلاد المبعدين والمشردين.

ثامناً: يقرر المؤتمر أن كفاح العرب في فلسطين هو دفاع عن وجودهم وعن مستقبل الأمة العربية، ولذلك فهو جهاد مشروع تسوغه جميع الشرائع، ومن واجب كل عربي وعربية تقديم المساعدة الإنسانية بجميع أشكالها.

تاسعاً: يستنكر المؤتمر الحملات الصحفية الأجنبية المغرضة على المجاهدين بتأثير نفوذ اليهود العالمية، وتلقيب هؤلاء الأبرياء المدافعين عن وطنهم وعن شرف أمتهم بقطاع الطرق واللصوص.

عاشراً: إرسال برقيات إلى (تشمبرلين) رئيس وزراء بريطانيا وإلى عصبة الأمم ورؤساء الحكومات الأوروبية بالاحتجاج على سياسة البطش التي تمارس في البلاد المقدسة، وإبلاغهم أن اعتزام بريطانيا على حشد قوات عسكرية جديدة في فلسطين لن ينفع في إعادة السلام وتهدئة الحال في فلسطين، وإنما يزيد نار الثورة اشتعالاً.

حادي عشر: إرسال برقية (لروزفلت) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والإعراب له عن تألم سيدات الشرق من تصاعد الأصوات المغرضة في الولايات المتحدة مؤيدة لليهود على حساب حق العرب، ومناشدته باسم السلام الذي يحرص عليه ألا تكون الولايات المتحدة بتأثير نفوذ اليهود من عوامل استمرار شقاء سكان فلسطين من العرب.

ثاني عشر: يعتبر المؤتمر أن إصرار بريطانيا على سياستها في فلسطين بعد أن تجلى لها إجماع العرب نسائهم ورجالهم، شعوباً وحكومات، على المطالبة بضرورة إنصاف عرب فلسطين، إنما هو عمل عدائي مقصود موجه نحو العرب والإسلام.

ثالث عشر: يقرر المؤتمر تشجيع البضائع الوطنية العربية والاستغناء عن غيرها بقدر الإمكان.

رابع عشر: كذلك قرر المؤتمر أن تتألف في البلاد العربية لجان من السيدات المندوبات في المؤتمر ومن ينضم إليهن للدفاع عن فلسطين، وأن تكون لجنة مصر هي اللجنة الرئيسية المركزية التي ترتبط بها فروع العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وهي البلاد العربية الممثلة في المؤتمر. وتقوم هذه اللجان بتنفيذ قرارات المؤتمر وتستمر في الدفاع عن قضية فلسطين.

خامس عشر: قرر المؤتمر أن تحال إلى لجنة سيدات مصر المركزية للدفاع عن فلسطين دراسة وتنفيذ الاقتراحات التالية، وتقوم بالاتصال مع لجان الأقطار العربية الأخرى:

أ) إنشاء مكتب دعاية رئيسي للقضية الفلسطينية العربية في القاهرة له فروع ومكاتب استعلامات في المدن العربية الأخرى.

ب) تخصيص أيام لفلسطين تجمع فيها الإعانات وتبذل الجهود انتصاراً لقضية فلسطين.

سادس عشر: يوافق المؤتمر على الاقتراحات المقدمة من جمعية الاتحاد النسائي المصري بالنيابة عن سيدات مصر في المؤتمر، وهي:

أ) رفع التماس لملك مصر بأن يشمل الأرامل وأيتام فلسطين بعطفه ورعايته.

ب) تقديم طلب إلى وزارتي الداخلية والمعارف لمساعدة أبناء فلسطين في دخول المعاهد العلمية.

ج) مطالبة جمعية الهلال الأحمر بإنشاء قسم خاص بها لجرحى فلسطين، وإرسال الأدوية المجانية اللازم لهم.

د) مطالبة وزارة المعارف، وكذلك إدارة المعاهد الدينية بإيواء وتعليم أبناء وبنات شهداء فلسطين مجاناً.

سابع عشر: يقرر المؤتمر أن يتوجه بالشكر وتحية مندوباته إلى الملك فاروق وإلى شعبه الكريم وحكومته التي أتاحت للمرأة العربية من جميع البلاد العربية أن تعرب عن رأيها، وتعلن وقوفها إلى جانب الرجل العربي صفاً واحداً للدفاع عن فلسطين.

ثامن عشر: يبعث المؤتمر بتحية الإكبار إلى مجاهدي فلسطين وأحرارها المعتقلين والمبعدين ولجنتها العربية ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني.

تاسع عشر: يتقدم المؤتمر بالشكر إلى السيدة هدى شعراوي والاتحاد النسائي المصري لما بذلوه من جهد في سبيل فلسطين.

عشرون: المطالبة بتجريد اليهود من السلاح أسوة بالعرب.

الحادي والعشرون: إرسال برقيات إلى كل من قداسة البابا ورئيس أساقفة كنتربري.

وبعد انتهاء المؤتمر قررت المندوبات تشكيل لجان لمتابعة تنفيذ هذه القرارات السابق الإشارة إليها، وكانت اللجنة المركزية في مصر ترأسها هدى شعراوي رئيسة المؤتمر، هذا بالإضافة إلى اللجان الفرعية في بقية الأقطار العربية. وكانت هذه اللجان على اتصال دائم باللجنة المركزية في القاهرة، والهدف من تشكيلها هذه اللجان هو متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر، وجمع التبرعات، وإقامة الحفلات وتنظيم الاتصال بلجان السيدات في الأقطار العربية التي كانت ممثلة في هذا المؤتمر.

وفي اليوم التالي لانتهاء المؤتمر ١٩ أكتوبر ١٩٣٨، بدأت كل لجنة في تنفيذ مهمتها. ويؤكد ذلك البرقيات والرسائل التي أخذت تنشر على صفحات الجرائد بلسان مندوبات المؤتمر إلى كل من يعنيه الأمر والأفراد والهيئات التي طالبت أو نوهت قرارات المؤتمر إلى ضرورة إرسالها مصحوبة بقرارات المؤتمر وما حدث فيه، ومن هذه البرقيات على سبيل المثال لا الحصر البرقية التي أرسلت إلى الملك فاروق تنفيذاً لأحد هذه القرارات، وهي: «قرر المؤتمر النسائي الشرقي المنعقد في القاهرة، والممثل لسيدات البلاد العربية، مناشدة جلالتكم التدخل لحل القضية الفلسطينية بالحق والعدل والسعي لوضع حد لسياسة الظلم والبطش التي يسلكها الإنجليز في فلسطين، فلقد آن للبلاد المقدسة أن تحقن فيها الدماء، وأن يسودها السلام، والأمم العربية تعقد على جلالتكم الآمال في إنقاذ فلسطين».

وقد ورد الرد من ديوان الملك فاروق يشكر فيه هدى شعراوي وسيدات الشرق العربي اللاتي شاركن في هذا المؤتمر على ما بذلن من جهد تجاه القضية الفلسطينية.

وقد أرسلت هدى شعراوي رسائل مماثلة لملوك وأمراء المشرق العربي مثل العراق، واليمن، والمفوضية السعودية، وكانت هذه الرسائل والبرقيات توقع باسم هدى شعراوي على اعتبار أنها رئيسة المؤتمر ورئيسة اللجنة المركزية التي انبثقت عنه.

وقد ورد إليها ردود من ملوك وأمراء دول الشرق التي تحمل في كلماتها معاني الترحيب بهذه القرارات، وأن حكومتهم تقوم بما هو مطلوب منها وتبذل أقصى ما في وسعها من أجل قضية فلسطين.

وبالإضافة إلى ذلك أرسلت برقيات استنكار إلى أقطاب الدول الأربعة الكبرى وهم «تشمبرلين، هتلر، موسوليني، ودلادييه»، تنفيذاً للقرار الثالث من قرارات المؤتمر، وصورة هذه البرقية، هي: «قرر المؤتمر النسائي الشرقي المنعقد في القاهرة الممثل لسيدات البلاد العربية أن يناشدكم التدخل وبذل الجهد لحل قضية فلسطين حلاً عادلاً يضمن للعرب حقوقهم، ويؤكد لكم المؤتمر أن السلام لن يسود البلاد المقدسة حتى يعترف لأهلها العرب بحقوقهم وتحقيق مطالبهم العادلة».

وكذلك أرسلت خطاب إلى رئيس أساقفة كنتربري، نوهت في ديباجة طويلة إلى أنه لم يتحرك لما يحدث في فلسطين، ووجهت له اللوم لاستنكاره ما قام به الألمان من فرضهم غرامة على اليهود عقاباً لهم على الاعتداء الذي قاموا به على ممثل دبلوماسي ألماني. واستطردت موجه له عدة تساؤلات على ما أشيع وقت ذاك من أن اليهود عديمي الأمل. وهذه التساؤلات تكشف عن فكر نسائي منظم، فتساءلت كيف يكون اليهود عديمي الأمل وورائهم بريطانيا العظمى تهبط بلاد الناس وتضحي من أجلهم بأرواح الناس وأوطانهم؟ كيف أن القسوة مباحة لطرف دون الآخر، والرحمة وقف على طرف دون آخر؟

ورد عليها رئيس ديوان الأساقفة بخطاب واعداً إياها أن رئيس الأساقفة سيبذل أقصى ما في وسعه لمساندة الفلسطينيين، لا بصفته الدينية، ولكن بصفته عضو في مجلس اللوردات البريطاني.

إن الدور السياسي للمرأة في هذا المؤتمر لجدير بالإعجاب، ويستحق أن نشير إليه وإلى قراراته في هذا الوقت الذي أنكر العديد من كبار الساسة المصريون عليها حق التمتع بحقوقها السياسية.

وجديراً بالذكر أن صحف هذه الفترة مليئة بأخبار المؤتمر وردود فعله على كافة المستويات: فعلى سبيل المثال نشرت «البلاغ» في إحدى مقالاتها مقالاً متعجباً فيه من مجيء السيدات العربيات إلى مصر سافرات الوجوه وهن لم تر الشمس وجوهن من قبل المؤتمر، وقد ركبن متون الطائرات والبواخر، ونزلن في الفنادق الضخمة بمفردهن، وأخذن يجابهن الأوروبيات بعفة الشرقيات في هذا المؤتمر.

أما «الأهرام» فقد ذكرت على لسان مراسلها في لندن أن جريدة التايمز اللندنية قد نشرت تلغرافاً لمراسلها في القاهرة ذكر فيه أن المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن القضية الفلسطينية قد يكون ذا مغزى سياسي، وبرر ذلك بالمقارنة بين ما لقيه أعضاء المؤتمر البرلماني العربي السابق على المؤتمر النسائي من حفاوة، وما لقيه المؤتمر النسائي من مراوغة، وما أحدثه المؤتمر الأخير من ارتباك لرجال الحكومة.

واستطرد مراسل التايمز لينوه إلى أن من أهم مزايا هذا المؤتمر النسائي ما وصلت إليه المرأة الشرقية من التحضر الاجتماعي والذكاء السياسي، فيذكر: «فإننا إذا استثنينا سبع عضوات من المسيحيات العربيات لا نجد بين المندوبات من جاءت وبرفقتها أحد من أعضاء أسرتها الذكور لرعايتها، وفوق ذلك فإنه من بين مندوبات فلسطين للمؤتمر ثلاث من نابلس التي يضرب بها المثل في الحرص الشديد على التقاليد الإسلامية، وليس بين السيدات المندوبات لحضور المؤتمر سيدة واحدة مقنعة».

وقد وصفت فاطمة اليوسف حفل عقدته هدى شعراوي بمنزلها قبل بدء المؤتمر، ودعت فيه مندوبي المجلات والصحف العربية والأجنبية، وقد استغرق هذا الحفل ثلاث ساعات، ونشرت روز اليوسف هذا الوصف تحت عنوان «ثلاث ساعات بين الهوانم والمادمزلات»، وصفت فيه الحفل بأنه كان ناجحاً، واستطردت قائلة في المقال: أنها أمضيت ثلاث ساعات لم تشعر فيها بمرور الوقت، وأنها لم تكن تتوقع أن الوقت سيطول إلى هذا الحد. هذا بالإضافة إلى أنها أشادت في هذا المقال بجهود السيدات المصريات والعربيات وثقافتهن السياسية غير المتوقعة.

وفي مقابلة أجرتها مجلة الهلال مع إيفا حبيب المصري سكرتيرة المؤتمر النسائي وقت انعقاده ورئيسة تحرير مجلة المصرية، صرحت فيها إيفا بأن السيدات في المؤتمر كن أكثر شجاعة من الرجال، ودللت على قولها بأن قرارات المؤتمر النسائي الشرقي كانت أقوى من قرارات المؤتمر البرلماني العربي والذي سبق المؤتمر النسائي بعدة أيام. هذا فضلاً عن أن السيدات العربيات قد سبقن الرجال في الاكتتاب وجمع التبرعات لمنكوبي فلسطين.

وقد استنكرت إيفا حبيب المصري اعتذار بعض الجمعيات النسائية المصرية عن الاشتراك في المؤتمر بحجة عدم اشتغال جمعياتهم بالسياسة، معلقة على ذلك بأن المشكلة الفلسطينية هي مشكلة إنسانية قبل أن تكون قضية سياسية. واستطردت في مقابلتها مع الهلال قائلة: إن معظم - إن لم يكن جميع - السيدات اللاتي حضرنا هذا المؤتمر كن ينتمين إلى عائلات كبرى ومعروفة في بلادهن، أو بمعنى آخر كانت عائلات ذات ثقل سياسي واجتماعي، ويتضح هذا من مراجعة أسماء الخطيبات في هذا المؤتمر.

ولا شك أن هذا المؤتمر كانت له ردود فعل على كافة المستويات العربي منها والأجنبي، ويتضح هذا مما ذكره «لامبسون» السفير البريطاني بالقاهرة في رسالة له لوزير خارجيته يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٣٨ معلقاً على هذا المؤتمر قائلاً: «إن قوة النساء في الشرق تشبه ما هي عليه في فرنسا، حيث إنهن يقمن بأعمال أعظم قدراً مما يتمتعن به من أهلية شرعية»، وإن دل هذا القول على شيء فإنما يدل على مدى ما استطاعت المرأة المصرية والعربية أن تحققه من نجاح في هذا المؤتمر.

ويجب التنويه هنا إلى أن علاقة هدى شعراوي بالفلسطينيين لم تنته بانتهاء فترة المؤتمر، وإنما استمر اتصالها بالفلسطينيين، ويؤكد هذا أن نبيه العظمي قد أرسل إليها خطاب يستنكر فيه استبعاد بريطانيا للفلسطينيين من حضور مؤتمر المائدة المستديرة. وعلقت هدى شعراوي على ذلك بقولها: «كيف يستبعد أصحاب المشكلة من مفاوضات الهدف منها حل مشكلتهم الأساسية».

وتابعت المرأة المصرية تطور القضية الفلسطينية، سواء ما حدث في مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٣٩ وإصدار بريطانيا للكتاب الأبيض، حتى إن منيرة ثابت قد أصدرت كتاباً في مايو ١٩٣٩ رداً على الكتاب الأبيض بعنوان «رأى المرأة المصرية في الكتاب الأبيض الإنجليزي»، وطُبع عدة طبعات بالعربية والفرنسية، ووزع في أنحاء العالم، وقد فندت فيه النقاط التي وردت في الكتاب الأبيض الإنجليزي بالتحليل المنطقي والقانوني، وأظهرت فيه كيف أن بريطانيا تتظاهر بمحاولة إرضاء الطرفين.

وأثناء عقد المؤتمر الثالث عشر للاتحاد النسائي الدولي في كوبنهاجن في صيف ١٩٣٩، تلقى الاتحاد النسائي المصري والجمعيات النسائية العربية دعوات لحضوره في تلك المدينة المعروفة بثقل التواجد الصهيوني، وقد حدث أن قبضت سلطات الانتداب البريطاني على السيدة ساذج نصار وأودعتها السجن، مما دفع بسيدات فلسطين لإرسال تفويض إلى هدى شعراوي للتحدث باسمهن في المؤتمر، ولكن كانت المفاجئة الكبرى أن سلطات الانتداب البريطاني التي قبضت على ساذج نصار وألقتها في السجن مدة ثلاثة شهور عقد خلالها المؤتمر، هي نفسها التي سمحت لثلاث يهوديات صهيونيات بالسفر ليمثلن فلسطين في المؤتمر. وحين وجدت هدى شعراوي هذا الموقف، قدمت التفويض الرسمي الذي أُرسل من قِبل سيدات فلسطين.

وحارب الوفد المصري حتى وافق المؤتمر على أن يمثل فلسطين هدى شعراوي، أما الثلاث يهوديات فيمثلن الأقلية اليهودية في فلسطين، ولم يقتصر دور هدى شعراوي والوفد المصري في النضال من أجل إثبات حق السيدات الفلسطينيات في حضور المؤتمر فقط، بل جاهدن من أجل إبطال عدة موضوعات كان من المفروض أن تناقش في هذا المؤتمر منها: تنظيم الهجرة في العالم، لعلمهن بأن تنظيم هذه الهجرة سيكون على حساب الشرق لا على حساب الغرب.

وهدد الوفد المصري بالانسحاب من المؤتمر عدة مرات، وفي الجلسة الختامية انسحب الوفد، ولكن بعد أن ناضل وأثبت أن القوى الكبرى تكيل بمكيالين، وهنا أصرت سيزا نبراوي عضو الوفد المصري في المؤتمر على أن تختم كلمتها إلى الحاضرات قبل الانسحاب بقولها: «أن هذه الجماعة الدولية التي حيت عيد الحرية في الصباح (١٤ يوليو) لم تلبث حتى شيعت هذه الحرية في المساء ودفنتها بأبشع أساليب الاعتداء الصارخ».

وهكذا استمرت المرأة تجني ثمار هذا المؤتمر وتناضل حتى أوقفتها قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المرأة المصرية خاصة والعربية عامة قد أثبتت جدارتها ومقدرتها على النضال من أجل القضية الفلسطينية، سواء قبل عقد هذا المؤتمر أو الشهور التي تلته، فقد تناست قضيتها الأساسية، فلأول مرة يعقد مؤتمر نسائي ولم ينوه فيه من قريب أو بعيد إلى قضية من قضيا المرأة، ومن ثم أثبتت أن دورها الإيجابي في القضايا السياسية لا يقل أهمية عن باقي القضايا.

وعندما عقد المؤتمر النسائي العربي في ٢١ ديسمبر ١٩٤٤، أصدر عدة قرارات ما يهمنا هنا القرارات الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة العربية، وهي: مطالبة الحكومات العربية بالعمل على المساواة تدريجياً بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية، وعلى الأخص حق المرأة في أن تَنتخب وتُنتخب، وإلى أن تهيء الحكومات الفرصة لتحقيق هذه المساواة كاملة في الحقوق السياسية، عليها أن تبدأ بتقرير هذه الحقوق في المساواة في المجالس النيابية والإقليمية والتعيين في مجلس الشيوخ.

دور المرأة السياسي على المستوى الدولي

من المعروف أن بروز دور المرأة مع ثورة ١٩١٩، قد لفت الأنظار خارج مصر، ومن ثم فإنه حين كان المؤتمر التاسع للاتحاد النسائي الدولي يعد أوراقه وتقرر عقده في روما أثناء مايو سنة ١٩٢٣، تم لأول مرة توجيه الدعوة لسيدات مصر لحضوره، ونتيجة عدم وجود اتحاداً نسائياً بمصر، فقد سعت هدى شعراوي ومن معها إلى تكوين اتحاد نسائي مصري في ١٦ مارس ١٩٢٣ على أثر هذه الدعوة.

وقد تكون الوفد النسائي المصري المشارك في مؤتمر روما من هدى شعراوي، ونبوية موسى، وسيزا نبراوي.

وعلى الرغم من قلة عددهن، فإنهن أسهمن في تغيير صورة مصر لدى المؤتمرين، واتخذ الاتحاد النسائي المصري صفة الدولية، وأصبح الاتحاد النسائي المصري عضواً فعالاً في الاتحاد النسائي الدولي، وكثيراً ما كانت السيدات اللائي يذهبن لحضور هذا المؤتمر الدولي السنوي ينتهزن تلك الفرصة للتنديد بما تقوم به بريطانيا من أفعال تتنافى مع إعلانها استقلال مصر.

ولم تترك المرأة المصرية أية فرصة إلا وطالبت بحقوقها السياسية، حدث ذلك في مؤتمر باريس ١٩٢٦، ومؤتمر مرسيليا ١٩٣٣، والمؤتمر النسائي الدولي بإستانبول ١٩٣٥. كما شاركت في مؤتمرات السلام التي نبذت الهيمنة الاستعمارية، فأدلت بدلوها في مؤتمر باريس ١٩٢٦، ومؤتمر أمستردام ١٩٢٧، ومؤتمر بروكسل ١٩٣٦، ومؤتمر بودابست ١٩٣٧، ومؤتمر إنترالاكن ١٩٤٥، والمؤتمر النسائي الدولي الديمقراطي بباريس ١٩٤٥.

وهكذا يتبين أنه خلال الفترة الليبرالية التي عاشت مصر فيها، أثبتت المرأة أنها قادرة على مواصلة الكفاح من أجل الحصول على حقوقها، فهي لم تستسلم أبداً أمام العقبات التي وضعها أمامها الرافضون لوقف تقدمها وإحباطها، يشد من أزرها المؤيدون لها. ورغم طريق الكفاح الصعب والطويل الذي اجتازته لتتساوى مع الرجل في الحقوق السياسية، فإنها لم تتمكن من تحقيق ما سعت إليه إلا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، نظراً للتغييرات التي طرأت على المجتمع.

المراجع

- أميرة خواسك، معركة المرأة المصرية للخروج من عصر الحريم، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.
- جورجيت عطية إبراهيم، هدى شعراوي الزمن والريادة، جزءان، دار عطية للنشر، لبنان، ١٩٩٨.
- سعيدة محمد حسني، ثورة يوليو والحقوق السياسية للمرأة، ضمن أبحاث ندوة «خمسون عاماً على ثورة يوليو ١٩٥٢»، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي من ١٩١٩ إلى ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- المرأة العربية وقضية فلسطين، المؤتمر النسائي الشرقي، القاهرة، سنة ١٩٣٨، المنعقد بدار جمعية الاتحاد النسائي المصري بالقاهر ة من ١٥ إلى ١٨ أكتوبر للدفاع عن فلسطين، المطبعة العصرية بمصر.
- نبيل راغب، هدى شعراوي وعصر التنوير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨.
- نلسون، سينثيا، ترجمة نهاد أحمد سالم، درية شفيق، مصرية طالبت بالمساواة بين الجنسين، امرأة مختلفة، المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع «نور» جمعية المرأة العربية، القاهرة، ١٩١٩.

١٠ - مشاركة المرأة الاجتماعية والدولية

د. آمنة حجازي عبده
باحثة بمركز تاريخ
مصر المعاصر - دار الكتب
والوثائق القومية

لا نغالي إذا قلنا أن المرأة هي محور الحياة داخل أي مجتمع، فهي الأم المربية للأجيال على مر العصور، وهي الزوجة المضحية بهنائها من أجل سعادة أسرتها، وهي الأخت والابنة المتطلعة دوماً إلى مستقبل أفضل لجيلها، إذن المرأة في مجمل تقديمها هي المنوط بها المحافظة على القيم الجمالية والأخلاقية داخل أسرتها ومجتمعها، فإن جاز لنا القول نقول: «إنها الحارسة للقيم الثقافية التي تغذي البراعم الناشئة داخل بلدها على مر الأزمنة المتعاقبة».

ننتقل الآن من العام إلى الخاص، فقد كانت المرأة المصرية من قبل مكبلة بأغلال التخلف، ومن ثم كان تهميش وجودها وعزلتها عن مجتمعها، وتناثرت مقولات عديدة تشير إلى أن المرأة ليس لها أن تتطاول على أعمال الرجال، وعليها أن تمارس وظيفتها التي جبلت عليها منذ خلقها، وهي تربية أولادها وخدمة زوجها، فهي في نظر هؤلاء «غير معدة جماً وعقلاً للاشتغال بأعمال الرجال»، كانت تلك المقولات سائدة لفترة ليست بالقصيرة داخل العقلية المصرية، إلى أن جاء القرن العشرين الذي إذا جاز لنا القول أن نطلق عليه «قرن النساء» أو «عصر النساء» بحق، فقد خاضت فيه المرأة بشكل عام معترك الحياة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، وخاضت فيه المرأة المصرية بشكل خاص معترك الحياة مكتسبة رصيد أضيف إلى مهمتها كأم وربة بيت.

بعد أن حصلت المرأة المصرية على حقها في التعليم، وسلحت نفسها بالعلم والمعرفة المفيدة، بدأت تسعى سعياً حثيثاً نحو اكتساب المزيد من الحقوق، مما أهلها للمشاركة في العمل المدني داخل مجتمعها، ورويداً رويداً ضاعفت من حضورها الفاعل في المحافل الدولية، وهذا ما سوف تركز عليه هذه الدراسة.

المشاركة الاجتماعية

لم تكن مشاركة المرأة في العمل المدني وليد الصدفة في الحقبة الليبرالية ولكن سبقه منذ فترة طويلة جهود محمودة، وإن كانت تحسب في بداية أمرها لأميرات الأسرة الحاكمة،

إلا أنها في النهاية صبت في خانة خدمة أبناء المجتمع المصري، وأصبحت نبراساً اهتدت به المرأة المصرية في أول خطواتها نحو العمل المدني.

ومع قيام المرأة المصرية بلعب دور بارز خلال الفترة الحساسة والمهمة محل الدراسة (١٩١٩ - ١٩٥٢) الواقعة بين ثورتين، الأولى التي اعتبرت بداية للتحرك المنظم للمرأة المصرية في التاريخ الحديث، والثانية التي وصلت فيها المرأة المصرية إلى قمة نجاحها، وحققت دوراً بطولياً في النضال من أجل تحرير الوطن وتحقيق استقلال بلادها.

كان خروج المرأة المصرية في مارس ١٩١٩ في مظاهرة إسهاماً منها في الحركة الوطنية المصرية أمراً غير متوقع آنذاك، ولكنه كسر حاجز العزلة التي ضربت عليها لقرون عديدة، إذن كان خروجها هو نتاج تعليمها، وكان خروجها خطوة أولى نحو تحررها، حيث أصرت على مكاسبها التي حققتها وأضافت إلى رصيدها في العمل السياسي رصيداً لم يقل أهمية في العمل الاجتماعي، فكان تأسيسها للجمعيات الخيرية بمثابة النافذة التي أطلت من خلالها على مجتمعها ملتمسة خدمته بكافة السبل المتاحة.

ومع بداية العشرينيات من القرن العشرين حظيت الحركة النسائية بالإعجاب من قِبَل العديد من الرجال الذين رأوا أن تلك النهضة ستبقى في ذاكرة الأمة المصرية على مر الأجيال تتعاقبها بالأحاديث وتتحاكى عنها، وقد بيّن العديد من الكُتاب كيف أن المرأة المصرية لا تقل مكانة عن المرأة الشرقية اليابانية والهندية، وكذلك عن المرأة الغربية.

وبدأت المرأة المصرية بالفعل النزول إلى معترك الحياة العامة بصورة كبيرة، ففي عام ١٩٢٠ رأت هدى شعراوي دمج جمعية «الرقي الأدبي للسيدات المصريات» و«جمعية المرأة الجديدة»، بعد أن رأت الآراء المنادية من قِبَل العديد من السيدات بالعمل على إعادة نشاط الجمعيتين، ومن ثم صدرت لائحة لجمعية واحدة هي «المرأة الجديدة» في أبريل من ذات العام، وكان نشاطها متمثلاً في تنظيم المحاضرات التي تزيد من وعي المرأة المصرية في كافة المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى لعب دور حيوي في ممارسة الأعمال الخيرية التي يعود نفعها على أبناء المجتمع المصري.

وفي السادس عشر من شهر مارس عام ١٩٢٣ اجتمع لفيف من السيدات المصريات بمنزل السيدة هدى شعراوي، وقررن تأسيس جمعية الاتحاد النسائي المصري الذي احتوى برنامجه على مطالب عديدة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان من أهمها:

- ترقية مدارك المرأة عقلياً وأدبياً لتحصل على حقها في الحياتين الاجتماعية والسياسية، ولتساوي الرجل أمام العرف والقانون.
- المطالبة بمساواة النساء للرجال في التعليم العالي لمن أرادت.
- السعي لنشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة (المخدرات، المسكرات، البغاء).
- المطالبة بسن قانون يمنع زواج البنت قبل السادسة عشرة من عمرها.
- محاربة البدع والخرافات (الزار).

ومضت خطوات التحقيق، فقد أخذت جمعية الاتحاد النسائي على عاتقها مهمة نشر الثقافة بين أبناء المجتمع، وذلك بإقامة مواسم ثقافية سنوية يحاضر فيها أشهر الأدباء والمفكرين آنذاك، أمثال د. طه حسين، محمود عزمي، إبراهيم الهلباوي، هدى شعراوي، مي زيادة، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، سهير القلماوي، إحسان القوصي... إلخ من صفوة المثقفين المصريين، وكانت تلك المحاضرات عامة تبحث في الأدب والتاريخ والاجتماع... إلخ من الموضوعات التي نالت إعجاب الكثير، وقد رؤي أن يتخلل تلك المحاضرات حفلات مسرحية وغنائية محترمة، وكانت أولى تلك المحاضرات للدكتور طه حسين عن الأدب العربي من عهد الحملة الفرنسية إلى عهد الخديوي توفيق. وكانت أولى الحفلات لفرقة يوسف وهبي التي مثلت رواية «أولاد الفقراء». كانت تلك المهرجانات التي يقوم بها أعضاء الاتحاد النسائي محل إعجاب الكثيرين من رجال الأدب والعلم والمال كذلك، وكان يتردد عليها الكثير من العائلات المحترمة.

وفي الواقع فإن سيدات الاتحاد النسائي قد حرصن - في نفس الوقت - على الإدلاء بتصريحات تدل في مجملها على دحض تلك الأوهام التي سيطرت على كثير من رجال ذلك العصر، فها هي إحسان القوصي (سكرتيرة الجمعية) توجه كلمة للرجال في ختام

محاضرة لها في الجامعة الأمريكية بعد أن فرغت من عرض برنامج الجمعية تدل على مدى حنكتها وذكائها، حيث قالت: «أرجو أن يتأكد الرجال أننا لا نطلب حق المساواة لنزاحمهم وننافسهم، وإنما نطلبه لنتعاون وإياهم على ما فيه خيرنا جميعاً وخير مستقبل بلادنا، فما الوطن إلا عائلة كبرى في حاجة لتعاون كل فرد فيها، ولا يتم التعاون الحقيقي إلا إذا ساد حسن التفاهم المؤسس على الحق والعدل».

واللافت للنظر أن العديد من أمراء الأسرة الحاكمة شجعوا المرأة المصرية في سبيل نهضتها، وكان على رأسهم الأمير محمد علي الذي حضر بنفسه حفل افتتاح الدار الجديدة لجمعية الاتحاد النسائي والتي سيأتي الحديث عن دورها لاحقاً، فكان من الطبيعي أن يحث ذلك الموقف العديد من الجمهور المصري على معاضدة هذا المشروع الذي يعود بالنفع على أبناء المجتمع ككل.

ولكن للأسف لم يكن هذا موقف جميع أفراد الأسرة الحاكمة، فهناك من الأمراء المشهورين وهو الأمير عمر طوسون يدلي بأحاديثه المعارضة لتلك النهضة النسائية، حيث رأى أن مزاحمة المرأة للرجل من أشد الأخطار الاجتماعية، فأعلن عن رفضه لتدخلها في الأعمال الخاصة بالرجال، وقد كرر مراراً الدعوة إلى عودة المرأة إلى محيط العائلة والمنزل.

وأسهمت الجمعيات النسائية في إنشاء مدارس للبنات عندما فكرت نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات في عام ١٩٢١ في تأسيس مدرسة تتبع جمعية «ترقية الفتاة المصرية» بالإسكندرية. وفي عام ١٩٢٥ اختيرت منيرة ثابت لتؤسس جمعية ومجلة الأمل، وجعلت هي الأخرى من موضوع تعليم الفتيات المصريات هدف سعت لتحقيقه، فطالبت بتوسيع نطاق تعليمهن الثانوي وضرورة مساواتهن بالبنين في التعليم العالي. وفي عام ١٩٣٠ أسست تفيدة علام ناظرة مدرسة أمهات المستقبل الابتدائية للبنات «جمعية أمهات المستقبل»، والتي أطلق عليها بعد ذلك اسم «جمعية الشابات المصريات». ونجد منيرة صبري مفتشة التربية البدنية بوزارة المعارف في ثلاثينيات القرن العشرين تلعب دوراً في تطبيق أسلوب الكشافة في التعليم الرياضي، وكانت صاحبة أول مؤلفات رياضية في هذا الفن، وكان كتابها «الفتيات المرشدات» قد تقرر في المدارس المصرية.

ورويداً رويداً أثبتت الفتاة المصرية أنها لا تقل قدرة في التحصيل والتعلم من الرجل، بل أظهرت استعداداً كبيراً ساعدها على النبوغ في العديد من المجالات، كما حققت العديد من أحلامها في مجال التعليم العالي التي طالما حلمت به وحققت فيه نجاحاً وتفوقاً باهراً، وبذلك انتصرت في سعيها للحصول على أحد مكاسبها. وما لبث أن اتسع مجال العمل الاجتماعي اتساعاً كبيراً خلال القرن العشرين، وصبت جميع أنشطته في خانة رفع المعاناة، فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين عدة تغيرات اجتماعية أثرت بشكل كبير على أبناء المجتمع المصري، ومن هنا حملت الجمعيات النسائية على عاتقها مهمة الحد من انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية التي أثرت بشكل أو بآخر على أبناء المجتمع، والتي تمثلت في زيادة انتشار المخدرات والمسكرات والبغاء وظاهرتي التشرد والتسول بشكل كبير وما ترتب على كل ذلك من أمراض اجتماعية خطيرة.

كانت أولى تلك الآفات الاجتماعية انتشار المخدرات والمسكرات التي أثرت بلا شك على شباب البلد أيما تأثير، ومن هنا تعالت الصيحات المنادية بتشديد العقوبة، فمن المعلوم أنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم ير أحد وجود أي ضرورة لتشريع صارم لمكافحة المخدرات في مصر، وكان يُنظر إلى جرائم المخدرات على أنها مجرد جنحة وانتهاك للقانون، ووصلت أقصى عقوبة لها الحبس سبعة أيام أو غرامة مقدارها جنيهاً مصرياً واحداً، ولكن مع بدايات عام ١٩٢٠ أصبح من الواضح أن إدمان المخدرات قد تفشى، ومن هنا كان البحث عن مخرج لتلك المعضلة من قبل القائمين على أمر البلاد. أما من ناحية القائمين على العمل المدني داخل المجتمع، فقد أخذوا على عاتقهم بذل الجهد لمحاربة تلك الآفة.

فنجد جمعية «نهضة السيدات المصريات» تعمل جاهدة على نشر الفضيلة والآداب من أجل القضاء على صور الرذيلة التي باتت منتشرة بين جنبات المجتمع، وسلكت في سبيل دعوتها طريق الخطابة والوعظ والإرشاد.

ومن ناحيتها لعبت جمعية «السيدات المسيحيات لمنع المسكرات والمخدرات» برئاسة السيدة عاذر جبران دوراً مهماً في بث الدعاية الواسعة النطاق لمكافحة جرائم المخدرات والعمل على منع نشر المسكرات، سواء بتوزيع مطبوعات أدبية في كراسات صغيرة أو

بالدخول في محادثات مع الأهالي عن الأضرار الناجمة من المواد المخدرة أو عن طريق إلقاء المحاضرات أو استعمال الفانوس السحري في عرض صور مثلت ضحايا تلك السموم في محاولة للحد من جرائمها.

ومثلت مشكلة البغاء ثاني تلك الآفات التي عانى منها المجتمع، فكانت نتاجاً طبيعياً لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع في النصف الأول من القرن العشرين، وكانت مشكلة «النسوة الساقطات» في مصر من أخطر المشاكل الاجتماعية التي استحقت العناية والدراسة؛ لأن تلك الآفة التي منى بها المجتمع كانت بلا شك حجر عثرة في طريق الجهود المبذولة للارتقاء بالمرأة آنذاك.

فقد حالت الأوضاع الاقتصادية المتردية التي شهدها المجتمع بين الارتفاع بمستوى معيشة الكثير من المصريين وبين القضاء على الكثير من البؤر المساعدة على الانغماس في عالم الرذيلة - فعلى سبيل المثال - كانت هناك ثمة أحياء داخل القاهرة عاش أهلها تحت خط الفقر كعشش الترجمان، والساقية، وتلال زينهم، وبعض أحياء الدرب الأحمر، والسيدة زينب، وباب الشعرية، وغيرها ممن عاش أهلها في بؤس وشقاء، ومن ثم ساهموا في عدم انتشار الوعي الكامل بين تلك الفئات المعدمة اقتصادياً وأخلاقياً. ولكن ذلك لم يفت من عضد أعضاء الجمعيات النسائية اللاتي اتخذن من العمل الشاق طريقاً حاولن جهداً في بلوغ نهايته المرجوة لخير أبناء الوطن.

ومن ثم نجد جمعية «الاتحاد النسائي» تأخذ على عاتقها النهوض بتلك الأوضاع الاقتصادية المتردية التي شهدها المجتمع من جراء الحرب العالمية الأولى، وما أدت إليه من عدم استقرار للوضع الاقتصادي على كافة الأصعدة، فكانت الأزمة خانقة وواضحة بشكل جلي على جميع فئاته وطبقاته، وقد شهدت العشرينيات والثلاثينيات عدم استقرار بات واضحاً في أقسى موجات الغلاء وخاصة في أسعار السلع الاستهلاكية واستحكمت حلقات الأزمة، وكما قيل: «طوق الفقر عنق كل فرد»، ومن هنا تعالت الصيحات والدعوات لتحقيق نهضة اقتصادية حقيقية.

فطالبت المرأة المصرية بتشجيع الصناعات المحلية، وأخذت الصحافة النسائية آنذاك على عاتقها مهمة مساندة المشروعات الاقتصادية الوليدة، فوجهت النداءات - على

سبيل المثال - لزيادة رأسمال شركة مصر لغزل القطن، وعلى نفس المنوال أنشأت هدى شعراوي أول مصنع للخزف والزجاج بالقاهرة، وأقامت له المعارض، وحاز إنتاجه على استحسان الجمهور، وبذلك نجحت سيدات الاتحاد النسائي في ترويج المنتجات الوطنية وثبتت مقدرة المرأة المصرية في خوض ميدان العمل الاجتماعي.

وفي السابع من إبريل عام ١٩٣٢ أنشأت دار جديدة بشارع القصر العيني، وكان الغرض أن تكون مأوى للفتيات اللاتي ينشئن في كنف الاتحاد وتحت رعايته، يتعلمن فيه الصناعات التي تكفل لهن العيش الشريف، وحتى يصبح في أيديهن سلاح قوي يحميهن من مجاهل الحياة.

وقد بلغ عدد الفتيات الملحقات بهذه الدار حتى نهاية ذات العام ١٥٠ فتاة، منهن ٣٥ طالبة بالقسم الداخلي، والباقيات في القسم الخارجي، وكان نظام التعليم في المشغل يقضي بأن تأخذ الطالبات قسطاً من الدراسة التثقيفية يعادل مناهج التعليم الابتدائي، مع استبدال اللغة الإنجليزية باللغة الفرنسية، أما الصناعات التي يتعلمنها فهي الصناعات المنزلية كصناعة السجاد والتريكو والتدبير المنزلي.

وفي الثامن من ديسمبر من العام نفسه قرر الاتحاد أن يفتح معرضه الدائم في أيام الأحد من كل أسبوع، وتميزت تلك المعروضات بالجمال ودقة الصنع، وهي من صنع الطالبات، وجميع المواد المستخدمة في صناعاتها مصرية مائة في المائة. وقد حقق ذلك المشغل هدفين: الأول: هو تحقيق منتج رخيص السعر. والثاني: جميل الذوق. وقد كان الإقبال على هذه المعارض كبير للغاية، ويعتبر علامة بارز ة في خدمة المجتمع المصري.

ثالث تلك الآفات كان انتشار ظاهرتي التشرد والتسول بشكل كبير، وتأتي خطورة هاتين الظاهرتين ليس لكونهما تضمان أنواعاً عديدة من المتشردين والمتسولين نتيجة الجهل وانخفاض مستوى المعيشة فحسب، بل زد على ذلك أن أغلب حالات التشرد والتسول ناتجة عن التفكك الأسري.

وقد تبنت مجلة «فتاة مصر» لهانم محمد العسقلاني الدعوة الأخيرة محذرة من مغبة إغفال أمر هؤلاء الغلمان الذين يجوبون الطرقات ليل نهار، وقد «ارتسمت على وجوههم

الكآبة، وانطبعت على أسارير محياهم دلائل البؤس والفاقة»، وقد رأت في أوضاعهم ما ينبئ بتكوين جيش جرار من اللصوص في المستقبل القريب وقتئذ الذين يعيثون في الأرض فساداً، وبالتالي يفتون في عضد الأمة المصرية. وقد انطبق ذلك أيضاً على الفتيات الصغيرات.

وفي نفس الوقت ساقت لنا مجلة «المصرية» لهدى شعراوي وجهة نظر الأجانب في مسألة التشرد والتسول داخل المجتمع - آنذاك - من خلال شهادة الشافعي بك اللبان - القاضي بمحكمة الزقازيق وقتئذ - الذي التقى بصديق له أمريكياً كان يعمل قاضياً بباريس عام ١٩٣٢، ووعده بزيارة للقاهرة، وبالفعل وفى وعده، وتناول حديثهما شتى المسائل الاجتماعية والقانونية، وفي معرض حديثه تحدث القاضي عن نقيصة لفتت نظره بعد ساعات قليلة قضاها في المدينة، ألا وهي تلك الجيوش من أطفال الشوارع الذين ازدحمت بهم الطرقات والميادين من ذكور وإناث. واندهش أن يوجد في بلد كمصر التي قطعت شوطاً كبيراً في طريق المدنية مثل تلك الصور المزرية للعين!! هذه اللفتة من القاضي الأمريكي حفزت الشافعي بك اللبان إلى دراسة حال هؤلاء الأطفال، وخلص إلى عدة نتائج:

أولاً: أن الطلاق هو السبب الرئيسي فيما يعانيه هؤلاء الأطفال من بؤس وشقاء انتهى إلى تشردهم.

ثانياً: بعض الأطفال يحترفون التسول بناء على رغبة آبائهم.

ثالثاً: والبعض الآخر احترفه كمهنة لمساعدة ذويهم على المعيشة اليومية.

وقد ختم حديثه بضرورة إبعاد هؤلاء الأطفال عن مخالطة الأطفال المجرمين داخل دور الإصلاحيات، والعمل على إنشاء أماكن خاصة بهم كالمدارس الداخلية والملاجئ حتى لا تنشأ نفوسهم على الآثام، ومن ثم تسعى أرواحهم وأبدانهم إلى عالم الجريمة.

كانت مطالبة المرأة بسن قانون يمنع زواج البنت قبل السادسة عشرة من عمرها من المشاكل التي واجهتها في مجال العمل المدني، فقد كان انتشار ظاهرة تسنين الفتيات دون سن السادسة عشرة واضحة داخل المجتمع المصري، حيث سمح قانون الأحوال

الشخصية بذلك، وقد انعكست تلك الظاهرة على استغلال الرجال المحترفين لمهنة البغاء، حيث كانوا يسعون للزواج من هؤلاء القاصرات ثم إجبارهن على مزاولة تلك المهنة، وتلك كانت أحد أنواع الاتجار بالرقيق الأبيض تحت مظلة القانون، ومما لا شك فيه أن هذه النوعية من التجارة كانت لها خطورتها الاجتماعية الشديدة، حيث أسفرت في كل مرة عن السقوط في عالم الرذيلة.

ومن ثم كانت الدعوة إلى ضرورة مراجعة قانون الأحوال الشخصية في محاولة لإدخال نصوص جديدة يكون فيها رادع قانوني أشد مما هو عليه، وأن يتحمل الطبيب والمأذون تلك المسئولية، وقد قدمت بعض الحلول للقضاء على تلك الظاهرة أو الحد منها، مثل الاقتراح بطباعة أرانيك خاصة بالتسنين توضع في مكان منه صورة الفتاة المطلوب تسنينها، وتختم بخاتم مصلحة الصحة، إلى جانب ضرورة أن يتحقق المأذون بنفسه قبل تحرير العقد بأن صورة الفتاة الموجودة على الأرانيك هي نفسها صورة العروس، وإن قد فجر هذا الاقتراح قضية ضرورة أن يراها المأذون ولا حرج في ذلك.

كان ذلك الاقتراح بهدف صون الأعراض البريئة من الانحدار في عالم مجهول من الرذيلة، وفي الواقع فإن تحقيق ذلك كان صعب المنال في ظل تقاليد وعادات تقف حاجزاً أمام سفور الفتيات وقتئذ.

ومن المشاكل المهمة التي واجهتها المرأة في مجال العمل المدني أيضاً انتشار ظاهرة العزوبة، ومن ثم انبرت الأقلام تحاربها موضحة الأسباب التي كانت وراء ظهورها، مع محاولة طرح الحلول المناسبة للقضاء عليها، فقد ارتكزت معظم الآراء على أن السبب المباشر في حدوث أزمة الزواج في مصر كان وراؤه انتشار البغاء بنوعيه السري والعلني، وجرى الكثير من الشباب ضعاف النفوس إلى الاستعاضة عن الزواج بالفسق، وقد وجد هؤلاء في المدنية الحديثة التي شهدها المجتمع في تلك الآونة مرتعاً خصباً لتلبية أغراضهم الماجنة المستهترة.

فكان إحجام كثير من الشباب عن الزواج وانصرافهم إلى طريق الغواية ما فيه تدنيس لكرامة المرأة في الطرقات والبيوت، وكان لكل ذلك الآثار السيئة - بطبيعة الحال - على الصحة والأخلاق فضلاً عما فيه من الاستهانة بنظام الدولة وشعائرها الدينية وتقاليدها

الشرقية. علاوة على ذلك كان هذا الطريق وراء انحلال الأسر وضياع النسب بين أفرادها، وقد أكدت الدراسات أن إباحة الزنا وتنظيم الاعتراف بوجوده كان السبب وراء ضياع أخلاق الكثير من الشباب مما أضعف في نفوسهم الميل إلى الزواج.

ومن هنا كان البحث عن الحلول التي تمثلت في الآتي:

- محاولة التقريب بين الشباب والشابات في المدارس والجامعات والمجالس والمصانع «دعوة لاختلاط الجنسين» وكان أصحاب هذا الاتجاه يرون أن التباعد بين الجنسين السبب وراء انتشار الرذيلة إلي جانب العديد من الأمراض عن طريق ولوج دور البغاء السري والعلني.
- المطالبة بعدم المغالاة في المهور بهدف التخفيف من أعباء الزواج المادية.
- كان آخر تلك الحلول هو فرض ضريبة على الأعازب القادرين، وذلك لتحقيق هدفين أولهما: تخفيف أزمة الزواج. ثانيهما: إنفاق المحصل منها على إعانة الساقطات على النهوض من كبوتهن عن طريق إنشاء المؤسسات لإصلاح أحوالهن، واللافت للنظر أن تلك الفكرة لم تكن مبتكرة، ففي إيطاليا - على سبيل المثال - كان فرض تلك الضريبة أمراً طبيعياً.

أما بالنسبة لمحاربة البدع والخرافات، فيجب الإشارة إلى حقيقة مفادها أن العادات والتقاليد تعد ميراثاً لخبرة عدة أجيال سابقة، ومن ثم فهي تعكس نبض المجتمع على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي أحيان عديدة تصبح هذه العادات والتقاليد ذات أثر محمود في حياة المجتمعات الإنسانية، وفي أحيان أخرى تصبح وبالاً على أفراد تلك المجتمعات، وهناك ثمة علاقة بين العادات والتقاليد والبيئة التي ينشأ فيها الفرد التي تملي عليه سلوكه الشخصي، ومن هنا إما نجد فرد سوي في معاملاته أو فرد غلبت على تصرفاته روح الإجرام.

وبنظرة ثاقبة لقد بذلت الجهود من قبل القائمين على أمر تلك الجمعيات النسوية لمكافحة التأثير السلبي لتلك العادات والتقاليد والتي كان مردودها على الانحدار الأخلاقي ملحوظاً.

اعتبر الدجل والشعوذة من العادات المقيتة التي انتشرت بين جنبات المجتمع، ونتج عنها الكثير من جرائم الاحتيال والنصب، وكانت أكثر الفئات انسياقاً وراء أوهام الدجالين والمشعوذين هم البسطاء السذج من الأهالي لأجل تزويج العوانس ورد السرقات وشفاء المرضى كل ذلك بادعاء الجان، وقد بذلت الجهود المضنية لتبصير هؤلاء الأهالي السذج من عاقبة هذا الانسياق، ولكن هيهات من مستجيب.

فقد كان أدعياء الطب الروحاني والتنويم المغناطيسي لهم التأثير الكبير في جموع السذج، ومن ثم رئي ضرورة الاهتمام بأمر هؤلاء حتى تتخلص البلاد من هؤلاء الشرذمة من اللصوص والمحتالين.

وكان الزار من العادات والتقاليد التي ترسخت في العقلية المصرية لدى فئة بعينها غلب عليها الجهل حداً جعلها تسير خلف الخرافات والأساطير، وفي الواقع إن انتشار عادة الزار بشكل لافت للنظر داخل المجتمع ارتبط بشكل كبير بجهل المرأة على وجه الخصوص، ذلك الجهل الذي انعكس بطبيعة الحال على أسرتها بأجمعها.

وقد انطلقت التحذيرات من مغبة الانسياق وراء الكوديات وما كانوا يجلبونه من مصائب بين الكثير من النساء، واعتبرت تلك العادة من العيوب الأخلاقية والإهانة الدينية لشرف الأمة المصرية. وقد اتفقت الآراء على أن الحل هو العمل على تربية المرأة منذ الصغر تربية سليمة قوامها التعليم والمعرفة الحقة، وهذا ما حدث بالفعل.

أما عن الاحتفال بالموالد التي كانت تقام في المدن والقرى، فلم تكن سوى خرافات وبدع استحدثت لا تمت للدين بأية صلة، والأخطر أنها أصبحت مسارح أعدت لممارسة كل أنواع الفساد (شرب الخمر - لعب القمار - تدخين الحشيش).

وبدورها قامت المرأة المصرية بمهاجمة تلك الموالد وما يرتكب فيها من صور الفحشاء، واللافت للنظر أنها كانت تقام بناء على موافقة من وزارة الداخلية، أي على مرأى ومسمع من الحكومة، فكانت تضم صوراً مختلفة للانتهاكات الدينية والأخلاقية والاجتماعية، حيث انقلبت القبور المهجورة إلى أماكن للدعارة ولتعاطي المخدرات من ناحية، إلى جانب انتشار العديد من النشالين وسط الزحام. إلى جانب ترويج العديد

من أنواع الخمور الرديئة، وفوق كل ذلك تلك العروض من رقصات البطن الماجنة الفاحشة من النساء الخليعات على مرأى ومسمع من الرجال. وما تدل تلك الموالد في النهاية إلا عن جهل تام لفئة ليست بالقليلة أعطت الفرصة لزيادة الانحدار الأخلاقي داخل المجتمع.

على أية حال اعتمدت الجهود النسائية في مجال العمل المدني على ما وصلت إليه الفتاة المصرية من أعلى الدرجات العلمية، ومن ثم أصبح لديها القدرة على أن تنفض عن كاهلها الثوب البالي من تلك العادات والتقاليد والبدع التي أصابت المجتمع.

والواقع أن الخطوات العملية التي اتخذها الاتحاد النسائي تطبيقاً لبرنامجه كانت نبراساً اهتدت به العديد من المصريات اللاتي أخذن على عاتقهن تنفيذه - مع مرور الوقت - خير دليل على المساهمة الفعالة للمرأة داخل مجتمعها، تلك المرأة التي واصلت اهتمامها طوال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين بقضايا مجتمعها المدني، ففي يناير عام ١٩٣٥، وأثناء انعقاد المؤتمر الوطني العام للوفد المصري، شاركت المرأة المصرية بحضورها الفعال، حيث قامت كل من السيدة نور حسن والسيدة إستر فهمي ويصا بالتحدث عن نهضة المرأة المصرية، فوقفنا على مجهودها ونصيبها في النهضة القومية داخل بلادها حتى استأثرن بإعجاب الرجال قبل النساء.

فتحت عنوان «المرأة المصرية ونصيبها في النهضة القومية» عرضت صحيفة الأهرام لكلمة العنصر النسائي المشارك في المؤتمر، إذ تحدثت نور حسن عن دور المرأة المصرية في الحركة الوطنية وبسالتها في المظاهرات وبراعتها في ميادين الخطابة العامة، ودورها في تشجيع الصناعات الوطنية، ومساندتها لقضايا وطنها السياسية... إلخ.

أما إستر فهمي ويصا فقد تناولت المرأة ونصيبها من النهضة القومية من ناحيتها التاريخية، فتحدثت عن العامل المعنوي القوي الذي دفعها إلى حملها قسطها في الجهاد القومي.

لم تأل المرأة المصرية جهداً في العمل على نشر الوعي الكامل بالمكانة التي وصلت إليها الفتاة المصرية، فها هي هدى شعراوي تلقي محاضرة في محطة الإذاعة الحكومية عنوانها

«ثقافة المرأة ونشاطها في المجتمع»، مشيرة إلى انتشار تعليم الفتاة بشكل كبير، «بعد أن خيم عليها الجهل زمناً طويلاً وأضعف قواها العقلية»، مؤكدة على أن المرأة الشرقية لم تكن وحدها التي قضى عليها بالجهل لفترات طويلة، بل شاركتها المرأة الغربية هذا التجاهل والنسيان من قبل المدنية الحديثة التي صبت جام اهتمامها على الرجل فقط.

واستمراراً لمسيرة المرأة في النهوض بمجتمعها المدني أنشأت العديد من الجمعيات الخيرية بهدف مد يد المساعدة لأبناء الوطن، نجد جماعة الإخوان المسلمين تنشأ تنظيماً خاصاً بالأخوات المسلمات، أخذ على عاتقه نهضة المرأة المسلمة بنشر التعاليم الدينية التي تساعدها على تنشئة أطفالها التنشئة العقلية والصحية السليمة، واتخذ ذلك التنظيم شعار محاربة البدع والخرافات ورفع لواء نشر الثقافة الدينية، إلى جانب مساهمة الأخوات المسلمات في المشروعات الاجتماعية النافعة داخل الملاجئ والمدارس والمستوصفات.

وفي عام ١٩٣٥ رسمن برنامج خاص لهن لتعليم الفتاة المسلمة منذ نعومة أظافرها، وبمرور الوقت ما لبث نشاطهن أن اتسع، فتكونت لجنة للأخوات المسلمات تحت مسمى «فرقة الأخوات المسلمات» بمدينة الإسماعيلية، وفي القاهرة رأست لبيبة أحمد نفس تلك اللجنة، وقد وصل عدد تلك اللجان عام ١٩٤٨ إلى خمسين لجنة، أسند الإشراف عليها للمرشد العام حسن البنا بنفسه.

ولنا أن نقول: أن نشاط تلك اللجان دار في فلك إصلاح الجوانب الاجتماعية داخل المجتمع، دون التطرق إلى الجوانب السياسية، إيماناً منهم بأن المرأة خلقت لرعاية زوجها وتربية أولادها من أجل صون أسرتها، ولا يكون خروجها إلا للتعليم أو للوعظ والإرشاد لما فيه صلاح وخير الفتاة المسلمة داخل مجتمعها.

وفي إبريل عام ١٩٣٦ تقدمت هدى شعراوي بصفتها رئيسة الاتحاد النسائي المصري إلى علي ماهر رئيس مجلس الوزراء بمطالب اجتماعية قد سبق وتقدمت بها أثناء وزارة توفيق نسيم الثالثة، ولكن المناخ العام لم يكن مناسباً لتنفيذها، وقد انتهزت فرصة طرح علي ماهر لبرنامج وزارته المعلن عن ضرورة العمل على إحداث حركة إصلاحية واسعة النطاق لتعيد تقديم تلك المطالب على النحو التالي:

- إنشاء مدارس متنقلة على نظام مستشفيات البلهارسيا والإنكلستوما لنشر الثقافة المنزلية والزراعية والأخلاقية ومحاربة الخرافات والبدع بالراديو والسينما والمحاضرات.
- إنشاء حدائق في الأحياء الوطنية وبها أبنية صغيرة لإيواء أطفال العمال والعاملات أثناء أعمالهم النهارية.
- الإكثار من الملاجئ لمحاربة التسول وسن قانون يحدد مسئولية الآباء عن أبنائهم القصر المتسولين.
- تحريم بيع المشروبات الروحية للشبان الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة وإغلاق محال هذه المشروبات عند نهاية الساعة الواحدة صباحاً.
- إصلاح السجون المصرية.
- إعادة النظر في فوضى تعدد الزوجات.
- منح النساء حقوق الانتخاب والعضوية في مجالس المديريات والاشتراك في المجالس الحسبية.

وغيرها الكثير من المطالب التي أثبتت بها المرأة قدرتها على الوقوف في وجه الجميع مطالبة بحقوقها التي انتزعت منها لفترات طويلة.

وعلى الجانب الآخر انبرت الأقلام النسائية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ تدافع عن حق المرأة في التعليم والانتخاب وفي إدارة المجالس البلدية، وفي تأسيس الأندية الاجتماعية، وحقها في الدفاع الوطني، وتؤكد على دورها في إحلال السلام داخل مجتمعها حتى يتحقق بذلك الاستقلال الحقيقي للوطن.

وفي عام ١٩٣٦ تم إنشاء «الجمعية النسائية لتحسين الصحة» برئاسة حرم الدكتور عبد المجيد محمود وشاركها العديد من السيدات المتطوعات من أبرزهن ليلى دوس، وقد أخذت الجمعية منذ إنشائها على عاتقها مساعدة الفقراء من مرضى السل إلى جانب الإشراف على أسر المرضى منهم، وذلك بتعليم الفتيات من ذوي المرضى حياكة الملابس

وأشغال الإبرة، ومن لا تصلح لذلك العمل تقوم ببيع منتجات زميلاتها، وبذلك وفرت للقادرات على الحياكة الوقت لمواصلة عملهن. وفي نفس الوقت دبرت للعاجزات عن صناعة الحياكة مورداً للرزق بما يبعن من إنتاج زميلاتهن. وهكذا ساعدت الجمعية على زيادة دخل الأسر الفقيرة عن طريق مساعدة بناتها بما تصنعن من أشغال.

وفوق ذلك قامت الجمعية بحل مشكلة البطالة بين أفراد الأسر التي ترعاها، فأنشئت لكل منها محلاً تجارياً صغيراً زودته برأس مال مناسب. وقد استطاعت هذه الأسر أن تنجح في هذا العمل، وأن تعول أفرادها عن طريق هذا المورد الذي دبرته لها الجمعية.

أما عام ١٩٣٩ فقد شهد تأسيس «لجنة سيدات الهلال الأحمر» لخدمة المجتمع بتخفيف الآلام عن أبنائه، وقد أسستها ناهد سري حرم حسين سري والعديد من السيدات اللائي ينتمين إلى الطبقة العليا.

وقد برزت جهودهن في أثناء العديد من الأزمات التي أصابت المجتمع مثل مكافحتهن للمرض، ومساعدتهن للمحتاجين وقت انتشار خطر الملاريا عام ١٩٤٤، وأثناء انتشار الحمى عام ١٩٤٦ بصعيد مصر، فقد ساهمن بكل الوسائل الممكنة لمقاومة هذا الداء.

وفي عام ١٩٤٢ أسست سنية عنان «مبرة فريال» بمساعدة زينب لبيب بهدف مساعدة الفقراء والبؤساء في العديد من الأحياء الشعبية، وبمرور الوقت توسعت المبرة، فأصبحت لها الكثير من المؤسسات النافعة التي تمد يد المساعدة للأطفال الفقراء منذ الولادة حتى يصير الطفل رجلاً قادراً على كسب رزقه بنفسه، وفتاة صالحة للزواج والأمومة وقادرة في نفس الوقت على تحمل أعباء المعيشة مع زوجها، وذلك بتعليمها صنعة مفيدة. وقد ضمت تلك المبرة مطاعم شعبية وحمامات مجانية وساحات رياضية، كما ضمت مختلف الأقسام التي تهتم بالحامل ثم الطفل ثم بالفتيات.

وإلى جوار الاتحاد النسائي المصري تكون «الحزب النسائي المصري» عام ١٩٤٢. الذي أسسته فاطمة نعمت راشد، وهي على درجة عالية من الثقافة، وكانت على رأس مطالبات مساواة المرأة بالرجل والنهوض بها برفع مستواها الأدبي والاجتماعي، وتوثيق الروابط بين نساء مصر والبلاد الشرقية، والسعي لتنال المرأة حقوقها السياسية كاملة،

وقبول النساء في كافة وظائف الدولة متى كانت لديهن المؤهلات، وإعطاء العاملات حق التمتع بكل قوانين العمال ومساواتهن بهم في العمل، واشتراكهن في النقابات، وضرورة العمل على منع تعدد الزوجات.

ومع بدايات عام ١٩٤٨ تأسست «جمعية رعاية الأحداث» برئاسة صفية شكري بهدف رعاية وتوجيه وانتزاع الأحداث من أحضان الرذيلة، وتنشئتهم على الأخلاق الحميدة والأعمال الصالحة. وفي عام ١٩٥٠ كونت الجمعية أول مؤسساتها «مدرسة التربية الاجتماعية الداخلية بكوبري القبة» ضمت بمرور الوقت ثلاثمائة حدث، وعملت على تقويمهم لإعدادهم لمواجهة حياتهم المستقبلية بشكل يتمشى مع النهضة التي شهدها المجتمع آنذاك.

وفي الواقع فإن النشاط الذي دب في روح المرأة لم يقتصر على تلك الجمعيات الخيرية فحسب، بل تعدتها إلى العديد من المؤسسات النافعة التي خدمت أبناء المجتمع بشكل جدي ومشرف أمثال: الاتحاد المصري لرعاية الطفولة، جمعية رعاية المرأة والطفل، جمعية الشابات المسيحية المصرية، جمعية السيدات المسلمات، جمعية سيدات مصر، جمعية صديقات الفتيات الفقيرات، وغيرهما الكثير.

كما تكون «اتحاد بنت النيل» عام ١٩٤٩ بزعامة الدكتورة درية شفيق، وبعضوية كل من صفية شكري رئيسة جمعية رعاية الأحداث، زينب لبيب المحامية، سنية عنان رئيسة جمعية التحرير، أسماء فهمي، نادر صبور، زينب نور، عزيزة رضوان، سمية ماهر، وكان برنامجه يهدف إلى:

- السعي لتقرير حقوق المرأة الدستورية والنيابة عن الأمة لتمكنها من الدفاع عن التشريع الذي يكفل هذه الحقوق.
- الدعوة إلى نشر الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية بين الأسر المصرية الفقيرة والمحرومة والمساهمة بنشر الصناعات الصغيرة بين تلك الأسر لزيادة دخلها.
- الدعوة عن طريق المجلات والصحف والمحاضرات والإذاعة إلى العناية بشئون الأسرة، وعلى الأخص الأمومة والطفولة، واتخاذ جميع الوسائل التي تحقق حمايتها وعونها.

ولنا أن نقول: أن برنامج «اتحاد بنت النيل» لم يختلف كثيراً عن برنامج «الاتحاد النسائي المصري»، ولكن المهم هو أن كل تلك الجهود التي بذلت صبت في خانة واحدة وهي النهوض بالمجتمع من أجل تحقيق حريته واستقلاله ونهضته. وكان حافزاً لبذل مزيد من الجهد والعطاء بما يمكن اعتباره كنوع من المنافسة المحمودة لخير المجتمع، فها هو مجلس إدارة الاتحاد النسائي يبحث في فبراير عام ١٩٥٠ تعديل قانون الاتحاد بحيث يصبح متمشياً مع احتياجات النهضة النسائية، مثل المطالبة بأن يتسع لدخول الشابات الجامعيات بغض النظر عن الحواجز المادية التي كانت تحد من العضوية في القانون السابق، تلك القواعد التي كان معمول بها في العديد من الجمعيات النسائية مما جعل قيادة الحركة النسائية المصرية تخلو من السيدات العاملات أو الموظفات أو ربيات البيوت، وأيضاً من النساء الشعبيات والتي يمكن إرجاعها إلى أن البداية كانت مع المرأة الأرستقراطية سواء من أميرات الأسرة الحاكمة أو المرأة المصرية المثقفة والتي تميزت بعلمها وموهبتها في العمل المدني.

وبمرور الوقت اتسع مجال مشاركة المرأة الاجتماعية حتى كونت كل من سيزا نبراوي وإنجي أفلاطون «لجنة الشابات» في الاتحاد النسائي المصري، وقامت تلك اللجنة بأعمال اجتماعية مهمة داخل القاهرة، تلك اللجنة التي تحولت في أكتوبر ١٩٥١ في خضم الكفاح المسلح إلى «اللجنة النسائية الشعبية»، فضمت شخصيات مستقلة مثل الصحفية إنجي رشدي، والنقابية عايدة فهمي، والفنانة لولا صدقي، وسعاد منسي وعايدة نصر الله.

وقد أصدرت اللجنة نداء إلى نساء وادي النيل وإلى الرأي العام العالمي وجهته عن طريق المجلس العالمي للسلام واتحاد النساء الديمقراطي العالمي متضمناً مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية، وكان هدفها تعبئة الجماهير النسائية وتنظيمها لتقديم مساندة مادية ومعنوية للفدائيين في منطقة القناة حتى تم تأسيس فرع لهذه اللجنة بمدينة الإسماعيلية.

وكما بدأت المرأة طريق نهضتها متشحة رداء الوطنية مع مظاهرات عام ١٩١٩، كان وجودها مع نهاية فترة الدراسة يتخذ نفس المنحى، وذلك بمشاركتها في المظاهرات النسائية الكبرى.

وفي ختام هذا الشق من الدراسة أشير إلى أن المرأة المصرية في السابق كانت قابعة في منزلها، مهمتها الأولى والأخيرة تكوين أسرة، وما كان يدور في مخيلتها يوماً أن تخرج من عقر دارها لتشارك في معترك الحياة - على ذلك النحو - وبصورة مسبوقة ومشرفة نجحت أن تثبت للعالم أجمع أنها قادرة على فعل الكثير لو أتيحت لها الفرصة.

المشاركة الدولية

سجلت المرأة المصرية حضوراً خارجياً مهماً باشتراكها في المحافل الدولية إبان الحقبة الليبرالية، وعلى الرغم من أنها فوتت على نفسها فرصة الاشتراك في مؤتمر جنيف عام ١٩٢٠ بناء على دعوة الاتحاد النسائي الدولي والتي أرجع السبب في هذا إلى انشغال المرأة وقتئذ بالأحداث التي تتابعت بعد ثورة عام ١٩١٩، ولكن سرعان ما اغتنمت الفرصة بعد ذلك بثلاث سنوات عندما وجه الاتحاد النسائي الدولي الدعوة مرة أخرى للمشاركة في مؤتمر روما الذي عقد في مايو عام ١٩٢٣. وقد مثلت مصر فيه كلاً من هدى شعراوي بصفتها رئيسة الاتحاد النسائي المصري، نبوية موسى، وسيزا نبراوي، وعقد في ١٢ مايو، وقد اختار الوفد المصري أن يدخل اللجنة التي خصصت للبحث في مركز المرأة الاقتصادي، وأوضحت المذكرة التي تم تقديمها باسم الوفد بأن عضواته موافقات على أنه يجب على المرأة قبل المطالبة بحقوقها السياسية أن تطالب بتحسين حالتها الاقتصادية، حتى تستطيع أن تعيش عيشة استقلالية، ولن يتحقق ذلك إلا بعد حصولها على قدر من التعليم يتماشى مع مقدار ما يحصل عليه الرجل.

كانت ردود الفعل على المذكرة المقدمة من الوفد المصري قد لقيت استحساناً كبيراً في الخارج، وأخذت الصحف الإيطالية وقتئذ من الإشادة بالنضج الواضح فيها، ووصفت تلك المطالب بالاعتدال. وفي مصر كانت الآراء منقسمة كالعادة بين مؤيد ورافض لأولى خطواتها نحو تحررها.

وفي سبتمبر عام ١٩٢٤ كانت مشاركة المرأة المصرية في مؤتمر «جراتز» بالنمسا لتؤكد على تحررها من قيودها وإصرارها على إثبات وجودها في تلك المحافل الدولية

راجية تحقيق مطالبها الساعية قدما إليها. وكان الغرض من هذا المؤتمر هو وضع حد للاتجار بالنساء والأطفال وهو من المطالب الأساسية التي طالب بها الاتحاد النسائي المصري بالداخل، ومن ثم انبرت هدى شعراوي للمطالبة بإغلاق بيوت البغاء في جميع بلاد العالم، واسترسلت في عرض العديد من المشاكل الأخلاقية والاجتماعية والصحية الناتجة عن تلك البيوت.

ولم تنس أن تؤكد رئيسة الاتحاد في خطابها على أن وجود الامتيازات الأجنبية، حال بين سن تشريع يقضي بمحو تلك البؤر الفاسدة. فمن المعلوم أن نظام الامتيازات الأجنبية ظهر أكثر ما ظهر في المحاولات الفاشلة التي قام بها رجال البوليس في التعامل مع بيوت الدعارة غير المرخصة والتي كان يديرها أجانب وصلت إلى درجة التحدي لرجال المباحث دون أدنى خوف، وكان هؤلاء الأجانب يغيرون جنسية أصحاب بيوت الدعارة بصفة مستمرة، ومن هنا لم يستطع رجال البوليس الدخول دون موافقة وحضور القنصل الأجنبي أو بحضور من ينوب عنه.

ومن هنا أتاح نظام الامتيازات الأجنبية الفرصة أمام وفود أعداد كبيرة من الموسات الأوروبيات، فلم يخضعن للقانون المصري، وحينما يقفن أمام المحاكم القنصلية تصدر ضدهن في الغالب الأعم الأحكام غير الرادعة، ومن ثم فإنها لم تؤثر على استمرارية نشاطهن، وفوق ذلك لم تكن قيود الكشف الطبي الصارمة ضد الموسات المصريات بنفس درجة الحدة على الموسات الأوروبيات، فكن يستطعن تفادي تلك الإجراءات بوسائل عديدة تقف أمامها السلطات المصرية مكتوفة الأيدي، رغم أن العاهرات الأوروبيات كن أكثر خطراً على الصحة العامة من المصريات اللاتي كن ملتزمات بالمتابعة والكشف الطبي.

على أية حال استطاعت المرأة المصرية بكل جرأة أن ترفع صوتها عالياً منادية برفع تلك القيود والأغلال، وبذلك وقفت على قدم المساواة مع الرجل حتى كللت جهودهما في هذا المضمار بالنجاح لصالح الوطن، إذ أسهمت في المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية على مدار سنوات متتالية، تلك التي تحققت مع اتفاق مونترو عام ١٩٣٧.

وفي عام ١٩٢٥ مثلت مصر رئيسة الاتحاد النسائي في المؤتمر النسائي الذي عقد بواشنطن، وتعرضت لحال المرأة الشرقية على وجه العموم، وللمصرية على وجه الخصوص.

وشهد عام ١٩٢٦ انعقاد المؤتمر النسائي العاشر في باريس، واختيرت جامعة السوربون مقراً لهذا المؤتمر الذي استمر من ٢٨ مايو إلى ١١ يونيو. وقد تكون الوفد المصري من خمس سيدات كانت على رأسهن هدى شعراوي، وسيزا نبراوي، وإستر فهمي.

وتناول المؤتمر العديد من الموضوعات الاجتماعية والنسائية منها: الأم غير المتزوجة، وجنسية الزوجة، وحقوق الزوجة، والمساواة بين الجنسين في العمل، ومنع تجارة الرقيق الأبيض، والنشر والدعوة لتحرير المرأة، والسلام العام.

ولا شك أن مؤتمر باريس أتاح مساحة أكبر للمرأة المصرية لتعبر عما يجيش في صدرها من قضايا مهمة تشغل بالها، ولقد كان لجهدها الواضح في هذا المؤتمر ما جعلت الآراء في الداخل والخارج تثني على تلك الروح القوية التي دبت في جسد المرأة المصرية وجعلتها تخدم القضية المصرية في رفع اسم مصر عالياً فضلاً عن خدمة القضايا النسائية والاجتماعية.

وفي شهر سبتمبر من ذات العام ذهبت هدى شعراوي إلى چنيف ملبية دعوة المكتب النسائي الدولي لجمعية السلام بعد أن اختيرت عضواً فيه أثناء انعقاد مؤتمر باريس، وقد حضرت الاجتماعات والمناقشات الخاصة بتقرير أفضل الوسائل لاشتراك النساء في خدمة السلام العام، وقد انتهزت فرصة هذه الاجتماعات وتحدثت عن التطور العقلي للحركة النسائية المصرية.

وقد دعت رئيسة الاتحاد النسائي المصري عضوات الاتحاد للاجتماع لدراسة ما قام به أعضاء الوفد المصري في المؤتمر، ووضع في صورة تقرير رفعته في ٢١ نوفمبر إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الحقانية ورئيسي مجلسي الشيوخ والنواب، حددت فيه العضوات مطالبهن في حماية المرأة المصرية من الظلم الواقع عليها من:

١) تعدد الزوجات بدون مبرر.

٢) الإسراع في الطلاق بدون سبب جوهري.

٣) الظلم والإرهاق الذين يقعان عليها في بيت الطاعة.

٤) أخذ أولادها في حالة افتراق الزوجين.

وهكذا يمكنا القول: إن تلك المحافل الدولية التي التقت فيها المرأة المصرية بنظيراتها الأوروبية فجر لديها مخزون من القضايا المهمة التي انعكست في مطالبهن لدى عودتهن من تلك المؤتمرات.

أما مؤتمر أمستردام النسائي عام ١٩٢٧، فقد طرح فيه الاتحاد النسائي موضوعات ذات صيغة سياسية حول الحرب والسلام ونزع السلاح، وطالبت فيه هدى شعراوي بإلغاء الامتيازات الأجنبية.

وفي عام ١٩٢٩ شارك وفد نسائي مصري في مؤتمر برلين، وتكرر الحديث عن مسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية، ومحاربة تجارة المخدرات والتجارة بالنساء.

ولم تقتصر دائرة مشاركة المرأة المصرية على الأقطار الغربية، بل كانت تصلها الدعوات من شقيقاتها في الأقطار الشرقية المجاورة، ففي فبراير عام ١٩٣٠ تلقت إحسان أحمد القوصي سكرتيرة الاتحاد النسائي دعوة من الاتحاد النسائي السوري اللبناني للمشاركة في مؤتمرهن لذلك العام، وكانت فحوى الدعوة تنم على مدى التقدير للدور الذي لعبته المرأة المصرية في السعي للحصول على حقوقها، مطالبة بضرورة تكاتف المرأة المصرية مع أختها السورية واللبنانية من أجل العمل على رفع مستوى المرأة العربية والشرقية.

وما لبثت إحسان القوصي إلا أن نشرت تلك الدعوة حتى يتسنى مشاركة أكبر عدد من النساء المصريات في هذا المؤتمر، فوجهت إلى الجمعيات النسائية برنامج الدعوة الذي تلخصت بنوده المقترحة للنقاش على النحو التالي:

- سعادة العائلة وإصلاح المجتمع.
- ربط أواصر الصداقة بين نساء الشعوب العربية والتعاون على تحقيق ما يسعين إليه من إصلاح شؤونهن ورفعة بلادهن.. إلخ من الموضوعات التي تخص الأسرة العربية.

وبالفعل أوفدت لجنة الاتحاد النسائي المصري إحسان القوصي لتمثلها في هذا المؤتمر الذي عقد في بيروت في ٢٣ إبريل عام ١٩٣٠، وقد كان من المنتظر أن تحضر هدى شعراوي أعمال هذا المؤتمر، ولكنها اعتذرت لانحراف طرأ على صحتها وقتئذ. وقد ألقت لبيبة ثابت وجوليا دمشقية وإحسان أحمد خطباً نالت استحسان جمهور الحاضرين.

وبعد غضون أيام قليلة قرر المجمع النسائي الشرقي انعقاد مؤتمره الأول في مدينة دمشق في يوليو من ذات العام تحت رئاسة نور حمادة رئيسته، وبطبيعة الحال وجهت الدعوة لسيدات مصر متمثلة في عزيزة فوزي عضو جمعية الاتحاد النسائي المصري التي اعتذرت لارتباطها بالسفر لأوروبا وقت انعقاد المؤتمر، في الوقت الذي كانت هدى شعراوي لم تستعد صحتها.

على أية حال شمل المؤتمر في جلساته المتتابعة خطب لمندوبات الحجاز ونجد والهند والأفغان والعراق وتركيا والاتحاد الدولي. وقد كان الهدف منه حث الحركات النسائية في الأقطار الشرقية على مواصلة حركتهن بقوة لإصلاح الحياة الاجتماعية والنهوض بالبلاد الشرقية في كافة المجالات، وذلك عن طريق المشاركة في وضع دعائم الحركة النسائية التي تتمشى مع حاجات كل قطر ولا تخرج عن التقاليد القومية، وتكون صورة صادقة للمرحلة التي تمر بها نساء الشرق من النضوج والوعي القومي وقتئذ.

ورغم عدم اشتراك مصر في هذا المؤتمر، فإن الصحف المصرية كانت تكتب وتتابع أحداثه يوم بيوم، وتنشر على صدر صفحاتها الخطب للمندوبات المشاركات في فاعليات المؤتمر، مما كان له صدى لدى المرأة المصرية بلا شك في زيادة تحفزها نحو بذل مزيد من الجهد للنهوض بحركتها النسائية الصاعدة. واللافت للنظر أنه كان في خطاب مندوبة الأفغان معصومة أديب ما ذكرته عن أن الحركة النسائية في مصر واسعة النطاق أكثر منها في أي قطر شرقي آخر.

ومن خلال توصيات ذلك المؤتمر يتبين أن المشاكل التي حملت المرأة العربية والشرقية على عاتقها حلها تكاد تكون واحدة في جميع تلك البلاد، حيث تنوعت ما بين العمل على أن يكون التعليم الابتدائي حتى الحصول على شهادته إجبارياً للجنسين، وتحسين حالة المرأة الاقتصادية، وتحديد سن الزواج، ومنع تعدد الزوجات، ومحاربة البغاء.. إلخ.

ويمكننا القول: إن نهضة الحركة النسائية في مصر كانت منظومة شهدتها غالبية البلدان العربية، فما لبثت الحركة النسائية العربية أن وقفت على قدمها هي الأخرى تسعى لمزيد من المؤتمرات التي تبحث فيها عن سبل نهضتها، فها هي نور حمادة رئيسة الاتحاد النسائي السوري تعاود في أكتوبر عام ١٩٣٢ الدعوة لحضور المؤتمر الثاني لهذا الاتحاد، مما يثبت أنها كانت خطوات موفقة للحصول على مزيد من الحقوق والمكاسب.

ففى ٢٣ أكتوبر عام ١٩٣٢ افتتح المؤتمر النسائي العربي أعماله ببغداد برئاسة نور حمادة، وبحضور السيدة ريد مندوبة الاتحاد النسائي الدولي، وقد شارك وفد نسائي مصري في أعماله، فتقدمت روزليوسف بتقرير عن العراق، ذكرت فيه التقدم الذي حصل عليه في الآونة الأخيرة، وكان تقريرها قد نال استحسان الجميع حيث ألم بأكثر النواحي التعليمية. أما حنينة خوري الرحالة المصرية، فقدمت تقريراً عن مصر أثنت فيه على جهود هدى شعراوي زعيمة الحركة النسائية المصرية، وأعقب ذلك كلمات لمندوبات سوريا ولبنان وفلسطين والحجاز، تناولن بالبحث حق المرأة في التعليم، وضرورة محاربة العادات الاجتماعية السقيمة، والعمل على تهذيب الفتاة، والبحث فيما ينقص المرأة الشرقية... إلخ.

وفي مارس عام ١٩٣٣ مثل وفد نسائي مصري في مؤتمر مرسيليا الذي انصبت جهود القائمين عليه في بحث حق المرأة السياسي.

وفي أغسطس عام ١٩٣٤ دُعيت هدى شعراوي وسيزا نبراوي لحضور المؤتمر النسائي الدولي بباريس، وكان الهدف من انعقاده مقاومة الحرب الاستعمارية والفاشية في البلدان المستعمرة، وقد ضم ١٥٠٠ مندوبة احتفلن فيه بمرور عشرين عاماً على الحرب العالمية الأولى، وكانت أهم قراراته فيما يخص المرأة:

- الإجماع ضد الزواج المبكر بدون اتفاق الطرفين.
- إعطاء فرصة تمكن المرأة من الأعمال الحرة والمناصب الإدارية.
- التصويت ضد الأعمال المضرة بالصحة للنساء والأطفال كالعمل في المناجم والكيماويات.

وفي مارس ١٩٣٥ تلقت فاطمة نعمت راشد دعوة من الاتحاد الدولي لإنشاء فرع له في مصر، وبالفعل دعت لفيفاً من سيدات الطبقة الراقية بالقاهرة في ٢ مارس بدار مدام برنار ميشيل، وشكلت لجنة منهن لمباشرة تنفيذ هذا المشروع، وعقدن جلسة في التاسع عشر من نفس الشهر، بحثن فيها إمكانية وضع مشروع قانون يتمشى مع الحياة المصرية لتنظيم فرع الاتحاد في مصر.

وهكذا تم إنشاء فرع للجمعية النسائية الدولية للأمهات والمعلمات الداعيات للسلام في مصر، ضم العديد من السيدات البارزات في الحركة النسائية أمثال راجية حمزة، وأمينة حمزة، وأمينة السعيد، وفاطمة حسنين، وغيرهن.

وفي الشهر التالي مباشرة من ذات العام توجه وفد الاتحاد النسائي المصري برئاسة هدى شعراوي إلى إستانبول بتركيا لحضور المؤتمر النسائي الدولي الثاني عشر، وقد تكونت هيئة الوفد من السيدات: نفيسة محمد علي، أمينة فؤاد، إستر فهمي ويصا، حواء إدريس سكرتيرة وفد الاتحاد النسائي المصري، حورية إدريس، جان أرقش، ليلى ثابت، نللي شديد.

كان افتتاح المؤتمر في ١٨ إبريل ١٩٣٥ بوجود ٤٠ دولة يمثلن مئتي مليون من نساء العالم برئاسة لطيفة بكير رئيسة الاتحاد النسائي التركي. أما مشاركة المرأة المصرية فيه فكان عبر عدة كلمات، الأولى لهدى شعراوي عن فضل التعاون والخير الكثير الذي ينال البشرية منه، والثانية سيزا نبراوي عن الاتحاد النسائي المصري واللجان المؤلف منها ودورها في النهضة النسائية في مصر، والثالثة لإستر فهمي ويصا عن طلب المساواة في الحقوق السياسية، وأوضحت أن رسالة المرأة للعالم هي الحرية والإخاء والتعاون، كما تناولت مشكلة البطالة وخوف الرجال من مزاحمة النساء لهم.

وقد عرض الوفد النسائي المصري عدة مقترحات فازت بنصيب كبير من قرارات المؤتمر، وهي:

١) الشرق والغرب يتعاونان، بمعنى أن الرقي يقضي بأنه يجب على النساء في جميع البلدان أن يوجهن أنظارهن إليه (المؤتمر) على قاعدة المساواة والعدالة، وهو يعاهد على تأييد كل نساء الغرب على مثال تأييده لنساء الشرق، سواء كن يجاهدن لاستئصال شأفة انحطاط منزلتهن التي يشكون منها من الوجهة القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أو يجاهرن بحقوقهن الوطنية المساوية لحقوق الرجال في البلدان المنتميات إليها، ويحي المؤتمر التعاون بين نساء جميع أنحاء المعمورة. (تقرير مصر - قبله المؤتمر).

٢) النظر في رغبة المؤتمر في رؤية مبدأ المساواة معمولاً به بين المرأة والرجل في مسألة الجنسية، وإن كان ذلك متعذر العمل به في مصر من جراء نظام الامتيازات الأجنبية. (تقرير مصر - قبله المؤتمر).

٣) أن تسعى الجمعيات المشتركة في هذا المؤتمر بشكل جدي في الوسائل العملية لمعالجة بعض الأضرار الاقتصادية الحالية، كتقليل ساعات العمل، وإنشاء صناعات جديدة، وتسهيل الاعتمادات بفائدة متدنية، وتعديل النقد ليتلاءم مع زيادة عدد السكان ومع مقتضيات الحياة العصرية برفع مستوى المعيشة في العالم كله، وتثبيت أسعار السلع. (تقرير إستر فهمي، واعتبره المؤتمر بمثابة اقتراح).

٤) النساء المجتمعات في هذا المؤتمر يحتججن عل جميع أنواع التحامل والمظالم وعدم المساواة المرتكبة بحق الجنس الأفريقي في العالم كله. ويحتججن أيضاً على طريقة أخذ الثأر باليد. (تقرير جامايكا - قبله المؤتمر).

وقد أسفر المؤتمر على عدة قرارات أخرى كثيرة.

ومن الأمور المهمة التي أسفر عنها المؤتمر قبول أربع جمعيات نسائية جديدة تمثل نساء العرب في دمشق وبيروت وفلسطين في الاتحاد النسائي الدولي.

وعلى هامش المؤتمر التقت هدى شعراوي أيضاً بالزعيم كمال أتاتورك.

وبعد انتهاء المؤتمر وعودة الوفد المصري، رفعت هدى شعراوي إلى رئيس الوزراء في أغسطس من ذات العام ترجمة لبعض القرارات التي وافق عليها المؤتمر النسائي الدولي، وتلقت بعد ذلك خطاباً من رئيس الوزراء يفند فيه بعض تلك الآراء الخاصة بمساواة الجنسين من الوجهة الأخلاقية، وبمنع تعدد الزوجات، وبحقوق المرأة السياسية على النحو التالي:

- أن الحكومة المصرية مهتمة بتنفيذ التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة ببحث مسألة إلغاء البغاء الرسمي في البلاد.
- أن تعدد الزوجات بقائه فضلاً عن كونه يسيء إلى سمعة مصر الأدبية أمام العالم المتمدين، فإن له تأثيره المؤلم في الحياة العائلية والاجتماعية، فهو يثير روح الشقاق والعداء بين أفراد العائلة الواحدة، وكثيراً ما يؤدي ما يحدثه من شقاق إلى الإجرام والانتحار. وقد أكد الخطاب كذلك على أن تعدد الزوجات يتنافى مع ناموس الطبيعة وتقاليد العصر الحاضر، وهو في الحقيقة يخالف روح الشريعة التي تسمح به إلا تحت شروط يصعب تحقيقها.
- كما أيد مطالبة المرأة بحقوقها السياسية، وقد رأى أنه أصبح التعليم إلزامياً للجنسين، وبذلك يزداد عدد المتعلمات زيادة مطردة في ظل إظهارهن الكفاءة في فروع التعليم المختلفة كفاءة تعادل كفاءة الشبان، وأنه قد آن الوقت الذي يمكن أن تستفيد فيه البلاد من مواهب المرأة في الأعمال التي تصلح لها وتحسن القيام بها في مختلف المرافق والمصالح، كالصحة والتعليم ورعاية الطفل في السجون والإصلاحيات ورقابة دور السينما والتمثيل والمجالس الحسبية ولجان الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية... إلخ.

وإيماناً من عضوات الاتحاد النسائي المصري بأهمية السلام، شاركن في مؤتمر السلام العالمي الذي انعقد بمدينة بروكسل في سبتمبر عام ١٩٣٦ برئاسة اللورد سيسل والمسيو بييركو، وكان الهدف من انعقاده إقناع حكومات العالم بأن الشعوب تنشد السلام وتريده.

وقد مثلت إستر فهمي ويصا الاتحاد النسائي، وقدمت مقترحات إلى مؤتمر السلام، وهي «أن النساء المصريات اللاتي يشتركن في كل حركة ترمي إلى نشر فكرة السلام والتعاون بين الشعوب يرين من واجبهن اليوم أن يشاطرن أخواتهن الغربيات في مؤتمر السلام». وعندما طرح برنامج المؤتمر كان ثمة ملاحظات تم التعليق عليها من قبل الوفد المصري.

وفي أغسطس عام ١٩٣٧ انعقد في بودابست مؤتمر الاتحاد النسائي الدولي، ومثلت مصر فيه هدى شعراوي وسيزا نبراوي. كما انعقد في مايو عام ١٩٣٨ مؤتمر للسلام العالمي، وحضره نساء ممثلات لكافة الشعوب، ومثلت مصر فيه إستر فهمي ويصا، وتم في خلاله بحث أفضل السبل التي تسلكها المرأة لخدمة قضية السلام العالمي

وشهدت نهايات عام ١٩٣٨ أهم المؤتمرات النسائية التي عقدت لمناقشة قضية فلسطين بالقاهرة برئاسة هدى شعراوي، وبحضور وفود من فلسطين وسوريا ولبنان وإيران والعراق، وحازت الأوراق التي قدمت في المؤتمر النسائي الشرقي إعجاب وتقدير الجميع، فوقفت هدى شعراوي تثني على اتحاد النساء الشرقيات في ذلك المؤتمر، مما شد من أزر ووحدة الصفوف، وزاد كذلك من قوة ومتانة العروبة بين الأشقاء العرب. كما عرضت ما حدث في فلسطين وطلبت من الحضور الوقوف دقيقة تمجيد لذكرى الشهداء الأبطال. كما تحدثت إيفا حبيب المصري عن الهجرة اليهودية، وأوضحت أضرارها ومساوئها. وفي كلمتها أكدت حنيفة علوبة على حقوق فلسطين العربية كاملة دون نقصان. وتحدثت زينب الغزالي باسم جماعة السيدات المسلمات عن شعورهن نحو فلسطين الشقيقة، وأشادت بجهود الجنس اللطيف في المجتمع قائلة: «إن التعاون الوثيق بين الجنسين في الجهاد والعمل كفيل بأن يعيد إلى العرب مجدهم التليد الخالد». وأعلنت منيرة ثابت أنها تضع نفسها تحت تصرف المؤتمر لخدمة قضية فلسطين، ونادت ببطلان وعد بلفور قانونياً، وبالتالي بطلان آثاره وما ترتب عليه، واقترحت أيضاً انتداب وفد من رجال الشرق العربي ونسائه لمقابلة المستر تشمبرلين - رئيس الوزراء البريطاني آنذاك - الذي قال بنفسه أنه نصب نفسه للدفاع عن قضية السلام.

وحرصت المرأة المصرية دوماً على توحيد جهودها مع شقيقاتها العربيات، وهذا ما دعا الاتحاد النسائي المصري إلى عقد مؤتمر نسائي عربي افتتح المؤتمر في ١٢ ديسمبر عام ١٩٤٤ بالأوبرا، وحضرته مندوبات الدول العربية: العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين. ودار حول نهضة المرأة المصرية، وحقوق المرأة والعمل على مساواتها بالرجل، وقضايا التعليم، والتعاون الاقتصادي، وفتح أبواب العمل للمرأة... إلخ، وتم تشكيل مكتب دائم لهيئة الاتحاد النسائي العربي من المندوبات العربيات، وتم اختيار هدى شعراوي رئيسة عامة، وأمينة السعيد سكرتيرة، وكان الهدف من إنشائه توطيد التعاون بين نساء العرب وبين المرأة والرجل في كافة المجالات.

ومع ظهور السلاح الذري في أخريات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) الذي تمثل في ضرب أمريكا لليابان بقنبلتين ذريتين أحدهما على هيروشيما والأخرى على نجازاكي، تأسس المجلس العالمي للسلام الذي نتج عنه انعقاد مؤتمر للسلام في أستكهولم عاصمة السويد عام ١٩٤٩، وأصدر نداء استكهولم الشهير ضد القنبلة الذرية، وقد عده البعض أول مؤتمر للسلام، ولكن في الواقع قد سبق ذلك انعقاد مؤتمر انترالاكن برئاسة السيدة كاربت أشبي عام ١٩٤٥، ودارت أعماله حول المطالبة بعدم استخدام الأسلحة الذرية خاصة بعد تلك الحادثة، وضرورة موافقة البلد المستضيف للمهاجرين على هجرتهم من بلد لآخر. وكانت كل من هدى شعراوي وسيزا نبراوي وعصمت عاصم وحرم طلعت حرب يمثلن مصر فيه.

وفي ذات العام عقد المؤتمر النسائي الدولي الديمقراطي بباريس، ومثلت مصر فيه إنجي أفلاطون، وصفية فاضل، وسعاد الرملي، وقد رفع شعار السلام وبغض الفاشية وكافة صور الاضطهاد والاستبداد والاستعمار، وناصر المؤتمر كذلك مساواة المرأة للرجل في الأجر والرعاية والتعليم والانتخاب... إلخ.

وفي شهر مارس عام ١٩٤٩ شارك وفد الاتحاد النسائي المصري برئاسة سيزا نبراوي اجتماعات المؤتمرات النسائية ببيروت، وعند عودتها بعثت إلى رئيس الوزراء المصري كتاباً محتوياً قرارات هذه المؤتمرات التي منها ضرورة انضمام عضو عربي إلى لجنة اللاجئين

باليونسكو، وإلى مناشدة الحكومات العربية للمسارعة إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، وتقديم البت في مصيرهم على أي بحث سياسي آخر.

وقد اختتمت كتابها بالقول: «إن الاتحاد النسائي ليشعر بالمسئولية الكبرى فيما يتطلع إليه الوطن من تقدم في مضمار العمران والمدنية، وإن نساء العروبة لعلى أتم استعداد للقيام بنصيبهن في الواجبات التي تفرضها الأوضاع الجديدة مهما يكلفن الأمر، ومهما يتطلب من تضحية وجهود».

وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٠ افتتح مؤتمر الاتحاد النسائي العربي ببيروت أعماله بحضور وفود من سوريا وفلسطين ومصر برئاسة أمينة السعيد، وكان جدول أعماله على النحو التالي:

- وضع برنامج موحد لمنح المرأة العربية مركزاً يعادل الدور المهم الذي تقوم به في حياة العالم العربي.
- مؤازرة جميع الهيئات التي تقوم برعاية الطفل والأمومة في البلاد العربية.
- اتخاذ التدابير لإيجاد التفاهم والسلم والصداقة بين الشعوب العربية.
- توطيد التعاون الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين الدول العربية.
- نشر تقرير سنوي يتضمن أعمال الجمعيات النسوية في سائر البلاد العربية.

وقد وافق المجتمعات على تلك البنود بالإجماع، وفي النهاية وجه المؤتمر برقية إلى رؤساء الحكومات العربية، مطالباً بإزالة الخلافات القائمة بين البلاد العربية، والاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة طبقاً لتصريح حقوق الإنسان.

وفي ذات الشهر، طارت سيزا نبراوي إلى جنيف لحضور مؤتمر الرابطة النسائية الدولية، وقدمت عدداً من المقترحات بهدف صون السلام العام، واستتباب الأمن الدولي، ومناشدة نساء العالم أن يطالبن بتنفيذها «منع استخدام الأسلحة الذرية، وإقامة رقابة دولية على إنتاجها، والاهتمام بتربية النشء وإلهامهم بروح العدالة والتعاون الدولي... إلخ».

وفي عام ١٩٥١ أسست كل من إنچي أفلاطون وسيز نبراوي لجنة أنصار السلام في مصر، كان هدفها الدفاع عن السلام العالمي، ومهاجمة أخطار الحروب الذرية على حياة الإنسان. وقد ضمت اللجنة كافة الاتجاهات الوطنية (يوسف حلمي، سعد كامل، محمد صبري السوربوني، محمد حفني محمود، محمد ماهر، محمد كامل البنداري، عزيز فهمي، سيزا نبراوي، إنچى أفلاطون)، وفي نفس العام سافر وفد من لجنة أنصار السلام إلى ڤينا عاصمة النمسا لحضور مؤتمر السلام العالمي، وكان برئاسة كامل البنداري، وعضوية سيزا نبراوي، ويوسف حلمي، وسعد كامل، ولطفي الخولي، وعبد الرحمن خميس، وآخرين، وكان لمصر صوت واضح بسبب نضالها الوطني الطويل.

وفي ٦ مارس ١٩٥٢ افتتح المؤتمر النسائي العربي أعماله ببغداد، وضم وفود من مصر وسوريا ولبنان والأردن، وانصب برنامجه حول دراسة المشكلات التي تواجه المرأة العربية مثل مسائل الطلاق، والحقوق المدنية للمرأة، ومدى مساهماتها في النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي... إلخ، وقد مثلت كل من إحسان القوصي وحواء إدريس الوفد المصري.

وقدمت إحسان القوصي اقتراحاً بحماية الأسرة والنهوض بها صحياً واقتصادياً واجتماعياً في البلاد المنظمة للمكتب الدائم لاتحاد النساء العربي كل بحسب بيئتها وظروفها، وذلك بالعمل على الحد من سوء استعمال الحقوق الشرعية في العلاقات الزوجية، وعلى نشر التربية والتعليم، ومكافحة الأمية بإنشاء المدارس المهنية للفتيات، وإصلاح السجون عامة وإصلاحيات الأحداث خاصة، ومكافحة التشرد، وإنعاش الريف، ورفع المستوى الخلقي، وحل مشاكل المساكن، وتوجيه المرأة للقيام بواجباتها السياسية والاجتماعية. وقد وافق المكتب بالإجماع على هذه المقترحات.

وعند عودتها صرحت حواء إدريس - كانت آنئذ عضواً في لجنتي السلام وحقوق المرأة، واختيرت كذلك وكيله للاتحاد النسائي الدولي، ومندوبة لمنطقة الشرق الأوسط - أنها اقترحت أن تعمل نساء العروبة وهن نصف الشعوب العربية على تشكيل كتلة

عربية قوية تقف موقف حياد بين الكتلتين، وذلك لحفظ التوازن الدولي، واقترحت كذلك دعوة نساء تونس والجزائر ومراكش (المغرب) إلى الانضمام للاتحاد النسائي العربي العام.

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ دخلت مصر عهداً جديداً، ومن ثم شاركت المرأة المصرية كل أبناء وطنها ذلك العهد الجديد، وواصلت مسيرة كفاحها.

وبذلك يتبين أنه عندما تحقق للمرأة المصرية قدراً من المساواة مع الرجل ونجحت في إثبات وجودها، أصبح لها الدور الفعال في المجتمع المدني عن طريق الجمعيات الأهلية التي غدت محوراً لاهتمامها، وكان لذلك النتائج الإيجابية التي حركت فيها الإقدام على ألا يقتصر دورها داخل نطاق مصر، وإنما لا بد لها من أن ينطلق صوتها عالمياً، ومن ثم نجحت أيضاً في أن يكون لها الموقع المتميز على منابر المحافل الدولية وخارجها، وبالتالي تركت البصمات الدافعة سواء على أرض وطنها أو في عواصم من العالم.

المصادر والمراجع

المذكرات

- إنچى أفلاطون، مذكرات، تحرير وتقديم سعيد خيال، ط١، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣.
- هدى شعراوي، مذكرات، ج٣، ملحق صحيفة القاهرة، أغسطس ٢٠٠٣.

الدوريات

- الأهرام، شيخ الصحافة، فتاة مصر، المصرية.

المراجع

- أحمد طه محمد، المرأة المصرية بين الماضي والحاضر، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٧٩.
- آمنة حجازي عبده، أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على اتجاهات الجريمة في المجتمع المصري، ١٩١٨ - ١٩٣٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.
- درية شفيق، المرأة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.
- روسيون، آلان، العمل الخيري والإصلاح الاجتماعي في مصر في منعطف الأربعينات، ترجمة أميمة نور الدين، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، مصر والعالم العربي، مجلد ٣، يناير ١٩٩٥.
- لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي (١٩١٩ - ١٩٤٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- يونان لبيب رزق، المرأة المصرية بين التطور والتحرر (١٨٧٣ - ١٩٢٣)، المجلس القومي للمرأة، ومركز تاريخ الأهرام، د. ت.
- Russell Pasha, Sir tomas, Egyptian Service (1902 - 1946), London, 1949.

١١ - المرأة والفنون

د. عماد أبو غازي
أستاذ مساعد الوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

مدخل

شهدت السنوات ما بين سنتي ١٩١٩ و١٩٥٢ تطوراً فارقاً في علاقة المرأة المصرية بالفنون، وفي مشاركتها الإيجابية في الحركة الفنية في مصر راعية وممارسة، سواء في مجال الفنون الجميلة أو المسرح أو السينما، فضلاً عن فنون الموسيقى والغناء التي كان للنساء دوراً بارزاً فيها عبر التاريخ، لكن هذا الدور تطور شكلاً ومضموناً في تلك الحقبة المهمة من تاريخ مصر الحديث.

لقد شهدت تلك السنوات التي تعرف بالحقبة الليبرالية في التاريخ المصري تحولات سياسية واجتماعية وثقافية انعكست على وضع المرأة المصرية بشكل عام، كما كانت المرأة فاعلاً أساسياً في صياغة أحداث مصر في تلك المرحلة جنباً إلى جانب الرجل، وكانت علاقة المرأة بالفنون علامة من علامات تلك الحقبة وملمحاً من ملامحها، لقد شكلت ثورة ١٩١٩ انطلاقة جديدة للمرأة المصرية، كما كانت نقطة ارتكاز لتطور الفنون في مصر، لكن التحولات التي أتت بها ثورة ١٩١٩ وتلك التي صاحبتها لم تكن وليدة اللحظة، بل استمدت أسسها ومقوماتها من المرحلة السابقة على الثورة.

فقد شهدت مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر محاولة جديدة للنهضة بعد محاولة محمد علي التي انتهت بالفشل، وبدأت هذه المحاولة في عصر الخديوي إسماعيل، وامتدت إلى مجالات مختلفة في الثقافة وفي السياسة وفي مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأحدثت تحولات مهمة في الحياة المصرية، لقد شهدت تلك السنوات تغير وجه الحياة المصرية، كانت المدينة المصرية تتغير، وكذلك كانت القرية تتغير، كانت مصر تشهد حركة تحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، تنشأ وتظهر فيه أشكال فنية جديدة لتحل محل الأشكال التقليدية، وفي هذه الفترة أنشئت دار الأوبرا المصرية، وقدمت عليها عروض فن الأوبرا لأول مرة، وبدأت فرق مسرحية

من الشام تأتي لتعمل على المسارح المصرية، سرعان ما شارك فيها المصريون، وبدأت فنون الموسيقى والغناء تتطور نحو اتجاهات جديدة اكتملت وتبلورت بعد ذلك في القرن العشرين، وبدأت فنون النحت والتصوير الأوروبية تنتشر في المجتمع المصري، حيث كان يقوم بمباشرتها فنانون أوروبيون أزاحوا تدريجياً الأشكال الفنية التقليدية التي كانت موجودة في هذه الفترة، وبدأ الناس في المدن الكبرى يعتادون مرة أخرى على رؤية التمثال يحتل حيزاً من الفراغ العام، من خلال تماثيل الميادين التي أقيمت في القاهرة والإسكندرية.

لقد انتهت تجربة التحديث في عصر إسماعيل مثل تجربة محمد علي إلى الفشل بعد هزيمة الثورة العرابية والاحتلال البريطاني لمصر، انتهت بكبوة ثانية، وعاشت مصر في فترة ظلام مرة أخرى تحطمت فيها مشروعات النخبة المصرية لتحقيق الديمقراطية ولبناء مجتمع مستقل ودولة حديثة، لكن بذور النهضة السياسية والنهضة الفنية أثمرتا.

وفي تسعينيات القرن التاسع عشر بُعثت الحركة الوطنية من جديد، وكانت النهضة الفنية صنواً لها، كما كان تغير الأفكار ملمحاً من ملامحها، خاصة ما يتعلق بالمرأة وبالموقف من الفن، فبدأت القاهرة تعرف صالونات الفنون الجميلة منذ عام ١٨٩١، ونال الصالون رعاية الخديوي في عام ١٨٩٢، كما عرفت الإسكندرية عروض السينما توجراف بعد شهور قليلة من اختراع السينما في الغرب، أما المسرح فقد عاد تدريجياً إلى تألقه الذي بدأ في عصر إسماعيل، واقتحم مع السنوات الأولى للقرن الجديد مجال النقد السياسي بقوة، الأمر الذي دفع السلطة إلى ملاحقة المسارح بقوانين رقابية متشددة.

لقد كانت السنوات الأولى من القرن العشرين فترة محورية من تاريخ مصر، فشهد المجتمع المصري حركة عامة تواكب فيها نمو الحركة الوطنية وصعودها التدريجي مع بناء المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الحديثة وشيوع الأفكار الجديدة بين الناس، فقد شهدت تلك السنوات تأسيس الأحزاب السياسية التي تعبر عن التيارات الأساسية في المجتمع، ويسعى كل حزب منها بطريقته لتحقيق أهداف النضال الوطني في الدستور والجلاء، وكان أبرزها حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الموالي للخديوي

عباس حلمي الثاني، وقد أسسه الشيخ علي يوسف، ولسان حاله جريدة المؤيد، وحزب الأمة باتجاهه الليبرالي، وقد أسسه أحمد لطفي السيد، وكانت جريدة «الجريدة» لسان حاله، ثم الحزب الوطني باتجاهاته الجذرية في العداء للاستعمار البريطاني، وقد أسسه مصطفى كامل سنة ١٩٠٧، وكان الحزب يشكل تياراً متصاعداً في الحياة السياسية المصرية منذ صدرت جريدة «اللواء» سنة ١٩٠٠.

كما شهدت تلك السنوات أيضاً تأسيس نادي المدارس العليا كناد سياسي اجتماعي ثقافي نقابي يجمع طلاب المدارس العليا وخريجيها في تنظيم واحد يدافع عن مصالحهم وينمي الروح الوطنية بينهم، وشهدت تأسيس النادي الأهلي كأول نادي رياضي اجتماعي وطني، نفس الفترة عرفت الدعوة لإنشاء الجامعة الأهلية وافتتاح الدراسة بها بالفعل في ديسمبر من عام ١٩٠٨، لتكون نواة للجامعات المصرية الحديثة فيما بعد، وليتخرج منها مجموعة من رواد حركة التحديث التي انتعشت موجه جديدة من موجاتها في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩، وعام ١٩٠٨ نفس العام الذي شهد افتتاح مدرسة الفنون الجميلة استناداً إلى رأي مستنير للإمام محمد عبده في الفنون بأنواعها، وقد أسسها الأمير يوسف كمال أحد رعاة النهضة الثقافية في مصر، وجعل مقرها قصر من قصوره بحي درب الجماميز بالقاهرة، وهي المدرسة التي كان من بين طلاب دفعتها الأولى رواد الفن الحديث في مصر، مختار وراغب عياد، ويوسف كامل، ومحمد حسن، وتأسست في ١٩٠٩ «نقابة عمال الصنائع اليدوية» بدعم من الزعيم محمد فريد الرئيس الثاني للحزب الوطني لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في تاريخ الحركة العمالية المصرية، وفي نفس الحقبة تأسست مجموعة من الجمعيات الأهلية كان من أبرزها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، إنه المشروع الوطني الكبير الذي مهد الأرض للصحوة الكبرى التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وبلغت ذروتها بقيام ثورة ١٩١٩.

لقد كانت الثورة الشعبية الوطنية الديموقراطية التي قام بها الشعب المصري سنة ١٩١٩ تتويجاً لنضال طويل امتد لأكثر من قرن وربع من الزمان، وقد انعكس نجاح الثورة في تحقيق بعض أهدافها على الحياة المصرية كلها، وأرست الثورة مجموعة من

المبادئ المهمة، أولها أن الأمة هي مصدر السلطات وهي التي تفوض قادتها في تمثيلها وتحاسبهم على ما يفعلون، وثانيها أن مصر كيان مستقل قائم بذاته، فلا هي مستعمرة بريطانية، ولا هي ولاية عثمانية، وثالثها أن المصريين أمة واحدة، لا فرق بينهم على أساس دين أو عقيدة أو جنس تربط بينهم الرابطة الوطنية قبل الرابطة الدينية، ورابعها أن استقلال مصر السياسي لا يتحقق بمعزل عن حرية المواطنين واحترام حقوقهم.

وفي ١٦ مارس سنة ١٩١٩ خرجت المرأة المصرية لتشارك في الثورة وتحفر لنفسها صفحة في كتاب الوطن، وبعدها بأربعة أعوام في ١٦ مارس ١٩٢٣ تأسس الاتحاد النسائي المصري في ذكرى أول مظاهرة نسائية في ثورة ١٩١٩، وقد ارتبط هذا الحدث المهم في تاريخ الحركة النسائية المصرية بدعوة نساء مصر للمشاركة في المؤتمر النسائي الدولي في روما عام ١٩٢٣، وبالفعل نجحت المرأة المصرية في الوصول إلى المؤتمر والمشاركة فيه، فقد سافر إلى المؤتمر وفد من الاتحاد النسائي المصري الوليد، ضم هدى شعراوي، وسيزا نبراوي، وريجينا خياط، وإستر ويصا واصف.

وكالعادة آثار سفر الوفد النسائي حفيظة المتشددين وبعض المعارضين لفكرة طرح قضايا المرأة في الخارج، إلا أن الوفد النسائي سافر إلى روما رغم أنف المعترضين تعبيراً عن اقتناع عدد كبير من الرائدات بضرورة مشاركة المرأة المصرية في المحافل الدولية لطرح قضايا المرأة وقضايا الوطن في تلك المحافل، ومن الجدير بالذكر أن ثقافة الوفد المشارك ومستوى علم عضواته حظي باحترام المشاركين والمشاركات في هذا المؤتمر،وشجع الجهات الدولية على التعامل بجدية مع قضايا المرأة المصرية، كما كان بداية لمواقف المساندة التي تبنتها الحركة النسائية العالمية لقضايانا العربية.

وطوال الحقبة الليبرالية شاركت النساء المصريات من خلال لجنة سيدات الوفد والاتحاد النسائي المصري في التصدي للانقلابات الدستورية التي قادتها السرايا الملكية ضد إرادة الأمة، كما شاركن في النضال الوطني من أجل جلاء القوات البريطانية وتحقيق الاستقلال الكامل غير المنقوص لمصر، وتحققت للمرأة كثير من الانتصارات، فاحتلت مكانتها في التعليم الجامعي، وفي سوق العمل، وفي النشاط النقابي، وفي الحياة الثقافية والفنية.

المرأة والفنون الجميلة

منذ فجر الحركة الفنية الحديثة في مصر، الذي تفتح مع بدايات القرن العشرين وإنشاء مدرسة الفنون الجميلة وتوالي معارض طلابه وخريجها لعبت المرأة دوراً مهماً في تلك الحركة، وشكلت رعاية الفنون المجال الأول لنشاط المرأة.

وفي مجال رعاية الفنون تبرز ثلاثة أسماء لعبت أدواراً مهمة في هذا المجال: الأميرة أمينة هانم إلهامي، والأميرة سميحة حسين، والسيدة هدى شعراوي.

أسست الأولى مدرسة للصناعات والفنون التراثية، عرفت باسم المدرسة الإلهامية للصناعات والفنون الزخرفية التراثية، وتولت رعايتها والإنفاق عليها طوال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين.

أما الثانية، الأميرة سميحة حسين، فقد كانت راعية للحركة الفنية من خلال رعايتها لأنشطة الجمعية المصرية للفنون الجميلة، ورعاية معارضها الفنية، وتعد تلك الجمعية من أقدم الجمعيات الفنية في مصر، وكانت الأميرة سميحة حسين فضلاً عن ذلك فنانة تشكيلية رائدة، وقد استمرت رعاية الأميرة سميحة حسين للثقافة بعد وفاتها من خلال وصيتها بتحويل قصرها بالزمالك إلى مركزاً من مراكز الثقافة، الأمر الذي تحقق عندما حولت وزارة الثقافة قصرها إلى مكتبة عامة تحمل اسم مكتبة القاهرة الكبرى.

أما الثالثة هدى شعراوي فقد بدأ نشاطها في رعاية الفنون جنباً إلى جنب مع الأميرة سميحة حسن في الجمعية المصرية للفنون الجميلة، ثم انتقل دورها إلى جمعية محبي الفنون الجميلة، لكنها انفردت بدور آخر استمر حتى رحيلها في ديسمبر سنة ١٩٤٧، عندما نظمت مسابقة مختار وأنفقت عليها منذ عام ١٩٣٥ في الذكرى الأولى لرحيل محمود مختار الذي حظي برعايتها ودعمها في حياته، وتولت رعاية ذكرها بعد وفاته من خلال تلك المسابقة، ومن خلال تأسيسها لجمعية أصدقاء مختار، تلك الجمعية التي تبنت مشروع جمع تراث مختار الفني وإنشاء متحف ومقبرة له، بعد أن أهدت أسرة مختار أعماله إلى الأمة، وقد أصبح المشروع واقعاً عندما افتتح الدكتور ثروت عكاشة متحف مختار بالجزيرة في يوليو سنة ١٩٦٤.

وبقدر ما كان عام ١٩١٩ عاماً للثورة الوطنية، وعاماً لانطلاق المرأة للمجال العام، كان عاماً للبعث الثقافي والفني، وعاماً لاقتران نشاط المرأة بالفنون الجميلة، من خلال تنظيم المعارض الفنية ورعايتها، فبين عامي ١٩١٩ و١٩٢١ نظمت الجمعية المصرية للفنون الجميلة مجموعة من معارض الفن التشكيلي، وكانت الجمعية تضم بين رعاتها الرئيسيين مجموعة من سيدات المجتمع اللاتي اقتحمن العمل العام، وكان لبعضهن نشاطاً في الجمعيات الخيرية منذ سنوات ما قبل الحرب، لكنهن أضفن الاهتمام بالفنون الجميلة ورعايتها إلى هذا النشاط، وكان في مقدمة تلك المجموعة من السيدات الأميرة سميحة حسين، والسيدة هدى شعراوي، والسيدة شريفة رياض، وحرم ويصا واصف، وحرم حسين سري.

وفي عام ١٩٢١ نظمت الجمعية المصرية للفنون الجميلة صالون الربيع للفنون، وشاركت في هذا الصالون لأول مرة مجموعة من الفنانات المصريات، فتحولت مشاركة المرأة في الحركة الفنية من الرعاية إلى الممارسة، وكان في مقدمة المشاركات بالمعرض الأميرة سميحة حسين، والتي كانت تمارس فن النحت فضلاً عن رعايتها للحركة الفنية في ذلك الوقت، ومن المشاركات في المعرض كذلك أمينة وإقبال شفيق، ونجية محمد مصطفى، وكانت أول مدرسة للرسم في أول مدرسة لرياض الأطفال، ونفيسة أحمد عابدين، وحرم محمود بك سري، وقد شاركن في المعرض إلى جانب جيل رواد الفن التشكيلي في مصر: مختار وراغب عياد، ومحمود سعيد، ويوسف كامل، ومحمد حسن، وناجي وعثمان مرتضى الدسوقي، وبعض الفنانين الهواة من المصريين والأجانب المتمصرين، «وهكذا قدر للمرأة المصرية أن تقتحم مجال الفن التشكيلي بقوة مع البوادر الأولى لحلقة جديدة من حلقات النهضة المصرية، تلك الحلقة التي واكبت الثورة المصرية الكبرى ثورة ١٩١٩ وتولدت عنها، ومثلما كان للمرأة دور مهم في الثورة المصرية، فقد جنت بعضاً من ثمارها في مجال الفنون والثقافة، مثلما كانت الأمة كلها تعبر عن ذاتها كان الفن مجالاً للتعبير والانطلاق شاركت فيه المرأة إلى جانب الرجل».

وإذا كانت فنانات هذا الجيل من رائدات الفن التشكيلي في مصر قد انسحبن سريعاً من الحركة الفنية التشكيلية، فإنهن فتحن المجال أمام أجيال متعاقبة من الفنانات التشكيليات اللاتي درسن الفن في المعاهد والكليات الأكاديمية أو اللاتي دخلن إلى المجال كهاويات، ثم تحولن إلى فنانات محترفات لمعت أسمائهن في سماء الحركة الفنية المصرية، كما التحقت المرأة المصرية كذلك بالكليات الفنية مدرسة وأستاذة للفن.

ففي النصف الثاني من العشرينيات من القرن العشرين، وفي العقود التالية لذلك العقد، برزت أسماء عشرات المبدعات في مختلف مجالات الفنون التشكيلية، وفي صالون القاهرة الذي ظلت جمعية محبي الفنون الجميلة - الامتداد التاريخي للجمعية المصرية للفنون الجميلة - تنظمه سنوياً منذ عام ١٩٢٤ حتى ثمانينيات القرن الماضي، وفي مسابقات جائزة مختار التي امتدت من فن النحت إلى غيره من الفنون الجميلة. وكان لإنشاء المعاهد الفنية وامتداد إشراف وزارة المعارف عليها أثراً واضحاً في تقبل الأسرة المصرية لإلحاق بناتها بتلك المعاهد، كما كان لاقتران الفن التشكيلي بالثورة الوطنية من خلال تمثال نهضة مصر وحركة الاكتتاب الشعبي من أجل إقامته أثراً أيضاً في تغير نظرة المجتمع للفن.

لقد ظهرت في الثلاثينيات والأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن الماضي أسماء جديدة في الفن التشكيلي، أسماء لفنانات تشكيليات في مختلف المجالات: من نحت، وتصوير، وحفر، ورسم، ومن هذه الأسماء فنانات من أمثال: مارجريت نخلة، وزينب عبده، وكوكب يوسف.

وتُعد مارجريت نخلة علامة على هذا الجيل بلغتها الفنية المميزة وبدايتها المبكرة المتألقة التي دشنتها بحصولها على الميدالية الفضية للمعرض الصناعي بالقاهرة عام ١٩٣١، والميدالية الذهبية لمعرض الإسكندرية ١٩٣٢، فكانت من أوليات التشكيلات المصريات اللائي حصلن على جوائز في المعارض الفنية.

ثم تأتي عفت ناجي التي تأثرت بأخيها الفنان الرائد محمد ناجي الذي درست الفن في البداية تحت إشرافه، ثم كونت شخصيتها الفنية الخاصة وشاركت في العديد من المعارض الجماعية لسنوات، إلى أن أقامت أول معارضها الفردية عام ١٩٥٠.

وشهدت الأربعينيات ظهور جيل جديد من الفنانات التشكيليات المصريات، في مقدمتهن إنجي أفلاطون، وتحية حليم، وجاذبية سري، ومنحة حلمي، وعايدة عبد الكريم، وزينب عبد الحميد، ومريم عبد العليم، وزينب السجيني، وإحسان خليل، وشريفة فتحي، وثريا عبد الرسول، وليلى سليمان، وليلى عزت، وغيرهن كثيرات.

كما عرفت المعارض الفنية طوال تلك الحقبة (١٩١٩ - ١٩٥٢) أسماء فنانات تشكيليات أجنبيات متمصرات، عشن في مصر واندمجن في مجتمعها، وتلك ظاهرة عرفتها مختلف جوانب الحياة المصرية في تلك الحقبة، لقد كانت مصر مجتمعاً منفتحاً على العناصر الأجنبية التي تعيش بين جنباته، لم تعرف مصر تميزاً بين مصري وأجنبي، خاصة في مجال الثقافة والفنون، وكانت معظم التجمعات الثقافية والأدبية والفنية تضم المصريون والأجانب جنباً إلى جنب، ومن تلك الأسماء إميليا كاسوناتو، ولوسي كارولين رينر، ومارجو فيون، وإيمي نمر، ومدام بحري، وإيما كيالي عياد، وفيسيلا فريد، وغيرهن.

لقد كان تطور إسهام المرأة في الفن التشكيلي سريعاً ولافتاً، ومما يدل على ذلك أنه في عام ١٩٤٠ عندما نظمت جمعية محبي الفنون الجميلة التي كان يرأسها حينذاك محمد محمود خليل بك عرضاً متحفياً للفن المصري الحديث إلى جانب بعض المقتنيات من الفنون الأوروبية، كان من بين المعروضات إلى جانب أعمال الرواد الأوائل: مختار ومحمود سعيد، وراغب عياد، وأحمد صبري، ومحمد حسن، وتلاميذهم من الأجيال التالية أعمالاً لمجموعة من هاتيك الفنانات المصريات والمتمصرات، منهن: مولي رايس، وإيمي نمر، ومارسيل دمبواز، وإيماكالي عياد، وبن بهمان، وفتحية ذهني، وروزين حزيون، وكونتين بحري.

وإذا كان ظهور الفنانات التشكيليات الرائدات ومساهمة المرأة في الحركة الفنية قد ارتبط بثورة ١٩١٩، فإن فنانات جيل الأربعينيات من التشكيليات المصريات قد انخرطن في النضال السياسي وكن فاعلات فيه، في مرحلة تطور فيها النضال الوطني الديموقراطي واقترن بالنضال الاجتماعي، ومن أبرز النماذج للفنانة التشكيلية المناضلة الفنانة إنجي أفلاطون.

وقد كانت إنجي أفلاطون (١٩٢٤ - ١٩٨٦) شخصية متعددة الأنشطة، فهي فنانة تشكيلية مبدعة بدأت مشوارها الفني منذ عام ١٩٤٢ واستمرت فيه حتى وفاتها، وارتبطت في مرحلة مبكرة بجماعة الفن والحرية، وشاركت في معارضها، كما كانت في نفس الوقت ناشطة سياسية شيوعية، وكان فنها تعبيراً عن موقفها السياسي المنحاز إلى الطبقات الشعبية والمعادي للاستعمار وللحكم الاستبدادي، كما كانت من المدافعات عن قضايا المرأة المصرية وحقوقها. وقد صدر لها في هذه المرحلة ثلاثة كتب:

الأول: صدر سنة ١٩٤٨ «٨٠ مليون امرأة معنا»، وقدم له طه حسين، وقدمت فيه تقريراً عن مشاركتها في المؤتمر التأسيسي للاتحاد النسائي الديموقراطي العالمي الذي عقد في باريس سنة ١٩٤٥ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ورصدت فيه تطور الحركة النسائية العالمية في علاقتها بتطور حركة التحرر الوطني خلال ثلاث سنوات.

والثاني: صدر سنة ١٩٤٩ بعنوان «نحن النساء المصريات»، وقدم له عبد الرحمن الرافعي، وفيه رصدت واقع المرأة المصرية وأهم المشكلات التي تواجهها.

أما **الكتاب الثالث** «السلام... الجلاء» فقد صدر سنة ١٩٥٠، وقد حاولت فيه أن تكشف عن عدم وجود تعارض بين الدعوة إلى السلم العالمي والدعوة إلى الكفاح ضد المستعمر بكل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح.

وهنا لا بد من التوقف عند تحية حليم وجاذبية سري، اللتان جاء تعبيرهما عن القضايا الوطنية والاجتماعية من خلال فنهما بالدرجة الأولى مع اختلاف الأسلوب الفني لكل واحدة منهن، ولدت تحية حليم في السودان عام ١٩١٩، وتعلمت الفن في مرسم الطرابلسي على يد الفنان حامد عبد الله في مطلع الأربعينيات، ثم التحقت بأكاديمية جوليان في الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١، ويعود معرضها الأول إلى عام ١٩٤٣، وقد اختطت طريقاً جديداً في فن التصوير المصري وفقاً لكثير من النقاد.

أما جاذبية سري فقد ولدت بالقاهرة عام ١٩٢٥، وتخرجت من معهد البنات للفنون الذي أصبح فيما بعد جزءاً من كلية التربية الفنية عام ١٩٤٨، ولفتت الانتباه بأعمالها منذ مشاركاتها المبكرة في المعارض الجماعية، وتحررت من الصياغات التشكيلية الأوروبية التقليدية، وسعت إلى تجديد الرؤية للتراث الفني القديم، وعبرت عن القضايا الوطنية بأسلوب فني مميز وغير مباشر.

ولم تقتصر مشاركة المرأة على الرعاية والإبداع، بل ساهمت كذلك في تأسيس الجمعيات والجماعات الفنية، فبعد المساهمة المبكرة والمؤثرة للمرأة في جمعيتي «المصرية للفنون الجميلة» و«محبي الفنون الجميلة»، نكاد نرى أثراً للمرأة في معظم الجماعات الفنية التي تأسست فيما بين العشرينيات والخمسينيات.

فقد أسس مختار سنة ١٩٢٨ «جماعة الخيال»، وإلى جانبها تكونت «لجنة أصدقاء جماعة الخيال»، وكان من بين أعضائها مي زيادة وهدى شعراوي، وعقب وفاة مختار سنة ١٩٣٤ أسست هدى شعراوي جمعية لأصدقائه لعبت دوراً مهما في الحياة الفنية في مصر حتى مطلع الخمسينيات.

وفي سنة ١٩٣٨ أسس حبيب جورجي جماعة الفن الشعبي الفطري، وكون من خلالها مدرسة الفن الشعبي، وجمع فيها مجموعة من أطفال الريف والأحياء الشعبية كان من بينهم فتيات منهن سيدة مساك، وسميرة حسني، وبدور جرجس، وقد أكمل رمسيس ويصا واصف مسيرة حبيب جورجى في عام ١٩٤٦ عندما أسس مدرسة الحرانية التي مازالت قائمة إلى يومنا هذا، وخرجت عشرات من الفتيات المبدعات إبداعاً فطرياً.

وفي ديسمبر من نفس العام أطلق الشاعر جورج حنين البيان الذي حمل عنوان «يحيا الفن المنحط»، وكان بمثابة البيان التأسيسي لجماعة الفن والحرية التي تأسست فعلياً في يناير ١٩٣٩، وقد شارك في معرضها الأول سنة ١٩٤٠ الفنانات ماريا هاسيا، وايمي نمر، وعايدة شحاتة.

وضمت جماعة الفن والحياة التي أسسها الفنان والمفكر حامد سعيد سنة ١٩٤٦ فنانات منهن صوفي حبيب، وآنا سعيد، أما جماعة الفن الحديث التي أسسها يوسف العفيفي في نفس السنة، فقد التحقت بها عضوات منهن جاذبية سري، وزينب عبد الحميد.

المرأة وفنون المسرح والسينما

عرفت مصر فن المسرح بمفهومه الحديث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكن مشاركة المرأة المصرية في الأعمال المسرحية كممثلة تأخرت بعض الشيء، في البداية كان بعض الرجال والفتيان يؤدون الأدوار النسائية، ثم بدأت النساء غير المصريات والمتمصرات يقمن بتلك الأدوار، وبالتدريج ظهرت ممثلات مصريات ولعبن أدواراً على المسرح، وكان من بينهن الممثلة الرائدة فاطمة رشدي، التي ولدت في الإسكندرية عام ١٩٠٨، وبدأت حياتها الفنية في سن مبكرة، حيث التحقت بفرقة عبد الرحمن رشدي سنة ١٩١٩، وتعتبر فاطمة رشدي أول نجمة مسرحية مصرية، وقد امتد نجاحها إلى عدد من الدول العربية التي قدمت فيها عروضها المسرحية، حتى أصبحت نجمة للمسرح على المستوى العربي.

وقد شهد عام ١٩٢٦ حدثاً مهماً في علاقة المرأة بالمسرح، ففي ذلك العام قامت فاطمة رشدي بتأسيس فرقة مسرحية تحمل اسمها، وقد قدمت فرقتها عدداً من كلاسيكيات الأدب العالمي، مثل: غادة الكاميليا، وآنا كارينينا، ولعبت فاطمة رشدي دور البطولة في كثير من المسرحيات، ولم يقتصر دورها على المسرح فقط، بل لعبت أدواراً في السينما، كما كانت واحدة من أربع نساء رائدات في مجال الإخراج السينمائي، ولم تكن فاطمة رشدي فنانة المسرح الوحيدة التي ظهرت في تلك الحقبة وجمعت بين فني المسرح والسينما، فقد شهدت الساحة الفنية المصرية أسماء لامعة عديدة منهن: دولت أبيض، وروز اليوسف، وأمينة رزق، وعلوية جميل، وماري منيب، وغيرهن كثيرات.

أما فن السينما، فقد عرفته مصر بعد نشأته بفترة وجيزة، ففي مدينة الإسكندرية أقيم أول عرض سينما توجراف في عام ١٨٩٧، وبعدها بعشر سنوات كان أول فيلم سينمائي يصور في مصر ويدور حولها على أيدي بعض الأجانب المقيمين في مصر، وفي مطلع العشرينيات من القرن العشرين يؤسس محمد بيومي أستوديو آمون ويبدأ في إخراج أفلام تسجيلية وروائية قصيرة، وفي أول أفلامه «برسوم يبحث عن وظيفة» ١٩٢٣ تظهر على الشاشة ممثلتان، ثم تأتي النقلة الكبرى في علاقة المرأة بالسينما بعدها بأربع سنوات، وعلى وجه التحديد في يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٧ تنتج عزيزة أمير فيلم

سينمائي روائي مصري طويل صامت، فيلم «ليلى» وقد عرض الفيلم بدار سينما متربول بالقاهرة، وكانت عزيزة أمير قد بدأت حياتها الفنية سنة ١٩٢٥ ممثلة في فرقة رمسيس المسرحية مع يوسف وهبي، ثم اتجهت إلى الإنتاج السينمائي، وخلال خمسة وعشرين سنة بين سنتي ١٩٢٧ و١٩٥٢ أنتجت خمسة وعشرين فيلماً، كان آخرها «آمنت بالله» سنة ١٩٥٢. وقد لعبت عزيزة أمير دوراً مهماً في تأسيس صناعة السينما في مصر ممثلة ومؤلفة ومنتجة ومخرجة، ولعبت مع فاطمة رشدي وبهيجة حافظ وأمينة محمد دوراً ريادياً كأربع مخرجات واكبن نشأة هذا الفن في مصر منذ مولده. وقد كان لعزيزة أمير فضلاً في اكتشاف عديد من المواهب الفنية في كافة المجالات.

ومن الجدير بالذكر أن السينما المصرية نهضت ونمت بالفعل على أيدي نساء مبدعات من أمثال: عزيزة أمير، وبهيجة حافظ، وآسيا داغر اللبنانية الأصل التي جاءت إلى القاهرة وعاشت بها وأسست شركة الفيلم العربي التي أصبح اسمها فيما بعد لوتس فيلم.

وقد شهدت تلك الحقبة من تاريخ مصر ظهور عدداً من نجمات السينما في مصر اللاتي استمر دورهن لسنوات طويلة، وخططن للمرأة المصرية مكانة بارزة في هذا الفن، منهن: راقية إبراهيم، وليلى فوزي، ومديحة يسري، وفاتن حمامة، وغيرهن كثيرات.

المرأة وفنون الموسيقى والغناء

ربما كانت فنون الموسيقى والغناء من الفنون التي ارتبطت بالمرأة في مصر منذ أقدم عصور حضارتنا، وتشهد على ذلك جداريات المقابر المصرية القديمة، وقد استمر هذا الوضع في عصور الحضارة العربية المتوالية، حيث ارتبطت تلك الفنون بنظام الرق الذي ساد في تلك العصور، فكانت الجواري والقيان يمارسن فنون الغناء والعزف الموسيقي والرقص في أوساط الطبقات العليا في المجتمع، وكان الفنانون الشعبيون رجالاً ونساء ينتشرون في موالد الأولياء والقديسين وفي الأفراح والاحتفالات الشعبية، واستمر هذا الوضع بشكل عام حتى منتصف القرن التاسع عشر، فمع إلغاء الرق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ تحول تدريجي في التعامل مع المؤدين في تلك الفنون، وفي نظرة المجتمع إليهم، تواكب هذا التحول مع المؤثرات الأوروبية على فنون الموسيقى

والتي بدأت تظهر مع إنشاء دار الأوبرا بمناسبة احتفالات افتتاح قناة السويس، تلك المؤثرات التي انعكست بدرجات متفاوتة على تطور الموسيقى الشرقية، وبلغت مداها في مطلع القرن العشرين، وكانت ثورة ١٩١٩ إيذاناً بعصر جديد في الموسيقى والغناء حيث تصدرت الأغنية الوطنية المعبرة عن الثورة المصرية ومبادئها العظيمة ساحة الغناء، وكان لثورة سيد درويش في هذا الفن أثرها الذي امتد لسنوات.

هذا ومنذ عصر إسماعيل عرفت فنون الموسيقى والغناء أسماء لامعة لنساء مارسن الموسيقى والغناء من أشهرهن: ساكنة بك، وألمظ التي ارتبط اسمها بمطرب العصر عبده الحامولي، ومع مطلع القرن العشرين ظهرت منيرة المهدية التي جمعت بين الغناء والمسرح، لكن التحول الحقيقي لدور المرأة في تلك الفنون كان مع أم كلثوم، تلك الفنانة التي نقلت فن الغناء العربي نقلة كبيرة، وقد ولدت أم كلثوم إبراهيم في ريف الدلتا بمحافظة الدقهلية لأسرة تعمل في مجال فنون الإنشاد الديني، ونشأها أبوها تنشأة فنية بمعايير عصره، وبدأت رحلتها مع الغناء بالإنشاد الديني وهي طفلة صغيرة، واستطاعت خلال سنوات قليلة أن تنافس على صدارة الغناء العربي لقوة صوتها وجماله، وقد شهدت الحقبة ما بين ١٩١٩ و١٩٥٢ سطوعها في سماء فن الغناء، فتحولت من منشدة دينية في الموالد والاحتفالات الشعبية إلى مطربة احتلت قلوب الملايين من عشاق الغناء والموسيقى على امتداد العالم العربي، الأمر الذي دفع نحات مصر الأول محمود مختار إلى اختيارها كرمز للفن المصري المعاصر، عندما كلفته إدارة متحف جريفان للتماثيل الشمعية بباريس في مطلع العشرينيات بنحت تمثال يمثل الفن المصري، فنحت تمثالاً لأم كلثوم الفتاة التي كانت وقتها في مطلع العشرينيات، في نبوءة تحققت بعدها بسنوات عندما أصبحت أم كلثوم سيدة الغناء العربي، لقد كانت تُعد بحق علامة بارزة على هذا الفن - فن الغناء - في القرن العشرين كله، ولم يقتصر دور أم كلثوم على الغناء، بل امتد كذلك إلى فن السينما من خلال خمسة أفلام غنائية قامت ببطولتها، وفي عام ١٩٤٣ انتخبت أم كلثوم نقيبة للموسيقيين لتكون أول امرأة مصرية ترأس نقابة مهنية، واحتفظت بهذا المنصب لسنوات عديدة، وقد حصلت على نيشان الكمال من الملك فاروق عام ١٩٤٤، فكانت أول فنانة مصرية تحصل على وسام بهذا القدر.

ورغم المكانة التي احتلتها أم كلثوم، فلم تكن وحدها في سماء الغناء في هذا العصر، فقد ظهرت بعدها وإلى جانبها أسماء مصرية وعربية كبيرة لمعت في مصر، منهن أسمهان، ونور الهدى، وليلى مراد، ونجاة علي، ورجاء عبده، ثم جاءت بعدهن أجيال من المطربات اللاتي بدأن في أواخر الأربعينيات واستمر عطائهن الفني في السنوات التالية.

وقد ساعد دخول الراديو إلى مصر على تحقيق انتشار واسع لفنون الموسيقى والغناء في صفوف قطاعات أوسع من المواطنين، كما أدى ظهور المعاهد الفنية والكليات المتخصصة في دراسة الموسيقى وإشراف وزارة المعارف عليها، والتحاق الفتيات بها إلى ظهور أجيال جديدة من الدارسات الأكاديميات للموسيقى العربية والغربية على حد سواء، وشهدت السنوات الأولى من الخمسينيات تخرج رائدات لعبن في الحقبة التالية دوراً مهماً في الحياة الفنية في هذا المجال في مقدمتهن سمحة الخولي التي تخرجت من المعهد العالي للموسيقى - الذي أصبح الآن كلية التربية الموسيقية بجامعة حلوان - في سنة ١٩٥١، والتي تخصصت في الموسيقى الغربية، ورتيبة الحفني التي اتجهت إلى مجال الموسيقى العربية.

لقد كانت حصيلة تلك الحقبة في علاقة المرأة بالفن إيجابية إلى أبعد حد، لقد انتقلت المرأة المصرية إلى مرحلة جديدة بالمشاركة في الحركة الفنية في مجالاتها المختلفة، ففي الفنون الجميلة التي كانت مصر مهداً لها منذ أقدم العصور، تلك الفنون التي استعادت مكانتها في مصر مع مطلع القرن العشرين، بعد قرون طويلة من التراجع، كان للمرأة مكاناً بارزاً فيها احتلته بجدارة منذ قيام الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) وفي فنون المسرح والسينما تلك الفنون الجديدة الوافدة على المجتمع المصري، كان للمرأة دورها وعلاماتها الواضحة، بل أن فن السينما شهد ريادة نسائية فريدة على مستوى العالم في مجال هذا الفن من خلال أربع مخرجات رائدات، كما تغير وضع المرأة في الفنون القديمة التي لم تشهد انقطاع مثل فنون الموسيقى والغناء، وتغيرت نظرة المجتمع إلى تلك الفنون مع تطور دورها في الحياة المصرية، بل أن فن الرقص أيضاً كان من الفنون التي بدأت نظرة المجتمع تختلف تجاهها، فتغيرت النظرة للراقصة الشرقية، خاصة مع اقتران هذا الفن بفنون المسرح والسينما، وتحول راقصات شرقيات إلى السينما ونبوغهن فيها مثل تحية كاريوكا، وسامية جمال، وتجاوز نشاط الأولى منهن العمل الفني إلى العمل العام في مجال السياسة.

كما تغيرت نظرة المجتمع للفن بشكل عام، فبعد أن كانت علاقة الفتاة بالفن قاصرة على بعض الطبقات العليا في المجتمع التي تعلم البنات بعضاً من فنون الموسيقى أو التطريز أو التصوير على أيدي مدرسين خصوصيين بالقصور والبيوت، كنوع من استكمال «الوجاهة الغربية»، وأصبح من المقبول أن تدرس الفتاة الفنون في معاهد العلم خاصة مع ظهور مؤسسات تعليمية تُدرّس الفن، وتحولها تدريجياً إلى تبعية وزارة المعارف العمومية.

كذلك أصبحت المرأة موضوعاً للفن، ففي الفن التشكيلي إذا أخذنا مختار كرائد لفن النحت الحديث نموذجاً، نجد أنه خط مكانة بارزة للمرأة المصرية عندما جعل الفلاحة رمزاً للنهضة في تمثاله الميداني «نهضة مصر»، ونجح في أن يجمع الأمة حول هذا الرمز، ولا تقتصر المرأة في أعماله على تمثال النهضة، بل كانت دوماً قيمة من القيم الأساسية التي وضعها من خلال أعماله في مسيرته للتمرد على الثوابت التقليدية للمجتمع، فأعلى قيمة المرأة وقيمة العمل، فإحدى القيم الأساسية في أعمال مختار الفنية هي قيمة المرأة وهي تعمل، وتحديداً المرأة الفلاحة وهي تعمل في الحقل، وكانت المرأة رمزاً في كل أعمال مختار الفنية، المرأة وهي تحب، المرأة وهي تعمل، المرأة وهي ذاهبة إلى الترعة أو إلى النهر تجلب الماء مصدر الحياة، لقد ربط مختار دائماً بين المرأة والعمل والحياة، وأصبحت المرأة عنده رمزاً للحضارة المصرية ورمزاً للعطاء لمصر. وتعتبر مجموعة التماثيل التي تمثل الفلاحات والماء هي المجموعة الأساسية في أعمال مختار، والتي مثلت المرأة في أوضاع مختلفة، حتى عندما تناول مختار موضوعات مثل الراحة والقيلولة والحزن، كانت المرأة هي الرمز دائماً.

وقد ربط مختار أيضاً بين المرأة وبين تراثنا المصري القديم في مجموعة من الأعمال الرمزية مثل تمثال «كاتمة الأسرار» و«إيزيس» و«عروس النيل» و«لقية في وادي الملوك»، والتي اختار لها موضوعات مرتبطة بالحضارة المصرية القديمة وجسدها أيضاً من خلال المرأة. وعلى منوال مختار صار كثيرون من فناني عصره.

أما المسرح والسينما فقد قدما صوراً مختلفة للمرأة، وتناولا كثيراً من قضاياها، ولم تقتصر صورة المرأة في الأعمال الفنية على المرأة المحبة أو المحبوبة، بل تطرقت كثير من تلك الأعمال خاصة في الأربعينيات إلى مشكلات المرأة في المجتمع، وإلى قضايا تعليم المرأة وعملها، فأسهمت بذلك في تغيير الصورة التقليدية للمرأة المصرية.

المصادر والمراجع

- آمال السبكي، الحركة النسائية في مصر ما بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- إجلال خليفة، الحركة النسائية الحديثة، المطبعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣.
- أحمد فؤاد سليم، بانوراما الفن المصري في القرن العشرين، سلسلة دراسات تشكيلية (١)، تقديم: مصطفى الرزاز، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- إيميه آزار، التصوير الحديث في مصر، ترجمة: إدوار الخراط ونعيم عطية، المشروع القومي للترجمة (١٠٠٠)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- بث بارون، النهضة النسائية في مصر: الثقافة والمجتمع والصحافة، ترجمة: لميس النقاش، المشروع القومي للترجمة (١١٨)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.
- بدر الدين أبو غازي، جيل من الرواد، جمعية محبي الفنون الجميلة، القاهرة، ١٩٧٥.
- جابر عصفور وآخرون، سمحة الخولي سنوات من العطاء، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.
- سمير فريد (محرراً)، المهرجان الثاني لأفلام المرأة المصرية، ٨ - ١٦ مارس ٢٠٠٨، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- مصطفى الرزاز، الفن المصري الحديث، القرن العشرين، وزارة الثقافة، قطاع الفنون التشكيلية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- هدى الصدة وعهاد أبو غازي، مسيرة المرأة المصرية، علامات ومواقف، ج١، مراجعة وتقديم: جابر عصفور، المجلس القومي للمرأة، القاهرة ٢٠٠١.

١٢ - الكاتبة المصرية وضروب الإبداع الأدبي

د. سامي سليمان محمد
أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي الحديث
كلية الآداب - جامعة القاهرة

مقدمة

يشكل إسهام الكاتبة المصرية في الحركة الأدبية في الفترة الواقعة بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ وجهاً من وجوه الممارسة الأدبية المصرية في تلك الفترة من ناحية، كما أنه يُعد جانباً من جوانب مجمل الإسهام النسائي في الكتابة الأدبية طوال الممارسة النسائية للكتابة الأدبية في مصر الحديثة من ناحية أخرى. وذلك لأن هذا الإسهام ينطوي على بعدين متغيرين، وهما: كونه جزءاً من مجمل الممارسات الأدبية في الفترة المقصودة بكل ما ماز تلك الممارسات من بروز الاتجاه الرومانسي وخفوت الاتجاه الإحيائي أو الكلاسيكي الجديد، بروزاً وخفوتاً ذا صور وتجليات متعددة بتعدد الأنواع الأدبية التي كانت موضوعة في إطار منظومة الأنواع الأدبية فيها، بما يعني أن استقرار الشعر الغنائي في أعلى تلك المنظومة ووقوع الأنواع الأدبية الجديدة في درجات تالية له فيها كانت له أصداء في الممارسات الأدبية النسائية والرجالية في تلك الفترة. وأما البُعد الثاني فيتمثل في عكس الإنتاج الأدبي النسائي وجوهاً متعددة من وضعية المرأة المصرية التي تعرضت لتغيرات شديدة في تلك المرحلة. لعل أبرزها ثورة ١٩١٩ بما انطوت عليه من بروز أدوار جديدة للمرأة المصرية في عديد من مختلف ميادين الحياة المصرية، ونشاط حركة المطالبة بحقوق النساء في مجالات متعددة، ووقوع الحرب العالمية الثانية بما انطوت عليه من متغيرات متعددة كشفت عجز الأحزاب التقليدية عن تحقيق المطالب الوطنية مما أدى إلى ظهور التوجهات الراديكالية، سواء توجهت نحو اليمين أو نحو اليسار. وفي كل تلك المتغيرات كانت الحركة النسائية قد نشطت واشتد عودها لاسيما بعد تبلور الدور النسائي في ثورة ١٩١٩.

وقد عكس الإسهام الأدبي النسائي تأثيرات هذين المتغيرين، فزاد النشاط النسائي في الحركة الأدبية، مما تجلى في بروز عدد من الكاتبات المصريات وتنوع الإسهام النسائي في حركة كتابة الأنواع الأدبية المختلفة على نحو ما يتجلى في كتابات كل من لبيبة هاشم (١٨٨٠ - ١٩٤٧)، ومي زيادة (١٨٨٦ - ١٩٤١)، ونبوية موسى

(١٨٨٦ - ١٩٥١)، وجميلة العلايلي (١٩١١ - ١٩٩١)، وسهير القلماوي (١٩١١ - ١٩٩٧)، وعائشة عبد الرحمن (١٩١٣ - ١٩٩٨). وإذا كانت أولئك الكاتبات قد شكلن مجموع الكاتبات البارزة في تلك المرحلة، فإن ثمة كاتبات أخريات قد أسهمن إسهامات أقل في تلك المرحلة، ولاسيما في النصف الثاني من الأربعينيات، وازداد عطاؤهن في مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، ومنهن أمينة السعيد (١٩١٠ - ١٩٩٥)، وصوفي عبد الله (١٩٢٥ - ٢٠٠٣)، وجاذبية صدقي (١٩٢٠ - ٢٠٠١)، وغيرهن ممن بدأن رحلة الكتابة قرب الأربعينيات وواصلنها طوال العقود الممتدة من الخمسينيات إلى التسعينيات من القرن.

ويبدو لمن يتابع الكتابات النسائية في الأدب المصري في مرحلة ما بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢) أن معظم الكاتبات الكبيرات كن يسهمن في الكتابات في عدد من الأنواع الأدبية، فجميلة العلايلي جمعت بين الشعر والقصة القصيرة والرواية، وعائشة عبد الرحمن جمعت بين كتابة الرواية والقصة القصيرة فضلاً عن إسهامها في كتابة النقد الأدبي والدراسات الأدبية وكتابة المقالات، لاسيما في مجالات الإصلاح الاجتماعي، على حين مارست سهير القلماوي كتابة الشعر والقصة القصيرة والنقد الأدبي والدراسات الأدبية. ولعل هذه الظاهرة دالة على كون تلك الكاتبات رائدات في مجال الإبداع الأدبي النسائي ريادة فرضت عليهن ضرورة الإسهام بالكتابة في عدة مجالات سعياً إلى إثبات مقدرة الكاتبة المصرية على مجاراة أقرانها من الكتاب الذكور في مضامير الكتابة الأدبية على اختلاف أنواعها، من ناحية، وعملاً على استثمار مقدرتهن الإبداعية في تقديم أنماط من الإبداعية النسائية الموظفة لخدمة قضايا المرأة من ناحية أخرى.

الإبداع الشعري

مثَّل الإبداع الشعري وجهاً من وجوه الإبداع الأدبي النسائي في الفترة الواقعة بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢)، وعكست الأشعار النسائية في تلك الفترة جوهر الانتماء التاريخي إلى هذه المرحلة المتميزة من مسيرة الإبداع النسائي المصري، بما يعني بروز توجهين مختلفين من توجهات الكتابة الشعرية النسائية يعكسان معاً خصوصية المنحى النسائي في الإبداع الشعري، فثمة توجه رومانسي خالص تتجلى معالمه في أشعار جميلة

العلايلي، سواء التي نشرتها في مجلة «أبوللو» أو في ديوانها «صدى أحلامي» ١٩٣٦، وفي مقابله ثمة توجه إحيائي أو كلاسيكي جديد تتجلى معالمه في ديوان نبوية موسى الصادر في عام ١٩٣٨. ولعل بروز هذين التوجهين في مرحلة الثلاثينيات خاصة يكشف عن كونهما معاً تعبيراً عن انقسام الوعي النسائي بين التيارين الرئيسيين في حركة الشعر المصري آنذاك، وهما تيار الإحيائية أو الكلاسيكية الجديدة الذي كان شوقي وحافظ وغيرهما من النظراء قد ثبَّتوه في أفق الإبداع الشعري وأتاحا له قدرة على متابعة الهموم الوطنية والتقلبات السياسية والاجتماعية العامة مما جعله يجتذب عدداً كبيراً من قراء الشعر ومتلقيه طوال النصف الأول من القرن العشرين. على حين أخذ التيار الرومانسي يتشكل منذ نهاية العقد الأول من القرن العشرين، وأتيح له في عقدي العشرينيات والثلاثينيات أن يفرض وجوده على الساحة الشعرية المصرية، وذلك بظهور جماعة الديوان التي ضمت كلاً من عباس محمود العقاد، وإبراهيم عبد القادر المازني، وعبد الرحمن شكري، وبتبلور جماعة «أبوللو» بفضل جهود أحمد زكي أبي شادي.

ولا تعني ظاهرة انقسام الوعي الأدبي النسائي في مرحلة ما بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢) بين التوجهين الرومانسي والإحيائي أو الكلاسيكي الجديد وجود صراع بينهما في الكتابة الشعرية النسائية يمكن أن يشابه صراع الكلاسيكيين والرومانسيين من الشعراء الرجال في الحقبة ذاتها، إذ أن ذلك الانقسام في الوعي الأدبي النسائي كان، فيما نرى، نتاجاً لتبلور منحيين مختلفين في التعامل مع وظيفة الشعر في إطار من تفعيله بوصفه أداة من الأدوات التعبيرية التي سعت الشاعرة المصرية إلى استثمار طاقاتها الفنية لإبراز مواقفها المختلفة. وفي ضوء هذا يمكن لدارس الشعر النسائي (١٩١٩ - ١٩٥٢) أن يرى في صنيع كل من جميلة العلايلي ونبوية موسى تجسيداً لتطلعهما إلى ربط الشعر بتوجهاتهما النسائية العامة، بما يعني أن غلبة المنحى الرومانسي على مجمل كتابات جميلة العلايلي الإبداعية في هذه المرحلة كان يجعلها تتعامل مع الشعر بوصفه مساراً من المسارات التي يمكنها نقل رؤاها الرومانسية إلى فئات القراء التي كان العديد منها مشغوفاً، في مرحلة الثلاثينيات خاصة، بتلقي الكتابات الرومانسية المختلفة. على حين أن غلبة التوجه الإصلاحي عامة، وإصلاح أحوال المرأة وأحوال التعليم خاصة، على

مجمل أنشطة نبوية موسى قد جعلها تتخذ من الشعر وسيلة لنقل تلك التوجهات إلى قطاعات عريضة من المتلقين الذين كانوا مهمومين بقضايا الإصلاح عامة، ومسائل ترقية وضعية المرأة خاصة.

مثَّلت أشعار جميلة العلايلي مرحلة من مراحل تبلور ما أسماه محمد مندور «شعر الوجدان النسائي» بما يعني أن أشعارها تنضوي في إهاب الشعر النسائي المعبر عن تطلعات النساء إلى صورة من صور ممارسة الحرية الشعورية التي تتيح لهن إمكانات التعبير عن عوالمهن الداخلية بكل ما يمور داخلها من عواطف وانفعالات. ولعل اختيار جميلة العلايلي الانتماء إلى المنحى الرومانسي هو الذي جعلها تصوغ في أشعارها رؤية ذاتية معبرة عن الصوت النسائي الجديد الذي أخذ يفرض ذاته على ساحة الإبداع الأدبي في أعقاب ثورة ١٩١٩، ومن ثم كانت تحاول منح ذلك الصوت النسائي حرية في التعبير في إطار يتجادل مع إدراكها حقيقة التحديات التي تسعى المرأة المصرية الناهضة إلى مجابهتها، ومن ثم كان عليها أن تؤكد دائماً أن الحرية الشعورية التي تتخذها الشاعرة منطلقاً للكتابة الشعرية لا تتعارض مع متطلبات العفاف الذي يزيد المرأة جمالاً، ولذلك لم تكن تستطيع أن تجعل قصائدها العاطفية تغنياً مباشراً بمشاعرها وعواطفها، فكانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى تصدير قصائدها العاطفية بمقدمة نثرية تشير فيها إلى أن القصيدة ترجمة عن عواطف فتاة أخرى غيرها، على نحو ما يتضح في قصيدتي «الحلم الرائع» و«عتاب» في ديوانها «صدى أحلامي»، فقد صدرت القصيدة الأولى بمقطوعة نثرية تقول فيها: «صحت من نومها وعلى وجهها سماتُ البشر والطلاقة، وفي عينيها التماع الإحساس العميق البهيج، وبادرتني بصوت من فرط ما به من رنات الفرح يبدو كنغمات العود... ليلة سعيدة قضيتها... قلت: ما وراء هاته الليلة؟ فقصت عليَّ رؤياها وهي تحاول أن تطيل في الرواية كأن في ذلك مسرة ومتعة، قلت: إذن حسبك ذاك الخيال الهنيء يا صديقتي، وجميل أن تمنحك الأحلام ما تبخل به الحياة عليك، فتفاءلي خيراً. ومن يدري؟... فقد تكون هذه الرؤيا فاتحة لحياة سعيدة تبتغيها». وبعد هذه المقدمة تورد القصيدة. وإذا كان استباق القصيدة بمقدمة نثرية واحداً من التقاليد التي شاعت لدى بعض الشعراء الرومانسيين المصريين المعاصرين لجميلة العلايلي، فإن اعتماد

التقليد ذاته إنما كان محاولة منها لتجنب ربط المتلقين بين الشاعرة ونتاجها الشعري. ولقد كانت كتابتها الشعرية خطوة على طريق الكتابة الشعرية النسائية الرومانسية، أي أنها كانت خطوة في طريق التحرر الشعوري للشاعرة المصرية والعربية، ذلك الطريق الذي قطعت فيه عديد من الشاعرات التاليات لها خطوات أرحب فيه.

وفي مقابل الصوت الرومانسي لجميلة العلايلي كانت توجهات نبوية موسى تضعها في إطار حركة الشعر الإحيائي أو الكلاسيكي الجديد، وكان ذلك الوضع تعبيراً، في لحظته التاريخية، عن سعي إلى منح الصوت الشعري النسائي طاقات تمكنه من ولوج مجالات مرتبطة بالموقع الذي وقفته الشاعرة من واقعها، من ناحية، ومتصلة من ناحية ثانية برؤيتها لوظيفة الشعر وحاجة الحركة النسائية إليه في خضم سعيها إلى إنجاز مطالبها في تحرير المرأة وتعليمها واكتساب اعتراف المجتمع بحقوقها الاجتماعية والسياسية المختلفة. وهذا ما بيَّنته نبوية موسى في مقدمة ديوانها حين قالت: «لستُ كغيري ممن يقولون الشعر أو النظم وهم متفرغون له، بل أنا معلمة شغلني حبُّ التعليم عما سواه من الفنون الجميلة، وما قلت شعراً إلا لحاجة أطلبها لذلك التعليم أو لشيء آسف على ضياعه، وكنت أروم منه الخير لتعليم البنات الذي شغفني، فقلما تخلو قصيدة من قصائدي من الإشارة إليه، فإذا مدحتُ شخصاً فمن أجل التعليم أمدحه، وإذا شكوت الدهر فمن أجله أشكو. وتكاد قصائدي تكون مجمل تاريخ لأدوار تعليم البنات في مصر، وقد ضمنتُها جزءاً عظيماً مما كان في الحركة الوطنية التي قد تكون الظاهرة الثانية في أشعاري إذا اعتبرنا أن الظاهرة الأولى هي تعليم البنات. لهذا أقول: إن ديوان أشعاري إن جاز لي أن أسميه كذلك ليس كدواوين الشعراء كله خيال، بل هو تاريخ إجمالي للحركة الوطنية والنهضة النسائية في مصر».

وبقدر ما يجد الناظر في ديوان نبوية موسى علامات متعددة كاشفة عن صدق ما طرحته في المقدمة، فإن هذه العلامات ذاتها دلائل على انتماء شعر نبوية موسى إلى التيار الكلاسيكي الجديد. فرغم انقسام ديوانها إلى مجموعة من الأبواب كالقصائد الوطنية والمراثي والمدائح والتهاني، فإن الموضوعات التي عالجتها في إطار تلك الأبواب قد جمعت بين ظاهرتين:

أولاهما: كونها صوتاً نسائياً يتعامل مع عديد من القضايا الاجتماعية والسياسية التي سبق أن توقف الشاعر الإحيائي أو الكلاسيكي المحدث أمامها، ولكنها عند نبوية موسى تتم صياغتها من منظور شاعرة تعي دورها التعليمي المباشر، وتعي أيضاً كونها شاعرة تتخذ من مختلف قصائدها سواء لتوصيل رسالتها التنويرية المباشرة.

وثانيتهما: غلبة الدعوة إلى تعليم البنات والكشف عن المزايا التي تنالها الفتاة من التعليم وبيان مكتسبات المجتمع في عمومه من تعليم الفتيات على مختلف قصائد ديوان سواء أكانت قصائد بكاملها لهذا الغرض أم قصائد خاصة بمدح أو تهنئة أو غيرها من الأغراض التي تناولتها نبوية موسى في أشعارها.

ولعل سيطرة هذه الدعوة على أشعار نبوية موسى كانت تدفعها إلى أن تجعل من «الأغراض» الشعرية التي تقوم على إبراز الرؤية الذاتية للعوالم والأحداث والأشخاص وسيلة من وسائل بث دعوتها الإصلاحية، على نحو ما يتضح، على سبيل التمثيل في «الشكوى من الزمان»، فبدلاً من الشكوى الذاتية من سوء الحال الفردي وغدر الزمان بأهله وعدم قدرة «العظام» على تبوء المكانة التي يستحقونها، بدلاً من كل تلك المفردات الموضوعية التي ترددت في قصائد شكوى الدهر في الشعر العربي أخذت نبوية موسى تشكو الزمان لأن أهله لم يمنحوا بعدُ الفتيات حقوقهن في التعليم والتربية الحسنة التي تهيؤهن للتمتع بشخصياتهن الإنسانية، وحين لا يتحقق ذلك الوضع المأمول تتولد الشكوى من الزمان في شعر نبوية موسى على ذلك النحو الذي يتجلى في عديد من قصائدها. وقد حاولت دائماً أن تربط النهضة النسائية المأمولة باستعادة بعض جوانب التاريخ المصري أو العربي المشرق، مما يجعل من الجديد موصولاً، وإن رمزياً، بقديم تالد ينبغي تذكره. ولقد كانت نبوية موسى تراوح في أشعارها بين الدعوة المباشرة إلى تعليم الفتيات والحديث عن ضرورة حب الوطن فيما يمكن أن يعد لوناً من الأناشيد التعليمية التي تُكتب لتلاميذ المدارس. وكان ذلك يخلع على شعرها، في معظمه، طابع التعليمية والمباشرة التي تجلت في كثير من قصائده على ذلك النحو الذي يتبدى في الأبيات التالية:

يا قـومُ إن بـلادَ النيلِ يعوزُها علـمٌ يجـدّدُ مجـداً بـات منصرمـا
والبنتُ أصلُ رقي الشعبِ إن جهلت مـالَ البنـاءُ الـذي نرجـو وانهدمـا
فعلموها تسُد مـصرُ بها وكفى وأن تغـرسَ المجدَ في الأبناء والشـما
تأثيرها في نفوسِ القومِ ينكرُه مـن أنكرَ الشـمسَ في الأفلاكِ واتهما
لـولا الفتاةُ لما قالت أوائلُكم شعراً ولا اقتحموا جيشاً قد اضطرما

وكان ذلك الطابع تجلياً من التجليات المتعددة الكاشفة عن اتساق شعر نبوية موسى مع المنطلقات النظرية التي انطلقت منها حول وظيفة الشعر، وفي ذلك كانت نبوية موسى تقدم صوتاً شعرياً نسائياً يرى أن منطلقات حركة الكلاسيكية الجديدة صالحة للتعبير عن الهموم النسائية التي ولدَّتها التطورات الاجتماعية، مما يعني أن أشعارها تقدم نمطاً جديداً في إطار تلك الحركة.

الأشكال السردية

يتكشف لمن يراجع الإنتاج الأدبي للكاتبات المصريات في مرحلة ما بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢) أن الأشكال السردية المختلفة هي أكثر الأشكال التي أبدعت في إطارها أولئك الكاتبات، سواء قصد الدارس بهذه الأشكال الأنواعَ السردية المقتصرة على الرواية والقصة القصيرة أم وسَّع دائرتها فضم إليها المذكرات والرحلات، ففي الحالة الثانية سيتأكد للدارس من رصده أن ثمة إمكانية لرؤية محورية الأشكال السردية في تغطية جوانب التجارب والرؤى التي سعت الكاتبات المصريات إلى صياغتها في إطار تلك الأشكال، بما يشكل واحدة من الظواهر المميزة للإبداع الأدبي النسائي في تلك المرحلة، وذلك مقارنة بالإبداع النسائي في الشعر الغنائي وفي الكتابة المسرحية. ولعل مرد هذه الظاهرة إلى عاملين أساسيين: أولهما: حداثة تلك الأشكال السردية في الأدب العربي، منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مما جعلها منفتحة على كثير من الخبرات والتجارب ومناطق الاهتمام الفردي والجماعي، من حيث الموضوعات والتيمات والأفكار التي كان بإمكان الكتَّاب والكاتبات معالجتها في إطارها. كما كانت تلك الأشكال منفتحة أيضاً على حصيلة متنوعة من أنماط البناء والتشكيل الفني والجمالي

قدر انفتاحها على تقنيات ثرية كان من المتاح للكتاب والكاتبات على السواء إمكانات النهل منها واستخدامها وفق أفق مفتوح لم تحدده قيود شكلية أو تقنيات موروثة كتلك التي كانت تحد كثيراً من أنماط الشعر الغنائي. ولهذا لاقت الأشكال السردية المختلفة اهتمامات بيّنة من الكاتبات المصريات، وانتشرت مساحات الإبداع في إطارها على مدار الفترة الواقعة بين عامي (١٩١٩ و١٩٥٢).

وتمثل العامل الثاني المنشِّط لحركة الكتابة النسائية في تعاملها مع الأنواع السردية الحديثة في تشكل الصحافة بوصفها واحدة من مؤسسات التحديث في المجتمع المصري والعربي منذ منتصف القرن التاسع عشر. وإذا كانت تلك المؤسسة قد استطاعت أن تفرض تأثيراتها على تشكل الأنواع الأدبية الحديثة، منذ فترة مبكرة لحياة تلك الأنواع في الأدب العربي الحديث، فإن من الواضح أن إفرازها للغة جديدة تسعى إلى إفهام فئات القراء، على اختلاف تكويناتهم الثقافية وعلى تنوع ميولهم الفكرية، كان يصب مباشرة في صالح الكتابة النسائية في الأشكال السردية الحديثة، ذلك أن تلك اللغة الجديدة كانت تجد تجاوباً من لدن فئة الكاتبات الناشئات اللائي تلقت غالبيتهن تعليماً حديثاً في المؤسسات التعليمية الحديثة، وكنَّ قد حصلن معرفة جيدة بالثقافة الغربية، فأتاح ذلك لهن إمكانات العمل والنشر في كثير من الصحف. ومع نشاط حركة الدعوة إلى تحرر المرأة وتبلور حركة نسائية في الصحف والمجلات المختلفة كان أن أتيح لكثير من الكاتبات إمكانات العمل في الصحافة، سواء اتخذ ذلك العمل سبيل الكتابة الصحفية أو الكتابة الأدبية أو الترجمة، فقد كانت كل هذه الطرق تلتقي، في النهاية، عند مصب واحد، وهو تمكين الوضعية الثقافية والأدبية للكاتبة التي أصبحت عنصراً من عناصر تشكيل المشهد الأدبي في الفترة الواقعة بين عامي (١٩١٩ و١٩٥٢).

كان شكل الرحلة واحداً من الأشكال السردية التي أسهمت فيها المرأة المصرية في مرحلة ما بين عامي (١٩١٩ و١٩٥٢)، ولعل ذلك الشكل الحديث كان يقع في مرتبة وسطى بين الكتابة الأدبية الخالصة والكتابة الصحافية التي تستهدف الإعلام ونقل الخبرات نقلاً مباشراً. وقد تمثل إسهام الكاتبة المصرية فيه في كتابين، وهما: «مشاهداتي في الهند» لأمينة السعيد ١٩٤٦، و«أرض المعجزات» لبنت الشاطئ ١٩٥١، وفي أولهما

تسرد أمينة السعيد مشاهداتها التي رأتها في الهند حين أرسلتها هدى شعراوي لحضور أحد المؤتمرات فيها، وقد لفت انتباهها الصراعات التي كانت تدور بين المسلمين والهندوس نتيجة عوامل دينية. وفي ثانيهما قصت بنت الشاطئ كثيراً من تفاصيل رحلتها إلى الأماكن المقدسة بالحجاز بصحبة مجموعة من أساتذة كلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث أتيح لها أداء مناسك العمرة وزيارة الأماكن المقدسة ولقاء ملك السعودية وعدد من أمراء الأسرة المالكة، فقامت بتسجيل عديد من وقائع رحلتها ضامة إليها تصويراً للمشاعر التي انتابتها خلالها. ولعل للمتصل بتراث أدب الرحلات العربي، قديمه وحديثه، أن يسجل أن ما كتبته أمينة السعيد وبنت الشاطئ يمكن أن يكون أول كتابة نسائية في أدب الرحلات العربي، فقد كان من المعتاد أن يكون الرحَّالة رجلاً، سواء في العصور الوسطى أو العصر الحديث، ولكن تطورات الحياة الحديثة، لاسيما ما يتصل منها بالتعليم والصحافة، قد أتاحت لعديد من النساء أن يسافرن، سواء بمفردهن أو بصحبة وفود، للقيام برحلات طويلة أو قصيرة، مما مكّنهن من اكتساب خبرات جديدة وجدت في صيغة الرحلة، بوصفها شكلاً أدبياً، إمكانات البروز والكتابة والانتقال إلى فئات من القراء.

وكان شكل المذكرات أيضاً واحداً من الأشكال السردية التي أخذت الكاتبة المصرية في مرحلة ما بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢) تألف الكتابة فيه، ففي تلك المرحلة قدمت كل من هدى شعراوي ونبوية موسى مذكراتهما، ولعلهما أدركتا أن ضروب التضحيات التي خاضتاها في عدد من ميادين الإصلاح الاجتماعي قد منحتاها كثيراً من الخبرات التي يمكنها إفادة الأجيال اللاحقة لهما من المهتمات بحركة تحقيق المطالب النسائية، فكان أن قامتا بنشر مذكراتهما أو سيرتهما.

كانت الرواية أبرز الأشكال السردية التي أبدعت الكاتبة المصرية في إطارها، إذ تتعدد الكتابات الروائية النسائية تعدداً لافتاً كان يوازيه تعدد الكاتبات اللائي وجدن في الأشكال الروائية قدرة على مطاوعة متطلبات التعبير عن الرؤى التي أردن تجسيدها للمتلقين والمتلقيات على السواء. وقد أنتجت الكاتبات المصريات عدداً من الروايات، وكان لجميلة العلايلي أكبر إسهام فيها على نحو ما يتجلى في رواياتها «الطائر الحائر»

١٩٣٥، و«الأميرة» ١٩٣٩، و«أرواح تتآلف» ١٩٤٦، و«إيمان الإيمان» ١٩٥٠، وقدمت بنت الشاطئ روايتي «سيد العزبة: قصة امرأة خاطئة» ١٩٤٦، و«رجعة فرعون» ١٩٤٨، على حين قدمت نعيمة محمد «مذكرات وصيفة مصرية» ١٩٢٧، ونعمة طعمة الأمير رواية «الأميرة أو الفتاة الصغيرة» ١٩٢٨.

ولعل كتابة هذه الروايات في فترة ازدهار الرواية الرومانسية بمختلف تنوعاتها في الأدب المصري في عقود العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات كان علامة على انضواء الكتابة النسائية في إهاب الاتجاه الرومانسي في الكتابة الروائية، وإن حمل الإبداع النسائي عديداً من العلامات الدالة على هويته في إطار المرحلة التاريخية والثقافية والاجتماعية بما يكشف عن كونه نتاجاً لمرحلة في تاريخ الكتابة النسائية التي كانت تتشكل داخل اتجاهات الأدب العربي الحديث. إن غلبة الرومانسية على الروايات النسائية المشار إليها كان قرين تفتح الوعي النسائي على قضايا وضعية المرأة المصرية وإدراك الكاتبات حاجتهن إلى اتخاذ الكتابة الروائية وسيلة بوح وإفضاء بالهموم النسائية، بنفس القدر الذي أدركن به أن كتابتهن تحمل مدركات الوعي النسائي الجديد بما يمكنهن من تقديم رسائل اجتماعية وثقافية تشف عن كونهن قد جعلن من الكتابة أداة من أدوات الإصلاح الاجتماعي الذي يرتكز - فيما تشف عنه تلك الروايات - على الحاجة إلى تقدير الحاجات العاطفية للمرأة والحاجة إلى منح المتطلبات الشعورية حقها من الاهتمام والإنصات لضرورة تنمية الجوانب الشعورية للرجل والمرأة، على السواء، عملاً على تغيير توجهات الحياة الاجتماعية. والكشف عن حاجة المجتمع إلى الاهتمام بقضايا تعليم المرأة حتى تكون عنصراً له فعاليته غير المحدودة في تشكيل الحياة الاجتماعية، وحتى يتاح لها القضاء على السلبيات التي رسبتها وطأة قرون متواصلة من الغبن والإهمال والإقصاء عن الإسهام في تسيير دفة أمور الحياة الاجتماعية، والكشف عن الصعوبات التي تواجه المرأة وتحول بينها وبين تحقيق مقومات وجودها الذاتي والاجتماعي.

ولما كانت كل تلك المساعي قد انطلقت من المنطلق الرومانسي الذي يُعلي من حاجات القلب والشعور ويعترف للفرد بفرادته فإن مثل هذا المنحى - في تجادله مع مناخ ازدهار الحركات النسائية ونشاطها - كان يدفع الكاتبة المصرية إلى أن تولي للشخصية النسائية

دوراً أساسياً في تلك الروايات، وإن كانت ثمة فروق في أنماط الرؤية النسائية لدى أولئك الكاتبات على نحو ما يمكن تلمسه من الوقوف أمام بعض روايات كل من جميلة العلايلي وبنت الشاطئ.

تبدو الرؤية الرومانسية سواء في الموقف أو عناصر التشكيل الجمالي هي المنطلق الأساسي الذي تتأسس عليه روايات جميلة العلايلي على نحو ما يبدو، تمثيلاً، في روايتي «الطائر الحائر» و«أرواح تتآلف» إذ تنبي كل منهما على تقديم عالم تبحث فيه الشخصيات النسائية عن تحقق عاطفي لمجموعة من القيم الشعورية كالحب والوفاء والإخلاص تحقيقاً يفضي من ناحية إلى ضمان حياة سعيدة آمنة لهن، ويؤدي من ناحية أخرى إلى إنشاء عالم تتحقق فيه إنسانية الرجل والمرأة على السواء، وإن كانت حاجة المرأة إلى ذلك العالم أشد لأنها تعيش، في ظل العالم المتخيل الكائن، حياة لا يقدِّر الرجال فيها الحاجات العاطفية والإنسانية للمرأة. وكانت الكاتبة تعمد في تجسيدها للعوالم الفنية المتخيلة في هاتين الراويتين إلى جعل صوت الراوي شخصية نسائية محورية في تلك العالم، مما كان يمنح تلك الشخصية إمكانات صياغة ذلك العالم وفق رؤيتها ومتطلباتها الفردية والاجتماعية والإنسانية، ويؤهلها لتشكيل رؤية نسائية تكاد تجعل من الرواية وسيلة احتجاج وفضح ومكاشفة، بقدر ما هي وسيلة جمالية للإيماء بإمكانات واقع جديد تحقق فيه المرأة وجودها الحق.

في رواية «الطائر الحائر» يمضي البطل ليخطب فتاة لمجرد إعجابه بلحن صادر عن بيت من البيوت التي كان يمر بجوارها، وحين يقابل الفتاة التي خطبها يصدم حين يكتشف أنها ليست قريبة من الصورة التي كان يتخيلها لها، ولما كانت الراوية صديقة لأخته فإنه يقع في حبها هي، ليتولد داخلها صراع بين البحث عن سعادتها والتضحية بها في سبيل الخطيبة «المظلومة»، وتغلب الراوية البعد الأخلاقي فترفض قبول العلاقة العاطفية مع ذلك الرجل. فيصاب الرجل بمرض تشتد معاناته منه، وتظل الراوية على رفضها وإبائها وتحاول التقريب بينه وبين خطيبته دون جدوى، وحين يشتد المرض بالرجل يسافر إلى فرنسا للعلاج، ويمكث فيها سنتين يراسل فيها الراوية مؤكداً حبه لها، وحين يعود تكتشف زواجه من فرنسية معللاً ذلك بأنها هي التي مرَّضته وساعدته على البرء من مرضه، فتقرر الراوية هجرانه، وبعد عامين تلتقي بأخته مصادفةً فتعرف

أنه قد انفصل عن زوجته الأجنبية، وأنه تحول إلى ذلك الطائر الحائر الذي يتنقل من شجرة إلى أخرى، فيتنقل من امرأة إلى أخرى قانعاً بأن يمضى بقية حياته في ذلك التنقل دون أمل في الاستقرار عند شجرة بعينها.

وتبدو وقائع هذه الرواية مألوفة في أشكال القص الرومانسي العربي والعالمي، ويقوم التشكيل الجمالي على الاعتداد بدور المفاجأة والمصادفة في تعقيد الأحداث وحلها، والتنبوء ببعض ما سيحدث أحياناً، واختزال الأبعاد الزمنية والمكانية لأجواء الحدث، وتغليب تصوير مشاعر الشخصيات الرئيسية وأحاسيسها على مقومات الواقع «الموضوعي»، والميل نحو المنحى النفسي لتفسير تغير مسلك البطل، والجنوح إلى استخدام لغة تعبر عما في القلب وما في عالم الوجدان والشعور.

وتتبدى غلبة المنحى الرومانسي في تصوير البطلة الراوية تتعلق بمثال الحب ومثال السلوك وتربط بين الحب والحرمان وترى تحقيق الحب قرين وجود الحرمان، وتجعل من الفن وسيلة للوصول إلى الحقيقة التي تبحث عن تحقق لها في عالم الواقع والأحياء، وتعاني من الصراع بين العاطفة والواجب فتنصر الواجب؛ لأنه مرتبط بتثبيت القيم الأخلاقية ذات الجذور الدينية، وتجعل من تكرار الحديث عن القدر ودوره في تشكيل المصائر وتوجيه الأفراد وسيلة لازبة لتفسير التحولات الرئيسية في توجهات الشخصيات وعلاقاتها، كما تجعل من بعض المقاطع الروائية وسيلة لتقديم ما يشبه الخطب المطولة عن طبيعة المرأة الخلقية وما تخضع له من قيود وتقاليد وعن ضرورة الإنصات إلى مشاعر المرأة واختياراتها، وتجعل منها أيضاً أداة لبيان كيفية رفع شأن المرأة المصرية وترقيتها ومقارنة أحوالها بأحوال المرأة الأوروبية، وتنقد سلوك المصريين المتزوجين من أجنبيات.

إن علامات ذلك المنحى تتجلى في الرؤية التي تطرحها الرؤية سواء في البعد الذاتي المتصل بتقلب الرجل من حبيبة إلى أخرى، أو في الأبعاد الاجتماعية التي تتصل بحق المرأة في أن تختار زوجها على أساس عاطفي وواجب أسرتها في الرضوخ لاختيارها. ويظهر البعد الأول فيما تقدمه البطلة الراوية من تفسير لسلوك الرجل أو الطائر الحائر الذي ينتقل من امرأة إلى أخرى، إذ (سوف يلمس في الغداة حقيقة أخرى،

ويشاهد صوراً أروع، تدفعه إلى حب جديد، وهذا بطبيعة التناسخ الذي تكشفت عنه السيكولوجية الحديثة لأن الجمال تنسخ صورُه بعضها بعضاً، ولا يبقي في بؤرة الشعور إلى الصورة الواضحة القوية التي تتغلب على الصور الأخرى التي في حاشية الشعور، وليس معنى هذا دوام هذه الصورة في بؤرة الشعور. كلا ولكنها قد تضعف وتحل محلها صورة أخرى تغلبت عليها من صور الحاشية، فتخرج الأولى إلى الحاشية وهكذا، فالقول بأن هذا يحب تلك حباً ملك عليه قلبه، ولم يترك مكاناً لغيرها، إن ساغ أدباً لم يسغ سيكولوجيا)، على حين تظهر الأبعاد الأخرى في مواقف مختلفة، منها هذا الموقف الذي تدعو فيه البطلة الراوية إلى مراعاة حق المرأة في الاختيار العاطفي أساساً للزواج السليم (يا إله السماء، أي دين من الأديان يحرم الزواج العاطفي... يا للظلم! وهب الله الوالدين سلاح الرعاية فاستبدلاه بسلاح التقييد، أو ليست الحياة الزوجية إلا حياة ائتلاف وتعاون، فلمَ تُرغم المرأة على هذا الائتلاف، وكيف يُنتظر منها سعادة وهي تشقى تحت نير أحزانها وحرمانها، وكيف تطالبها بالعدل وهي تُسام العسف... من لي بمن يسنَّ تشريعاً إجبارياً يهيب فيه بالآباء إلى رعاية عواطف بناتهن واحترام ميولهن؟ نعم يجب أن يعمر قلب المرأة بالحرية، ليهنأ الرجل بالحياة الجليلة، وإن امرأة واحدة مظلومة لتجرُّ على البلاد ذيل الشقاء، فامنحوا للمرأة الإنصافَ والرحمة تعطيكم الحياةَ مفترةً عن أعذب البسمات).

ورغم اندراج رواية «أرواح تتآلف» في منحى الكتابة الرومانسية النسائية، فلعلها كانت تستمد خصوصيتها من عدد من العلامات المتصلة بالتشكيل الجمالي والموقف على السواء، ومنها: اعتماد الرواية اعتماداً أساسياً على تقنية الرسالة، بما يمكن من وصفها بأنها رواية الرسالة حيث تتحقق العلاقة بين البطل «سائد» و«أزهار» و«مي» عبر الرسائل، ولا يلتقي البطل بهما طوال الرواية إلا عبر الرسائل، وذلك فيما عدا مرة وحيدة لاقاهما في السجن حين ذهبتا إليه لعمل حوار صحفي معه، وحين توشك الرواية على النهاية يلتقي البطل بمي، في الصفحة قبل الأخيرة، ليشير الراوي الضمني إلى بقاء حبهما، وتحقق علاقة الحب المثالية في خيال كل من البطل والبطلة فقط دون تحولها إلى علاقة حقيقية في عالم الرواية، وكثرة الأحداث التي لا يقع في المسار الروائي وإن كان المتلقي يعرفها من الإشارات المتعددة إليها في الرسائل المتبادلة بين البطل والبطلة.

وتُقدم الرواية عبر راوٍ ضمني يقدم «سائد» الصحفي الذي يبحث عن الحب ويرفض سفور المرأة، ويؤمن ذلك الصحفي بقولة ترى (أن الحب لا وطن ولا دين له... لأنه إيمان مطلق... فإذا حلَّ بقلبِ آمن صاحبه بالله وهذا حسبُه). ولمي الكاتبة صديقة أصغر منها هي «أزهار»، وتقوم «أزهار» بمراسلة ذلك الصحفي، ولكن «مي» هي التي تقوم بالكتابة عنها، وفي هذه الرسائل تحدثه عن آرائها في كتاباته. ويدخل «سائد» السجن نتيجة كتاباته الصحفية المناوئة للسلطة وبسبب مواقفه الوطنية، وتظل «مي» التي تكتب باسم «أزهار» تبادله الرسائل، وينظر هو إليها على أنها يمكن أن تكون الملهمة له في كفاحه، إذ يرى أن «المرأة العظيمة هي المرأة الملهمة التي تستطيع أن تحرك مشاعر الرجال ببسمة لطيفة أو نظرة وديعة أو كلمة جميلة... فتستطيع بهذه القوى المعنوية أن تخلق دنيا عظيمة جليلة». وتلجأ «مي» و«أزهار» إلى الحيلة لمقابلة «سائد» في السجن، إذ تذهبا إليه لإجراء حوار صحفي معه ليتاح له فرصة الحديث عن الوطنية وحب الوطن وأهميته، وبذلك يقف المتلقي وقوفاً موسعاً على ذلك الجانب من شخصيته. وينجح «سائد» في الهرب من السجن باللجوء إلى الحيلة ليمارس كفاحه الوطني خارج السجن. وتلجأ «مي» إلى الحيلة فتقنع «أزهار» بإرسال النقود إليه، فيقبل «سائد» النقود لينفقها في الكفاح الوطني، فتتأكد بذلك مثاليته الخلقية والسلوكية. ولقد كانت معظم الوقائع مطروحة في الرسائل المتبادلة، ولقد كانت غالبية الرسائل التي قدمتها الرواية مرسلةً من «سائد» ردوداً على رسائل «مي» التي تحمل اسم «أزهار» وكانت الرسائل سبباً في تعلق روحي بينه وبين صاحبة الرسائل، أي «مي» دون أن يلتقيا إلا مرة وحيدة. وحين أدركت «مي» حبها له بدأت تهيأ لإبعاد «أزهار» لاسيما أن حداثة سنها جعلتها ترى في الزوج ضرورة الثراء، وحين عرفت أنه لن يكون ثرياً بدأت تتردد في عاطفتها نحوه، فأقنعتها «مي» بالزواج... فيقرر «سائد» الارتباط بالزواج بمي لأن روحها تماثل روح محبوبته الأولى، أي «أزهار». وحين يتقدم لمي بحبه تشترط عليه أن يقرن اسمه «البطولة والشجاعة»، وحين يحقق ذلك ويتم تكريمه فإنه التقى بها «وعاش ما تبقى من عمره لها... ولكنه لم يدرك كيف أحبها لأن مي قنعت بأن تفهم أنه في الحالين لم يحب سواها».

وقد عكست رواية «أرواح تتآلف» الرؤية الرومانسية المحورية في روايات جميلة العلايلي، وكشفت عن سعي الكاتبة إلى إقامة قران مباشر بين البعدين العاطفي والوطني في الرؤية الرومانسية، واتخذت من تقنيات المفاجأة والحيلة وسيلتين لبناء الحدث الروائي، وجعلت من الرسائل التقنية المحورية في روايتها مما قد يشير إلى أن المتلقي بإزاء تجربة روائية تقوم على استغلال هذه التقنية تعويضاً عن تصوير صراعات الشخصيات وتفاعل الأبعاد الذاتية والموضوعية في مسعى الشخصيات إلى تحقيق وجودها العاطفي وهويتها الوطنية. فكانت خطوة لها دلالتها في إطار الكتابة الروائية النسائية ذات التوجه الرومانسي.

تمثل رواية «سيد العزبة» لعائشة عبد الرحمن واحدة من الروايات النسائية المتميزة في مرحلة ما بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢)، ولعل هذا التميز يعود من ناحية إلى خصوصية القطاع الاجتماعي الذي اتخذت منه الكاتبة مجالاً تستقي منه المادة الروائية، كما يعود من ناحية ثانية إلى خصوصية الرؤية التي طرحتها الرواية وهوية التشكيل السردي لها. فقد اختارت بنت الشاطئ البيئة الريفية التي يسيطر عليها الإقطاع مجالاً مكانياً لأحداث روايتها، حيث جعلت من قيام العلاقات الاجتماعية في البيئات الريفية الإقطاعية على قاعدة امتلاك الإقطاعي الأرض ومن يعملون فيها العاملَ الأساسي الذي يفسر جانباً رئيسياً من جوانب مأساة «سميرة» بطلة الرواية. ولعل اهتمام بنت الشاطئ بالبيئة الريفية يعود إلى ما يسبق كتابتها لهذه الرواية بما يقل قليلاً عن عقد من الزمن، فقد نشرت كتابيها «الريف المصري» في عام ١٩٣٦، و«قضية الفلاح» في عام ١٩٣٩، وذلك ما يشير إلى أن وعيها بالقطاعات الاجتماعية في الريف المصري لم يكن محدوداً. ولعل عديداً من التفاصيل التي قدمتها الرواية لبعض جوانب الحياة في البيئة الريفية المصرية تؤكد قوة صلة الكاتبة بتلك البيئة، مما يمكن أن يشي ببعد من أبعاد «الواقعية» في تقديم الريف بوصفه مكاناً اجتماعياً تدور فيه أحداث تلك الرواية. ولكن انتماء هذه الرواية للتوجه الرومانسي في الكتابة الروائية عامة، والروائية النسائية خاصة، يتجلى من طبيعة الرؤية التي تطرحها الرواية، ومن خصوصية التشكيل السردي لها. إذ تبتغي الرواية تقديم مأساة «سميرة» التي أشاع أهل القرية عنها سوء الأخلاق والفساد،

ولكن الرواية تشكك، عبر الوقائع وعبر بعض وجهات النظر التي ترد قرب نهاية الرواية في حقيقة تلك الإشاعة التي تكشف بعض الوقائع المحكية على لسان «سميرة» أنها نتاج لإسقاطات مارسها بعض أهل القرية، وأن «سميرة» ليست في حقيقة الأمر سوى ضحية لأبيها ولنزعتها العاطفية التي كانت بمثابة العامل الذي يدفعها إلى أن تبحث عن سبيل للوصول إلى «سيد العزبة» ذلك المالك الإقطاعي الذي يملك القرية بأرضها وبفلاحيها.

ولقد تأسس التشكيل السردي في رواية «سيد العزبة» على صوتين نسائيين ظهر أولها في بداية الفصل الأول وطوال الفصل الأخير فقط، على حين كان ثانيهما، وهو صوت «سميرة» البطلة هو الصوت الأساسي في مختلف فصول الرواية، وكان تقديم السرد بصوتها إنما كان يهدف إلى منحها فرصة كاملة لتقدم حكايتها وتعيد قص مأساتها من منظورها الخاص الذي يدفع القارئ إلى التعاطف معها، أو على الأقل يجعله مهَّيئاً لتفهم حقيقة الأوضاع التي جعلتها تعاني السقوط. وقد ظهر صوت الرواية الأولى في بداية الرواية ليقدم «سميرة» التي كان أهل القرية يصفونها بأنها مخلوقة خطرة (تقمصها الشيطان وأطلقها في هذه المنطقة، لغوي كرام الناس، وتلوِّث نقاءهم وتفتننهم عن الفضيلة)، ولكن الراوية تراها، وقد التقت بها للمرة الأولى، (مخلوقة ضعيفة، تعرض في جسدها الهزيل وقامتها النحيلة وملامحها البائسة، صورة موجعة للشقاء الإنساني، وتثير بنظرتها الوديعة وابتسامتها الذابلة، أصدقَ عواطف الرثاء والحزن والإشفاق). وحينئذ ينتقل السرد إلى «سميرة» التي تأخذ في استعادة تجربتها من البداية إلى أن تصل إلى اللحظة الراهنة التي أشارت إليها الرواية الأولى.

ومن ثم يتم تقديم مختلف الوقائع. من منتصف الفصل الأول إلى نهاية الفصل قبل الأخير، على لسانها مما يتيح لها أن تسعى إلى تقديم نفسها للقارئ على أنها ضحية الأب وضحية عاطفتها أو رغبتها. فقد انفصلت أمها عن أبيها بتأثير امرأة شريرة، وحدَّثها الأب بوفاة أمها، وعذبتها زوجته وتعامل مع ابنته بجفاء وجفوة وكأنه ينكر أبوته لها، فأصبحت، فيما تصف نفسها، «غريبة منبوذة» تفتقد حنان الأب وتعاني من غياب الأم، ثم ازدادت أزمتها استحكاماً حين أجبرها أبوها على ترك القرية، وقدمها لتعمل في خدمة سيد عزبة أخرى، ولم يكن يزورها إلا مرة في بداية كل شهر ليتسلم من وكيل العزبة

راتبها دون أن يعطيها شيئاً منه. وإذا كانت «سميرة» قد أصبحت غريبة، وحيدة، فإن أباها طلب منها أن ترضي سادتها ليحتفظوا بها، فليس لها عند غيرهم مكانٌ. إن افتقادها الأسرة وقسوة حياتها خادمةً في دار الخدم الملحقة بقصر سيد العزبة جعلها تتطلع إلى رؤية ظهور الهلال في بداية كل شهر هجري، وترى معه صورة أبيها أو تسمع صوته وهو يوصيها بضرورة العمل على إرضاء سادتها. ولعل تكرار حضور تلك الوصية إلى «سميرة» في كثير من الوقائع التي مرت بها قبل أن تتصل مباشرة بسيد العزبة كان يمثل نوعاً من التوجه الدائم بضرورة التضحية من أجل أن تجد المأوى. ومن هنا تأخذ «سميرة» في المضي إلى طريق الوصول إلى مالك العزبة الشاب الثري، ومن ثم تتشكل الوقائع عبر وجود مجموعة من العقبات التي تتطلب استخدام «سميرة» لمجموعة من الحيل كما تتطلب إبراز تأثير عدد من المصادفات التي تحكم توجه «سميرة» نحو طريق بعينه، فيما يعد علامة على حضور التأثير غير المباشر لبعض أنماط القص الشعبي. فإذ تدرك «سميرة» أن «سيد العزبة» يصطفي واحدة من الخادمات لتعمل في خدمته الخاصة وتصبح وسيلة لتحقيق متعته الجسدية مما يهيؤها للانتقال من «دار الخدمة» الملحقة بالقصر إلى الإقامة في القصر نفسه، فإنها تسعى إلى تحقيق هدفها بالحيلة، فلكي تحصل على الصابون والدهن المعطر تسرق البيض لتقدمه لأم سليمان بائعة البيض، وإذ يثور وازعُها الأخلاقي الداخلي على السرقة يظهر شبح السيد في وعيها كما تصدر الأصوات التي تدعوها إلى المضي في طريقها.

وحين يشتد رفضها الداخلي للسرقة ويثور داخلها الإحساس بارتكاب الإثم ويرتفع داخلها صوت يصفها بالسارقة، تثوب قليلاً إلى صوت الخُلُق، فيشتد صراعها الداخلي بين هذين الجانبين المتناقضين إلى أن تبرر لذاتها مسلكها بكون الخادمات الأخريات يسرقن أيضاً البيض، وحين تنتصر رغبتها على دوافعها الخلقية فإن ذلك، فيما تقول، كان «آخر عهدي بالصراع، فقد خُيل إليَّ منذ تلك الليلة أنني أحقُّ الخادمات بالبيض لأني أشدهن احتياجاً إليه، وبدأتُ أحرص على أن أستأثر به وأسبق إليه، فإذا سبقتني خادمة سواي، أنكرت ذلك منها ونقمته عليها، وأحسست أنها تسرقني وتغتصب ما أراه لي حقاً! وهكذا انقلبت المسألة وأخذت وضعاً آخر: كان اختلاس البيض سرقة واغتصاباً، فأمسى لي وحدي، من سلبني إياه فهو غاصب مجرم!».

ولعل حسمها لصراعها الداخلي كان إيذاناً بمواصلتها السير في طريق الوصول إلى سيد العزبة، وحينئذ تؤدي العوامل المحيطة بها أدواراً متضادة، فهي تلتقي بالسيد مصادفة وتخبره برغبتها أن تكون من خدمه الخاص بالقصر، ولكنه لا يبال بها، وهنا تأخذ الراوية في تقديم حكاية «زهرة» الخادمة التي اصطفاها السيد وقربها إليه، وإذا به الآن يردها إلى دار الخدمة مع الخدم، ويشاع أنه ساع في زواجها من أحد الفلاحين الفقراء، فتصاب بالمرض، وتطلب من «سميرة» أن تنقَل إلى السيد رسالتها بأن يكف عن سعيه في زواجها من أحد فقراء الفلاحين، وتذهب «سميرة» بتلك الرسالة إلى «سيد العزبة»، وحين تعود إلى «زهرة» تكتشف الأخيرة أن «سميرة» واقعة في غرام «سيد العزبة»، وهنا تتاح لسميرة فرصة أن تكف عن تعلقها بسيد العزبة، إذ تعايش المصير الذي تؤول إليه «زهرة»، ولكنها كانت تأبى أو كما أخبرت القارئ في مونولوج دال أشارت في بدايته إلى أن «زهرة» روتها لها بعض أمرها بشيء من التحفظ والمداراة وزودتها بنصائح غاليات وأرتها (صورة ماثلة للمصير الرهيب الذي ينتظر مثل ذلك الحب) فإن «سميرة» فيما تقول عن نفسها: (لكني أصغيت إليها بأذن واحدة، وتركت أذني الأخرى تصغي إلى قلبي وطيف أبي. واختلطت الأصوات عندي، ورانت عليَّ سحابةٌ من الغباء والسذاجة والجهل والطيش، فلم أدر أين الخطأ في حب سيد الأرض ونحن ملك يمينه، وحبه فرضٌ علينا، ولم يُرعني الذي تكابد «زهرة»، فهذا جزاء من يتمرد على سيده. وزينت لي نفسي الجهول أن «زهرة» قد أحست شيئاً من الغيرة وهي تراني أسعى إلى السيد وأهتم بإرضائه).

وبذلك كانت «سميرة» تصر على المضي في طريق الوصول إلى سيد العزبة، وتؤدي المصادفات أدوارها فتلتقي به ولكنه لا يلتفت إليها، ثم تنجح واحدة من المصادفات في لفت السيد إليها حين تسقط أمامه، فيرى مظاهر نضج جسدها، فيقرر نقلها إلى القصر لتكون خادمته الخاصة، فتصبح خادمته ووسيلة إرضاء شهواته الجسدية حتى أنها تنجب منه ثلاثة أطفال. وحين يتهيأ للزواج من شابة من إحدى العائلات يطلب من «سميرة» مغادرة القصر والإقامة في دار الخدم والزواج من «إسماعيل الراعي الشيخ»، فيكون ذلك بداية لانقلاب مسار حياتها مرة أخرى، فتخرج من القصر لتلد بعد شهور قليلة ابنها الرابع، ويفتقر سيد العزبة بسبب إسراف زوجته فيبيع العزبة بفلاحيها لمالك جديد.

سُردت كل الوقائع الخاصة بسميرة على لسانها من منتصف الفصل الأول من الرواية حتى نهاية الفصل قبل الأخير، وفي الفصل الأخير يعود السرد مرة أخرى إلى الراوية الأولى التي كانت قد قدمت «سميرة» في بداية الفصل الأول، وفي تلك العودة كانت الراوية الأولى مشغولة باستكمال بعض جوانب وقائع حياة سميرة، فقد كشفت عن سر عداء أهل القرية إذ حاول رجالها أن يجعلوها تمارس معها الخطيئة لكنها كانت تأبى، فأخذوا يناصبونها العداء ويشيعون أنها تمارس الرذيلة وتغوي أبناء القرية، ففرض عليها هذا الموقف غربة مضاعفة لم تستطع تحمل تبعاتها إلا نتيجة تيقظ إحساسها بالأمومة وبمسئوليتها عن أبنائها الأربعة... فتنقلت بين عدة قرى حتى أقامت في قرية، وبدأ بعض البدو يتعاملون معها على أنها (قديسة مباركة) إذ (رأوا على وجهها نور الأولياء) ورووا مجموعة من الكرامات التي تحققت على يديها.

كانت رواية «سيد العزبة» واحدة من الكتابات النسائية المبكرة التي سعت إلى إنصاف نموذج المرأة الريفية المضطهدة في إطار علاقات المجتمع الريفي الإقطاعي، ولذا كانت كاشفة عن سعي كاتبتها إلى التعامل مع الكتابة الروائية بوصفها وسيلة من وسائل التصوير الأدبي لبعض معضلات الوضعية الاجتماعية لعدد من أنماط النسوة الريفيات، وبذلك كانت كاشفة عن رؤية متقدمة في إطار عصرها، ولعل أصالتها تعود إلى سبقها عديداً من الكتابات الرجالية اللاحقة التي سعت إلى تحليل انعكاسات البنية الاجتماعية الريفية، بما فيها من علاقات إقطاعية، على تكوّن وعي الشخصيات الريفية وعلاقتها بالعالم الاجتماعي الروائي المتخيل.

كانت القصة القصيرة واحدة من الأشكال السردية التي أسهمت الكاتبة المصرية في إبداعها في الفترة الواقعة بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢)، ولعل هذا الإسهام كان من أبرز وجوه إسهامات الكتابة النسائية في تلك الفترة. وقد مضى ذلك الإسهام في مسارين، أولهما القصص المفردة التي نشرتها عدد من الكاتبات، فبعضهن نشرن عدداً قليلاً من القصص، ومن هؤلاء الكاتبات سميحة عبد الرحمن، وسنية العقاد، ونعيمة المغربي، وناهد محمد فهمي، ومي الصغيرة، ونعيمة أحمد علي، فلكل منهن عدد قليل من النصوص القصصية يقل عن خمسة نصوص مما قد يشير إلى أنهن ربما كن من الهاويات

اللاتي اكتفين بمحاولات قليلة في تجريب الكتابة القصصية ولكنهن لم يواصلن الكتابة، وربما واصلت بعضهن الكتابة دون أن ينشرن أو يسعين إلى النشر. وثانيهما مسار كتابة عدد من القصص ومواصلة رحلة الكتابة بما أدى إلى تأليف مجموعة أو أكثر من المجموعات القصصية، وفي هذا المسار تندرج إسهامات عدد من الكاتبات، وهن: سهير القلماوي التي قدمت عشر قصص قصيرة منشورة في الدوريات في أعوام ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ولم تنشر في مجموعات. وعائشة عبد الرحمن أو بنت الشاطئ التي نشرت عدداً من القصص القصيرة في أعوام ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٤٥، ١٩٥٠. ولها أيضاً خمس قصص منشورة في أعوام ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥. وأمينة السعيد التي قدمت ثماني قصص نشرتها في الدوريات في أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢. وجميلة العلايلي التي نشرت ثماني قصص، واحدة منها منشورة في عام ١٩٣٦، وسبع قصص منشورة في عام ١٩٣٩. وأما صوفي عبد الله فلها عدد كبير من القصص القصيرة التي نشرتها بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٢، وقد أعادت نشر عدد كبير منها في مجموعات نشرتها بعد ١٩٥٢، وهي مجموعات «كلهن عيوشة» سبتمبر ١٩٥٦، و«بقايا رجل» ١٩٥٩، و«ليالٍ لها ثمن» ١٩٥٦.

وفي مرحلة ما بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢) أصدرت الكاتبات المصريات ثلاث مجموعات قصصية، وهي: «أحاديث جدتي» لسهير القلماوي، وقد صدرت في عام ١٩٣٥، و«الراعية وقصص أخرى» التي أصدرتها جميلة العلايلي بالإسكندرية في عام ١٩٤١. و«سر الشاطئ» التي أصدرتها بنت الشاطئ في نوفمبر ١٩٥٢. ولعل الوقوف عند مجموعتي سهير القلماوي وبنت الشاطئ أن يكون سبيلاً لإضاءة هوية الكتابة النسائية في إطار القصة القصيرة في هذه المرحلة. ولعل ما يجمع بين هاتين المجموعتين، ابتداء، ما تشي به قصصهما، سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر من اتكاء الكاتبتين على مواقف مرت بهما في الطفولة والصبا تستمدان منهما مجموعة من المواد الخام التي أخذتا تنسجان منها خيوط النسيج القصصي في مجموعتيهما، وإن انفردت بنت الشاطئ باستمدادها خيوطاً أخرى من مرحلة شبابها. كما أن المناخ الاجتماعي الذي يغلف قصص كل مجموعة منهما يتصل اتصالاً حميماً بالبيئة الاجتماعية التي نشأت فيها كل

منهما، فبينما استمدت سهير القلماوي من حياة الطبقة الوسطى القاهرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مادة لأحاديثها عوَّلت بنت الشاطئ على البيئة الساحلية في دمياط وشواطئ المدن المتصلة بها كالمنزلة وغيرها لتجعل منها المادة الخام التي تستولد من أحداثها وشخصياتها وطبائع الحياة فيها عناصر النسيج القصصي بما جعل للمفردات المكانية والاجتماعية اللصيقة بتلك البيئة ملامح تسم قصصها بطوابع خاصة أهمها تلك العلاقة التي ربطت أبناء هذه البيئة بالبحر والأدوار التي لعبها البحر في تشكيل مسالكهم وتوجيه حيواتهم ومصائرها، فيما يمكن تسميته بأنه نمط من أنماط الكتابة عن البحر وناسه من منظور نسائي لا تخطئ عين القارئ ما ينتصب من ملامحه في عناصر النسيج القصصي.

اختارت سهير القلماوى لمجموعتها «أحاديث جدتي» شكل القصة القصيرة، لكنها لم تكن معنية بمتابعة كافة تقاليد الكتابة الصارمة في إطار ذلك الشكل، ولا يعني هذا أنها كانت تتمرد على تلك التقاليد وإن كان يشير إلى إدراكها الحاجة إلى مرونة التعامل مع الشكل القصصي مما يتأكد من أعمالها الأخرى التي قدمتها في المرحلة ذاتها كعملها «ثم غربت الشمس» الصادر في عام ١٩٤٩، ففي تجمع بين كتابة سيرة شخصية تاريخية وهو الشاعر الأندلسي «ابن زمرك» والبحث التاريخي المتصل بالفترة التاريخية التي عاش فيها المترجَم له وعرض عديد من أشعاره مع تقديم تحليلات فنية لها. وذلك ما يشير إلى أن اعتبار «ثم غربت الشمس» لوناً من السيرة الأدبية الغيرية يتطلب نظرة مرنة تتسامح في قبول بعض عناصر البحث العلمي الصرف التي تتضمنها تلك السيرة. وذلك ما يشير إلى أن فنية القص في «أحاديث جدتي» لا تندرج بكافة عناصرها في إطار القصة القصيرة؛ لأن هذه الأحاديث تعرض للقارئ خمسة قصص غير معنونة، إذ تكتفي الكاتبة بترقيم كل منها، وتجعل من دوران كل منها في صيغة حوار مطول بين الحفيدة والجدة وسيلة لاستعراض جوانب عدة للحدث الذي تقدمه، وتحتل الجدة فيها الدور الأساسي في الحكي فهي التي تقدم التفاصيل عن طريق آلية الاستعادة؛ لأن ما تحكيه مجموعة من الوقائع التي تتصل بأسرتها أو ببعض أفرادها في مراحل مختلفة مما يجعلها تلجأ للشرح والتفسير، وأحياناً إلى التعليق. أما الحفيدة فهي المستمعة التي

تتلقى وتدون كلام الجدة، وقد تتدخل أحياناً بالسؤال أو بالتوضيح أو بالتعليق مما يسهم إما في إضاءة جانب من جوانب الحدث أو توجيه الجدة الحاكية نحو جوانب بأعيانها مما تحكيه.

وتعكس تلك القصص صوراً لعدد من التغيرات الاجتماعية والسلوكية التي تمثل حيوات بعض الشرائح العليا من الطبقة الوسطى منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين. وتتراوح طرائق الصياغة بين استخدام تقنيات سرد القصة القصيرة واستخدام تقنيات المقال القصصي أو الصورة القصصية. فتظهر تقنيات القصة القصيرة حين تنحو الكاتبة إلى التركيز على موقف أو شخصية بعينها وتصوير أزمة اعترتها في لحظة أو لحظات بعينها، وإن كانت الكاتبة تلجأ إلى توسيع تلك اللحظة أو اللحظات بتقديمها عديداً من العناصر أو الشخصيات التي ترتبط بها بطريقة أو بأخرى مما كان يفقد تلك القصص خاصية التركيز والتكثيف اللازمة للقصة القصيرة التقليدية. وحين تغيب هذه التقنيات فإنها تتيح المجال لتقنيات الصورة القصصية أو المقال القصصي، حيث تميل الكاتبة إلى البسط والتحليل وإلى تقديم فقرات مقالية مع ابتعادها عن التركيز على الأزمة بوصفها العنصر الأساسي الذي يضمن وحدة القصة القصيرة التقليدية.

تكشف مجموعة «سر الشاطئ» لبنت الشاطئ عن نمط من الكتابة السردية النسائية التي تنحاز إلى المرأة، فتجعل من ذاتها وسيلة من وسائل تصوير بعض وجوه المعاناة التي تعانيها النماذج أو الشخصيات النسائية المختلفة التي اختارت الكاتبة تصويرها في قصصها، ويتبدى هذا الانحياز بداية من العناوين التي اختارت الكاتبة لقصصها، فمن بين ثماني عشرة قصة ضمتها المجموعة جعلت من عناوين خمس عشرة منها دالة على توجهها إلى تناول شخصيات نسائية على نحو ما يبدو في العناوين التالية: «الوالدة»، و«المنتصرة»، و«الراحلة»، و«سر ربيعها»، و«وردة»، و«الثاكلة»، و«المقنعة»، و«ولايا»، و«التائبة»، و«الكاذبة»، و«الخاسرة»، و«القاتلة»، و«غالية»، و«الراقصة»، وأما في بقية القصص التي لا تشي عناوينها بتوجه نحو التعامل مع الشخصيات النسائية وعقد مناط البطولة لها، فإن قراءة هذه القصص تكشف عن أن هذا التوقع غير صحيح، فرغم

غياب العنوان النسائي الدال، فإن هذه القصص تجعل من تصوير الهموم النسائية هدفها الأساسي كما تجعل من الشخصيات النسائية الشخصيات الأساسية فيها، وهذا ما يصدق على قصص «سر الشاطئ» و«أغنية الشاطئ» و«على شط النيل»، ولعل حضور الشاطئ أو النيل عنصراً أساسياً في تلك العناوين علامة من العلامات الأولى على حيوية دور العلاقة بالنيل وبالبحر في تشكيل العوالم القصصية المتخيلة في تلك القصص.

وثمة علامة ثانية كاشفة عن انحياز هذه المجموعة إلى الكتابة النسائية التي تبتغي تجلية بعض وجوه معاناة النماذج أو الشخصيات النسائية التي اتخذتها الكاتبة محوراً تقيم عليه بنائها السردي، إذ يتبدى للقارئ أن كل واحدة من قصص المجموعة تنهض على عنصرين نسائيين خالصين، وهما: كون الشخصية الرئيسية أو الشخصية التي تنعقد لها البطولة في كل قصة يغلب أن تكون شخصية نسائية، وكون الراوية التي تروي كل واحدة من تلك القصص راوية نسائية، فلم يقم أي راو بسرد أية قصة من قصص هذه المجموعة. ومن الملاحظ أن قصص جميلة العلايلي المكتوبة في المرحلة ذاتها كان يتبدى فيها هذان الملمحان مما يكشف عن كونها ظاهرة متصلة بالكتابة النسائية في إطار القصة القصيرة في هذه المرحلة.

ولعل قيام قصص هذه المجموعة على هذين العنصرين النسائيين الخالصين دال مؤكد لمسعى الكاتبة إلى أن تجعل من قصصها وسيلة من وسائل إبراز الصوت الأنثوي وجعله وسيلة لبوح الشخصيات النسائية بما تعانيه من آلام ومشكلات تفرضها الأوضاع الاجتماعية والتقلبات المختلفة التي كانت تطرأ على العوالم الفنية المتخيلة، في تلك القصص، بوصفها تمثيلات جمالية لبعض جوانب العالم الحقيقي الذي عايشته الكاتبة.

وثمة علامة ثالثة دالة على كون قصص هذه المجموعة وسيلة من وسائل الكشف الجمالي عن الهموم النسائية التي تعانيها الشخصيات النسائية اللاتي تنعقد لهن ألوية البطولة فيها، وتتجلى هذه العلامة في غلبة تعرض الشخصيات النسائية المصوَّرة لمظاهر الغبن والظلم والقهر بدرجات متفاوتة مما يجعلهن ضحايا أطر اجتماعية وثقافية وموروثات تقوم على التضحية بالمرأة وتحرمها من كثير من حقوقها، بل إنها قد تحملها نتائج أفعال لا جريرة لها فيها.

وفي ضوء تلك العلامات يستطيع القارئ أن يرصد تجليات حضور الوعي النسائي في قصص «سر الشاطئ» من تبدي الهموم النسائية كتفضيل المجتمع للذكر على الأنثى مما يجعله لا يقدر الأم المنجبة للبنات على نحو ما يبدو في قصة «الوالدة» مما يجعل الراوية الضمنية تعرض ما مر بخاطر الأم أو الوالدة من صور سلبية لعديد من الذكور، لتصل إلى أن خيالها لم يستطع (أن يتصور أنثى قاسية أو خاطئة! لقد اقترنت الأنوثة عندها بالأمومة، والأمومة في تجربتها قداسةٌ وطهرٌ ورحمة، وفي دنياها نورٌ وخيرٌ وجمالٌ). ومعاناة الأنثى ممن يلفق الأكاذيب حولها لأنها ترفض أن تتواصل معه كما في قصة «المنتصرة»، ومعاناة شابة وأمها من وشاية الأب مهرب المخدرات برفاق السوء مما يجبرهما على هجرة الموطن، فلا تعودا إليه إلا بعد سنوات لتعمل الابنة مدرسة في مدرسة القرية لتواجه هي وأمها مقاطعة تامة من أهل القرية مما يجعلهما تعانيان العزلة التي لا تنفك قيودها إلا بقتل الأب على يد غرمائه، فتقبلهما القرية مواطنتين من جديد بعد أن كفَّرتا سنوات عن جريمة الأب. وتجعل بنت الشاطئ من وجود الرجل أباً أو زوجاً أو أخاً أو عائلاً ما يهيئ للمرأة حياة مستقرة، وحين تفتقد أسرة ذلك العائل يتحولن إلى مجموعة من «الولايا» في قصة تحمل العنوان ذاته، مما يجعل نسائها تعشن حالة من الكآبة والعزلة، وحين تكاد واحدة منهن تخرج عن تلك الحالة عدة مرات يأبى عليها القدر ذلك لتظل في إطار أولئك «الولايا». إن حاجة المرأة إلى الرجل في قصص «سر الشاطئ» تشتد حين تكون الرابطة العاطفية هي الأساس الذي يجمعهما معاً، ويسبب افتقاد المرأة زوجها، حينئذ، تجف حياتها لأن وجود الزوج المحب هو سر ربيع الزوجة على نحو ما تصور قصة «سر ربيعها» إذ تنقلب حياة الزوجة المحبة نتيجة غرق زوجها، لتصبح - كما تقول عن نفسها في حوارها مع الراوية - (منزوية في ركني هذا، مقرورة مرتعدة، أسائل نفسي وأنا أقلب بصري بين أطلال عالمي المنهار: أكانت حياتي الأولى رؤيا منام؟ أكانت وهماً تبدد مع الأيام؟ أم لعلها لم تكن إلا كما قالت عجائز الحي، سحرَ ساحرٍ من الجن، غضب علي فمسَّني مسةً ملعونة، جففت عودي الرطب الندي، وردت ربيعي الضاحي البسام شتاءً عاصفاً كئيباً).

ولعل مجلي أخيراً من مجالي الوعي النسائي في قصص «سر الشاطئ» يبرز في سعي الكاتبة في عديد من قصصها إلى تصوير قدرة عدد من النماذج النسائية التي قدمتها على تحمل مشاق الحياة والعمل على التغلب عليها بطرائق شتى. ففي قصة «الثاكلة» تفقد البطلة زوجها وابنين غرقاً فتتحمل وتحيا لترعى ابنها الثالث الذي تفقده بعد سنوات نتيجة المرض لتظهر مزيداً من التحمل لضربات القدر وفواجعه، لتتحول في قريتها إلى نموذج للصبر والتحمل. وفي قصة «الراحلة» تختار الزوجة ذات النشأة الحضرية أن تترك منزل زوجها الشيخ الصوفي، الذي جعله مرتعاً لمريديه، وتقرر بإرادتها أن تقيم مع أبنائها في الريف لتوفر لهم سبيل حياة هادئة مع حفاظها على زوجها.

إن قصص «سر الشاطئ» بقدرها ما تكشف عن وعي نسائي تحتفي في الوقت ذاته برؤية أخلاقية قوامها تثمين السلوك الخير والبذل والعطاء في سبيل الآخرين والسعي إلى الحفاظ على الكيان الأسري، والإعلاء من كل مسلك أو فعل يفضي إلى حفظ حياة الأسرة ويضمن بقاء القيم الإيجابية.

الكتابة المسرحية

لعل إسهام الكاتبة المصرية في الكتابة المسرحية في مرحلة (١٩١٩ - ١٩٥٢) كان ضئيلاً مقارنة بإسهامها في الكتابة السردية، ففي هذه المرحلة نجد ثلاثة نصوص، منها نصان لمي زيادة وهما: «يتناقشون» ١٩٢٢، و«على الصدر الشفيق» ١٩٢٤، ونص «كسبنا البريمو» ١٩٥١ لصوفي عبد الله وهو ينشر، وإن تم تقديمه على خشبة المسرح القومي، والذي تتناول فيه بعض الأوضاع الاجتماعية المتردية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وتعرض نماذج من الشعب تعاني الشقاء والجهل والفقر لتدعو، ضمناً، القادرين والأغنياء إلى الإسهام بأموالهم في إقامة المشروعات الخيرية ومعاونة الفئات المحتاجة.

ولعل ضآلة الإسهام النسائي في الكتابة المسرحية في تلك المرحلة تعود إلى مجموعة من العوامل التي يتصل بعضها بوضعية المسرح المصري، في تلك المرحلة، على حين يتصل بعضها الآخر بوضعية المرأة المصرية وبطبيعة الكتابة المسرحية. فمن الثابت أن هذه المرحلة كانت واحدة من أهم المراحل في مسار تأصل المسرح في الثقافة المصرية،

حيث قدم أحمد شوقي مسرحياته الشعرية في السنوات الخمس الأخيرة من حياته، أي بين عامي ١٩٢٧ و١٩٣٢، وأخذ توفيق الحكيم يكتب نصوص الأدب المسرحي، وذلك بعد عودته من فرنسا في عام ١٩٢٧، حيث قدم «أهل الكهف» ١٩٣٣، و«شهر زاد» ١٩٣٤، و«بجماليون» ١٩٤٢، و«سليمان الحكيم» ١٩٤٣، كما قدم عدداً كبيرا من المسرحيات التي جمعها، فيما بعد في إطار «المسرح المنوع» و«مسرح المجتمع». ومثَّل صنيع كل من شوقي والحكيم خطوة مهمة على طريق اكتساب اعتراف المثقفين باندراج الكتابة المسرحية في إطار منظومة الأنواع الأدبية المقبولة في الثقافة المصرية، مما كان يعني أن هذا الصنيع كان يؤذن بنهاية مرحلة تأصيل الكتابة المسرحية في الأدب المصري والعربي الحديث. ورغم الحضور الفعال للشخصيات النسائية في مسرحيات شوقي والحكيم فإن تقديم مسرحيات تعرض ألواناً من الرؤى النسائية كانت تتطلب مجموعة من العوامل التي بدأت في التبلور في مرحلة (١٩١٨ - ١٩٥٢)، ولكنها لم تؤت ثمارها سواء في هذه المرحلة أو في المرحلة التي تلتها إلى أواخر سبعينيات القرن، فبعد هاتين المرحلتين أخذ الإسهام النسائي في الكتابة المسرحية يبرز بوصفه مجلي من مجالي الإبداع النسائي.

ومن البين أن ضآلة الإسهام النسائي في الكتابة المسرحية في مرحلة (١٩١٩ - ١٩٥٢) يعود أيضاً إلى جدة حركات تحرير المرأة وإدماجها في الحياة العامة والحياة الثقافية خاصة، وبدايات التحاق عدد من النساء بالجامعة الوليدة ١٩٠٨ التي كانت تقدم محاضرات خاصة للنساء في يوم الجمعة، فلما حدثت ثورة ١٩١٩ واشتدت المطالبة بتعليم الفتيات والنساء في مراحل التعليم العليا، كان أن سمحت الجامعة للطالبات بالالتحاق بها، مما أتاح للجامعة الإسهام في تكوين جيل من الباحثات والناقدات والأستاذات الجامعيات من أمثال سهير القلماوي، وعائشة عبد الرحمن، وغيرهما ممن بدأن إسهاماتهن في الثقافة المصرية في مرحلة الثلاثينيات. ولعل ضعف الإسهام النسائي في الكتابة المسرحية في مرحلة (١٩١٩ - ١٩٥٢) يعود إلى أن الكتابة المسرحية تتطلب خبرة كبيرة بالحياة المسرحية ومعايشة موسعة لها حتى يتمكن الكاتب والكاتبة على السواء من إدراك متطلبات التشكيل المسرحي، وذلك ما لم يكن متاحاً

لكاتبات مرحلة (١٩١٩ - ١٩٥٢)، لاسيما أن تاريخ المسرح المصري يكشف عن أن قطاعات متعددة من المجتمع المصري كانت تتحرج من عمل بناتهن في العروض المسرحية، ولم يأخذ هذا التحرج في الضعف إلا في النصف الثاني من الأربعينيات، مما كان يباعد بين الكاتبة المصرية والاهتمام اللائق بالكتابة المسرحية، وهذا ما يشير إلى أن تلك النصوص الثلاثة التي قدمتها الكاتبات المصريات ربما كانت حالات استثنائية في الكتابة النسائية في هذه المرحلة. وإن كانت مسرحيتا مي زيادة كاشفتين عن محاولتين لاستخدام النصوص المسرحية إما في طرح أفكار بعض القضايا الاجتماعية التي كانت مطروحة في مرحلة العشرينيات، وهي قضية المساواة وعلاقتها بكل من العدالة والاشتراكية، أو طرح منظور يراوح تقديم رؤى عدد من الشباب لعلاقة كل منهم بأمه والكشف عن احتياج بعضهم إلى الأم وسعيه إلى تحقيق إرضاء لذلك الاحتياج. ففي نص «يتناقشون» تجعل الكاتبة من اجتماع مجموعة من الشخصيات في منزل «مي» التي تقدمها على أنها تلميذة «السيدة جليلة» المعلمة الفطِنة المعتدلة الرأي، كاتبة مجموعة مقالات عن المساواة، وسيلة لإثارة نقاش بينها حول مفهوم المساواة والعلاقة بينه وبين العدالة والاشتراكية، وتتخذ الكاتبة من الشخصيات أبواقاً فكرية، بما يجعل من كل منها صوتاً يبرر فكرة أو مفهوماً حول القيم المطروحة للنقاش، فيتحول المكان إلى مجرد إطار مادي يتيح تجميع عدد من الشخصيات التي تعرض مواقف متباينة من أفكار كانت مطروحة للنقاش في مرحلة العشرينيات. ولما كانت مي زيادة قد نشرت هذه المسرحة القصيرة في كتابها «المساواة» ١٩٢٢، فمن الواضح أنها لم تكن تستهدف تقديم دراما فكرية بقدر ما كانت تبتغي استخدام الشكل الحواري وسيلة لعرض بعض الأفكار التي ناقشتها في كتابها.

ولعل القارئ يستطيع أن يرى في مسرحية «يتناقشون» على بساطة بنيتها الدرامية، محاولة مبكرة من محاولات استخدام الشكل المسرحي في الطرح المباشر لبعض الأفكار أو القضايا الاجتماعية والفكرية التي كانت مثارة في الثقافة المصرية في مرحلة العشرينيات، وذلك ما يؤكد ولوج مي زيادة مضمار الكتابة المسرحية من منظور التوظيف الاجتماعي للشكل المسرحي دون التفكير في متطلبات العرض الدرامي. وذلك ما جعل مسرحيتها خالية من مقومات البنية الدرامية سوى الحوار وحده.

ولعل مي زيادة أن تكون قد مضت خطوة أكثر تقدماً من سابقتها، وذلك حين كتبت مسرحية «على الصدر الشفيق»، ورغم كون كل شخصياتها شخصيات رجالية وغياب الشخصيات النسائية، فإن المحور الذي تدور حوله المسرحية هو صورة الأم والتأثيرات التي تلعبها، إن في حضورها وإن في غيابها على أبنائها، مما يعني أنها الشخصية المحورية رغم غيابها عن ساحة الفعل المسرحي المباشر. وتعرض المسرحية شخصيات «الدكتور راجي» الأستاذ في كلية الطب، و«زكي» و«أحمد صبحي» الطالبين في كلية الطب، وتدير بينهم حواراً حول الأخلاق وكيفية اكتسابها ودورها في تشكيل النفوس الإنسانية، وبمغادرة «صبحي» للقاء أمه يتحول الحدث المسرحي إلى محور العلاقة بالأم، ويُبنى الحدث على تقنية المونولوج التي تجعل من حديث الدكتور «راجي» تقديماً صورة عاطفية لقلب الأم، إذ يرى أنه (معدن للحب والعذوبة والغفران في قلب كل أم كفارةٌ عن فواجع الحياة وظلم الطبيعة... في قلب كل أم ننسى ما يصادمنا من عنت وشقاء... لكن في قلب الأم التضحية الكريمة والتفادي المتهور الذي لا يطلب أجراً) ولأن «زكي» يفتقد أمه، فإن مونولوج الدكتور «راجي» يثيره فيرفض ما فيه، ويقدم حكاية في صيغة أقرب إلى صيغة المنولوج، عن أم مهملة كانت تتمنى الموت لابنتها التي حاول إسعافها لكنه كان قد وصل بعد فوات الأوان، ويتخذ من تلك الحكاية وسيلة للإفضاء بجوانب علاقته بأمه التي ترفض التضحية من أجله ولا تأنف من التضحية براحته، مما جعله يفتقد معنى (حنو الأم ومحبة الأم) ويدرك شدة احتياجه إليه كما يدرك أيضاً التعاسة الشديدة التي يعانيها. ويتمنى أن تكون أمه ميتة ليلجأ إلى قبرها عند الحزن والألم. وذلك ما يشكل أزمة «زكي» مما يجعل الدكتور «راجي» يتعاطف معه، فيذهب به إلى قبر أمه هو ويتطلب منه أن يتعامل معه على أنه قبر أمه التي يبحث عن تفاعل شعوري ونفسي معها، فيحقق بذلك لوناً من ألوان التعويض النفسي الذي يقضي به على إحساسه بفقدان الأم.

ورغم قصر هذه المسرحية فإن إدارة الكاتبة حدثها حول افتقاد البطل «زكي» لأمه وسعي أستاذه الدكتور «راجي» لمساعدته في التغلب على ذلك الافتقاد جعل من الأبعاد النفسية لأزمة البطل خطوطاً أساسية في بنية الحدث، وطبع المسرحية ببعض طبائع

الدراما النفسية من حيث بروز تكوين العالم الداخلي لشخصية البطل ودوره المؤثر في توجيه حركته ومسار علاقاته بمن يحيطون به، ولذا كانت صيغتا المونولوج والحكاية وسيلتين ملائمتين لتكوين الحدث المسرحي.

ولعل هذين النموذجين يكشفان عن أن ضآلة الإسهام النسائي في الكتابة المسرحية، في مرحلة ما بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢) ليست هي وحدها الظاهرة المميزة للأدب النسائي المصري، ولكن ظاهرة غياب الوعي بجماليات الكتابة المسرحية لا تقل عنها سابقتها أهمية من حيث كونها نتاجاً لوضعية الكاتبة المصرية في تلك المرحلة. وربما كان إقبال عديد من النساء على العمل بالعروض المسرحية واحتراف مهنة التمثيل عاملاً من العوامل التي منحتهن، أو بعضهن على الأقل، إمكانية اكتشاف المتطلبات الجمالية للأشكال المسرحية، وكان ذلك خطوة من الخطوات التي مهدت لكاتبات الأجيال التالية التعاطي مع الكتابة المسرحية على أنها مجلي من أبرز مجالي الإبداع النسائي المصري.

النقد الأدبي والدراسات الأدبية

كانت كتابة النقد الأدبي والدراسات الأدبية وجهاً من وجوه ممارسة متصلة بالإبداع الأدبي مارستها الكاتبة المصرية في المرحلة الواقعة بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢)، وكانت تلك الكتابة مجلي من مجالي الكتابة النسائية؛ لأنها انطوت على مجموعة من الأبعاد التي طبعتها بطابع خاص. فقد غلب على تلك الكتابة التوجه نحو تناول ظواهر وكتاب وأنواع تقع في إطار الكتابات التي همَّشها دارسو الأدب ونقاده سواء التراث العربي الوسيط أو النقد العربي والدراسات الأدبية الحديثة، ويستوي في هذا التهميش أن تكون تلك النصوص والظواهر والأنواع منتمية إلى الأدب العربي الوسيط أو إلى الأدب العربي الحديث، وكان اهتمام الناقدات المصريات بتلك الكتابات المهمشة دالاً على مسعاهن إلى تجاوز الحدود الثابتة التي وضعتها أجيال من النقاد ودارسي الأدب الرجال الذين أرادوا أن تنغلق أطر الدراسات الأدبية والنقدية على أعمال بأعيانها مما يتيح لكثير منهم الحفاظ على تقاليد أدبية ونقدية دون تعريضها للتساؤل عن صحتها في علاقتها بالنصوص والظواهر التي يتم تناولها.

وفي ضوء هذا يستطيع المتابع للإسهام النسائي في ضروب الإبداع الأدبي أن يشير إلى عدد من الكتابات النقدية النسائية التي قُدمت في تلك المرحلة، ومنها كتابات مي زيادة عن كل من عائشة التيمورية، ووردة اليازجي، وباحثة البادية، وكلهن من الأديبات اللائي سبقنها إلى ممارسة الكتابة الأدبية واللائي لم ينلن اهتماماً لائقاً من قبل نقاد الأدب ودارسيه، سواء من المعاصرين أو التالين لهن في مرحلة ما بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢). كما قدمت سهير القلماوي وعائشة عبد الرحمن «بنت الشاطئ» الدراسات الأدبية الأولى لهما التي انطوت على إسهام في تناول بعض الاتجاهات والنصوص المهمشة في الكتابات الذكورية، وكانت تلك الكتابات في الأصل رسائل أكاديمية قُدمت لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه في جامعة فؤاد الأول التي تحولت بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى جامعة القاهرة، فقد قدمت سهير القلماوي كتابها «أدب الخوارج» ١٩٤٥، وكان في الأصل رسالتها للماجستير التي قدمتها في عام ١٩٣٧، ثم قدمت كتابها «ألف ليلة وليلة» ١٩٤٣، وكان في الأصل رسالتها التي تقدمت بها لنيل درجة الدكتوراه تحت عنوان «الناحية الأدبية في ألف ليلة وليلة»، وذلك في عام ١٩٤١. على حين قدمت بنت الشاطئ كتابها «الحياة الإنسانية عند أبي العلاء المعري» في عام ١٩٤٤، كما قدمت رسالتها للدكتوراه عن تحقيق ودراسة «رسالة الغفران» لأبي العلاء المعري في عام ١٩٥٠. وبذلك كشفتا عن عنايتهما بتناول إبداعات ونصوص مهمشة في إطار الدراسات الأدبية والنقدية السابقة عليهما والمعاصرة لهما، ولا يخفى أن لطه حسين دوراً مهماً في توجيه تلميذتيه نحو تلك الإبداعات المهمشة.

خاتمة

يستطيع المتصل بمسارات الكتابة النسائية في ضروب الإبداع الأدبي في مرحلة ما بين ثورتي (١٩١٩ و١٩٥٢) أن ينتهي إلى مجموعة من الملاحظات الختامية التي تبلور حصاد الإسهام النسائي في تلك المرحلة على النحو التالي:

- ما بين الانتهاء بتقديم النقد الأدبي المهتم بالمهمشين وعبر اهتمام القص النسائي، في إطار الرواية والقصة القصيرة، بتقديم الشخصيات النسائية وعقد البطولة لها

والكشف عن وجهات نظر نسائية في قضايا نسائية واجتماعية، يتبدى أن الكاتبة المصرية في تلك المرحلة قد تعاملت مع تلك الضروب من الإبداع الأدبي على أنها وسائل للتعبير عن القضايا والهموم والتطلعات النسائية التي بلورتها عدة أجيال من النساء اللائي عملن في ميادين الكتابة الأدبية. وبهذا المعنى كانت الكتابة الأدبية والنقدية وسيلة ثقافية ملائمة للكشف عن حضور الصوت النسائي في الثقافة المصرية في مرحلة يمكن وصفها - مقارنة بما سبقها وبما لحقها - بأنها كانت مرحلة انتقالية في تاريخ تلك الثقافة، ولاسيما فيما يتعلق بالإسهام النسائي فيها.

- تشكل الكتابات الأدبية النسائية في تلك المرحلة التاريخية مرحلة انتقالية في تاريخ الكتابة النسائية المصرية، مما يعني أنها كانت تنطوي على إكمال لبعض جوانب التطور التي أنتجتها المرحلة السابقة عليها، والتي تمثلها كتابات عائشة التيمورية، وباحثة البادية بنفس القدر التي قدمت فيه إسهامات جديدة كاشفة عن تميزها على نحو ما يتبدى في كتابات جميلة العلايلي، وبنت الشاطئ، ونبوية موسى الأدبية، وفي إسهامات مي زيادة، وسهير القلماوي، وبنت الشاطئ النقدية. وإذا كان عدد من الكاتبات كسهير القلماوي، وبنت الشاطئ، وأمينة السعيد، قد واصلن الكتابة في المرحلة التالية لثورة يوليو ١٩٥٢ فإن إسهامهن في معتركات الحياة العملية قد منحتهن خبرات جديدة تجلت آثارها في كتاباتهن.

- شهدت تلك المرحلة البدايات الأولى لعدد من الكتابات الشابات آنذاك كجاذبية صدقي، وصوفي عبد الله ممن استطعن في عقدي الخمسينيات والستينيات مواصلة الكتابة الأدبية على نحو جعل إنتاجهن يتضخم في هذين العقدين مما يجعلهما من كاتباته. ولعل تأثير انتشار تعليم النساء وفتح أبواب مؤسسات التعليم العليا أمامهن منح حركة الكتابة الأدبية النسائية إمكانية الاتساع أمام عدد كبير من الكاتبات مما هيأ للكاتبة المصرية في عقدي الخمسينيات والستينيات وما بعدهما إمكان التخصص في كتابة نوع أو نوعين أدبيين. وذلك ما يتسق مع المجرى العام لتخصص الكاتب في أنواع أدبية بعينها في مسار الأدب المصري المعاصر.

بالإضافة إلى مصادر الكاتبات التي تمت الإشارة إليها في الدراسة، هناك مراجع أهمها:

- جابر عصفور، دفاعاً عن المرأة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.
- حمدي السكوت (إعداد وتحرير)، قاموس الأدب العربي الحديث، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧.
- سامي سليمان أحمد، الكاتبة المصرية والكتابة المسرحية، مجلة تايكي، العدد السابع والعشرون، الأردن، ٢٠٠٦.
- سيد حامد النساج، دليل القصة القصيرة في مصر: صحف ومجموعات (١٩١٠ - ١٩٦١) الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- محمد أبو المجد، ببليوجرافيا الرسائل العلمية في الجامعات المصرية منذ إنشائها حتى نهاية القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١.
- هدى الصدة، موسوعة الكاتبة العربية، الجزء الثاني، مصر والسودان، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

١٣ - المرأة والأحوال الشخصية

أ.د. عاصم محروس عبد المطلب
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية آداب دمنهور
جامعة الإسكندرية

من الصعب أن نحدد تاريخياً بداية النهضة المصرية للمرأة في العصر الحديث وانتقال المجتمع من عصر الحريم إلى الاهتمام بالمرأة والأسرة المصرية باعتبارها نواة المجتمع، وإذا كانت هذه الدراسة تتناول بعض قضايا المرأة المصرية، فإن العائد يعود على الأسرة والمجتمع المصري ككل.

لقد بدأت الدعوات بالرقي بالمرأة منذ اهتم رفاعة رافع الطهطاوي بتعليم المرأة المصرية؛ لأن ذلك يؤدي إلى حسن معاشرة الأزواج، ومشاركة الرجل في الكلام والرأي، وهو ما لا يتوفر للمرأة الجاهلة، وهذا التعليم يمكن المرأة عند الاقتضاء أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجل على قدر طاقتها، وكانت صيحة قاسم أمين بوجوب تحرير المرأة في كتابيه «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة» نقطة فارقة في تاريخ المرأة المصرية، فالمرأة لا بد أن تشارك الرجل في وضع أساس النهضة العامة؛ لأنه ما من أمة من الأمم أمكنها النهوض إلا بالرجل والمرأة معاً، وإلى جانب هذا جهود الخديوي إسماعيل في هذا الصدد، حيث تأسست في عهده المدرسة السنية عام ١٨٧٣، لتكون نواة لنشر تعليم الفتيات في مصر والنهوض بالمرأة المصرية، كما فتحت الأميرة نازلي فاضل صالونها لأعلام النهضة الفكرية والعلمية من أمثال جمال الدين الأفغاني، وسعد زغلول، وقاسم أمين، وفارس نمر، وإبراهيم المويلحي، وقد ساهم هؤلاء في بناء النهضة الحديثة، ومن ناحية أخرى فقد تألفت جمعيات أدبية للسيدات، مثل: جمعية الرقي الأدبي للسيدات، وخصص رئيس الجامعة الأمير فؤاد (الملك فيما بعد) أياماً لمحاضرات السيدات، مثل: باحثة البادية، ونبوية موسى، ولبيبة هاشم، ورحمة صروف، والنابغة «مي»، ورحبت صحيفة «الجريدة» بهذه المحاضرات. كما قامت بعض النساء بتحرير الأبواب المختلفة من علمية وأدبية ونسائية بالصحافة المصرية.

وكانت ثورة ١٩١٩ نقطة فارقة في تاريخ المرأة المصرية، فكانت المظاهرة النسائية في ١٦ مارس احتجاجاً على ما أصاب الأبرياء من تنكيل في مظاهرات الثورة منذ بدايتها، ويذكر عبد الرحمن الرافعي عن هذه المظاهرة التي تكونت

من حوالي ثلاثمائة سيدة قدمن احتجاجهن إلى معتمدي الدول وطفن بشوارع القاهرة. وحين اقتربن من بيت الأمة حوصرت المظاهرة من الجنود الإنجليز الذين صوبوا بنادقهم صوب السيدات، وقالت إحدى المتظاهرات إلى أحد الجنود: «نحن لا نهاب الموت، أطلق بندقيتك في صدري لتجعلوا في مصر مس كافيل ثانية...»، ولقد تكررت هذه المظاهرة في ٢٠ مارس احتجاجاً على سفك دماء المصريين.

وهكذا كانت ثورة ١٩١٩ بداية لانطلاق مسيرة المرأة المصرية لاسيما بعد تكوين لجنة الوفد المركزية للسيدات برئاسة هدى شعراوي، كما تم تكوين الاتحاد النسائي المصري في ١٦ مارس ١٩٢٣، واشتراكه في مؤتمر روما الدولي في مايو ١٩٢٣ بوفد نسائي ضم هدى شعراوي، ونبوية موسى، وسيزا نبراوي. وفي ١٩ أبريل صدر الدستور الذي أكد على المساواة بين الرجل والمرأة، وهكذا وجدت المرأة المصرية في هذه الثورة فرصة العمر لتؤكد وجودها وكيانها في المجتمع المصري الذي كان يعتمد على تجاهلها تحت عباءة التقاليد والدين.

كل هذه الإرهاصات كانت دافعاً لنقل المرأة من عصر الحريم إلى كونها عضو فعال في المجتمع له دوره وله حقوقه وواجباته حرصاً على الأسرة المصرية، وبالتالي كان الاهتمام بقضايا المرأة حماية للأسرة والمجتمع، وهي قضايا عديدة تناولتها قوانين الأحوال الشخصية، كقضايا الزواج وتعدد الزوجات والطلاق والحضانة والنسب والوصاية... إلخ، وفي هذه الدراسة سيتم عرض أهم القضايا التي يمكن الاعتماد فيها على آراء المجتهدين لإصلاح أحوال الأسرة المصرية.

أولاً: قضايا الزواج

الزواج نظام اجتماعي يؤدي إلى استقرار الرجل والمرأة نفسياً وعاطفياً واجتماعياً، فهو يشبع ميول الإنسان في تكوين الأسرة كما أنه يشبع غرائزه الجنسية، ويعتبر حقاً لكل إنسان، ويترتب على الزواج حقوق وواجبات بين أفراد الأسرة من نفقة وإسكان وكسوة وتربية وإرث... إلخ.

والزواج يحقق عدة أهداف منها:

- المحافظة على بقاء الجنس البشري، وليس الأمر قاصراً على الإنجاب، بل لا بد من توفير جو مستقر يؤمن للأطفال الرعاية والعناية الصحية والنفسية والتربوية من أجل النمو السليم المتزن ليكونوا أعضاء صالحين في المجتمع.
- عدم اختلاط الأنساب، وهو أمر مهم في الاعتبارات الذاتية عند الأفراد والتي تعبر عن كرامتهم.
- السكن النفسي والروحي وما ينشأ عنه من مودة وألفة بين الزوجين.
- المحافظة على سلامة المجتمع من الانحلال الخلقي وانتشار الدعارة والأمراض الجنسية.
- تهذيب طباع الفرد وأخلاقه، فالزواج وعاطفة الأبوة والأمومة والأخوة في محيط الأسرة تقوي أواصر التعارف بين أفراد المجتمع عن طريق القرابة والمصاهرة.

وحيث إن الزواج ضرورة اجتماعية، فقد كان الحرص كاملاً على ضرورة بذل الجهد ليكون في إطاره الصحيح لتكوين خلية صالحة تؤدي إلى مجتمع سليم، وأثيرت في هذا الصدد قضايا عديدة منها:

مشكلة الزواج

يبدو أن قلة الإقبال على الزواج في الأزمنة المعاصرة يرجع إلى فترة زمنية تعود إلى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقد تناولت الجمعيات النسائية والصحافة المصرية أسبابها وعلاجها في فترة الدراسة.

وأرجعت النهضة النسائية هذه المشكلة إلى أسباب عديدة، منها: عدم معرفة الفتيات واجباتهن المنزلية وكيفية رعاية الأطفال، والمغالاة في المهور، والإسراف في حفلات عقد القران، وكذلك عدم إتاحة الفرصة للخطيبين في رؤية كل منهما للآخر مما جعل الزواج مغامرة لا يعرف مدى نجاحها، وضرباً من ضروب الحظ، وغير ذلك من العوامل، إلى جانب وجود البغاء بنوعيه السري والرسمي مما سهل سبل

اللهو والفساد، وبالتالي أصبحت أزمة الزواج كالأزمة المالية التي يصعب حلها، وتحتاج إلى جهود العقلاء وأرباب الأقلام لعلاجها، وأن من أسبابها عدم تربية البنات تربية دينية والرغبة الشديدة في المال، وسماسرة الزواج، وغلاء المعيشة، وكثرة العاطلين، والفكرة السائدة بأن الزواج في هذا الزمن نكبة كبرى، وتضاف إلى هذه الأسباب حبس الآباء لبناتهن، وعيوب الفتاة المصرية، مثل: الرغبة في الاسترجال، والإسراف في الاقتداء بالرجال مما يفقد المرأة الكثير من أنوثتها، وتعلقها بالقشور دون الجوهر، ولعها بالترف وميلها إلى التبذير، ونقص الثقافة العامة والدينية لدى الفتيات، وبلا شك أن الأزمة المالية التي أصابت مصر في الثلاثينيات كان لها آثارها السلبية بالنسبة للزواج.

ومن ناحية أخرى فقد ألقى البعض هذه الأزمة على عاتق الرجال لا النساء؛ لأن الرجل هو الأب أو الأخ الأكبر وهو المربي، وهؤلاء جميعاً مسئولون عن تربية الفتاة، ويقع على عاتقهم مسئولية الإعراض عن الزواج، فالرجل هو الذي يتقدم للزواج فضلاً عن أنانيته.

وإجمالاً فترجع هذه الأزمة إلى عدة عوامل، منها:

١) وجود البغاء السري والعلني.

٢) غلاء الصداق.

٣) إرهاق الزوج بنفقات الحفلات التي تسبق الزواج.

٤) خروج بعض الفتيات على قواعد الحشمة.

٥) قلة مرتبات الشباب، بل إن الكادر الجديد للموظفين يحول بين صغار الموظفين والزواج لعدم قدرتهم المالية، وفي هذا إجحاف لهم.

وكان من الطبيعي أن تتعرض الصحافة والجمعيات النسائية لحل هذه الأزمة، فمنها من يرى ضرورة اختيار الزوج لزوجته طبقاً لهواه وميوله وفكره وبيئته وحالته، ومنها من يرى ضرورة فرض ضريبة على العزاب كالآتي:

١) موظفي الحكومة غير المتزوجين تفرض عليهم ضريبة قدرها ٢٠٪ من مرتباتهم.

٢) أصحاب المهن الحرة والعمال تفرض عليهم ضريبة قدرها ٢٠٪ من الدخل.

ولم تلق هذه الفكرة قبولاً من الآخرين، والأجدى أن تفتح الحكومة أبواب الرزق للشباب، كما أن الضريبة في هذه الحالة تعتبر نوعاً من العقاب على العزاب، ومن الأفضل أن يمنح المتزوج نوعاً من الإعفاءات لا يستفيد منها العازب، والحقيقة أن هذه الأزمة هي مرض اجتماعي أخلاقي لا سبيل لعلاجه والخلاص منه إلا بالتعاون بين الشعب والحكومة كل في دائرته وحدوده.

وإذا كانت مجلة المرأة قد رفضت الزواج عن طريق الإعلانات، فإنها أشادت بتجربة تكوين مكتب للزواج أساسه الصراحة وحسن السمعة والخلو من الأمراض والعاهات المتعلقة بالنسل أساس الانضمام إلى المكتب الذي يقوم بالتحري عن المتقدم، وإذا صدقت معلوماته قبل طلبه ويعرض عليه من يليق الزواج به نظير رسم قدره عشرون قرشاً، إلى جانب ثمن استمارة التقديم اثني عشر قرشاً، ومن حسنات هذا المكتب أنه يسهل للزوجين حياة زوجية بإرشادات فنية ومعلومات عن فنون البيت، إلى جانب إصلاح ذات البين في حالة وجود خلاف.

ثانياً: توثيق عقد الزواج

كان ولازال عقد الزواج هو أساس رابطة الأسرة، واقتضت الضرورة توثيق هذا العقد منعاً للتلاعب، فبدون التوثيق قد ينكر أحد الزوجين الزواج نفسه، وقد يصعب إثباته، وقد يدعي آخر الزواج زوراً وبهتاناً، ومن هنا زيدت فقرة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ بخصوص تسجيل هذا العقد مثل بقية العقود المدنية بداية من أول أغسطس ١٩٣١، وأصبحت وثيقة الزواج وثيقة رسمية يصدرها الموظف المختص كالقاضي والمأذون.

وبالتالي كانت التعليمات بأن يقدم كل مأذون دفاتر استمارات الزواج شهرياً إلى المحكمة الجزئية الشرعية، وأوجب على العمدة أن يبلغ المحكمة عن كل زواج يحدث في دائرة اختصاصه، وعلى المحكمة أن تراجع البلاغات التي ترد إليها من العمدة على

دفاتر المأذونين، ويتم التحقيق إذا كان هناك خلاف مع مراجعة أعمال المأذونين، ويتولى قلم كتاب المحكمة فحص دفاتر المأذونين للتغلب على الصعوبات التي قد تعوق تنفيذ عملية التسجيل، وطلبت وزارة الحقانية في منشورها رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ من المحاكم موافتها تباعاً عن أثر هذا التعديل ومدى وفائه بالغرض، والصعوبات التي واجهت التطبيق وما قد يُعين من ملاحظات.

ومن ناحية أخرى نصت لائحة المأذونين الصادرة في فبراير ١٩١٥ - والتي استمر العمل بها طبقاً للقرار الصادر في يوليو ١٩٣٤ حتى صدور لائحة جديدة ١٩٥٥ - على أن المأذون دون غيره هو المختص بمباشرة عقود الزواج وإشهارات الطلاق والرجعة والتصادق (مادة ١٣)، وعليه قبل مباشرة العقد أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والنظامية (مادة ٢٥)، وأن يقدم كل ثلاثة أشهر دفتري عقود الزواج وإشهارات الطلاق إلى المحكمة الجزئية التابع لها؛ للتفتيش على ما فيها من أعمال (مادة ٢٤)، ويعاقب المأذون بالإنذار والإيقاف والعزل طبقاً لمخالفته واجباته الوظيفية.

ثالثاً: سن الزوج

احتلت مسألة تحديد سن الزواج قائمة الصدارة في الموضوعات، جاهدت فيها المرأة المصرية بما يتفق وإقامة أسرة سعيدة قوامها التفاهم بين الرجل والمرأة، كانت المطالبة بتأخير سن الزواج لكل من الزوجين حتى يمكن التفاهم عقلانياً بينهما وبناء أسرة سعيدة، وكانت المشكلة تقدم سن بلوغ الفتاة في مصر عنه في أوروبا، فعادة يكون سن بلوغ الفتاة في مصر بصفة عامة في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، أما في أوروبا فهو ما بين السادسة عشرة أو الثامنة عشرة، فيجب ألا يكون سن البلوغ هو سن الزواج، فماذا تفهم فتاة الثانية عشرة من معنى الزواج ومسئولياته؟ أضف إلى ذلك أن زواج صغار السن نتيجته الحتمية تكون الشقاق أو الانفصال، وكثرة وفيات الأطفال، وضعف النسل، إصابة النساء بالأمراض العصبية والنسائية، فضلاً عن العجز بالقيام بواجبات الأمومة، وغير ذلك من التبعات.

وفي يونيو ١٩٢٣ تقدم الاتحاد النسائي بطلب لرئيس مجلس الوزراء، لتحديد حد أدنى لسن الزواج، وبناء على ذلك صدر مرسوم ملكي رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣، إذ أضيف إلى المادة ٣٦٦م من لائحة المحاكم الشرعية بعدم جواز عقد الزواج ولا المصادقة على زواج ما لم يكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمان عشرة سنة وقت العقد، ولو تم الزواج قبل هذه السن لا يعترف به في المحاكم الشرعية ولا يُبنى عليه شيء من آثار الزوجية، وترى هدى شعراوي بأن هذا التحديد فيه ضمان للفتاة كي تنضج عقلياً، وتحصل على قسط مناسب من التعليم قبل الزواج يمكنها من مباشرة حياتها الزوجية، والاضطلاع بواجب الأمومة وخوض معترك الحياة الاجتماعية.

وترتب على هذا التحديد القضاء على العقود التي كانت تعقد لمصلحة المستفيدين من تقييد أحد الزوجين بالآخر قبل أن تعرف إرادتهما، كما قضى على ما كان يقوم به الأولياء من تزويج الصغار وهو ما نشأ عنه مفاسد كثيرة أضرت بالمجتمع، وعند صدور هذا التشريع كان هناك من يؤيده ومن يعارضه، فلقد اعترضت جمعية أمهات المستقبل بشدة على وضع حد أدنى لسن الزواج، بل ولامت الاتحاد النسائي ورئيسته هدى شعراوي على تفاخرها بجهودها لإصدار هذا القانون، وترى أن هذا التشريع يعقد المشاكل الاجتماعية، ولا بد من الرجوع عنه، فقد أدى إلى إضراب الشباب عن الزواج في المدن والقرى لمخالفته ما اعتاده الناس، خاصة وأن المناخ المصري ينضج أجسام الشباب بمجرد سن البلوغ، فإذا أصبح الطريق إلى الزواج معقداً انحرف الشباب، لاسيما إذا لم يكن متشبعاً بالتربية الدينية وكذلك الفتيات، بل إن الزواج المبكر هو عاصم للشباب ووسيلة لإكثار النسل وتشجيع الاعتماد على النفس لسد حاجة الأسرة، وأن الزواج دون هذا السن يحرم صاحبه من الحقوق الزوجية التي جُعلت حلالاً خالصاً للزوجين، ففي حالة النزاع تحرم الزوجة من النفقة بأنواعها ومؤخر صداقها ونفقة أولادها وأجرة الحضانة ونفقة العدة وإرثها وإرث أولادها بعد وفاة زوجها، ويحرم على الزوج طاعة زوجته وإرثه منها.

أما المؤيدون فهم يرون أن القانون طبقاً لمذهب الإمام أبي حنيفة يملك ولي الأمر إصداره شرعاً، بالإضافة إلى آراء الأطباء وعلماء الاجتماع الذين حبذوا القانون لما فيه

من مصلحة فسيولوجية وسسيولوجية، فملائمة سن الزواج يتوقف عليه شيء كثير من الوفاق وتزويج الصغار فيه شقاء للأمة نتيجة عناء في الزوجية وشقاق وانفصال... إلخ، ورأت وزارة الحقانية ضرورة الاعتماد على الأوراق الرسمية أو شهادات الأقارب عند تطبيق القانون، ومع ظهور شهود الزور وتلاعب المأذونين، كانت التعليمات تقضي تحويلهم للنيابة، وكثرت قضايا التزوير، وكان حكم محكمة الجنايات ضد المتهمين، ولم تعد المحاكم تنظر في قضايا الزواج عندما يتضح أن العقود قد شابها التزوير، وأصبح هناك عدة بدائل تمثلت فيما اقترحه الطب الشرعي بإضافة شهادة بالسن من طبيبين بالحكومة في حالة عدم وجود شهادة ميلاد، ويكتفى في المناطق التي تخلو من مراكز طبية بشهادة اثنين من الأقارب مصدقاً عليها العمدة لساقطي القيد، كما أسقطت إثباتات السن للمسنين ومن يستحيل أن يشتبه أن سنه تجاوز المقرر قانوناً، وإضافة إلى ذلك صار على المأذونين الحصول من طالبي الزواج على إقرار كتابي بأنهم غير مصابين بأمراض سرية. ونظراً لانتشار ظاهرة إغفال تحرير شهادات الميلاد في الريف إلى حد كبير، أصدرت وزارة الحقانية حلاً لذلك عام ١٩٢٤ يبيح للمأذونين أن يكتفوا بمعرفة سن الزوجين بإقرار شاهدي الزواج بأن سن الزوجين لا يقل عن السن المقررة، ويحول شهود الزور إلى النيابة وتصدر ضدهم أحكام، واعتبرت محكمة النقض أن شهادة الزور في عقود الزواج بخصوص السن تزويراً رسمياً يعاقب عليه القانون بمقتضى المادة ١١٨ عقوبات، وفي نوفمبر ١٩٢٨ صدر منشور من وزارة الحقانية بأن على المأذونين ألا يباشروا عقد زواج فتاة بدون شهادة ميلاد أو شهادة من طبيبين بالحكومة، وفي عام ١٩٣٣ صدر القانون رقم ٤٤ أن الغش في هذه الناحية عقوبته الحبس أو غرامة لا تزيد عن ١٠٠ جنيه.

وإلى جانب هذه التشريعات كانت هناك دعوات لاستقامة الأسرة المصرية، مثل: الدعوة إلى استقلال الأسرة الجديدة في سكنها، إذ أن وجود أهل الزوج بمنزل الزوجية من أسباب الشقاء الأسري لكثرة تدخلهم، مما يساعد على تحطيم الأسرة، وزيادة أواصر الكراهية، وقدمت النهضة النسائية إطاراً لحياة الزوجة يتكون من حسن طاعة الزوجة لزوجها وعدم الإسراف في أمواله، وأن تكون مثالاً للعفاف وحسن التربية الإسلامية.

قضية الزواج من أجنبيات

أثيرت هذه القضية في مصر نتيجة لتواجد الچركسيات ثم الأوروبيات كمنافسات غير متكافئات أمام المرأة المصرية، وفازت الأجنبيات بأفضل الرجال المصريين، وفي خطبة بالجامعة المصرية أشارت باحثة البادية إلى هذه القضية، وانهزام المرأة المصرية أمام جيوش الچركسيات التي وفدت إلى مصر في عهد إسماعيل اللائي ظفرن بأحسن الرجال، وأوضحت خطأ هذا الأسلوب في الزواج، وأكدت أن مصر هي البلد الوحيد الذي يستعين بزوجات أجنبيات أكثر من غيره من الشعوب، وأن ذلك يؤدي إلى شقاء المصريات.

وأوضح زكي محمد حسن عضو بعثة وزارة المعارف بباريس أن الزواج من الأجنبيات فيه عقوق للوطن وإجحاف بحق المرأة المصرية، وناقش حجج المؤيدين لهذا الزواج لاسيما بخصوص جهل الفتاة المصرية وعجزها في أغلب الأحوال أن تجعل من بيتها قصراً صغيراً يجذب الزوج، فضلاً عن عدم قدرتها على تربية أولادها، ويعقب كاتب المقال بأن ذلك لا ينطق تماماً اليوم الذي أصبح فيه الكثيرات من الفتيات قد نلن حظاً وافراً من التعليم - وإن كن قلة - الأمر الذي يضعف هذه الحجة. ومن ناحية أخرى يشير إلى نقطة مهمة وهي أن الزوجات الغربيات بعد انتقالهن إلى البيئة الشرقية في حاجة إلى السكن في وسط راق وإلى التعامل مع المحلات الأجنبية، وهو ما يحمل الزوج أعباء مالية، ويرى أن علاج هذه القضية يتمثل في العناية بفتياتنا عناية علمية صحيحة، وأن يبعدن عن تقليد الغربيات تقليداً أعمى.

وأشارت مجلة «الأمل» إلى خطورة هذه القضية ذاكرة الفارق الحضاري والاجتماعي الهائل بين المرأة المصرية والأجنبية، وهذا الزواج يقضي على عدد من الفتيات المصريات لاسيما المسلمات؛ لأن الدين يحرم على المسلمة الزواج من غير مسلم عكس الرجل، كما أن هذا الزواج فيه مساس بالقومية المصرية لوجود جيل مختلط من جنسيات متعددة، بالإضافة إلى اختلاف البيئة المصرية عن الأجنبية مما يؤدي كثيراً إلى الطلاق.

تعدد الزوجات

شغلت قضية تعدد الزوجات الأذهان، وكانت مثاراً لتفجير الكثير من الآراء، حيث إن الخوض فيها ومناقشتها وإرجاعها إلى أصولها استلزم كثيراً من الجدل والمناقشات والآراء المتباينة بين مؤيد ومعارض، لاسيما أن الشريعة الإسلامية أباحت التعدد، ولكن بشروط أغفلها الكثير، مما ترتب عليه أضرار كثيرة لم يقتصر أثرها على المرأة فحسب، بل امتد هذا الأثر الضار إلى الأسرة والمجتمع، فالزواج بأكثر من واحدة من المشاكل التي يعانيها المجتمع المصري واتخذ صوراً تاريخية متعددة، فبعد أن كان الزوج يحضر زوجته الأخرى لتعيش مع زوجته الأولى، أصبح يأخذ شكل السرية وفي الخفاء.

وتناولت الإحصائيات المختلفة حالات تعدد الزوجات، ففي عام ١٩٣١ كان عدد المتزوجين الذين تزوجوا مرة أخرى في الأماكن التي تناولتها حالات الطلاق والزواج ٢٨٦٤ منهم ٢٧٤٥ لهم زوجة واحدة، و١٠٩ لهم زوجتان وأرادوا أن يكون لهم ثلاث زوجات، و١٠ لهم ثلاث زوجات أرادوا أن يكون لهم أربع، وفي عام ١٩٣٥ بلغت هذه الحالات حوالي ٢٥٦٠٩ حالة، منهم ٢٣٥٣١ تزوج وفي عصمته زوجة، و١٩٠٠ وفي عصمته زوجتان، و١٨٧ وفي عصمته ثلاث زوجات، ومن الطبيعي أن تقل هذه الظاهرة تدريجياً ولعوامل مختلفة حتى بلغت ١٧٦١٣ حالة عام ١٩٦٠، منهم ١٦٦٩١ حالة متزوج وفي عصمته زوجة، ٨٤٦ وفي عصمته زوجتان، ٦٢ وفي عصمته ثلاث زوجات. وإذا نسبنا حالات التعدد إلى جملة عقود الزواج كل عام يتضح أن هذه النسبة عام ١٩٣٥ بلغت حوالي ١٢١ في الألف من العقود، وتناقصت هذه النسبة عام ١٩٥٩ لتصل إلى ٧٨ في الألف، وفي عام ١٩٦٠ إلى ٦٢ في الألف. وعلى أية حال فإن عدد من يتزوج وفي عصمته زوجة أو أكثر مازال كبيراً، فمن إحصاء ١٩٤٧ يتضح أن عدد المتزوجين بأكثر من زوجة بلغ ١١٩ ألف زوج، وفي عام ١٩٦٠ بلغ ١٦٧ ألفاً، وهو ما يعني أن المشكلة قائمة، وهو ما يوجب ضرورة دراستها وكيفية مواجهتها؛ لأن الآثار الاجتماعية والأخلاقية السلبية لتعدد الزوجات كثيرة، منها: أنها مفسدة للحال، فالرجل فوق أنه يتحمل أعباء أسرتين، فإن كل زوجة تعمل على التبذير حتى تعجزه عن الإنفاق على الأخرى، ومفسدة للأخلاق لأن زوج الضرائر دائماً يحتال ليُطمع كل واحدة في حبه، وهذا يكفي فيه المداهنة، يضاف إلى ذلك أن زواج الضرائر في ذاته طمع

وشر ومفسدة للأولاد، فكل ضرة تطبع كراهيتها لضرتها في نفوس الأولاد، فلا يحب بعضهم بعضاً، ومفسدة لقلوب النساء، فالأولى لا تنسى جرحها بزواجه من أخرى، والأخرى لا تصافيه مطلقاً ما دام متعلقاً بغيرها.

وإجمالا فهناك عدة أسباب تدفع الزوج لزواج بأخرى، منها:

١) الزواج المبكر وما يترتب عنه من الملل، بعد فترة يكون فيها الزوج قد نضج فيجد نفسه قد أنجب ذرية من الأطفال وأصبحت الزوجة ضعيفة الصحة من كثرة الإنجاب ومسئوليات الأولاد وتربيتهم، فيتطلع إلى زوجة جديدة هرباً من هذه الحياة.

٢) رغبة الرجل في التغيير والبحث عن زوجة جديدة.

٣) الرغبة في تعدد الزوجات في الريف لإنجاب أكبر عدد من الأولاد حتى توجد الأيدي العاملة اللازمة للزراعة.

٤) شعور الزوج أحياناً في سن معين أن شبابه بدأ يولي، فيتجه تفكيره إلى وجوب التمتع بالبقية الباقية من شبابه.

٥) ثراء الزوج قد يستتبع الرغبة في التمتع بهذا المال، لاسيما لو كان هذا الثراء مفاجئاً وجديداً على الزوج، فلقد زادت نسبة تعدد الزوجات بمصر أثناء الحرب العالمية الثانية نتيجة ثراء التجار والسماسرة وغيرهم ممن واتتهم الفرصة للزواج.

٦) عقم الزوجة أو إنجابها بناتاً ورغبة الزوج والمجتمع الذي يعيش فيه في إنجاب الذكور، وخاصة إذا كان هناك إرث، الأمر الذي يؤدي إلى الزواج الثاني.

٧) عدم اكتراث بعض الفتيات والنساء بأن هذا الرجل متزوج وعدم ممانعتهم من الزواج به، وغالباً ما يكون هؤلاء قد فاتتهن فرصة الزواج أو كن من الأرامل أو المطلقات.

٨) لوحظ أن بعض الرجال يشغلون مناصب تستدعي وقتاً كبيراً قد وجدت لديهم الرغبة في التجديد والتمتع بهذا الوقت القصير فيتزوجون بأخريات.

٩) ظهر جيل جديد متفتح ومتغير في مظهره عن الأجيال السابقة، مما يخلق الرغبة عند الزوج بالزواج من أخرى، خاصة إذا كانت الزوجة الأولى ليس لديها استعداد للتطور والتقدم مع الزمن في تفكيرها ومظهرها، فقد لا يستطيع الزوج مصاحبتها في الأماكن العامة والحفلات إذا كان في منصب يملي عليه الظهور معها.

١٠) إرغام الأهالي أبناءهم على الزواج من زوجات لا تناسبهم، ومخرجاً من ذلك يتزوج الزوج بأخرى تناسبه.

وبصدد هذه النقطة الأخيرة، فإن الإسلام لا يقر هذا النوع من الزواج، فلقد ذهبت امرأة تدعى خنساء بنت خذام الأنصارية - زوجها أبوها من رجل دون رضاها - إلى رسول الله ﷺ وشكت إليه أمرها، فأمر برد نكاحها. وجاءت فتاة بكر إلى رسول الله ﷺ وشكت من أبيها الذي زوجها من رجل وهي كارهة له، فخيرها بين قبوله وبين رفضه، وذلك ليس يعني فقط حق المرأة في اختيار زوجها، بل يعني أيضاً أن لها الحق في الشكوى وسماع صوتها.

وقد أثارت هذه القضية قضايا فكرية عديدة حول قوانين الأحوال الشخصية، فالزواج بواحدة هو الأصل في الإسلام، وأن التعدد استثناء لا يعمل به إلا عند الضرورة ووجود مبرر شرعي، وقد حددت الشريعة الإسلامية إطار التعدد بقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء: ٣]، وبقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء: ٣]، وهو ما يعني القدرة على الإنفاق، وقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعُولُواْ﴾ وهو ما يعني العدل في كل شيء، وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡ﴾ [النساء: ١٢٩] ما يعني الاكتفاء بزوجة واحدة لعدم إمكانية العدل، هذه قيود شرعية لتعدد الزوجات.

وفي إطار هذه الشرعية وضع علماء المسلمين قواعد كثيرة تفصل العدالة الواجبة بين الزوجات منها:

١) العبرة بصلة الزوجية لا بصفات الزوجة، فلا تفضيل لزوجة على أخرى، فليس هناك معيار للتفضيل ثيباً أم بكراً، جديدة أم قديمة، سمراء أم بيضاء، عجوزاً أم شابة، غنية أم فقيرة، مسلمة أم غير مسلمة، فكلهن سواء.

٢) المساواة في المعاملة بين الزوجات بأن يكون لكل زوجة نفقة شخصية لمأكلها وملبسها متساوية مع الأخريات بصرف النظر عن صفتها، وليس للرجل أن يقضي حاجيات إحدى زوجاته دون الأخريات.

٣) توفير السكن المستقل بموافقة كل زوجة ولو اشتملت دار الزوج على عدة حجرات مستقلة بمرافقها، صلحت هذه الحجرات مسكناً لزوجاته.

٤) المساواة بين الزوجات، فلكل زوجة ليلة، ويرى بعض الفقهاء أن لا تزيد الإقامة عن ليلتين بثلاثة أيام، ويرى جمهور الفقهاء ألا تزيد المدة عن سبعة أيام إلا في حالات الضرورة، ولا يترك الرجل إحدى زوجاته أكثر من أربعة أشهر أو ستة كما يرى البعض، وإذا كان الرجل يعمل ليلاً فإن القسم يثبت بالنهار.

٥) معاملة زوجاته بالحسنى ومحاولة الحصول على رضاهن.

٦) تستحق الزوجة الجديدة عند زفافها لزوجها حسب رأي جمهور الفقهاء أن يبيت عندها ثلاثة أيام إن كانت ثيباً، وسبعة أيام إن كانت بكراً، وبعد انقضاء هذه المدة يعود إلى القسم من جديد بين الزوجات.

٧) رضا الزوجة في إسقاط حقها في القسم جائز، ولكن هذا الرضا بسقوط القسم لا ينتج أثره إلا برضا الزوج، ولا يشترط رضا الموهوب لها، فإن رضيت فليس للرجل أن يحرمها منه، وليس له أن يجعل هذه النوبة لزوجة أخرى غيرها، وقد يكون تنازل الزوجة عن قسمها لكل الزوجات الأخريات، وعندئذ على الزوج أن يوزع القسم بين الزوجات، فإذا كان تنازل الزوجة عن قسمها موهوباً للزوج نفسه اختلف الرأي، فالبعض يرى أن للزوج الحق في أن يختص بقسمها من يشاء من زوجاته، والبعض الآخر يرى إلزام الزوج بتوزيع القسم على الأخريات.

٨) بنشوز المرأة يسقط حقها في قسمها.

٩) سقوط القسم عند السفر بالقرعة، فإذا أراد الرجل اصطحاب إحدى زوجاته عند سفره أجرى القرعة بينهن، وعند عودته غير ملزم أن يقضي للباقيات شيئاً؛ لأن القسم سقط بالقرعة، والقرعة في رأي الشافعية والحنابلة واجبة، بينما هي مستحبة عند المالكية والحنفية.

١٠) سقوط القسم في ظروف أخرى كما لو كانت الزوجة محبوسة أو مجنونة.

ومما سبق يتضح صعوبة التطبيق، وهو ما يؤكد معنى الآية الكريمة: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩].

ولقد أثارت مشكلة تعدد الزوجات قضايا فكرية عديدة حول قوانين الأحوال الشخصية إزاء هذه القضية، فنجد رفاعة الطهطاوي يكتب وثيقة ويوقعها بإمضائه يحبذ الزوجة الواحدة، فيلتزم لبنت خاله المصونة الحاجة كريمة بنت العلامة الشيخ محمد الفرغلي الأنصاري أن يبقى معها وحدها على الزوجية دون غيرها من زوجة أخرى ولا جارية أياً كانت، ووعدها وعداً صريحاً لا ينتقض ولا يحل ما دامت معه على المحبة المعهودة، مقيمة على الأمانة والعهد لبيتها ولأولادها، لا يتزوج بغيرها أصلاً ولا يخرجها من عصمته حتى يقضي الله لأحدهما بقضاه.

ويرى قاسم أمين أن تعدد الزوجات ما هو إلا لتحقيق شهوانية الرجل وعدم معرفة المرأة لحقوقها التي وهبها الله إياها، ورأى أن فساد المجتمع ناتج من احتقار الرجل للمرأة، وما تعدد الزوجات إلا مظهراً من مظاهره، فلا توجد امرأة ترضى أن تشاركها زوجها امرأة أخرى، كما لا يوجد رجل يقبل أن يشاركه غيره في محبة امرأته، وإذا كان قاسم أمين يبيح الزواج بأخرى عند الضرورة كمرض الزوجة بصورة لا تسمح لها بتأدية حقوقه الزوجية، حتى في هذه الحالة لا يحبذ الزواج بأخرى، «حيث لا ذنب للمرأة فيها، والمروءة تقتضي أن يتحمل الرجل ما تصاب به امرأته من العلل، كما يرى أن يتحمل ما عساه أن يصاب به. قاسم أمين يميل إلى تحريم تعدد الزوجات واعتبر ذلك حيلة شرعية لقضاء شهوة بهيمية وهو يدل على فساد الأخلاق واختلال الحواس والشدة في طلب اللذائذ».

وعلى نفس الاتجاه نجد محمد السباعي في كتابه «المرأة الجديدة في مركزها الاجتماعي»، فلقد جعلت الطبيعة من الرجل حبيباً للمرأة وعاشقاً وصديقاً، ولا يليق بعد ذلك أن يستبدل بهذه العلاقة الودية علاقة العبودية الكريهة، ولقب الجبار المستبد والغشوم والطاغية، وكذلك الشيخ محمد عبده الذي اشترط العدالة كأساس لتعدد الزوجات، وطالب العلماء وخاصة الحنفية بالنظر في رفع ضرر تعدد الزوجات عن الأمة، فالدين أُنزل لمصلحة الناس وخيرهم، وأن من أصوله منع الضرر، فإذا ترتب على شيء مفسدة في زمن لم تكن تلحقه فيما قبله، فلا شك في وجوب تغيير الحكم وتطبيقه في الحالة الحاضرة على قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، ويجوز لولي الأمر طبقاً لرأي الفقهاء أن يقيد ما أباحت به الشريعة الإسلامية كأن يجعل المباح محظوراً محرماً، إذا اقتضت المصلحة الاجتماعية ذلك، وبالتالي يجوز لولي الأمر أن يجعل الزواج الثاني لا يتم إلا بإذن القاضي، وأن يقيده بما يتحقق معه مصلحة المجتمع، فإذا نشأ عن تعدد الزوجات فساد في العائلات، وتعد للحدود الشرعية الواجب الالتزام بها، وشيوع ذلك إلى حد يكاد يكون عاماً، كان على ولي الأمر أن يتدخل ويمنع تعدد الزوجات بشرط أو بغير شرط للمصلحة العامة، وفي المقابل كان الاتجاه الآخر الذي يبيح تعدد الزوجات بصريح نصوص القرآن والقيود الواردة فيه، وأن ممارسة هذا الحق متروك لتقدير الزوج ولا يحتاج في ذلك إلى إذن من القاضي، فالقرآن قد قيد تعدد الزوجات بتحقيق العدل بين الزوجات والمقدرة على الإنفاق عليهن، وإلا كان عليه أن يقتصر على زوجة واحدة، وهذا أمر بين العبد وربه، ولا يستوجب قضاء على الناس إلا إذا وقع ظلم فعلاً على الزوجات؛ لأن القاضي لا يعلم الغيب، ولا يتنبأ بما سيقع من أمور.

ومن الطبيعي أن تهاجم الجمعيات النسائية تعدد الزوجات، فقد اعتبرته هدى شعراوي عادة ممقوتة ليس لها وجود إلا في المجتمعات المتخلفة، وأنه مصدر لشقاء الأطفال، فاستقرارهم مصدره أم واحدة وأب واحد وأسرة متماسكة، وطالبت بالتدرج الطبيعي في طريق إلغاء التعدد وتضييقه بحالات يحددها الطبيب أو القاضي حماية للأسرة، ورأت أن الحملة الموجهة لهذه المشكلة لن تكون مجدية إلا بتكاتف كافة الجمعيات النسائية وبذلهن الجهود لإيجاد حل لتعدد الزوجات والسعي لمنع ذلك مستقبلاً.

وتوالت الجهود لمحاولة علاج هذا الموضوع، ففي عام ١٩٢٦ شكل بعض تلاميذ الشيخ محمد عبده لجنة اقترحت تقييد تعدد الزوجات بتوافر شرطي العدالة بين الزوجات والقدرة على الإنفاق عليهن، وقدمت هذه المقترحات لوزارة العدل لدراستها.

ومن ناحية أخرى فقد أرسل الاتحاد النسائي إلى رئيس الوزراء ووزير الحقانية ورئيس مجلس النواب والشيوخ عام ١٩٢٦ بضرورة صيانة المرأة من تعدد الزوجات ووضع حد لهذه المشكلة وإباحتها في حالتي المرض والعقم، واهتمت وزارة عدلي الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ - ٢١ أبريل ١٩٢٧) بهذه القضية وشكلت لجنة بوزارة الحقانية برئاسة وكيلها، وعضوية الشيخ مصطفى المراغي رئيس المحكمة العليا، والشيخ عبد الحميد سليم رئيس محكمة مصر، والشيخ محمد مخلوف رئيس التفتيش الشرعي، والشيخ عبد السلام البحيري المفتش الشرعي بالوزارة، وياسين أحمد مدير إدارة المجالس الحسبية، وجميعهم على المذهب الحنفي، وانحصرت مهمة اللجنة في اجتناب عيوب قانون الأحوال الشخصية ومعالجة الشكاوى الناشئة عن تعدد الزوجات، ولم تتقيد اللجنة بالمذاهب الأربعة، بل تجاوزت النطاق إلى آراء فقهاء المسلمين، واستندت إلى الكتاب والسنة، وكان دور الشيخ المراغي واضحاً فهو رجل ذو عقلية متفتحة بعيدة عن التزمت، وقدمت اللجنة مشروعاً عام ١٩٢٧ تضمن فيما يخص تعدد الزوجات بضرورة تنفيذ ما جاء في الكتاب بخصوص التعدد والمراقبة بحيث يكون القاضي مشرفاً فلا يجيزه إلا لأسباب خطيرة كمرض الزوجة الأولى بحيث لا ينتفع بها الزوج، أو لكونها عاقراً، ويكون الزوج في حالة يتمكن معها من القيام بحقوق أكثر من زوجة واحدة، وإلا فلا يسمح له بتعدد الزوجات ويمتنع المأذون عن عقد هذا الزواج إلا بعد موافقة القاضي، واعتمد في ذلك على فقدان شرط العدالة، وأن مراقبة هذا الأمر من الضروري بحيث لا يسمح به إلا للقادرين بحيث لا يترتب عليه أية أضرار اجتماعية.

وفي عهد وزارة عبد الخالق ثروت الثانية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨)، أعد وزير الحقانية مشروع قانون جديد بشأن تنظيم مسائل الأحوال الشخصية، واتخذت الإجراءات لاستصدار مرسوم ملكي جاء فيه بالنسبة لتعدد الزوجات أنه لا بد من

الحصول على إذن من القاضي لمن يريد الزواج بأخرى، وأن يوضح الأسباب الداعية لذلك، وأن يتحرى القاضي عن أحواله وسلوكه ويعاقب الزوج المخالف بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف قرش.

ولكن وزارة مصطفى النحاس الأولى (١٦ مارس ١٩٢٨ - ٢٥ يونيو ١٩٢٨) أحالت المشروع لرجال الدين والقانون لإعادة دراسته، لحذف ما يحذف منه وتعديله ليجئ مطابقاً لأصول الشرع المتبع في مصر، لاسيما أن الوزارة قد لمست بداية تلاشي تعدد الزوجات بصورة واضحة سواء في الأسر الأرستقراطية أو المتوسطة خاصة بعد تلقي كثير من بناتها العلم ونزولهن إلى العمل، وإن كانت هذه المشكلة موجودة في الأسر الفقيرة لاسيما في الريف لاستخدام مزيد من الأطفال في الزراعة.

واستمرت المحاولات للحد من تعدد الزوجات، فكان مشروع وزارة الشئون الاجتماعية الذي عرضه الوزير على الاتحاد النسائي الخاص بشئون الأسرة ومنها تصفية تعدد الزوجات، فقد تضمن المشروع ضرورة الاهتمام بالأسرة ومحاربة المساوئ التي تؤدي إلى شقاء الكثير والإضرار بالمجتمع، ومنع الإسراف في الطلاق والحد من تعدد الزوجات، وأن عقد الزواج لا بد أن يكون عقداً متين الأركان، اشترطت الشريعة لصحته نية التأبيد بحيث إذا فقد العقد هذه النية كان زواجاً غير صحيح، وأكد المشروع أن القائلين بتعدد الزوجات يخالفون روح الإسلام، فالشريعة الإسلامية لم تبح تعدد الزوجات لمجرد الهوى وإشباع الشهوة العمياء، وإنما أباحته لصلاح الأسرة والمجتمع، كما أكد الوزير في بيانه أن الإحصائيات تؤكد زيادة عدد الرجال عن النساء وهو ما يدحض فكرة تعدد الزوجات من هذه الناحية بالإضافة إلى ربط التشرد بتعدد الزوجات، الأمر الذي يدعو إلى الحد من التعدد لحماية المجتمع من هذا الخطر.

وأيد الشيخ عبد الوهاب خلاف المشروع بخصوص هذه القضية، وأن هذا المشروع مشروع يتفق مع الشريعة الإسلامية؛ لأنه بتنفيذ ما جاء في القرآن الكريم بالاقتصار على واحدة حين خوف الجور حال التعدد: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣]،

ورأى أن على من وُلي أمر المسلمين أن يسن القوانين الكفيلة بتطبيق النصوص القرآنية، ومن الوجهة المصلحية فإنه قانون تقتضيه مصلحة الأسرة والأمة، وكذلك كان موقف الشيخ مصطفى عبد الرازق مؤكداً أن العدل المطلق ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩] أمر غير ميسور بل هو متعذر.

ثم كان مشروع محمد علي علوبة الذي تقدم به إلى مجلس الشيوخ في مايو ١٩٤٥ الذي تضمن مشروع تعدد الزوجات، وهو ما يعارض إباحة التعدد، بل لا بد من ضمان تحقيق العدل بين الزوجات طبقاً للآيات القرآنية التي تؤكد على ذلك ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً ﴾ [النساء: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقد مهد لعلاج هذه القضية بزيادة السكان في مصر، فنسبة النسل في مصر من أعلى النسب في العالم، فقد بلغ سكان مصر عام ١٩٣٧ حوالي (١٥٩٦٨٠٠٠) نسمة، وعدد مواليدها (٦٩٤١٨٦) أي بنسبة (٤٣,٥) في الألف من السكان، وفي عام ١٩٣٨ بلغ عدد المواليد (٧٠٤٣٧٦) بنسبة (٤٣,٣٥) في الألف، فتعداد سكان مصر يتضاعف كل خمسين سنة، وفي نفس الوقت فإن الأراضي الزراعية محدودة - ستة ملايين من الأفدنة - ولو وزعت على الأهالي فلا ينال الفرد أكثر من ربع فدان، وزيادة الأراضي تحتاج إلى الجهد والأموال، فهناك زيادة في السكان في مقابل عدم زيادة الأرض، وهو أمر أدى إلى هبوط مستوى المعيشة هبوطاً لا تحمد مغبته، وخاصة بعد سنى الحرب العالمية، وبالتالي فهو يرى أن تحديد تعدد الزوجات يخفف من خطر زيادة السكان، ومن ناحية أخرى فهو يساعد على الحد من الشحناء والبغضاء بين الأخوة، ويساعد الأب على تربية أبنائه وحفظ ميزانية الأسرة، فهناك قضايا عديدة أمام المحاكم نتيجة تعدد الزوجات والضغائن بين الزوجات وبين الأخوة غير الأشقاء، وهو أمر يؤدي إلى تفكك الأسرة والتأثير السلبي على المجتمع.

تهدف المادتان الثانية والثالثة من المشروع إلى منع الإسراف في تعدد الزوجات بين هؤلاء الذين لا يفقهون روح الإسلام، فيتزوجون بأكثر من واحدة وهم عاجزون عن الإنفاق على من في عصمتهم، ومن يجب الإنفاق عليهم من الأصول والفروع، وأشار

أيضاً إلى ظاهرة التشرد وانتشارها وإرجاعها إلى تعدد الزوجات، وبالتالي لتجنب هذه الآثار السلبية، فالأمر يقتضي ألا يقع الزواج الثاني إلا بإذن القاضي وبقرار قابل للاستئناف على النحو الذي وضعته المادة الثالثة، فيبحث القاضي دواعي الزواج الثاني كأن تكون الزوجة الأولى عقيماً أو مريضة ويكون الزوج قادراً على الإنفاق على اثنتين ونسلهما، فإذا كان الزوج على حق سمح له القاضي بالزواج وإلا منعه، ويعتقد محمد علي علوبة أن تحقيق هذا المشروع هو تحقيق لروح الإسلام.

وأعطت المادة الرابعة للزوجة التي تزوج بعلها بأخرى بعدها حق الطلاق متى رأت من كبريائها أو آلامها النفسية ما يحملها على ترك زوج هو في نظرها قد أهانها أو غير وفيّ لها، وهذه الآلام لا تقدرها إلا الزوجة وبالتالي يجب أن يترك لها التقدير.

ولم يخرج المشروع إلى حيز التنفيذ عندما قرر مجلس الشيوخ أن هذه المشروعات (تعدد الزوجات والطلاق) من شأن رجال الشريعة الإسلامية، فكانت هناك معارضة لهذا المشروع، وقد أشار الشيخ محمود أبو العيون إلى ما نص عليه المشروع من حق المرأة في طلب الطلاق من زوجها بسبب زواجه بأخرى، وهذا ما لم يقل به أحد من فقهاء الإسلام فيما نعلم، وفند ما جاء في المشروع وأكد أن التشرد ليس مبعثه تعدد الزوجات أو الطلاق، فإن مجموع المتشردين بالنسبة للطلاق ٥٪ ولتعدد الزوجات ٣٪ من مجموع المتشردين، أما المصدر الرئيسي للتشرد فهو الفقر وسوء التربية ونظام التعليم والجهل وما إلى ذلك من مفاسد المجتمع، أما زيادة السكان كسبب لمشروعه فغريب من صاحب المشروع أن يعتبر زيادة النسل من شرور المجتمع في الوقت الذي تتفاخر فيه الأمم بكثرة النسل، وبالنسبة لقلة الموارد الاقتصادية والفقر في البلاد فسببه تقصير ولاة الأمور في إصلاح الأراضي واستغلال المناجم وتشجيع الصناعات والمؤسسات الصناعية وتوليد الكهرباء من مساقط المياه وغير ذلك، وإن كانت البلاد في طور التطور «إن شاء الله».

وفي الحقيقة كانت المعارضة التي قادها الشيخ محمد أبو زهرة قوية بالنسبة لهذه المشاريع مع أنها أوضحت أن الاقتصار على امرأة واحدة هو الزواج الأمثل، ولكنها

عدت التعدد علاجاً اجتماعياً يحفظ الأمة من نقص الرجال والمرأة من الدنس وبالتالي استمر الوضع على ما هو عليه ولم تسفر هذه المشروعات عن شيء، وفي ١٩ فبراير ١٩٥١ قادت درية شفيق مظاهرة نسائية مكونة من أكثر من ألف سيدة من الاتحاد النسائي وجماعة بنت النيل من أمام الجامعة الأمريكية إلى مجلس النواب، لتقديم مطالبهن التي تضمنت السماح للمرأة بالاشتراك في الكفاح الوطني والسياسة وتساوي الأجور. وما يهمنا في هذا الصدد هو المطالبة بإصلاح قانون الأحوال الشخصية بوضع حد لتعدد الزوجات وتقنين الطلاق. وفي اليوم التالي توجهت درية شفيق وسيزا نبراوي على رأس وفد إلى قصر عابدين، حيث قدمن صورة من مطالبهن، وقدمت درية شفيق للمحاكمة في ٦ مارس ١٩٥١ بتهمة اقتحام البرلمان، وترافعت عنها مجموعة من المحاميات في مقدمتهن مفيدة عبد الرحمن، وكذلك مجموعة من المحامين المؤمنين بقضايا المرأة، ونظرت القضية في ١٠ أبريل وانتهت بالتأجيل إلى أجل غير مسمى، والأهم فقد تقدمت رابطة السُّنيين بالتماس إلى الملك تقول فيه: «الحركة النسائية مؤامرة دبرها أعداء الإسلام والملحدون والبلاشفة بنية القضاء على ما تبقى من تقاليد إسلامية في البلاد، ولقد استخدموا النساء - نساء مسلمات - وسيلة لتحقيق هدفهم».

قضية الطلاق

يعتبر الطلاق من المشاكل الأساسية في المجتمع المصري لما له من آثار سلبية على الأسرة المصرية، فمثلاً في عام ١٩٣١ وفي المناطق الحضرية وقع من حوادث الطلاق ما يربو على نصف حالات الزواج، وهي نسبة لها خطرها، حيث كان عددها ١٤٦٥١ حالة، ومن بين هؤلاء ٥٦٧٤ زوجاً لم تدم حياتها الزوجية أكثر من عام، و٥٦٦٠ زوجاً امتدت زيجاتهم بين عام وأربعة أعوام، و٧٤٩ طلقوا زوجتهم بعد أن عاشروهن من عشرة أعوام إلى أربعة عشر عاماً، ومن حالات الطلاق ٢٢١٦ حالة بعد أن أعقب الزوجان ولداً، و٩٤٢ حالة بعد أن كان للزوجين ولدان، و٥٣٥ حالة بعد أن أصبح لهما ثلاثة أبناء، و٣٦٣ حالة بعد أن أصبحا أبوين لأربعة، و١٦٣ حالة حينما كان للأبوين خمسة، و٢١٥ حالة بعد أن كان للأبوين أكثر من ذلك.

ويؤخذ من إحصائيات وزارة الحقانية أن عدد قضايا الطلاق والتطليق في المحاكم الشرعية عام ١٩٣٣/ ١٩٣٤ القضائية بلغ ٩٠٣٢ قضية مقابل ٨٥٨٩ في السنة القضائية السابقة، ومن هذه القضايا ١٦٦٣ في محكمة مصر، و٨٩١ في محكمة الإسكندرية، و١٠٨٠ في محكمة طنطا، و٦٩٠ في محكمة الزقازيق، و٧٥٠ في محكمة المنصورة، و١٤٥٦ في محكمة بني سويف، و١٦٥٧ في محكمة أسيوط، و٧٤٥ في محكمة قنا، وهو ما يشير إلى أن معدل الطلاق في مصر مرتفع بالنسبة لحالات الزواج، فقد بلغت حالات الطلاق منسوبة لحالات الزواج عام ١٩٤٤ إلى ٣٠٣ في الألف، وأعلى معدل للطلاق في العشرين سنة السابقة يظهر في عامي (١٩٥٢ - ١٩٥٣) فمعدل الزواج هو ١٠,٨، ومعدل الطلاق ٢,٣، وفي عام ١٩٥٣ بلغ معدل الزواج ٩,٨، ومعدل الطلاق ٢,٨.

وبوجه عام فإن معدلات الطلاق تزيد في الحضر عن الريف لعدة عوامل، منها:

١) إن معظم النساء في الريف لا يعملن، وبالتالي فهي تحرص على زوجها باعتباره العائل الوحيد لها، وبالإضافة إلى الخوف من سخط المجتمع وتقولات الناس إذا طلبت الطلاق، أما في المدينة فمعظم النساء لهن استقلالهن الاقتصادي الأمر الذي يجعلهن أكثر جرأة في طلب الطلاق، إذا استحالت الحياة مع الزوج.

٢) وغالباً ما يرتبط الزوجان بأنشطة عديدة خارج نطاق الأسرة في المدينة مما يحول بينهما وبين القيام بالالتزامات الأسرية بصورة مرضية، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار الزواج.

٣) يعتبر الزواج في الريف أمراً ضرورياً وحتمياً ومحققاً لقيم جماعية، أما في المناطق الحضرية فالزواج مسألة شخصية لا تعني سوى الشابين المقبلين على الزواج، ولذلك يكون الطلاق في الريف من الأمور الصعبة والمكروهة، بينما يكون الأمر غير ذلك في المدينة.

ويعتبر الطلاق بلا شك حادثاً مشئوماً للأشخاص الذين يشملهم، كما يعتبر مؤشراً واضحاً لفشل نسق الأسرة، ولما كانت جميع أنساق الزواج تتطلب وجود الزوجين معاً، وقد تنشأ بينهما بعض الخلافات التي ربما تصل إلى درجة عالية، بحيث تؤدي إلى

استحالة الحياة معاً فعندئذ يكون الطلاق، وبهذا المعنى يكون الزواج سبباً في الطلاق، فحدوث الطلاق يسبقه حدوث الزواج.

وبلا شك أن للطلاق آثاراً سلبية على الأطفال أهمها:

- حرمان الأطفال من التمتع بالرعاية السليمة وفقدان حنان الأم وعطف الأب.
- تشرد الأطفال.
- فشل الأطفال دراسياً وأحياناً مهنياً.
- تعرض الأطفال للأمراض الاجتماعية والنفسية.

وهناك عدة عوامل تؤدي إلى الطلاق، من أهمها:

١) النشأة في بيت لا يعرف طعم السعادة واستمرار النزاع بين الزوجين، فقد تحاول الفتاة التي كان أبوها يعذب أمها أن تتحفظ في حياتها الجديدة أو أن تبدأ بالسيطرة على زوجها قبل أن يتمكن منها أو تتخذ دور المنتقم لأمها وجنسها.

٢) تدخل الأهالي في الزواج بداية من الاختيار ونهاية بالمشاكل، وهو ما يجعل المشاكل أكثر عمقاً واستمراراً.

٣) الجهل بالأمور الجنسية لكل من الزوجين، وعدم تفهم هذه الأمور على أسس علمية.

٤) عدم الكفاءة بين الزوجين من الناحية التعليمية والاجتماعية لاختلاف منشأ كل منهما، وعدم قدرتهما على التكيف مع بعضهما البعض.

٥) عدم تأهيل كل من الزوجين للحياة الزوجية عن طريق التوعية والتعليم في المدارس عن الحقوق والواجبات الزوجية.

٦) عدم اهتمام المرأة بنفسها بعد الزواج، فهي تنسى كيفية المحافظة على الزوج لاسيما بعد إنجاب الأطفال الذين يأخذون كل اهتمامها وتسير حياتها على وتيرة واحدة، وكذلك انشغال الزوج في الحصول على العيش ولا يوجد لديه وقت للمرح وهو مطلب كل أسرة.

٧) عدم النظرة الجدية للزواج.

ولقد أرجعت النهضة النسائية أسباب الطلاق إلى سوء تقدير أحد الزوجين أو كليهما لمعنى الحياة الزوجية، وعدم إدراك الحالة المزرية التي يكون عليها الأطفال بعد الانفصال، وكذلك نضوب معين الحب بين الزوجين من الأسباب الأساسية للطلاق، وتحدد باحثة البادية أسباب الطلاق في جهل الزوجين بالآخر، وزواج مختلف الطباع أو مختلف المراكز الاجتماعية كزواج عالم بجاهلة أو غني بفقيرة... إلخ، ولذلك ترى النهضة النسائية ضرورة حسن الاختيار عند الزواج وحسن تقدير مصلحة الأولاد.

ويوصي الإسلام بحسن المعاشرة، ولا ينصح بالطلاق إلا للضرورة القصوى، مثل: عدم قدرة المرأة على الإنجاب، والشذوذ الجنسي، وعدم القدرة على الإنفاق، والابتعاد الطويل عن المرأة، والمرض الشديد غير المأمول شفاءه، وغير ذلك من الأمور، وقد تدرج الإسلام في تأديب الزوج لزوجته فبدأها بالأمر بالمعروف والكلمة الطيبة والوعظ والإرشاد، فإذا لم ينجح يهجرها في مضجعها، وإذا فشل يجرب وسائل التأديب غير المبرحة وعدم ضربها على وجهها ولا يحق له أن يؤدبها بلسانه أو يسمها فحش القول، وإذا لم ينجح في شيء من ذلك يتدخل حكمان أحدهما من أهله والآخر من أهلها للإصلاح بينهما، فإن لم ينجحا كان آخر الحلول الطلاق، وإجمالاً فطبقاً للشريعة الإسلامية يتم الطلاق إذا توفر شرطان أساسيان:

الأول: ثبوت الضرر بها لا يستطيع معه دوام العشرة.

الثاني: عجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين.

ومن الطبيعي أن تتعدد الآراء حول مجموعة الضوابط التي يراها البعض للحد من ظاهرة الطلاق حماية للأسرة والمجتمع، فيرى قاسم أمين ضرورة وضع بعض القيود أمام الرجل تسمح له بمراجعة نفسه، فعليه التوجه إلى القاضي أو المأذون ليشرح شكواه ويطلب المأذون منه مراجعة نفسه أسبوعاً، فإذا أصر على موقفه وجب على المأذون أن يأتي بحكم من كل طرف للإصلاح، وبعد فشل هذه الخطوة يقدم تقريراً بذلك إلى القاضي، ويتم الطلاق تبعاً لذلك، ويجب إشهاره رسمياً في وثيقة تمنح للطرفين، ومن ناحية أخرى فهو يرى أن المرأة تستطيع تطليق نفسها إما

باستخدام مذهب غير مذهب الحنفية الذي لا يعطي للمرأة هذا الحق باعتبارها ناقصة عقل ودين، أو تشترط المرأة عند عقد الزواج أن يكون لها حق التطليق، ويميل قاسم أمين إلى الأسلوب الأخير، ورأت روز اليوسف أنه لا بد من حصول المرأة على تعويض مالي مناسب بعد الطلاق للأضرار التي تصيبها، خاصة إذا كانت الزوجة عاملة، حيث إن قانون العمل كان يفرض على المدرسة الاستقالة عند الزواج، وطالبت هدى شعراوي والاتحاد النسائي بوضع حد لسوء استغلال الرجل لهذا الحق وضرورة أن يتم الطلاق أمام المأذون أو القاضي، كما طالبت بمنح المرأة حق الطلاق أسوة بالرجل، وأكدت النهضة النسائية على ضرورة تغير قانون الأحوال الشخصية ووضع قيود للطلاق مع القرآن والسنة، وتهيب برجال الدين أن يعملوا على نشر الوعي الديني والأخلاقي للتخلص من سوء التربية وفوضى الطلاق.

ونتيجة لتبني التنظيمات النسائية قضية الطلاق واهتمام الرأي العام بها، قامت وزارة الحقانية بتشكيل لجنة لبحث قانون الأحوال الشخصية وانتهى الرأي إلى حل الخلافات الزوجية عن طريق التحكيم، فإذا نجح الحكمان فبها، وإن فشلا فيحال الأمر إلى القاضي الذي يحكم بالطلاق إذا رأى أن دوام المعاشرة قد تؤدي إلى إفساد الأسرة، وبالتالي أصبح الطلاق بأيدي القضاة الشرعيين، وعدم سماع دعوى الزوجين إلا بناء على أوراق رسمية، واتباع المذهب المالكي والشافعي في مسألة القيود. وتوالى صدور القوانين لتعالج ضمن ما تعالج قضايا الطلاق وحالاته والآثار المترتبة عليه من نفقة وحضانة... إلخ، فالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠، أوجب النفقة على الزوجة، وتعتبر ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الإنفاق ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء، ويكون لدين النفقة للزوجة امتياز على جميع أموال الزوج، ويتقدم مرتبة على ديون النفقة الأخرى (مادة ١) وأشارت المادة (٩) إلى عيوب الزوج التي يترب عليها الطلاق كالجنون والجذام والبرص، إلا إذا كانت الزوجة راضية عن هذه العيوب، والطلاق في هذه الحالة طلاق بائن، ويستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها.

ورغم هذا القانون فقد ظلت هناك قضايا بلا حسم، ولمواجهة احتيال المطلقات على النفقة بدون وجه حق، عدلت المادة (٢) من قانون (٢٥) لسنة (١٩٢٠) التي تنص على أن أقصى الأمد ثلاث سنوات، فأصبحت عدة المطلقة بمقتضى قانون (٣٠) مايو (١٩٢٦) سنة واحدة. ومحاولة لعلاج النقص في الأحوال الشخصية، شكلت وزارة الحقانية لجنة برئاسة وكيلها وعُضوية الشيخ مصطفى المراغي رئيس المحكمة العليا، والشيخ عبد الحميد سليم رئيس محكمة مصر، والشيخ محمد مخلوف رئيس التفتيش الشرعي، والشيخ عبد السلام البحيري المفتش الشرعي بالوزارة، وياسين أحمد مدير إدارة المجالس الحسبية، وجميعهم على المذهب الحنفي، وكانت مهمتها تلافي عيوب قانون الأحوال الشخصية، ولم تتقيد اللجنة بالمذاهب الأربعة، بل استندت أيضاً إلى آراء فقهاء الإسلام والكتاب والسنة. وأسفر جهد اللجنة بمشروع جديد للأحوال الشخصية، فبالنسبة لتعدد الزوجات اشترط ألا يعقد الزواج بأخرى إلا بإذن من القاضي، ومنع القاضي لغير القادر على الإنفاق على أكثر ممن في عصمته ومن تجب نفقتهم عليه من أصوله وفروعه معتمداً في ذلك على شرط العدل في التعدد، فلا يسمح بالتعدد إلا للقادرين ومن لا يترتب على زواجهم أضرار اجتماعية، أما الطلاق فلا يقع طلاق المكره ولا السكران ولا طلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على شيء أو المنع منه، وأن الطلاق لا يقع إلا مرة واحدة مهما كان العدد لفظاً أو إشارة، وأن كنايات الطلاق وهي ما تحمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالبينة، وأوضح المشروع الطلاق الرجعي والبائن.

وبالنسبة للفسخ بإخلال الزوج بالشروط، فإن اشترطت الزوجة في عقد الزواج شرطاً على الزوج فيه منفعة لها ولا ينافي مقاصد العقد، كأن لا يتزوج عليها أو أن يطلق ضرتها أو ألا ينقلها إلى بلدة أخرى، صح الشرط ولزم على الزوج تنفيذه وإلا لها فسخ العقد، ولا يسقط حقها في الفسخ إلا إذا تنازلت عنه، وللزوجة إذا ادعت إضرار الزوج بها وأثبتته طلقها القاضي طلقة بائنة بعد عجزه عن الإصلاح بينهما، وللزوجة حق الطلاق إذا ثبت غياب الزوج سنة أو أكثر كما جعل الزوجة المحكوم على زوجها بالحبس ثلاث سنوات أو أكثر الحق في طلب الطلاق بعد سنة من الحبس.

وأشار المشروع إلى دعوى النسب، فلا تسمع إذا ثبت عدم تلاقي الزوجين من حين العقد، وكذلك لا تسمع دعوى نسب ولو أتت به زوجة بعد سنة من غياب الزوج إذا ثبت عدم التلاقي بينهما، وكذلك لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق أو الوفاة، والنفقة لمدة سنة وطبقاً لحالة الزوج يسراً أو عسراً مهما كانت حالة الزوجة، وللقاضي أن يأذن بحضانة الصغير بعد السنوات السبع إلى التسع، والصغيرة بعد تسع سنوات إلى إحدى عشرة إذا كانت مصلحتهما في ذلك.

وحيث أن أحكام المشروع مأخوذة من مذاهب أخرى غير المذهب الحنفي، فقد رأى وزير الحقانية عرض المشروع على شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية باعتبارهما شيخا المالكية والحنفية مع شيخي الشافعية والحنابلة لاختيار الأفضل، وتمت الموافقة على بعض المواد، ورفض البعض الآخر، ولم تغير وزارة الحقانية رأيها، فهي غير مرتبطة إلا بما تقتضيه المصلحة وينطبق على أحكام الشريعة، وحسم الملك فؤاد الموقف ورفض المشروع حيث يقف عقبة في سبيل حصوله على الخلافة، وأن المشروع فيه نفس الاتجاه الذي اتبعه مصطفى كمال في تركيا وصبغها بالعلمانية، فضلاً عن أنه لا يريد إصلاحاً متدرجاً لا ثورياً وجذرياً.

وصدر بعد ذلك القانون رقم (٢٥) لسنة (١٩٢٩) الذي أوضح حالات الطلاق، فلا يقع طلاق السكران والمكره (مادة ١)، وأن الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة (مادة ٣)، يتم الطلاق إذا غاب الزوج عن منزل الزوجية سنة أو أكثر دون عذر مقبول مادة (١٢)، وكذلك للزوجة أن تطلب الطلاق إذا كان زوجها محبوساً بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنوات فأكثر، وذلك بعد سنة من حبسه طلاقاً بائناً (مادة ١٤).

وحدد القانون نفقة العدة بسنة (مادة ١٧) وهي تقدر طبقاً لحالة الزوج يسراً أم عسراً مهما كانت حالة الزوجة (مادة ١٦)، وبالنسبة لحضانة الأولاد فللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة إذا تبين أن المصلحة، تقتضي ذلك (مادة ٢٠)، أما دعوى النسب فلا تسمع عند الإنكار لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها منذ العقد، ولا لولد زوجة

أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها، ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من وقت الطلاق أو الوفاة.

وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون (٢٥) لسنة (١٩٢٩) بأن الإسلام شرع الطلاق إذا تعذرت المعاشرة بالمعروف، كما أجمع الأئمة وجمهور الفقهاء على أن إيقاع الطلاق لغير شرعي حرام أو مكروه، يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن النبي ﷺ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»، وفي رواية عنه: «أبغض الحلال عند الله الطلاق»، وأشارت المذكرة إلى وقوع الطلاق على دفعات متعددة طبقاً للآية الكريمة: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٢٩ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾ [البقرة: ٢٢٩، ٢٣٠] فالطلاق البائن بعد طلقتين حتى يراجع الزوج نفسه بعد المرة الأولى والثانية وكذلك الزوجة، فقد ضيق الإسلام دائرة الطلاق وجعل إباحته مقصورة على الحالات التي لا يمكن للزوجين أو أحدهما إقامة حدود الله، ولو التزموا حدود الله ما وقعت شكوى من قواعد الطلاق. ويعتبر هذا القانون تغييراً كبيراً في الأحكام الموضوعة، وخرج في بعض مواده عن المذاهب الأربعة، وذلل أقصى عقبة كانت تعترض التشريع، ومهد لسبيل جديد في هذا الشأن وروعي فيه مصالح الزوجات، ورفع عنهن الأضرار، ويعتبر متمماً لقانون (٢٥) لسنة (١٩٢٠) خاصة في حق التطليق الذي كان مقصوراً على الرجل ولا يتمتع به سواه إلا في حالة العنة وأخويها الخصاء والجب، والخلاصة يعتبر القانون خطوة رئيسة لإصلاح الأحوال الشخصية بما لا يخرج عن الشريعة الإسلامية.

ثم صدر القانون رقم (٧٨) لسنة (١٩٣١)، وهو خاص بترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها، فتضمن أن المحاكم الشرعية والجزئية تختص بالحكم النهائي في نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعها إذا لم يزيد ما يطلب الحكم به في كل نوع

مائة قرش في الشهر، أو لم يحكم بأكثر من ذلك إذا كان الطلب غير معين، وكل ذلك بشرط ألا يزيد مجموع ما يحكم أو يطلب الحكم به لزوجة أو للصغير عن ثلاثمائة قرش في الشهر، النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفي قرش، أو لم يحكم بأكثر من ذلك إذا كان الطلب غير معين، المهر والجهاز إذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفي قرش وكانت قيمة المهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش (مادة ٥)، وبالحكم الابتدائي إذا زادت المبالغ السابقة عن هذه الحدود، على أن تنفذ أحكام النفقة مؤقتاً رغم حصول المعارضة أو الاستئناف (مادة ٦)، وتناول القانون كيفية استئناف الأحكام من المحاكم الجزئية أمام المحاكم الابتدائية ومن الأخيرة أمام المحكمة العليا، وتفصيلات خاصة بإقامة الدعاوى.

ورغم صدور القوانين السابقة فإنها لم تجعل الطلاق أمام القاضي لوضع حد لفوضى الطلاق، وفي نفس الوقت تصاعدت نسبة الطلاق في مصر، ففي عام (١٩٣٥) كانت النسبة (٦, ٣)، ثم أصبحت (٧, ٤) عام (١٩٤٤) نظراً للظروف الاقتصادية الجديدة التي حدثت لبعض قوى المجتمع فترة الحرب العالمية الثانية، ومع هذا التصاعد قوى سريان الدعوة لتعديل نظام الطلاق والارتفاع بالحياة الزوجية لما يجب عليه من التقديس والتقدير. ومن هنا كانت مشروعات وزارة الشئون الاجتماعية، فقد اهتمت الوزارة بهذه المشكلة لإصلاح الأسرة المصرية لتدعيم المجتمع، وأشار المشروع إلى مشكلة أطفال الطلاق، وقد بلغ عددهم (٥٥٢٢٦) طفلاً، ومعظم هؤلاء من الطبقات الفقيرة، ومصير هؤلاء التشرد والإجرام، ومما يعقد المشكلة تزايد نسبة الطلاق في مصر، ففي عام (١٩٣٨) بلغت حالات الطلاق (٥٥٣١٧) زادت عام (١٩٤٢) إلى (٦٨٠٥٥)، ودل الإحصاء على أن أكثر المطلقات من البغايا وهو ما يزيد نكبات المجتمع، وحدد وزير الشئون بأنه لا يحارب الطلاق في حد ذاته؛ لأن الطلاق ضرورة اجتماعية سنها الله لإصلاح المجتمع عند الحاجة، ولكنه يحارب الخروج على الشريعة الغراء، وأن العلاج الحقيقي لهذه المشكلة يكمن في دعوة الناس إلى عدم التطرف في الحرية الشخصية والرجوع إلى حظيرة الدين. وكانت أهم ملامح هذا المشروع هو جعل الطلاق أمام القاضي، وفرض عقوبة على من يلجأ إلى الطلاق دون

إذن القاضي، وكانت العقوبة المقترحة الحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف قرش أو بإحداهما، وكثرت المشاريع حول هذا الموضوع لكثرة حالات الطلاق التي بلغت ثلث حالات الزواج، منها ما كتبه الأستاذ محمد عبد الرحيم عنبر المفتش بوزارة الشئون الاجتماعية حول هذا الموضوع، داعياً إلى ضرورة تنقية نظم الزواج الحالية وتعديل برامج التعليم، وإصدار تشريع يمنع من زواج غير القادرين على النفقة والمريض بمرض تناسلي والمتزوج بأخرى إلا في حالة الضرورة، وجعل الطلاق أمام القاضي بعد استخدام ما نص عليه الشرع من وسائل، وأكد الشيخ مصطفى عبد الرازق أن الطلاق كما قال الرسول ﷺ: «أبغض الحلال عند الله» هو هدم الأسرة والمجتمع وتشريد للأطفال الصغار، وأن يكون الطلاق بمعرفة القاضي أمر لا بد منه.

كما تناول المشروع الذي قدمه محمد علي علوبة موضوع الطلاق، وأعطت المادة الرابعة للزوجة التي تزوج بعلها بأخرى حق الطلاق إن رأت من كبريائها وآلامها النفسية ما يحملها على ترك الزوج الذي أهانها، وتشير المادة الخامسة إلى الإسراف في الطلاق، فحالات الطلاق عام (١٩٤٢) قد بلغت (٦٨٠٥٥) حالة مقابل (٢٢٦٥٧٦) عقد زواج، وهي نسبة كبيرة يؤدي استمرارها إلى انهيار الأسرة، لذا من الضروري السعي في التوفيق بين الزوجين بندب حكم من قبل الزوج وآخر من قبل الزوجة للتوفيق بينهما، فإن فشلا أباح القاضي حصول الطلاق، وندب المحكمة لمحاولة الإصلاح بين الزوجين أمر أجدى من أن يتناوله القاضي، فإلى جانب كثرة مشغولياته مما يحول قيامه بهذا العمل، فإن أسرار العائلات تكون في مأمن من الذيوع إذا كانت بين أهل الزوجين أو أصدقائها المقربين، وطبقاً للآية الكريمة: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

أما المادة السادسة فتجعل للزوجة التي انتهى أمرها بالطلاق حق مطالبة مُطلقها بتعويض إذا أثبتت أنه أساء استعمال هذا الحق وأنه أصابها ضرر من أجل ذلك، وتقدير

هذا الضرر متروك للقاضي، فإذا أثبت القضاء جحوده وعبثه فكيف يمكن ترك هذا الصنف من القساة يقترفون آثامهم دون زجر أو تعويض؟! وتعرض محمد علي علوبة لمسألة التعويض في الخلع، وقد يتفق الزوجان في هذا الطلاق على مال كتعويض للخلع يتقاضاه المطلق من مُطلقته، وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في أمر هذا التعويض، واستقر القضاء الشرعي في مصر وتبعه القضاء المدني أن الاتفاق على تعويض الخلع واجب تنفيذه مهما بلغ مقداره، ولو أتى على ثروة المطلقة، ولتلافي عملية الإسراف في طلب التعويض، كان الاقتراح أن يكون موضوع تعويض الخلع تحت نظر القضاء وتقديره، وله أن ينقصه بما يراه حقاً وعدلاً ومتفقاً مع الشريعة، ولا يخفى أن الخلاف بين الفقهاء يجعل للمشرع عند الضرورة أن يقرر ما يراه متفقاً مع الحالة الاجتماعية والأدبية التي يجب أن تكون عليها البلاد.

وعارض هذه الأفكار والمشاريع الشيخ محمود أبو العيون، فكيف يجوز للمحكمة أن تخفف من قدر المال الذي وقع الطلاق في مقابله؟! فهذا إقحام للمحكمة في غير موضعه؛ لأن الطلاق على حال المسمى في الفقه بالخلع عقد المعارضة بين الزوجين، حيث تتخلص الزوجة من ملك النكاح بما تدفعه من المال للزوج قل أو كثر، وبالطلاق ستكون استوفت العوض، وهو بذلك قد استوفى العوض كاملاً وكما شرط، فما جاء في المادة المذكورة على إطلاقه لم يقل به ثقة من علماء الإسلام.

ويعلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي على هذه القضايا «بضرورة الرجوع إلى رجال الدين لأخذ رأيهم في هذه الموضوعات، وأن قضية الطلاق وتعدد الزوجات قد حكم فيها الدين منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ونصف، ووضع لها نصوصاً قوية تتمشى مع كل زمان ومكان، ولا عيوب فيما ورد فيها من أحكام، إنما العيوب في رجالنا الذين لم يتعلموا آداب الدين الإسلامي ولم يتربوا تربية صالحة، فإذا تعلم الشعب التعليم الكافي وتربى الرجال والنساء التربية الصالحة أمكنهم أن ينظموا حياتهم وينفعوا بأحكام دينهم، أما القول بأن هذه الأحكام في حاجة إلى تعديل، فهو قول لا يتفق مع الصواب، فالتعديل الذي نحتاج إليه هو تعديل النفوس، والتهذيب الذي ينقصنا هو تهذيب الضمائر والأخلاق.

وإجمالاً فنتيجة للمعارضة بالنسبة لتقييد الطلاق والتي قادها بعض رجال الدين لم تصل الآراء والمشروعات التي قدمت سواء من وزارة الشئون الاجتماعية أو من محمد علي علوبة إلى نتيجة، وعندما أثير الموضوع في مجلس النواب ركزت الأصوات المعارضة على أن تطور المرأة وتغير وضعها هو الذي أدى إلى الطلاق، وساق أحد الأعضاء مثلاً بطلاق إحدى المحاميات، لتغيبها عن بيتها فهي في المحكمة صباحاً وفي المكتب ليلاً، فلقيت هذه المشروعات نفس مصير محاولات الحد من تعدد الزوجات، وظل الأمر كذلك حتى عام (١٩٥٢)، ومهما كان الأمر فإذا كان الطلاق نهاية مؤلمة أو مأساة، لكنه في الحقيقة أفضل من الحياة التعسة غير الموفقة، حتى في وجود أطفال، فإن معيشة الأطفال مع الأم والأب في حالة انفصالهما تكون أفضل من وجودهم في جو مشحون بالخلافات والصراعات الدائمة مما يكون له أكبر الأثر على سلامتهم النفسية أو في تكوين شخصياتهم بصورة سوية.

ومع ثورة يوليو (١٩٥٢)، وبناء على التطورات التي صاحبتها، كان للمرأة النصيب في حصولها على مكاسب، وبطبيعة الحال فقد انعكس ذلك على الأحوال الشخصية التي طرأ عليها بعض التغيرات.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأحوال الشخصية للمسلمين طبقاً لأحدث التعديلات، المطابع الأميرية، القاهرة، (١٩٩٧).
- مدونة التشريعات المصرية، قانون (٤٤) لسنة (١٩٧٩)، إشراف حسن البغال.

الدوريات

- الوقائع المصرية، المرأة المصرية، النهضة النسائية، المصور، السياسية الأسبوعية، الهلال (الكتاب الذهبي ١٨٩٢، ١٩٤٢).

المراجع

- أميرة خواسك، معركة المرأة المصرية للخروج من عصر الحريم، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- أميرة عبد المنعم البسيوني، الأسرة المصرية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٤.
- عبد الله الإمام، صفحات من تاريخ المرأة المصرية، الكتاب الذهبي، د.ت.
- لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي (١٩١٩ - ١٩٤٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٤). النظام القضائي المصري الحديث (١٩١٤ - ١٩٥٢)، ج٢، ط١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، (١٩٨٦).
- محمد علي علوبة، ذكريات اجتماعية سياسية، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، (١٩٨٢).
- محمد كمال يحيي، الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٣).
- ملك حفني ناصف، النسائيات، ملتقى المرأة والذاكرة، القاهرة، (١٩٩٨).

رابعاً: ثورة يوليو وما بعدها
(١٩٥٢ - ٢٠٠٠)

١٤ - العدل التربوي

في تعليم المرأة

أ.د. سعيد إسماعيل علي
أستاذ أصول التربية
كلية التربية
جامعة عين شمس

مقدمة

«الصراع» و«التنافس»، قواعد من العسير على أحد أن ينكرها وهو يرصد مسيرة الأمم في مختلف البقاع وعبر العصور. والأمم في مسيرتها هذه تنزع إلى التفوق حتى تفوز في حلبة التنافس والصراع والتدافع. وإذا كان للتفوق أسلحته المتعددة، فرأس هذه الأسلحة هو امتلاك «القوة». وإذا كانت القوة يمكن ترجمتها في قوة عضلات، وفي أسلحة فتاكة، وفي كثرة مال، إلا أنك إذا تأملت في كل منها وفي غيرها سوف تجد أنها جميعاً تقوم مدى امتلاك المعرفة التي هي أساس كل مظهر من مظاهر الحياة منذ قرون عدة كما تنبؤنا بذلك وقائع التطور البشري.

لكن هذه المعرفة إذا نمت وتطورت في مجتمع، في ظل احتكار لطبقة دون غيرها، أو تمييز لفئة دون غيرها، أفسحت المجال لأساليب «قهر» و«ظلم» من شأنه أن يبدد الجهد الوطني، ويزرع الغل والتحاسد والبغضاء، فإذا بالمعرفة تفقد ميزتها في أن تكون طريق القوة.

من هنا أصبح من المهم أن يترافق مع «المعرفة»، مبدأ «العدل»، وفقاً لكل مجال من مجالات الحياة المجتمعية، وترجمته في مجال التعليم أن يكون هناك تكافؤ في فرص التعلم والتعليم لكل من الذكور والإناث، لا داخل النظام التربوي فحسب، بل وكذلك في جملة السياقات المجتمعية التي هي الحاضن الرئيسي لتوجه التعليم، إن خير فخيراً، وإن شراً فشراً.

وجماع فرص التكافؤ بين النوعين في داخل النظام التربوي وما يرافقه ويواكبه من سياقات مجتمعية هو ما نقصده بالعدل التربوي، لأن «ديموقراطية التعليم» و«تكافؤ الفرص» ينصرفان أكثر إلى ما يتم داخل النظام التربوي، بينما «العدل التربوي»، يضيف إلى ذلك مجموعة من الشروط المجتمعية التي يمكن أن تبدد الديمقراطية وتفرغ التكافؤ من مضمونه.

ومن هنا فليست المسألة مسألة «توسع» في تعليم المرأة؛ لأن هذا يمكن أن يوحي بغلبة النظرة العددية الكمية، وإنما هي - بالإضافة على ذلك - إلى نوع هذا التعليم، وإلى مدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه، وإلى أنه لا يؤدي إلى خطأ محتمل مقابل، بأن يكون هذا التوسع على حساب تعليم الذكور... إنه «العدل التربوي» بين جميع أبناء الوطن الواحد، هو المنشود، وهو المقصد.

أولاً: التعليم قبل العالي

تشير قراءة دستور (١٩٥٦) نصوصاً واضحة وصريحة تؤكد على كثير من حقوق المرأة، مثل:

«تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة» (مادة ١٩).

«المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة» (مادة ٣١).

«التعليم حق للمصريين جميعاً» (مادة ٤٩).

كذلك فإن ميثاق العمل الوطني الذي صدر عام (١٩٦٢)، حمل من النصوص ما يعزز من هذه الحقوق، خاصة وكان قد مضى من عمر الثورة عشر سنوات، بلغت خلالها درجة عالية من نضج الخبرة واتساع الأفق، فمن ذلك:

«فالمرأة وقد كافحت من أجل الحصول على حق الشعب في الحصول على الحرية والحياة، فمن حقها أن تسترد حقوقها».

«والمرأة لا بد أن تتساوى بالرجل، ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة».

التوحيد والإلزام

كان للدكتور طه حسين دور ملموس لأول مرة في تاريخ التعليم الحديث في مصر في إصدار أول تشريع يبغي توحيد كافة أشكال تعليم المرحلة الأولى في مدرسة واحدة تسمى المدرسة الابتدائية عام (١٩٥١)، لكن يبدو أن قصر عمر الوزارة الوفدية التي

كان وزيراً فيها، وما هب على مصر من أعاصير سياسية كالعادة فرغ هذه الخطوة من محتواها مع الأسف، فأصبحت شكلاً بغير مضمون حقيقي.

ومن هنا حق لإسماعيل القباني أن يكتب قائلاً: «إن توحيد المدرسة الابتدائية القديمة والمدارس الأولية والإلزامية التي حولت إلى مدارس ابتدائية ليس مسألة نظرية تحل بكلمة تقال أو مادة توضع في قانون، وإنما هو تغيير ملموس يجب إحداثه في الأساليب التي تسير عليها المدارس، وفي الجهاز المدرسي بأجمعه - في المعلمين الذين لم يعدوا للتدريس في الفرق الراقية بالمدارس الابتدائية، والذين تجمع تقارير كل من أشرفوا على التعليم الأولي في سنوات ما قبل الثورة أن قد كانت فيهم نسبة كبيرة غير صالحة للتدريس حتى في الفرق الدنيا، وفي المباني المتهدمة أو المتداعية، وفي الحجرات الدراسية الضيقة غير الصحية التي يحشر فيها التلاميذ حشراً، وفي المرافق والمعدات التعليمية التي أكل عليها الدهر وشرب، والتي هي مع ذلك من الضآلة بحيث تقرب من العدم. كل هذا كان يجب أن يرتفع إلى المستوى الذي كان مقرراً للمدارس الابتدائية القديمة، قبل أن يحق لنا أن نقول: إننا قد وحدنا التعليمين الأولي والابتدائي فعلاً.

ومما يذكر أن مصر كان بها حتى قيام الثورة ما يقرب من سبعة آلاف مدرسة ابتدائية، منها ألف كانت في الأصل من كتاتيب الإعانة الحرة، المقامة بجوار الأضرحة أو المساجد القديمة، ومعظمها لم يكن يصح أن تسمى مدارس إلا تجاوزاً، ومنها أربعة آلاف تقريباً كانت من المدارس الإلزامية التابعة لمجالس المديريات (المحافظات)، وكان مستوى التعليم فيها قد نزل إلى الحضيض، وأكثر من نصفها تتألف الواحدة منها من حجرة أو حجرتين يتجمع فيهما الأطفال من أعمار ومستويات مختلفة، وقد أطلق على هذه وتلك اسم المدارس الابتدائية دون أن يتغير فيها شيء سوى اللوحات الموضوعة على أبوابها، والمنهج المكتوب الذي كلفت تدريسه، أما معلموها ومبانيها ومعداتها فقد بقيت على حالها.

وقد صدر أول قانون للتعليم في عهد الثورة واضعاً نظاماً جديداً للتعليم الابتدائي حيث يمثل هذا التعليم القاعدة الأساسية لمراحل التعليم كله، وهو القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣، حيث كان إسماعيل القباني وزيراً للمعارف، وكان من أبرز المبادئ التي قررها هذا القانون:

١) التعليم الابتدائي إلزامي لجميع الأطفال من البنين والبنات من سن السادسة إلى الثانية عشرة. وينفذ الإلزام من أول السنة الدراسية التي تلي بلوغ الطفل سن السادسة ويظل قائماً إلى نهاية العام الدراسي الذي يبلغ في أثنائه اثني عشرة سنة كاملة.

٢) التعليم في المدارس الابتدائية بالمجان، ولا يكلف التلميذ أداء نفقات إضافية. وتقدم للتلميذ بالمجان وجبة غذاء كل يوم في أثناء السنة الدراسية، وفقاً للنظام الذي يصدر به قرار من وزير المعارف العمومية.

٣) يقع واجب الإلزام على والد الطفل، فإن كان الوالد متوفياً أو محجوراً أو مقيد الحرية أو غائباً، وقع الإلزام على المتولي أمره.

٤) لا يسري حكم الإلزام إلا في الجهات التي تنشأ بها مدارس ابتدائية كافية والتي تعين بقرارات من وزير المعارف.

٥) مدة الدراسة بالمدارس الابتدائية ست سنوات.

٦) مواد الدراسة هي: القرآن الكريم والدين - اللغة العربية (وتشمل الخط العربي) - الأناشيد - الحساب - الهندسة العملية - التاريخ - الجغرافيا - التربية الوطنية - مشاهد الطبيعة ومبادئ العلوم - قواعد الصحة - التربية البدنية - الأشغال العملية (وتشمل الأشغال اليدوية على اختلاف أنواعها، وفلاحة البساتين بالنسبة للبنين، ويستعاض عنها في مدارس البنات بالأشغال الفنية وأشغال الإبرة والتدبير المنزلي بالنسبة إلى البنات، ويجعل عدد الدروس المخصصة لها في هذه المدارس أربعاً، بينما عدد حصص الأشغال للبنين ثنتان فقط، وبذلك يصبح مجموع عدد الحصص في مدارس البنات ٣٨ حصة، وفي مدارس البنين ٣٦ حصة.

ويعفى غير المسلمين من دراسة القرآن الكريم، وترتب لهم دروس خاصة في الدين على حسب ديانتهم إذا وجد عدد كاف منهم في الفرقة وفقاً لما يقرره وزير المعارف.

وتنشأ في بعض المدارس فرق لتحفيظ القرآن الكريم يلحق بها الذين يرغبون في حفظه، وتنظم خطة الدراسة ومناهجها في هذه الفرق بقرار من وزير المعارف.

ومن الملاحظ أنه تم بهذا إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية من التعليم الابتدائي.

مدارس ابتدائية ذات طابع خاص

إذا كان التعليم الابتدائي هو القاعدة العامة للتعليم، مما جعله يتسم بالطابع العمومي، إلا أنه أنشئت بعض المدارس التي حملت طابعاً خاصاً، مثل:

مدرستا كليتي البنات بالزمالك والإسكندرية: وهي مدارس بمصروفات ذات نظام خاص، وكانت تعنى عناية خاصة بتدريس اللغات والمواد الأدبية والنسوية والفنية. والقسم الابتدائي بها عرف باسم «القسم الإعدادي بالكلية» وفرقه الثلاث الأولى تقابل الفرق الثلاث الأخيرة من المرحلة الابتدائية، ولذلك كان يقبل بالفرقة الأولى به التلميذات المنقولات إلى السنة الثالثة بالمرحلة الأولى، كما كان يقبل غيرهن من الراغبات في الالتحاق بعد اجتياز اختبار تعقده الكلية لهن، وتدرس اللغات الأجنبية من بدء هذه المرحلة.

والقبول بها كان مقيداً من حيث السن بالحد الأدنى المتبع في المراحل المماثلة. أما الحد الأقصى فيترك للكلية أمر التجاوز عنه عند الضرورة، وكانت الدراسة بفرق هاتين الكليتين تسير وفق الدراسة بفرق المراحل المماثلة لها في التعليم العام.

ولعل أبرز ما يلفت النظر، هو تغيير الصياغة الخاصة باختلاط البنين والبنات، كما يلي: (مادة ٢١) تكون لكل من البنين والبنات مدارس ابتدائية مشتركة أو منفصلة وفقاً للظروف.

فها هنا وسعت المادة من مساحة السماح بالاختلاط. بل إن المذكرة الإيضاحية للقانون تقول في هذا: «أما المادة ٢١ فقد جعلت الأصل في المدارس الابتدائية أن تكون مشتركة بين البنين والبنات... أما الفصل فإنه أمراً تقتضيه الضرورة».

المدارس الإعدادية العملية

في ١٩٥١/٩/٢٣، عندما صدر القانون رقم (١٤٣) بشأن تنظيم مرحلة التعليم الابتدائي، نص في المادة (٢٢) منه على أنه يجوز للوزير إضافة سنتين دراسيتين أو ثلاث ببعض المدارس الابتدائية تكون لها صبغة زراعية أو صناعية أو تجارية للبنين وفقاً لحاجة البيئة التي بها المدرسة، أو تكون لها صبغة نسوية للبنات، ويحضر هذه الدراسة

التكميلية من يرغب فيها من البنين والبنات الذين قضوا سنى التعليم الابتدائي وتحدد النظم والخطط والمناهج بهذه الفرق التكميلية بقرار يصدره الوزير، وأعد مشروع لتنفيذ شيء من ذلك، إلا أن الظروف التي عصفت بوزارة الوفد وما تلاها إلى قيام الثورة لم تتح له فرصة الظهور.

وكما سبق أن بينا، فقد أنشئت المدارس الابتدائية الراقية في عام ١٩٥٣ كتجربة لإعداد المنتهين من المرحلة الابتدائية إعداداً منوعاً عاماً يعينهم على العمل في ميدان الحياة العملية.

وقد اختير من بين هذه المدارس ثلاث مدارس - زيدت بعد ذلك إلى ست - لتكون مدارس تجريبية يمكن أن تفيد من تجاربها بقية المدارس الراقية في أنحاء الجمهورية.

وتنفيذاً لقانون ٥٣ صدر القرار الوزاري رقم ١١٤٣٦ بتاريخ ٢٦/ ٨ / ١٩٥٣ بشأن خطط الدراسة بهذه المدارس ووضعت أربع خطط لأنواع أربعة من المدارس الابتدائية الراقية، وهي الراقية الريفية والراقية بالمدن، والراقية النسوية، والراقية لتحفيظ القرآن، وكان ضمن أهداف هذه المدارس الأخيرة إعداد من يريدون الالتحاق بالمعاهد الدينية، وكان عدد مواد الدراسة بكل من هذه المدارس ١٥ مادة، وعدد الحصص ٤٠ حصة أسبوعياً.

وفتحت هذه المدارس في العام الدراسي ٥٣/ ١٩٥٤، ولم يكن عليها إقبال في أول الأمر لعدم معرفة الناس بأهدافها، ثم حدث أن صدر تصريح من الوزارة بأن هذه المدارس تؤهل لدخول معاهد المعلمين العامة، فاشتد الضغط عليها إلى درجة رأت معها الوزارة أن تتوسع في فتح الفصول الراقية دون استعداد أو ميزانية، ففتحت هذه الفصول ملحقة بالمدارس الابتدائية، وقام بالتدريس فيها مدرسو المرحلة الأولى، وأشرف عليها نظار المرحلة الأولى، ولم يفكر في تزويد هذه الفصول وبعض المدارس بالخامات أو الأدوات أو الأموال اللازمة للنهوض بالنواحي الفنية بالمدرسة، ولذلك ضاعت فلسفة الفكرة نتيجة الرغبة في التوسع إرضاء للجمهور دون إعداد أو قدرة فنية على هذا التوسع، وذلك علاوة على عوامل أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

١) الارتجال في التنفيذ دون الرجوع لذوي الخبرة في هذه الشئون، فقد أعدت الخطط والمناهج وأماكن المدارس والنظار في فترة لا تزيد على بضعة أسابيع في صيف ١٩٥٣.

٢) عدم وضوح فكرة المدارس الراقية في رؤوس نظار هذه المدارس ومدرسيها، بل والمفتشين.

٣) قصور الميزانية المخصصة لها واستمرار ذلك القصور مما جعل إمكانيات هذه المدارس لا تزيد عن إمكانيات المدارس الابتدائية في النشاط الرياضي والاجتماعي والرحلات والتغذية، بل وفي تزويد ورش هذه المدارس بالأدوات الضرورية.

وعندما صدر قانون (٢١٣) لسنة (١٩٥٦) في شأن التعليم الابتدائي، لم يشر إلى المدارس الابتدائية الراقية، وبذلك انتهت هذه المدارس.

ولما صدر القانون رقم (٥٥) لسنة (١٩٥٧) بشأن تنظيم المدارس الإعدادية العامة، نص في المادة (١٧) على إنشاء المدارس الإعدادية العملية على سبيل التجريب لمدة خمس سنوات، غايتها إعداد المنتهين من دراسة المرحلة الابتدائية إعداداً ثقافياً واجتماعياً وعملياً ملائماً للبيئة، ونتيجة لذلك ضمت المدارس الراقية إلى المرحلة الإعدادية حيث سميت: المدارس الإعدادية العملية.

ورأت الوزارة تفادي بعض العيوب التي لاحظتها على المدارس الابتدائية الراقية، فاختارت ست مدارس منها مما توافرت فيها الإمكانيات المناسبة لرسالة هذه المدرسة، كما تفادت قصور الميزانية فخصصت مبالغ مناسبة ترصد بإدارة البحوث الفنية لمواجهة حاجات هذه المدارس وتوزيعها وفقاً لما فيه المصلحة.

ومن هنا فقد صدر قرار وزاري رقم ٤٠١ بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٧ قضى بأن يقوم بتوجيه الدراسة في كل مدرسة من المدارس الإعدادية العملية مشرف فني ويعاونه في عمله موجهون مختصون في التربية، إلى جانب المفتشين الذين يكل إليهم مدير التعليم الإعدادي تفتيش هذه المدارس.

وكانت المدارس الفنية الإعدادية للبنات تهدف منذ إنشائها إلى تزويد الفتيات اللاتي أتممن المرحلة الابتدائية بقسط من الثقافة العلمية والعملية، وعلى تنمية قدراتهن واستعداداتهن، كما هدفت إلى إتاحة الفرص لهؤلاء الفتيات للحصول على خبرات في مجالات متعددة: في المحلات التجارية، ومعامل المدارس الإعدادية والثانوية للبنات، وفي الوظائف التي تتطلب وجود بنات بها، مثل: المصانع الحربية، كما هدفت إلى تأهيل الفتاة للاشتغال بالأعمال المنزلية والتدبير والعمل بالفنادق ومحلات الكي وتنظيف الملابس، وكذلك في المشروعات اللاسلكية الجديدة الخاصة بالراديو والتليفزيون.

وكانت مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات تنتهي بالحصول على الشهادة الإعدادية الفنية للبنات، أما التخصصات التي شملتها، فقد تضمنت:

- قسم التدبير المنزلي واقتصادياته وأشغال الإبرة.
- قسم بائعات، محصلات للمحلات التجارية.
- قسم التركيبات الإلكترونية.
- قسم أشغال السجاد والتريكو الآلي.
- قسم محضرات فنيات للمعامل.
- قسم الميكانيكا الدقيقة والخراطة البسيطة.

فضلاً عن دراسة مجموعة من المواد الأساسية الثقافية مثل اللغتين العربية والإنجليزية والفرنسية لطالبات الأقسام التجارية، والمواد الاجتماعية، والرياضة، والموسيقى، والمعلومات العامة والتربية الصحية، والتربية الرياضية.

الأقسام الإعدادية بكلية البنات

وكانت الفرق النهائية الثلاث من الأقسام الإعدادية الملحقة بكليتي البنات بالزمالك، والرمل بالإسكندرية تتبع نظام التعليم الإعدادي العام، حيث إن هذه الكليات كان لها نظام خاص، كما أنها بمصروفات، وتعنى عناية خاصة بتدريس اللغات الأوروبية والنسوية والفنية.

وكان القبول بهذه الأقسام مقيداً من حيث السن بالحد الأدنى المتبع في القبول بالفرق المقابلة لها بالتعليم العام، أما الحد الأقصى فكان يترك للكلية أمر التجاوز عنه عند الضرورة.

وكانت الدراسة تسير في السنوات النهائية في هذه الأقسام وفق مناهج التعليم الإعدادي العام، إلا أنها غير مقيدة به تماماً في كل فرقة.

وكان بالكليات أقسام داخلية خلاف القسم الخارجي.

وخريجات هذه الأقسام يستطعن الالتحاق بقسم الكلية، وهو بمثابة المرحلة الثانية من مراحل الدراسة بهذه الكليات.

التعليم الثانوي

وقد صدر أول قانون للتعليم الثانوي في عهد الثورة حاملاً رقم (٢١١) لسنة (١٩٥٣)، يعكس السياسة التي رسمها القباني، ومن معالمه:

(مادة ١٩): تنقسم الدراسة في المرحلة الثانوية إلى الأنواع التالية:

- الدراسة الثانوية العامة.
- الدراسة الثانوية النسوية.
- الدراسة الثانوية الصناعية.
- الدراسة الثانوية الزراعية.
- الدراسة الثانوية التجارية.

(مادة ٢٠): مدة الدراسة بالمرحلة الثانوية العامة ثلاث سنوات.

(مادة ٢٤): تدرس بالسنة الأولى من المرحلة الثانوية العامة المواد التالية:

القرآن الكريم والدين - اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولى (وتشمل الترجمة) - اللغة الأجنبية الثانية - الرياضة - التاريخ - الجغرافيا - دراسة المجتمع المصري - الطبيعة - الكيمياء - الرسم - الهوايات العملية - التربية البدنية والألعاب.

(مادة ٢٥): تنقسم الدراسة في السنتين الثانية والثالثة من هذه المرحلة إلى قسمين: قسم أدبي، وآخر علمي.

مدارس متميزة ثانوية

من هذه المدارس، كلية البنات بالزمالك وكلية البنات بالإسكندرية (أقسام الكليات)، حيث كانت هذه التسمية تطلق على الأقسام الثانوية من هذه الكليات.

وكانت الدراسة بهذه الكليات تهدف إلى الاستجابة لرغبات الكثيرين من أولياء الأمور في تعليم بناتهم تعليماً خاصاً يعنى فيه بمناهج السلوك في المجتمع الأرستقراطي، مع المحافظة على العقيدة والوطنية وقضت قواعدها بأن يقبل بالسنة الأولى من هذه الأقسام خريجات الأقسام الإعدادية التابعة لها وخريجات المدارس الإعدادية العامة، وهؤلاء كن يقبلن في السنة الأولى، أما غيرهن فكن يقبلن في جميع الفرق بعد التأكد من صلاحيتهن باختبار تعقده الكلية، وكان القبول بها مقيداً من حيث السن بالحد الأدنى المتبع في المراحل المماثلة، أما الحد الأقصى فكان يترك للكلية أمر التجاوز عنه عند الضرورة.

وكانت مواد الدراسة، وفقاً للمنشور العام (١٢٦) بتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٥٧ هي: اللغة العربية والدين - اللغة الإنجليزية - اللغة الفرنسية - الرياضة - العلوم - التاريخ والتربية الوطنية - الجغرافيا - الصحة ورعاية الطفل - الرسم والأشغال الفنية - التدبير المنزلي - أشغال الإبرة - التربية الرياضية - الموسيقى. وكان مستوى تدريس اللغات بهذه الأقسام أعلى من مستواه في المدارس الثانوية العامة.

مدرسة المتفوقين الثانوية النموذجية التي أنشئت عام ٥٥/ ١٩٥٦ ملحقة في البداية بصفة مؤقتة بمدرسة المعادي النموذجية، ثم استقرت في عين شمس بالقاهرة بغرض تهيئة الفرصة التعليمية المناسبة للتلاميذ المتفوقين في الشهادة الإعدادية حتى يواصلوا تفوقهم ولتهيئة الجو الاجتماعي المناسب لهم، لهذا كانت المدرسة داخلية، يقبل بها - مجاناً - خمسة يختارون من بين العشرة الأوائل (حسب المجموع الاعتباري المتضمن عاملي السن والمجموع) من الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة في كل من المناطق التعليمية، وإذا كان من الخمس الأوائل في أية منطقة تلميذات فإنهن كن يستطعن أن يتقدمن للحاق بمدرسة حلوان الثانوية للبنات لتيسير جمعهن في فصل واحد والعناية بهن بصفة خاصة، وكن يقبلن بالقسم الداخلي بالمجان ويعفين من الرسوم الإضافية ومن ثمن الكتب المقررة.

التعليم الثانوي النسوي

كانت بداية هذا النوع من التعليم موجودة من قبل الثورة، وكان الهدف منها إعداد الفتاة المثقفة التي تستطيع إدارة منزلها بأسلوب حديث، كما تهدف إلى إتاحة الفرصة لبعض خريجاتها للالتحاق بالمعاهد العليا المناسبة.

واهتمت الدراسة بهذه المدارس في فرقها الثلاث بالقرآن الكريم والدين، واللغة العربية، واللغة الأجنبية الأولى، والتاريخ، والجغرافيا، والمجتمع العربي، والعلوم، وقواعد الصحة والتمريض، وتربية الطفل، والرياضة العملية، والرسم، والأشغال الفنية، والتدبير بما فيه الفلاحة، وأشغال الإبرة، والموسيقى، والتربية البدنية.

كذلك أتيح لطالبات الفرقتين النهائيتين اختيار ثلاث مواد من المواد الخمس الآتية لدراستها بجانب المواد الثقافية السابق ذكرها: (تدبير منزلي وفلاحة - أشغال الإبرة - رسم وأشغال فنية - موسيقى - لغة أجنبية ثانية) لكن هذا النوع تمت تصفيته بدءاً من العام ٦٣/ ١٩٦٤ على أساس توحيد التعليم بين البنين والبنات، واحتلت الدراسات النسوية كمجال من المجالات العملية يمكن أن تختارها الطالبة، ضمن اختيارات أخرى عملية.

إعداد المعلمات

عانى مجال إعداد المعلم في مصر عبر عقود عدة من التعدد المتطرف، فالتعددية مصطلح «حسن السمعة»، وخاصة في وقتنا الراهن، لكن كان تطبيقه متطرفاً بمعنى أن وجدنا المدارس تحفل كل منها بدرجات علمية ومهنية شتى أفقدت مجتمع المعلمين التوافق المنشود، والتشارك في أساسيات التكوين والإعداد، وهذا بدوره انعكس على الأداء داخل المدرسة، فضلاً عن صور من التنازع والعراك.

وتمكن مسئولو التعليم منذ عام ١٩٥٢ من توحيد نظام إعداد معلمي ومعلمات التعليم الابتدائي، باسم مدارس المعلمين والمعلمات والخاصة، وفي عام ١٩٥٧ سميت باسم دور المعلمات العامة والريفية، وجعل الالتحاق بها بعد الحصول على الإعدادية، كما جعلت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات رفعتها إلى أربع عام ٦١/ ٦٢، ثم إلى خمس عام ٦٢/ ٦٣، وأتيح للمتخرجات فيها فرص إكمال تعليمهن في مستوى أعلى، حيث فتح أمام المتميزات منهن باب الالتحاق بكليات المعلمين والمعلمات.

تعليم البنات تحت قبة الأزهر

وقد ظل الأزهر طوال قرونه السابقة قاصراً على تعليم البنين دون البنات، ثم صدر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ بإنشاء معهد أزهري للفتيات على أساس أن يشمل المراحل التعليمية الثلاث السابقة على المرحلة العالية:

١) القسم الابتدائي، ويسمى باسم قسم تحفيظ القرآن الكريم، ويشمل ستة صفوف دراسية.

٢) القسم الإعدادي، ويشمل أربعة صفوف دراسية.

٣) القسم الثانوي، ويشمل أربعة صفوف.

ويُعد المعهد الناجحات من تلميذاته «لمثل الأغراض التي تعد لها المعاهد الأزهرية تلاميذها»، كما جاء في المادة الثانية، ومن ثم تحددت هذه الأهداف في:

- تربية الفتاة المسلمة تربية شاملة صالحة من النواحي الروحية والخلقية والجسمية والعقلية والقومية والاجتماعية.
- الكشف عن قدرات الفتاة المسلمة واستعداداتها وميولها وتوجيهها وتنميتها بما فيه صالحها وصالح العالم الإسلامي والوطن العربي الذي تعد له.
- تزويد الفتاة المسلمة بقدر واف من العلوم الدينية والعربية ومن الدراسات الثقافية والفنية والعملية ومن الاتجاهات وأنماط السلوك التي تكفل لها تنشئة إسلامية عربية صالحة تمكنها من خدمة الإسلام وتراثه والحضارة العربية، ومن الربط بين الدين والحياة والعقيدة والسلوك، مع الحرص على تلاوة القرآن الكريم وحفظه وتجويده وفهمه.
- تهيئة الفتاة المسلمة لتكون زوجة وأماً وربة بيت صالحة.
- إعداد الفتاة المسلمة لشق طريقها في الحياة مزودة بما يلزمها من خبرة وتثقيف.
- إعداد الفتاة المسلمة التي تمكنها استعداداتها وقدراتها لمواصلة الدراسة في مراحل التعليم الجامعي التي يشملها الأزهر وفي غيرها من المراحل المناظرة خارج الأزهر.

كما نصت المادة الرابعة من القرار على أن «تنظم رعاية اجتماعية كاملة لتلميذات المعهد، ونظام إيواء للمغتربات منهن بالمجان في مبنى خاص تتحقق فيه كل أسباب الرعاية». وفيما بعد أصبح كل قسم من هذه الأقسام مرحلة مستقلة لها مدارسها.

كذلك فقد أنقصت مدة الدراسة بالتعليمين الإعدادي، والثانوي لتصبح مماثلة للتعليم المدني، حيث كان قد لوحظ تناقص تدريجي في الإقبال على التعليم الأزهري، لما كانت عليه مدة الدراسة من طول، مع ما ترتب على هذا من بعض خلل نتيجة للحرص على الجميع بين مناهج التعليم المدني ومناهج التعليم الديني، في نفس المدة الزمنية.

التطورات حتى عام ١٩٨٢/١٩٨٣

استمرت نسبة الإناث في التعليم الابتدائي في فترة السبعينيات أقل من نسبة الذكور، وخاصة في الريف المصري، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل اجتماعية تتعلق ببعض تقاليد في الأسرة الريفية في هذه الفترة، قد تحجم معها أحياناً عن إرسال بناتها إلى المدرسة أو لا تشجع على استمرارهن في الدراسة، من ذلك أيضاً أن تاريخ التحاق الفتاة بالتعليم في مصر حديث نسبياً، ومع ذلك فقد قفز عدد الإناث كثيراً في التعليم الابتدائي بوثبات كبيرة منذ ثورة ١٩٥٢ كما رأينا.

ففي عام ١٩٥٣ كان عدد البنات في التعليم الابتدائي لا يتجاوز نصف مليون تلميذة، بنسبة لا تتجاوز ٣٧,٧٪ من جملة تلاميذ المرحلة، وبعد عشر سنوات، وفي سنة ١٩٦٣ بلغ عدد البنات في المرحلة الابتدائية حوالي مليون وربع المليون فتاة، وازدادت نسبتهن زيادة بسيطة فبلغت ٣٨,٧٪ من جملة تلاميذ المرحلة.

وفي سنة ١٩٧٨ بلغ عدد البنات في التعليم الابتدائي حوالي مليون وسبعمائة ألف، نسبتهن حوالي ٤٠٪ من جملة تلاميذ المرحلة.

ولكن الذي يلفت النظر أن نسبة الزيادة بين سنتي ٥٣/ ١٩٧٨ كانت أعلى كثيراً للإناث عنها للذكور، فقد بلغت الزيادة ٢٢٣٪ للبنات، ولم تتجاوز ١٩٩٪ للبنين.

أما بالنسبة للتعليم الإعدادي، فقد كانت نسبة البنات فيه حوالي ٢٠٪ من جملة تلاميذ المرحلة سنة ٥٣/ ١٩٥٤، وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ٣٠٪ سنة ٦٣/ ١٩٦٤، وإلى حوالي ٣٤٪ سنة ٧٣/ ١٩٧٤، ثم إلى حوالي ٣٧٪ سنة ١٩٧٨.

ويلفت النظر أيضاً أن نسبة الزيادة في عدد البنات بهذه المرحلة كانت أكبر بكثير من نسبة الزيادة في عدد البنين، فقد ازداد عدد الفتيات فيها بين سنة ٥٣/ ١٩٥٤، وسنة ٧٨/ ١٩٧٩ بنسبة ٦٨٢٪ بينما زاد عدد البنين في نفس الفترة بنسبة ٢٥١٪ فقط.

وبالنسبة للتعليم الثانوي، نلاحظ ارتفاع نسبة البنات إلى جملة المقيدين في التعليم الثانوي في مصر من ١٤٪ سنة ٥٣/ ١٩٥٤ إلى ٢٧,٨٪ سنة ٦٣/ ١٩٦٤، ثم من ٣٢,٨٪ سنة ٧٣/ ١٩٧٤ إلى ٣٦٪ سنة ٧٨/ ١٩٧٩.

ومن الملاحظ في هذه الفترة كذلك الارتفاع الكبير في عدد المقيدات في التعليم الثانوي خلال الفترة نفسها، ففي سنة ٥٣/ ٥٤ لم يتجاوز عدد الفتيات في التعليم الثانوي العام ١٣ ألف طالبة، ازداد إلى ٣٩ ألف طالبة سنة ٦٣/ ١٩٦٤، أي تضاعف عددهن حوالي ثلاثة أضعاف، ثم عاود زيادته ليصل إلى حوالي ١٠٦ ألف طالبة سنة ٧٣/ ١٩٧٤، ثم ارتفع إلى حوالي ١٦٠ ألف طالبة سنة ٧٨/ ١٩٧٩. وفي نفس الفترة، أي بين سنتي ٥٣/ ١٩٥٤، و٧٨/ ١٩٧٩، كانت نسبة الزيادة في عدد الفتيات تصل إلى حوالي ١١٤٠٪، بينما لم تتجاوز ٢٥٩٪ بالنسبة للفتيان.

ومن طريف ما يذكر، أن استقراء نتائج الامتحانات يشير في معظم السنوات على أن الفتيات كن يحرزن مستوى من النجاح في امتحان الثانوية العامة أفضل من البنين، ففي سنة ٧٥/ ٧٦، كانت النسبة ٦٥,٩٪ للبنات، و٦١,١٪ للبنين، وفي سنة ٧٨/ ٧٩، كانت ٦١,٦٪ للبنات و٥٧,٠٪ للبنين.

ولم يختلف الأمر عن ذلك الاتجاه في التعليم الفني، ففي سنة ٥٣/ ١٩٥٤ كان عدد الفتيات في هذا النوع من التعليم لا يتجاوز ٣٦٠٠ طالبة، ارتفع في سنة ٧٨/ ٧٩ إلى حوالي ١٨١ ألف طالبة بنسبة زيادة قدرها ٤٨٨٢٪، أما بالنسبة للبنين فقد بلغت نسبة الزيادة ٣٠٠٦٪.

فإذا ما جئنا إلى عمل المرأة بمراحل التعليم قبل الجامعي، فسوف نجد ما يأتي:

في المرحلة الابتدائية تطورت نسبة المرأة في مهنة التدريس من ١٦٪ سنة ٥١/ ١٩٥٢ إلى ٣٩٪ سنة ٦١/ ١٩٦٢، إلى ٥٣٪ سنة ٧١/ ١٩٧٢ إلى ٥٧٪ سنة ٧٨/ ١٩٧٩.

وفي المرحلة الإعدادية تطورت نسبة الوظائف التي تشغلها المرأة في مهنة التدريس من ٢٠٪ سنة ٦١/ ١٩٦٢ إلى ٢٩٪ سنة ٧٠/ ١٩٧١، إلى ٣٦٪ سنة ١٩٧٨.

وفي معاهد إعداد المعلمين والمعلمات تطورت هذه النسبة من ٣٣٪ سنة ٥١/ ١٩٥٢ إلى ٣٨٪ سنة ٧١/ ١٩٧٢، إلى ٣٩٪ سنة ٧٨/ ١٩٧٩.

وفي التعليم الثانوي العام تطورت نسبة الوظائف التي تشغلها المرأة في مهنة التدريس من ١٣٪ سنة ٥١/ ١٩٥٢ إلى ٢٧٪ سنة ٧٨/ ١٩٧٩.

وفي دراسة للمركز القومي للبحوث التربوية، بالاشتراك مع البنك الدولي عام ١٩٨١ سجلت مقارنة بين الذكور والإناث بينت من خلالها استمرار انحياز التعليم إلى الذكور، إذ انخفضت نسب تعليم الفتيات بصفة عامة وفي الريف بصفة خاصة، ففي المرحلة الأولى من التعليم بلغت نسبة الاستيعاب بين الذكور في المدن الحضرية ٩٤٪، وانخفضت بين الإناث إلى ٨٦٪، بينما بلغت في الريف ٧٥٪ للذكور، وبين الإناث ٤٦٪، وتقل هذه النسب بصورة ملحوظة في الأراضي المستصلحة.

وبالإضافة إلى هذه النسب المنخفضة للإناث في جميع مراحل التعليم، هنالك انخفاض ملحوظ في فرص عمالة النساء في القطاع الحديث، إذ أنها لم تتجاوز ١٤٪ من السكان في سن العمل (١٢ - ٦٤) سنة، وهذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بانخفاض نسب تعليم الفتيات وارتفاع نسب تسربها، مما أدى إلى نسبة مرتفعة للأمية بين النساء (٧١٪) نتيجة سيطرة بعض العادات والتقاليد التي تنادي بأن المرأة مقامها في البيت فقط، وأن دورها في الحياة لا يحتاج إلى التعليم والتدريب.

وبالنسبة لأعداد المعلمات مقارنة بأعداد المعلمين، فتشير إليها الجداول التالية:

ففي التعليم الابتدائي، في الفترة من ٥٢/ ١٩٥٣ إلى ٧٠/ ١٩٧١ نجد التالي:

جدول رقم (١)

يبين نسبة المعلمات في التعليم الابتدائي في الفترة من ١٩٥٣/٥٢ - ١٩٧١/٧٠

العام الدراسي	المعلمون	المعلمات	نسبة المعلمات
٥٢/ ١٩٥٣	٤٠٢٩٣	١٢٢١١	٢٣,٦٪
٦٠/ ١٩٦١	٤١٧٧٥	٢٥٩١٣	٣٨,٣٪
٧٠/ ١٩٧١	٤٦٣٨١	٥٢٢٥٦	٥٣٪

فهناك تصاعد واضح في نسبة الإناث، واتجاه إلى تضييق الفجوة، إلى درجة أن تفوقت في نهاية الفترة على نسبة الذكور.

وفي التعليم الإعدادي تطورت نسبة المعلمات إلى المعلمين منذ عام ٥٣/ ١٩٥٤ حتى العام ٧٥/ ١٩٧٦ على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

يبين نسبة المعلمات في التعليم الإعدادي منذ عام ١٩٥٤/٥٣ - ١٩٧٦/٧٥

العام الدراسي	المعلمون	المعلمات	نسبة المعلمات
٥٣/ ١٩٥٤	٨٨٠٢	١٣٤٤	١٣,٣٪
٥٥/ ١٩٥٦	١٣٣١٨	٢٧٠٠	١٦,٨٪
٦٠/ ١٩٦١	١١٣٤٦	٢٧٧٩	١٩,٧٪
٦٥/ ١٩٦٦	١٦٩٧٢	٤٦٥٤	٢١,٥٪
٧٠/ ١٩٧١	٢٠٤٩٨	٧٤١٧	٢٦,٥٪
٧٥/ ١٩٧٦	٢٣٠٧٢	١١٤٩٩	٣٣,٣٪

أما هذه الأعداد والنسب في التعليم الثانوي في الفترة من عام ٥٢/ ١٩٥٣ حتى عام ٧٥/ ١٩٧٦، فقد وصلت إلى ما يلي:

جدول رقم (٣)

يبين نسبة المعلمات في التعليم الثانوي في الفترة من ١٩٥٣/٥٢ - ١٩٧٦/٧٥

العام الدراسي	المعلمون	المعلمات	نسبة المعلمات
٥٢/ ١٩٥٣	٧٣٧٩	٩٢٣	١١,٢٪
٥٥/ ١٩٥٦	٧١٦٢	١٠٧٦	١٣٪
٦٠/ ١٩٦١	٧٥٥٠	١٥٥٥	١٧٪
٦٥/ ١٩٦٦	٨٣٣٤	٢٧١٧	٢٤,٦٪
٧٠/ ١٩٧١	١٠٤٤٦	٣٥٨٦	٢٥,٥٪
٧٥/ ١٩٧٦	١١٩١٨	٤٥٣٢	٢٧,٥٪

المدرسة ذات الفصل الواحد

من الغريب حقاً أن المصادر التي أشارت إلى هذه الصيغة تعددت في سنة النشأة، فالمسح الشامل للمركز القومي للبحوث الاجتماعية يرجعها إلى العام ٦٠/ ١٩٦١ مشيراً في تقريره إلى أنه تم إنشاء سبع مدارس في ذلك العام في منطقة الإسماعيلية التعليمية، وإن أسماها (بمدارس المعلم الوحيد)، وأنشأت الوزارة في عام ٦٩/ ١٩٧٠ ما يقرب من ١٠٠ مدرسة من المدارس الابتدائية ذات الفصل الواحد في القرى والنجوع، وبذلك فلقد كانت ضمن صيغة التعليم النظامي.

لكن التقرير يؤكد على أن التطبيق الفعلي للمدرسة ذات الفصل الواحد لم يبدأ إلا عام ٧٥/ ١٩٧٦ كصيغة مناسبة لمواجهة احتياجات الأطفال التعليمية في المناطق ذات التجمعات السكانية المحرومة لبعدها عن العمران وعن المدارس النظامية، حيث لا يكفي عدد الملزمين لفتح مدرسة نظامية، وذلك بناء على توصية من المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي كصيغة للتعليم غير النظامي.

وكانت هذه المدرسة تهدف إلى المساهمة في سد منابع الأمية من خلال:

١) إتاحة الفرصة لتعليم الملزمين (٦ - ٨)، والذين لا يجدون أي مدرسة نظامية في منطقتهم السكنية.

٢) إتاحة الفرصة لمواصلة التعليم لتاركي المدرسة النظامية.

وقد قام إنشاء مدارس الفصل الواحد على عدة قواعد، هي:

- مشاركة الدولة والأهالي في إنشاء هذه المدارس وتجهيزها.
- تكون الأولوية في إنشاء هذه المدارس في العزب والكفور والنجوع والقرى قليلة السكان، وأماكن تجمع البدو، وغيرها من الأماكن المحرومة من الخدمات التعليمية.
- ربط هذه المدارس بمدارس نظامية، بحيث يشرف ناظر المدرسة الأم أو من ينوب عنه على العمل في المدرسة ذات الفصل الواحد.
- منح مكافآت مجزية للقائمين على هذه المدارس.

- فتح القنوات بين هذه المدارس والمدرسة الأم بما يمكن من نقل التلميذ إليها إذا ما بلغ مستواه التعليمي حداً ملائماً وتيسرت سبل الانتقال.
- تنقسم المدرسة على ثلاث حلقات تجمع الأولى الصفين الأول والثاني، والثانية الثالث، والرابع، والثالث، والخامس، والسادس، وينتقل التلاميذ من حلقة إلى أخرى حسب نجاحهم في الامتحانات التي تعقد مرتين سنوياً.
- أن يستعان مؤقتاً بكتب المرحلة الابتدائية النظامية إلى حين تأليف كتب مناسبة للمدرسة.
- تدرس هذه المدرسة المقررات القائمة حالياً بالمدرسة الابتدائية النظامية.
- تقديم وجبات غذائية جافة لتلاميذ هذه المدارس متى كان نظام التغذية معمولاً به في المحافظة.
- أن يتم فتح هذه المدارس على أساس أن تجمع ذكوراً وإناثاً، وأن يتاح تنظيم أكثر من مستوى تعليمي أو حلقة تعليمية في الحجرة الدراسية الواحدة.

وعند دراسة هذه التجربة تبين أن:

- عدد المدارس في العام الدراسي ٧٩/ ١٩٨٠، بلغ ٢٥٢١ مدرسة بها ٦٦ ألف طالب.
- توزع بيان هذه المدارس النحو التالي: ٣٧٪ من هذه المدارس وتعمل في مباني المدارس النظامية و٥٣٪ في المساجد، و١٠٪ في أكواخ.
- ١٢٪ من هذه المدارس كان يعمل في حجرة واحدة و٥ ٪ في حجرتين.
- ٧٨٪ من هذه المدارس لا يوجد بها مياه، و٧٥ ٪ لا يوجد بها كهرباء.

وفي العام ٨١/ ١٩٨٢، بلغ عدد بنات الابتدائي ١٩٤١٢٦٠ من جملة قدرها ٤٧٤٨٤١٤ بنسبة قدرها ٤٠,٩ ٪، أصبحت على التوالي في العام ٨٢/ ١٩٨٣: ٢٢٥٥٧٨٢، من جملة ٥٣٤٩٥٧٩، بنسبة قدرها ٤٢ ٪.

أما في الإعدادي، فقد تطورت هذه الأرقام على التوالي من ٦٣٥٩٣٧ من جملة ١٦٥٢٩٤٩ بنسبة قدرها ٣٨,٤ ٪، إلى ٧٤٦٩٨٥ من جملة ١٨٩٤٤١٩ بنسبة قدرها ٣٩,٤ ٪.

وفي الثانوي العام من ١٨٦١١٩ من جملة ٥٠٧١٥٩، بنسبة ٣٦,٧ ٪، إلى ٢٠٠٤٧٤ من جملة ٥٤٢٢٢٧ بنسبة قدرها ٣٧ ٪.

وفي الثانوي الفني من ٢٦٧٢٠٤ من جملة ٧٠١٩٠١، بنسبة ٣٨ ٪، إلى ٢٩٣٩١٣، من جملة ٧٥٩٦٦٦، بنسبة قدرها ٣٨,٧ ٪.

أما في دور المعلمين والمعلمات، فقد تطورت من ٢٩٦٥٧ من جملة ٥٧٣٥٥، بنسبة ٥١,٧ ٪، إلى ٣٩٤١٤، من جملة ٧١٥٤٥، بنسبة قدرها ٥٥ ٪.

منذ التسعينيات

في العام ٩٠/ ١٩٩١ بلغ عدد الطالبات ما يلي:

في الحضانة ورياض الأطفال ٩٦٧٤٩ من جملة ١٩٨٧٤٢ بنسبة ٤٨,٧ ٪.

وفي الابتدائي: ٢٨٧٠٢٥٦ من ٦٤٠٢٤٧٢، بنسبة ٤٤,٨ ٪.

وفي الإعدادي: ١٥٦٠٩١٣ من ٣٤٩٧٧٩٩، بنسبة ٤٤,٦ ٪.

وفي الثانوي العام: ٢٣٨٣٢٤ من ٥٧٦٤٣٥، بنسبة ٤١,٣ ٪.

وفي التعليم الفني: ١٦٧٦٦٠ من ١٠٢٦١٥٩، بنسبة ١٦,٣ ٪.

وداخل هذا النوع من التعليم نجد أن عدد البنات يتفوق على عدد البنين، فقد بلغ عدد الطالبات ٢٩٨٦١٨، من جملة ٤٢١٦٨٦، بنسبة ٧٠,٨ ٪.

ثم بلغت جملة الطالبات في جميع مراحل وأنواع التعليم قبل الجامعي عام ١٩٩١/ ١٩٩٢، ٥٤٢٣١٧٨ من جملة عامة قدرها ١٢١٠١٨٤٦، بنسبة قدرها ٤٤,٨ ٪، وأصبحت في العام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، ٧٣٠٥٣٤٢ من جملة عامة ١٥٣٥١٥٤٠، بنسبة ٤٧,٦ ٪، مما يشير إلى اتجاه واضح نحو تضييق الفجوة.

ويشكل التعليم الزراعي أوسع فجوة بين تعليم البنين وتعليم البنات لصالح البنين، وكذلك الصناعي، ففي العام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ بلغ عدد الطالبات في الزراعي ٤٦٣٤٠ والبنون ١٧٨٩٧١، وفي الصناعي بلغ عدد البنات ٣٢٠٢٤١ بينما البنون ٦١٣٦٣٤.

والتعليم التجاري هو الوحيد الذي تفوقت فيه البنات على البنين عدداً، فقد بلغ عددهن ٦٢٥٩٣٠، بينما البنون ٣٦٤٢٩٢.

ومن الملاحظ أيضاً تزايد نسب القيد بالنسبة للبنات، فقد كانت ٤٨, ٩٣، والبنون ٥٠, ١٠١ عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧، فأصبحت النسبتان على التوالي: ٠٤, ٩٥، و٤٥, ١٠١ عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ في التعليم الابتدائي.

أما في الإعدادي فقد بلغت هذه الأرقام على التوالي: ٣١, ٧٤، ٦٦, ٨٠، ٨٨, ٩٤، ٨٥, ١٠١ وفي الثانوي: ٨٥, ٥٥، ٠٤, ٦١، ٠٤, ٧٠، ٢١, ٧٣.

فالطفرة واضحة في كل من التعليمين الإعدادي والثانوي مما يشير إلى أن الكثرة من البنات كن يكتفين بمرحلة التعليم الابتدائي، فأصبحن الآن أكثر توجهاً إلى استكمال بقية مراحل التعليم.

وبالنسبة لمعدلات الاستيعاب في المرحلة الابتدائية، نجد أن معدل التغير من عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ هو ١٦,٧٨ ٪، حيث تطورت نسبة استيعاب الفتيات من ٧١,٠٧ ٪ في العام الأول، وأصبحت ٩٠,٥ ٪ في العام الثاني، أي بزيادة قدرها ١٩,٤٣ ٪.

وفي إحصاء عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، نجد تفاوتاً بين المحافظات في نسبة البنات في كل مرحلة تعليمية: ففي ما قبل التعليم الابتدائي، نجد أن أعلى محافظة في هذه النسبة هي بورسعيد، حيث بلغت ٤٩,١٢ ٪، تليها القاهرة بنسبة ٤٨,٩٢ ٪. أما أقل محافظتين، فهما: سوهاج بنسبة ٤١,٧٩ ٪ تليها قنا بنسبة ٤٤,٥٥ ٪.

وفي التعليم الابتدائي، كانت أعلى النسب في كفر الشيخ، حيث بلغت النسبة ٤٩,٥٤ ٪، تليها محافظة الدقهلية، حيث بلغت ٤٩,٢١ ٪. أما أقل محافظتين فهما: مطروح، حيث بلغت النسبة ٤٢,٠٤ ٪، تليها المنيا بنسبة ٤٢,٩١ ٪.

وفي التعليم الإعدادي، كانت أعلى المحافظات دمياط، بنسبة ٥٢,٠٢ ٪ تليها الدقهلية، بنسبة ٥٠,٨٢ ٪. أما أقلها فكانت الوادي الجديد بنسبة ٣٥,٩١ ٪، تليها المنيا بنسبة ٣٩,٤٠ ٪.

وفي التعليم الثانوي العام، كانت أعلى محافظة دمياط بنسبة ٥٧,٧٤ ٪، تليها بورسعيد بنسبة ٥٥,٨٣ ٪، أما أقلها فكانت أسيوط بنسبة ٤٢,٦٨ ٪، تليها سوهاج بنسبة ٤٣,٢٨ ٪.

ويكشف الإحصاء الخاص بالعام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ عن أن نسبة قيد الإناث ليست واحدة على مستوى المحافظات، حيث أن مؤشر التكافؤ (الذي يعكس عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم الابتدائي بالنسبة للطلاب) يشير إلى أن التحاق الطلاب بالتعليم الابتدائي يفوق الطالبات في جميع المحافظات على وجه التقريب، وإن كان مؤشر التكافؤ مرتفعاً في بعض المحافظات مثل مدينة الأقصر وكفر الشيخ (٩٩)، والغربية، والدقهلية (٩٦)، والقاهرة (٩٥)، مما يعني ضيق الفجوة بين أعداد الملتحقين من الطلاب والطالبات، وينخفض مؤشر التكافؤ في بعض المحافظات الأخرى مثل المنيا (٧٩)، ومطروح (٧٤)، وبني سويف (٨٠)، والفيوم (٨٢)، وأسيوط (٨١)، مما يعني أن اتساع الفجوة بين أعداد الطلاب والطالبات الملتحقين في هذه المحافظات.

ويتزايد عدد البنات المتسربات من المدرسة الابتدائية من الصف الأول إلى الصف الخامس كما تشير إلى ذلك إحصاءات عام ٩٦/ ١٩٩٧، فقد كان عدد المقيدات في الصف الأول ٦٦٩٢٧٢ طالبة، تسربت منهن ٤١٤، بنسبة قدرها ٠,٠٦ ٪، إذا بعدد المقيدات يصبح ٣٤٣٦٩٧٢ في الصف الخامس، تسربت منهن ٢١٣٥١، بنسبة قدرها ٣,٢٩ ٪.

وفي التعليم الإعدادي، بلغت نسبة القيد ٨١ ٪ للبنات، وللبنين ٨٨ ٪، في العام ٩٤/ ٩٥، ثم زادت فبلغت ٩٥ ٪ و٩٩ ٪ على التوالي في العام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣.

وتشير الإحصاءات إلى تحسن الوضع على مستوى المحافظات، حيث وصل مؤشر التكافؤ في بعض المحافظات إلى أكثر من ١٠٠، مثل دمياط، والدقهلية، مما يؤكد زيادة البنات على البنين، وتبلغ قيمة المؤشر ١٠٠ أو ما يقرب من ذلك في محافظة الغربية ١٠٠، والشرقية ٩٧، والقاهرة ٩٦، مما يشير إلى قدر من التقارب بين النوعين.

ومع ذلك نلاحظ انخفاض مؤشر التكافؤ في بعض المحافظات، مثلما حدث في مطروح ٥٥، والمنيا ٧٢، وبني سويف ٧٤، والفيوم ٧٦، ويترتب على ذلك اتساع الفجوة النوعية التي وصلت إلى ٤٥ ٪ في مطروح، وفي كفر الشيخ ١ ٪ وتتلاشى في الغربية.

وتشير الإحصاءات كذلك إلى: انخفاض ملحوظ في نسب التسرب في المدرسة الابتدائية بنيناً وبنات، حيث بلغت أدنى حد لها عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ (٠,٨٤ ٪)، بعد أن كانت (٣,٨٥ ٪) في العام ٩١/ ١٩٩٢.

وبالنسبة للبنات انخفضت نسبة التسرب بينهن في المرحلة نفسها لتصل إلى أدنى حد لها، حيث بلغت (٠,٥٣ ٪) في عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، بعد أن كانت (٦,٥ ٪) في العام ٩١/ ١٩٩٢.

وانخفضت أيضاً نسبة التسرب في مرحلة التعليم الإعدادي حيث بلغت ٣,٥٤٪ في عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، ونتيجة للاهتمام بتعليم الإناث انخفضت نسبة تسربهن إلى ٣,٠٠٪ في نفس العام، بعد أن كانت ٩,٩١ ٪ في عام ٩١/ ١٩٩٢.

تجارب في تعليم الإناث

أ- مشروع مدارس الفصل الواحد

إذا كانت مصر قد عرفت، كما أشرنا، مدارس الفصل الواحد منذ أول الستينيات، إلا أن هذه الصيغة التي ظهرت في التسعينيات قد اختلفت في توجهها ووظيفتها، وهذا ما نلاحظه عند إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد بالقرار الوزاري رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٣. وقد استهدفت الخطة الخمسية الثالثة إنشاء عدد ٣٠٠٠ مدرسة مع نهاية العام الدراسي ٩٦/ ١٩٩٧، موزعة على القرى والنجوع، بهدف تقديم الخدمات التعليمية النظامية للفتيات (٨ – ١٥ عام) غير الملتحقات بالمدارس أو ممن التحقن

وتسربن منه في تلك المناطق المحرومة، وقد تم تنفيذ عدد ١٥٩٤ مدرسة حتى عام ٩٦/ ١٩٩٧، وقدر تنفيذ إنشاء ٣٠٠٠ مدرسة في الخطة الخمسية الرابعة (٩٧/ ١٩٩٨ - ٢٠٠١/ ٢٠٠٢).

وبالرغم من أن هذا النوع من المدارس يقدم للإناث فرصة التعليم الابتدائي، إلا أنها تتصف بمجموعة من الأهداف تميزها عن غيرها من مدارس التعليم الابتدائي التقليدية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- تمكين الفتاة من الإسهام في مشروعات التنمية الشاملة.
- إكساب المهارات والخبرات العملية الملائمة في المجالات المهنية.
- تنمية المهارات البيئية من خلال اكتشاف الميول والرغبات بتوفير فرص الاختيار من بين المشروعات في ضوء الإمكانات المتاحة والمتوافرة بأثمان مناسبة وتكاليف بسيطة، هذا إلى جانب تنمية مهارات التسويق واقتصاديات الأسرة.

وفيما يتصل بإدارة فصول هذا النوع من التعليم، تم عن طريق ثلاث مدرسات اثنتين منهن للمواد الثقافية (إحداهما للصفوف الثلاثة الأولى والأخرى للصفين الرابع والخامس) والثالثة للمواد المهنية، وقد تم تزويد المدارس بأجهزة علاوة على عدد ١٢ دليل معلم للتدريبات المهنية والمشروعات الإنتاجية. وقد تطورت أعداد مدارس الفصل الواحد والتلميذات من عام ٩٢/ ١٩٩٣ من ٨١٤ مدرسة بها ٢٩٢٦، بكثافة فصل ٣,٦ إلى ١٥٩٤ مدرسة بها ٢٤١٤٤ دارسة، بكثافة فصل قدرها ١٥,١ عام ٩٦/ ١٩٩٧.

ولا تعكس أرقام الكثافة تدهوراً، إذ كانت المدرسة تضم في البداية الصف الأول الابتدائي فقط.

ب - مشروع مدارس المجتمع

بدأت فكرة مدارس المجتمع في عام ١٩٩٢ بالتعاون بين منظمة اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم، لإنشاء مدارس في بعض محافظات الصعيد، مع التركيز على المناطق

التي تزيد فيها مقاومة تعليم الفتيات، وتركزت أهداف هذا المشروع على أساس مشاركة الأهالي في توفير مكان الدراسة، ويمكن إيجاز أهداف هذا المشروع فيما يلي:

- تحقيق التعليم للجميع.
- توفير أساس قوي لبرنامج تعليمي يركز على البنات.
- إعداد مدارس مجتمع مرادفة مع الاحتياجات المحلية.
- تعميق الرغبة لدى الفتاة في الحصول على المعرفة والتزود بالمهارات العملية.
- تحديد العوامل الأساسية التي تدفع بالفتاة إلى المشاركة في المناشط الحياتية.

وتختلف إدارة الفصل في مدارس المجتمع عن مدارس الفصل الواحد في كون أن مدارس المجتمع تستوعب دفعة واحدة من التلميذات تستمر في التعليم مدة وتدير المدرسة عدد من الميسِّرات، يتم تدريبهن قبل استلام عملهن، ويشترط أن تكون الميسِّرة من منطقة مدارس المجتمع.

وفي المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية (المنوفية ١٩٩٨) جاءت توصيات تؤكد على:

١) ضرورة استيعاب من هن في سن الإلزام من الإناث في مدارس التعليم الأساسي.

٢) أن تقوم الهيئة العامة لمحو الأمية بتنظيم فصول محو الأمية للنساء وتطوير المناهج لتوعية المرأة بحقوقها القانونية والسياسية، والارتقاء بمستوى معارفها الصحية والتربوية.

٣) قيام صناديق التنمية بالمحافظات، والصندوق الاجتماعي للتنمية بدور إيجابي حاسم في تمويل الأسر ذات الدخل المحدود لتساعدهم في تعليم فتياتها واستكماله.

٤) تقرير مزايا وظيفية ومهنية وإعفاءات من الرسوم للنساء اللائي تمحى أميتهن.

وفي العام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧، جاء ما عرف بمبادرة تعليم الفتيات، حيث تم إدراج خطة بذلك ضمن الخطة الخمسية الثانية للتنمية (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)،

وإدراج ميزانية له، وتتلخص الأهداف العامة لمبادرة تعليم الفتيات في (تحقيق التساوي بين البنين والبنات في الالتحاق بالتعليم الأساسي بنهاية عام ٢٠٠٥ (مبادرة تعليم الفتيات، خطة تعليم البنات بمصر ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧):

١) الارتقاء بجودة التعليم وإلحاق جميع الأطفال من الجنسين بتعليم جيد النوعية يساوي بين الإناث والذكور بحلول عام ٢٠١٥.

وتحددت الأهداف الإجرائية للمبادرة ب:

١) خفض الفجوة النوعية بحلول عام ٢٠٠٧ بنسبة ٥٠ ٪ عن حجمها عام ٢٠٠٢ في المحافظات السبع المستهدفة (وهي الأكثر احتياجاً للدعم في مجال تعليم الفتيات، وهي البحيرة، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، أسيوط، وسوهاج، والجيزة).

٢) إنشاء ٥١١٩ فصل لإلحاق ٥٠ ٪ من الفتيات خارج التعليم في المرحلة العمرية من ٦ إلى ١١ سنة.

٣) إنشاء ٤٠٧٩ فصل لإلحاق ٥٠ ٪ من الفتيات خارج التعليم في المرحلة العمرية من ١١ إلى ١٤ سنة.

وقدر عدد الفتيات المستهدفات في مبادرة تعليم الفتيات في الفئة العمرية من ٦ إلى ١٤ سنة بـ ٢٧١,١٢٣ فتاة، من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٧ منهن ١٧٩,١٣٩ فتاة في الفئة العمرية (٦ - ١١) بنسبة ٦٦ ٪ (٥١١٩) فصل دراسي، و١٠١,٩٨٤ فتاة في الفئة العمرية (٦ - ١١) بنسبة ٣٤ ٪ ٤٠٧٩ فصل دراسي.

وقد بدأت المبادرة بسبع محافظات وهي الأكثر احتياجاً لتضييق الفجوة النوعية، في ضوء عدد من المؤشرات:

- ارتفاع معدلات أمية الإناث.
- الانخفاض النسبي لمعدلات الالتحاق للفتيات.
- الفجوة النوعية.
- ارتفاع نسب التسرب.

وقد حظيت المبادرة بدعم والتزام من جميع الأطراف المشاركة في التنفيذ:

١) المجلس القومي للطفولة والأمومة.

٢) مجموعة منظمات الأمم المتحدة، وهي:

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، المنظمة الرائدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
- منظمة العمل الدولية.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- البنك الدولي.

٢) الجهات الرسمية (١٨ وزارة):

- التربية والتعليم.
- التخطيط.
- المالية.
- التأمينات والشئون الاجتماعية.
- الشباب.
- البترول.
- التنمية المحلية.
- الاتصالات والمعلومات.
- النقل.
- القوى العاملة والهجرة.
- الأوقاف.
- الصحة والسكان.
- الخارجية.
- شئون البيئة.
- الصناعة.
- الزراعة واستصلاح الأراضي.
- الإعلام.
- الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٤) مركز المعلومات ودعم القرار.

٥) الجمعيات الأهلية:

- كاريتاس مصر. - حواء المستقبل.

- المرأة والمجتمع. - جمعية الصعيد.

وقد شكل المجلس القومي للطفولة والأمومة ورش عمل عكفت على دراسة الكثير من الدراسات والتقارير الخاصة بالقضية، كما شكل مجموعة من ورش العمل والمتابعة في المحافظات السبع التي تم اختيارها، ودار نشاط تلك الورش حول محورين:

أولهما: الكشف عن العوامل التي أدت إلى حرمان الفتيات من التعليم، وتبين أنها تشمل، (بعد المدارس المتاحة عن أماكن إقامتهن):

- ارتفاع تكلفة التعليم، سواء الرسمية مثل المصروفات المدرسية، أو غير الرسمية، مثل الزي المدرسي، والدروس الخصوصية، والتغذية.
- انتشار عمالة الأطفال وتزايد العائد منها.
- عوامل اجتماعية وثقافية مثل الزواج المبكر، والتمييز بين البنات والبنين في الأسرة وتفضيل تعليم البنين.
- تواضع الإمكانات المادية في المدارس، وضعف الرعاية الصحية.

أما المحور الثاني: فقد تضمن الكشف عن بعض ما تتميز به بعض المناطق الجغرافية في هذه المحافظات، وتتمثل في:

١) وجود بعض المناطق ذات طبيعة سكانية خاصة في بعض قرى الفيوم تسودها أعراف وتقاليد، وتضعف فيها السلطة الإدارية، كما تفتقر للخدمات التعليمية، ويندر بها تسجيل المواليد.

٢) وجود مناطق يسودها التعصب القبلي وانتشار عادة الثأر مما يجعلها غير مأمونة، وتحول بين الفتيات وبين الذهاب إلى المدارس، مثل أسيوط وسوهاج.

٣) يوجد تفاوت كبير بين المحافظات بالنسبة لدور الجمعيات الأهلية، فبينما تتمتع بعض المحافظات مثل المنيا وأسيوط بنشاط غير عادي للجمعيات الأهلية في مجال تعليم الفتيات، تعاني الأخرى مثل الجيزة من قصور دور العمل الأهلي، وضعف دور الجمعيات الموجودة.

هذا وقد توصلت مجموعة ورش العمل إلى عدد من التوجيهات الإستراتيجية، مثل:

١) إتاحة مدارس جديدة «صديقة للبنات»، على مسافات مأمونة للصغار منهن في جميع التجمعات السكانية في عموم البلاد.

٢) تحقيق مجانية التعليم الأساسي دون أي تجاوز أو تعلل.

٣) كسر المانع المالي لإقامة المدارس في المجتمعات المحلية، ولالتحاق البنات بها ولاستمرارهن فيها.

٤) مناهضة التقاليد والتوجيهات الاجتماعية لتعليم البنات، خاصة عدم قيدهن في سجلات المواليد، وزواجهن المبكر، وتعزيز العائد الاجتماعي للتعليم.

٥) القضاء على جميع أشكال سوء المعاملة بالضرب أو أية شكل آخر من الأذى في جميع المدارس.

٦) تعبئة الجهود الأهلية التي أثبتت جدارة في ميدان التعليم بالتضافر مع الدولة والقطاع الخاص والعائلات في تقديم تعليم راق صديق للبنات.

٧) القضاء على أي تمييز ضد البنات في المناهج والكتب وأساليب التعليم في المدارس كافة.

٨) تحسين السياق المجتمعي لتعليم الفتيات، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المجتمعية التي تتعدى النطاق الضيق لتعليم لفتيات وما لها من آثار إيجابية في القضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسي من أهمها:

- التشديد على ضرورة تسجيل المواليد، خاصة الإناث.
- مناهضة التمييز ضد الإناث في التشغيل أو الاستغناء عنهن في العمل.

ثانياً: التعليم العالي

ربما لا يحتاج تطور تعليم الإناث في التعليم الجامعي والعالي إلى توقف طويل مثلما هو الأمر بالنسبة للتعليم ما قبل الجامعي، فهذا التعليم السابق يضم بالفعل تعليماً تؤمه الطالبات وحدهن، وإن كان لا يختلف في مضمونه عما يتعلمه الذكور في المدارس الخاصة بهم، لكن التعليم العالي، وخاصة بعد عام ١٩٥٢، يكاد أن يكون «موحداً»، فجميع الطالبات يدرسن في مختلف الكليات والمعاهد نفس ما يدرسه زملاؤهن الذكور، ويخضعن لنفس القواعد واللوائح بحيث يمكن أن يعتبر الحديث الذي يخصص عن تعليم الفتيات وحدهن غير مبرر، خاصة وأن قوانين القبول بمختلف الكليات والمعاهد لا تفرق بين المتقدمين لهما بناء على «النوع» باستثناء الكليات العسكرية، وكذلك جامعة الأزهر التي ما زالت الفتيات فيها يدرسن في كليات خاصة بهن منفصلات عن البنين.

ولقد كانت بداية التحاق البنات بالدراسة النظامية بالجامعة المصرية عام ١٩٢٩، وبصورة تكاد أن تكون «خلسة» فيما روى أحمد لطفي السيد في قصة حياته، حيث لم يكن الرأي العام مستعداً لقبول وجود بنات وبنين في معهد واحد، خاصة وأن كافة المؤسسات التعليمية قبل الجامعة كانت تقوم على الانفصال بين الإناث والذكور، وكان عدد الطالبات اللاتي التحقن بالجامعة لا يتجاوز سبع عشرة طالبة وزعن بين كليات العلوم (أربعة)، والآداب (أربعة)، والطب (أربعة)، والحقوق (واحدة).

وكان المبدأ السائد أن هناك دراسات بعينها هي التي «تصلح» للفتيات، فكانت هذه الكليات هي مقصدهن، لكن وجهة النظر هذه بدأت تتراجع شيئاً فشيئاً، وكانت آخر كلية قبلت طالبات بها هي دار العلوم، حيث كانت قاصرة على البنين، وكان هذا التغيير في سنة ١٩٥٣.

وأنشئت خارج الجامعة عدة معاهد تختص بتعليم البنات وحدهن، حيث كان عدد غير قليل من العائلات ما زلن غير مرحبات بالاختلاط بين بناتهن والذكور، فأي معهد كان لا بد من التفكير في إنشائه؟ هنا حددت الحاجة ذلك، فمدارس التعليم

العام للبنات بدأت تتكاثر، ويحتجن إلى معلمات ومعهد التربية العالي للبنين كان قاصراً على تخريج معلمين، ومن هنا جاء التفكير في إنشاء معهد للتربية للمعلمات بالزمالك سنة ١٩٣٤.

وكان هذا المعهد نواة لإنشاء مجموعة معاهد أخرى، تتركز في إعداد المعلمات، مثل التربية الموسيقية، والتربية الرياضية، والعلوم المنزلية.

ثم ضم المعهد إلى جامعة عين شمس عندما أنشئت عام ١٩٥٠، وترتب على ضمه ما يأتي:

أولاً: إدخال تعديلات كثيرة على مناهج الدراسة، فأصبحت المناهج الأكاديمية أكثر تقارباً من مناهج كليتي العلوم والآداب، مع استمرار دراسة العلوم التربوية لإعداد المعلمات.

ثانياً: إنشاء قسم للعلوم الاجتماعية، فأصبحت تدرس للتخصص بدلاً من دراستها كعلوم إضافية في أقسام اللغات.

ثالثاً: تعديل أسماء الدرجات العلمية التي تمنح للخريجات، فالناجحات في أقسام العلوم بنظام الأربع سنوات يمنحن بكالوريوس التربية والعلوم، والناجحات في الأقسام الأدبية والاجتماعية يمنحن ليسانس الآداب، كما سميت الدبلوم التي تمنح لخريجات الجامعة بالدبلوم العامة في التربية.

وفي ظل هذا النظام الجامعي بدأت الدراسات العليا في التربية. وفي عام ١٩٥٦ أنشئت كلية البنات بنظامها الحالي، فتحولت بذلك من معهد لإعداد المعلمات ومنح الدبلومات التربوية إلى كلية جامعية تمنح درجات علمية في العلوم والآداب بالإضافة إلى الدرجات التربوية ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد المنزلي، تلك الدراسة الجامعية المهمة بالنسبة للمرأة والتي أصبحت من الدراسات الرئيسية في كلية البنات الجامعية في العالم لتخصصها في علوم المنزل والعلوم الخاصة بدراسات الطفولة وتربية الطفل.

لكن الهاجس الخاص بالتساوي بين تعليم الذكور والإناث عصف بعد ذلك بمثل هذا التخصص المهم ليتحول القسم الخاص به إلى قسم لتربية الطفل.

وإذا كان عام ١٩٥٦ قد شهد مثل هذا التطور لكلية البنات، فقد شهد كذلك اقتحاماً للبنات لكلية التربية التي كانت قاصرة على الذكور وحدهم، وبذلك اتسعت آفاق التعليم التربوي أمام البنات ربما أكثر من البنين.

وهو الأمر نفسه الذي حدث بالنسبة لكلية المعلمين التي كانت قد أنشئت في مصر الجديدة عام ١٩٥٢، والتي كانت خاصة بالذكور وحدهم، فلما ضمت إلى جامعة عين شمس عام ١٩٦٦، أصبحت مفتوحة للبنات كذلك، حيث بدأت الكلية تستقبل الجنسين في العام ٦٧/ ١٩٦٨.

وفي جنوب الوادي أنشأت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٥٧ كليتين لإعداد المعلمين والمعلمات، لكن على أساس أن كلاً منهما قاصرة على نوع واحد، فخصت كلية المعلمين بأسيوط بالذكور، وكلية المعلمات بالمنيا بالبنات، إلى أن ضمت الكليتان عام ١٩٦٦ إلى جامعة أسيوط، فاستقبلت كل منهم كلا النوعين.

وهكذا نلاحظ أن الانضواء تحت المظلة الجامعية كان يتيح الفرصة لاختفاء التعليم المنفصل، ليصبح جامعاً بين الإناث والذكور باستثناء كلية البنات.

وفي قطاع التربية الرياضية، كان هناك في البداية ملحق خاص به للبنات في مدرسة الأميرة فوزية الثانوية للبنات ببولاق، حيث كانت مدة الدراسة به ثلاث سنوات، وتطور الأمر بهذا الملحق ليصبح معهداً مستقلاً في عام ١٩٤٦، ويستقر في مكانه الحالي عام ١٩٥٣ بقصر الزهرية بالجزيرة.

وكان التعليم بمعهد التربية الرياضية للبنات في بداية إنشائه خاضعاً لأنظمة الدراسة الإنجليزية، حيث كانت المناهج تنقل حرفياً من إنجلترا، وتدرس حرفياً بالقاهرة.

ولما قامت ثورة يوليو تم تمصير الدراسة بالمعهد، خاصة بعد عودة عدد ممن ابتعثوا للدراسة بالخارج. وفي عام ١٩٥٨ أنشئ معهد آخر للتربية الرياضية للبنات بالإسكندرية.

ويتكرر السيناريو نفسه بالنسبة للتربية الفنية، حيث أنشئ معهد التربية الفنية للمعلمات عام ١٩٥٧ بالزمالك، على غرار لنظام نفسه الخاص بمعهد البنين الذي أنشئ بالروضة بالقاهرة، ثم ضم المعهدان معاً في معهد واحد بالزمالك في العام ٦٦/ ١٩٦٧.

أما بالنسبة للمعهد العالي للاقتصاد المنزلي ببولاق، فقد تطور الأمر به منذ عام ١٩٣٨/٣٧ ليستقل فقط في العام ١٩٤٨/٤٧ حيث أصبح اسمه معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية ببولاق.

وفي العام ١٩٦٢/٦١ تطور نظام المعهد ليساير حاجة المجتمع وتطور العلم، إلى خدمات مختلفة للاقتصاد المنزلي لا للتدبير المنزلي فقط، ومن ثم تم تغيير اسمه ليصبح (المعهد العالي للاقتصاد المنزلي) ثم يتحول إلى كلية للاقتصاد المنزلي بضمه إلى جامعة حلوان، وهو الأمر الذي حدث بالنسبة لكل المعاهد الخاصة بإعداد المعلمين والمعلمات (رياضية، فنية، موسيقية).

وشيء مثل هذا القبيل في التطور والتغير حدث بالنسبة للمعهد العالي للتربية الموسيقية للمعلمات بالزمالك، حيث استقل في أوائل الخمسينيات بعد أن كان ملحقاً بمعهد التربية، ثم معلمات الفنون.

وفي عام ١٩٦٦/٦٥ انضم إلى المعهد طلاب المعهد العالي للتربية الموسيقية للمعلمين، وأصبح المعهد يضم الطلبة والطالبات تحت اسم المعهد العالي للتربية الموسيقية.

أما بالنسبة للجامعات، فلربما يكون من المفيد أن نلقي نظرة على ما شهدته بعض قطاعات التعليم الجامعي والعالي من تطور في إقبال الطالبات عليها منذ العام ٥١/ ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٩/٧٨.

- ففي كليات الآداب بالجامعات المصرية، كان عدد الطالبات في بداية الفترة (٩٠٢) طالبة من مجموع (٤٠٦٥)، بنسبة (٢٢,٢ ٪)، وفي نهايتها وصل إلى (٢١٩٢٠) طالبة من (٦٤١٠٧)، بنسبة (٤٧,٤ ٪)، أي أن نسبة تطور أعداد الطلاب بلغت ٦٦٨ ٪ بينما بلغت للبنات ٢٣٣٠ ٪.

- أما كليات الحقوق، فقد كان عدد الطالبات في أول الفترة (٣١٦) من جملة (٧٢٦٧)، بنسبة (٤ ٪) ارتفع إلى (١٥٠٦٨) في نهايتها من جملة (٥٤٥٦٣) بنسبة (٢٧,٦ ٪)، وبمقارنة نسبة التطور بين البنين والبنات سوف نجد أنها وصلت للبنين ٤٦٨ ٪، والبنات ٤٨٢٤ ٪.

- وفي كليات الطب، كان عددهن في أول الفترة (١٩٤) من جملة (١٨٨١) بنسبة (١٠٪)، ارتفع إلى (٤٥٣٩) في نهايتها من جملة (١٦٠٣٧) بنسبة (٢٨ ٪)، أي نسبة التطور للبنين كانت ٥٨٢ ٪ والبنات ٢٢٤٠ ٪.

- وفي كليات الطب كان عدد الطالبات في أول الفترة (٥٦١) ارتفع إلى (١١٠٨١) في نهايتها، أي أن نسبة التزايد حوالي ١٨٧٥ ٪.

- وربما تمثل كليات الهندسة أعلى الأمثلة دلالة على ما أصبحت الإناث تتمعن به من اتساع في آفاق التعلم، حيث كان هذا المجال لا يحظى إلا بأعداد ضئيلة للغاية، لنفس السبب الذي أشرنا إليه وهو النظرة إلى التوافق بين ما كان متصوراً من «طبيعة خاصة» للبنت قد لا تتفق معها أنواع معينة من التعليم، وكان التعليم الهندسي أحد الأمثلة الصارخة لهذا، ومن هنا لم تلتحق بكليات الهندسة في بداية الفترة إلا تسع طالبات، من جملة (٤٦٣٢)، بنسبة (٢٪)، إذا بهذا العدد يصل إلى (٨٠٢٤) طالبة في نهايتها من جملة (٤٥٥٤١)، بنسبة (١٨٪)، ومن ثم فإن نسبة التطور إذا كانت قد وصلت إلى ٧١٢٪ للبنين، فإنها وصلت إلى ٥٥٧٢٢٪ للبنات.

هذه النسب المرتفعة في تطور تعليم البنات تعليماً عالياً، قياساً إلى تعليم البنين لا تعني أنهن أصبحن يتعلمن أكثر من الذكور، وإنما تفسير ذلك يكمن في اتساع الهوة التي كانت بين تعليم البنين وتعليم الإناث، وخاصة بالنسبة للتعليم العالي، فحتى يمكن تعويض سنوات التخلف والجمود كان لا بد من أن تكون خطوة المرأة على طريق التعليم أسرع من خطوة الرجل.

بل هناك من الكليات ما ترتفع فيه نسبة الطالبات عن الطلاب الذكور، مثلما نجد في كلية الألسن بجامعة عين شمس، إذ يبدو أننا مهما أكدنا على أهلية البنات لتلقي أي نوع من التعليم ما دامت توفر لتحصيله واستيعابه الشروط الأساسية الخاصة بذلك، نقول: على الرغم من ذلك فإن براعة الطالبات في تعلم اللغات أسرع وأقوى من براعة الطلاب، وهو الأمر الذي أكدت عليه الدراسات النفسية.

وقد أتاح إنشاء جامعة حلوان عام ١٩٧٥، التي ضمت الكثير من المعاهد العليا التي كانت قائمة، فرصة ضم المعاهد المزدوجة، أي التي كان منها ما يختص بالطالبات وحدهن، وما يختص بالطلاب، أن تتوحد فيصبح الكيان الجديد جامعاً بين الجنسين، كما رأينا في الخدمة الاجتماعية والتربية الموسيقية والتربية الفنية وغيرها.

ومن الملاحظ أن معاهد إعداد الفنيين التي كانت تقبل المنتهين من التعليم الثانوي، وتعدهم مدة عامين في أحد التخصصات الفنية، أن التعليم التجاري فيها كان يستقطب الطالبات بنسبة أعلى مما كان يحدث بالنسبة للتعليم الصناعي، وعلى سبيل المثال، ففي العام ٧٤/ ١٩٧٥ كانت نسبة الطالبات إلى جملة طلاب المعاهد التجارية ٣٩,٣٪ بينما وصلت في التعليم الصناعي إلى ٣,٧٪.

وإن كان هذا لم يمنع أن نشهد تغيراً طفيفاً، في العام ٧٨/ ١٩٧٩، فقد انخفضت نسبة الطالبات إلى جملة الطلاب في المعاهد التجارية إلى ٣٤,٣٪، وارتفعت في التعليم الصناعي لتصبح ٦,٤٪.

ومن الملاحظ إقبال الطالبات على الكليات النظرية أكثر من إقبالهن على الكليات العملية، والمقصود بالنظرية في الثقافة الجامعية في مصر كليات الآداب، والحقوق، والتجارة، والسياسة، والاقتصاد، والألسن، ودار العلوم، والتربية، والبنات، وإن كان الفرق لم يكن كبيراً في بداية الخمسينيات، ففي العام ٥١/ ١٩٥٢ كانت نسبة الطالبات في الكليات النظرية ٨,٣٪، وفي الكليات العملية ٦,٥٪، لكن الهوة تزداد اتساعاً بعد ذلك في العام ٧٨/ ١٩٧٩، حيث وصلت في الكليات النظرية إلى ٥٥,٥٪، أي أكثر من البنين، وفي الكليات العملية وصلت إلى ٣٤,٤٪.

وقد بلغ الإناث اللاتي يشغلن بالجامعة مكانة علمية ومراكز قيادية ٥١٩٣ في العام ٧٨/ ١٩٧٩ يمثلن ٢٥,٢٪ من إجمالي القائمين بالتدريس الذين وصل عددهم ٢٠٦٣٤.

وبالنسبة لتوزيع الأفراد العلميين حسب درجة المؤهل الموزعين في مختلف المعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمي، نجد أن الحاصلات على دكتوراه الفلسفة بلغ

عددهم عام ١٩٧٦ (٨٨٤) من جملة (٧٤٥٤) أي بنسبة ١٢٪ زاد عددهن عام ٧٨ ليصبح (١٢٤٦) من جملة (٩٣٥٢) بنسبة ١٣٪.

أما الحاصلات على الماجستير، فكانت الأرقام على التوالي كما يلي: ١٠٨٠، ٥٥٨٠، ١٩٪، ثم أصبحت: ٢٥٣٨ من ١٠٦٥٨، بنسبة ٢٤٪.

فإذا ما قفزنا سنوات عشر على وجه التقريب بعد ذلك، فسوف نجد أن الجامعة الأم (القاهرة) في العام ٩٧/ ١٩٩٨ ضمت في كلياتها المتعددة ٧١٥١٨ طالبة من جملة قدرها ١٦٨٣٦٤، أي بنسبة قدرها ٤٨ ,٤٢٪.

ومن الملاحظ أن كلية الآداب تتفوق على غيرها من الكليات في عدد الطالبات، فمن جملة كلية قدرها ١٩٠٣ طالباً وطالبة، نجد عدد الطالبات يصل إلى ١٢٢٦١، أي بنسبة تقرب من ٦٤٪، وتشهد كلية الآثار تفوقاً كذلك بالنسبة لأعداد الطالبات وإن كانت الزيادة أقل منها في الآداب، فقد كان عدد الطالبات ١٢٢٧، بينما الطلاب ١٠٢٤.

وكما رأينا في آداب القاهرة من تفوق أعداد الإناث نجد الظاهرة نفسها في آداب الإسكندرية، حيث بلغ عددهن في العام نفسه ١١٨٨٢ من جملة قدرها ١٨٣٤٩، أي بنسبة ٦٥٪.

لكن كليات التربية تتفوق على كليات الآداب، فتربية الإسكندرية مثلاً وصل عدد الطالبات بها ١٦٤٠٢، من جملة ٢٤٣٣٣، أي بنسبة قدرها ٦٧٪.

وتحتفظ جامعة الإسكندرية بكلية تربية رياضية للبنات مستقلة عن كلية التربية الرياضية للبنين.

وفي جامعة الإسكندرية أيضاً نجد تفوقاً في أعداد الطالبات الحاصلات على درجة الماجستير في العام ٩٦/ ١٩٩٧، حيث بلغ عددهن (٢٦٣) طالبة من جملة قدرها (٥٩٨)، أي بنسبة قدرها ٥٦٪.

لكن الوضع يتقارب بالنسبة للحاصلات على درجة الدكتوراه، حيث بلغ عددهن (١٠٩)، من جملة قدرها (٢٧٤)، أي بنسبة قدرها ٤٠٪.

وتستمر ظاهرة تميز كليات الآداب بإقبال الطالبات عليها، فنجد في آداب عين شمس، في السنة نفسها عدد الطالبات يبلغ ١٢٩٧٨ طالبة من جملة قدرها ١٩٥٧٧، أي بنسبة قدرها ٦٦٪.

ولا شك في أن وجود كلية خاصة بالبنات وحدهن في جامعة مثل جامعة عين شمس يعني فرصاً أوسع للبنات، حيث إن أبواب الكليات الأخرى جميعاً مفتوحة لهن مع البنين، فضلاً عن وجود معهد عال للتمريض لا يقبل إلا الفتيات، وهو الأمر الذي لا يوجد في جامعات مصرية أخرى.

وقد ظل الأزهر حتى عام ١٩٦٣ مغلقاً أمام الفتيات ليكون تعليماً ذكورياً فقط، حتى إذا صدر قانون تطويره الشهير عام ١٩٦١ مؤذناً ببدء مرحلة جديدة، دخلت فيها كليات وعلوم «مدنية» حديثة، بدأت الخطوات تدريجية نحو التحاق الفتيات به، وكانت الخطوة الأولى بصدور قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء معهد أزهري للفتيات على أساس أن يشمل المراحل التعليمية السابقة للمرحلة العالية.

ثم تطور الأمر لتنشأ كلية للبنات بالأزهر ضمت تخصصات إنسانية مدنية، وعلوم دينية، وبدأت الكليات الأزهرية المستحدثة في التخصصات المدنية تقبل عدداً من البنات، ويستمر التطور في هذا الاتجاه متصاعداً ليصل عدد الطالبات في العام ٩٧/ ١٩٩٨ إلى ٥٠٢٧٧ طالبة من جملة قدرها ١٧٥٠٦٤، أي بنسبة تقرب من ٢٩٪. وعلى الرغم مما تبدو عليه النسبة من قلة بالنسبة للذكور إلا أننا يجب أن نضع هذا التطور مقارناً بما ظل عليه الأزهر ما يقرب من ألف عام مقتصراً على تعليم الذكور، خاصة إذا عرفنا أنه لم يعد قاصراً على القاهرة وحدها كما كان طوال تاريخه، بل أصبح منتشراً في محافظات متعددة، وخاصة في الصعيد، حيث بدأ بصفة خاصة في أسيوط.

وحتى عام ٩٧/ ١٩٩٨، بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات البنات الأزهرية ٩٨٥، وهذا من جملة ١١٩٩، أي بنسبة مئوية قدرها ٨٢٪ وفقاً لإحصاءات أطلس الجامعات المصرية.

رؤية تحليلية نقدية

لعلنا بعد هذه الرحلة في أوراق ووثائق تاريخ تعليم المرأة في مصر المعاصرة، التي استغرقت ما يقرب من نصف قرن من الزمان، كنا فيها أقرب إلى نهج «الرواية» وفقاً لمصطلح علماء الشريعة المسلمين، يصبح من المهم أن نتجه إلى موقف أخر يكون أقرب إلى منهج «الدراية»: الأول فيه رواية وتسجيل، والثاني فيه فهم وتحليل ونقد، فماذا نجد؟

أولاً: منذ الربع الأول من القرن العشرين، على وجه التقريب، عندما افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات عام ١٩٢٠، وصدور دستور ١٩٢٣، وبدء الجهد الحكومي في التعليم الجامعي عام ١٩٢٥، وتصريح مديرها أحمد لطفي السيد لعدد من الطالبات بالالتحاق بالجامعة (وإن ظل الأمر غير معلن بعض الوقت)، لا نجد حائلاً قانونياً يحول بين الإناث وبين السعي إلى تحصيل المعرفة عن طريق مؤسسات التعليم.

وعلى هذا فعندما نستقرئ إحصاءات التعليم منذ ذلك الوقت ونجد فيها فجوة بين الإناث والذكور لصالح الذكور، لا يكون ذلك بفعل نظام التعليم؛ لأن قوانين التعليم لم تمنع، وإنما هو لأسباب تكمن في الحالة الثقافية، كما تكمن في النظام الاجتماعي نفسه، وهو مما سوف نفصله في جزء تال.

وعلى سبيل المثال، فليس هناك في قوانين التعليمين الصناعي والزراعي ما يمنع التحاق الطالبات به، لكن الاتجاه الغالب إليه كان من جانب الذكور، وذلك بفعل ظروف العمل الذي ينتظره الخريجون، وبفعل العادات والتقاليد الاجتماعية. والغريب أن العادات والتقاليد الاجتماعية في قطاع الزراعة عبر آلاف السنين لم تمنع المرأة من العمل فيها، ومع ذلك فقد ظل عزوف الإناث عن الالتحاق به زمناً غير قصير، إلى أن توقف وتحول إلى إقبال، وإن ظل على غير ما هو مأمول. وعندما أنشئت مدارس صناعية لتعليم بعض الحرف والصناعات غير الثقيلة، أقبلت عليها الإناث، وإن تعرضت للإغلاق مرة بعد أخرى، نتيجة ما عاناه التعليم المصري من تخبط في السياسات وتقلب في الوزراء.

كذلك كان هناك استمرار للفجوة سنوات طويلة نسبياً، نتيجة فرق البداية بين تعليم الذكور وتعليم الإناث، فالتعليم الحديث الذي بدأ في عصر محمد علي جله تعليماً ذكورياً، اللهم إلا مدرسة القابلات، وفي الوقت الذي افتتحت فيه مدرسة ثانوية «تجهيزية» في مصر في الربع الأول من القرن التاسع عشر في عهد محمد علي، انتظرنا ما يقرب من مائة عام على وجه التقريب حتى افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات.

وبينما ظل الأزهر قروناً لا يعرف إلا تعليم الذكور، لم تدخله الإناث إلا بعد تطويره في أوائل الستينيات من القرن العشرين.

ثانياً: ألصق جزء من تخلف تعليم الإناث في فترات سابقة بأسباب دينية، وتلك قضية تحتاج إلى مناقشة طويلة قد لا تتحملها الدراسة الحالية، لكن غاية ما نود بيانه هنا هو ضرورة التمييز بين ما تقضي به الشريعة الإسلامية كما عبرت عنها نصوص القرآن الكريم وسنة الرسول ﷺ، وبين «فهم» الناس، وما ترتب على هذا الفهم من تطبيقات، فضلاً عن غلبة الأعراف والتقاليد، ثم إكسابها زياً دينياً حتى تكتسب القبول من الناس، والديمومة، والإلزام.

فليس هناك نص ديني واحد يحرم تعليم المرأة، بل إن كل آية قرآنية دعت إلى تحصيل المعرفة والاستناد إلى العلم، وأهمية الاعتماد على الدليل العقلي والبرهان المنطقي، وكل آية أشارت إلى مفردات عملية القراءة والكتابة من صحف، وأقلام، ومداد، وإملاء، وكتابة، وقراءة، وسطور، كانت تحمل خطاباً عاماً، وهذا يعني ألا يكون الخطاب موجهاً للذكور فقط، بل لعموم المسلمين، ذكوراً وإناثاً.

وهل لا نعرف الحديث الشهير: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»؟ إن الذين يقولون: أنه لم يقل: «... ومسلمة»، ينسون الطبيعة الذكورية للغة العربية، فكثير من الخطابات تقوم على التذكير دون أن يعني هذا الاختصاص بالذكور، مثلما نقول: «اتحاد الطلاب» دون أن يكون قاصراً على الذكور وحدهم.

صحيح أن الواقع الحضاري عبر قرون لم يشهد مدارس لتعليم الإناث، لكن لم يكن هذا بفعل الدين، ذلك لأن المصادر التاريخية حافلة بعدد غير قليل من الإناث اللائي تعلمن، لكن في بيوتهن، بسبب ما كان من سيادة عادات وأعراف اجتماعية ومفاهيم ثقافية ومستوى حضاري، ولعل هذا المستوى هو المفسر الحاسم في هذا الشأن.

ثالثاً: إننا نعلم المقولة الشهيرة «الحاجة أم الاختراع» التي لا تصدق على مجال الابتكارات والاختراعات العلمية والتكنولوجية وحدها، وإنما تمتد كذلك إلى النظم والأفكار والتقاليد الاجتماعية، فمما لا شك فيه أن مستوى التحضر والتمدن كان متخلفاً إلى حد كبير في مصر، وسائر بلدان الوطن العربي، ولم يقتحم العلم وتطبيقاته الحياة الاجتماعية إلا منذ ما يزيد بعض الشيء عن قرن من الزمان، وإذا كانت بعض البيئات قد عرفت مثل هذه التطبيقات، فقد كانت محصورة في بقاع قليلة في بعض المدن الكبرى، ولدى أوساط وطبقات اجتماعية أرستقراطية، دون أن تنتشر في الشرائح الاجتماعية المختلفة في باقي أقاليم مصر.

وكان من شأن هذا أن لم يستشعر كثيرون حاجة إلى علم حديث حتى يمكن أن يتعاملوا به مع هذه المستجدات التكنولوجية. ولعل من الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها هنا هو ما ذكره «أمين هويدي» الذي كان من رجال ثورة يوليو ووزيراً للحربية عقب هزيمة ١٩٦٧ في حديث له بقناة الجزيرة في مساء الأحد ٢٩ من يناير ٢٠٠٦، من أن الجيش المصري كان يقوم بالدرجة الأولى على الخيل، وفي أوساط الأربعينيات تقرر التخلي عنها والاعتماد على الميكنة باستخدام السيارات.

أمر مثل هذا تطلب ظهور ما يصعب حصره من الفنون والمعارف المتصلة بالوقود مثلاً بدلاً من غذاء الخيول، فالوقود أصبح «نفطاً» بمشتقاته، وتلك تتطلب وسائل نقل مختلفة، وعمليات تخزين، واحتمالات وقوع أخطار تتطلب تحسباً واحتياطات. وهناك أماكن وقوف السيارات بدلاً من «الاصطبلات»، وهناك

ظهور «ورش» لإصلاح السيارات، وفنون صيانتها، وكل هذا فرض طلباً على قوى عاملة بعينها تدرس وتعلم الكثير مما يتصل بهذه المستجدات... إلخ.

ذلك مثال واحد من مئات الأمثلة التي تشير إلى أن تحديث المجتمع، يفرض طلباً بعينه على هذا وذاك من المعرفة، فلم يكن العمل الاقتصادي الذي قام في مصر على درجة من التقدم والتطور التي تفرض طلباً على المعرفة العلمية الحديثة، ومن هنا لم تتأكد الحاجة على العمل النسائي، ومن ثم تعليم البنات.

ولعلنا الآن نلمس خير شواهد على ذلك، فقد اكتسحت «الحوسبة» قطاعات كثيرة، وأصبحت الأعمال المتصلة بعالم المعلومات قائمة في كثير من الأركان، فاشتد الطلب على القوى العاملة التي تحمل علماً وتكتسب مهارات هذا النوع، فإذا بالإناث يجدن فيه مجالاً يبرعن فيه، فإذا بالطلب عليهن، ومن ثم التعليم الخاص بهذه العلوم والفنون ينتشر أكثر وأكثر، صحيح أنه لا يختص بالذكور دون الإناث، لكن الملاحظ أن الإناث يبرعن فيه أكثر، ويجدنه أكثر مناسبة لظروفهن ولميولهن.

والشيء نفسه في مجال الإعلام المسموع والمشاهد..

وأكثر من هذا وذاك، هذا الانتشار لمؤسسات الخدمات كما تتبدى في عالم السياحة، فضلاً عما يقتضيه العمل الإنتاجي نفسه من استناد إلى الدعاية والتسويق والأعمال الإدارية بفروعها المختلفة... نجد أن الإناث قد غزونها بدرجة ربما تفوق الذكور، ويترتب على هذا كله طلباً أكثر على نوعية من التعليم تتصل به تكثر به الإناث.

رابعاً: ومتابعة التطور الذي شهده تعليم البنات عبر العقود الماضية تؤكد على تنام واضح إلى درجة جعلته يظهر تفوقاً في بعض المجالات على تعليم الذكور، أفلا يشير هذا إلى تقدم ملموس؟! ذلك حق لا شبهة فيه.. ولكن، لا بد لنا أن نقف لنتساءل: وهل التقدم يقاس بأرقام وإحصاءات فقط؟ ألا نردد في السنوات الأخيرة الكثير من الحديث عن «الجودة»؟ وألم يؤكد روادنا التربويون

في الأربعينيات والخمسينيات على قضية «الكيف»، تلك القضية التي دخلت منطقة ظلام معظم سنوات ثورة يوليو بوهم أن المهم هو نشر التعليم بين الناس، أما مسألة «كيفه» و«جودته» فإنها قضية «ترف» لا نتحمله الآن، فإذا بضعف الكيف وهزال الجودة، يدفعنا إلى أن ندفع تكاليف مضاعفه في كثير من المناحي أبرزها الدروس الخصوصية، لندفع من ثم أضعاف ما أردنا أن نوفره بالتغاضي عن الجودة والكيف؟!!

صحيح أن ما يصيب تعليم الإناث من سلبيات «جودة» و«كيف» يصيب كذلك الذكور، حيث التعليم موحد، لكننا نقصد هنا أمراً مهماً يكاد يخص الإناث وحدهن، وهو ما يعرف بين رجال التعليم وعلماء التربية بـ «المنهج الخفي»، والمقصود به جملة المفاهيم والاتجاهات والقيم والأساليب التي تحملها المعاملات اليومية، خارج الكتب المقررة وأسئلة الامتحانات، في مقابل المنهج الرسمي المعروف، والمترجم في صورة كتب مقررة، يعقب تعليمها وتعلمها امتحانات تسير وفق نظم معروفة متفق عليها، سواء كانت جيدة أو غير ذلك.

إن مثل هذه المفاهيم والقيم والاتجاهات المتضمنة في السلوك اليومي للمدرسين ورجال الإدارة والعاملين الفنيين مع الطالبات، كثيراً ما تحمل «ثقافة تمييز»، و«ثقافة اضطهاد» أو «ضعف ثقة» أو «سوء ظن» أو غير هذا وذاك مما لا يضيف إيجاباً لشخصية الطالبات.

بل إن المناهج الرسمية نفسها، والكتب المترجم لها ربما تحمل من الموضوعات ما يحمل ثقافة تمييز، واتجاهات يغيب العدل عنها.

إن أمراً مثل هذا يحتاج دراسات لمحتوى المقررات والكتب المدرسية لبيان التوجهات التي تحملها ضمناً، وهو الأمر الذي يخرج أيضاً عن طاقة دراستنا، ولكن يكفي أن نشير هنا إلى دراستين - كمثال - الأولى للدكتور أحمد محمد عيسى أجراها على خمسة كتب للغة العربية موزعة على صفوف التعليم الابتدائي للعام ٩٠/ ١٩٩١، حيث تبين له (ص٢٧):

١) دور المرأة لا يتعدى المنزل، فهي تلاعب الأطفال، وتحمل لهم الطعام، وترضع المواليد، وتعد المائدة، وترتب الفراش، اللهم في بعض الأحوال النادرة تظهر في صورة معلمة أو طبيبة فقط.

٢) دور الرجل يتسع ليتعدى المنزل إلى جانب جلب الرزق، والإشراف على شئون الأسرة، وتوجيه الأولاد، كما أن الرجل يظهر في صور مهنية متنوعة.

٣) جميع رؤوس الأسئلة في كتب اللغة العربية موجهة للمذكر، ولم تلتفت إلى المؤنث.

٤) ظهرت بعض الصور القليلة التي تقول: «لا» للجنسوية - التمييز بين الجنسين - مثل قيام الرجل في إعداد المائدة، وترتيب الفراش في حجرة النوم، وإعداد الطعام في المطبخ.

٥) الصورة العامة لكتب اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسية تشير إلى النمطية في أدوار الرجل والمرأة، كما تؤكد إيمان مؤلفي هذه الكتب بالجنسوية، وكذلك عدم الالتفات إلى أدوار المرأة في مجالات متعددة احتلتها خارج المنزل، فهي ميادين الاقتصاد والسياسة والخدمات الطبية والتعليمية، وفي مجالات الإعلام لها أدوار متنوعة ومتعددة، وأنها تقدم إنجازات كثيرة ثرية لتطوير المجتمع.

أما الدراسة الثانية فهي للدكتور محسن المرسي، على كتب القراءة والنصوص الأدبية التي كانت مقررة على صفوف المدرسة الإعدادية في العام ٩٠/ ١٩٩١، حيث كشفت الحقائق التالية (ص ٣٠):

١) تظهر ملامح الجنسوية واضحة لتميز جنس الذكور على جنس الإناث في المعالجات اللغوية لموضوعات كتاب القراءة والنصوص الأدبية للصف الأول الإعدادي، ففي المجموع الكلي تركزت ملامح الجنسوية حول الذكور بنسبة ٨٧٪ في حين أن نصيب الإناث كان ١٢٪.

٢) وبالنسبة لفئات التحليل كانت النسبة في جانب اللغة لصالح الذكور بمقدار ٨٦٪ نظير ١٤٪ للإناث، وفيما يختص بالأعلام، كانت النسبة ٩٨٪ لصالح الذكور، والضمائر أيضاً بنسبة ٨٩٪، وكذا الأفعال بنسبة ٩٠٪ أيضاً.

٣) وبالنسبة للنماذج المختلفة والتي من المفترض أن تعرض بشكل متوازن نجد أن الكفة تميل كلية لصالح الذكور، حيث وصلت إلى ١٠٠٪ فيما يختص بالنماذج المهنية والحرفية، والنماذج الدينية، والنماذج العمرية، حتى النماذج الأسرية، كانت راجحة لصالح الذكور بنسبة ٨٧٪. وهذا الوضع تحقق أيضاً في الأدوار التعليمية والعلمية والاجتماعية، فالكفة راجحة لصالح الذكور بنسبة ١٠٠٪.

خامساً: ما زال المجتمع المصري محملاً بعدد من الضغوط التي يلقيها على عاتق الإناث مما يشكل عائقاً أمام تعليمهن أو مواصلته إلى أقصى درجة ممكنة.

فإذا كان المجتمع قد أصبح مرحباً بخروج المرأة للعمل، إلا أنه لم يتحسب لما يترتب على هذا الخروج مما يتصل برعاية الأبناء، وعلى سبيل المثال، فحتى الآن لا نجد العدد الكافي من دور الحضانة ورياض الأطفال المكافئة لعدد النساء العاملات من أصحاب الأبناء.

إن هذا له خطره المزدوج: أولهما: ما يتركه من آثار سلبية على كفاءة المرأة في العمل، مما يجعل البعض لا يميلون إلى تشغيل المرأة، وهذا لا بد أن يؤثر على تعليمها هي نفسها قبل التخرج والالتحاق بالعمل عندما تعلم أنها غير مرحب بها في بعض القطاعات، خاصة إذا أصبحت أُماً. ثانيهما: ما يحدثه هذا من حرمان لأبناء العاملة من صور تربية وتنشئة سوية نظامية.

وفضلاً عن ذلك، فما زال العدد الأكبر من الرجال المتزوجين يعاملون زوجاتهم العاملات باعتبارهم «ربات بيوت»، كل منهن هي المسئولة عن كل ما يتصل بالأسرة، وبتربية الأبناء ومتابعتهم، وهذا في حد ذاته مما يثقل كاهلها ويجعلها تظهر بصورة «المقصرة» في أدائها «واجباتها» المتصورة، مما يولد في داخلها مشاعر إحباط وقنوط يمكن أن تنعكس على تربيتها أبناءها.

وإذا كانت الإناث يجدن السبيل ميسراً للحصول على ما يردن على التعليم حتى نهاية المرحلة الجامعية الأولى، إلا أن الأمر يختلف إذا أرادت الواحدة منهن

أن تكمل دراستها الجامعية إلى مرحلة الدراسات العليا، فالطريق أمامها مليء بالأشواك والعقبات سواء من حيث ظروف العمل، ومتابعة الأبناء وعمل المنزل، ونظرة الزوج ومدى تعاونه... إنني أقول هذا وأؤكده، من واقع خبرات كثيرة ألمسها وأعيشها مع طالباتي، حيث هم الغالبية فيمن يسعين إلى أن يتابعن الدراسات العليا.

سادساً: فإن تعليم الإناث يعانى بطبيعة الحال مما يعانيه التعليم جملة، سواء للذكور أم للإناث، مما يجعل من التعليم عبئاً ثقيلاً، لا من حيث ما يتطلبه من مجاهدة حصول على المعلومات والقراءة والبحث والمذاكرة والامتحانات، ولكن من حيث عقبات أخرى تتعلق بكثير من المتغيرات السياسية، من قبيل ما يحدث أحياناً من تقلب في تعيين الوزراء المختصين بالتربية والتعليم والتعليم العالي، وما يترتب على ذلك من تقلب في سياسات التعليم وبرامجه ونظمه، وأشهر ما يشار إليه هنا هو إنقاص التعليم الابتدائي سنة دراسية، ثم العودة عن ذلك بعد عدة سنوات.

ومن ذلك أيضاً الدروس الخصوصية التي جعلت من الانتظام في المدارس أمراً شكلياً، وحيث ارتفاع أسعارها ارتفاعاً جنونياً يجعل تحمل عبئها فوق طاقة الكثير من العائلات مما يضطرهم إلى حرمان بناتهم من التعليم، وخاصة إذا وضعوا في موضع مقارنة بين أمرين: ندفع للابن الذكر تكلفة الدروس أم للبنت؟

ومن ذلك أيضاً ما تعانيه الفصول الدراسية من تكدس مذهل يؤدي بالضرورة إلى تدني مستوى الخدمة التعليمية، ومن توتر في العلاقات بين الطالبات، وضعف العلاقة بين الطلاب وبين معلميهم.

ومن ذلك ما تقوم عليه طرق التعليم من «تلقين» يفقد الطلاب فرص المناقشة والحوار والتدرب على السعي على أن يحصلوا المعلومات بأنفسهم، ويغرس فيهم بذور السلبية، ويضعف قدرات التساؤل والنقد، وهي مهارات أساسية لرشد التعامل مع مفردات وعناصر الحياة المتطورة في عالمنا المعاصر، حاضراً ومستقبلاً.

ومنها افتقاد الديموقراطية في كثير من الأمور، مثل الإدارة التعليمية التي تقوم على المركزية المفرطة مما لا يتيح فرص التدرب للإناث في الإدارة على تحمل المسئولية والثقة بالذات والابتكار ومواجهة المشكلات والشجاعة.

وكذلك في وضع الامتحانات، وفي التدريس نفسه حيث «تهبط» المقررات دائماً من السلطة المركزية، وقلما يتاح للمعلمين الفرصة أن يغيروا أو يضيفوا أو يحذفوا، فيتعودون بذلك على تقديس النص، على الرغم من أنه ليس دينياً، وليس هناك ما هو أقتل للتنمية العقلية من مثل هذا وذاك.

المراجع

- إبراهيم قشقوش (تقديم)، الأنماط الجنسوية الشائعة في الكتب المدرسية المصرية بالتعليم الأساسي، مركز دراسات الطفولة، القاهرة، ١٩٩١.
- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- تاريخ التعليم في مصر، القاهرة، وزارة المعارف العمومية، ١٩٤٥.
- أحمد مصطفى، صحيفة التربية، مارس ١٩٥٩.
- إسماعيل القباني، دراسات في تنظيم التعليم في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.
- أمين سامي، التعليم في مصر، القاهرة، ١٩١٧.
- رابطة خريجي معاهد وكليات التربية، صحيفة التربية، عدد خاص عن العيد الفضي للرابطة، العدد الأول، نوفمبر ١٩٦٨.
- زينب محرز، تعليم الفتاة في الجمهورية العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٦٥.
- زينب محمد فريد، تطور تعليم البنت في مصر منذ عهد الاحتلال البريطاني، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٦٦.
- سعيد إسماعيل علي، تاريخ التربية والتعليم في مصر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥.
- التعليم في ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥.
- عفاف الغمري، النوع الاجتماعي «الجندر» ومبادرة تعليم الفتيات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- المجلس القومي للطفولة والأمومة، مبادرة تعليم الفتيات، خطة تعليم البنات بمصر (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧)، القاهرة، ٢٠٠٣.
- تقرير تقييم سياسات ومشروعات التعليم قبل الجامعي في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢/ ١٩٩٣ ـ ٩٦/ ١٩٩٧، القاهرة.

- المركز القومي للبحوث التربوية، المرأة والتعليم في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨٠.
- بالتعاون مع البنك الدولي، التعليم غير النظامي في المستوى الأول في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨١.
- تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية من ١٩٨١/ ١٩٨٢ - ١٩٩٠.
- تطور التعليم في جمهورية مصر العربية ١٩٨٦ - ١٩٨٨، القاهرة، ١٩٨٩.
- تطور التعليم في جمهورية مصر العربية ١٩٨٨ - ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩٠.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ - ١٩٨٠)، التعليم، القاهرة، ١٩٨٥.
- مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني للدول العربية، بالاتفاق مع هيئة اليونسكو وجامعة الدول العربية، تعليم المرحلة الأولى في مصر، القاهرة ١٩٥٤.
- ميثاق العمل الوطني، القاهرة، ١٩٦٢.
- نبوية موسى، تاريخي بقلمي، ملتقى المرأة والذاكرة، القاهرة، ١٩٩٩.
- وزارة المعارف العمومية، تقرير يبين حال التعليم الذي تتولاه وزارة المعارف أو تشرف عليه من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٢.
- وزارة التربية والتعليم، قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦.
- إحصاءات التعليم ١٩٨٨ - ١٩٩١، القاهرة، ١٩٩٢.
- إحصاءات التعليم قبل الجامعي، القاهرة، ١٩٩٧/ ١٩٩٨.
- إحصاءات التعليم قبل الجامعي لعام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، القاهرة.
- وزارة التعليم العالي، أطلس الجامعات في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

١٥ - المرأة في التنظيمات السياسية

د. حمادة حسني أحمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية السياحة بالإسماعيلية
جامعة قناة السويس

مجهودات المرأة (١٩٥٢ - ١٩٥٦)

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان مجال العمل للمرأة قد اتسع ليشمل الكثير من المهن الراقية كالطب والهندسة إلى جانب التعليم والمهن الزراعية والعلمية والأدبية، كذلك كان مجال التعليم قد اتسع في مراحل التعليم العام وفي مختلف الكليات الجامعية باستثناء دار العلوم. ورغم ذلك فقد كانت الصورة العامة للحركة النسائية مهتزة بل وباهتة المعالم، ولا أدل على ذلك من أنه حتى عام ١٩٥٥ كان موقف الثورة من الحركة النسائية أقرب إلى الجمود، بل والتأثر بالفكر القديم المحافظ. ولعله مما يوضح هذه المسألة أن نورد بعض الوقائع والآراء التي ترددت في هذا الشأن.

في ١٨ مارس ١٩٥٣ بعد مولد هيئة التحرير بما يقرب من شهرين، احتفل الاتحاد النسائي المصري بذكرى مرور ثلاثين عاماً على إنشائه، وحضر الحفل اللواء محمد نجيب، وألقى كلمة تؤكد مفهوم انحسار دور المرأة في نطاق البيت والأعمال الخيرية.

ولقد اشتركت المرأة في هيئة التحرير بصورة بالغة الخفوت، ولم تظهر خلال أعوام ٥٢ و٥٤ و١٩٥٥ قيادات نسائية لها شأنها في هيئة التحرير، بل ولم يضم المقر الرئيسي ضمن إدارته العديدة إدارة أو قسماً للمرأة، كذلك فقد اشتركت المرأة في الحرس الوطني داخل كتيبة خاصة عرفت باسم «فتيات الحرس الوطني»، كما وجدت الطالبات فرصة محدودة في التجمع الشبابي لهيئة التحرير.

وظلت الحركة النسائية هادئة، كما ظل الاهتمام بدور المرأة دون ما ينبغي أن يكون عليه، ربما باستثناء الاشتراك في بعض الأنشطة الاجتماعية والخيرية مثل اشتراك الفنانات في مشروع «قطار الرحمة» والحفلات الخيرية، وتفجرت قضية المرأة عام ١٩٥٤ عندما انضمت مدرسة دار العلوم إلى جامعة القاهرة وفتحت أبوابها - على استحياء - أمام الطالبات، ووقتئذ أثيرت في الصحف معركة الاختلاط في الجامعة، وأعلن الأستاذ إبراهيم اللبان عميد كلية دار العلوم في مايو ١٩٥٥ تمسكه بمبدأ الفصل بين الطلبة والطالبات.

وأثيرت قضية المرأة مرة ثانية بصورة واسعة وحادة عندما أعلنت الثورة عن تشكيل جمعية تأسيسية لوضع الدستور برئاسة (علي ماهر)، واتجهت بعض القيادات النسائية إلى المطالبة بأن ينص الدستور الجديد على كفالة حقوق المرأة السياسية في الانتخاب والترشيح. وبرزت على السطح أفكار الدكتورة درية شفيق رئيسة اتحاد «بنت النيل» المرتبطة بالفكر الليبرالي الأوروبي، إذ تقدمت بمطلبين:

الأول: هو اشتراك المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية.

الثاني: حصول المرأة المصرية على حقوقها السياسية الكاملة، أي حق الترشيح وحق الانتخاب.

ولقد تصاعد الموقف منذ ١٢ مارس ١٩٥٥ عندما اعتصمت بدار نقابة الصحفيين ست سيدات هن: درية شفيق (صاحبة الفكرة) - وصديقتها راجية حمزة - وفتحية الفلكي - ومنيرة ثابت - وبهيجة البكري - وسعاد فهمي. ثم انضمت إليهن الصحفية أماني فريد، والمطربة هيام عبد العزيز، ثم منيرة حسني رئيسة اتحاد نساء الدولة، وقررن الصيام حتى تستجيب الحكومة لمطلبهن الخاص بإقرار الحقوق السياسية للمرأة والنص عليها في الدستور.

وقد أحدث هذا الموقف ضجة غير عادية، وتحولت نقابة الصحفيين إلى خلية لقاءات وزيارات متصلة، وزار المعتصمات في اليوم الأول علي ماهر، وزكي العربي باعتبارهما من أعضاء لجنة الدستور، وتحدثا معهن في شأن مطالبهن، كما زارهن محمد صلاح الدين - الوزير الوفدي السابق - ومجموعات من الهيئات النسائية، وانضمت إليهن في اليوم الخامس مسز شارلوت وهي صحفية أمريكية كانت تمر بمصر عن طريق البحر، فلما عرفت بأمر هذا الموقف حضرت من الإسكندرية إلى القاهرة وانضمت إلى المعتصمات اللاتي استطعن بهذا الموقف أن يجذبن أنظار بعض الهيئات والشخصيات النسائية العالمية، وعلى سبيل المثال فقد تلقين برقيات تأييد من مسز كويث إشي رئيس الاتحاد النسائي الدولي، ومن الدكتورة إديث سمرسيكل وزيرة الشئون الاجتماعية في حكومة العمال البريطانية.

وتوالت المساعي لإنهاء الاعتصام، وأجرت كل من سنية عنان رئيسة مبرة التحرير وسيادات ماهر رئيس جمعية سيدات مصر، وبهيجة البكري - التي انسحبت من الاعتصام في اليوم الثالث - اتصالات مع المسئولين دون الوصول إلى نتيجة حاسمة، وفي نفس الوقت كانت هناك محاولات لإفشال الاعتصام وصل إلى حد أن هاجمته إحدى القيادات النسائية، وهي فاطمة نعمت راشد. وانتهى الاعتصام في اليوم التاسع - ٢٠ مارس - بعد أن زار المعتصمات مندوب الرئيس جمال عبد الناصر وأفادهم بأن الرئيس بعد المساعي التي بذلت، وبعد تكييف مطالبهن وتنسيقها يعتبر الموضوع منتهياً. وكانت عوامل الانقسام قد دبت بين المعتصمات، كما أن صحتهن تعرضت لانهيار، فلم يخرجن من مستشفى قصر العيني إلا يوم ٢٧ مارس ١٩٥٥، وإذا كان لهذه الواقعة دلالتها من حيث كونها موقف ضغط إنساني عنيف من أجل مطالب الحقوق السياسية للمرأة، فليس من شك أن للواقعة دلالتها الأخرى من ناحية وقوعها، إذ تشير إلى موقف معارض دفع إلى هذا الإجراء القاسي.

والواقع أن هذا الحدث كان له انعكاساته المتباينة في الصحف ما بين الرفض والاستنكار، وما بين التأييد في حدود ضيقة، ولعله مما يوضح بعض انعكاسات عملية الاعتصام تقديم لمحات من رد الفعل في الصحف ولدى بعض الشخصيات المسئولة وقتئذ.

وفي افتتاح الموسم الثقافي لاتحاد نساء الدولة بدار جماعة الشبان المسلمين في يوليو ١٩٥٢ تحدث الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف مركزاً على ما ينبغي أن تكون عليه المرأة المسلمة من حشمة ووقار، وبُعد عن مواقع الشك والمهاترة، والالتزام برعاية الزوج والأبناء وخدمة الأسرة والبيت.

وفي ١٠ يوليو ١٩٥٥ طرحت مجلة «صوت التحرير» قضية إعطاء المرأة حقوقها السياسية ودخول البرلمان، وذلك تحت عنوان «المرأة المصرية بين البيت والبرلمان»، وقد احتوى هذا العدد على مقالات وآراء لكل من البكباشي محمد أنور السادات، وقائد الجناح حسن إبراهيم، والصاغ إبراهيم الطحاوي.

وإذ نضيف إلى هذه الآراء واقعة صدور فتوى في هذا الشأن مناهضة لحقوق المرأة السياسية، فإن الأمر يبدو أكثر جلاء، فقد حدث خلال فترة احتدام المناقشات حول

اشتراك المرأة في الانتخابات أن طرحت القضية على لجنة الفتوى التي تضم المذاهب الإسلامية الأربعة، وأعلنت الفتوى، وقد ذكرت أن للموضوع وجهين: أن تكون المرأة عضواً في البرلمان، وأن تشترك في التصويت العام للانتخابات. وقالت اللجنة: إن الشريعة الإسلامية تمنعها منهما منعاً، وجعلت مصدر حكمها في مسألة عضوية البرلمان ما جاء في حديث صحيح من أن الرسول عليه الصلاة والسلام حين بلغه أن الفرس ولوا عليهم ابنة كسرى بعد موته، قال: «لن يفلح قوم ولوا عليهم امرأة»، وكتب الشيخ حسنين مخلوف - مفتي الديار المصرية - مقالاً أكد فيه أنه ليس للمرأة أن تخوض غمار الانتخابات. ومن ناحية أخرى فقد نشبت على صفحات صحيفة الأهرام معركة بهذا الشأن استوعبت وجهات نظر معارضة لحقوق المرأة السياسية وأخرى مؤيدة، لعل من أبرزها رأي لعالم من علماء الأزهر وهو الشيخ دسوقي علي دسوقي الذي قال: «إن رأي الشريعة صريح واضح في أن للمرأة حق إبداء رأيها والأخذ به إذا وافق الصواب».

ومن المفارقات الغريبة في هذا الصدد أنه بينما وقف الاتحاد النسائي المصري يؤيد ويدافع عن حقوق المرأة، فقد عارضت رابطة نساء العرب القضية ابتداءً من الاعتصام إلى ذات الحقوق، فقد عقد مجلس إدارة هذه الرابطة اجتماعاً تحدثت فيه السيدة سنية توفيق، وأعلنت استنكارها لحركة اعتصام السيدات، وقالت: «إن المرأة شريكه للرجل في تحمل المسئولية لا في المنازعة على اختصاصه، وليس لها أن تطالب بدخول الجمعية التأسيسية أو البرلمان».

تلك في إيجاز صورة إجمالية للموقف الفكري عام ١٩٥٥ تجاه مطالبة المرأة بحقوقها السياسية، ولا ريب أن ازدواجية الموقف بين التأييد على نطاق محدود، والمعارضة على نطاق واسع، مرجعه ما كانت عليه الحركة النسائية عند قيام الثورة من اهتزاز وعدم استقرار لملامحها، ربما نتيجة لم لحق بدور المرأة الاجتماعي والسياسي من تشويه بسبب الضغوط ومحاولات استقطاب الهيئات والتجمعات النسائية وحصر جهودها في نطاق مشروعات خيرية كان سبيلها - في أغلب الأحوال - إقامة الحفلات والسهرات، أو التماس شتى الوسائل التي من شأنها استثارة مشاعر الاستنكار والرفض، مثل إصدار أوراق «اليانصيب» أو الانطواء تحت لواء الأرستقراطية والقصر والشخصيات من فئة ما كان يعرف بأبناء الذوات.

غير أن الفكر الثوري لم يلبث أن فرض وجوده نتيجة اتجاه الثورة إلى الجماهير، وإحساس القيادة المتزايد بنبض الأغلبية الشعبية الساحقة، وانعكست هذه الحقيقة على جهود الجمعية التأسيسية الموكل إليها إعداد الدستور.

وجاء عام ١٩٥٦ وأعلن يوم ١٦ يناير الدستور الجديد، المعروف باسم دستور ١٩٥٦، وحصلت المرأة على حقها السياسي بما فيه حق الترشيح والانتخاب للمجلس النيابي.

ويقتضي الإنصاف أن نقرر أن دستور ١٩٢٣ لم يكن يتضمن أي نص صريح يمنع مباشرة المرأة لحقوقها السياسية، بل إن الأمر على النقيض من ذلك وفق منطوق المادة الثالثة من هذا الدستور التي تقرر بالنص: المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات العامة، لا تمييز في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين، وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة، مدنية كانت أو عسكرية... إلى آخر النص.

و«المصريون» في مستهل النص تشمل الرجال والنساء على السواء رغم إيرادها بصيغة المذكر، إذ لا يعقل أن يكون المشرع قد استهدف أن يكون التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتحمل الواجبات بغير تمييز مقتصراً على نصف الأمة من الرجال دون النصف الآخر من النساء، وإذن فإنه يندرج ضمن هذه الحقوق المقررة للمصريين من الرجال والنساء على السواء حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية، غير أن هذا النص تعرض لنوع من الاعتساف إذا جاء قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ لينص في مادته الأولى على أنه «لكل مصري من الذكور بلغ من السن إحدى وعشرين سنة ميلادية حق الانتخاب»، وهكذا قضى بحرمان المرأة من هذا الحق السياسي كما قضى بحرمانها من حق الترشيح بمقتضى شرط القيد في جداول الانتخاب الذي نصت عليه المادتين ٦٦ و٣١ من قانون الانتخاب الذي جعل حق القيد منوطاً بأن يكون من الذكور، ولقد جاء قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ بعد العودة إلى دستور ١٩٢٣ ليبقى الحال على ما هو عليه ويظل حرمان المرأة من حقي الانتخاب والترشيح قائماً.

ولم تكن التنظيمات النسائية قبل الثورة قد رفضت هذا الحرمان من حق سياسي، وشهدت القاهرة في ١٩ فبراير سنة ١٩٥١ مؤتمراً نسائياً أعقبته مظاهرة تقدمت لمجلس النواب والشيوخ بمطلب تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب لكي يتهيأ للمرأة أن تمارس حقها السياسي، فإن الوضع ظل كما هو حتى قيام الثورة ثم حتى صدور دستور ١٩٥٦ في ١٦ يناير من هذا العام الذي يؤرخ بحق بداية مرحلة جديدة بالنسبة لدور المرأة المصرية في المجتمع. ونقول: إن هذا الدستور يهيء مرحلة جديدة بالنسبة لنصف الأمة ليس فقط من أجل إقراره للحقوق السياسية للمرأة، وإنما أيضاً لتضمنه عدة نصوص من شأنها إنصاف ورعاية نصف المجتمع، فقد نصت المادة الخامسة من هذا الدستور على أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية»، وأساس الأسرة كما هو معلوم رجل وامرأة. وتسجل المادة ١٨ «تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة»، وتسجل المادة ١٩ «تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها والمجتمع وواجباتها في الأسرة».

أما قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، فقد سجل في مادته الأولى أنه «على كل مصري وكل مصرية بلغ ثماني عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية:

١) إبداء الرأي في كل استفتاء طبقاً لأحكام الدستور.

٢) إبداء الرأي في الاستفتاء الذي يجرى لرئاسة الجمهورية.

٣) انتخابات أعضاء مجلس الأمة...» إلى آخر النص.

ونصت المادة ٤ من هذا القانون على أنه «يجب أن يقيد في جدول الانتخاب كل من لهم مباشرة الحقوق السياسية، وكذلك يجب أن يقيد من الإناث من قدمت بنفسها طلباً بذلك.

وهكذا ساوى هذا القانون بين الرجل والمرأة في مباشرة الحقوق السياسية، كما جعل أمر القيد بالجداول الانتخابية بالنسبة للمرأة مرهوناً باختيارها وذلك مراعاة للظروف الاجتماعية.

أما بشأن حق الترشيح، ففي ١١ يونيو ١٩٥٦ صدر أول قانون ينظم عضوية مجلس الأمة، وهو القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦، وقد نصت المادة ٣ من هذا القانون على اشتراط القيد في أحد جداول الانتخاب من يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة.

ولقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن مفهوم الثورة لدور المرأة في الاحتفال بإعلان الدستور يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ في قوله: «إننا اليوم نريد أن نعطي للمرأة حقوقها... نريد أن نعطي هذه الحقوق لمن تريد منهن، إنه حق اختياري لهن تقديراً من الوطن، وتقديراً من الشعب، لكي تسير المرأة بجانب الرجل»، واستطرد: «وكما كافحت المرأة من أجل الحصول على حق الشعب في الحصول على الحرية فمن حقها أن تسترد حقوقها، ولكننا نقول إن هذا الحق حق اختياري لمن تريد منهن أن تباشره».

والآن ما محصلة توفير الحقوق السياسية للمرأة بمقتضى ما نص عليه دستور ١٩٥٦ وقوانين مباشرة الحقوق السياسية التي صدرت في إطار هذا الدستور؟

لنبدأ من حيث ينبغي أن تكون البداية، من ذات عام الدستور، عام ١٩٥٦.

الواقع أنه كانت هناك تأثيرات مباشرة وفورية تمثلت أولاً في إكساب الحركة النسائية إجمالاً مكانة اجتماعية لها اعتبارها وقيمتها، ثم كان لذلك انعكاساته في التنظيم السياسي الذي كان قائماً وقتئذ، وهو «هيئة التحرير» إذ صار للمرأة وجود في هذا التنظيم مما كان عليه قبل صدور الدستور، وبعد إعلان تأميم شركة قناة السويس، وفي إطار التعبئة الشعبية الشاملة لمواجهة التآمر ضد مصر الذي كان تلوح أماراته، بل وتبرز شواهده في عديد من الدول الغربية التي كانت تسيطر على شركة قناة السويس، نقول: إنه في إطار هذه التعبئة أخذت المرأة دورها الواضح واتجهت الهيئات والاتحادات النسائية إلى تنظيم صفوفها والتأهب للقيام بدورها في معركة الوطن المرتقبة.

ولقد دعت هيئة التحرير في أغسطس ١٩٥٦ إلى عقد مؤتمر عام للهيئات النسائية، وعقد هذا المؤتمر الذي يعتبر الأول من نوعه، واشتركت فيه نحو ٥٠ هيئة نسائية، واستهدف حشد الجهود النسائية في اتحاد عام تندرج فيه جميع الهيئات والاتحادات النسائية، ويضم الاتحاد عدة لجان تنتخب كل لجنة رئيسة لها. ويتألف المجلس الأعلى للاتحاد من رئيسات

اللجان. وكانت مهمة هذا الاتحاد النسائي العام ترتكز أساساً على تكوين كتائب نسائية تشارك في مجالات التمريض والإسعاف والخدمات إلى جانب التدريب العسكري. وقد برزت في هذا المؤتمر راوية عطية رئيسة الهيئة النسائية للوعي القومي، والدكتورة زينب السبكي، والسيدة عنايات الحكيم، وعديد من القيادات النسائية النشيطة.

وجاء العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ليؤكد من جديد ظاهرة اقترنت بها الحركة النسائية منذ قيامها، ألا وهي الظهور القوي والفعال في المعارك الوطنية، وهي ظاهرة لوحظت في ثورة ١٩١٩، وفي انتفاضة ١٩٣٥ وفي حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وقد شاركت المرأة المصرية في مقاومة العدوان الثلاثي من خلال اللجان النسائية للمقاومة الشعبية، وأسهمت في عمليات الإسعاف والتمريض والخدمات والتبرع بالدم، بل وحمل السلاح مع المقاومة الشعبية في بورسعيد.

بروز دور المرأة (١٩٥٧ - ١٩٧١)

جاءت أول انتخابات عامة في ظل الثورة عام ١٩٥٧ لإقامة مجلس الأمة، ودخلت المعركة الانتخابية ست سيدات نجحت منهن اثنتان - أمينة شكري في إحدى دوائر الإسكندرية، وراوية عطية في إحدى دوائر الجيزة - وتقول الأرقام إنه في هذا العام بلغ عدد المقيدات في جداول الانتخابات ٥٧٤٣٩ مواطنة.

وثمة ملاحظة، ربما كانت عابرة، غير أنها تدل على ظهور المرأة في مجال الضوء كشخصية سياسية تتعرض للنقد والمؤاخذة وسحب الثقة، ففي جلسة عقد فيها مجلس إدارة اتحاد بنت النيل يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٧ قرر المجلس إقالة الدكتورة درية شفيق من رئاسة الاتحاد وحرمانها من عضويته، وذلك بالرغم من كونها كانت صاحبة فكرة الاعتصام التي جرت في مارس من عام ١٩٥٥ للمطالبة بحقوق المرأة السياسية.

أيضاً فإنه في يوم ١٢ فبراير ١٩٥٧ تعرضت راوية عطية لهجوم ونقد عنيف في صحيفة الجمهورية، فإذا أضفنا إلى ذلك ما لوحظ من تركيز إعلامي على معركة الإعادة لمجلس الأمة عام ١٩٥٧ في الدائرة ٢٢ بالقاهرة بين عايدة رياض فهمي، وفايق فريد، فربما تشير هذه المواقف إلى مدى ما تحقق للمرأة من وجود سياسي.

وإنه مما يؤكد بروز الدور السياسي للمرأة اتساع فرصة انخراطها في الاتحاد القومي منذ بداية تكوينه، كذلك فقد دخلت المرأة انتخابات هذا التنظيم عام ١٩٥٨ ناخبة ومنتخبة، وفاز عدد غير قليل من السيدات في انتخابات شتى مستويات الاتحاد القومي الذي استوعب ضمن مكاتبه مكتباً خاصاً للمرأة تحت مسمى «مكتب النشاط النسائي»، تولت مسئوليته في البداية المربية فاطمة عنان، كما ضم الاتحاد القومي في جميع المحافظات والأقسام والمراكز وبعض القرى لجاناً للنشاط النسائي. ومما يذكر في هذا الصدد لأهميته أنه في انتخابات اللجان المحلية للاتحاد القومي في يوليو ١٩٥٩ نجحت ٣٢ مرشحة في القاهرة و٣ مرشحات في بورسعيد.

ولعله ما يلقي مزيداً من الضوء على تقدير الثورة لدور المرأة المتكامل في المجتمع أن نورد نصاً للرئيس جمال عبد الناصر جاء في خطاب ألقاه في الاحتفال بمرور ١٥٠ عاماً على طرد الإنجليز من رشيد يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٩، وقد قال: «كان لا بد لنا أيها الأخوة بعد أن اكتشفنا أنفسنا أن نكتشف نصف شعبنا، المرأة، التي تكون أساس الأسرة وأساس المجتمع، ونعطيها جميع حقوقها، وقد وضعنا هذا موضع التنفيذ، وسارت المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل، كما قاتلت المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في رشيد سنة ١٨٠٧».

كذلك فقد برز دور المرأة بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة سواء في التنظيم السياسي أو في مجلس الأمة الاتحادي الذي افتتح في ٢١ يوليو ١٩٦٠، وقد ضم من الإقليم المصري خمس سيدات.

وجاء انعقاد المؤتمر القومي للاتحاد القومي للإقليم المصري ومن بعده المؤتمر العام الأول للاتحاد القومي في الجمهورية، ليتأكد من خلالهما جدية إسهام المرأة في العمل السياسي. وقد ضمت قائمة المعينين في اللجنة العامة للمؤتمر ٩ سيدات من مصر، و٦ سيدات من سوريا يمثلن النشاط النسائي. ولقد جاءت قرارات هذا المؤتمر بشأن النشاط النسائي والأسرة بحيث تبرز في جملتها عمق واتساع المفاهيم تجاه دور المرأة وحقوقها ومسئولياتها وأهمية النشاط النسائي وحركته الموازية لحركة الرجل. وحسبنا أن نشير إلى أن ديباجة القرارات الخاصة بالنشاط النسائي تضمنت ما يلي بالنص: «يسجل المؤتمر

بكل تقدير الصنيع الذي قدمته ثورتنا العربية للوطن بتحرير المرأة العربية، فتضاعف بها عدد الشعب العامل، ويؤكد أن مسئولية المرأة في كياننا الاجتماعي مسئولية تتكافأ وتتكامل مع مسئوليات الرجل».

كذلك فقد تضمنت القرارات دعوة إلى توحيد جهود الجمعيات النسائية في الإقليمين الشمالي والجنوبي تمهيداً لإنشاء اتحاد عام لنساء الجمهورية العربية المتحدة يعمل على توثيق الصلات بينه وبين الهيئات النسائية في الوطن العربي وفي البلاد الإفريقية والآسيوية وغيرها من البلاد الصديقة في أنحاء العالم.

وبعد وقوع حركة الانفصال في سبتمبر ١٩٦١ لم تتوقف حركة المد في مجال النشاط النسائي، فقد أعلنت الحركة النسائية استنكارها للحركة الانفصالية، حيث عقد مكتب النشاط النسائي للاتحاد القومي مؤتمراً كبيراً شهده كمال الدين حسين وأكثر من ربع مليون سيدة من جميع أنحاء الوطن العربي، وتحدث فيه كمال الدين حسين، وفاطمة عنان مديرة مكتب النشاط النسائي، وعائشة عبد الرحمن، وسهير القلماوي، وروحية القليني، ونعمة رشوان، وكريمة السعيد. وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات تضمنت استنكار حركة الانفصال والتمسك بالوحدة ومناصرة جهاد الشعب العربي.

وفي إطار الإجراءات التنظيمية السابقة على قيام الاتحاد الاشتراكي - والممثلة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني أكتوبر ١٩٦١ - كان للمرأة وجودها، حيث ضمت اللجنة ١١ سيدة من مجموع اللجنة البالغ ٢٥٠ عضواً بنسبة ٤,٤٪، وهن: بهية كرم، حكمت أبو زيد، زاهية مرزوق، عائشة عبد الرحمن، علية عزمي، فريدة إحسان، فاطمة عنان، كريمة السعيد، مفيدة عبد الرحمن، نعمت مهران، نفيسة الغمراوي.

وشهدت جلسات اللجنة مناقشات متعددة، ففي الجلسة الأولى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ تحدثت نفيسة الغمراوي عن دور المرأة المتكامل، ودعت الاتحاد النسائي إلى مزيد من النهوض بالمسئولية، وفي الجلسة الرابعة عشر التي عقدت في ١٦ ديسمبر ١٩٦١ قالت: «البلد لا تتحمل طاقة معطلة؛ لأننا نريد إنتاجاً، فيجب أن يعمل الجميع لزيادة الإنتاج...»، ودعت إلى أن لا يبقى رجل أو سيدة دون عمل.

ثم جاء المؤتمر الوطني في مايو ١٩٦٢، وقد نجحت في انتخاباته ١٥٢ سيدة، فضلاً عن السيدات أعضاء اللجنة التحضيرية، وبذلك وصل عدد السيدات في المؤتمر الوطني إلى ١٦٣ سيدة من إجمالي ١٧٥٠ بنسبة ٤,٩٪. وقد مثلت المرأة في لجنة المائة لتقرير الميثاق بتسع سيدات، وقد خصصت لجنة تقرير الميثاق فصلاً عن المرأة والأسرة. والواقع أنه خلال عام ١٩٦٢ - عام صدور الميثاق - تحققت للمرأة بعض المكاسب، منها دخول المرأة انتخابات مجالس إدارة المؤسسات الصحفية، وانتخابات ٤٦ شركة، وأثبتت مكانة على قمة إدارة الشركات والمؤسسات وتم تعيين ٢١ سيدة كعضوات في مجالس المدن، وقد تهيأ للمرأة أن تصل إلى عضوية الوزارة، فقد عينت الدكتورة حكمت أبو زيد وزيرة للشئون الاجتماعية في الوزارة التي شكلها علي صبري.

ومنذ أقيم الاتحاد الاشتراكي العربي كان للمرأة وجودها في مستويات التنظيم حتى مستوى المؤتمر القومي. وفي انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٦٤ واصلت المرأة تقدمها وأصبحت عضوة بالمجلس، فدخلته كلاً من: ألفت كامل، بثينة الطويل، زهرة رجب، عائشة حسين، فاطمة دياب، كريمة العروسي، مفيدة عبد الرحمن، نوال عامر. أما انتخابات عام ١٩٦٩، فقد أسفرت عن فوز سيدتين فقط.

غير أن هذه المسألة لا تحتمل أي تفسير يأخذ من حساب تطور الحركة النسائية في مصر، ولسوف نلاحظ أنه منذ تقررت حقوق المرأة السياسية في دستور ١٩٥٦، فإن حجم النشاط النسائي كان دائماً على طريق التصور الطبيعي، وفضلاً عن ذلك فإن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن موظفي الدولة جعل أبواب العمل مفتوحة أمام المرأة دون أدنى قيد؛ لأنه لم يفرق بين المرأة والرجل في حق العمل، وبالنظر إلى الاتساع المستمر في مجال تعليم البنات، وبخاصة منذ إقرار مجانية التعليم في جميع مراحله، فإن انطلاقة المجتمع المصري إجمالاً وحركته استقامت على أساس أن الرجل والمرأة صنوان لهما دورهما المتناسق والمقنن بالمساواة في مختلف مجالات الحياة.

وتسجل الأرقام أنه بالنسبة لتعليم البنات ارتفع عدد المقيدات في شتى مراحل التعليم العام بما فيها معاهد المعلمات من ٦٢٦ طالبة في العام الدراسي ٥٣/ ١٩٥٤ إلى ١٨٨٦ طالبة في العام الدراسي ٧٠/ ١٩٧١، كما ارتفع عدد طالبات شتى كليات الجامعة خلال

هذه الفترة من أربعة آلاف طالبة إلى ٣٧ ألف طالبة. وتسجل الأرقام كذلك أن حجم القوى العاملة الكلية بالنسبة للمرأة قد ارتفع من ٤٢٢ ألف عام ٦٠/ ١٩٦١ إلى حوالي مليون عام ٧٤/ ١٩٧٥. ومن ناحية الممارسات السياسية فحسبنا أن نذكر ما تسجله الأرقام من أن عدد المقيدات في جداول الانتخاب قد ارتفع من ٦٧٤٣٩ عام ١٩٥٧ إلى ٥٧٣٨٢ عام ١٩٧١، أيضاً ارتفع عدد المرشحات للمجلس التشريعي من ٦ سيدات عام ١٩٥٧ إلى ٣٥ سيدة عام ١٩٧١. وقد أسفرت انتخابات مجلس الشعب في أكتوبر عام ١٩٧١ عن فوز سبع سيدات كما عينت واحدة وفازت سيدة واحدة بعضوية مجلس الأمة الاتحادي، كما فازت بعد ذلك سيدة أخرى في الانتخابات الفرعية لمجلس الشعب.

وفي هذا الصدد لا ينبغي أن نغفل حقيقة مهمة فحواها أنه إذا كان دستور ١٩٥٦ قد تضمن أول إقرار دستوري بحقوق المرأة السياسية، فإن الدستور الدائم لجمهورية مصر الصادر في ١١سبتمبر ١٩٧١ جاء مؤكداً لمباشرة المرأة لحقوقها السياسية، وفي نفس الوقت مستوعباً العديد من النصوص المتعلقة بالأسرة وحماية الأمومة والطفولة وكفالة التوفيق بين واجبات المرأة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما توضح نصوص المواد أرقام ٩، ١٠، ١١، ٤٠.

وفي عام ١٩٦٠ انشغل ديوان الموظفين بوابل من الاستفسارات الوزارية بعد أن أغلقت ٤٦ مصلحة حكومية أبواب عدد من أقسامها أمام التحاق المرأة بأعمالها، وكانت وزارة الاقتصاد إحدى هذه الهيئات، ولحق بها أحد البنوك الوطنية الكبيرة، وتساءلت مصلحة الآثار: هل نعين فتيات كمفتشات آثار؟ ثم تساءلت مصلحة السياحة: هل نعين الفتيات كملحقات سياحيات؟ وتساءلت وزارة التربية والتعليم: هل تنضم الفتيات إلى التعليم الصناعي الفني؟ هل.. هل.. هل.. وكانت الإجابة دائماً: نعم.. نعم.. نعم.

وفي عام ١٩٦٢ كتب في الصحف المصرية أن المرأة قد سيطرت بالكامل على رقابة الأفلام المصرية بعد أن تبين أن تسع نساء هن المسئولات عن الرقابة على المصنفات الفنية. وفي عام ١٩٥٨ عينت أول مصريتين وكيلتين في النيابة الإدارية. وفي عام ١٩٦٠

باتت في مصر ضابطات ملاحة جوية، وشاركت في عضوية الوفود السياسية الشعبية والحكومية، دخلت مجالس الحكم المحلي، زاد عددها في النقابات ومجالسها، ارتفع عددها في البرلمان من نائبتين عام ١٩٥٧ إلى ثماني نائبات عام ١٩٦٤، ثم انخفض العدد عام ١٩٧١! إلى سبع نائبات.

أما من ناحية القانون، فقد أفسحت لها قوانين العمل بالذات فرصة المساواة واللاتفرقة، فقد نص قانون العمل ٩١ لعام ١٩٥٩ على أن تعريف العامل القانوني هو: «كل عامل وعاملة»، وبذلك أقر مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، كما أعطيت المرأة العاملة حقوقاً بصفتها أُماً تقوم بواجبات إضافية تجاه أبنائها من الناحية القانونية، ثم الاعتراف بالأمومة كوظيفة اجتماعية، فأقر مبدأ إنشاء دور حضانة، وسمح لها بساعة رضاعة وإجازة وضع مدفوعة، بالإضافة إلى ذلك حصلت المرأة على المساواة في مجال الحقوق التأمينية، بحيث باتت متساوية هي والعامل في كل استحقاقات فيما بعد فترة العمل الإنتاجي.

وفي يوليو من عام ١٩٦٢ توسعت الصحف في نشر أرقام عن المرأة العاملة المصرية، فذكرت أن سوق العمل المصرية تضم ٩٥٣ ألف امرأة عاملة، ثم وزعت الأعداد على القطاعات المختلفة، فكانت الحكومة هي رب العمل الأكبر، حيث عمل فيها عدد ١٨٥٦٠٠ موظفة وعاملة، ثم تلاها قطاع الخدمات، ثم النقل والمواصلات، ثم الصناعة التحويلية والقطاع التجاري، في ذلك العام كان في مصر ٧٧٣ طبيبة و١٠٩ مهندسة، وخمس باحثات ذرة، و١٠٨ صحفية، و٤٠٤ محاميات، و٢٠٣٨٦ مدرسة، و٩٩٠٠ صاحبة محل تجاري.

أما في المجال السياسي، فقد أصدرت وزارة الداخلية بياناً في ٣ مارس عام ١٩٦٨، يشير إلى أن عدد صاحبات الأصوات الانتخابية في مصر بلغ ١١٩ , ٧١٩ ناخبة، بما يعني أنهن أقلية في الجداول، ثم أقلية مرة أخرى بالمقارنة بعدد النساء المصريات صاحبات الحق في استخراج بطاقات انتخابية، وفي عام ١٩٧٠ أصدرت وزارة الداخلية بياناً آخر تشير فيه إلى أن عدد الناخبات المصريات اللاتي لهن الحق في المشاركة في استفتاء الرئاسة بلغ ٧٠٠ ألف ناخبة فقط، بمعنى أن العدد جامد لا يتحرك.

ويقتضينا الإنصاف أن نذكر أنه حتى أوائل عام ١٩٦٩ كانت حركة النشاط النسائي تقوم - إجمالاً - على الجهود الفردية للمرأة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظماته الأخرى، مثل منظمة الشباب والتنظيمات المهنية والعمالية. ولم يكن مصرح بالقيام بأي عمل سياسي خارج نطاق الاتحاد الاشتراكي، بل إنه قد تم قمع النشاط النسائي داخل التنظيمات الماركسية وجماعة الإخوان المسلمين.

وقد برزت فكرة إقامة تنظيم نسائي خلال انعقاد المؤتمر القومي الأول للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٨، وامتدت المناقشات حول هذا الموضوع حتى مطلع عام ١٩٦٩، وكان هناك اتجاهات في هذا الصدد، أحدها يرى أنه ليس ثمة ما يدعو إلى تكوين تنظيم نسائي ما دامت المرأة تساوت مع الرجل وأصبحت عضواً في الاتحاد الاشتراكي العربي، ومن ثم فإنه من الأجدى أن تظل حركة المرأة مواكبة للرجل، والرأي الآخر طالب بتكوين تنظيم نسائي خارج نطاق الاتحاد الاشتراكي.

فقد كان أصحاب الاتجاه الأول يرون أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم الوحيد الذي يضم كافة المواطنين نساء ورجالاً، وأنه داخل لجان الاتحاد الاشتراكي تتاح كل الفرص والإمكانيات للمرأة لتمارس نشاطها جنباً إلى جنب مع الرجل، بالإضافة إلى أن أهداف المنظمة النسائية هي نفس أهداف الاتحاد الاشتراكي، فلا يوجد مبرر لقيام مثل هذه المنظمة المستقلة، خصوصاً مع وجود الصراع القائم بين اللجان النقابية ولجان الاتجاه الاشتراكي، ولا داع لإيجاد تنظيم آخر يزيد حدة هذا الصراع.

وأخيراً يرى أصحاب هذا الرأي أن وجود تنظيم نسائي مستقل يحرم التنظيم السياسي القائم من العنصر النسائي الفعال، ويخلق بين صفوف النساء تعصباً للمنظمة النسائية لا مبرر له. لذلك يقترح أصحاب هذا الرأي الاكتفاء بإنشاء أمانة فرعية للنشاط النسائي داخل الأمانات الموجودة بالاتحاد الاشتراكي. وتتفرع عن هذه الأمانة لجان على مستوى المحافظة وعلى مستوى المركز، مثل الأمانات الموجودة للعمال أو الفلاحين، وتكون مهمة هذه الأمانة بكافة لجانها الفرعية هي خلق قيادات نسائية واعية وتنظيم صفوف المرأة وربطها بعجلة التطور الاشتراكي.

إلا أن فكرة عمل لجان نشاط نسائي تابعة للأمانات الفرعية النوعية - بحيث تلحق بأمانة الشباب، مثلاً لجنة نشاط نسائي للشباب، ويلحق بأمانة العمال لجنة نشاط نسائي للعاملات - لاقت معارضة قوية، ولأن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الفصل بين المرأة والرجل ويجعلها تنحصر داخل نشاطها كامرأة فقط.

وقدمت عدة اقتراحات بشأن تشكيل التنظيم النسائي على النحو التالي:

- أن تقوم ممثلات النساء في كل وحدة بالتحضير لمؤتمر نسائي بالوحدة لتكوين اللجنة النسائية بها وانتخابات ممثلات لها في مؤتمر القسم.
- يعقد مؤتمر بكل قسم يكون من سيدتين في كل من الوحدة السكنية والوحدة الجماهيرية، ويضم إليه سيدتين منتخبتين عن كل جمعية اجتماعية نسائية داخل دائرة القسم وسيدتين عن النقابات المهنية.

وأياً كان الأمر، فإن العمل السياسي النسائي يتمثل في وجود تمثيل للمرأة في بعض مستويات الاتحاد الاشتراكي. وأنه لم تتخذ بعد خطوات عملية لتكوين تنظيم نسائي مستقل، وحتى بالنسبة لهذا القدر من التمثيل السياسي للمرأة في الاتحاد الاشتراكي فإنه يواجه العديد من الصعوبات، أهمها:

أولاً: تشتت الحركة النسائية وبعثرة جهودها واختلاف قياداتها، فهناك على سبيل المثال:

- تنظيم نسائي سياسي داخل الاتحاد الاشتراكي بالقاهرة، ونشاطه متفاوت من قسم لآخر، وهو يتميز بوجود كوادر نسائية شابة متحمسة، ولكن تنقصها الخبرة في العمل السياسي لحداثة تكوينها «أقل من سنتين».
- جمعيات نسائية ذات نشاط اجتماعي لها خبرة طويلة في هذا الميدان، ولكنها تتميز بالنشاط الفردي ويتقلص عدد عضواتها بشكل واضح.
- تجمعات نسائية كبيرة في النقابات العمالية تلعب دوراً مهماً في الإنتاج، ولكن نشاطها النسائي غير ملموس.
- فتيات منظمة الشباب تنقصها الخبرة، وبعضهن يميل إلى العزلة عن التنظيم النسائي.

- لجان التنمية الاجتماعية والنوادي النسائية في الريف يغلب عليها قيادات الأجهزة التنفيذية.

ومع وجود هذا الخليط من الجهود النسائية المبعثرة لا بد من وجود تنظيم نسائي شامل يجمع وجوه نشاطها المبعثر.

ثانياً: لا شك أن قيام التنظيم النسائي يثير التساؤلات حول علاقة هذا التنظيم بالجمعيات والتكوينات ذات النشاط الاجتماعي التي بنت لنفسها رصيداً من العمل والخبرة في حقل النشاط النسائي، واستطاعت أن تكون لنفسها قيادات وتجمعات ذات طبيعة خاصة، وتتطلع مع قيادات هذه الجمعيات إلى مزاولة دور قيادي في العمل السياسي. وللإجابة على ذلك يجب ملاحظة الأمور الآتية:

- أنه ليس من المفيد أن تنظر هذه الجمعيات إلى التنظيم الجديد نظرتها إلى دخيل يريد أن يبعدها عن مواقعها، وليس من المفيد - بل وليس من الممكن - تصور أنه بإمكان التنظيم الجديد أن يحل محل هذه المجتمعات.

- على أن قيادات التنظيم النسائي أن تسعى بجدية نحو استيعاب أفضل العناصر وأنشطها في ميدان العمل الاجتماعي إلى صفوفها، مع ضرورة أن تضع في اعتبارها أن كثيرات من قيادات العمل الاجتماعي رغم حماسهن في ميدان الخدمة الاجتماعية إلا أنهن قد تحركن نحو هذا العمل من منطلقات تبعد في كثير من الأحيان عن منطلقات العمل السياسي.

ثالثاً: الظروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة، حيث نجد أن مجتمع المرأة في الريف في مجموعه أكثر تخلفاً من مجتمع المرأة في المدينة، ويبدو هذا واضحاً في الأنماط المعيشية للمرأة الريفية وما تعانيه من أمية فكرية واجتماعية وسياسية، هذا على الرغم من الدور البطولي الذي تبذله المرأة بصفة عامة دعماً لاقتصاديات الأسرة بالريف.

وبعد أحداث مايو ١٩٧١، ومع صدور قرار الرئيس السادات بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب لشتى المستويات، صدر في ٢١ مايو ١٩٧١ قرار الرئيس بتشكيل لجنة الإشراف على إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي. وقد ضمت هذه اللجنة ثلاث سيدات، هم: مفيدة عبد الرحمن عضو مجلس الشعب، وعائشة راتب أستاذ القانون الدولي، وكريمة السعيد وكلية وزارة التربية والتعليم.

وكان عام ١٩٧١ عموماً يمثل مرحلة جديدة أكثر تطوراً بالنسبة للحركة النسائية، ففي خطاب الرئيس السادات بعد ٢٣ يوليو ١٩٧١ في افتتاح المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي بعد إعادة بنائه بالانتخاب، قال: «... إنه بجانب الاتحاد الاشتراكي يجب أن تكون هناك ثلاث دعامات أساسية وقوية ممثلة في حركة عمالية وحركة شبابية وحركة نسائية».

وبهذا فقد وضح الاتجاه إلى قيام حركة نسائية متكاملة إلى جانب التنظيم السياسي الأصلي. وجاء تأكيد وبلورة هذا الاتجاه في برنامج العمل الوطني الذي ذكر أن المرأة لا بد أن تلعب دورها السياسي، «ولا سبيل إلى ذلك إلا بإقامة تنظيم نسائي، وإذا كانت الحركة النسائية في بلادنا لم تحقق النجاح المرجو، فإن هذا يرجع أساساً إلى غياب التنظيم الذي يستوعب نشاط المرأة، ولا بد أن يقام هذا التنظيم مستنداً إلى واقع المرأة في بلادنا».

إن حجر الزاوية في إقامة منظمة الشباب والتنظيم النسائي هو أن يكون تنظيمين مستقلين يعملان في تواز وترابط مع الاتحاد الاشتراكي، فبمقتضى النص الوارد في برنامج العمل الوطني أصبح من المتعين إقامة تنظيم نسائي يعمل في ترابط وتواز مع جانب الاشتراكي العربي، وإعمالاً لهذا الاتجاه وتقنيناً لمضمونه فقد شملت قرارات المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي قراراً بشأن التنظيم النسائي جاء فيه:

- بحث استكمال عضوية الوحدات الأساسية السكنية والجماهيرية، وذلك عن طريق التعيين من بين العناصر النسائية القيادية الواعية، على أن يستكمل بناء التنظيم تدريجياً في كل مستوياته حتى اللجنة المركزية.
- أن تشكل لجنة قيادية من العناصر النسائية أعضاء المؤتمر القومي تقوم بدراسة ووضع الهيكل التنظيمي لبناء حركة نسائية واعية بهدف خلق التنظيم النسائي.

ولقد جاء تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بحيث يضم تسع أمانات فرعية من بينها أمانة المرأة، وأقرت اللجنة المركزية في اجتماعها يوم ١١ أغسطس ١٩٧١ برئاسة الرئيس السادات اختصاصات أمانة المرأة التي تولت أمانتها السيدة كريمة السعيد.

وقد ناقشت الأمانة العامة للجنة المركزية في اجتماعها يوم١٧ أغسطس - برئاسة محمد عبد السلام الزيات سكرتير أول اللجنة المركزية - خطوات بناء التنظيم النسائي، وانتهت إلى وضع أسس عامة يمكن أن ينطلق منها العمل لتحقيق قيام التنظيم النسائي. وقررت تشكيل لجنة تأسيسية يكون نواتها السيدات اللاتي وصلن إلى عضوية المؤتمر القومي واللجنة المركزية، على أن يتم تمثيل جميع المحافظات في هذه اللجنة ممن نجحن في انتخابات مختلف المستويات التنظيمية، ويضم إلى عضوية هذه اللجنة أعضاء من النساء في النقابات المهنية والعمالية وممثلات عن الجمعيات النسائية وهيئات التدريس بالجامعات وما يماثلها.

وقد فوضت الأمانة العامة السيدة كريمة السعيد - عضو الأمانة العامة وأمينة المرأة في اللجنة المركزية - ببدء الاتصال بعضوات المؤتمر القومي واللجنة المركزية لتحديد موعد انعقاد اللجنة التأسيسية والعناصر السياسية التي ستدعى إليها لبدء النشاط في استكمال بناء التنظيم في مختلف المستويات. وقد عقدت اللجنة التأسيسية للتنظيم النسائي في اجتماعها الأول يوم ١٦سبتمبر ١٩٧١ برئاسة السيدة كريمة السعيد أمينة المرأة لبحث تشكيل التنظيم النسائي على أساس مشروع يبدأ بلجنة الإشراف والتخطيط، ثم بلجنة في كل محافظة وقسم ومركز حتى مستوى القرية، على أن يتم تدريب القيادات النسائية على محو الأمية وتنظيم الأسرة وخدمة المعركة، وتشمل رعاية أسر المقاتلين والشهداء والمهاجرين.

وتضمن المشروع تمكين السيدات المنتخبات في الوحدة الأساسية بالقرى من القيام ببعض النشاط النسائي، وفي حالة عدم وجود سيدات منتخبات يمكن ضم سيدة إلى اجتماعات لجنة الوحدة دون أن يكون لها حق التصويت. وتنقسم أمانة المرأة إلى خمس شعب، هي: شعبة التنظيم وشئون العضوية، وشعبة الشئون السياسية والعلاقات الخارجية، والشعبة الاجتماعية، والشعبة الصحية، وشعبة خدمة المعركة.

ولعل مما يضع صورة الحركة النسائية في صورتها المتكاملة خلال عام ١٩٧١ أن نذكر في إيجاز شديد أن هذا العام - وبخاصة ابتداء من منتصفه - قد تميز بتركيز التحرك السياسي في عدة مجالات بالغة الأهمية فرضتها الظروف حينئذ، في مقدمتها التأهب للمعركة، وهو أمر شاركت فيه المرأة المصرية إلى جانب الرجل، ثم كانت هناك كذلك المهام والمسئوليات الخاصة بدولة اتحاد الجمهوريات العربية وتشكيل الوزارة الاتحادية واجتماع مجلس الأمة الاتحادي. ورغم جسامة هذه المسئوليات الوطنية فقد جاءت نهاية عام ١٩٧١ مقترنة بإجراء له أهميته بالنسبة للحركة النسائية إجمالاً، فقد أصدر الرئيس السادات في ١١ نوفمبر ١٩٧١ قرار بتعيين الدكتورة عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية.

استمرار المسيرة (١٩٧٢ - ١٩٧٧)

ومع مطلع عام ١٩٧٢ شاركت المرأة في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي الذي عقد في دورة خاصة خلال الأيام من ١٦ إلى ١٨ فبراير ١٩٧٢ لبحث التصورات السياسية المتصلة بقضية تحرير الأرض والتأهب للمعركة. ولقد أعد سيد مرعي السكرتير الأول للجنة المركزية تقريراً في ٢٤ يوليو ١٩٧٢ تضمن عرضاً لنشاط أمانات اللجنة المركزية، وشمل بنداً بشأن أمانة المرأة، جاء فيه: «يتم بناء هيكل التنظيم النسائي كمرحلة أولى على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام والوحدات، وقد تم عقد سبع لقاءات بين أمانة المرأة والتنظيم النسائي بالمحافظات لمناقشة بناء الهيكل ومشاكل التنظيم... ونهجت أمانة المرأة على سياسة جمع شمل الفروع المختلفة للقطاع النسائي، فأشركت في لقاءاتها الجمعيات النسائية والنقابات المهنية والعمالية وأعضاء مجلس الشعب وسيدات أجهزة الإعلام وربات البيوت... وبذلك أقبل الجميع على الاستفادة بإمكانيات مقر الاتحاد الاشتراكي باعتباره الدار الأم».

ومما يذكر أنه في التشكيل الجديد للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي الذي أعلن في أغسطس ١٩٧٢ عينت كريمة السعيد أميناً لأمانة المرأة، وعندما عقدت أمانة القاهرة مؤتمراً سياسياً كبيراً في ١٠ سبتمبر لمناقشة قضايا الوطن الرئيسية شاركت القيادات النسائية في هذا المؤتمر.

وقد استهل عام ١٩٧٣ بتشكيل لجان الإعداد للمعركة في المحافظات وفي الجامعات والمعاهد العليا، وكان للمرأة العصرية دورها في هذا المجال.

وعندما شكلت الوزارة الجديدة في مارس ١٩٧٣ برئاسة الرئيس السادات ظل للمرأة مكانها كعضو في الوزارة التي ضمت عائشة راتب في نفس موقعها بالوزارة السابقة وزيرة للشئون الاجتماعية. وفي ٣ أبريل ١٩٧٣ أقيم احتفال كبير بالعيد المئوي لتعليم الفتاة في المدرسة السنية الثانوية للبنات، ووجه الرئيس السادات كلمة في هذا الاحتفال أشاد فيها بدور المرأة المصرية ونضالها والمسئوليات التي صارت تواجهها بعد حصولها على حقوقها السياسية كاملة.

وفي ١٢ أبريل ١٩٧٣ أصدر السادات قراراً بإعادة تشكيل الأمانة العامة للجنة المركزية، وتولى الدكتور محمد حافظ غانم مهام الأمين الأول، وظلت كريمة السعيد في موقعها السابق على رأس أمانة المرأة. وقد أعدت لجنة الشئون السياسية الداخلية باللجنة المركزية خطة عمل جاء فيها بالنسبة للتنظيم النسائي: «يتم تحديد الأسس التي تكفل لهذا التنظيم النهوض بدوره في إطار الخط السياسي العام، وذلك من خلال مشاركة القيادات النسائية في أعمال اللجان النوعية بالاتحاد الاشتراكي...».

وقد نوقشت هذه الخطة في اجتماع الأمانة العامة يوم ٢٤ أبريل ١٩٧٣، وتم إقرارها، وأعدت أمانة المرأة هيكل التنظيم النسائي الجديد، ودليل عمل المرأة في مرحلة المواجهة الشاملة لوضع المرأة المصرية أمام مسئولياتها. وتقرر أن تكون لجنة المرأة في المحافظة على قمة التنظيم، وتتفرع منها سبع لجان للنشاط السياسي والاجتماعي ومكافحة الأمية وللنشاط الثقافي والديني والصحي وشئون العضوية. وتضم لجنة محافظة القاهرة وفقاً لهذا التنظيم ٣٥ عضوة، على أن يتم انتخاب مقررة ومقررة مساعدة لكل لجنة، وتنضم مقررة لجنة التنظيم النسائي بالمحافظة إلى لجنة المحافظة للاتحاد الاشتراكي، وقد شمل دليل العمل اختصاصات جميع مستويات التنظيم النسائي، بحيث تتولى مسئولية الإدارة اليومية لأوجه النشاط في مجالها المحلي وتنفيذ التوجيهات والتعليمات التي تتلقاها من المستويات الأعلى ومراعاة التنسيق بين أسلوب عملها وعمل لجان الاتحاد الاشتراكي، وذلك لدعم وتنشيط الحركة النسائية.

وقد اختيرت كريمة السعيد أمينة المرأة عضواً في لجنة الإشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكي ضمن ٢٠ عضواً.

وفي ١٧ يونيو ١٩٧٣ صدرت قرارات وتوصيات المؤتمر الموسع للتنظيم النسائي الذي نظمته القيادات النسائية بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية. وكان الدكتور محمد حافظ غانم الأمين الأول للجنة المركزية قد افتتح المؤتمر في ١٦ يونيو حيث ألقى كلمة تناول فيها الموقف السياسي ودور القيادات النسائية في مرحلة المواجهة الشاملة. وتحدثت في هذا المؤتمر السيدة چيهان السادات، كما تحدثت كل من عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية، وكريمة السعيد أمينة المرأة، وفردوس سعد مقررة التنظيم النسائي بأمانة القاهرة، وزينب السبكي أمينة المرأة بالجيزة، ومديحة محمد إمام أمينة المرأة بالقليوبية.

وتناولت الكلمات - إجمالاً - الدعوة إلى العمل على انطلاق الحركة النسائية لتؤدي رسالتها كاملة في مختلف مجالات العمل الوطني، وذلك من خلال التنظيم الذي يستوعب نشاط المرأة العاملة وربة البيت، ويستند إلى الواقع المصري ويعكس فكرياً وتنظيمياً أهداف الثورة، ويعمل في ترابط وتوازن وتكامل مع الاتحاد الاشتراكي العربي.

والواقع أن هذا المؤتمر الأول للتنظيم النسائي بالقاهرة الكبرى له أهمية كبرى في مسيرة الحركة النسائية. أولاً بحكم تنظيمه الدقيق والحشد الذي ضمه. وثانياً لشمول أهدافه ومهامه وعمل لجانه. وثالثاً لاكتمال توصياته التي تناولت العديد من القضايا الوطنية والاجتماعية والنسائية، ومن بينها واجبات ومتطلبات المعركة، واستكمال بناء التنظيم النسائي، واستكمال الحقوق السياسية للمرأة، وذلك إلى جانب توصيات اللجان النوعية وهي لجان الشئون التنظيمية والدعوة والفكر والشئون الدينية والشئون السياسية والشئون الصحية والاجتماعية والمرأة العاملة.

وفي ٥ يوليو ١٩٧٣ عقد الرئيس السادات ومعمر القذافي لقاء مع حوالي ألف من القيادات النسائية (٤٠٠ من المحافظات و٦٠٠ من مختلف الهيئات النسائية والاجتماعية والمهنية والعمالية). وشهد هذا اللقاء الدكتور محمد حافظ غانم الأمين الأول للجنة

المركزية وأعضاء الأمانة العامة، كما حضره وفد من القيادات النسائية الليبية. وقد تناول الحوار الوحدة بين مصر وليبيا. ولقد كشف هذا اللقاء عن نضج التفكير السياسي لدى القيادات النسائية وعمق فهمهن للوحدة العربية.

وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان للمرأة دورها الحيوي في هذه الحرب إلى جانب شتى قوى الشعب، فشاركت في النهوض بمختلف المسئوليات المتعلقة بالمعركة، إذ تحددت واجبات التنظيم النسائي خلال المعركة في دوائر التوعية والإسعاف والتمريض ورعاية الجرحى وغيرها من المهام المرتبطة بالحرب. وبعد وقف إطلاق النار تركز النشاط النسائي في نطاق الأعمال التي اقتضتها المعركة كالإسعاف والتمريض ورعاية الجرحى والمعوقين وأسر الشهداء، وكانت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي قد شكلت لجنة من بين أعضائها السيدة فاطمة عنان - أمينة المرأة بالنيابة - لوضع خطة فورية لمهام ما بعد الحرب، كما تقرر استمرار التعبئة الشعبية والعمل على دعم انتصارات الحرب.

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٧٣ انعقد مجلس إدارة رابطة المرأة الأفريقية والعربية برئاسة السيدة چيهان السادات، وكان من أبرز نتائج هذا الاجتماع تشكيل أربع لجان تتولى القيام بحركة عربية وأفريقية تستهدف شرح القضية العربية للرأي العام العالمي.

ومع مطلع عام ١٩٧٤، وضعت خطة أعدتها أمانة المرأة وأقرتها فاطمة عنان، وقد شملت هذه الخطة مما درسته: الدراسات والعلاقات الخارجية والإعلان وشئون التنمية الاقتصادية وشئون المعركة وشئون التنظيم والمجال الديني.

وفي مارس ١٩٧٤ وجه الرئيس السادات رسالة إلى مؤتمر الجمعيات والمؤسسات الخاصة بشأن دورها في المرحلة الجديدة، وعقدت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي اجتماعاً في ٤ مارس برئاسة الأمين الأول الدكتور محمد حافظ غانم، حيث نوقشت خطة العمل السياسي والفكري للتنظيم السياسي بجميع مستوياته، وتركزت الخطة في عدة مهام من بينها الانفتاح الاقتصادي ومواصلة العمل في المجالات المتصلة بالحرب كالمقاومة الشعبية والدفاع المدني وكتائب الخدمة العامة واستمرار التوعية الشعبية. وتم إقرار هذه الخطة في اجتماع مجلس الأمناء برئاسة الأمين الأول بعد أن أقرتها اللجنة المركزية، وعلى هدى هذه الخطة ومشاركة في تحقيقها تسير حركة التنظيم النسائي.

وقدم الرئيس السادات ورقة أكتوبر في ١٨ أبريل ١٩٧٤ وجرى الاستفتاء الشعبي عليها، وتم إقرارها في ١٥ مايو، لتصبح هذه الورقة وثيقة عمل على المستوى التنفيذي وعلى مستوى العمل السياسي للتنظيمات السياسية بما فيها التنظيم النسائي، وتصدر الأمانة العامة للجنة المركزية بياناً يحدد منهج العمل الوطني العربي في ضوء ورقة أكتوبر.

وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ مايو ١٩٧٤ م انعقد المؤتمر البرلماني النسائي الأفريقي العربي، وناقش عدة موضوعات عامة، من بينها دور المرأة في دعم النضال العربي والأفريقي، ودور المرأة في التنمية الاقتصادية، وممارسة المرأة لحقوقها السياسية في مصر. وقد اشتركت في هذا المؤتمر – الذي ألقت كلمة افتتاحه السيدة چيهان السادات رئيسة رابطة المرأة العربية الأفريقية – ٢٢ دولة أفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية و١٥ دولة عربية من بينها فلسطين. ووجه الرئيس السادات رسالة إلى هذا المؤتمر متضمنة إدانة إسرائيل والصهيونية والعنصرية ومساندة للكفاح العربي الأفريقي من أجل الاستقلال والتحرير والتقدم، وداعية إلى مزيد من التضامن والتعاون العربي الأفريقي. كما أشادت التوصيات بانتصارات أكتوبر، ودعت إلى مزيد من التعاون بين نساء أفريقيا والوطن العربي.

وفي ١٧ يوليو ١٩٧٤ أقامت أمانة المرأة ندوة بالقاهرة للاتحاد النسائي العالمي الذي يضم ١٠١ دولة، وأعلنت رئيسة الاتحاد النسائي العالمي تأييد الاتحاد للقضية العربية ولانتصار العرب في أكتوبر. وما لبث أن عقد المؤتمر الأول لفتيات مصر في ٢١ يوليو، حيث تحدثت السيدة چيهان السادات مركزة على أهمية دور الفتاة في العمل الوطني وقال محمد حافظ غانم في كلمته: «إن المرأة المصرية أكدت ذاتها في حرب أكتوبر وأصبح من واجبها أن تؤكد دورها في كل مجالات العمل الوطني». وقد تضمنت توصيات المؤتمر الدعوة إلى إتاحة الفرصة للفتاة المصرية للمشاركة في مختلف مجالات العمل الوطني.

وعندما قدم الرئيس السادات تقريره بشأن خطة تطوير الاتحاد الاشتراكي في أغسطس ١٩٧٤، طلب أن يعمل الاتحاد على دعم نمو وازدهار نشاط التنظيمات الجماهيرية والنقابية والنسائية. وقد شاركت أمانة المرأة والقيادات النسائية في اجتماعات الحوار حول تطوير الاتحاد الاشتراكي، وارتفع صوت المرأة بأن يكون للتنظيم النسائي كيان مستقل ولجنة مركزية مستقلة.

ويأتي عام ١٩٧٥ بتحولات هامة بالنسبة للحركة النسائية، ذلك أن هذا العام كان العام الذي اختارته الأمم المتحدة كعام عالمي للمرأة. وقد استهل الاحتفال به في مصر برسالة تحية وجهها الرئيس السادات إلى كل مصرية وعربية، أشاد فيها بدور المرأة العربية، وقال: «إن الثورة منحت للمرأة حقوقها السياسية والاجتماعية، ونص على ذلك دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٧١ فأصبح لها حق الانتخاب والترشيح في الحياة السياسية والديمقراطية، كما أتيحت لها فرص التعليم بمختلف فروعه ومراحله، بما في ذلك التعليم الجامعي بمختلف تخصصاته، وضمن المجتمع للمرأة الحق في العمل مع مراعاة تحمل مسئولياتها كربة أسرة وأم، كما وصلت إلى كرسي الوزارة...». ووجهت چيهان السادات رسالة دارت حول المعنى نفسه.

وفي اجتماع أقيم يوم ٢٠ يناير ١٩٧٥ باللجنة المركزية لإعلان بدء احتفالات العام العالمي للمرأة بمصر طرحت چيهان السادات مجموعة من القضايا التي ينبغي أن يتصدى لها التنظيم النسائي، وفي مقدمتها مشكلات الأمية وتنظيم الأسرة وترشيد الاستهلاك. وقد افتتحت هذا الاجتماع زينب السبكي أمينة المرأة بكلمة تناولت فيها برنامج أمانة المرأة للاحتفال بعام المرأة. وعقدت أمانة القاهرة مؤتمراً في فبراير لمناقشة المشكلات المتعلقة بالمرأة العاملة، وشهدت هذا المؤتمر السيدة چيهان السادات، وحضره حافظ غانم، وسيد زكي أمين العاصمة، وزينب السبكي، وعدد من الوزراء، حيث جرت دراسة المشكلات التي تواجهها المرأة العاملة وطرحها لحلول عاجلة.

وفي مؤتمر موسع عقدته أمانة المرأة في الشهر ذاته أعلن محمد حافظ غانم أن قيام التنظيم النسائي أصبح ضرورة ملحة لحل مشاكل المرأة ومطالب المرأة العاملة. وقد عقدت في ٥ مارس بفندق سان استيفانو بالإسكندرية ندوة التطوير الاجتماعي للمرأة الأفريقية والأسيوية. وقد ناقشت الندوة عديداً من الموضوعات المتعلقة بالمرأة والتنظيمات النسائية. وقد احتفلت نقابة الصحفيين في اليوم التالي بيوم المرأة العالمي، وتناولت كلمات المتحدثين في هذا الحفل دور المرأة المصرية وضرورة إسهامها بدور كبير في خدمة وطنها.

وفي حوار للرئيس السادات مع وفد أساتذة الكليات الأمريكية يوم ٢ يوليو سُئل الرئيس عما إذا كانت توجد حركة نسائية في مصر؟ وهل تعمل السيدات بالسياسة؟ فأجاب بالنص: «نعم لدينا حركة نسائية، وزوجتي عضو في مؤتمر المحافظة التي أنتمي إليها، وقد انتخبت أخيراً عضواً في لجنة القرية التي تنتمي إليها، والنساء في مصر يحصلن على أجور متساوية مع أجور الرجال، كما أنهن يتساوين في الحقوق السياسية». ومما يذكر أنه بعد بناء شتى مستويات الاتحاد الاشتراكي تم انتخاب أعضاء اللجنة المركزية لمحافظة القاهرة في يوليو ١٩٧٥، وقد ضمت ضمن أعضائها ثلاث سيدات.

في ١٣ يوليو وعلى مدار أربعة أيام عقد مؤتمر الطالبات بجامعة عين شمس، وذلك في إطار احتفالات عام المرأة العالمي، وحضرته وشاركت فيه زينب السبكي وعائشة راتب، ومجموعة من قيادات التنظيم النسائي، وكان من أبرز دراسات هذا المؤتمر الدراسة الخاصة بالحركة النسائية في مصر، وما ينبغي أن تأخذ به في الوقت الراهن لكي تحقق التطوير المنشود.

وجاءت توصيات المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي التي أعلنت في ختام اجتماعاته يوم ٢٥ يوليو دعمه وتأييده لقضية المرأة، وتشكيل التنظيم النسائي عن طريق الانتخاب، ووضع الأسس التي تكفل التعاون بين التنظيم النسائي المصري وبين سائر التنظيمات النسائية العربية والعالمية.

وعقد في الفترة من ٦ إلى ٨ أغسطس مؤتمر المرأة العاملة الذي نظمته أمانة المرأة بالاتحاد الاشتراكي، وقد شهدته چيهان السادات، ورفعت المحجوب الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي، وزينب السبكي، ومجموعة من قيادات التنظيم النسائي وممثلات المرأة العاملة في مختلف مواقع العمل. وقد استهدف المؤتمر إجمالاً تأكيد دور المرأة في إقامة مجتمع المنتجين.

وقد صدر وقتئذ العدد الأول من مجلة «المرأة العربية» عن أمانة المرأة للتنظيم السياسي، وقد تضمن العدد عدة موضوعات تناولت كفاح المرأة في مجالات السياسة والعلم والعمل ونبذة تاريخية عن دورها في السياسة منذ عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٧٤، وكلمة زينب السبكي عن المرأة والسياسة، وكلمة محمد حافظ غانم عن المرأة المصرية منذ عام ١٩٤٥، وكلمة عائشة راتب عن كفاح المرأة المصرية، وذلك إلى جانب الموضوعات الإخبارية والمنوعات.

وفي أغسطس ١٩٧٥ عقدت اللجنة المصرية لعام المرأة العالمي اجتماعاً برئاسة السيدة چيهان السادات وعائشة راتب لدراسة أعمال المؤتمر الذي عقد في المكسيك والوسائل التي تكفل تعميق وتنفيذ توصياته وقراراته.

وفي لقاء للسيدة چيهان السادات مع طالبات معسكر جامعتي القاهرة وعين شمس في الشهر نفسه، أعلن رفعت المحجوب أن التنظيم النسائي سيضم وحدات جديدة حسب ظروف كل قرية ومدينة، وستضم العناصر النسائية التي انتخبت في وحدات الاتحاد الاشتراكي إلى التنظيم النسائي حتى اللجنة المركزية. وقال: «إن أهم القضايا التي سيشغل بها التنظيم النسائي هي محور الأمية وتنظيم الأسرة وترشيد الاستهلاك والتمريض والعمل الاجتماعي والخدمة العامة، كما سيشترك في التخطيط للعمل الوطني وتطوير وضع المرأة في مجتمعها الجديد».

وفي أول اجتماع عقدته اللجنة المركزية برئاسة رفعت المحجوب يوم ٢٥ أغسطس تقرر تشكيل ١٤ لجنة متخصصة باللجنة المركزية من بينها لجنة المرأة. وفي ٤ سبتمبر أصدر الرئيس السادات رئيس الاتحاد الاشتراكي قراراً بتشكيل الأمانة العامة المؤقتة للاتحاد. وقد ضمت بين الأمناء سعاد أبو السعود عضواً بالأمانة العامة وأمينة التنظيم النسائي، كما صدر في ٦ سبتمبر قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي رقم ٣٢ بتكوين التنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي العربي.

وفي هذا الصدد فإنه من المفيد أن نذكر أن اللجنة المركزية والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي وسائر مستويات الاتحاد قد ركزت اعتباراً من الشهر الأخير لعام ١٩٧٥ على مناقشة تطوير الاتحاد وإقامة المنابر. كما أن لجنة المنابر التي أصدر الرئيس السادات قراراً بتشكيلها في ٢٦ يناير ١٩٧٦ ضمت مجموعة من السيدات من بينهن سعاد أبو السعود، وزينب السبكي عضو اللجنة المركزية. ومما يذكر أنه في حين استقر الرأي على إقامة المنابر، فقد تقرر أن يكون للتنظيم النسائي كيانه المستقل بعيداً عن سلطة المنابر، كما أعلن ذلك سيد مرعي رئيس مجلس الشعب في مؤتمر شعبي عقد بمنيا القمح في مارس ١٩٧٦.

وقد وافق المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب في ٣٠ مارس على إقامة ثلاث تنظيمات سياسية ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكي. وقد تم بناء التنظيم النسائي بالانتخاب اعتباراً من أول مايو، حيث فتح باب الانضمام لعضوية التنظيم حتى يوم ٣٠ مايو، ثم بدأت منذ ٢٢ مايو وحتى ٢٢ يونيو انتخابات شتى مستويات التنظيم النسائي على أساس قرارات الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي المنظمة لعملية تسجيل العضوية والترشيح والانتخاب وبناء اللجان والمؤتمرات ابتداء من الوحدة الأساسية حتى لجنة المحافظة، وهي القرارات رقم ١٢٧، ١٣٧، ١٣٩ لسنة ١٩٧٦، والمرتكزة على قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ٦ سبتمبر ١٩٧٥ بتكوين التنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي العربي.

وفي ٣ يوليو ١٩٧٦ عقد المؤتمر العام الأول للتنظيم النسائي، وقد افتتحت المؤتمر السيدة چيهان السادات، ومصطفى خليل الأمين الأول للجنة المركزية. وبدأ المؤتمر بإعلان قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي بتشكيل التنظيم النسائي، وقد نوقشت في هذا المؤتمر ورقة العمل التي قامت بدراستها مؤتمرات المحافظات، وشكل المؤتمر ست لجان فرعية، وفي الجلسة الختامية أعلن البيان العام للمؤتمر وتوصياته وتشكيل اللجنة العامة للتنظيم النسائي. وقد ضم المؤتمر ٥٠٠ عضوة من أعضاء لجان المحافظات، و٩٥ من الشخصيات النسائية العامة من بينهن عائشة راتب، وسهير القلماوي، وصفية المهندس، وسيزا نبراوي، وكريمة السعيد، واستقلال ماضي، وبهية كرم، وجاذبية صدقي، وفاطمة عنان، وعزيزة حسين، وسعاد أبو السعود، وفاتن حمامة، وأمينة رزق.

ولئن كان التنظيم النسائي قد بدأ مرحلة التحرك بعد مؤتمره الأول الذي جاء في أعقاب بناء التنظيم، فإن الفكر السياسي في مصر - إجمالاً - قد شهد تحولاً جديداً في مجال التنظيمات السياسية منذ أعلن الرئيس السادات في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أمام مجلس الشعب عن تحويل التنظيمات الثلاثة إلى أحزاب، ولكن التنظيم النسائي ظل كما أوضح الرئيس في كلمته في ذات موقعه ضمن التنظيمات الجماهيرية المساعدة التي تتبع الاتحاد الاشتراكي العربي.

ثم حدث بعد ذلك تطور جديد في مجال التنظيمات السياسية، وصارت لهذا التطور شرعيته بعد موافقة مجلس الشعب في ١٤ يونيو ١٩٧٧ على مشروع قانون الأحزاب السياسية الذي تضمن إقرار إطلاق حرية قيام الأحزاب.

وأصدر الرئيس السادات في ١١ سبتمبر ١٩٧٧ قراراً جمهورياً بالنظام الأساسي للتنظيم النسائي، ونص القرار على أن يكون رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي الرئيسي الأعلى للتنظيم النسائي، وأن يقيم التنظيم فروعاً له بالقرى والأحياء السكنية، وتكون عضويته للسيدات والفتيات من الثامنة عشر، ويختص مجلس إدارة التنظيم النسائي بوضع الخطوط العريضة لنشاط التنظيم، كما يحدد اللجان النوعية وطريقة تشكيلها من عضوات التنظيم والكفاءات الفنية. ويمثل التنظيم النسائي أمام كافة الهيئات مقررة عامة على المستوى القومي.

وفي تلك الفترة تقدمت الحكومة بعدد من الإجراءات، منها: قانون التأمينات، بحيث سمح للمرأة الجمع بين معاشها أو مرتبها ومعاش زوجها، ثم رفع نصيبها في معاش زوجها إلى الثلاثة أرباع بدلاً من النصف إذا كانت الوريثة الوحيدة، ثم تعدل قانون الأحوال الشخصية في جزئه الخاص بأحقية الشقة للمطلقة الحاضنة لأولادها وبحق الزوجة في الطلاق إذا تزوج زوجها دون علمها بصدور القانون لعام ١٩٧٩. وتشكلت أول لجنة للمرأة في إطار وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٧٦ لمتابعة أعمال عام المرأة على ما يستجد على الساحة المصرية، ثم وقعت الحكومة المصرية على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ بعد أن حددت تحفظاتها الشهيرة.

وبدت الأمور هادئة، لكن كان ذلك على عكس الحقيقة التي دلت بعد ذلك على أنها كانت تموج بالمعارضة والاعتراض الساكنين والمتربصين، فلم يكد ينتصف العقد الثمانيني حتى طعن دستورياً في التعديل الذي أدخل على قانون الأحوال الشخصية، فألغي بالقانون ١٠٠ لعام ١٩٨٥ بحيث بات من حق الزوجة التي يتزوج زوجها دون علمها أن تحصل على الطلاق في حالة الضرر فقط.

المرأة والأحزاب

بعد قيام الأحزاب التي تتابع تواجدها على الخريطة السياسية منذ عام ١٩٧٨، نجد أن المطالع لدور المرأة المصرية في الحياة السياسية الحزبية سوف يجد غياباً شبه كامل عن المشاركة في النشاط الحزبي وعزوفاً ملحوظاً عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية رغم عدم وجود ما يحد أو يقيد من المشاركة السياسية للمرأة لا على المستوى الرسمي سواء في دستور مصر الدائم عام ١٩٧١ أو في القوانين المنظمة للعمل الحزبي، وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت مشاركة المرأة المصرية في التنظيمات الحكومية أو النقابات المهنية والعمالية لا تسجل ارتفاعاً شديداً، إلا أنها تسجل ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بمشاركة المرأة في النشاط أو العمل الحزبي لأن العمل النقابي والأهلي لا يتضمن بُعداً سياسياً فضلاً عن أن عضوية المرأة تكون شبه إجبارية في بعض النقابات لارتباط مزاولة المهنة بعضوية النقابة وتكون اختيارية في الجمعيات الأهلية ولا تتضمن احتكاكاً بالسلطة السياسية.

وتتفق برامج الأحزاب جميعها رغم اختلاف توجهاتها الإيديولوجية على أهمية المشاركة السياسية للمرأة، كما تتفق جميعها على توفير المناخ الملائم الذي يساعد المرأة على أن تستكمل حرياتها وحقوقها لتنحى منحى إيجابياً في العمل العام. ولم تكتف الأحزاب بما أثبتته في برامجها العامة الأساسية من تأكيد على إيمانها بحق المرأة في العمل السياسي وأهميته وقيامها بمراجعة مستمرة لمضمون خطابها الخاص بالمرأة بقصد تطوير الخدمات التي تساعدها على توسيع دورها في النشاط الحزبي والقضاء على التعارض بين المجالين العام والخاص.

فيرى برنامج الحزب الوطني الديمقراطي وجوب إعطاء أولوية خاصة لقضايا المرأة بصفة عامة والمرأة العاملة سواء في الريف والحضر بصفه خاصة، وذلك بتوفير ظروف العمل المناسبة لها ورعايتها في مجال العمل وتربية الأبناء. ويؤيد الحزب ما ذهبت إليه الحكومة من مشروعات في هذا المجال، فضلاً عن الاهتمام بالتربية السياسية للمرأة والعمل على زيادة عدد المرشحات.

ويؤكد برنامج حزب العمل الاشتراكي على أن المرأة هي عماد الأسرة والمسئولة الأولى عن تماسكها وتربية أطفالها ورعاية زوجها إلى جانب دورها الإنتاجي كموظفة أو عاملة أو ربة بيت أو فلاحة مما يستوجب احترامها ورعايتها وتوفير كافة الضمانات الاجتماعية لها وفي مقدمتها دور الحضانة، وهو بذلك يؤكد أولاً على دورها النوعي قبل دورها السياسي.

أما بالنسبة لبرنامج الحزب العربي الديمقراطي الناصري، فيرى أن تحرير المرأة يشكل جزءاً أساسياً من عملية التغلب على جانب من مواريث التخلف وأنماط العلاقات المتولدة عنه في المجتمعات العربية، وهو من أهم مداخل وشروط بناء الديمقراطية. ويتطلب تحرير المرأة تحويل حركة المرأة من حركة نسائية تترأسها سيدات المجتمع إلى حركة سياسية شاملة يتبناها الرجال والنساء معاً، كما يطالب بأن تتحول إلى ممارسات تنظيمية في مقدمتها السعي لتغيير الوعي السائد في المجتمع العربي حول موضوع المرأة، ثم فتح مجال المشاركة النسائية في كافة الأنشطة المفتوحة للرجال وعلى رأسها الأحزاب السياسية والجمعيات المهنية والتنظيمات المحلية والعامة، بالإضافة إلى إفساح المجال أمام المنظمات والجمعيات ومراكز الأبحاث العربية المعنية بقضايا تحرير المرأة بنشر برامجها وما يصدر عنها من مؤلفات وأبحاث.

ويرى برنامج حزب الوفد الجديد ضرورة تدعيم دور المرأة والتوسع فيه من خلال نشر دور الحضانة ومضاعفة جهود تنظيم الأسرة وإصلاح قوانين العمل الخاصة بالمرأة سواء من حيث عدد ساعات العمل أو من حيث أجازات الوضع ورعاية الطفل.

وفيما يتعلق ببرنامج حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي فلا يقتصر اهتمام الحزب بالمرأة بالإشارة إليها في برنامجه، وإنما ينفرد الاتحاد النسائي التقدمي في الحزب بإصدار كراسات المرأة المناضلة التي تناقشن مشاكل المرأة كالبطالة والتنمية والعمل إلى جانب اهتمامه بتحرير وعيها وزيادة فرص مشاركتها السياسية داخل الحزب في كافة اللجان وبتمثيلها في المؤتمرات خارج جمهورية مصر العربية.

وإذا كانت الأحزاب الخمس السابقة - فيما عدا حزب التجمع - افتقرت جميعها إلى برنامج تفصيلي خاص بقضايا المرأة، حيث جاءت قضايا المرأة كجزء من برنامج أعم وأشمل يتعلق إما بالتنمية البشرية كما هو الوضع في الحزب العربي الديمقراطي الناصري، أو بالشئون الاجتماعية كما هو في برنامج الحزب الوطني الديمقراطي وحزب العمل الاشتراكي وحزب الوفد الجديد، الأمر الذي قد يعتبره البعض تراخياً من قبل هذه الأحزاب في وضع برنامج واضح المعالم للنهوض بالمرأة المصرية أو تهميش هذه الأحزاب للمرأة، إلا أن مثل هذا التناول يعكس اتجاهاً يميل إلى مخاطبة المرأة كمواطنة بالدرجة الأولى مثلها مثل الرجال لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات.

وقد انعكست الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر منذ منتصف السبعينات سلباً وإيجاباً على مشاركة المرأة الحزبية، بل إن المؤشرات العامة تشير إلى تعرضها لانتكاسة كبيرة بسبب الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها.

وتختلف نسبة تمثيل المرأة في المستويات العليا للحزب من حزب لآخر، فبالنسبة لحزب التجمع توجد في المكتب السياسي سيدتان (أمينة النقاش، فتحية العسال) في مقابل ثمانية عشر رجلاً، وفي الأمانة العامة للحزب سيدتان في مقابل أربعة وستين رجلاً، وفي اللجنة المركزية أربع عضوات من إجمالي ٢٤٠ عضواً بنسبة ١,٧٪، وتتراوح إجمالي عضوية المرأة في الحزب ٥ - ٦٪ يوضحها وجود منظمة مستقلة وهي الاتحاد النسائي التقدمي.

وفي حزب العمل الاشتراكي تمثل المرأة في لجنة الحزب العليا بعضوتين من بين تسعين عضواً منتخباً أي بنسبة تقل عن ٢٪، كما تشارك في كافة مستويات الهيكل التنظيمي للحزب بدءاً من اللجان الحزبية واللجان الفنية للقطاعات بنسبة ٦٪ وتمثل عضوية المرأة في حزب العمل عموماً ٢٠٪ من إجمالي عضوية الحزب.

أما حزب الوفد الجديد فهو من أقدم الأحزاب على الساحة السياسية المصرية، وقد قام الحزب باستئناف نشاطه عقب السماح بعودة الحياة الحزبية بتأسيس الوفد الجديد ١٩٧٧، ثم جمد نشاطه وعاد إلى ساحة العمل، فتضم اللجنة العليا ثلاث سيدات كما

توجد لجنة سيدات الوفد وتكونت من ١٢٠ عضوة عام ١٩٧٧، ثم انخفض العدد إلى أقل من خمسين عضوة في التسعينيات، وتقوم اللجنة العامة للسيدات بالحزب بدور أمانة المرأة للحزب على مستوى الجمهورية ولا تزيد نسبة العضوية النسائية في لجان الحزب الأخرى عن ١٠٪.

وفي الحزب العربي الديمقراطي الناصري، فنسبة مشاركة المرأة ليست كبيرة في اللجنة المركزية أو الأمانة العامة التي تضم سيدتين، كما أنها منخفضة في أمانات المرأة في المحافظات.

وللحزب الوطني الديمقراطي خصوصية على الساحة السياسية المصرية، خاصة وأن رئيس الجمهورية هو الذي يرأسه، وهو الحزب الوحيد الذي توجد به أمانات للمرأة في كافة أنحاء الدولة، ففي القاهرة وحدها توجد ٣٩ أمانة للمرأة على مستوى الأقسام وتضم ٣٣٨ شياخة سكنية وعمالية، وتوجد سيدة واحدة على الأقل في المستويات القاعدية في الشياخة. أما بالنسبة لمستويات الحزب العليا فتوجد سيدة واحدة في هيئة المكتب السياسي، وثلاث سيدات في الأمانة العامة للحزب، بالإضافة إلى وجود سيدات في لجان الوطني من حوالي ٢٤ سيدة يحضر اجتماعاتها ٧٠٪ من العضوات.

وبمقارنة مستويات تمثيل المرأة المصرية في الأحزاب السياسية نجد أن الحزب الوطني الديمقراطي يحتل المرتبة الأولى من حيث عضوية السيدات، ففي القاهرة وحدها توجد ٢٦٠٨٨ عضوة في دوائر كل من مصر الجديدة، السيدة زينب، بولاق، الظاهر، المطرية، قسم المعادي، طرة، عابدين، يليها كل من حزب العمل، وحزب الوفد الجديد، حيث تصل نسبة العضوات فيهما إلى ٢٠٪ من إجمالي عضوية الحزب، يليهما حزب التجمع، إذ تتراوح نسبة عضوية المرأة فيه بين ٥ - ٦٪ من إجمالي عضوية الحزب. كما يرتفع تمثيلها في الهيئات القيادية بالحزب الوطني، فهي تمثل بثلاث عضوات في الأمانة العامة للحزب مقارنة بعضوة واحدة في الأمانة العامة لحزب التجمع وعضوتان في الأمانة المركزية يمثلن ٦,٤٪ من إجمالي عضوية الأمانة المركزية، في حين تمثل بثلاث عضوات في الأمانة المركزية لحزب العمل يمثلن ٦٪ من إجمالي أعضاء الأمانة المركزية بالحزب، في حين لا تمثل في الأمانة العامة للحزب الناصري إلا بسيدتين فقط.

ويرجع تراجع المشاركة السياسية للمرأة في أحزاب المعارضة والحزب الحاكم إلى عوامل عديدة ومختلفة، منها: الخلط بين العمل السياسي والعمل الاجتماعي، وتزييف وعي المرأة من خلال التصوير لها بأن العمل السياسي هو إقامة فصول لتعليم الحياكة.

والملاحظ أن المرأة نفسها هي التي يختلط في ذهنها اعتبارات النشاط السياسي الحزبي بمقومات العمل الاجتماعي الخدمي التطوعي الخيري أو الإنتاجي المحدود، بل إن الأخير يكاد يطغى تماماً على رؤية القيادات النسائية الحزبية وعلى وعيهن السياسي وعلى رؤيتهن لقضايا الحرية السياسية والديمقراطية النظامية ومشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار في مجتمعها من خلال الترشيح والانتخاب.

ويرتبط بالنقطة السابقة سيطرة قيم واتجاهات وسلوكيات نظام الحزب الواحد على موقفهن النفسي العام من العملية الحزبية برمتها، فغالبيتهن لا يرى اختلافاً موضوعياً بين النظام الحزبي المصري قبل وبعد عام ١٩٧٦، وهو ما يؤدي إلى احتكاكات وتعارض وتنافس بين القيادات النسائية للأحزاب المختلفة، حيث تعتبر القيادات النسائية في الحزب الوطني أنفسهن مسئولات مسئولية كاملة عن تنظيم النشاط العام والسياسي للمرأة المصرية، في حين تعارض القيادات النسائية لأحزاب المعارضة جميع أنشطة الفئة الأولى بشكل مطلق، وهو ما يحول دون وجود تفاعل حقيقي بين القيادات النسائية للأحزاب المختلفة.

ولا تزال الأنشطة النسائية التي تمارس في الأحزاب المذكورة بعيدة عن تمثيل حركة جماهيرية نشطة وواسعة في الأوساط النسائية، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين الذين أظهروا مقدرة على جذب النساء بدعاياتهم الدينية، وهو ما يؤكد أن الطرح الحزبي لقضية المرأة لا يعبر عن مدى قناعة الأحزاب واستيعابها لقضايا المرأة.

كما أن تضافر التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تجعل المرأة تنظر لنفسها نظرة دونية وتدرك ذاتها في إطار قيامها بدور واحد محدد منعزل عن قضايا المجتمع، ويساعد على ذلك تفشي الأمية بين قطاعات عريضة من النساء، خاصة في الريف مما يتسبب في تراجع المرأة في الحياة العامة.

هذا بالإضافة إلى اشتداد الفروق بين النساء إذا ما كان النشاط السياسي هو النشاط المعارض نتيجة للقيود التي تكبل بها الأحزاب المعارضة، ونتيجة للقوانين المقيدة للحريات، ورهبة النساء من الانضمام إلى أحزاب المعارضة، كذلك العبء الاقتصادي الواقع على عاتق المرأة في إدارة شئون منزلها وفق دخل محدود، فتتحمل وحدها مسئولية تلبية احتياجات المنزل خاصة إذا كان الزوج متغيباً.

المصادر

- برامج الأحزاب، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب العمل الاشتراكي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب الوفد الجديد، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الاشتراكي.
- الاتحاد الاشتراكي، أمانة المرأة، مشروع بقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بتكوين التنظيم النسائي.
- التنظيم النسائي، دليل الانتخابات الخاصة بالتنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي.
- اللجنة المركزية، أمانة المرأة، مشروع التنظيم النسائي، سبتمبر ١٩٧١.
- خطة تحرك أمانة المرأة في إطار العمل الوطني لعام ١٩٧٤، يناير ١٩٧٤.
- دليل العمل السياسي، مارس ١٩٧٣.
- محاضر اجتماعات الأمانة العام للجنة المركزية، أغسطس ١٩٧١.
- محاضر الأمانة العامة للجنة المركزية، مارس ١٩٧٤.
- ملف المؤتمر البرلماني النسائي الأفريقي العربي، مايو ١٩٧٤.
- المؤتمر القومي، العام الأول، الدورة العادية، أغسطس ١٩٦٨.
- المؤتمر القومي للقوى الشعبية، تقرير الميثاق، ١٩٦٤.
- مصلحة الاستعلامات، برنامج العمل الوطني، يونيو ١٩٧١.
- الميثاق، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٢.
- الهيئة العامة للاستعلامات، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، ج١، قرارات سياسية.

الدوريات

- الأخبار، الأهرام، الجمهورية، الرسالة، صوت التحرير، الطليعة، نشرة الاتحاد الاشتراكي، مجلة المرأة العربية.

المراجع

- إبراهيم عبده وآخرون، تطور النهضة النسائية في مصر، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٤٥.
- حمادة حسني:

أ) الاتحاد الاشتراكي العربي ودوره في الحياة السياسية المصرية (١٩٦٢ - ١٩٧٦)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.

ب) التنظيمات السياسية لثورة يوليو (١٩٥٣ - ١٩٦١) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

- نازلي معوض، المرأة المصرية في الأحزاب السياسية، ورقة مقدمة إلى اللجنة القومية، للمرأة، المجلس القومي للطفولة والأمومة.

١٦ - المرأة في البرلمان

د. عزة وهبي
باحثة في شئون المرأة
والدراسات البرلمانية

«المرأة المصرية في البرلمان» عنوان كبير لموضوع واسع يعكس مسيرة طويلة تقرب من نصف قرن، تعددت فيها الرؤى، وتنوعت فيها القضايا محل الاتفاق أو الاختلاف، وطرحت فيها جداول للأولويات ومناهج للعمل، وسبل للتغيير وآلات للإصلاح، وإمكانيات للمواجهة والتصدي للتحديات.

عناوين عديدة، وشعارات مختلفة عبرت عن مراحل التغيير التي مرت بالمجتمع المصري بكل ما ارتبط بها من تداعيات... وهنا يثور التساؤل حول موقف المرأة المصرية من كل المسائل السابقة بعد أن وصلت إلى مقعد المجلس النيابي اعتباراً من عام ١٩٥٧، وبعد أن ناضلت طويلاً عبر القرن الماضي للحصول على حقوقها السياسية الكاملة لتثبت جدارتها كعضو كامل المواطنة، وكشريك فاعل في عملية التنمية الشاملة والمستدامة على أرض مصر.

من ناحية أخرى فإن العناوين السابقة طرحت أيضاً عديداً من الأسئلة الصعبة وثيقة الصلة بالتساؤل الأساسي كان في مقدمتها كيفية إلقاء الضوء على مسيرة المرأة المصرية في البرلمان عبر مدة زمنية تقرب من نصف قرن؟ وكيف يمكن أن نتعرف على نحو خاص على بعض نقاط التميز والقصور في الأداء البرلماني للنائبات؟ وكيف نخلص في ختام التحليل إلى طرح عدد من الوسائل والآليات التي تكفل تطوير هذا الأداء، بحيث يثري التجربة النيابية المصرية بشكل عام، ويخدم قضايا المرأة - التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من قضايا المجتمع - على نحو خاص.

وفي محاولة الإجابة على الأسئلة السابقة وعلى غيرها، فقد كان من الأفضل التركيز على بعض النقاط المحورية في مسيرة المرأة المصرية على صعيد الممارسة البرلمانية، بما يسمح بالتعرف عن قرب على هذه التجربة الغنية، وبما يمكن من تقويم جوانبها السلبية والإيجابية.

وتطبيقاً لما سبق، فسوف تعرض الدراسة لعدد من النقاط، مثل:

- العلاقة بين ثورة يوليو والحركة النسائية المصرية في السنوات الأولى للثورة.
- دستور ١٩٥٦ (تطور جهود إعداده كدستور جديد للبلاد، كفالته للحقوق السياسية الكاملة للمرأة المصرية، ما آثاره ذلك من ردود فعل مجتمعية سلبية وإيجابية).
- المرأة المصرية في أول مجلس نيابي بعد الثورة (مجلس الأمة ١٩٥٧)، ونتناول في هذا الجزء:
  - ظروف وسمات المعركة الانتخابية (البرامج الانتخابية، أساليب الدعاية، التحديات التي واجهت المرشحات).
  - ماهية القضايا التي حظت باهتمام النائبات في مجلس ١٩٥٧.
- التحليل الاجتماعي والسياسي للنائبات على امتداد فترة الدراسة.
- ظاهرة النائبات المنتخبات والمعينات وانعكاسها على تقويم الأداء البرلماني للنائبات.
- موقف النائبات من أهم القضايا التي تحظى بالاهتمام العام، ويمثل بعضها مشاكل مزمنة تستوجب المواجهة، كمشكلة البطالة، الغلاء، الإسكان... إلخ.
- قضية تخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان، وكيف مثلت نقطة فاصلة في المسيرة البرلمانية للمرأة المصرية.
- كيفية دعم تواجد المرأة المصرية في البرلمان كأحد المراكز الرئيسية لصنع القرار (العودة لفكرة التخصيص، وسبل رفع كفاءة الأداء وتعظيم الخبرة للاضطلاع بالوظيفة النيابية على الوجه الأكمل).

وبالإضافة لما سبق فسوف نحاول في عجالة إلقاء نظرة على أداء النائبات في مجلس الشورى الذي تواجد على الساحة السياسية المصرية اعتباراً من عام ١٩٨٠.

العلاقة بين ثورة يوليو والحركة النسائية المصرية في سنوات الثورة الأولى

بقيام ثورة يوليو دخلت المسيرة النضالية للمرأة المصرية مرحلة جديدة توجت بمنح الحقوق السياسية الكاملة للمرأة (حق الانتخاب والترشيح في ظل دستور ١٩٥٦)، على أن ذلك سبقته جولات من الصراع بين الثورة وقيادات الحركة النسائية في ذلك الوقت، وفي مقدمتها الدكتورة درية شفيق. هذا الصراع الذي ترصده بعض الدراسات التي تعرضت لهذه الفترة المهمة من تاريخ مصر (الفترة الانتقالية) والتي سبقت صدور دستور ١٩٥٦.

فقد تم إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ في العاشر من ديسمبر ١٩٥٢، وفي الثالث عشر من يناير ١٩٥٣ تم تشكيل لجنة لوضع الدستور الجديد، وقد تشكلت من خمسين عضواً برئاسة علي ماهر. وقد اقترنت هذه المتغيرات بظهور عديد من المقالات في الصحف - بأقلام نسائية - تطالب الثورة بأن تنظر بعين الرعاية لمطالب المرأة المصرية بالحصول على حقوقها السياسية.

وقد توصلت لجنة وضع الدستور - بعد عدة أشهر من العمل - إلى وضع المبادئ العامة للدستور، حيث تقرر أن يتم عرضها في خلال عام ١٩٥٤ على جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع المباشر، تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ لمناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره، والقيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقاً لأحكام الدستور الذي تقره الجمعية التأسيسية.

وقد تصاعد الخلاف بين الحركة النسائية المصرية وبين الثورة بسبب عدم تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، وقد وصل الأمر إلى ذروته باعتصام عدد من القيادات النسائية على رأسهن الدكتورة درية شفيق رئيس اتحاد بنت النيل بدار نقابة الصحفيين وإصرارهن على الإضراب عن الطعام حتى الموت حتى تتم الاستجابة إلى مطالبهن.

ولم ينته الاعتصام إلا بعد اطلاع محافظ القاهرة - للمضربات اللائي نقلن لمستشفى القصر العيني بعد أن ساءت حالتهن - على برقية واردة من الرئيس محمد نجيب تفيد بأن مطالبهن قد وصلت إلى اللجنة المختصة في الجمعية التأسيسية للنظر فيها وتأكيده لهن بأن حقوقهن في أيد أمينة.

ويمكن القول: إن الظروف السائدة في سنوات الثورة الأولى كانت تشير إلى توقع حدوث صدام بين الثورة وبين الحركة النسائية المصرية - أو على الأقل بعض قياداتها - وبصفة خاصة درية شفيق. وقد وردت في هذا الصدد عدة تفسيرات منها شخصيتها التي كانت تتسم بطابع ثوري، ومنها الاتجاه المحافظ الذي أبدته الثورة في سنواتها الأولى تجاه حقوق المرأة، ومنها أيضاً الدور الذي لعبته السيدة منيرة ثابت من خلال مجلتها «الأمل» في الفترة السابقة على دستور ١٩٥٦ في تشويه صورة درية شفيق عند رجال الثورة، والتي وصلت إلى حد التشكيك في إخلاصها للوطن بسبب لقاءات قيل إنها تمت بينها وبين رئيسة الوفد الإسرائيلي في الاتحاد النسائي الدولي... وقد زاد الأمر سوءاً بصدور القانون الخاص بتنظيم الجمعيات والمؤسسات النسوية في أواخر عام ١٩٥٦، وهو القانون الذي أقر في إحدى مواده (المادة ٤٦) إدماج أكثر من جمعية ذات نفع عام، ويرى أنها تسعى لتحقيق غرض مشترك، بما يعني تخفيض عدد الجمعيات النسائية التي كانت منشئة حينئذ إلى الربع.

جهود إعداد دستور ١٩٥٦

سبقت الإشارة إلى تشكيل لجنة لوضع الدستور «لجنة الخمسين» برئاسة علي ماهر، وقد انتهت اللجنة إلى وضع تقرير تضمن قرارها الإجماعي بأن يكون نظام الحكم جمهورياً، على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب.

على أن مشروع الدستور الذي قدمته لجنة الخمسين لم يحظ بالقبول؛ لأنه لم يكن يحقق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة بصورة كاملة، فهو وإن كان على مستوى عال من حيث الصياغة، إلا أنه لم يكن يخرج في إطاره العام عن دستور ١٩٢٣، فيما عدا بعض تفصيلات أو أحكام مستحدثة أو أحكام معدلة نتيجة إلغاء النظام الملكي والأخذ بالنظام الجمهوري.

ومن ثم فقد عهد عبد الناصر إلى مكتبه الفني بإعداد دراسة دستورية مقارنة، ووضع مشروع دستور يستمد نصوصه ويستوحي أحكامه ومبادئه من ظروف المجتمع المصري والبيئة المصرية ويحقق أهداف الثورة. وبعد دراسات مستفيضة استغرقت بضعة أشهر

تم إعداد مشروع الدستور، وتمت الموافقة عليه في صورته النهائية في الخامس عشر من يناير ١٩٥٦، ليطرح على الشعب لإبداء رأيه فيه في استفتاء عام تم في الثالث والعشرين من يونيو من نفس العام، حيث وافق عليه الشعب بأغلبية ٦ , ٩٧٪.

ويتسم دستور ١٩٥٦ بأهمية خاصة تنبع من كونه يقدم البناء الدستوري المتكامل الذي قررت ثورة يوليو إقامته، وفي كونه قد مثل أساساً لكل ما تبعه من دساتير.

دستور ١٩٥٦ والحقوق السياسية للمرأة

إذا كان دستور ١٩٥٦ قد قضى في المادة (٦٧) على أن يتألف مجلس الأمة من أعضاء يتم اختيارهم بطريق الانتخاب السري العام، فإن القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ قد تكفل بتحديد عدد الأعضاء وشروط العضوية وطريقة الانتخاب وأحكامه.

ومن استعراض أحكام الدستور وقانون الانتخاب، يتبين وجود اتجاه واضح للتوسع في تمكين المواطنين من ممارسة حق الانتخاب كان أهم ملمح من ملامحه منح المرأة حقوقها السياسية، وهو أمر كان محل جدل كبير على مستوى المجتمع المصري بين المعارضين والمؤيدين لهذا التوجه. على أن الجدل تم حسمه لصالح المرأة، حيث قضى قانون الانتخاب بأنه على كل مصري وكل مصرية بلغ ثمانية عشر سنة أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية. وإن كان القانون قد فرق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمباشرة هذه الحقوق، فجعل القيد في جداول الانتخاب إجبارياً بالنسبة للرجال واختيارياً بالنسبة للمرأة، بعبارة أخرى أن مباشرة حق الانتخاب تصبح واجبة متى تقدمت المرأة بطلب القيد في جداول الانتخاب.

وقد تفاوتت ردود فعل المرأة المصرية من دستور ١٩٥٦، فعلى حين انتقدته د. درية شفيق انتقاداً شديداً، رحبت به قطاعات واسعة من النساء المصريات اللائي قمن بعد حملة قادتها مجموعة من القيادات النسائية بقيد أسمائهن في الجداول الانتخابية.

مجلس ١٩٥٧ كأول مجلس نيابي بعد ثورة يوليو

في الثامن عشر من مايو ١٩٥٧ تم إعلان قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين لإجراء الانتخابات العامة، وفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الأمة لمدة عشرة أيام

تنتهي في الثامن والعشرين من نفس الشهر. وقد أجريت الانتخابات بالفعل في ٣، ١٤ يوليو ١٩٥٧. ويعني ذلك أن فترة تقترب من السنة ونصف قد انقضت ما بين إعلان الدستور في السادس عشر من يناير ١٩٥٦ وإجراء الانتخابات في العام التالي. وقد صرح الرئيس عبد الناصر أن الاستعدادات كانت تجرى لإجراء الانتخابات وافتتاح البرلمان في نوفمبر ١٩٥٦، إلا أن أزمة قناة السويس واندلاع حرب ١٩٥٦ تسببتا في تأجيل الخطط الموضوعة في هذا الشأن.

ملاحظات حول المرشحات لخوض المعركة الانتخابية عام ١٩٥٧

اتسمت المعركة الانتخابية بدرجة عالية من إقبال المواطنين على ترشيح أنفسهم، ولقد كان من الطبيعي اختلاف الخريطة الاجتماعية والسياسية لهؤلاء المرشحين عن مثيلتها في أواخر انتخابات قبل الثورة (انتخابات ١٩٥٠)، ولعل ذلك مرده التغيرات الحاسمة التي شهدتها الساحة السياسية المصرية واقترنت باختفاء قوى اجتماعية وسياسية بأكملها، وظهور قوى جديدة.

ولا شك أن خوض النساء للمعركة الانتخابية قد مثل ظاهرة جديدة على الحياة السياسية في مصر. وقد بلغ عدد المرشحات ست عشرة مرشحة، معظمهن كن من المشتغلات بالعمل الاجتماعي، وتركزن على نحو خاص في المدن الكبرى مثل الجيزة، الإسكندرية، الغربية، الدقهلية، وكفر الشيخ. وتجدر الإشارة إلى أن قلة عدد المرشحات لخوض المعركة الانتخابية كان موضع انتقاد، حيث رأى فيه البعض دليلاً على عقم نضال المرأة المصرية التي طالما طالبت بالحصول على حقوقها السياسية، وعندما تم ذلك بالفعل تقاعست عن خوض المعركة الانتخابية. وإن كان البعض قد أرجع قلة عدد المرشحات إلى وجود تقاليد وقيم اجتماعية وظروف أسرية تعوق في مجموعها مشاركة المرأة المصرية في العمل العام. على أن ذلك لا ينفي وجود آراء أخرى كانت تشجع تواجد المرأة في المجلس النيابي؛ لأن ذلك يمكنها من أن تبدي رأيها في القوانين التي تمس حياتها الخاصة مساً مباشراً مثل قوانين الأحوال الشخصية.

البرامج الانتخابية للمرشحات

يمكن القول: إن تحليل البرامج الانتخابية للمرشحين والمرشحات للمعركة الانتخابية لمجلس ١٩٥٧ قد جاءت متشابهة إلى حد كبير، وخاصة فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية، حيث وصلت إلى حد يكاد يصل إلى الإجماع في الاتفاق حول الموقف من هذه القضايا.

أما بالنسبة للقضايا الاجتماعية، فقد ركزت البرامج الانتخابية للمرشحات على موضوعات مثل: الأسرة، التأمين الصحي والاجتماعي، الأحوال الشخصية، قوانين العمل، مشروعات رعاية النشء والمسنين، دور الحضانة... إلخ.

وجدير بالإشارة أن المرشحات قد خضن المعركة الانتخابية منفردات، بمعنى أنه لم يكن هناك أي تنسيق بينهن إبان المعركة، وقد ذكرت الصحف وقتها أنه بينما نجح العمال في انتخابات ١٩٥٧ في التحرك وفقاً لبرنامج موحد من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال، فإن المرشحات عجزن عن تحقيق ذلك، حيث فشلت محاولات التنسيق بينهن بسبب تبادلهن الاتهامات. ومن ناحية أخرى، عانت المرشحات من ظواهر سلبية عديدة شابت المعركة الانتخابية، وتمثلت في انتشار ظاهرة العنف والبلطجة، واستخدام الدين في الدعاية ضد المرشحات. بالإضافة لإنفاق الأموال الطائلة بهدف تزييف إرادة الناخبين. ولعله من الأمور الملفتة للنظر أن هذه الظواهر السلبية استمرت على امتداد الانتخابات المتعاقبة التي شهدتها الساحة السياسية في مصر.

وقد تمخضت المعركة الانتخابية الشرسة في ١٩٥٧ عن فوز نائبتين فقط هما السيدتان راوية عطية (الجيزة)، وأمينة شكري (الإسكندرية) من إجمالي أعضاء مجلس الأمة البالغ عددهم ٣٥٠ عضواً، أي بنسبة ٥٧ , ٠٪.

أداء أول نائبتين في الحياة البرلمانية المصرية

يبين تحليل المضابط لمجلس الأمة (الأول) أن أول نائبتين في تاريخ الحياة النيابية المصرية قد كان لهما - وبصفة خاصة النائبة راوية عطية - إسهامهما في نشاط المجلس، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار حداثة خبرتها في الممارسة البرلمانية.

فعلى سبيل المثال شاركت النائبة راوية عطية في مناقشات البيانات التي ألقاها كل من وزير الداخلية ووزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الحربية أمام المجلس. وأثارت في هذا السياق قضايا عديدة تتعلق بمشاكل الأسرة، وبضرورة إدخال تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية، كما تناولت قضايا المرأة العاملة. كذلك تقدمت بأكثر من اقتراح بمشروع قانون حول تنظيم الأسرة ولتعديل قانون العقوبات، وباقتراح بمشروع قانون لوضع نظام لتشغيل النساء في مجالات الصناعة والتجارة.

أما بالنسبة للنائبة أمينة شكري، فقد تقدمت باقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية، وتمت الموافقة على إحالته إلى لجنة الاقتراحات والعرائض، أيضاً فإنها أثارت موضوعات تتعلق برعاية وحسن توجيه الشباب، كما طالبت بضرورة فصل لجنة رعاية الشباب عن لجنة شئون الأسرة.

الخريطة الاجتماعية السياسية للنائبات على امتداد الحياة النيابية

يتبين من تحليل البيانات المتاحة عن النائبات اللائي تبوأن مقاعد المجلس النيابي منذ مجلس ١٩٥٧ وحتى مجلس (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) أن النائبات قد مثلن مختلف محافظات جمهورية مصر العربية، إلا أنهن تركزن في عدد من المحافظات كمحافظات القاهرة الكبرى، الوجه البحري، الوجه القبلي، محافظات القناة، وأخيراً المحافظات الحدودية، وأن أغلبهن قد حصلن على عضوية المجلس النيابي عن طريق الانتخاب، وأنهن كن ينتمين في الأغلب الأعم إلى الحزب الحاكم.

أما بالنسبة للوضع الاجتماعي للنائبات، فقد أوضحت البيانات أن غالبيتهن ينتمين إلى (الفئات)، وأن الحاصلات منهن على مؤهل جامعي يأتين في المرتبة الأولى، يليهن ذوات المؤهل المتوسط ثم المؤهل فوق الجامعي. كما أن معظم النائبات هن من العاملات بالوظائف الحكومية، ثم من العاملات بالمهن الحرة، ثم من المشتغلات بالعمل الأهلي.

ظاهرة المنتخبات والمعينات وتقويم الأداء البرلماني للنائبات

أعطى دستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية الحق في تعيين عشرة أعضاء في البرلمان، وقد دأب من ذلك الحين على استخدام هذا الحق (الذي تضمنه أيضاً الدستور

الدائم لعام ١٩٧١) في تعيين بعض الكفاءات التي يفتقر إليها المجلس النيابي، أو لمعالجة القصور في تمثيل بعض القوى السياسية أو الفئات الاجتماعية الذي تسفر عنه الانتخابات. ومن ثم فإن قائمة المعينين من قبل رئيس الجمهورية دائماً ما شملت عدداً من القيادات النسائية المتميزة في مختلف المجالات.

وتكشف متابعة المسيرة البرلمانية للمرأة المصرية أن الطريقة التي تصل بها المرأة إلى المقعد النيابي (بالانتخاب أو التعيين) لا تمثل معياراً للحكم على مدى كفاءة أدائها النيابي، وهناك عديد من الأمثلة التي تدعم هذه المقولة. فكثيراً ما وصلت بعض النائبات إلى هذا المقعد بعد خوض معركة انتخابية صعبة وشرسة، لكن مشاركتهن بعد ذلك في أعمال البرلمان بقيت محدودة للغاية. وعلى النقيض من ذلك فإن ثمة أمثلة كثيرة لنائبات وصلن لمقعد النيابة عن طريق «التعيين» لكنهن قدمن نماذج مشرفة لما يجب أن تكون عليه النائبة التي تضطلع بالوظيفة النيابية في جوانبها السياسية، التشريعية والرقابية على خير وجه. ومن أمثلة النائبات المعينات د. ليلى تكلا، د. فرخندة حسن، د. فوزية عبد الستار، د. حورية مجاهد... إلخ، اللائي امتد أداؤهن المشرف إلى تمثيل مجلس الشعب على الصعيدين الإقليمي والدولي.

والواقع أن تناول قضية النيابة (بالتعيين أو الانتخاب) تثير بالضرورة قضية طبيعة المسئوليات التي يتحملها النواب المنتخبون مقارنة بالمعينين، وهي قضية كثيراً ما أثيرت خاصة في سياق دفاع بعض النائبات المنتخبات عن أنفسهن، ودروهن على انتقادات تتعلق بأدائهن النيابي.

النظام الانتخابي المطبق في مصر

أخذت مصر بالنظام الانتخابي الفردي منذ بداية التجربة النيابية في عام ١٨٦٦، وقد استمر العمل بهذا النظام بعد الثورة. على أن الوضع تغير في فترة الثمانينات، إذ تم العدول عن النظام الفردي عندما أصدرت الحكومة القانون رقم (١١٤) لسنة ١٩٨٣، والذي بمقتضاه حل الانتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبي محل الانتخاب الفردي. وقد أجريت انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ وفقاً لهذا القانون. على أن المحكمة

الدستورية قضت بعدم دستورية هذا القانون. فسارعت الحكومة بإصدار القانون رقم (١٨٨) لسنة ١٩٨٦، الذي جمعت فيه بين نظامي الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة. ومرة أخرى حكمت المحكمة الدستورية في ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستورية قانون ١٩٨٦ استناداً إلى إخلاله بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين مرشحي القوائم الحزبية والمستقلين غير المنتمين لأحزاب سياسية، وبصدور حكم المحكمة الدستورية العليا تمت العودة للأخذ بالنظام الانتخابي الفردي.

تجربة تخصيص المقاعد للمرأة

سبقت الإشارة إلى أن مجلس الأمة عام ١٩٥٧ قد ضم نائبتين فقط، وقد شهدت المجالس التالية تمثيلاً للمرأة تفاوت ارتفاعاً وانخفاضاً في عدد النائبات، وإن ظل على الدوام يعكس تمثيلاً ضئيلاً للمرأة في المجالس النيابية مقارنة بالعدد الكلي لأعضاء المجلس. ويكفي أن نذكر أمثلة لنسب تمثيل المرأة في بعض المجالس، ففي مجلس ١٩٦٤ مثلت بـ ٨ نائبات بنسبة ٢٢, ٢٪، وفي مجلس ١٩٦٩ مثلت بـ ٣ نائبات بنسبة ٨٣, ٠٪، وفي مجلس ١٩٧١ مثلت بـ ٨ نائبات ٢٢, ٢٪ أي تماثل نسبتهن في مجلس ١٩٦٤، ثم في مجلس ١٩٧٦ مثلت بـ ٦ نائبات بنسبة ٦٧, ١٪، مع ملاحظة أن النظام الانتخابي المطبق كان النظام الفردي.

على أنه في عام ١٩٧٩ حدثت طفرة في عدد النائبات في مجلس الشعب، وقد حدث ذلك نتيجة الأخذ بنظام تخصيص مقاعد للنساء في داخل المجلس، تطبيقاً للقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩، والذي تم بمقتضاه تخصيص (٣٠) مقعداً على الأقل للمرأة، مع السماح للمرأة بالمنافسة على باقي المقاعد.

ثم جاء القانون رقم (١١٤) لسنة ١٩٨٣ ليزيد عدد المقاعد المخصصة للمرأة مقعداً واحداً. ويرجع ذلك إلى الأخذ بنظام القوائم الحزبية النسبية، حيث كانت الأحزاب في ظل هذا النظام تضمن قوائمها الحزبية بعضاً من النساء. وقد انتهى هذا الوضع أيضاً بالعودة إلى تطبيق نظام الانتخاب الفردي الذي تراجعت في ظله نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب.

نظرة موضوعية لتجربة مصر في تخصيص مقاعد للمرأة في المجلس النيابي

إن التحليل الموضوعي لتجربة مصر في تخصيص المقاعد للمرأة في المجلس النيابي يمكن أن يسفر عن عدد من الملاحظات المهمة:

- وجود العديد من الأنظمة التي يخصص للمرأة بمقتضاها نسباً في التمثيل السياسي (كوتا). على أنه بشكل عام يمكن التمييز بين أربعة أنظمة رئيسية تتمثل في (الحصة أو الكوتا الدستورية) وهي نظام تخصص فيه مقاعد للمرأة في البرلمان بنص الدستور. و(الحصة أو الكوتا القانونية)، وهي نظام تخصص فيه مقاعد للمرأة في البرلمان بنص في قانون الانتخاب، (الحصة أو الكوتا القانونية في المجالس المحلية) وينص عليه في الدستور أو في القانون. وأخيراً نظام (الكوتا أو الحصة الحزبية) وبمقتضاه تلتزم الأحزاب (اختيارياً في بعض الأحيان أو إجبارياً بحكم القانون) بترشيح عدد محدد من السيدات على قوائمها الحزبية.

- أن تقويم تجربة الأخذ بنظام الحصص بالنسبة لتمثيل المرأة في المجالس النيابية في دول أخرى تبين أنه تمخض عن نتائج إيجابية في الدول الأوروبية التي طبقته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تمثل ذلك في ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية بهذه الدول - كما يتضح من بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ إذ وصلت إلى أعلاها في السويد (٤٠,٤٪) ثم النرويج (٣٦,٤٪) ثم فنلندا (٣٣,٦٪) ثم الدانمارك (٢٥,٥٪) وأخيراً أيسلندا (٢٥,٤٪). وهي كلها تمثل أعلى نسب تمثيل للمرأة في البرلمان على المستوى العالمي. ويعني ذلك أن نظام الحصص قد أدى إلى ارتفاع نسبة تواجد المرأة في المجالس النيابية التي تأخذ بها بما يتراوح بين ربع وخمس إجمالي هذه المجالس.

- إن تقويم التجربة المصرية في تخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان، يتطلب النظر إليها من منظور شامل يضع في اعتباره الظروف الموضوعية التي تم فيها هذا التخصيص، وما نجم عنه من نتائج، وهل كانت المحصلة لصالح المرأة، وكذا لصالح التجربة النيابية في عمومها؟ فعلى سبيل المثال ثمة شواهد كثيرة على أن نظام التخصيص أتاح الفرصة لدخول سيدات لتمثيل بعض الدوائر الانتخابية التي كان من المتعذر بل المستحيل أن تتاح لهن فرصة تمثيلها لولا اتباع هذا النظام.

- واتصالاً بالنقطة السابقة فإن قصر الفترة الزمنية التي طبقت فيها تجربة التخصيص لا يسمح بالتقويم العلمي الدقيق لها، ذلك أنها لم تستمر إلا اعتباراً من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٤. وقد انعكس ذلك مثلاً في أن كثيراً من النائبات اللائي وصلن إلى مقاعد مجلس الشعب عن طريق التخصيص كن حديثات الخبرة بالعمل النيابي، ومن ثم فإن قصر عمر التجربة لم يتح لهن الفرصة لصقل هذه الخبرة وإثرائها من خلال الممارسة البرلمانية.

- أنه لا توجد علاقة طردية بين زيادة عدد النائبات في المجلس النيابي وبين كفاءة أدائهن للوظيفة النيابية (سياسياً، تشريعياً، رقابياً)؛ لأن ذلك يتوقف على مدى قدرتهن على الاضطلاع بهذه الوظيفة بالكفاءة الواجبة، كما أنها تتوقف على مدى ارتباط النائبة بالدائرة الانتخابية التي تمثلها، ومدى قدرتها على التعبير عن مصالح أهالي الدائرة وعن مصالح الأمة بشكل عام.

- ثمة وجهة نظر ترى أن نظام التخصيص ربما يكون قد أدى لاسترخاء بعض القيادات النسائية التي اطمأنت لوجود ثلاثين مقعداً (آمناً) لممثلات المرأة في المجلس النيابي. على أن إلغاء التخصيص من ناحية أخرى، قد اقترن على الفور من وجهة نظر البعض بامتناع الأحزاب وخاصة الحزب الوطني عن اختيار أية امرأة لتمثيل النساء سواء تم ذلك عن طريق نظام القوائم الحزبية أو التعيين، بل إن ذلك امتد للإحجام عن اختيار المرأة في تشكيلات المجالس المحلية.

وعلى أية حال فإن السنوات الأخيرة تشهد طرحاً متزايداً للعودة للأخذ بنظام تخصيص المقاعد للمرأة في المجلس النيابي، وهو الأمر الذي يجد تفسيره في عدد من النقاط:

- الموقف الداعم للمرأة الذي تتخذه القيادة السياسية في مصر، انطلاقاً من تقديرها للدور المجتمعي والتنموي الذي تضطلع به المرأة، والدور الرائد الذي تضطلع به السيدة سوزان مبارك في دعم قضايا المرأة والمجتمع. وانعكاس كل ذلك على مضمون الخطاب السياسي من المرأة. وفي إنشاء آليات مؤسسية فاعلة في هذا الصدد في مقدمتها المجلس القومي للمرأة، والذي تربطه شبكة علاقات وثيقة بكافة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع المرأة، بما يضمن تكامل السياسات وتراكم الجهود لمصلحة المرأة والمجتمع ككل.

- اقتناع الكثرة الغالبة من المحللين السياسيين، وأصحاب التخصص القانوني، والمعنيين بشئون المرأة المصرية وبأهمية دورها في بناء وتنمية المجتمع، أن هناك خللاً واضحاً في تكوين المجلس التشريعي، يتمثل في انعدام التناسب بين تعداد النساء في مصر (والذي يقرب من نصف مجموع السكان) وبين تمثيلهن بالغ الضآلة في المجلس التشريعي (١٣ نائبة من مجموع ٤٥٤ نائباً). وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بوجود خلل ثقافي مستمد من أعراف وتقاليد ترفض المشاركة السياسية للمرأة، ولا تدرك أن عدم الاستفادة الكاملة من إمكانات وطاقات نصف المجتمع الفاعل من النساء من شأنه إعاقة تحقيق التنمية الشاملة.

وإذا انتقلنا للإجابة على تساؤل آخر يتعلق بماهية القضايا التي أثارتها النائبات؟ فإن ذلك يثير بالضرورة عدداً من التساؤلات الفرعية وثيقة الصلة بالتساؤل الرئيسي، منها مثلاً العوامل أو العناصر التي تدفع النائبة لتبني قضية بعينها (مثل أثر الانتماء الاجتماعي للنائبة، المؤهل التعليمي، التخصص المهني، الخبرة السياسية، الانتماء الجغرافي للحضر أو الريف)... إلخ.

ومنها ما إذا كانت إثارة النائبة لقضية ما قد تزامن مع اهتمام مماثل أبداه لبرلمان بهذه القضية؟ وهل هناك أمثلة لمبادرات أو مقترحات محددة تقدمت بها بعض النائبات بهدف التصدي لإحدى المشكلات الملحة أو المزمنة التي يعاني منها المجتمع المصري؟ وأخيراً هل عبرت النائبات - على نحو خاص عن اهتمام بقضايا المرأة؟ وما هي الآليات (الرقابية أو التشريعية) اللائي استخدمنها في تناول هذه القضايا؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة يجدر - بداية - إبداء بعض الملاحظات الضرورية:

١) صعوبة - بل استحالة - التحديد الدقيق لكافة القضايا التي حظت باهتمام النائبات منذ حصولهن على حقوقهن السياسية عام ١٩٥٦ أي لما يقرب من نصف قرن.

٢) لقد كان لعوامل اختلاف المؤهل التعليمي والتخصص المهني والخبرة السياسية والانتماء الاجتماعي أثرها في تركيز النائبات على قضايا بعينها (مثل قضية الإسكان بالنسبة للنائبة ألفت كامل، والأسعار والتموين لكريمة العروسي، قضايا السياسة

الخارجية للدكتورة ليلى تكلا... إلخ). كما أن الثقافة القانونية الناجمة عن التخصص في مهنة المحاماة أو القضاء أو العمل الجامعي في أقسام القانون والشريعة أثره في المناقشة الكثيفة من قبل النائبات القانونيات للقضايا القانونية والدستورية، كما انعكس أيضاً في رئاسة أستاذة القانون (الدكتورة فوزية عبد الستار) للجنة الدستورية والتشريعية التي تعد أهم لجان المجلس.

٣) ثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام تتمثل في أن مرور الوطن بمحنة الهزيمة بعد حرب ١٩٦٧، وانصهاره في جهود (إزالة آثار العدوان) وإعادة بناء الجبهة الداخلية كان من الطبيعي أن تكون له انعكاساته على اهتمامات وتوجهات المؤسسة التشريعية. وتبين المحاضر كيف أن النائبات - على قلة عددهن - قدمن مبادرات واقتراحات عديدة بشأن إعادة ترتيب الجبهة الداخلية، كما أنهن أثرن قضايا بالغة الأهمية في هذا السياق. كالعناية بالمهجرين وبالقوات المسلحة، وبكيفية توظيف الإعلام في خدمة المعركة وخاصة في مخاطبة الرأي العام الدولي، وفي المطالبة بضبط الأسعار وضمان توافر السلع الرئيسية في أثناء الإعداد للمعركة... إلخ.

- خلصت بعض الدراسات - من خلال تحليلها لأداء النائبات في فترة زمنية محددة - إلى أن معالجة النائبات لبعض القضايا قد اتسم بالطابع الموسمي (كقضايا المرأة على سبيل المثال). أو أن أداء النائبات قد اتسم بالضعف بشكل عام وهو أمر تؤكده دلائل أهمها قلة مشاركتهن في مناقشات بيان الحكومة أو الموازنة العامة، وعدم طرحهن لقضايا خاصة بالمرأة.

على أن النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات لا تعني إمكانية تعميمها على كل النائبات على اختلاف مؤهلاتهن وانتماءاتهن الاجتماعية والجغرافية وما إذا كن معينات أو منتخبات، كما سبقت الإشارة. يضاف إلى ذلك ضرورة أن يراعى التقويم قلة عدد النائبات مقارنة بالنواب، بالإضافة لاعتبارات أخرى تتعلق بالقيود التي يفرضها الالتزام الحزبي أو القيود المتعلقة بالنظام السياسي ذاته. وإن كانت الموضوعية تقتضي الإشارة إلى أن هذه العوامل ترد على النواب والنائبات في نفس الوقت.

أما بالنسبة للتساؤل حول إسهام النائبات في طرح بعض القضايا أو تقديم مبادرات تستهدف التصدي لبعض القضايا المزمنة التي يعاني منها المواطنون، فثمة نماذج متعددة على هذا الإسهام تزخر بها مضابط المجلس النيابي.

فعلى سبيل المثال نجد أنه من الأمور اللافتة للنظر أن قضايا الأحوال الشخصية كانت موضعاً للاهتمام من قبل البرلمان منذ أول مجلس بعد الثورة (مجلس ١٩٥٧)، وعلى امتداد ما بعده، على أنه كثيراً ما كان النواب هم الذين يبادرون بطرح مثل هذه القضايا. من ناحية أخرى فإن قضايا الأحوال الشخصية أيضاً أحياناً ما كانت تطرح في إطار قضايا أشمل كقضية تنظيم الأسرة، أو المشكلة السكانية... إلخ.

وقد كان لبعض النائبات مبادرات محددة في هذا الشأن، مثالها الاقتراح المتكامل الذي تقدمت به النائبة بثينة الطويل للمجلس - إبان مناقشته لمشكلة الإسكان - حيث قدمت تصوراً محدداً لكيفية التصدي لجانب مهم من جوانب مشكلة الإسكان من خلال التعاون بين وزارة الإسكان وبعض الوزارات الأخرى ذات الصلة.

وفي بعض الحالات الأخرى كان الأمر يأخذ شكلاً آخر يتمثل في تبني نائبة بعينها لإحدى المشاكل المزمنة في مصر والتي تعانى منها قطاعات واسعة من المواطنين، ومحاولة التصدي لها بتقديم مقترحات عملية قابلة للتطبيق. كما تحتوي المضابط أمثلة عديدة لمقترحات تقدمت بها بعض النائبات لدعم جهود إعداد الجبهة الداخلية مثل المطالبة بجعل التدريب على الدفاع المدني في مرافق الدولة إجبارياً ومثل ضرورة العناية بأسر المهجرين والشهداء، وتوفير المعاشات والمكافآت والتعويضات لأفراد القوات المسلحة وأسرهم... إلخ.

تقويم تجربة وجود المرأة في البرلمان

إن تقويم أداء المرأة المصرية كنائبة في البرلمان يعد بأحد المعاني تقويماً لتجربتها في ممارسة مجال مهم من مجالات العمل العام، وفي أحد مراكز صنع القرار الرئيسية. ومما لا شك فيه أن التقويم الموضوعي لهذا الأداء ومدى فاعليته يتطلب الارتكاز على مداخل بحثية في التحليل تمكن من تفسير ظواهر أسباب عدم إقبال المرأة على العمل السياسي

(التفسير المجتمعي)، أو تفسير وضع المرأة في الدولة بشكل عام (التفسير الهيكلي)، أو (التفسير الموقفي) الذي يبحث في حالة كل امرأة على حدة، أي الذي ينزل في تحليل وضع المرأة من مستوى التحليل الكلي إلى مستوى التحليل الجزئي.

ويعني ما سبق **أولاً**: أن أداء النائبات في البرلمان هو محصلة لمجموعة متداخلة من العوامل منها قلة عددهن مقارنة بعدد النواب الرجال، إضافة لعوامل تتعلق بالانتماء الجغرافي، المؤهل التعليمي، القدرات الذاتية، والخبرة البرلمانية والسياسية التي تكتسب وتعمق بالممارسة، وأخيراً مدى التنسيق والانسجام بين النائبات بما يسمح لهن بتكوين (لوبي) قادر على الدفع بقضية أو موضوع يتسم بالأهمية إلى جدول أعمال المؤسسة النيابية، وفيما يصدر عنها من قوانين أو قرارات باستخدام آليات التشريع والرقابة على النحو الذي تتضمنه لائحة المجلس النيابي.

ثانياً: أن دراسة فعالية أداء النائبات تحتاج إلى معلومات عن السياسة التشريعية والأداء الرقابي للبرلمان، وعن نشاط اللجان النوعية وأداء النائبات فيها، وماهية ونوعية القضايا المثارة وموقف النائبات منها... إلخ.

ثالثاً: أن طول الفترة موضع التحليل تنعكس بالضرورة على طبيعة المنهج الذي يمكن استخدامه في تحليل أداء النائبات، كما تنعكس أيضاً على إمكانية اتساع التحليل ليشمل مختلف جوانب الوظيفة النيابية بدلاً من اقتصاره على جانب واحد منها. ويؤكد هذه الحقيقة أن أغلب الدراسات التي تناولت الأداء البرلماني للنائبات قد ركزت إما على مرحلة بعينها (مرحلة تخصيص المقاعد للمرأة) مثلاً، أو على المقارنة بين فصلين تشريعيين، أو على أداء النائبات والنواب إزاء قضية معينة من القضايا التي نظرها البرلمان.

ويثير أحد التحليلات نقطة مهمة أخرى تتعلق بكيفية قياس فعالية أداء النائبات على نحو واقعي ودقيق دون تغليب للانطباعات أو فرض لشروط صارمة في تقويم هذا الأداء، ودون تجاهل للديناميات المؤسسية والسياسية التي تؤثر على عمل أعضاء البرلمان بشكل عام. ويثير هذا التحليل نقطة أخرى حول ما إذا كانت زيادة فعالية المرأة في البرلمان تقتضي قصر تقديم الدعم والمساندة على النائبات فقط أم أن ذلك يعني أن النواب هم أيضاً في حاجة إلى هذا الدعم؟ وهل يحتاج الأمر للجوء إلى بيوت خبرة متخصصة في دعم الأداء البرلماني؟

واتصالاً بالنقطة السابقة فإنه مما لا شك فيه أن الاضطلاع بالوظيفة التشريعية باستخدام آليات (كالتقدم باقتراح بمشروع قانون، أو مناقشة مشروعات القوانين المختلفة التي تقدمها الحكومة) يتطلب قدرة متميزة لا تتوافر في كثير من الأحيان للنواب والنائبات على حد سواء، مما قد يتطلب تقديم شكل من أشكال الدعم الفني لتطوير قدرات الأعضاء.

وأخيراً فقد سبقت الإشارة إلى ما أظهره تحليل بيانات النائبات على امتداد الحياة النيابية بعد الثورة، من أن النائبات قد انتمين في الأغلب الأعم للحزب الحاكم - باستثناء نسبة قليلة للغاية - وقد قيدهن هذا الانتماء بقيد الالتزام الحزبي الذي منعهن من استخدام بعض الآليات الرقابية وفي مقدمتها الاستجوابات.

ويمكن أن نخلص من العرض السابق أن ثمة نماذج متعددة لنائبات قمن بمهام النيابة بمختلف جوانبها على نحو يبعث على الرضى، على أن العرض يثبت من ناحية أخرى أنه مازالت هناك إمكانيات واسعة لمزيد من التفعيل لدور النائبات ليرقى إلى المستوى النيابي المأمول.

وقد تعرضت عديد من التحليلات لهذا الموضوع بطرح مقترحات متعلقة بالمستوى الكلي (أي تتعلق بالنظام الانتخابي مثلاً)، أو على المستوى الجزئي (الذي يتعلق بكفاءة وقدرات النائبات على نحو خاص).

فقد أشارت بعض الآراء إلى ضرورة تغيير النظام الانتخابي الفردي، واستبداله بنظام آخر يسمح بتواجد أكثر للمرأة في البرلمان. وفي هذا الصدد يطرح البعض الأخذ بنظام القائمة الحزبية الذي يتيح - ولا شك - فرصة أكبر لتمثيل الكفاءات والكوادر النسائية في المجلس النيابي ممن يصعب عليهن خوض المعارك الانتخابية في ظل النظام الفردي.

فعلى سبيل المثال تحبذ الأستاذة الدكتورة فرخندة حسن (الأمين العام للمجلس القومي للمرأة) الأخذ بنظام القائمة في الانتخابات، على أن تضم القائمة نسبة من الشرائح المحروم منها البرلمان كالمرأة والشبب والعلماء والكتاب، وأن يخصص مقعد للمستقلين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الاقتراحات العديدة المطروحة في الساحة السياسية فقد تقدم حزب التجمع مثلاً باقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، وتتمثل أهم التعديلات التي يتضمنها هذا الاقتراح في المطالبة بالأخذ بنظام القوائم الحزبية، وتقديم دعم مالي لكل قائمة حزبية تضم عدداً من المرشحات، مع العمل على التنسيق بين الأحزاب لضمان عدم التنافس بين المرشحات سواء على القوائم الحزبية أو على المقعد الفرعي، وأخيراً دعم جهود الأحزاب والجمعيات الأهلية الداعمة لترشيح المرأة.

وترى كثير من التحليلات أن تفعيل أداء المرأة في البرلمان يعتمد إلى حد كبير على العودة لتطبيق نظام تخصيص مقاعد للمرأة في داخله. وتستند هذه التحليلات إلي عديد من الحجج في مقدمتها المادة (١١) من الدستور التي تشير إلى مسئولية الدولة عن تمكين المرأة من القيام بواجباتها نحو الأسرة ومن المشاركة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويرى أصحاب هذا الرأي أنه إذا تم تطبيق هذه المادة على المجال السياسي فإن ترجمة ذلك هو تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية المختلفة؛ لأن المرأة بعنايتها بالأسرة تمر عليها سنوات طويلة وهي بعيدة عن العمل العام وعن ممارسة العمل السياسي، الأمر الذي يجعل الأمر حكراً للرجل، ويرى هذا الرأي ضرورة إعمال قدر من التمييز لصالح المرأة لتعويضها عن هذا الابتعاد وعن عدم الاستثمار الكامل لطاقاتها.

من ناحية أخرى فإن توقيع مصر على الاتفاقية الدولية لعدم التمييز ضد المرأة يجعلها جزءاً لا يتجزأ من التشريع الوطني واجب الاحترام. وهذه الاتفاقية في (المادة الرابعة منها) تقضي بإمكانية اتخاذ الدولة لبعض إجراءات (التمييز الإيجابي) بصورة مؤقتة حتى تتحقق المساواة بين المرأة والرجل.

ويضاف إلى ما سبق ما يراه البعض من أن تعديل الدستور في إطار المادة (٧٦) يفتح الباب للكثير من الإصلاحات السياسية، خاصة فيما يتعلق بدور المرأة السياسي بما في ذلك إمكانية العودة لنظام تخصيص المقاعد لها. خاصة وأن ذلك لا يتعارض مع الدستور الذي ينص على ضرورة تمثيل الفلاحين والعمال في ٥٠٪ من مقاعد

المجلس النيابي، على أن البعض يشترط لتخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان أن يقترن ذلك بتدريب مسبق على المشاركة السياسية يبدأ من الاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات، ثم في المجالس المنتخبة الأخرى لينتهي إلى المجالس النيابية.

والواقع أن موضوع (الحصة أو الكوتا) من الموضوعات المثيرة للجدل، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه. بل إن من النساء أنفسهن من يعارضنها بدعوى أن المرأة قادرة على إثبات وجودها دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية، ولأن الأهم من وجهة نظرهن هو أن يكون للمرأة دور ملموس وقاعدة شعبية وأن تتمتع بالمصداقية، خاصة وأن كثيراً من الكوادر النسائية موجودة بالفعل في المجالس الشعبية المحلية، وتحتاج فقط إلى الدعم والمساندة.

من ناحية أخرى فإن البعض يرى أن تخصيص مقاعد للمرأة في المجلس النيابي لا يتطلب بالضرورة إجراء تغيير دستوري، بل إنه يتطلب من الأحزاب إعمال مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على أرض الواقع بإتاحة الفرصة لتمثيل المرأة في مختلف المستويات والهيئات الحزبية. وثمة تجارب عديدة في هذا الصدد يمكن الاقتداء بها مثل تجربة باكستان والتجربة المغربية، وتجربة فرنسا، والاستفادة من الخبرات والدروس التي تمخضت عنها في إثراء وتطوير التجربة المصرية.

وإضافة لما سبق فثمة آراء تطالب بتطبيق الأحزاب لنظام الحصة بالنسبة للنساء في قوائمها الانتخابية، وتدعوها للاتفاق على ميثاق أخلاقي بشأن كيفية التعامل بشكل متحضر مع المرشحات لخوض المعركة الانتخابية، والعمل على إيجاد الآلية التنظيمية التي تحاسب كل من يخرج على هذا الميثاق، وتوفير الأداة التي تساعد الدولة على اتخاذ الخطوات العقابية اللازمة في حالة حدوث ذلك.

على أن الأهم من كل ما سبق هو إتاحة الفرصة للنساء ليلعبن دوراً أكبر في داخل الأحزاب السياسية حتى تتبنى خطاباً واقعياً وعملياً لتفعيل دور المرأة، ولكي تتحقق هذه الخطوة، فإن الأحزاب السياسية مطالبة بتقوية علاقتها بالجماهير، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا في ظل وجود مناخ سياسي عام يتيح مساحة من الحركة لكل الأحزاب التي يجب عليها في المقابل ألا ترمي بثقلها السياسي وراء المرشحين الذكور متجاهلة المرشحات الإناث خوفاً من خسارتهن لبعض المواقع أمام المرشحين الرجال.

وتنطلق الأفكار السابقة من حقيقة لا يمكن إنكارها تتمثل في أنه لا يمكن الحديث عن تمثيل مؤثر للمرأة في داخل المجالس التشريعية والمحلية المنتخبة بمعزل عن دورها في داخل الأحزاب السياسية التي تعد بمثابة المعمل الذي تتكون فيه الكوادر السياسية - بما فيها الكوادر النسائية بالطبع - وباعتبار أن الأحزاب تمثل الوعاء الأساسي للمشاركة السياسية.

مقترحات خاطبت المرأة بشكل مباشر (كناخبة ومرشحة) لممارسة العمل العام والنيابي على وجه خاص

يبين استعراض كثير من الكتابات والتحليلات التي تناولت قضية المرأة، وعرضت لكيفية دعم دورها (كناخبة ومرشحة) ثم كنائبة، أن بعضاً من هذه المقترحات قد ركز على عدد من الوسائل الإجرائية والتنظيمية، منها على سبيل المثال:

- تنظيم الإنفاق المالي في المعركة الانتخابية بتحديد سقف هذا الإنفاق لكل المرشحين على قدم المساواة، مع مطالبة الدولة بتوفير الآلية التنظيمية القادرة على مراقبة هذا الإنفاق وضمان عدم تجاوزه من قبل أي من المرشحين.
- المطالبة بتوفير ضمانات خاصة بالجداول الانتخابية، ومنها مثلاً المطالبة بنقلها إلى وزارة العدل تحت إشراف أحد مساعدي الوزير، ومراجعتها باستخدام كافة التقنيات الحديثة وباستخدام الرقم القومي.
- اقتراح استخدام صناديق اقتراع شفافة واستحداث نوعية من البطاقات الانتخابية تضمن السرية، وتمكن الجهات القضائية في نفس الوقت من الرجوع إليها إبان المنازعات الانتخابية.
- المطالبة بإنشاء نظام للشرطة القضائية تابع لوزارة العدل، والاستفادة من خبرة الدول التي سبقتنا إلى تطبيق هذا النظام.
- ضرورة تنظيم مقار اللجان الانتخابية وضمان دور فعال لرجال الشرطة في تأمينها وفي تمكين وحماية الناخبين أثناء أداء واجبهم الانتخابي، مع مراعاة ألا تكون هذه المقار داخل أو بالقرب من أقسام البوليس تجنباً لإثارة أي حساسيات خاصة بالنسبة للسيدات وتشجيعاً لهن على ممارسة حقوقهن السياسية في الانتخاب.

أما بالنسبة للمقترحات التي تناولت دعم الناخبات والمرشحات، فقد عرضت لها كثير من الدراسات، ونورد فيما يلي بعضاً من أهم هذه المقترحات:

- العمل على بناء قدرات المرأة فيما يتعلق بالحياة العامة وبممارسة العمل السياسي من خلال إكسابها نوعية من المهارات التي تضم مهارات سلوكية وإدارية متعلقة بالعمل العام، ومهارات خاصة بالعمل السياسي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من الحزم التدريبية التي تستهدف في الحالة الأولى إكسابها القدرة على الاتصال الجيد، وعلى اتخاذ القرار، وإدارة الصراع، وحسن استخدام الوقت، والتفكير الابتكاري... إلخ.

  أما في الحالة الثانية الخاصة بالعمل السياسي، فينصرف التدريب إلى إكساب المرأة القدرة على بناء التحالفات والتشابكات، وعلى كيفية الحصول على الدعم لقضاياها، وتدريبها على الاختيار بين المرشحين وفقاً لمعايير محددة مثل (البرنامج الانتخابي، قضايا الحملة الانتخابية، الانتماء الحزبي، شخصية المرشح... إلخ) بالإضافة للتدريب على كيفية إدارة الحملة الانتخابية... إلخ.

- وقد ركزت بعض المقترحات على ضرورة دعم الأداء البرلماني للنائبات من خلال مشروعات وبرامج للدعم الفني. وأكدت المقترحات ذلك من خلال طرح عدد من الأسئلة المهمة حول مدى كفاية البرامج المطروحة وملاءمتها لاحتياجات النائبات، وعن ضمان وجود تنسيق بين هذه البرامج، بما يحقق التراكم الإيجابي المطلوب لتطوير قدرة النائبات على الاضطلاع بالمسئولية النيابية بالكفاءة الواجبة... إلخ.

ومن الأمور الإيجابية المتصلة بالمرأة ما شهده المسرح السياسي في عام ٢٠٠٥ من تجربة جديرة بالاهتمام متمثلة في إنشاء لجنة تنسيق المرأة بالأحزاب، والتي كانت تستهدف بالأساس توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وحشد العاملات في الحقل السياسي لمناصرة المرشحات في الانتخابات النيابية. وقد تمخضت الاجتماعات التي عقدتها لجنة التنسيق عن عدد من المقترحات المهمة حينئذ منها إنشاء اللجنة لصندوق لدعم الحملات الانتخابية للمرشحات في الانتخابات، والاسترشاد بالتجارب الناجحة لبعض الدول التي سبقت في هذا المجال، وتكوين

لجان نسائية لمساندة برامج المرشحات، والعمل على التنسيق مع المجتمع المدني، إعداد برنامج انتخابي موحد للمرشحات لخوض الانتخابات... إلخ.

- ضرورة وجود صلة دائمة بين النائبات وبين المنظمات والجمعيات العاملة في قضايا المرأة، بما يكفل وجود حوار دائم ومتصل حول ما تريده وتحتاج إليه القاعدة النسائية العريضة، وبين القضايا المطروحة في المجلس النيابي وبحيث يكفل ذلك تحقيق صالح المرأة والمجتمع في آن واحد.

- ضرورة الاستفادة من تجارب النائبات السابقات والحاليات سواء فيما يتعلق بتجربتهن في خوض المعركة الانتخابية، أو في ممارسة العمل البرلماني بكافة جوانبه (السياسية، التشريعية، والرقابية) والعمل على تقنين وتحليل هذه التجارب والتعرف على جوانبها الإيجابية والسلبية وكيفية الاستفادة منها في إثراء التجربة البرلمانية بشكل عام وفي تفعيل أداء المرأة البرلماني على نحو خاص، والنظر في إمكانية عرضها في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، أو من خلال مجلة دورية يمكن أن تصدر عن المجلس القومي للمرأة.

قدمت الصفحات السابقة في عجالة بعضاً من ملامح تجربة المرأة المصرية في ممارسة العمل النيابي على امتداد فترة تقترب من نصف قرن في داخل مجلس الأمة ثم مجلس الشعب، ولا شك أن اكتمال الصورة يقتضي إلقاء الضوء أيضاً على التجربة الغنية للنائبات في مجلس الشورى.

مجلس الشورى

في التاسع عشر من أبريل عام ١٩٧٩ وافق الشعب - ضمن عدة أمور عرضت عليه في استفتاء - على إنشاء مجلس الشورى، وقد اقترن ذلك بتعديل بعض مواد الدستور واستحداث البعض الآخر لتعرض بعد ذلك على الشعب في هذا الاستفتاء الذي أجرى يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٨٠ وتم بمقتضاه استكمال مجلس الشورى لكيانه الدستوري، وقد حدد القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٠ الأحكام التفصيلية في شأن مجلس الشورى، إذ قضى بأن يؤلف من مائتين وأربعة وستين عضواً، حيث ينتخب ثلثا أعضاء

المجلس بالاقتراع المباشر السري العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي. ومدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له. ويتجدد انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته من الأعضاء. ويتم تحديد من تنتهي مدة عضويتهم في نهاية الثلاث سنوات بطريق القرعة التي يجريها المجلس وفقاً للقواعد التي تتضمنها لائحته الداخلية.

المرأة المصرية في مجلس الشورى

منذ إنشاء مجلس الشورى عام ١٩٨٠ وحتى دورته الحالية لم تصل إلى مقعد العضوية فيه - عن طريق الانتخاب - إلا سيدتين فقط هما: د. شفيقة ناصر، ود. نبيلة الإبراشي، واللتان استمرت عضويتهما في المجلس من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٩، أما باقي العضوات فقد وصلن إلى عضوية المجلس عن طريق التعيين.

وقد تفاوت عدد عضوات المجلس - صعوداً وهبوطاً - منذ إنشاء مجلس الشورى، وذلك على النحو التالي:

١ - دور الانعقاد الأول إلى الثالث لمجلس الشورى	(١٩٨٠ - ١٩٨٣)	٧ عضوات
٢ - دور الانعقاد الرابع ـ السادس	(١٩٨٣ - ١٩٨٦)	٧ عضوات
٣ - دور الانعقاد السابع ـ التاسع	(١٩٨٦ - ١٩٨٩)	٥ عضوات
٤ - دور الانعقاد العاشر ـ الثاني عشر	(١٩٨٩ - ١٩٩٢)	١١ عضوة
٥ - دور الانعقاد الثالث عشر ـ الخامس عشر	(١٩٩٢ - ١٩٩٥)	١٢ عضوة
٦ - دور الانعقاد السادس عشر - الثامن عشر	(١٩٩٥ - ١٩٩٨)	١٥ عضوة
٧ - دور الانعقاد التاسع عشر - الحادي والعشرين	(١٩٩٨ - ٢٠٠١)	١٥ عضوة
٨ - دور الانعقاد الثاني والعشرين - الرابع والعشرين	(٢٠٠١ - ٢٠٠٤)	١٥ عضوة
٩ - دور الانعقاد الخامس والعشرين - السابع والعشرين	(٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)	١٨ عضوة

وتجدر الإشارة إلى أن جميع النائبات في مجلس الشورى ينتمين إلى الحزب الوطني باستثناء نائبة واحدة هي د. ليلى الخواجة (مستقلة)، كما أن ثمان من النائبات الحاليات (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) يخضن لأول مرة تجربة العضوية في مجلس الشورى.

وقد جمعت بعض النائبات بين عضويتهن في مجلسي الشعب والشورى، فالدكتورة فرخندة حسن التي تعد أقدم نائبة بمجلس الشورى - حيث عينت فيه عام ١٩٨٤ واستمرت عضويتها فيه حتى الدورة الحالية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) انتقلت لعضوية مجلس الشعب حيث عينت فيه خلال الفترة من عام ١٩٨٩ - ١٩٩٢ لتعود بعد ذلك إلى مجلس الشورى، كما تترأس لجنة التنمية البشرية بالمجلس منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن. على حين شغلت النائبات وكالة وأمانة سر بعض اللجان الهامة كلجنة الزراعة، ولجنة الشئون المالية، ولجنة الإسكان، ولجنة التعليم، ولجنة الثقافة والإعلام.

كما عينت الدكتورة زينب رضوان - وكيل مجلس الشعب الحالي (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) في مجلس الشورى في الفترة من عام ١٩٨٦ - ١٩٨٩، كما عينت السيدة عائشة عبد الهادي في مجلس الشورى منذ عام ١٩٨٩، كما شغلت موقع أمين سر لجنة تنمية القوى البشرية فيه عام ١٩٩٥ إلى حين توليها وزارة القوى العاملة عام ٢٠٠٥.

ويعني ما سبق وجود ١٨ سيدة بمجلس الشورى من بينهن رئيسة لجنة نوعية (لجنة التنمية البشرية) بالإضافة لوجود ست عضوات في هيئات مكاتب اللجان بالمجلس.

وقد شاركت النائبات بفعالية في كافة أعمال مجلس الشورى وفي مناقشة التقارير التي عرضت عليه حول عديد من القضايا المهمة، وخاصة الموضوعات وثيقة الصلة بالمسيرة التنموية في مصر (مثل تنمية الإنسان المصري، المشاركة الشعبية، التنمية البشرية وكأساس لمرحلة الانطلاق الاقتصادي، الإدارة المحلية والتنمية والإسكان، المشكلة السكانية، قضايا البيئة، تنمية القرية المصرية... إلخ)، كما شاركن على نحو خاص في التقارير الخاصة بالمرأة (كتنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة، ونحو مشاركة أكثر فعالية للمرأة المصرية من أجل تحقيق الانطلاقة الحضارية).

كما مارست النائبات العمل النيابي بشقيه التشريعي والرقابي، فعلى سبيل المثال يوضح استعراض طالبات المناقشة التي قدمت في المجلس منذ دور الانعقاد الأول وحتى دور الانعقاد الخامس والعشرين أمثلة لهذه المشاركة من قبل النائبات، مثل طلب المناقشة الذي قدم من الدكتورة فرخندة حسن وآخرين (في دور الانعقاد الخامس ٨٤ - ١٩٨٥) عن موضوع (نحو سياسة لاستخدامات الأراضي في مصر)، وكذا طلب المناقشة المقدم من نفس النائبة عن البرنامج النووي المصري (دور الانعقاد السابع ١٩٨٦ - ١٩٨٧) وطلب المناقشة الذي قدم من الدكتورة نبيلة الإبراشي وآخرين في نفس دور الانعقاد حول (البحث العلمي والتنمية في مصر). وطلب المناقشة الذي قدم من الدكتورة حمدية زهران وآخرين (في دور الانعقاد العاشر ١٩٨٩ - ١٩٩٠) حول (الفقر في الاقتصاد المصري وأثره على معدل التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٠) وطلب مناقشة الذي قدم من النائبة سلوى فهمي وأكثر من عشرين عضواً في دور الانعقاد الرابع عشر (١٩٩٣ - ١٩٩٤) حول (قضية الشباب).

أما بالنسبة للاختصاص الرقابي (الاقتراحات برغبة) والذي تم تفعيله في الدور الخامس والعشرين فقد مارسته النائبات، مثل الاقتراح برغبة الذي قدمته الدكتورة سلوى بيومي المجولي (في الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤) عن موضوع (السياسة المستقبلية للحكومة لمواجهة ظاهرة غزو أسراب الجراد لمصر).

وتبقى كلمة أخيرة تقتضيها الأمانة العلمية مؤداها أنه إذا كانت هناك نماذج مشرفة بين النائبات المصريات سواء في مجلس الشعب أو مجلس الشورى، إلا أن الطريق مازال أمامنا طويلاً لكي نرضى - بداية - عن نسبة تمثيل المرأة في داخل المجلس النيابي، خاصة وقد بينت البيانات كيف أن مصر أصبحت في ذيل القائمة في هذا الشأن.

من ناحية أخرى فإننا إذا كنا نطالب ونأمل أن ترتفع كفاءة أداء النائبات، فإن ذلك يمثل جزءاً لا يتجزأ من كفاءة المجلس النيابي ككل وحسن اضطلاعه بالوظائف السياسية، التشريعية والرقابية المنوطة به بحكم الدستور.

وأخيراً فإننا لا يمكن أن نغفل الاهتمام الكبير الذي يوليه المجلس القومي للمرأة منذ إنشائه عام ٢٠٠٠ بتفعيل دور المرأة المصرية في مراكز صنع القرار والتي يمثل المجلس النيابي واحداً من أهمها لدوره الكبير في صياغة وجه الحياة في مصر ومسئوليته عن وضع وإقرار السياسات العامة.

ولعل هذا الاهتمام بالمرأة في البرلمان قد انعكس بوضوح في العديد من السياسات والبرامج والإجراءات التي اتخذها المجلس القومي للمرأة لدعم المرأة الناخبة والمرشحة، وخاصة في تأهيل وإعداد الكوادر النسائية الراغبة والقادرة على ممارسة العمل السياسي وعلى خوض الانتخابات. وكذا حرصه على إيجاد صلة دائمة وآلية تنظيمية تربطه بالنائبات في مجلسي الشعب والشورى لتنسيق العمل معهن، وضمان تعبيرهن عن قضايا المرأة التي تحظى بالأولوية والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من قضايا المجتمع وقضايا التنمية. ومما لا شك فيه أنه مما يضمن تحقيق الأهداف السابقة على أرض الواقع أن المجلس القومي للمرأة سواء على مستوى جهازه القائد أو لجانه المعنية يضم عديداً من النائبات في مجلسي الشعب والشورى، الأمر الذي يتيح الفرصة لتنفيذ عديد من البرامج التي تسهم في النهاية في إثراء التجربة البرلمانية وفي تفعيل الأداء البرلماني للنائبات.

المراجع

- إمام حسنين، الأداء الرقابي للمرأة في البرلمان بين التفعيل والفاعلية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأربعون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٣.
- إمام حسنين، المرأة وقضاياها في مجلس الشعب ودورها التشريعي، المرأة والأداء البرلماني (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، القاهرة، رابطة المرأة العربية، الإصدار الثالث من إصدارات وحدة الرصد البرلماني، ٢٠٠٤.
- سعيدة محمد حسني، ثورة يوليو والحقوق السياسية للمرأة في خمسون عاماً على ثورة يوليو ١٩٥٢، أبحاث الندوة الدولية التي عقدت في الفترة من ٢٠ - ٢٢ يوليو ٢٠٠٢، إشراف محمد صابر عرب، رءوف عباس، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣.
- سلوى شعراوي جمعة، محرر، المرأة في المجالس المنتخبة، الفرص والإشكاليات، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، أغسطس ٢٠٠٠.
- عزة وهبي:

أ - المرأة والأجهزة التشريعية، محاولة لقياس العلاقة بين تمثيل المرأة ودرجة فاعليتها في مجلس الشعب (١٩٧٦ - ١٩٩٠) في «المرأة المصرية والعمل العام، رؤية مستقبلية»، علا أبو زيد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

ب - الحقوق السياسية والمهنية للمرأة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري للمرأة حول «أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول»، القاهرة، ٢٧ مارس ٢٠٠٢.

ج - دراسة مقارنة مصر وسوريا وتونس (١٩٥٦ - ٢٠٠٠)، الحالة المصرية في «الأداء البرلماني للمرأة العربية، دراسة حالات مصر وسوريا وتونس» تحرير نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ - بيروت، مايو ٢٠٠٥.

- عطيات الأبنودي، أيام الديمقراطية، تقديم عواطف عبد الرحمن، ط١ - الناشر قاسم بري، تاريخ النشر ١٩٩٨.
- عمرو هاشم ربيع، المرأة وقضاياها في مجلس الشعب ودورها التشريعي خلال الفصل التشريعي (٨٤ - ١٩٨٧)، (١٩٨٧ - ١٩٩٠)، دراسة تقييم الأداء بين تخصيص المقاعد ونظام الانتخاب الحر للمرأة، رابطة المرأة العربية، ٢٠٠٢.
- المؤتمر القومي الأول للمرأة، المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين، يونيو ١٩٩٤.
- مجلس الشورى، ٢٥ عاماً من العطاء، (نوفمبر ١٩٨٠ - نوفمبر ٢٠٠٥)، مركز المعلومات بمجلس الشورى.
- محمد الطويل، المرأة والبرلمان، القاهرة، دار القدس، ط١، ٢٠٠٠.
- منال لاشين، المرأة في الإعلام البرلماني، سلسلة كتب برلمانية (١)، تحرير علي الصاوي، القاهرة، أبريل ٢٠٠٠.

١٧ - المرأة والإعلام (أ)

أ.د. محمود خليل
أستاذ الصحافة
كلية الإعلام - جامعة القاهرة

مقدمة

لم يتأخر الطرح الإعلامي لقضية المرأة كثيراً بعد ميلاد الصحافة المصرية، فبعد مرور بضعة عقود على معرفة مصر للصحافة أثناء الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) أصدرت هند نوفل مجلة الفتاة (١٨٩٢) والتي بدأت تبلور أبعاد الخطاب الداعم لحقوق المرأة حتى قبل ظهور بعض المؤلفات الداعية إلى ذلك وأبرزها كتابي: قاسم أمين «تحرير المرأة» (١٨٩٩) و«المرأة الجديدة» (١٩٠٠)، مما يعني أن قضية المرأة في مصر نبتت في ذهن المرأة المصرية في الأساس وتبناها عدد من المفكرين المصريين بعد ذلك. ومع بدايات القرن العشرين ظهرت بعض الصحف النسائية المهمة أبرزها مجلة «السيدات» (١٩٠٣)، وتواصل صدورها حتى عام ١٩٣٠، ثم مجلة «فتاة الشرق» التي أصدرتها لبيبة هاشم (١٩٠٦). وشكل صدور مجلة «السفور» أثناء الحرب العالمية الأولى نقلة نوعية في تاريخ صحافة المرأة، إذ بدأت تدعو صراحة إلى تحرير المرأة المصرية وتفعيل قدرتها على المشاركة في المساهمة في بناء مجتمعها.

وقد لعبت هذه المجلات دوراً شديد الأهمية في ميلاد الحركة النسائية المصرية بقيادة السيدة «هدى شعراوي»، والتي قادت مشاركة المرأة المصرية في الدفاع عن القضية الوطنية خلال ثورة ١٩١٩، وقامت بتأسيس الاتحاد النسائي (١٩٢٣)، وأصدرت صحيفة الأچيبسيين (١٩٢٥)، وفي العام نفسه أصدرت منيرة ثابت مجلة «الأمل». وتواصل هذا الدفع الإعلامي لقضايا المرأة بعد ذلك من خلال إحدى تلميذات السيدة «هدى شعراوي»، وهي السيدة «درية شفيق» التي قامت بتأسيس حزب «بنت النيل»، وأصدرت صحف «بنت النيل» و«المرأة الجديدة».

في ضوء ذلك يمكننا القول بظهور العديد من الأصوات الإعلامية المنادية بضرورة أن تحصل المرأة المصرية على كافة حقوقها السياسية والاجتماعية بالتساوي مع الرجل قبل قيام الثورة في يوليو (١٩٥٢)، وكانت هذه الأصوات تستخدم في الأساس الصحف كوسيلة للتعبير عن أفكارها.

الصحافة النسائية

لم تحصل المرأة المصرية على الكثير من حقوقها السياسية بالتساوي مع الرجل إلا بعد قيام الثورة وصدور أول دستور في مصر الثورة في يناير ١٩٥٦، وقد أحدث الدستور الجديد انقلاباً في الحياة البرلمانية عندما أعطى المرأة المصرية لأول مرة الحق في الترشيح والانتخاب، وتضمن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، وفي مايو عام ١٩٥٧ تم فتح باب الترشيح للبرلمان لأول مرة منذ عام ١٩٥٢.

وقد صاحب هذا الاهتمام من جانب الثورة بتفعيل أدوار المرأة إصدار مجلة «حواء الجديدة» في ١٤ يناير عام ١٩٥٥، وأشارت المجلة في افتتاحيتها إلى أنها تهدف أن تكون صوتاً معبراً عن المرأة ومنادياً بحقوقها، ولم تقف المجلة عند حدود مخاطبة المرأة، بل حاولت التوجه إلى الرجل أيضاً. وأسندت «دار الهلال» وهي المؤسسة الصحفية التي صدرت عنها المجلة رئاسة تحريرها إلى السيدة أمينة السعيد. وهي أول سيدة تتولى رئاسة التحرير في صحيفة لم تنشئها هي بل تولتها بفضل سمعتها وخبرتها ونجاحها في المجال الصحفي. واستمرت مجلة حواء في الصدور الشهري حتى عدد أول أبريل سنة ١٩٥٧، حيث أعلنت المجلة أنها ستصدر أسبوعية باسم «حواء»، وقد استمرت السيدة أمينة السعيد في رئاسة تحرير المجلة حتى عام ١٩٨١ لتتولى السيدة سعاد حلمي رئاسة التحرير حتى عام ١٩٩١ حين تولت هذا المنصب السيدة «إيفون رياض»، وفي عام ١٩٩٣ تتولى كاتبة من خارج دار الهلال رئاسة تحرير حواء، وهي السيدة «إقبال بركة».

وقد ظلت مجلة حواء الصحيفة النسائية الأهم والأكثر استمرارية طيلة فترة الستينات وما بعدها، ولكن صدر إلى جانبها مجلة «فتيات مصر»، وحصلت على ترخيصها السيدة «اعتدال حمودة» لتعبر عن اتحاد فتيات مصر الذي أنشأته، ولم تكن هذه المجلة منتظمة في صدورها بسبب ضعف التمويل وقلة إمكانيات صاحبة المجلة. وخلال الفترة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٥ صدرت مجلة «هي» عن دار أخبار اليوم، لكن المجلة توقفت سريعاً بعد خمسة شهور من صدورها.

وشهدت ظاهرة الصحافة النسائية نوعاً من الانحسار استمر لعدة عقود خلال حقبتي الستينات والسبعينات، ثم عادت الظاهرة إلى الانتعاش النسبي مرة ثانية مع بداية التسعينات حين صدرت مجلة «نصف الدنيا» عن مؤسسة الأهرام في ١٨ فبراير عام ١٩٩٠، وتعد من أهم المجلات النسائية التي صدرت في مصر ما بعد الثورة، واستطاعت أن تكون منافساً قوياً لحواء، خصوصاً من النواحي الإخراجية والطباعية. وتوزع مجلة نصف الدنيا في مصر وحدها طبقاً لبيانات إدارة توزيع الأهرام ٥٥ ألف نسخة.

برامج المرأة في الراديو والتليفزيون

يمكننا تفسير محدودية وجود، وبالتالي دور، الصحف النسائية بعد ثورة يوليو باهتمام النظام السياسي في مصر بعد الثورة بتوظيف كل من الراديو والتليفزيون في تحقيق أهدافه في تغيير المجتمع المصري طبقاً لأجندة أولوياته، فقد خصصت الإذاعة بعد قيام الثورة نافذة أسبوعية تتحدث فيها رائدات النهضة النسائية، وذلك ليتاح لصوت المرأة أن يستعيد صداه في بناء المجتمع. وتوالى الاهتمام بعد ذلك بتخصيص مساحات مناسبة من البث الإذاعي لبرامج المرأة والأسرة.

وقد كان هناك اتفاق عند قيام الثورة على أن برامج المرأة والأسرة بالإذاعة تهتم بكل ما يتصل بالأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، وتتجه هذه البرامج نحو توعية الأسرة بأحدث أساليب الرعاية الصحية والاجتماعية لتربية النشء والعناية بترشيد الاستهلاك وتنظيم الأسرة وإبراز دور المرأة المصرية والعربية في المجتمع والاهتمام بمشكلات المرأة العاملة والتركيز على تعليم وتثقيف الأم وتأهيلها للقيام بدورها في بناء الإنسان الجديد.

كذلك اهتم التليفزيون بالمرأة منذ دخوله إلى مصر، فخصص لها برامج نسائية تقدم الخدمات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي النفسي والتربوي والاجتماعي والصحي بين أفراد الأسرة، كما تعنى عناية خاصة بسيدة البيت في تقديم إرشادات لها في التدبير والتجميل وتنسيق المنزل، وتحقق البرامج أهدافها من خلال الخدمات الآتية:

١) الثقافة النفسية والتربوية: الهدف منها تناول المشكلات التربوية والنفسية الشائعة في الأسرة وتقديم أفضل الحلول لعلاجها، علاوة على بيان وسائل المحافظة على الصحة النفسية للأفراد وتدعيم الوعي التربوي بين الآباء والأمهات.

٢) الثقافة الأدبية والعلمية: تقدم فيها برامج أدبية وعلمية تساعد على الاستنارة الذهنية بين أفراد الأسرة وتنمية ملكة القراءة بينهم.

٣) الثقافة الصحية: وتهدف إلى رفع المستوى الصحي بين أفراد الأسرة ويسهم في عرض موضوعات تتناول الكثير من المشاكل الصحية.

٤) الثقافة الاجتماعية المنوعة: وتهدف إلى رفع المستوى الاجتماعي بين أفراد الأسرة، وتتناول الكثير من المشكلات الاجتماعية، وتعرض أحسن الطرق لعلاجها بما يدعم كيان الأسرة ويحفظ عليها وحدتها وتماسكها.

٥) الثقافة المنزلية: وتقدم لربات البيوت الكثير من المعلومات والخبرات المتعلقة بالتدبير المنزلي واقتصاديات الأسرة.

وقد تبنت الخطط الإعلامية المتتالية الصادرة عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون منذ قيام الثورة العديد من الأهداف، من بينها تنمية المرأة المصرية وزيادة وعيها بحقوقها وتحفيزها على المشاركة في العمل العام بالمساواة مع الرجل، لكن واقع الممارسة الإعلامية كثيراً ما كان يفارق تلك الأهداف المثالية التي كانت تطرحها الخطط، وقد أكدت نتائج الدراسات التي أجريت على مضمون البرامج الإذاعية والتليفزيونية وكذلك المواد الصحفية الموجهة إلى المرأة على افتقادها العديد من العوامل التي يمكن أن تجعلها عنصراً إيجابياً في تفعيل أدوار المرأة.

وتشير الأرقام إلى أن المتوسط العام لنسبة الساعات التليفزيونية المخصصة لبرامج المرأة والأسرة والطفل خلال فترتي الستينات والسبعينات كان محدوداً للغاية ولم يتجاوز ١٥,١٪، ولم تشهد هذه النسبة تحسناً بمرور الوقت حتى بعد التحول الفضائي في الأداء التليفزيوني المصري، فقد انخفضت نسبة البرامج التليفزيونية المخصصة لكل من المرأة والطفل على خريطة القناة الفضائية المصرية إلى ٦,٩٣٪ (عام ٩٩/ ٢٠٠٠)، وهي

نسبة محدود للغاية مقارنة بنسبة الساعات المخصصة لأنواع البرامج الأخرى. ويكفي أن نشير في هذا السياق إلى أن النظرة الإعلامية التي تحكم كلاً من الراديو والتليفزيون في معالجة قضايا المرأة لم تتجاوز عتبة تخصيص برامج موجهة إلى المرأة معطوفة على الطفل أو الأسرة إلى إنشاء محطة إذاعية أو قناة تليفزيونية متخصصة في شئون المرأة رغم الفرص التي أتاحها التطور في تكنولوجيا الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية في هذا الصدد.

تطور الخطاب الإعلامي المتعلق بالمرأة

لعبت وسائل الإعلام المصري أدواراً تنويرية مهمة في خدمة قضايا المرأة بعد قيام الثورة، وخصوصاً خلال فترة الستينات، في ظل تجربة التنمية والتحديث التي كان ينظر إلى المرأة على إنها فاعل ضروري فيها، يشهد على ذلك على سبيل المثال مراجعة الأعداد التي كانت تصدر من مجلة «حواء» خلال هذه الفترة، وهي المجلة التي أصدرتها الثورة للتعبير عن رؤيتها فيما يتعلق بدور المرأة في المجتمع الجديد، لكن ذلك لا يمنع من غلبة الطابع الإنشائي على الخطاب الإعلامي وعدم انغماسه في المشكلات الحقيقية للمرأة إلا في إطار ما يطرحه الخطاب السياسي الرسمي كما كان يحدث في حالات الاهتمام بطرح مشكلات المرأة الريفية في إطار اعتناء الخطاب السياسي الرسمي بقضايا العمال والفلاحين. وتشير إحدى الدراسات إلى أن نساء جيل الثورة كن أكثر وعياً بدورهن في التنمية الشاملة مما دعم من الجوانب المساندة لوضع المرأة الاجتماعي آنذاك، وأن الجيل الجديد من الشابات لا يهتم بدوره الهام في عملية التنمية.

وقد كان من الطبيعي أن تظهر العديد من التحولات في الخطاب الإعلامي تتوازى مع التحولات التي تبناها الخطاب السياسي وكانت تهدف إلى تغيير العديد من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري. لكن ذلك لم يمنع من وجود العديد من الإرهاصات التي كانت تنذر بإمكانية توجه الخطاب إلى تبني رؤية شديدة التقليدية في معالجة قضايا المرأة.

وقد بدأت هذه الإرهاصات في التبلور والسيطرة على توجهات الخطاب الإعلامي خلاف فترات السبعينات والثمانينات والتسعينات، وذلك ما تؤكده العديد من الدراسات التي أجريت على وسائل الإعلام خلال تلك الفترات، وقد خلص بعضها إلى أن الإعلام المصري بدأ يلعب أدواراً مضادة وعكسية بعد أن أصبحت المضامين الإعلامية الموجهة إلى المرأة تركز على الأدوار التقليدية لها كزوجة وأم وربة بيت، وتهتم بإبراز ثلاثة أدوار تقليدية للمرأة تنحصر في الزوجة الخاضعة للزوج والمعتمدة عليه والحريصة على الاحتفاظ به بأي ثمن، والأم المعطاءة الراعية لأبنائها والمنحازة للذكور، والابنة المطيعة لوالديها. كما تركز وسائل الإعلام على قطاعات محددة من النساء تتمثل في الشرائح العليا من الطبقة الوسطى وتتجاهل في مقابلها القطاعات النسائية الشعبية، وتقدم وسائل الإعلام المرأة على أنها مخلوق ناقص يفتقد القدرة على التفكير العقلاني في مقابل التأكيد على أنها مخلوق عاطفي حساس هش، وأنها تتوقع دوماً العون والمساندة.

والأخطر من ذلك هذا التحول الذي بدأ يبرز داخل الخطاب الإعلامي المصري نحو «تسليع» المرأة إذا صح التعبير، وهو جزء من التحول الذي أصاب المنظومة الإعلامية الدولية والتي شرعت في التوجه نحو استخدام المرأة كموضوع تسويقي وترفيهي من خلال المواد الإعلانية والدراما السينمائية والتليفزيونية، وقد بدأ هذا الأمر في التوسع شيئاً فشيئاً بداية من فترة السبعينات حتى توارت أمامه كافة الأدوار الأخرى التي يمكن أن تقوم بها أجهزة الإعلام في تفعيل دور المرأة في المشاركة في إدارة مجتمعها.

وفي محاولة الدراسات العربية تفسير السياقات التي يتم في إطارها إنتاج واستهلاك هذه الصورة من جانب الإعلاميين والجمهور، وجد أن هناك تناقضاً بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام والصورة المرتسمة لدى الإعلاميات، كما أكدت إحدى الدراسات أن القيادات الإعلامية لا تمتلك تصوراً واضحاً حول خصائص الجمهور النسائي واحتياجاته، في حين أن الدراسات الأجنبية فسرت اتجاه وسائل الإعلام نحو بناء صورة نمطية وتقليدية للمرأة بالسيطرة الذكورية على المعلومات (كمصادر)، بالإضافة إلى آليات التحكم الذكوري فيما ينشر من معلومات (كقنوات نفاذ للمعلومات).

ويمكننا فهم السمات التي ميزت الإعلام المصري في معالجته لقضايا المرأة في عصر ما بعد الثورة من خلال طرح ثلاثة إشكاليات أساسية تشمل:

١) إشكالية المضمون الإعلامي.

٢) إشكالية الاحتكار الذكوري لعملية إنتاج المضمون الإعلامي.

٣) إشكالية المفارقة بين المضمون والجمهور.

وسنناقش فيما يلي بالتفصيل الكيفية التي يمكن أن تضيء بها كل إشكالية من هذه الإشكاليات فهمنا لمسارات تطور الإعلام الموجه إلى المرأة في مصر ما بعد الثورة.

أولا: إشكالية المضمون الإعلامي

قبل قيام الثورة كانت ملامح الحركة النسائية المصرية قد بدأت في التبلور من خلال العديد من رواد ورائدات تحرير المرأة، وقامت السيدة هدى شعراوي بتأسيس الاتحاد النسائي المصري في أبريل عام ١٩٣٤. وقد انطلقت الحركة النسائية المصرية - شأنها شأن الحركة النسائية العالمية - من رفض فرضية أن تكون المرأة موضوعاً لتعريفات وقرارات ورؤية الآخر (والآخر هنا هو الرجل) الذي يرى أن مسئولية المرأة تتحدد في إنجاب الأطفال والطهي وغير ذلك من الأعمال المنزلية دون أن يكون لها فرصة العمل والتميز خارج المنزل، وأن ذلك هو الأمر الطبيعي للأشياء. وقد تمثلت أولى هموم هذه الحركة في الحصول على حق التصويت من أجل التمتع بحق التمثيل التشريعي البرلماني مما يمكن المرأة من التدخل بشكل فاعل لإعادة صياغة وتوصيف دورها من خلال الوجود في دائرة صناعة القرار.

وقد مرت الحركة النسوية العالمية عبر موجتين أساسيتين ظهر صداهما على تفاعلات الحركة النسائية في مصر، الأولى موجة التوجه الليبرالي، وذلك في بداية نشأتها في الولايات المتحدة وغرب أوروبا، حيث ظهرت في الأصل بين الطبقات الوسطى، ولم تشمل إلا بقدر محدود نساء الطبقات الكادحة، ثم كانت موجة التوجه الماركسي والذي استثمر الفكر والمنهج الماركسي في تفسير علاقة الاستغلال من جانب الرجل في مواجهة المرأة.

وقد اتفقت الموجتان على الدور الذي تلعبه أجهزة الإعلام في دعم الصورة النمطية للمرأة بالشكل الذي ترفضه الحركة النسوية، وذلك كجزء من سيطرة الجماعة الذكورية على عملية إنتاج الرسائل الإعلامية. ووفقاً لما يقوله النسويون، فإن وسائل الإعلام تصور المرأة باعتبارها:

١) زوجة وأم ومديرة منزل للرجل.

٢) موضوع جنسي يستخدم لبيع المنتجات للرجل.

٣) مخلوق يسعى إلى التجمل من أجل الرجل.

فوسائل الإعلام تنطلق تحديداً من الجانب الجنسي في رسم وتكريس الصورة النمطية للمرأة من منطلق فرض أن الجمهور سيتأثر بهذا الجانب في المرأة بالدرجة الأكبر. وتعتبر الموجة النسائية الرأسمالية عنصر الجنس ممثلاً لجوهر فكرة التسلط من جانب الرجل على المرأة، حيث ينظرون إليه كوسيلة أساسية يتحكم الرجال من خلالها في النساء ويحصلون عن طريقها على قوة تجعلهم يتفوقون عليهن في المجتمع ككل، في حين ترى الموجة النسوية الاشتراكية أن الجنس لا يعد العامل الجوهري في فهم فكرة التسلط من جانب الرجل، ويعولون على سلسلة أخرى من العوامل في فهم هذه المسألة مثل عدم المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل وفي الأدوار العائلية داخل الأسرة.

وقد أكدت نتائج العديد من الدراسات التي أجريت حول مضمون الرسالة الإعلامية الموجهة إلى المرأة في مصر على الكثير من الأفكار والافتراضات التي تنطلق منها النظرية النسوية في شرح وتفسير أسلوب توظيف المضمون الإعلامي الموجه إلى المرأة أو المتعلق بها، وأبرزت هذه الدراسات العديد من السمات التي تعكس وجود إشكالية ذات أبعاد متعددة تميز هذا المضمون، ومن أهم السمات التي أبرزتها الدراسات فيما يتعلق بالمضمون الإذاعي والتليفزيوني:

١) تركز المضامين الإذاعية والتليفزيونية - مثلها في ذلك مثل الصحف النسائية - الموجهة إلى المرأة على الأدوار التقليدية لها كزوجة وأم وربة بيت.

٢) تركز الدراما التليفزيونية - مثلها في ذلك مثل الدراما السينمائية - على ثلاثة أدوار تقليدية للمرأة تنحصر في الزوجة الخاضعة للزوج والمعتمدة عليه والحريصة على الاحتفاظ به بأي ثمن، والأم المعطاءة الراعية لأبنائها والمنحازة للذكور، والابنة المطيعة لوالديها.

٣) تركز وسائل الإعلام على قطاعات محددة من النساء تتمثل في الشرائح العليا من الطبقة الوسطى وتتجاهل في مقابلها القطاعات النسائية الشعبية.

٤) تركز الدراما التليفزيونية على فئات المرأة في المرحلة العمرية من ٢٠ - ٣٠ عاماً، وأيضاً تركز برامج المرأة في الراديو على مخاطبة مراحل عمرية معينة ولا تهتم بالمسنات بالقدر الكافي.

٥) تقدم وسائل الإعلام المرأة على أنها مخلوق ناقص يفتقد القدرة على التفكير العقلاني في مقابل التأكيد على أنها مخلوق عاطفي حساس هش، وأنها تتوقع دوماً العون والمساندة.

٦) تغفل برامج المرأة، وخصوصاً في التليفزيون، العديد من القضايا والموضوعات الاجتماعية المهمة مثل الترابط الأسري، والتنسيق بين مسئولية المرأة نحو أسرتها وعملها، ونشر القيم الإيجابية للاحترام المتبادل بين أعضاء الأسرة والدعوة إلى محو أمية المرأة.

٧) يأتي التركيز على المضامين الصحية في مرتبة تالية للمضامين الاجتماعية داخل برامج المرأة بالإذاعة والتليفزيون، وتركز على ما يتعلق بصحة المرأة النفسية والبدنية.

٨) تأتي القضايا الاقتصادية في المرتبة الثالثة بين المضامين التي تطرحها برامج المرأة في الإذاعة والتليفزيون، وتطرح هذه القضايا فكرة تشجيع الأسر المنتجة وتشجيع المنتجات الوطنية وترشيد الطاقة وغير ذلك.

٩) تغفل برامج المرأة المعنية بالقضايا الاقتصادية العديد من الموضوعات المهمة، وفي مقدمتها ترشيد الغذاء، وترشيد المياه، والمشاكل الاقتصادية العامة.

١٠) تتميز البرامج الإذاعية والتليفزيونية الموجهة إلى المرأة بطابعها المركزي الحاد فيما تقدمه من مضامين، حيث تتوجه بشكل أساسي إلى المرأة الحضرية في الوقت الذي يتم فيه تهميش الاهتمام بالمرأة الريفية.

ومن أبرز السمات التي رصدتها الدراسات فيما يتعلق بالمضمون الصحفي:

١) يركز المضمون الصحفي على الأدوار التقليدية للمرأة وإبرازها بعض الاهتمامات مثل شئون الأزياء والمكياج وما يتعلق بالأنوثة، ويتم ذلك على حساب الأدوار الأخرى للمرأة كشريكة في الإنتاج وفي بناء الأسرة.

٢) تتحيز الصحافة لنساء المدن على حساب نساء الريف، ولصورة المرأة كأنثى جميلة أنيقة على حساب الصور الأخرى كمنتجة ومشاركة في التنمية وفي صنع القرار السياسي، وكعاملة وأديبة وفنانة وإنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسئوليات.

٣) يوجد تفاوت في حجم اهتمام الصحف بالقضايا الأساسية للمرأة، وتركز الصحف على المرأة في المدن ويضعف اهتمامها بالمرأة الريفية.

٤) لا ترتبط أجندة المضمون الصحفي في الكثير من الأحيان بأجندة اهتمامات جمهور المرأة.

٥) تنخفض نسبة قراء الصحف من النساء في الريف المصري في حين كانت المرأة الحضرية أكثر اهتماماً بقراءة المجلات العامة أو المتخصصة من المرأة في الريف.

٦) الموضوعات المفضلة في القراءة لدى المتعلمات تعليماً متوسطاً هي المواد الصحفية الخفيفة والموضوعات الاجتماعية.

من الاستعراض السابق لنتائج الدراسات التي حاولت تحليل المضمون الإعلامي الموجه إلى المرأة يمكننا التأكيد على قيام الباحثين بالتركيز على تحليل الأبعاد المتعلقة بالمعالجة الصحفية لقضايا المرأة، وتتمثل هذه الأبعاد في نوعية المضامين التي تطرحها الصحف عند تناولها للمرأة والقوالب الصحفية التي تستخدمها في تقديم تلك المضامين، ومدى سلبية أو إيجابية الطرح من خلال التوقف عند اتجاهات المعالجة، وقد توقفت نتائج أغلب هذه الدراسات عند مرحلة التوصيف لخصائص المضمون.

وركزت هذه الدراسات بالدرجة الأكبر على تحليل صورة المرأة في الخطاب الصحفي المتخصص، سواء داخل مجلات المرأة أو في إطار الصفحات المتخصصة المعنية بالشأن النسوي، وتوقفت الدراسات في بعض الأحيان عند حد وصف صورة المرأة كما تتحدد في المضمون الظاهر داخل المادة الصحفية.

ولا تعكس النتائج السابقة أيضاً أية درجة من الاعتناء بمحاولة اكتشاف الأُطر الفكرية والأيديولوجية والمؤسسية التي تحدد الموقف المسبق لمنتج المادة الإعلامية من قضايا المرأة والتي تنعكس في المضمون الظاهر الذي يقدمه. ولا تظهر في تلك النتائج أيضاً أية محاولة لاكتشاف العلاقات التي تنشأ بين مجموعة العناصر التي تتكون منها المادة الإعلامية مما أدى إلى ضعف الجانب التفسيري على حساب الجانب الوصفي للمضمون. فما يحمله المضمون من معلومات يمكن أن يجد تفسيره - على سبيل المثال - في نوعية المصادر الصحفية ومصادر المعلومات والقوى الفاعلة داخل الخطاب.

إن الباحث المدقق يستطيع أن يفسر التحولات التي شهدها المضمون الإعلامي الموجه إلى المرأة على مدار مجموعة العقود التي عاشتها مصر تحت مظلة حكم الثورة في ضوء التحولات الموازية التي تميزت بها وظائف وسائل الإعلام في حياة المصريين عند الانتقال من عقد إلى آخر. فبروز وظيفة ودور أجهزة الإعلام في التعليم والتثقيف وتحديث المجتمع خلال فترة الستينات توازى معه صعود في المضامين التنموية الهادفة إلى تقديم الصورة البديلة للمرأة كعنصر فاعل داخل المجتمع، من حقه أن يشارك في بنائه وتحديثه، وبالتالي تراجعت الصورة التقليدية التي تقدم المرأة في الإطار الذي ترفضه أدبيات الحركة النسائية.

وقد أدى المجلس القومي للمرأة بعد إنشائه عام (٢٠٠٠) إلى خلق مناخ شبيه بدأت تبرز من خلاله محاولات متنوعة من وسائل الإعلام لتقديم معالجات لأدوار المرأة بعيدة أشد البعد عن المعالجات التقليدية التي دأبت عليها تلك الأجهزة خلال مراحل سابقة، فقد تشكل من خلال المجلس قوة ضاغطة تعبر عن توجه اجتماعي وسياسي هادف إلى التأثير على وسائل الإعلام كي تتبنى الصورة البديلة للمرأة كعنصر فاعل ومشارك في بناء مجتمعها.

فالتحول في تراتبية وأهمية الوظائف المختلفة لأجهزة الإعلام، وصعود وظائف معينة على حساب وظائف أخرى خلال فترات زمنية، واختلاف هذا الأمر خلال فترات زمنية أخرى، هذا التحول يُعد منطلقاً أساسياً لفهم التغيرات الموازية التي تقع في مضمون وسائل الإعلام المصرية - وكذلك العالمية - وتأرجحها ما بين التركيز على إبراز معالم وسمات الصورة التقليدية للمرأة في أحيان، والانتقال إلى العزف على أوتار الصورة البديلة التي تركز على الدور الفاعل للمرأة في إدارة شئون مجتمعها بالتساوي مع الرجل. فالصعود المتدرج لوظيفة الترفيه - كواحدة من أهم وظائف وسائل الإعلام - خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين لعب دوراً أساسياً في تهميش الوظائف والأدوار الأكثر عمقاً واتجاهاً نحو دعم قضايا التنمية في المجتمعات المعاصرة.

لقد شهد الإعلام المحلي والعالمي المعاصر مجموعة من التحولات التي أكدت على الوظيفة الترفيهية له مقابل تهميش مجموعة الوظائف الأخرى كالإخبار والتفسير والتوجيه، بل وكثيراً ما يتم تفعيل هذه الوظائف داخل وسائل الإعلام من زوايا ترفيهية بحتة بهدف جذب الجمهور واستقطابه في ظل مناخ إعلامي يستند إلى مفاهيم التعددية والمنافسة. والملاحظ لتوجهات الاستثمار والمستثمرين في المجال الإعلامي يمكنه أن يستخلص بسهولة تلك العلاقة التي تأسست على مدار السنوات الماضية ما بين صناعتي الإعلام والترفيه، إلى الحد الذي يمكن معه القول بأن العمل الإعلامي أصبح اليوم جزءاً من صناعة كبرى هي صناعة الترفيه. ومن أهم المؤشرات الدالة على ذلك أن أكبر رجال الأعمال المساهمين في نوافذ إعلامية خاصة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي هم في الأصل من كبار المستثمرين في مجال المشروعات الترفيهية.

في ظل هذه التحولات في وظائف الآلة الإعلامية - المحلية والدولية - كان من الطبيعي أن يتم التركيز على المرأة كموضوع ترفيهي داخل نسبة لا بأس بها من المضامين الإعلامية لتبرز كزوجة وأم ومديرة منزل للرجل، وكموضوع جنسي يستخدم لبيع المنتجات للرجل، ومخلوق يسعى إلى التجمل من أجل الرجل، وغير ذلك من أبعاد تطرحها النظرية النسوية كأساس لفهم المعالجات الإعلامية المتعلقة بالمرأة.

ثانياً: إشكالية الاحتكار الذكوري لعملية إنتاج المضمون

لا يرتبط المضمون الإعلامي بإبراز الصورة التقليدية للمرأة - كما أكدت الدراسات العلمية - بمجرد التحول في وظائف وسائل الإعلام وصعود وظيفة الترفيه على حساب الوظائف الأخرى، بل يرتبط أيضاً بإشكالية الاحتكار الذكوري لعملية إنتاج هذا المضمون، أو في أقل تقدير تحكم الرؤية الذكورية في تحديد بنية ومفردات هذا المضمون حتى في بعض الحالات التي تتصدى عناصر نسائية لإنتاجه.

فمن خلال التحكم الذكوري في إنتاج الرسالة الإعلامية تتأكد العديد من عناصر الانحياز ضد المرأة، ومن أهم هذه العناصر:

١) عنصر التتابع الخاص بالرسالة من المرسل إلى المستقبل، فنظراً لانتماء المرسل - في الأغلب - إلى الجماعة الذكورية، فإنه يتحكم في مضمون وأسلوب تدفق الرسالة إلى المستقبل.

٢) عنصر التكويد الخاص بطريقة ترميز المضمون بالشكل الذي يكرس أسطورة التفوق النوعي للرجل.

٣) عنصر التشويه أو التحريف لصورة المرأة.

فالمادة التي يقدمها الخطاب الإعلامي المتعلق بالمرأة يمكن أن تعمل على ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول يتمثل في «التعبير» عن «المرسل»، ويتمثل المحور الثاني في «تمثيل العالم»، والمحور الثالث في «تخصيص» أو «تضمين» المتلقي. فالتتابع يتحقق من خلال التعبير عن القائم بالاتصال (الرجل في الأغلب) ويتم التمثيل من خلال عملية «التكويد» التي تقدم المرأة في صورة معينة، ومن خلال عمليات التخصيص أو التضمين تتم المستويات المختلفة للتحريف أو التشويه.

والعملية الأكثر أهمية في إنتاج الرسالة هنا تتمثل في التكويد أو التشفير، حيث يتمثل في إطارها تجليات خصائص منتج المعلومات وتوجيهه لمقولات الرسالة ونوع التدفق الذي ينقله إلى المتلقي، ويتجلى من خلال هذا التوجه أيضاً عمليات التحريف أو التشويه. فالآليات المختلفة لإنتاج الخطاب النسائي تتبلور في الشفرة التي يحملها النص.

وتعني الشفرة نظاماً من الرموز (*Signs*) التي تحكمها مجموعة من القواعد المتفق عليها صراحة أو ضمناً بين مجموعة من الأفراد نتيجة لخبرات مشتركة فيما بينهم، وهذا هو المقصود بالشفرات الدالة، وبالإضافة إلى ذلك هناك ما يمكن تسميته بالشفرة الاجتماعية التي يتم اشتقاقها من الاتفاق والخبرة الثقافية المشتركة بين مجموعة من المستخدمين.

وينظر إلى الرموز السائدة في المجتمع على أنها تشير إلى الطريقة التي يتصور الناس بها الأشياء في العالم الذي يعيشون فيه، كما أنها تحدد في الوقت ذاته الطريقة التي يجب أن تكون عليها الأشياء.

فصورة المرأة داخل مجتمع من المجتمعات تعكس خصوصية ثقافية في الأساس وموقع المرأة والأدوار المرسومة لها داخل هذه الثقافة، ويقوم الإعلام بعد ذلك بتسويق وتكريس الصورة التي تفرزها الثقافة في حالة التعامل النمطي، وقد يلعب دوراً في التصحيح في حالة اتجاهه إلى خلق صورة بديلة بعيداً عن الصورة النمطية أو التقليدية.

وتتبلور المحصلة الثقافية داخل أي مجتمع من المجتمعات في مجموعة من الشفرات اللغوية التي تُعد تمثيلاً لعلاقات القوة والضعف داخل البناء العام للثقافة. ففي إطار أي علاقة لا بد أن يكون هناك طرف قوي مسيطر وطرف آخر أقل قوة يتلقى، وأي استخدام للغة داخل أي نص من النصوص يتشكل بصورة مترادفة من:

١) هويات اجتماعية.

٢) علاقات اجتماعية.

٣) أنظمة من المعارف والمعتقدات.

ويفسر لنا هذا الأمر أيضاً مع الثقافة القائمة جانباً آخر من جوانب التقليدية والنمطية في صورة المرأة داخل الخطاب الصحفي، فإنتاج الخطاب هنا يتم بشكل يعتمد على سيطرة (ذكورية) من منتج يتحكم إلى مستهلك (نسائي في الأغلب) يقوم بدور المتلقي، ومن المفيد أن نكرر أن المنتج هنا يعمل كمعبر عن الثقافة الذكورية السائدة، وبالتالي فهو يمارس الخطاب كعمل من أعمال القوة. ويتضح لنا في إطار ذلك الدور الذي يمكن أن يلعبه المصدر طبقاً لخصائصه في توجيه المعلومات داخل الخطاب.

فوجود جماعة اجتماعية معينة في مركز السيطرة أو صناعة القرار أو مصادر ضخ المعلومات يمكنها عادة من تصوير أية جماعة اجتماعية أخرى بالشكل الذي يعكس أفكارها الخاصة وبالصورة التي يرغبون في ترويجها عن الآخر. وفي سياق ذلك تحاول الجماعة الذكورية تصوير المرأة «كطبيعة» والرجل «كحضارة»، فالصفة التي تميز الإنسان هي سعيه إلى التغلب على الحدود المادية بواسطة الحضارة أي من خلال نجاحه في تغيير الطبيعة والسيطرة عليها، وبالنظر إلى الحقائق البيولوجية الخاصة بالإنجاب والرضاعة نجد أنها تعمل كعناصر معرقلة تحول دون المرأة وقدرتها على السعي من أجل التغلب على المادة أو تحقيق ما يمكن أن نطلق عليه «الإبداع الحضاري»، وفي نفس الوقت فلا سبيل أمام الرجل للعيش والتناسل دون المرأة التي تمثل «الطبيعة» بالنسبة له، لذا نجد أن الرجل يمجد المرأة ويحط من شأنها في آن واحد، ولكن دائماً ما ينتهي به الأمر إلى الرغبة في السيطرة عليها مثلما ينبغي السيطرة على الطبيعة.

وقد أكدت العديد من الدراسات على الدور الذي يمكن أن تلعبه عمليات السيطرة الذكورية في تشكيل معالم الصورة التي تقدم للمرأة عبر أجهزة الإعلام. على سبيل المثال تناول ليون وجودي *(Lyon & Judy 1998)* تأثير نوع المصادر على نوعية المعلومات المقدمة حول المرأة ودورها في رسم صورة نمطية لها، ووجدا أن طريقة تناول الصحف لشئون المرأة تثبت أن وجود المعلومات بأيدي الرجال (من المصادر) يؤدي إلى تشويه صورة المرأة، حيث يتم وصفها بالضعف وعدم القدرة على الفعل والمشاركة في صناعة القرار، كما وجدت الدراسة أن الصحفيات عادة ما ينقلن معلوماتهن عن مصادر ذات منصاب إدارية متوسطة، في حين أن الصحفيين ينقلون المعلومات عن مصادر ذات مناصب إدارية متوسطة، في حين أن الصحفيين ينقلون المعلومات عن مصادر ذات مناصب إدارية قيادية.

وفي دراسة أخرى قدمها مورجان *(Morgan 1992)* تم التأكيد على النتيجة السابقة أيضاً، حيث وجد أن هناك علاقة - في إطار ست جرائد - بين نسبة وجود العنصر النسائي بين المحررين ونوع التغطية المقدمة لشئون المرأة. وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين، خصوصاً عندما تتولى العناصر النسائية مناصب إدارية عليا داخل الصحف.

وأجرى ويستون (*Weston 1986*) دراسة على نوعين من المجلات، الأولى ينظر إليها على أنها مجلات تقليدية تقدم صوراً نمطية للمرأة، في حين تقدم النوعية الثانية من المجلات غير التقليدية صور غير نمطية للمرأة. وحدد الباحث هدفه في تحديد تأثير درجة تقليدية الخطاب على بدائل واختيارات العمل لدى المرأة ووجد أن المجلات التقليدية تصور المرأة في مواقع عمل تقليدية، في حين تركز المجلات غير التقليدية أكثر على ملامح صورة المرأة ذات الشخصية المستقلة.

السيطرة الذكورية على الإعلام المصري

تشير العديد من الإحصائيات إلى انخفاض حجم مساهمة المرأة في إنتاج الرسالة الإعلامية عبر وسائل الإعلام المصرية المختلفة، وحتى في الحالات التي يرتفع فيها نسبياً عدد العاملات في وسيلة إعلامية معينة، فعادة ما يكن بعيدات عن مراكز إنتاج الرسالة وأقرب إلى العمل في مجال الخدمات المعاونة لعملية الإنتاج الإعلامي.

وتوضح الأرقام أن عدد السيدات العاملات في الإذاعة عام ٢٠٠٠ يبلغ ٢٢٥٦ سيدة من واقع ٤٢٦٣ فرداً، أي أن نسبتهن تصل إلى ٥٢,٩٪، ولو أن هذا العدد لا يوضح نسبة المحررات أو المخرجات، أي الوظائف الفنية، ولكنه يشير إلى العمالة الكلية في الإذاعة.

وفي التليفزيون تشغل المرأة جميع الوظائف الفنية كمذيعة ومقدمة برامج ومخرجة ومصممة ديكور ومونتير ومصورة، وقد شغلت المرأة مناصب قيادية في الإذاعة والتليفزيون أكثر من تلك التي شغلتها في مجال الصحافة، وحتى عام ٢٠٠٠ شكلت المرأة نسبة ٥٦,٣٪ من العاملين في الأمانة العامة بالتليفزيون ونسبة ٥٠,٩ من قطاع الرئاسة و٤٨,١٪ من العاملين في الخدمات المتخصصة. وبشكل عام تبلغ نسبة النساء في اتحاد الإذاعة والتليفزيون ٣٥,٥٪.

وفي عام ٢٠٠٤ بلغ عدد العاملات باتحاد الإذاعة والتليفزيون (١٢١٤٨) بنسبة ٣٣٪ من مجموع العاملين في الاتحاد، وفي هذا الإطار هناك ظواهر لافتة للنظر ومنها مثلاً أن عدد العاملات في الإذاعة المصرية بلغ (٢٣٦٨)، في حين بلغ عدد الذكور (٢١٨١) فقط، وفي التليفزيون وصل عدد الذكور (٣٩١٢) حين بلغ عدد الإناث (٣١٨٢).

وخلال عام ٢٠٠٤ أيضاً نجحت المرأة في أن تشغل ٥٠٪ من المواقع القيادية العليا في اتحاد الإذاعة والتليفزيون، فمن بين عشرة قطاعات بالاتحاد تشغل المرأة رئاسة خمسة قطاعات منها، وهي قطاع التلفزيون، وقطاع الفضائيات، وقطاع القنوات المتخصصة، وقطاع الإنتاج، والقطاع الاقتصادي، وفي الإذاعة توجد ثماني شبكات إذاعية رئيسية تشغل السيدات رئاسة ٦ شبكات منها. وفي التليفزيون توجد ثمانية قنوات تلفزيونية تشغل السيدات رئاسة أربع قنوات منها، وفي القطاع الفضائي تشغل السيدات رئاسة كافة القنوات.. وفي القنوات المتخصصة توجد ١٧ قناة تشغل السيدات رئاسة ١٥ قناة منها.. وفي الصحافة توجد ثمان سيدات يرأسن تحرير ثمان مجلات نسائية وأدبية وفنية وأطفال.

وبالنسبة للقطاع الصحفي نجد أنه حتى عام ٢٠٠٠ كان عدد الصحفيين المسجلين في جداول القيد حوالي ٤٠٠٢ صحفي وصحفية، يمثل الذكور منهم ٢٨٧٩ صحفياً والإناث ١٠٢٣ صحفية، أي أن النسبة المئوية للصحفيات العاملات في مصر هي ٢٥,٦٪. وقد ارتفعت هذه النسبة قليلاً بعد ذلك عام ٢٠٠٤ وأصبح العنصر النسائي يشكل نسبة تقترب من ثلث العاملين في القطاع الصحفي.

وقد لوحظ في عام ٢٠٠٠ أن عدد الصحفيات في الصحف القومية أعلى من عددهن بالصحف الحزبية، وقد يرجع السبب إلى حداثة تلك الصحف واعتمادها على الكوادر الصحفية العاملة في الصحف القومية، فتتراوح نسبة الصحفيات في تلك الصحف في المتوسط ما بين ١٠٪ و١٢٪، وتبلغ أعلى نسبة للمشاركة النسائية ٢١,١٪ في صحيفة العربي.

وقد نجحت المرأة في تولي مناصب قيادية، كما شغلت مناصب إدارة عليا في المؤسسات الصحفية، واشتركت في عضوية مجالس إدارة غالبية المؤسسات الصحفية، وتشارك السيدات بنسبة أكبر في عضوية الجمعيات العمومية في كل المؤسسات الصحفية، وعملت في كل الأقسام العلمية والاقتصادية والسياسية وليس فقط في أقسام المرأة والطفل. وحالياً لا تتولى المرأة سوى رئاسة تحرير المجلات النسائية المتخصصة، كما أنه لا يوجد سوى عدد قليل من كاتبات

الأعمدة الصحفية من السيدات، ولا توجد رسامة للكاريكاتير، وإن كان هناك نائبات لرئيس التحرير ومديرات للتحرير ومساعدات لرئيس التحرير ورئيسات للأقسام. ويلاحظ انخفاض نسبة المرأة في الوظائف القيادية التي ترقى إلى مستوى اتخاذ القرار، خاصة في الصحف الحزبية، ترتفع نسبتهن في وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وهناك بعض المشكلات التي تواجه عمل المرأة المصرية في الصحف، ومن أهمها أن بعض رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية يفضلون أحياناً تعيين الذكور لاعتقادهم بأن العمل في الصحافة لا يناسب المرأة، وهناك تحجيم لدور المرأة في بعض الصحف، حيث يتم توجيه الصحفيات الجدد في حالات كثيرة إلى أقسام معينة كالمرأة والطفل والفن وإبعادهن عن أقسام الأخبار أو الشئون العربية أو الشئون الخارجية أو القسم الاقتصادي، حيث يقتصر العمل في تلك الأقسام على الرجال فيما عدا استثناءات قليلة.

وتشير الأرقام السابقة إلى ارتفاع نسبة السيدات العاملات في حقل الإعلام بوسائله المختلفة، بصورة قد تفوق بكثير نسبة العاملات في أي قطاع آخر من القطاعات الاقتصادية الناشطة في المجتمع المصري، لكن هذه الأرقام لا تعني مساهمة فاعلة من جانب المرأة في بناء الرسالة الإعلامية، وذلك لأكثر من سبب:

أ) ابتعاد المرأة عن المراكز القيادية المسئولة عن رسم السياسات التي تحكم الرسالة الإعلامية إلا في بعض الحالات ذات الطبيعة الخاصة كالمسئولية عن رئاسة تحرير الصحف النسائية والصفحات المتخصصة في شئون المرأة والطفل في الصحف، والإشراف على المضامين الإعلامية ذات الطابع الترفيهي كالمواد الفنية والمنوعات وغير ذلك.

ب) رغم احتلال المرأة بعض المواقع القيادية المهمة، وخصوصاً داخل الإذاعة والتليفزيون، إلا أن ذلك لا يعني قدرتها على المساهمة الفاعلة في صياغة ورسم السياسات الإعلامية التي تحكم هذه الوسائل، إذ تتميز هذه الوسائل بقدر كبير من المركزية في صناعة القرار وتخطيط العمل نظراً لاستمرار سيطرة الدولة عليها،

وذلك في الوقت الذي يتم فيه إقصاء المرأة عن موقع القيادة (رئاسة التحرير) في العديد من الصحف، بما فيها الصحف الحزبية والصحف الخاصة، ومن المعلوم أن هامش المركزية في صناعة القرار داخل الوسائل الصحفية ينخفض بصورة نسبية مقارنة بالوسيلتين المسموعة والمرئية.

ج) يوجد نوع من التمييز ضد المرأة في العمل الإعلامي، إذ يتم إبعادها في أغلب الأحيان عن العمل في بعض الأقسام بالصحف وبعض القطاعات البرامجية في الإذاعة والتليفزيون.

د) يرتبط بانخفاض حجم وجود المرأة كقائم بالاتصال في وسائل الإعلام المختلفة مقارنة بالرجال إلى ضعف الاعتماد على المرأة كمصدر للمعلومات في الكثير من الأحيان، مما قد يؤدي إلى دمغ الرسالة بالطابع الذكوري.

هـ) رغم وجود المرأة في مواقع قيادية مهمة، وخصوصاً داخل الصحف النسائية، إلا أنها لم تستطع أن تستثمر ذلك في التعبير عن إنجازاتها ونجاحها وأن تسهم في تشكيل رأي عام يعنى بهمومها ومشاكلها ويفهمها ويفهم دورها في المجتمع، فأغلب المجلات النسائية التي تصدر في مصر لا زالت تركز بالدرجة الأكبر على الموضوعات التي تتصل باهتمامات نسائية هامشية، وتكاد تكون صورة طبق الأصل للمجلات الغربية.

وتشير (نجلاء عثمان ٢٠٠٢) إلى مجموعة من المعوقات التي تحول دون القائمات بالاتصال والأداء الإعلامي الناجح، أبرزها:

- تتعرض المرأة الصحفية للعديد من المعوقات على المستوى المهني، مثل تفضيل الذكور عن السيدات في التعيين في الصحيفة، وفي السفر للخارج، أيضاً يحظى الصحفي بسهولة في النشر أكثر من الصحفية، لم تحظ المرأة الصحفية أيضاً بالمواقع الإدارية كالرجل (لم تحظ المرأة بتولي مناصب إدارية إلا في حالات نادرة)، هناك أقسام يندر وجود المرأة فيها مثل السكرتارية، أقسام التحرير المركزي، علاوة على التعرض للإهانة، وعدم القدرة على العمل في كل الأوقات.

- أما عن المعوقات الاجتماعية التي تعترض الإعلاميات هي:

- الجمع بين الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال ومسئولية العمل كصحفية مما يؤثر على فاعليتها، عدم توافر المواصلات المريحة، وظروف العمل تتطلب أحياناً السفر لمدة طويلة، أو السفر لساعات متأخرة وهو ما يتعارض مع ظروفها الأسرية.
- وبالنسبة للمعوقات النفسية فتتمثل في القلق لعدم القدرة على تحقيق مسئولياتها.
- كثرة الانفعالات والتوترات بسبب الظروف المختلفة المحيطة بالمرأة الصحفية.
- الاكتئاب من كثرة الضغوط التي تتعرض لها.
- الإحساس بالذنب لعدم القدرة على الموازنة بين المسئوليات المختلفة.

- أما عن تأثير تلك المعوقات على جوانب الأداء الإعلامي للمرأة، فقد تمثل في العمل بطريقة روتينية دون ابتكار وعدم الدقة في التغطية الصحفية، وإبراز موضوعات دون أخرى.

ثالثاً: إشكالية المفارقة بين المضمون والجمهور

بمراجعة الدراسات التي أجريت حول مستويات تفاعل المرأة المصرية مع وسائل الإعلام خلال العقدين الأخيرين يمكن الخروج بمجموعة المؤشرات الأساسية الآتية:

١) بالنسبة للتعرض لوسائل الإعلام المختلفة

ترتفع نسب تعرض المرأة المصرية لوسائل الإعلام بأشكالها المختلفة لتصل إلى ٩٤,٣٪، يستوي في ذلك المرأة داخل الريف والمرأة داخل المناطق الحضرية. ويمثل التليفزيون الوسيلة الإعلامية الأكثر استخداماً من قبل المرأة المصرية التي تعيش في الحضر، تليها الصحف ثم الإذاعة. وأثبتت إحدى الدراسات أن المرأة الريفية تقبل على قراءة الصحف والاستماع للراديو بمعدل متوسط، بينما تحرص على متابعة التليفزيون بمعدل مرتفع، حيث جاء في مقدمة الوسائل التي تعتمد عليها المرأة في متابعة المواد السياسية، وتليه الصحف ثم الراديو، مثلما هو الحال بالنسبة للمرأة الحضرية. وبالنسبة لقنوات التليفزيون المصري المفضلة لدى المرأة فقد أثبتت إحدى الدراسات ارتفاع درجة تفضيل القنوات الرئيسية الأولى بنسب ويليها الثانية، ثم تأتي القنوات المحلية.

وتميل المرأة المصرية التي تعيش في مناطق حضرية إلى استخدام الصحف القومية العامة أكثر من الصحف الحزبية أو الخاصة، وتعد صحيفة الأهرام الأعلى استخداماً تليها صحيفة الأخبار، ثم صحيفة الجمهورية، وتتعرض المرأة المصرية في المناطق الحضرية للتليفزيون أكثر من الراديو. وبالنسبة لتعرض المرأة المصرية الحضرية للمجلات النسائية فقد كانت مجلة «نصف الدنيا» هي أكثر المجلات استخداماً، تليها مجلة «حواء»، ولا تحرص المرأة المصرية على قراءة المجلات العربية والأجنبية بانتظام. ومن هذه المجلات «سيدتي»، «زهرة الخليج»، «بوردا» الألمانية، ويعني ذلك أنه رغم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الحضرية إلا أنها تفضل استخدام المجلات المصرية ربما لانخفاض أسعارها مقارنة بمثيلاتها العربية والأجنبية من ناحية، أو لاهتمامها بالقضايا التي تهم المرأة المصرية.

٢) المضامين الإعلامية المفضلة لدى المرأة المصرية

وعن أنواع المضامين التي تفضلها المرأة والتي تعرض داخل وسائل الإعلام وجد أنه مع ارتفاع المستوى التعليمي تزيد درجة تفضيل المرأة للمضامين والموضوعات الجادة مثل الموضوعات الاقتصادية، السياسية، الصحية، الدينية، العلمية، وأخبار الريف، وكلما انخفض المستوى التعليمي ارتفعت درجة تفضيل مضامين التسلية والترفيه والموضوعات الفنية والحوادث، ومن ثم يمكن القول: إن فجوة المعرفة تتضاءل لدى الفئات الأكثر تعليماً في حين تتزايد الفجوة لدى الفئات الأقل تعليماً.

وتأتي المضامين الدينية والصحية والسياسية والاقتصادية والعلمية والموضوعات الخاصة بأخبار الريف في قائمة أولويات الفئات العمرية ٥٠ سنة فأكثر، و٣٥ لأقل من ٥٠ سنة، قلة تفضيل الموضوعات الرياضية والفنية لدى هذه الفئات مقارنة بالفئة العمرية الأقل من ٢٠ سنة ومن ٢٠ سنة لأقل من ٣٥ سنة.

ومن أكثر المواد التي تحظى بإقبال متواضع من جانب المرأة المصرية المواد الإخبارية والسياسية والأعمدة الصحفية لكبار الكتاب، وكذلك البرامج والمواد السياسية والإخبارية الإذاعية والتليفزيونية لمتابعة ما يجري من أحداث وتطورات، وتوفير المعرفة السياسية المناسبة لخلق ثقافة سياسية لهن.

وتفضل النساء والفتيات - عند التعرض للمجلات النسائية - قراءة الموضوعات الخاصة بمظهر المرأة وأناقتها وجمالها، ثم الموضوعات الدينية، أما قضايا وأخبار المرأة فيأتيان في ترتيب متأخر، وفضلاً عن الموضوعات المشار إليها، وتفضل بعض القارئات التعرض لمواد الجريمة والحوادث، والمواقف الغريبة ومشكلات المرأة العائلية، وأية موضوعات تخص الأولاد، بالإضافة لموضوعات التحليل النفسي.

٣) اتجاهات المرأة المصرية نحو وسائل الإعلام

يرى قطاع كبير من الجمهور النسائي أن وسائل الإعلام لا تقوم بالدور المطلوب منها إزاء المرأة وقضاياها، وتحمل هذه الوسائل الكثير من جوانب القصور والنقص، حيث تركز - وخصوصاً التليفزيون - على الترفيه دون النظر في النماذج المشرقة للمرأة المصرية في مختلف المجالات. وربما فسر ذلك غلبة الدوافع الطقوسية (دافع التسلية وإضاعة الوقت) على أسباب تعرض المرأة المصرية لوسائل الإعلام مقارنة بالدوافع النفعية.

ويختلف الأمر بالنسبة لدوافع التعرض للصحف، وخصوصاً المجلات النسائية، إذ وجد أن المرأة المصرية تستخدمها بهدف إشباع احتياجات معرفية لها صلة بتعزيز المعرفة، وفهم البيئة المحيطة، وإشباع الفضول، وتحسين نمط الحياة. كما ثبت أن لوسائل الإعلام دوراً مهماً في تغيير اتجاهات المرأة الريفية تجاه موضوعات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

تكشف المؤشرات السابقة عن وجود نوع من المفارقة بين المضامين التي تقدمها وسائل الإعلام من ناحية والجمهور من ناحية أخر ى، فالجمهور النسائي يرى أن الرسالة الإعلامية التي تقدم له عبر هذه الوسائل هي رسالة استهلاكية في المقام الأول تحاول إشباع مجموعة من الدوافع الطقوسية الهادفة إلى ملء الوقت وشغل الفراغ والهروب من المشكلات وغير ذلك من أبعاد، ولا يستثنى من ذلك الرسالة المتضمنة في وسائل الإعلام المعنية أساساً بشئون المرأة كالمجلات النسائية.

فحتى الرسالة الإعلامية التي تكتب بأقلام نسائية لا تخرج كثيراً عن معطيات العقل الذكوري وأساليب طرحه وتعامله مع المرأة. وقد أشار عبد الله الغذامي إلى أن هذه المفارقة يمكن تفسيرها من زاوية لغوية بحتة، فحين بدأت المرأة تكتب أحست أنها لكي تكون كاتبة فإنها لا بد أن تكون رجلاً، فاللغة هي لغة الرجل، وبالتالي راحت المرأة تستخدم هذه الآلة الذكورية في التعبير، فكأنها بذلك قد تنازلت عن أنوثتها واسترجلت لكي تعبر عن نفسها، لقد اكتشفت المرأة أنها لكي تكون مثقفة ومبدعة أنها أصبحت رجلاً. فهل الكاتب كاتب في الحقيقة وليست كاتبة. ما موقع تاء التأنيث هنا مع اسم الفاعل. لقد وقع حرج غير قليل حول هذه النقطة، ولهذا بدأت المرأة تشعر بشيء من القلق حتى لقد باتت تشعر أنها وقعت في مأزق، وأن هذا المأزق لن يحله إلا أن تحرر اللغة ذاتها من هيمنة الرجل، وهنا يبدأ مشروع جديد.

إن حالة السيطرة التي يمارسها الرجل على إنتاج الخطاب الإعلامي ينعكس على أداء المرأة عندما تصبح شريكاً في بناء هذا الخطاب، ومن هنا تبرز أهمية تحرير الخطاب الإعلامي من السيطرة الذكورية - بصفة عامة - لكي يستطيع أن يتماس مع اهتمامات المرأة وتفضيلاتها، وليتمكن من تقديم الإشباعات المختلفة التي تستهدفها من وراء التعرض لوسائل الإعلام.

وتطرح هذه الإشكالية ضرورة أن تقوم أجهزة الإعلام بإجراء دراسات جادة على الجمهور تهدف إلى التعرف على احتياجاته الحقيقية، فحالة المفارقة ما بين المضامين التي تقدمها وسائل الإعلام والتفضيلات والاتجاهات التي تحكم تعرض المرأة لوسائل الإعلام تكشف عن عدم وعي القائمين وكذلك القائمات بالاتصال بخصائص الجمهور المستهدف واحتياجاته وتوقعاته منها.

إن حالة التعددية (التي تقترب من الفوضى) المرتبطة بالتطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا الاتصال وما أوجدته من قنوات فضائية سابحة في الفضاء أدت إلى تكريس مفهوم تسليع المرأة داخل الرسالة الإعلامية. ويكفي في هذا السياق الإشارة إلى ثقافة الفيديو كليب بتأثيراتها ومضاعفاتها المتشعبة والتي تعتمد على تسليع المرأة على الطريقة الغربية، بحيث غدت الفتاة العربية، حسب النظرة الفيديو كليبية الجديدة، مجرد سلعة للعرض والبيع.

هذا المضمون الجديد الذي تحمله الرسالة الإعلامية ويفارق في الكثير من معطياته اهتمامات المرأة المصرية لم يكن له أن يبرز خلال فترة الستينات وبداية السبعينات، إذ برز نوع من الاتساق بين مفردات الرسالة وخصائص الجمهور، ويكفي في هذا السياق استرجاع النماذج النسائية التي قدمتها السينما المصرية والدراما التليفزيونية خلال فترة الستينات، والتي حاولت التعبير بصدق عن واقع المرأة المصرية وجوانب معاناتها، مع مقارنتها بالنماذج التي تطرحها الرسالة الإعلامية على بعض الشاشات التليفزيونية حالياً وطبيعة النماذج التي تقدمها للمرأة سواء في إطار ثقافة الكليبات أو برامج المنوعات أو الدراما التليفزيونية وغير ذلك.

وهذه المفارقة لم تعد مقصورة الآن على وسائل الإعلام التقليدي، بل امتدت إلى وسائل الإعلام الجديدة والتي تشكلت حول شبكة الإنترنت. ولهذه الشبكة دور محوري في إنتاج المعلومات في العصر الحالي، وقد أحدثت نوعاً من العولمة التكنولوجية، حيث بات التحكم ببرامج المعلومات يتيح بالضرورة التحكم في استغلال صور الأشخاص بما فيها صورة المرأة باعتبارها عنصراً مثيراً وجذاباً، وتزدحم هذه الشبكة الآن بالعديد من المواقع التي تكرس مفهوم تسليع المرأة.

ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أن ما أثبتته بعض الدراسات السابقة من تعارض أجندة المضامين التي يحملها الإعلام الموجه إلى المرأة مع أجندة المضامين القائمة لدى الجمهور يفرض ضرورة أن يلتفت القائمون بالاتصال في مجال الإعلام إلى التحولات التي تحدث في خصائص الجمهور عند الانتقال من مرحلة زمنية إلى أخرى والتي تتطلب تحولات موازية في معطيات الرسالة الإعلامية بالشكل الذي يفي بحاجات الجمهور.

المراجع

- أحمد أبو زيد، الرموز والرمزية، دراسة في المفهومات، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٢٨، العدد ٢، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١.
- إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- آمال رسام، المرأة العربية، حالة البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية وبمركز المرأة في دراسات الاجتماعية عن المرأة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
- أميرة العباسي، المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيل هذه المشاركة «دراسة ميدانية» المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، ٢٠٠١.
- چيهان إلهامي محمد غالب، الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
- چيهان رشتي، الإعلام المصري والمرأة، دراسة مقدمة لمنتدى المرأة العربية والإعلام، المجلس القومي للمرأة، ٢ - ٣، القاهرة، ٢٠٠٣.
- سهام نصار، استخدامات المرأة المصرية للمجلات النسائية والإشباعات المتحققة منها، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- عادل صادق محمد، دور الصحافة النسائية في وضع أولويات اهتمام المرأة المصرية نحو القضايا النسائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
- عبد الله الغذامي، المرأة واللغة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٦.

- علي رضا وعاطف العبد، برامج المرأة في الراديو والتليفزيون، القاهرة، د. ت، ١٩٨٨.
- عواطف عبد الرحمن، صورة المرأة في الصحف والمجلات العربية، دراسة حالة لمصر في دراسات في الصحافة المصرية والعربية، ص ٢٩ - ٨٥، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨١.
- عواطف عبد الرحمن وآخرون، المرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر، دراسة تحليلية وميدانية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.
- عواطف عبد الرحمن، قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي، ص ٧٢ - ٧٥، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٧.
- ليلى عبد المجيد، المرأة في الصحافة المصرية، نحو تغطية صحفية منصفة لقضايا المرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ماهيتاب محمد أحمد سمعان، دوافع استخدام المرأة الصعيدية للتلفزيون المصري والإشباعات المتحققة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة المنيا، ٢٠٠٣.
- محمد سيد أحمد، الاتجاهات المستحدثة في معالجة إشكالية المرأة العربية في ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، ص ١٦، اليونسكو، المركز الإقليمي العربي للبحوث في العلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٧.
- محمود خليل، علاقة مصادر المعلومات الصحفية بآليات الانحياز في وصف الخطاب الصحفي لأداء المرأة في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث: الإعلام العربي والمرأة، قسم الدراسات الإعلامية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١.
- Liesbet, Zoomen Van, Feminist Media Studies, Sage publication, London, 1994.
- Lorimer, Rowland, Mass Communication: A Comparative Introduction Manchester University, New York, 1994.

- Lyon, Zock, M, Judy, Tark, Vansly K, Women Making News: Gender as a Variable in Source Selection and use, Journal of Mass Comm. Quarterly, VOL. 75, Winter, 1998.
- Margaret, Marshment, 1993, The picture is Political Representation of Women in Contemporary popular Introducing Women's studies: Feminist theory and practice Macmillan press LTD London.
- Morgan, Robinson - Kay, Women Newspaper Managers and Coverage of Women, Master, Unpublished Michigan State University, U.S.A, 1992.
- Tim O, Sulli - Van and others, Key Concepts in Communication, Routledge, London, 1991.

١٨ - المــــرأة والإعــلام (ب)

أ.د. عـواطـف عبـد الرحـمـن
أستـــــــاذ الصحافـــــــة
كلية الإعلام - جامعة القاهرة

مقدمة

تؤكد الشواهد المعاصرة أن قضية المرأة ليست مجرد قضية نظرية يمكن تناولها في إطار التوجهات السياسية والأيديولوجية لتحديث المجتمعات العربية فحسب، بل يلاحظ تميزها وخصوصيتها النوعية مقارنة بسائر القضايا المجتمعية مثل قضايا الاستقلال السياسي، أو التحرر الاقتصادي، أو الذاتية الثقافية، فهي قضية تتشابك مع كل هذه القضايا وتنفرد بسمات نوعية ذات جذور تاريخية تتعلق بالنسق الثقافي والقيمي، وتقسيم العمل والأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة واستمرارية ورسوخ الأعراف وتأثير الأديان والتقاليد التي تكرس دونية المرأة اجتماعياً وقصورها عقلياً، ولذلك يلاحظ أنه مهما يكن من تأثير الدعوات الفكرية على خلخلة نسق القيم التقليدية المسيطرة في المجتمعات العربية، فإن العامل الحاسم في تغيير وضعية النساء يكمن في التغييرات الجوهرية التي لا بد أن تتناول البنى التحتية للمجتمعات العربية بكل مكوناتها المادية المعاصرة والموروثة. ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين زخماً كبيراً وطفرة نوعية مهمة في التنازل الدولي لقضايا المرأة وحقوقها ومسئولياتها.

إذ تعاظم الاهتمام بقضايا المرأة في مختلف أنحاء العالم بانتهاء عقد المرأة الأول (١٩٧٥ - ١٩٨٥) الذي شهد إقرار الأمم المتحدة للاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر ١٩٧٩، وانضمت إليها ١٣٢ دولة حتى نهاية عام ١٩٩٦. ثم تلى ذلك مؤتمر بكين ١٩٩٥، ومؤتمر نيويورك ٢٠٠٠ لمتابعة ما تم تنفيذه من مقررات بكين.

وفي إطار هذا الاهتمام الدولي صدرت العديد من التشريعات لتحسين أوضاع المرأة في كثير من الدول استجابة لنداءات الأمم المتحدة. كما انكب الدارسون والباحثون لإعداد الدراسات حول أوضاع المرأة وأدوارها. وبزغ منذ ذلك التاريخ داخل الحقل المعرفي للعلوم الاجتماعية في إطار اهتمامها بقضية المرأة العديد من المفاهيم التي

أصبحت متداولة وشائعة على الصعيد العالمي مثل مفاهيم المشاركة والتمكين بأبعادها الاقتصادية والثقافية. ورغم أهمية هذه المفاهيم وما يدور حولها من جدل على الصعيد العالمي والغربي بصفة خاصة، فإنها تحمل دلالات ومضامين تختلف باختلاف الميراث التاريخي والسياق المجتمعي والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحدد مكانة المرأة وأدوارها في المجتمعات الغربية والتي تختلف جذرياً عن المجتمعات العربية، وعلى الأخص المجتمع المصري. فالمرأة المصرية قد خضعت في مسيرتها التاريخية لمجموعة من الثوابت والمتغيرات حددت مكانتها الاجتماعية وهويتها الثقافية وأدوارها الاقتصادية والسياسية. وتشير الدراسات إلى أن التكوين الأول للوجود الحضاري المصري قام على أساس المشاركة الكاملة للمرأة في العمل.

وإذا كان هناك إجماع من جانب الباحثين والعلماء على أهمية الأدوار التي تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية في تشكيل النسق الثقافي والقيمي السائد في المجتمعات العربية وفي قلبها المجتمع المصري، فإنهم جميعاً يؤكدون على حقيقة أساسية تتلخص في بروز الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام والسياسات الإعلامية تتمثل في قدرتها الهائلة على التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلقة والأمية في الحضر والريف علاوة على ما تتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعد على نشر الأفكار والقيم المتناقضة في آن واحد، فهي قد تساعد على تغيير العادات والقيم والمفاهيم التقليدية، فتسهم بذلك في خلق أشكال جديدة من الوعي أو تعمل على تثبيت القيم والرؤى التقليدية، فتسهم عندئذ في تزييف وعي الأفراد بواقعهم المجتمعي وأدوارهم الحقيقية. ولما كانت المرأة وقضاياها والتحديات التي تواجهها تشغل موقعاً له خصوصيته باعتبارها أحد المحكات التي تتميز بشفافية خاصة داخل النسق الثقافي والقيمي السائد لذلك، فإن علاقة المرأة بالإعلام كمشاركة في إنتاج الخطاب الإعلامي وكمتلقية لهذا الخطاب تطرح الكثير من التساؤلات والإشكاليات مما جعل هذه القضية موضع اهتمام العديد من الدارسين. ولقد تصاعد الاهتمام بدراسة هذه القضية (المرأة والإعلام) منذ منتصف السبعينيات متواكباً مع تصاعد الاهتمام العالمي والمحلى بقضايا المرأة.

ولا شك أن التصدي لمعالجة قضية المرأة والإعلام والدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل صورة المرأة المصرية يطرح مجموعة من الحقائق المهمة نوجزها على النحو التالي:

١) أن تناول قضية المرأة والإعلام لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع المصري ولا عن المرحلة التاريخية والاجتماعية التي يمر بها هذا المجتمع. ومعنى ذلك أنه لا توجد روشتة عالمية جاهزة لحل مشكلات المرأة في كل زمان ومكان، ورغم وجود قضايا مشتركة بين نساء العالم، إلا فإن هناك خصوصيات ثقافية لا بد من مراعاتها.

٢) أن الإشكاليات التي تواجهها المرأة المصرية في علاقاتها بوسائل الإعلام ترتبط بسياق سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي أفرز مجموعة من الموروثات الثقافية التي لا تزال تؤثر بصورة سلبية في تحديد أدوار ومواقع المرأة وموقف كل من المجتمع ووسائل الإعلام منها.

٣) تشير جميع الدراسات التي تناولت أوضاع المرأة المصرية إلى الإنجازات الهائلة التي تحققت لها في مجال التعليم والعمل والمشاركة السياسية والثقافية والنضال الوطني، إلا أنها تؤكد أن المرأة المصرية ما زالت من الناحية الفعلية في وضع أدنى بكثير من الرجل.

٤) تتركز أبرز المعوقات التي تحول دون تحرر المرأة المصرية في الموروثات الثقافية التي تكرس فكرة النقص الأنثوي علاوة على التفسير الذكوري للأديان، والتنشئة الاجتماعية التي تفضل الذكر على الأنثى، فضلاً عن تفشى الأمية (الأبجدية والثقافية) بين النساء، وقوانين الأحوال الشخصية التي تضع في أيدي الرجل كافة الصلاحيات وهيمنة التقسيم التقليدي لأدوار النوع الاجتماعي (الرجل يعمل والمرأة تطبخ)، يضاف إلى كل ذلك الدور القاصر للتعليم الذي يمتد إلى وسائل الإعلام وتوجه مصر إلى الخصخصة والاعتماد على آليات السوق، مما أدى إلى فرض مزيد من الأعباء على الفقراء والكادحين، وعلى الأخص النساء.

في ضوء الحقائق السالفة الذكر تبرز الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام المصري في قضايا المرأة، ويصبح السؤال المطروح: ماذا قدم الإعلام للمرأة المصرية؟ وهل يسعى إلى تغيير أوضاعها المتردية أم يكتفي برصد الواقع النسائي بسلبياته وإيجابياته أم يسعى متعمداً إلى الترويج لمنظومة القيم الاستهلاكية من خلال استغلال المرأة في الإعلانات والدراما على حساب التراث الثقافي ومنظومة القيم؟

ويشير المشهد الإعلامي الراهن على وجود أربعة تيارات فكرية تتحكم في اتجاهات ومواقف الإعلام العربي إزاء قضايا المرأة وحقوقها نوجزها على النحو التالي:

١) **التيار التقليدي**: الذي يستمد مشروعيته من الموروثات الثقافية والتفسير الذكوري للأديان والخضوع النسائي للموروثات، ويكرس فكرة النقص الأنثوي ودونية المرأة وعدم احتساب العمل المنزلي للمرأة اقتصادياً واجتماعياً، كما يستفيد من الظروف العامة المتراجعة في الوطن العربي كله والتي تتمثل في تفكك المنظومة القيمية وغياب الديمقراطية وتسلط الأجهزة الحكومية والتبعية الاقتصادية للسوق العالمية. ويعبر هذا التيار عن نفسه في وسائل الإعلام العربية من خلال الصور التي تحصر المرأة في أدوراها المنزلية واهتمامها بأنوثتها.

٢) **التيار الاجتماعي المتحرر**: يرجع إلى دعوات الرواد المستنيرين أمثال رفاعة الطهطاوي، وقاسم أمين، وطاهر حداد، وخير الدين التونسي، وعبد الرحمن الكواكبي، الذين طالبوا بتحرير المرأة في إطار حركة الإحياء القومي، وتأثر هذا التيار بحركات التحرر الوطني وخروج المرأة العربية للتعليم والعمل، كما تلقى قدراً كبيراً من الزخم والاستمرارية منذ سبعينيات القرن الماضي بفضل جهود الأمم المتحدة وسعيها الدؤوب من أجل تحقيق المساواة الحقوقية بين المرأة والرجل من خلال إدماج المرأة في الأنشطة المجتمعية كافة.

٣) **التيار النسوي الوافد من الغرب**: ويحصر نضال المرأة في أُطر معزولة عن السياق المجتمعي، كما يدعو إلى تحطيم النظام الأبوي الذي يميز نمط العلاقات الأسرية في العالم العربي، ويؤكد أحادية النضال النسائي، ويعبر عن نفسه في بعض الكتابات النسوية، ويتجسد في كثير من المنظمات النسائية التي كرست هامشية النضال النسائي في العالم العربي.

٤) **التيار العولمي**: ويستفيد من مقولات التيار التقليدي في تكريس فكرة النقص الأنثوي وعدم احتساب العمل المنزلي اقتصادياً، ويسعى إلى استثمار قوة العمل النسائي الرخيص من دون ضمانات، ويركز على نساء الطبقات الميسورة كعنصر أساسي والترويج للنمط الاستهلاكي من خلال الإعلانات.

أولاً: الخطاب النسوي في الإعلام المصري

عندما نتأمل حصاد الدراسات التي أجريت عن مواقف الإعلام المقروء والمرئي والمسموع من قضايا المرأة المصرية تطالعنا الحقائق التالية:

١) اهتمت وسائل الإعلام المصرية المطبوعة والمرئية بتخصيص مساحات وبرامج ثابتة تتسم بالاستمرارية لمعالجة مشكلات وقضايا المرأة، وقد تجسد هذا الاهتمام الإعلامي في شكل أبواب ثابتة أو صفحات للمرأة في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية علاوة على المجلات النسائية المتخصصة مثل «حواء» و«نصف الدنيا». وكذلك خصصت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عدة برامج يومية وأسبوعية موجهة للمرأة والأسرة المصرية.

وتستخدم وسائل الإعلام المصرية مختلف الأنماط الإعلامية والتي تتمثل صحفياً في الأخبار والتحقيقات والأحاديث والصور الشخصية والموضوعية والتعليقات والتقارير الصحفية، كذلك تتنوع المواد النسائية في الإعلام المرئي والمسموع ما بين الدراما والأخبار والحوادث.

٢) تدور أغلب المضامين الإعلامية الموجهة للمرأة سواء المنشورة في الصحف أو المبثوثة في الإعلام المرئي والمسموع حول الاهتمامات التقليدية للمرأة المصرية كزوجة وأم وربة بيت، أي لا تتجاوز أمور الطهي والمطبخ والأزياء والتجميل، ثم رعاية الأطفال والزوج. وتشير الدراسات التي أجريت عن المجلات النسائية المتخصصة أنها تخصص ٧٥٪ من صفحاتها للقضايا التقليدية للمرأة سواء تلك التي تتعلق بالجوانب الجمالية والمظهرية (الأزياء - المكياج)، أو المشاكل العاطفية للقارئات، ثم العلاقات الأسرية وموضوعات التربية. كما تشير هذه الدراسات إلى

أن ٨٠٪ من موضوعات برامج المرأة في التليفزيون تتناول الطهي والحياكة والموضة وتربية الأطفال وفن الديكور.

٣) تركز وسائل الإعلام على مجموعة من القيم التراثية التي تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعي والثقافي بين الجنسين باعتباره من الأمور الطبيعية التي لا تقبل الجدل، ويؤكد ذلك العديد من الشواهد التي تتمثل في ترسيخ الصور السلبية عن المرأة ككائن جنسي يتسم بالأنانية والتردد والسلبية، بالإضافة إلى استخدامها كأداة وكرمز للجنس في الإعلانات حتى وإن لم تكن لها علاقة بالسلع المعلن عنها.

٤) ينحاز الإعلام المصري للصور والأدوار التقليدية للمرأة، ويحاول أن يحصرها في ثلاثة صور متكررة: الأم المعطاءة، والزوجة الخاضعة، والابنة المطيعة، كما لا يكف عن تحريضها على تقليد النماذج النسائية الأمريكية والأوروبية.

٥) ينحاز الإعلام المصري للأسر الغنية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن، ويتجاهل نساء الريف والبوادي إلا في الجرائم وأزمة الشغالات.

وقد أظهرت إحدى الدراسات الحديثة أن نسبة اهتمام الصحف اليومية بقضايا المرأة الريفية لا تتجاوز ٢,٣٪ من إجمالي الاهتمام بكل قضايا المرأة المصرية بمختلف قطاعاتها. كذلك كشفت الدراسة عن اهتمام المجلات الأسبوعية بقضايا وهموم المرأة المصرية في الحضر بنسبة ٩٧,٥٪، ولم يزد الاهتمام بالمرأة الريفية عن ٢,٥٪. وفي الحالات التي عولجت فيها قضايا المرأة الريفية تم ذلك بصورة بعيدة عن واقعها الحقيقي وفي إطار الجرائم وأزمة الشغالات والتغطية السطحية لأنشطة بعض الرموز النسائية المنتمية للحزب الحاكم. كذلك لم يتجاوز نصيب المرأة الريفية من اهتمام برامج الإعلام المرئي والمسموع ٠,٤٥٪ من مجموع المواد التي قدمت خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات في الراديو.

٦) تركز وسائل الإعلام المصرية على مراحل معينة في حياة المرأة (من سن ٢٠ - ٤٠ عاماً)، أي سن الخصوبة، فتولى عناية فائقة للمرأة كزوجة وكأم، أما أدوارها وحقوقها في مرحلة الطفولة والمراهقة والشيخوخة فلا تكاد تجد ما تستحقه من اهتمام.

٧) يركز الإعلام المصري على نجوم المجتمع من الفنانات والرياضيات والدبلوماسيات ونساء الحكم، ويتجاهل هموم ومشكلات آلاف النساء من المحاميات والطبيبات والموظفات وربات البيوت والباحثات والفلاحات والعاملات.

٨) لا يطرح الإعلام المصري رؤية متوازنة لأدوار ووظائف ومسئوليات وحقوق المرأة والطفل والرجل داخل الأسرة، بل يتجاهل الإشارة إلى واجبات ومسئوليات الرجل ويركز على المسئوليات والواجبات التقليدية للمرأة، ويتعامل مع الطفل باعتباره حلية كمالية داخل الأسرة وليس باعتباره مشروعاً مستقبلياً للمواطن العربي.

٩) تتميز السياسات الإعلامية بالانتقائية والتحيز ضد الإناث، ويبرز هذا بوضوح في ثلاث مجالات: أولها: نوعية القيادات التي يتم اختيارها حيث تلعب الموروثات التاريخية دوراً حاسماً في تشكيل صورة الإعلاميات في أذهان القيادات العليا، مما يؤدي إلى استبعاد الكثيرات منهن عند الترشيح لشغل مواقع قيادية أو للسفر للمؤتمرات الخارجية أو للمشاركة في الدورات التدريبية رغم توفر الكفاءة والجدية والالتزام الأخلاقي لدى معظم هؤلاء الإعلاميات. ويتمثل المجال الثاني في نوعية الشخصيات التي يتم استضافتها سواء في الصحف أو الإعلام المرئي والمسموع للتحدث في قضايا الأسرة والمرأة، إذ تقتصر على هؤلاء الذين تجيزهم الرقابة وتسمح بهم علاقات المصالح، مما يؤدي إلى استبعاد وتهميش الكفاءات الجادة والقادرة على طرح رؤى نقدية للواقع النسائي السائد. أما المجال الثالث فهو يتجسد في الأعمال الدرامية وبرامج المنوعات عبر شاشات التليفزيون، حيث يتم توظيف تراث الحكم والأمثال الشعبية في إعادة إنتاج الصور التقليدية للعلاقات بين الرجل والمرأة وبينهم وبين أطفالهم.

١٠) تفتقر المعالجات الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة إلى التوازن النوعي بين الجنسين في مختلف القضايا التي يتناولها الإعلام المصري، حيث لم يتم الاستعانة بآراء النساء إلا بنسبة لا تزيد عن ٧,٥٪، سواء في القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والإبداعية.

١١) يستضيف التليفزيون المصري سواء في القنوات الفضائية أو الأرضية مجموعة من الشخصيات غير المتخصصة في قضايا المرأة والأسرة، ولكن تجيزها الرقابة وتسمح بها علاقات المصالح، مما يؤدي إلى استبعاد وتهميش الكفاءات الجادة والقادرة على طرح رؤى نقدية للواقع النسائي السائد وإمكانية تغييره إلى الأفضل والأكثر عدالة واستنارة، علاوة على الملل والإحباط الذي يصيب جمهور المشاهدين والمستمعين نتيجة تكرار هذه الوجوه وإفلاسها الفكري والثقافي.

١٢) تتجاهل وسائل الإعلام المصرية الاحتياجات الثقافية والاتصالية للجماهير النسائية في الريف والحضر والبوادي، فلا تخصص إلا نادراً بريد للقارئات أو برامج للمستمعات والمشاهدات، كما لا تنظم بصورة كافية حملات إعلامية للتوعية الصحية والبيئية أو للثقافة الأسرية للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات.

١٣) يركز الإعلام على الأدوار الاستهلاكية للمرأة والطفل مستخدماً الإعلانات والأعمال الدرامية التي يتم توظيفها لإعلاء صوت الاستهلاك والفردية والإثراء السريع والقيم الريعية سواء في أعياد الميلاد أو الزواج أو الوفاة، مما يغرس أنماطاً من السلوك الاستفزازي لدى الجمهور المتلقي.

نوعية المعالجات الإعلامية

كشفت الدراسات عن تعدد وتنوع القوالب الإعلامية التي تستخدمها وسائل الإعلام المصرية في تناولها لقضايا المرأة، إلا أنه:

(أ) في الإطار الصحفي

يلاحظ الاكتفاء بسرد المعلومات من خلال التغطية المجردة والخالية من المعالجة التفسيرية، وذلك فيما يتعلق بقضايا المرأة والأسرة أو قضايا المرأة والتنمية في الصحف اليومية. أما بالنسبة للاهتمامات التقليدية للمرأة فقد غلب على معالجتها أشكال مواد الخدمات واستخدام الحديث الصحفي. ويلاحظ قلة الاستعانة بمواد الرأي (الأعمدة الصحفية - المقالات الموقعة... إلخ) فضلاً عن ضآلة الاستعانة برسائل القراء. مما يكشف عدم حرص الصحف المصرية على استخدام القوالب الإعلامية التي تتيح تعدد

الآراء ووجهات النظر المختلفة حول قضايا المرأة، علاوة على عدم إتاحة الفرصة أمام جمهور القارئات للتعبير والمشاركة بالرأي في المشكلات والقضايا النسائية المطروحة. كذلك لوحظ غلبة الطابع المحايد عند طرح بعض القضايا الخلافية الخاصة بالمرأة. هذا وتعتمد الصحف المصرية على المجلات والصحف الأجنبية كمصدر أساسي للموضوعات التقليدية خاصة ما تقدمه بيوت الأزياء العالمية من تصميمات بغض النظر عن مدى ملائمتها للواقع الاجتماعي للمرأة المصرية. ويغلب على الأخبار النسائية المنشورة في الصحف طابع المجاملة وخصوصاً ما يتعلق بالتهاني أو متابعة أنشطة الشخصيات النسائية البارزة، وبالنسبة لمواد الرأي يلاحظ اعتمادها على شتى أنواع البراهين مثل العرف الاجتماعي والبراهين الدينية والبراهين البراجماتية وقلة الاستعانة بالبراهين العقلية.

أما في الإطار المرئي والمسموع يلاحظ غلبة القوالب الإعلامية الوصفية وتجنب القضايا الخلافية والاستعانة بمجموعات معروفة من المفكرين والمشرعين الرسميين لفرض وجهة النظر التقليدية وعدم السماح لجمهور المشاهدات والمستمعات بالمشاركة إلا في أضيق الحدود وبما يؤكد ترسيخ القيم والرؤى التقليدية التي تتبناها وسائل الإعلام المرئي والمسموع في العالم العربي.

هذا ويلاحظ بصفة عامة قلة التحقيقات الميدانية التي تتناول أوضاع المرأة العربية. كما لوحظ الاعتماد على الترجمة من المجلات والصحف الأجنبية. وبقدر ما تعكس هذه الظاهرة مدى عزلة الإعلاميات المصريات عن واقعهن المجتمعي وعن المشكلات الحقيقية التي تعاني منها المرأة العربية، فإنها - وهذا هو الأخطر - تؤدي إلى قيامهن من حيث لا يريدون ولا يدرين بدور الوسائل الناقلة للقيم والسلوكيات الأجنبية دون تعمق أو استيعاب نقدي.

(ب) الأداء الإعلامي والاتجاهات الفكرية للإعلاميات المصريات تجاه قضية المرأة

تشير الدراسات القليلة التي أجريت عن القائمات بالاتصال في الإعلام المطبوع والمرئي والمسموع إلى مجموعة من الحقائق نوجزها على النحو التالي:

١) أن أغلب القائمين بالاتصال في مجال إعلام المرأة من النساء فقط، سواء المحررات في الصحف، أو مقدمات البرامج النسائية في الراديو والتليفزيون وجميعهن حاصلات على مؤهلات جامعية وينتمون إلى الشرائح الوسطى والصغرى من الطبقة الوسطى ومن سكان المدن (العاصمة على وجه التحديد).

٢) اعترفت غالبيتهن (حوالي ٧٥٪ من العينات المدروسة) أنهن التحقن بالعمل الإعلامي عن طريق العلاقات الشخصية، بينما لا تزد نسبة اللواتي تقدمن للعمل الإعلامي دون واسطة عن ٢٥٪، وتبرز هنا خطورة التحاقهن للعمل بأقسام المرأة دون اقتناع أو تأهيل للقيام بهذه المسئولية التي تتطلب ثقافة موسوعية بقضية المرأة ومشكلاتها، فضلاً عن الحماس والإيمان بها كقضية مجتمعية ذات أولوية خاصة.

٣) ذكرت القائمات بالاتصال أن صحافة المرأة يجب أن تركز على القضايا التالية:

(أ) الدعوة إلى محو أمية المرأة الريفية.

(ب) تنظيم الأسرة.

(ج) التوسع في مشروعات تشغيل المرأة الريفية.

(د) التربية السليمة للأبناء.

(هـ) التوعية الصحية.

(و) تدريب القيادات النسائية.

(ز) التوعية السياسية.

(ى) ترشيد الاستهلاك.

وقد أظهرت الدراسات وجود فجوة بين ما تنشره وتذيعه وسائل الإعلام عن المرأة المصرية وبين قائمة الأولويات التي طرحتها الصحفيات والإعلاميات المصريات. مما يكشف عن وجود تناقض واضح قد يرجع في بعض أسبابه إلى السياسات الإعلامية التي تميل إلى تهميش الصفحات والبرامج النسائية، وقد يرجع إلى عدم إدراك القائمات بالاتصال للدور الذي يجب أن يقمن به لدفع قضية

المرأة على المستوى الإعلامي من خلال امتلاك التصور الصحيح للأولويات والعمل على طرحها إعلامياً بروح دءوبة وحرص على إدخالها ضمن قائمة الأولويات الإعلامية.

٤) معظم القائمات بالاتصال في الصحف لم تتح لهن فرصة السفر إلى الريف، وذلك عكس الإعلاميات في التليفزيون والراديو، إذ تعددت مرات سفرهن إلى الريف المصري.

٥) تتبنى معظم الإعلاميات المصريات توجهات تقليدية إزاء قضية المرأة، ويبدي أغلبهن تحيزاً واضحاً للمرأة الحضرية المثقفة كما لا يخفين انبهارهن بالمرأة الغربية والحريات التي تتمتع بها ولا يملكن تصوراً خاصاً بأولويات قضايا المرأة على المستوى المجتمعي، كما لا يعرفن على وجه التحديد الجمهور النسائي الذي يتوجهن إليه سواء من حيث سماته أو خصائصه أو احتياجاته الفعلية.

٦) أشارت أغلب القائمات بالاتصال إلى عدم إدراك واقتناع القيادات الإعلامية بأهمية أقسام المرأة.

٧) تفضل القائمات بالاتصال اقتصار الصحافة النسائية على معالجة مشكلات المرأة في المدينة، إذ لا تربطهن في الواقع أية علاقة موضوعية بنساء الريف، فكيف يكتبن عنهن وهن معزولات تماماً عما يدور في الريف بنسائه ورجاله.

٨) أشارت الإعلاميات إلى بعض المحظورات التي لا يستطعن الاقتراب منها مثل الكتابة عن قانون الأحوال الشخصية، أو الخيانات الزوجية، أو الزواج العرفي بين طلاب وطالبات الجامعات... إلخ.

٩) تعاني الإعلاميات المصرية من كثرة الضغوط الاجتماعية والمهنية، سواء من جانب بيئة العمل الإعلامي، حيث تمارس منظومة القيم والتقاليد والتفسير الذكوري للأديان تأثيراً سلبياً على صورة الإعلاميات لدى القيادات من ناحية، وصورة الذات لدى الإعلاميات أنفسهن من ناحية أخرى. أما من جانب مؤسسة الأسرة فالعمل الإعلامي يتطلب قدراً من التفرغ وكثرة التنقل مما يتعارض مع المسئوليات

الأسرية للإعلاميات والتي لا يزال الرجل معفى منها تماماً داخل المنزل. ومن جانب المجتمع لا تزال بعض الشرائح الاجتماعية خصوصاً في صعيد مصر تنظر إلى عمل الصحفية والإعلامية نظرة غير لائقة مما يخلق صراعات مستمرة بين الإعلاميات ومنظومة القيم الاجتماعية السائدة.

ومن هنا برزت الحاجة إلى ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات الوصفية والتحليلية التي تتناول بيئة العمل الإعلامي في المؤسسات الصحفية واتحاد الإذاعة والتليفزيون للتعرف على حجم المشاركة النسائية ودراسة تأثيرها السلبي والإيجابي على السياسات الإعلامية، وعلاقات العمل بين الزملاء وزميلاتهم وبينهم وبين رؤسائهم والعلاقات مع المصادر للكشف عن الأسباب التي تساعد على استمرار إعادة إنتاج خطاب إعلامي منحاز نوعاً ووظيفياً ومهنياً وديموجرافياً مما يكرس الفجوة النوعية وتجلياتها السلبية سواء في مواقع صنع القرار أو القضايا التي يتناولها الإعلام المصري والتي تتناول المجتمع بكافة شرائحه من الرجال والنساء.

كذلك برزت الضرورة إلى عقد وتنظيم العديد من الدورات التثقيفية والتدريبية للإعلاميين والإعلاميات المصريات لتوعيتهم بأهمية إدراج عنصر النوع الاجتماعي في كافة المعالجات الإعلامية وتدريبهم على ضرورة تضمين وجهات نظر المرأة في جميع القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية التي يتناولها الإعلام المصري مقروءاً ومرئياً ومسموعاً.

ثانيا: المنظور الفكري والثقافي للقيادات الإعلامية تجاه قضايا المرأة

رغم انعدام الدراسات التي تتناول السمات والخصائص الثقافية والمهنية للقيادات الإعلامية في الوطن العربي، إلا أن الدراسات القليلة التي أجريت عن القائمين بالاتصال في مجال إعلام المرأة قد أشارت إلى إجماع الإعلاميات العربيات على إرجاع كافة العوائق المهنية التي يعانين منها إلى موقف القيادات الإعلامية وعدم اقتناعهم بأهمية صفحات وبرامج المرأة، ولذلك تتعرض المساحات المخصصة للمرأة إلى التحجيم بل والإلغاء أحياناً عندما تطرأ ظروف استثنائية مثل زيادة الإعلانات أو خطبة سياسية لأحد

الرؤساء. كذلك تعاني البرامج النسائية في التليفزيون والراديو من عدم الاستقرار، سواء في المساحة الزمنية المخصصة لها أو محاصرتها في موضوعات تقليدية، بل وتتعرض أحياناً إلى الإلغاء في بعض الدورات الإذاعية.

كما أن الأسلوب الذي يتم به اختيار الإعلاميات العاملات في صفحات وبرامج المرأة يعكس الرؤية الهامشية التي ينظر بها المسئولون الإعلاميون إلى قضايا المرأة، إذ يعتبرون أقسام المرأة لا تزيد عن كونها أداة لإعادة إنتاج القيم والسلوكيات التقليدية الخاصة بالمرأة، ولا يمكن أن ترقى إلى مستوى الأقسام الإعلامية الأخرى مثل الأقسام السياسية والجريمة والرياضة والاجتماعيات والفن. ولذلك أصبحت هذه الأقسام مستودعاً للكثيرات من المغضوب عليهن أو المفتقرات إلى الموهبة والكفاءة من أصحاب الواسطة، يضاف إلى ما سبق أن أغلب القيادات الإعلامية في العالم العربي ينتمون إلى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى ومؤهلون جامعياً ويعتبرون أن الدائرة السياسية تحتل المكانة والأفضلية الأولى في الاهتمام الإعلامي وتأتى بعدها بل وتسير في فلكها سائر الدوائر الأخرى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وفي ذيل هذه القائمة تأتي قضايا المرأة والطفولة. كذلك يعتقدون كما تؤكد ذلك ممارستهم المهنية أن العاصمة بأحداثها وشخصياتها واهتماماتها تشغل بؤرة الاهتمام الإعلامي.

وإذا لم يكن هناك بد من متابعة ما يحدث في الريف، فإن ذلك يتم في أضيق نطاق (الصفحات الداخلية والبرامج القصيرة)، إلا إذا وقعت أحداث جسام في الريف تفرض عليهم تسليط الأضواء الإعلامية لبعض الوقت. ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات القليلة التي تؤمن بضرورة إدماج المرأة في خطط التنمية الشاملة وتعكس رؤى متقدمة تجاه المرأة العاملة وتطالب بضرورة محو أمية النساء في الريف والبادية وتطالب أحياناً بضرورة تعديل قوانين الأحوال الشخصية لصالح الأسرة العربية، ولكنها أصوات قليلة لا تؤثر بالقدر الكافي في تغيير الاتجاهات السائدة، وتتأرجح أغلب القيادات الإعلامية بين الرؤية السلفية التقليدية للمرأة وبين الإنبهار بالسلوكيات المظهرية للمرأة الغربية، مما يعكس ازدواجية ثقافية تنعكس على المواقف والممارسات المهنية، سواء تجاه الإعلاميات أو تجاه المضامين النسائية التي تنشرها وتذيعها وسائل الإعلام.

ثالثاً: القضايا النسائية المهمشة والمستبعدة في الإعلام المصري

تشير الدراسات إلى تركيز وسائل الإعلام المصرية على قضايا نسائية دون أخرى، وفئات نسائية تنتمي إلى طبقات ومهن دون غيرها. كما تركز وسائل الإعلام جل اهتمامها على نساء المدن المحصورات في دائرة الضوء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وتتجاهل في مقابل ذلك الكثير من القضايا الأساسية المتعلقة بالمرأة العربية وأدوارها.

وتفصيلاً لذلك:

١) تتجاهل وسائل الإعلام المصرية بصورة عامة الموضوعات التي تعكس التطور الذي طرأ على وضعية ومكانة المرأة في المجتمع المصري من خلال طرح الإنجازات التي حققتها عبر نصف القرن الأخير في التعليم والعمل والمشاركة الثقافية والسياسية والإبداع.

٢) هناك إهمال لقضية المشاركة السياسية والعمل النقابي من جانب المرأة المصرية، إلا في استثناءات محدودة تبرز في معالجات بعض وسائل الإعلام في مواسم الانتخابات.

٣) تبدي وسائل الإعلام المصرية اهتماماً محدوداً بقضية محو الأمية لدى النساء رغم ارتفاع معدلاتها بصورة ملحوظة خصوصاً في الريف والعشوائيات.

٤) يتجاهل الإعلام المصري مشكلات وهموم الغالبية العظمى من النساء في الريف والأحياء الشعبية. وإذا كانت الحجة التي يسوقونها في هذا المجال هي انتشار الأمية بين نساء الريف وصعوبة اطلاعهم على الصحف. فإن الدراسات التي أجريت عن الإعلام المرئي والمسموع تدحض هذه الحجة. إذ أسفرت عن نتائج مماثلة تتلخص في التجاهل شبه الكامل لمشكلات وقضايا المرأة الريفية والبدوية رغم انتشار الراديو والتليفزيون في مختلف أنحاء الريف والبادية والعربية مما يعني انتفاء عقبة الأمية في هذه الحالة.

٥) تحاشي وسائل الإعلام المصرية الاقتراب من بعض القضايا النسائية الخلافية، مثل قوانين الأحوال الشخصية والأسباب الاجتماعية للجرائم النسائية، واشتغال المرأة ببعض المهن مثال: قاضية أو نقيبة لإحدى النقابات المهنية أو العمالية... إلخ،

أو المطالبة بتسهيلات وخدمات تخفف العبء عن المرأة العاملة أو حقوق المعوقات والمسنات أو حماية اليتيمات واللقيطات وخادمات المنازل... إلخ.

٦) تتجاهل وسائل الإعلام المصرية النساء الفقيرات في المدن والريف، ولا تتعرض لمناقشة أسباب الجرائم النسائية، وخصوصاً الانحرافات الأخلاقية التي غالباً ما تحدث لأسباب اقتصادية وضغوط اجتماعية تتعرض لها نساء الطبقات الفقيرة بصفة خاصة.

موقع المرأة في المؤسسات الصحفية

لقد لوحظ أن الصحف القومية (٩ صحف) تستأثر بأكبر نسبة من المشاركة النسائية، إذ تتراوح ما بين (١ , ٣٨٪) في مجلة الإذاعة، تليها مباشرة وكالة أنباء الشرق الأوسط (١ , ٣٧٪)، ثم مجلة روز اليوسف (٧ , ٣٣٪)، وتشغل الأهرام الترتيب الرابع، إذ تبلغ النسبة (٧ , ٣٣٪)، وتنخفض النسبة بصورة ملحوظة في جريدة الجمهورية، إذ لا تزيد عن (٩ , ١٨٪).

أما بالنسبة للصحف الحزبية (٦ صحف)، فقد لوحظ انخفاض نسبة المشاركة النسائية بصورة عامة، وقد يرجع ذلك إلى حداثة هذه الصحف واعتمادها جزئياً على الكوادر الصحفية العاملة في الصحف القومية، وتبلغ أعلى نسبة للمشاركة النسائية في صحيفة العربي رغم أنها أحدث الصحف الحزبية في تاريخ الصدور، وتبلغ النسبة (١ , ٢١٪)، في حين تقل النسبة في كل من الشعب (٩ , ١١٪)، والأحرار (٦ , ١٢٪).

أما باقي الصحف المصرية التي يطلق عليها اسم مستقلة أو خاصة ويصل عددها إلى ٦٥ دورية تصدر باللغة العربية فيما عدا دوريتين يصدران باللغة الإنجليزية، فإن الوضع يختلف بالنسبة للمشاركة النسائية، إذ تصل إلى نسبة ١٠٠٪ في العديد من هذه الدوريات والصحف، وتبلغ أدنى نسبة في صحيفة الميدان (٥ , ٤٪).

هذا وقد لوحظ أن هناك ٣٦ صحيفة تخلو من المشاركة النسائية مثل صوت الأزهر وصوت العرب وأخبار الأسبوع والأمة الإسلامية... إلخ.

هذا ويلاحظ فيما يتعلق بتطور نسبة المشاركة النسائية في المجال الصحفي منذ حقبة الأربعينيات أنها لم تزد عن ٢,٧٢٪ في تلك الحقبة فيما تزايدت في حقبتي الخمسينيات والستينيات إلى ١٥,٩٢٪، ويعزى ذلك إلى السياسات التعليمية لثورة يوليو التي فتحت المجال واسعاً أمام التعليم المجاني، مما أتاح الفرصة للفتيات للالتحاق بالجامعات. ومن ثم الاشتغال بالصحافة بصورة متزايدة. هذا فيما انخفضت هذه النسبة في الفترة التالية (السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات)، إذ لم تزد نسبة المشاركة النسائية في الصحافة عن ٩,٤٢٪.

وفيما يتعلق بالكليات والمعاهد التي تخرج منها (الصحفيون والصحفيات) في المؤسسات الصحفية المختلفة، فقد تراوحت بين كلية الإعلام، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكلية الآداب قسم إعلام، وكلية الآداب قسم لغة عربية، وكلية الآداب قسم لغات، وكلية الآداب قسم مكتبات، وكلية الحقوق، ومعهد التعاون، وكلية تربية رياضية، ودبلومة تكنولوجيا البترول.

وتشير الملاحظة الإجمالية إلى الغالبية العظمى من الصحفيات المشتغلات في المؤسسات الصحفية قد تخرجوا من كليات الإعلام، وآداب قسم إعلام. ونظراً لعدم رصد الأعداد والنسب الخاصة بهذه الفئة في سجلات نقابة الصحفيين مما حال دون التعرض لها بالتفصيل.

موقع المرأة في المؤسسات الإعلامية

(قطاع الإذاعة والتليفزيون والفضائيات والقنوات المتخصصة)

يضم كل من قطاع الإذاعة والتليفزيون والفضائيات والقنوات المتخصصة عدة شبكات وقنوات، وتنطوي كل منها على عدة برامج موجهه للمرأة.

أولاً: يضم قطاع الإذاعة خمس شبكات رئيسية، هي:

١) شبكة البرنامج العام، وتضم ٤ برامج موجهه للمرأة هي «ربات البيوت»، و«المرأة العاملة»، و«أكلات صيفية»، و«إبداع امرأة».

٢) شبكة صوت العرب، وتضم برنامج «أسرتي» بإذاعة صوت العرب، وقناة فلسطين بإذاعة فلسطين، وبرنامج «بنت النيل» بإذاعة وادي النيل.

٣) شبكة إذاعة الشرق الأوسط، وتضم ثلاث برامج موجهه للمرأة هي: «للنساء فقط»، و«آخر صيحة»، و«يوميات امرأة عصرية».

٤) شبكة الإذاعات الإقليمية، وتضم ١١ إذاعة تبث كل منها عدة برامج موجهة للمرأة، وتفصيلاً لذلك:

(أ) جنوب الصعيد، ويضم ثلاث برامج موجهة للمرأة، هي: «مجلة المرأة»، و«عالم المرأة»، و«مجلة الأسرة».

(ب) إذاعة شمال سيناء، وتضم ثلاث برامج موجهة للمرأة، هي: «مع الأسرة»، و«المرأة والتنمية»، و«لك يا سيدتي».

(ج) إذاعة الوادي الجديد، وتضم ٦ برامج موجهة للمرأة، هي: «ست الدار»، و«كلمات للبنات»، «هو وهي»، «عطاء حواء»، «مجلة الأسرة»، «نساء لها تاريخ».

(د) إذاعة القاهرة الكبرى، وتضم ٦ برامج موجهة للمرأة، هي: «خدمة لكل أسرة»، و«طريق السعادة»، و«حواء القاهرة»، و«أم الهنا»، و«مع الأسرة»، و«أفكار عصرية».

(ق) إذاعة الإسكندرية، وتضم ٦ برامج موجهة للمرأة، هي: «عزيزي آدم عزيزتي حواء»، «أنها حقاً عائلة مثالية»، «ست البيت»، «سنة أولى أمومة»، «حواء من الألف إلى الياء»، «شقائق الرجال».

(و) إذاعة جنوب سيناء، وتضم ثلاث برامج موجهة للمرأة، هي: «ست البيت»، «بنت بلدي»، «مع الأسرة».

(هـ) إذاعة وسط الدلتا، وتضم ٧ برامج، هي: «بيت العز»، و«كلام يهمك»، «المرأة والتنمية»، «سنة أولى أمومة»، «كلمة في ودنك»، «مجلة المرأة»، «مشكلتك لها حل».

(ى) إذاعة مرسى مطروح، وتضم ٤ برامج موجهة للمرأة، هي: «البيت السعيد»، «بنت بلادي»، و«الأسرة السعيدة»، و«أنت وطفلك».

(س) إذاعة القناة، وتضم ٤ برامج موجهة للمرأة، هي: «مجلة المرأة»، «المرأة والتنمية»، «أنت وطفلك»، «دار الهنا»، «أسرة سعيدة».

(ص) شبكة القرآن الكريم، وتضم برنامجين هما: «الأسرة والمجتمع»، و«فقه المرأة».

٥) شبكة الشباب والرياضة، وتضم ٤ برامج موجهة للمرأة، هي: «سيدتي الشابة الجميلة»، «البحث عن حواء»، «آدم وحواء»، «المرأة في التاريخ الإسلامي».

ثانياً: ويضم قطاع التليفزيون ثماني قنوات، تحوي كل منها عدة برامج موجهة للمرأة، وتفصيلاً لذلك:

- **القناة الأولى**: وتضم برنامجين للمرأة هما: «دنيا»، و«مجلة المرأة».
- **القناة الثانية**: وتضم ٥ برامج موجهة للمرأة، هي: «صحي ومفيد»، «حواء تحت الأضواء»، «عالم الموضة»، «أحلام البنات»، «آدم وحواء».
- **القناة الثالثة**: وتضم ٥ برامج موجهة للمرأة، هي: «أسرة سيدة مهمة»، و«طعم الحاجات»، و«زحمة»، و«إدارة وشطارة»، و«بنت النيل».
- **القناة الرابعة**: وتضم ٧ برامج موجهه للمرأة، هي: «المرأة الريفية»، «بريد المرأة»، «أوراق نسائية»، «المرأة والمجتمع»، «نادي الأسرة»، «النص الحلو»، «المرأة في كل مكان».
- **القناة الخامسة**: وتضم ٦ برامج موجهة للمرأة، هي: «ست البنات»، «بيني وبيني»، «كلام ستات»، «نادي أمهات ٢٠٠٠»، «بنات اليوم»، «برنامج ريفيات».
- **القناة السادسة**: وتضم ثلاث برامج موجهة للمرأة: «كامل العدد»، «بالهنا والشفا».
- **القناة السابعة**: وتضم ٥ برامج موجهه للمرأة هي: «حواء والحياة»، «أختي الصعيدية»، «مهن نسائية»، «دنيا الأمومة»، «هن في عيونهم».

ملاحظات

١) لوحظ أن قطاع الإذاعة يقدم من خلال شبكاته الخمس ٦٣ برنامجاً موجهاً للمرأة والأسرة المصرية، ويشير بيان التوزيع النوعي إلى أن نسبة المشاركة النسائية تبلغ ٥٢,٩٪ أي ٢٢٥٦ امرأة يتوزعن على وظائف معدات للبرامج ومذيعات. ويشير الرصد الاستطلاعي أن هناك ٢٠ برنامجاً موجهاً للأسرة بنسبة ٣٠,٧١٪، وثلاثة برامج فقط عن المرأة العاملة والمرأة والتنمية بنسبة ٥٪، وبرنامجين عن تاريخ المرأة بنسبة ٤٪، وهناك ٣٨ برنامجاً أي بنسبة ٦٠٪ تدور جميعها حول الاهتمامات التقليدية للمرأة وأدوارها كزوجة تحرص على الحفاظ على زوجها بكافة السبل، وأم منحازة للذكور، وحارسة التراث التقليدي الذي يكرس فكرة النقص الأنثوي ويتجاهل كافة الإنجازات التي حققتها المرأة في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والثقافية والإبداعية. وقد يبدو مثيراً للدهشة استبعاد المرأة الريفية من قائمة البرامج الإذاعية الموجهة للمرأة، فلا يوجد برنامج واحد مخصص لنساء الريف. وقد توصلت الدراسات التي أجريت عن صورة المرأة في الإعلام المسموع إلى نفس هذه النتائج.

٢) لوحظ أن قطاع الإعلام المرئي الذي يضم ٨ قنوات أرضية وقناتين فضائيتين وقناة النيل الدولية والقنوات المتخصصة التي تضم ٤ قنوات، هي: المعلومات، وقناة الأسرة والطفل، والمعارف، والأخبار، يقدم ٦٢ برنامجاً موجهاً للمرأة والأسرة المصرية. ويشير بيان التوزيع النوعي إلى أن نسبة المشاركة النسائية في التليفزيون تبلغ ٤٧,٤٪ (٢٩٢٧ امرأة) والقطاع الفضائي يضم ٢٤٧ امرأة بنسبة ٤٢,٢٪. كما تبلغ نسبة المشاركة النسائية في قطاع الأخبار ٥١,٥٪ (٨٦٢ امرأة)، أما في القنوات المتخصصة تصل نسبة المشاركة النسائية إلى ٤٨,١٪ (٨٨ امرأة)، ويشير الرصد الاستطلاعي إلى أن هناك ٤ برامج فقط موجهة للأسرة بنسبة ٦,٥٪، وينفرد القطاع المرئي بتخصيص برنامجين للمرأة الريفية، عدا ٣ برامج للمرأة الجنوبية في صعيد مصر، كما يخصص برنامجين لصحة المرأة والأسرة. وتبرز القناة الرابعة في هذا الصدد، إذ تتميز برامجها الموجهة للمرأة بالخروج عن الإطار التقليدي السائد في سائر

القنوات وتتنوع بين «المرأة الريفية»، و«بريد المرأة»، و«المرأة والمجتمع»، و«أوراق نسائية»، و«نادي الأسرة»، و«المرأة في كل مكان». ولكن يغلب على البرامج المتبقية الطابع التقليدي الذي يحصر المرأة في دائرة الأدوار التقليدية (الموضة، والمكياج، والأزياء، والأغذية غالية الثمن... إلخ).

٣) يلاحظ أن نسبة المشاركة النسائية في المناصب القيادية العليا تبلغ ٩, ٥٠٪ في رئاسة القطاع المرئي والمسموع، وتزداد هذه النسبة فتصل إلى ٣, ٥٦٪ في أمانة اتحاد الإذاعة والتليفزيون. ورغم هذا الكم الكبير من البرامج المخصصة للمرأة والأسرة وارتفاع نسبة المشاركة النسائية في مواقع صنع القرار، غير أن الدراسات تشير إلى أنه لم يطرأ أية تغيرات في توجهات هذه البرامج أو المضامين التي تبثها أو الشخصيات التقليدية التي تستضيفها، مما يتطلب إجراء المزيد من الدراسات لتقصي أسباب هذا الخلل والذي يمكن تفسيره بأن القيادات النسائية الإعلامية لا تمتلك تصوراً محدداً إزاء قضايا المرأة والأسرة المصرية، وتتأرجح مثل القيادات الذكورية بين الفكر السلفي الذي يؤمن بالموروثات التاريخية والتفسير الذكوري للأديان وبين الاتجاهات الوافدة المغتربة.

موقع المرأة في القطاع الأكاديمي في الإعلام

يضم الفريق الأكاديمي بكلية الإعلام جامعة القاهرة (أساتذة - أساتذة مساعدين - مدرسين - مدرسين مساعدين - معيدين) ١٣١عضواً (ذكور وإناث) موزعين على الأقسام الثلاثة بالكلية (الصحافة - الإذاعة - العلاقات العامة والإعلان)، وتبلغ نسبة المشاركة النسائية الإجمالية ٦٠ عضوة بنسبة ٤٤٪ من المجموع الكلي.

وبالنسبة لفئة أستاذ تتفاوت النسبة ما بين الأقسام، إذ تبلغ المشاركة بقسم الصحافة ٤٢, ١٠٪ (أساتذة عاملين - أساتذة متفرغين)، بينما تنخفض قليلاً بقسم الإذاعة، إذ تصل ٨٤, ٩٪، وتنعدم تماماً بقسم العلاقات العامة. وفيما يتعلق بفئة أستاذ مساعد تبلغ نسبة المشاركة النسائية في قسم الصحافة ٠٨, ٢٪، وترتفع بقسم الإذاعة فتصل إلى ٨٦, ١٢٪، وتنعدم تماماً بقسم العلاقات العامة. أما فئة المدرس تحقق المشاركة النسائية أعلى نسبة في قسم الإذاعة، إذ تبلغ ١٣, ٢١٪، ويليها قسم العلاقات العامة،

حيث يشكل النساء ٨٩, ١٥٪، في حين تبلغ النسبة بقسم الصحافة ٢٥, ٦٪، ويتصدر قسم العلاقات العامة في نسبة المشاركة النسائية في فئة المدرسين المساعدين، إذ تبلغ ٤٢, ١٨٪، ويليه قسم الإذاعة ٥١, ٨٪، فيما تقل النسبة بقسم الصحافة إذ لا تتجاوز ٢٥, ٦٪، ويحتفظ قسم العلاقات العامة بموقع الصدارة في نسبة المشاركة النسائية في فئة المعيدين إذ تبلغ ٣٢, ٢٦٪، ويأتي بعده قسم الصحافة، حيث تبلغ النسبة ٨, ٢٠٪ وتنعدم تماماً المشاركة النسائية في هذه الفئة بقسم الإذاعة.

ويعزى التفاوت في نسبة المشاركة النسائية في الفئات المختلفة التي تشكل الهيكل الأكاديمي بالأقسام الثلاثة بكلية الإعلام إلى عدة أمور يتعلق بعضها بتاريخ نشأة كل قسم، إذ يلاحظ مثلاً أن قسم الصحافة باعتباره أقدم أقسام الكلية لذلك يضم أعلى نسبة في فئة الأساتذة العاملين والمتفرغين، بينما يخلو قسم العلاقات العامة من المشاركة النسائية في هذه الفئة بسبب حداثة نشأته، هذا فيما يشغل هذا القسم موقع الصدارة في فئة المدرسين المساعدين والمعيدين لنفس السبب (حداثة النشأة). أما السبب الثاني للتفاوت في أعداد النساء بعضوية هيئة التدريس بالأقسام فهو يرجع إلى تزايد إقبال الطالبات على الالتحاق بقسم الإذاعة ثم العلاقات العامة، ويأتي قسم الصحافة في ذيل قائمة التفضيل لدى الطالبات بسبب جدية وصعوبة المقررات بهذا القسم من ناحية، وعدم ضمان الحصول على وظيفة بمجرد التخرج، في حين أن فرص التوظيف لخريجي القسمين الآخرين متاحة بمعدل أكبر، ويرجع هذا في الأساس إلى ضيق سوق العمالة في المجال الصحفي وضخامة أعداد المشتغلين بالصحافة فيما يشكل مجال الإعلام المرئي والمسموع والشركات والبنوك الانفتاحية مجالاً يزداد اتساعه وقدراته على استيعاب خريجين جدد من قسمي الإذاعة والعلاقات العامة.

نسبة الطالبات في العام الدراسي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥)

١) تشكل السنة الأولى ٤, ٣١٪ من طلبة الكلية، بها ٧٩٪ طالبات و٢١٪ طلبة ذكور.

٢) تشكل السنة الثانية بالكلية ٢١٪ من طلبة الكلية، بها ٨٢٪ طالبات و١٨٪ طلبة ذكور.

٣) تشكل السنة الثالثة بتفرعاتها الثلاثة ٢٥٪ من طلبة الكلية، ويحتل فيها جُملة الطالبات ٧٣٪ والطلبة ٢٧٪.

إلا أن توزيع الطالبات النسبي على الأقسام يحتل المرتبة الأولى في قسم الإذاعة (٧٧,٥٪ من طلبة الفرقة الثالثة في قسم الإذاعة)، يليه قسم العلاقات العامة (٧٤,٤٪)، ثم قسم الصحافة الذي تتراجع فيه نسبتهن إلى ٦٢٪. وقد يرجع ذلك لطبيعة دراسة كل قسم، والاتجاه السائد لميول الفتيات ذواتهن.

٤) تشكل الفرقة الرابعة ٢٣٪ من إجمالي طلبة الكلية، وتحتل فيه الطالبات ٧١٪ من المقاعد، في حين تبلغ نسبة الذكور ٢٩٪. ويبلغ توزيع الطالبات النسبي في الأقسام النسب التالية:

- ٨٢ ٪ طالبات في قسم الإذاعة.
- ٦٨,٧ ٪ طالبات في قسم العلاقات العامة.
- ٥٩ ٪ طالبات في قسم الصحافة.

ويلاحظ أن قسم الإذاعة يستأثر بأكبر نسبة من عدد الطالبات ٨٢٪، فيما تقل في قسم الصحافة فتصل إلى ٥٩٪، ويعزى هذا في الأساس إلى تطلع الفتيات إلى العمل في الإعلام المرئي والمسموع، حيث البريق والشهرة وفرص العمل، فيما يستلزم العمل بالصحافة توفر شروطاً أخرى مثل المثابرة وموهبة الكتابة والقدرة على التأثير من خلال الكلمة المكتوبة.

ولكن يلاحظ بصفة عامة تفوق نسبة أعداد الطالبات إلى الطلبة في جميع سنوات الدراسة الدراسية مما يبرز غلبة العنصر النسائي على الدارسين بكلية الإعلام.

استخلاصات عامة

تثير هذه الدراسات عدة قضايا جديرة بالبحث والتقصي، يمكن إجمالها على النحو التالي:

١) علاقة المرأة المصرية بالإعلام في إطار الخطاب النسوي السائد.

٢) تأثير مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار الإعلامي ومسئولية القائمات بالاتصال عن استمرار إنتاج الصورة النمطية للمرأة.

٣) الوعي الاجتماعي لدى الأجيال الجديدة من الإعلاميات المصريات (رؤية مستقبلية).

وفيما يتعلق بالقضية الأولى: يلاحظ أن التطور الهائل الذي طرأ على أدوار الإعلام في ظل تزاوج ثورتي المعلومات والاتصال وفي ظل انحسار دور الأسرة والمدرسة وتصاعد دور الإعلام السمع بصري في التنشئة الاجتماعية والثقافية وفي ظل التراجع النسبي لأدوار الإعلام المطبوع أصبح الإعلام المرئي والمسموع هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي تقوم بدور أساسي في تلقين الأجيال الجديدة منظومة القيم والثقافة التي تحمل وجهين: وجه استهلاكي لصالح السوق، ووجه تقليدي لصالح الموروثات الثقافية السلبية تجاه المرأة. ولذلك لا تزال السياسات الإعلامية تسعى إلى تكريس الصورة التقليدية للمرأة كمخلوق ناقص وعاطفي يفتقر إلى العقلانية من خلال التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة داخل المنزل، وتجاهل الإنجازات الكثيرة التي حققتها المرأة في مجالات التعليم والعمل والإبداع. كما تبدي وسائل الإعلام تحيزاً واضحاً لشرائح معينة من نساء المدن وتركز على النساء في مرحلة الخصوبة (الزوجة والأم)، وتتجاهل المرأة في مرحلة الطفولة والمراهقة والشيخوخة. كذلك تفتقر وسائل الإعلام إلى الرؤية النقدية في تناولها لقضايا النساء على الإنجازات المظهرية والاحتفالية ولا تزال الإعلانات تسيء استخدام المرأة كرمز للاستهلاك وللجذب الجنسي.

أما القضية الثانية فيلاحظ أن هذه الدراسة تجيب عن تساؤل هام عن مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار ومدى تأثيرها الإيجابي في طرح صورة بديلة مغايرة للصورة النمطية التي يروجها الإعلام عن المرأة، إذ تكشف الدراسة عن حقيقة تدعو للتأمل وتتلخص في أن زيادة أعداد الإعلاميات سواء في المواقع القيادية أو غيرها لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين صورة المرأة والمضامين الإعلامية المقدمة عنها. ولا شك أن ذلك يرجع إلى عدة أسباب تشير إلى أن الإعلاميات يعملن في بيئة مهنية تحكمها الثقافة الذكورية وأن أغلب هؤلاء الإعلاميات يقمن بتنفيذ السياسات الإعلامية التي يضعها الرجال أو النساء المعتنقات للفكر الذكوري التقليدي، مما يعني أن الصورة السلبية التي تقدمها وسائل الإعلام عن المرأة والتي يتم إنتاجها بواسطة النساء أنفسهن ترتبط بسياق ثقافي اجتماعي يتجاوز قضية النوع الاجتماعي وأدواره، ولذلك فإن تغيير صورة المرأة في الإعلام يتطلب توفر عدة شروط تتعلق بضرورة تغيير السياسات السائدة في المجتمع والتي تكرس التمييز بين الجنسين في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والثقافية

والإعلامية والحقوق القانونية علاوة على قضية الوعي لدى القيادات الإعلامية (نساء ورجال) بقضايا النوع الاجتماعي وتاريخ النساء وأدوارهن وأشكال التحيز الاجتماعي والقانوني ضدهن. فالقضية إذن لا تكمن في حجم المشاركة النسائية في وسائل الإعلام بقدر ما تكمن في نشر الوعي بقضايا وأدوار النوع بين الإعلاميين والإعلاميات وإتاحة الفرصة للإعلاميات للمشاركة في الدورات التثقيفية والتدريبية والمشاركة في المؤتمرات وشغل المواقع القيادية الوسيطة والعليا وتوفير التسهيلات الخاصة بالأمومة ورعاية الأطفال وتخفيف الأعباء المنزلية الملقاة على عاتق المرأة وحدها.

وبالنسبة للقضية الثالثة التي تتعلق بمستقبل الأجيال الجديدة من الإعلاميات يلاحظ أن الإحصاءات الخاصة بموقع المرأة في القطاع الأكاديمي في الإعلام تشير إلى ثلاثة حقائق، تتعلق الحقيقة الأولى بحجم المشاركة النسائية في الفريق الأكاديمي (أساتذة - أساتذة مساعدين - مدرسين - مدرسين مساعدين - معيدين) حيث تتفاوت نسبة المشاركة في الأقسام الثلاثة بكلية الإعلام (الصحافة - الإذاعة والتليفزيون - العلاقات العامة)، وتزداد هذه النسبة في فئتي المدرسين المساعدين والمعيدين مما يعني أن النساء يشكلن الأغلبية في أعضاء هيئة التدريس من الأجيال الجديدة.

كذلك لوحظ أن الطالبات يشكلن أعلى نسبة في الأقسام الثلاثة ويتصدرهم قسم الإذاعة (٨٢٪)، وهنا يحق لنا أن نطرح السؤال التالي: هل تعني زيادة حجم المشاركة النسائية من الأجيال الجديدة في مجال الإعلام الأكاديمي احتمال حدوث تغيير إيجابي في الخطاب النسوي في الإعلام المصري؟

لا شك أن تحقيق هذا السيناريو يرتهن بمدى توفير بعض الشروط الأساسية وأبرزها مستوى ونوعية الوعي بقضايا النوع لدى هؤلاء الأكاديميات والخريجات، ويرتبط هذا أيضاً بالتغيرات التي تطرأ على السياسات الإعلامية تجاه أدوار وقضايا المرأة والتحديات التي تواجهها ومدى حرص القيادات الإعلامية على تحقيق التوازن النوعي في المعالجات الإعلامية. ويتوقف ذلك كله على التغيرات التي تشمل بيئة العمل الإعلامي، وأخيراً لا يمكن أن يتحقق هذا السيناريو إلا بحدوث تغيرات جذرية في مفاهيم ومواقف وسياسات المجتمع المصري تجاه المرأة.

المراجع

- آمال الغزاوي، الموضوعات والقضايا التي تعالجها برامج المرأة في التليفزيون المصري، رسالة ماچستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
- أمينة شفيق، تأثير الحقبة النفطية على أوضاع المرأة العربية، منظمة التضامن الأفروأسيوي القاهرة، ١٩٩٨.
- جيهان إلهامي، الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥)، رسالة ماچستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
- خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥: الاجتماع العربي الإقليمي التحضيري لمؤتمر بكين عمان، الأردن، نوفمبر ١٩٩٤.
- عادل صادق، دور الصحافة النسائية في وضع أولويات اهتمام المرأة المصرية نحو القضايا النسائية، رسالة ماچستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
- عاطف العبد وعدلي رضا، برامج المرأة في التليفزيون، د. ت.
- عواطف عبد الرحمن، صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام في كتاب دراسات في الصحافة العربية المعاصرة، دار الفرابي، بيروت، ١٩٨٩.
- ماجي الحلواني، برامج المرأة في الراديو المصري، مجلة الفن الإذاعي، العددان ١٠٣، ١٠٤ أكتوبر ١٩٨٤ - يناير ١٩٨٥.
- محمد طلال، صورة المرأة في الإعلام العربي، لجنة المرأة العربية، جدول أعمال الدورتين ١٠، ١١، جامعة الدول العربية، عمان ١٩٨٤.
- نائلة عمارة، دور التليفزيون في تنمية الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

١٩ - تطـــــور قوانــــــين الأحـوال الشـخصيـة

أ.د. فوزيـــة عبـد السـتـار
أستـــاذ القانـــون الجنائـــي
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

تمهيد

يطلق لفظ قانون الأحوال الشخصية على النصوص والقواعد التي تنظم الزواج والطلاق وآثار كل منهما باعتبارها أهم الأمور اللصيقة بشخص الإنسان، فهي القواعد التي تضع شروط الزواج الصحيح، وتنظيم العلاقة بين الزوجين، فتبين حقوق كل منهما وواجباته، وتحدد التزامات كل منهما نحو ثمرة هذا الزواج وهم الأطفال، فتبين القواعد التي تتعلق بالإنفاق، والحضانة، والولاية، والوصاية، والرؤية، كما تحدد الحالات التي يجوز فيها للزوجة طلب التطليق قضاء، والآثار التي تترتب على ذلك من التزام الزوج بنفقة العدة، وبدفع مؤخر الصداق، وبنفقة المتعة. ثم وضع الأطفال في هذه الحالة من حيث الحضانة والرؤية والنفقة.

ويتناول الشق الإجرائي في قوانين الأحوال الشخصية المحاكم المختصة بالنظر والفصل في المنازعات المتعلقة بالأسرة، وكيفية رفع الدعوى في هذه الحالات، وتضع قواعد المحاكمة والإثبات، وتبين طرق الطعن في الأحكام وقواعد تنفيذ الأحكام النهائية.

تطور قوانين الأحوال الشخصية في مصر حتى منتصف القرن العشرين

تستند قوانين الأحوال الشخصية إلى الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي. وقد كانت الشريعة الإسلامية مطبقة في مصر في جميع مناحي الحياة، إلى أن تطرقت إلى مصر القوانين الأجنبية في نهاية القرن التاسع عشر، فأخذ بها في جميع المجالات ماعدا مجال قوانين الأحوال الشخصية حيث ظلت الشريعة الإسلامية هي أساس هذه القوانين. وكان المذهب الحنفي هو المصدر الذي يعتمد عليه القضاء في استخلاص هذه الأحكام. ولم يكن يوجد قانون يضم بين دفتيه أحكام هذا المذهب بحيث يلجأ إليه القاضي فيما يثور من منازعات أسرية أمامه، ولذلك كان القضاة يعانون معاناة شديدة من ضرورة البحث بصدد كل نزاع على حدة عن أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة، وكان هذا البحث من الصعوبة بمكان حيث أن أرجح الأقوال متناثرة في كتب الفقه، فضلاً عن

أنه لم يكن هناك إجماع على أرجح هذه الآراء. وإذا كان هذا البحث عسيراً على القاضي المختص، فإنه كان أشد عسراً على الأفراد العاديين الذين تقتضي المصلحة أن يكونوا على معرفة بالقوانين التي تحكم أخص علاقاتهم وهي العلاقات الأسرية.

ومن هنا بدأ التوجه إلى وضع قانون مكتوب يضع القواعد التي تحكم الأحوال الشخصية في مواد واضحة وملزمة للقاضي، فصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ مستمداً من مذهب الإمام مالك. وقد اقتصر هذا القانون على ١٣ مادة تناول فيها أحكام النفقة، والحالات التي يجوز فيها للزوجة طلب الطلاق وهي العجز عن النفقة، وغيبة الزوج، وأجاز للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيباً مستحكماً، كما وضع أحكاماً للمفقود.

ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ من مادتين فقط، مقتضاهما ألا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت الزوجة لم تبلغ ست عشرة سنة والزوج لم يبلغ ثماني عشرة سنة. كما لا تجوز مباشرة عقد زواج أو المصادقة على زواج عقد من قبل إذا لم تكن سن الزوجين هي هذه السن. ولم يستند هذا القانون إلى أي مذهب من المذاهب الأربعة، وإنما استند إلى بعض الآراء الأخرى في الفقه الإسلامي مثل رأى ابن شبرمة، وعثمان البتي، وأبى بكر الأصم.

وبالنظر إلى ما لقيه هذا القانون من نقد شديد، فقد صدر المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الذي استمد من المذاهب الأربعة دون غيرها فيما عدا الطلاق بلفظ الثلاث، والطلاق المعلق. وهذا هو القانون المطبق حالياً بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥، والقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥. كذلك صدرت سنة ١٩٣١ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

ثم صدرت بعد ذلك عدة قوانين استكملت منظومة القوانين الأسرية، منها القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالميراث، الذي نظم أحكام الميراث تنظيماً كاملاً، ثم صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦، الذي نظم بعض أحكام الوقف. وتبعه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى الوقف الأهلي، ثم صدر القانون الخاص بأحكام الوصية وهو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦. ثم صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالولاية على النفس، والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالولاية على المال.

تطور تشريعات الأحوال الشخصية منذ منتصف القرن العشرين

كانت التشريعات المطبقة منذ منتصف القرن العشرين في مجال الأحوال الشخصية الأسرية تنحصر في:

١) التشريع الموضوعي، وهو المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية.

٢) التشريع الإجرائي، وكانت تضم أحكامه لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٣١.

وسوف نتناول تطور كل من هذين الجانبين على مدى خمسين عاماً.

الأحكام الموضوعية

أسفر تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في العمل عن بعض القصور، فأغفل - على سبيل المثال - النص على وجوب نفقة المتعة على الزوج على الرغم من النص عليها في القرآن الكريم. كما سادت في ظله بعض العادات المهينة للمرأة والمجحفة بها، والتي ليس لها أي أساس من الشريعة الإسلامية مثل إعادة المرأة التي تترك منزل الزوجية إلى الزوج قهراً عنها وعن طريق الشرطة. كذلك كان القانون يحدد انتهاء الحضانة في وقت مبكر مما يضر بنفسية الصغير وينعكس انعكاساً سلبياً على مستقبله. كذلك كان يجعل رأي الحكمين اللذين يندبهما القاضي لمحاولة الصلح بين الزوجين المتنازعين إلزامياً للقاضي. ومن هنا بذلت الجهود وتعالت الصيحات للمطالبة بتعديل قانون الأحوال الشخصية بما يضمن إصلاح هذه العيوب وإنقاذ كرامة المرأة والرفق بالطفولة، فتدخل المشرع بتعديل هذا القانون تعديلاً أساسياً بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.

المزايا التي أوردها تعديل قانون الأحوال الشخصية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

جاء هذا التعديل ببعض الأحكام التي تحفظ للمرأة كرامتها وترعى مشاعرها وأمومتها، وتحقق لها الاستقرار النفسي والعائلي، من ذلك:

١) أجاز القانون المشار إليه في المادة ١١ مكرراً منه، للزوجة التي تزوج عليها زوجها بأخرى أن تطلب من المحكمة الحكم بتطليقها إذا لحقها ضرر مادي أو أدبي يستحيل معه دوم العشرة بين أمثالها ولو لم تكن قد اشترطت على زوجها في عقد الزواج ألا يتزوج عليها، وإذا عجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلقة بائنة. ويسقط حق الزوجة في طلب التطليق لهذا السبب بمضي سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى، إلا إذا كانت قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً. ويتجدد حقها في طلب التطليق كلما تزوج بأخرى.

وإذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فإنها تطلب التطليق كذلك.

وقد حرص المشرع - من أجل تفعيل هذا الحق للزوجة - على أن ينص على إلزام الزوج بأن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية، فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن. وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول. ولا شك أن هذا النص يحافظ على كرامة المرأة حتى لا تشعر بالقهر في حياة زوجية تشاركها فيها زوجة أخرى.

٢) ألغى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - في المادة ١١ مكرراً ثانياً منه - قهر الزوجة على العودة إلى منزل الزوجية، ونص على أنه إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقتها من هذا التاريخ، وهي تعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد إلى منزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها، وعليه أن يُبيِّن في هذا الإعلان المسكن. وللزوجة أن تعترض على ذلك أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان، وأن تُبيِّن في صحيفة اعتراضها الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته، وإلا قضي بعدم قبول اعتراضها. ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به في الميعاد. وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض، أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة، فإذا

تبين لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطليق اتخذت المحكمة الإجراءات المقررة قانوناً للفصل في ذلك.

٣) أغفل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ تقرير نفقة متعة للزوجة المطلقة، بينما هذا الحق مقرر في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وقوله جل شأنه: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]، لذلك نص القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ في المادة ١٨ مكرراً منه على أن الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قِبلها تستحق فوق عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية. ويجوز أن يرخص للمطلق في سداد هذه المتعة على أقساط.

٤) كذلك كان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ ينص على أن الحضانة تنتهي عند سبع سنوات بالنسبة للصغير، وتسع سنوات بالنسبة للصغيرة، وترك للقاضي أن يمد هذه السن إلى تسع للصبي وإحدى عشرة للصبية إذا وجد أن من المصلحة بقاءهما إلى هذه السن في حضانة النساء.

ولا شك أن الطفل في حاجة إلى حنان أمه وعطفها ورحمتها، كما أنها أيضاً تكون شديدة التعلق به - لاسيما في سنوات ضعفه - والحدب عليه.

وقد روي أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ وقالت: يا رسول الله هذا ابني كان بطني له وعاء، وحجري له حواء، وثديي له سقاء، وإن أباه طلقني، وأراد أن ينزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: «أنت أحق به ما لم تتزوجي». كما روي أن عمر بن الخطاب كان قد طلق امرأته من الأنصار بعد أن أعقب منها ولده عاصماً، فرآه في الطريق وأخذه، فذهبت جدته أم أمه وراءه وتنازعا بين يدي أبي بكر الصديق، فأعطاها إياه، وقال لعمر: «ريحها ومسها ومسحها وريقها خير له من الشهد عندك».

من هذا المنطلق طالبت النساء برفع سن انتهاء الحضانة، واستجاب المشرع لهذا النداء مرتين: الأولى حين عدلت هذه السن بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي رفع سن الحضانة، فنص على أن ينتهي حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة، وبلوغ الصغيرة سن اثنتي عشرة سنة. ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج في يد الحاضنة دون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحتهما تقتضي ذلك. الثانية: عندما عدل تاريخ انتهاء حضانة النساء مرة أخرى بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥، فنص على أن ينتهي حق حضانة النساء ببلوغ الصغير أو الصغيرة سن الخامسة عشرة، ويخير القاضي الصغير أو الصغيرة بعد بلوغ هذه السن في البقاء في يد الحاضنة دون أجر حضانة، وذلك حتى يبلغ الصغير سن الرشد وحتى تتزوج الصغيرة (المادة ٢٠/ ١ المعدلة).

ولا شك أن رفع سن انتهاء الحضانة فيه رفق كبير بمشاعر الأمومة ورعاية كبيرة لضعف الطفولة.

٥) نصت المادة ١٨ مكرراً ثالثاً على إلزام الزوج المطلق بان يهيئ لصغاره من مطلقته ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة، استمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق مدة الحضانة. وإذا كان منزل الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيأ لهم المسكن المستقل المناسب بعد انقضاء مدة العدة. ويخير القاضي الحاضنة بين الاستقلال بمسكن الزوجية وبين أن يقدر لها أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها. فإذا انتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً. وللنيابة العامة أن تصدر قراراً فيما يثور من منازعات بشأن حيازة مسكن الزوجية حتى تفصل المحكمة فيها.

ويلاحظ أن المحكمة الدستورية العليا حكمت في القضية رقم ٥ لسنة ٨ قضائية دستورية بجلسة ٦/ ١/ ١٩٩٦ بعدم دستورية المادة ١٨ مكرراً ثالثاً المذكورة فيما نصت عليه وتضمنته من إلزامها المطلق بتهيئة مسكن مناسب لصغاره من مطلقته وحاضنتهم ولو كان لهم مال حاضر يكفي لسكناهم، أو كان لحاضنتهم مسكن تقيم فيه، مؤجراً كان أو غير مؤجر.

قانون محكمة الأسرة

في ظل قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وفي ظل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٣١ كانت المرأة تعاني معاناة شديدة من بطء إجراءات التقاضي من ناحية، ومن تعدد جهات الاختصاص بنظر القضايا المتنوعة التي تتولد عن المنازعات الأسرية من ناحية أخرى، ومن بعد المحاكم المختصة عن محل إقامتها من ناحية ثالثة، ولذلك تدخل المشرع، استجابة لجهود المجلس القومي للمرأة والقيادات النسائية، فأصدر في ١٧ مارس سنة ٢٠٠٤ القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء محاكم الأسرة، وقد جاء هذا القانون استجابة لضرورات عملية ملحة. وتجاوباً مع ما حرصت عليه الشريعة الإسلامية من عناية بالأسرة والعمل على قيامها على المودة والرحمة واستقرارها، ووأد الخلافات الزوجية في مهدها حتى لا تتفاقم وتؤدي إلى انهيار الأسرة وهي الخلية الأولى في المجتمع.

كذلك جاء هذا القانون متسقاً مع ما نص عليه الدستور المصري في المادة (٩) من أن «الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصري».

وقد انتهج هذا القانون ما ذهبت إليه بعض التشريعات في بعض الدول من إنشاء محاكم خاصة بالأسرة تختص بنظر ما يثور فيها من مشكلات تهدد كيانها، ومحاولة رأب الصدع بإنهاء هذه المشكلات بالصلح بين الطرفين المتنازعين، فإذا تعذر ذلك، فصل فيها القضاء في وقت قصير تحقيقاً لاستقرار الأطراف المتنازعة.

وقد اشتمل هذا القانون على عدة قواعد:

أولاً: اختصاص محاكم الأسرة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن نزاع أسري واحد

فقد نصت المادة (٣) من قانون إنشاء محاكم الأسرة على أن تختص محاكم الأسرة دون غيرها بنظر جميع مسائل الأحوال الشخصية التي ينعقد الاختصاص بها للمحاكم

الجزئية والابتدائية طبقاً لأحكام قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠. وهذه الاختصاصات متعددة تشمل عدة أمور في مقدمتها دعاوى الطلاق، أو التطليق، والنفقة، وحضانة الصغير، ورؤيته، وضمه، ومسكن الحضانة، وتوقيع الحجر ورفعه، وسلب الولاية أو وقفها... إلخ.

وتكون محكمة الأسرة المختصة محلياً بنظر أول دعوى ترفع إليها من أحد الزوجين هي المختصة دون غيرها بنظر جميع الدعاوى التي ترفع بعد ذلك من أيهما أو تكون متعلقة أو مترتبة على الزواج أو الطلاق أو التطليق أو الفسخ. وكذلك تكون هي المختصة بدعاوى النفقات وما في حكمها سواء للزوجة أو الأولاد أو الأقارب. ودعاوى الحبس لامتناع المحكوم عليه من تنفيذ الأحكام الصادرة بالنفقة، ودعاوى حضانة الصغير ورؤيته ومسكن حضانته، وجميع دعاوى الأحوال الشخصية. ويقتضي ذلك أن ينشأ بقلم كتاب المحكمة المشار إليها - عند رفع أول دعوى - ملف للأسرة تودع فيه أوراق هذه الدعوى، وأوراق جميع الدعاوى الأخرى التي ترفع بعد ذلك وتكون متعلقة بذات الأسرة.

ولا شك أن هذه القاعدة تؤدي إلى تيسير إجراءات التقاضي وتوفير الجهد والمال والوقت الذي ينفقه المتنازعون في التنقل بين ساحات المحاكم المختلفة لمتابعة القضايا المتعددة التي تنشأ عن النزاع بين الزوجين.

ثانياً: تقريب العدالة من المواطنين في مسائل الأحوال الشخصية

حرص قانون إنشاء محاكم الأسرة على تقريب العدالة من المواطنين في مسائل الأحوال الشخصية، وذلك بالنص على إنشاء محكمة للأسرة في دائرة اختصاص كل محكمة جزئية، وكذلك إنشاء دوائر استئنافية متخصصة في دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم الاستئناف لنظر طعون الاستئناف في الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الأسرة. وتنعقد هذه الدوائر الاستئنافية في دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية.

ثالثاً: تعدد قضاة محكمة الأسرة

نص قانون إنشاء محكمة الأسرة على أن تؤلف محكمة الأسرة من ثلاثة قضاة يكون أحدهم على الأقل بدرجة رئيس بالمحكمة الابتدائية. ولا شك أن تعدد القضاة يتيح فرصة أوسع وأجدى لدراسة موضوع الدعوى والفصل فيه، لا سيما وأن هذه المحاكم أصبحت تختص - من بين اختصاصاتها - بما كانت تختص به المحاكم الجزئية التي تؤلف من قاض واحد. ولا شك أن تعدد القضاة من شأنه أن يحقق ضماناً أكبر لتحقيق العدالة.

رابعاً: معاونة الخبراء للمحكمة

إدراكاً من المشرع لأهمية معرفة أحوال الأسرة وظروفها وأسباب الشقاق الذي دب بين أفرادها، وأثر ذلك في إحاطة المحكمة بجميع أبعاد النزاع مما يجعل الحكم أدنى إلى تحقيق العدالة، فقد نص قانون إنشاء محكمة الأسرة على أن يعاون محكمة الأسرة في نظرها دعاوى الطلاق والتطليق والفسخ وبطلان الزواج وحضانة الصغير ومسكن حضانته وحفظه ورؤيته وضمه والانتقال به ودعاوى النسب والطاعة، خبيران أحدهما من الأخصائيين الاجتماعيين والآخر من الأخصائيين النفسيين يكون أحدهما على الأقل من النساء. ويكون حضور الخبيرين المذكورين وجوبياً في الدعاوى المشار إليها. أما ما عدا ذلك من دعاوى فيجوز للمحكمة أن تستعين بهما إذا رأت ضرورة لذلك. أما في الدوائر الاستئنافية فلم يوجب القانون حضور الخبيرين كما في محكمة أول درجة، وإنما نص على جواز أن تستعين الدائرة بمن تراه من الأخصائيين.

خامساً: استقلال محكمة الأسرة بمكان خاص

حرص المشرع - تجاوباً مع فلسفة فكرة إنشاء محاكم للأسرة - على أن تعقد محاكم الأسرة ودوائرها الاستئنافية جلساتها في أماكن مستقلة عن المحاكم العادية حتى يسودها جو خاص هادئ يتناسب مع طبيعة العلاقات الأسرية محل النزاع كما يتلاءم مع أهمية الحفاظ على نفسية الصغار الذين قد يكون من الضروري حضورهم إلى مقر المحكمة لسماع أقوالهم لاسيما فيما يتعلق بمشاكل الحضانة والرؤية.

سادساً: محاولة الإصلاح بين المتنازعين

أحسن المشرع صنعاً حيث عمد إلى رأب الصدع في الأسرة التي نشب فيها النزاع، وذلك حفاظاً على هذا الكيان الاجتماعي الذي يعتبر نواة المجتمع وهو الأسرة، وإنقاذاً له من الانهيار الذي يكون - في الغالب - وبالاً على الصغار الأبرياء، ولذلك نص على أنه في غير دعاوى الأحوال الشخصية التي لا يجوز فيها الصلح، والدعاوى المستعجلة، ومنازعات التنفيذ والأوامر الوقتية، يجب على من يرغب في إقامة دعوى، بشأن إحدى مسائل الأحوال الشخصية التي تختص بها محاكم الأسرة، أن يقدم طلباً لتسوية النزاع إلى مكتب تسوية المنازعات الأسرية المختص الذي يكون اللجوء إليه بدون رسوم تيسيراً على المواطنين.

وتتولى هيئة المكتب الاجتماع بأطراف النزاع، وتقوم - بعد سماع أقوالهم - بتبصرتهم بجوانبه المختلفة وآثاره، وعواقب التمادي فيه. وتقدم لهم النصح والإرشاد في محاولة لتسوية النزاع ودياً حفاظاً على كيان الأسرة.

وقد خشي المشرع أن تؤدي خطوة تسوية النزاع إلى تأخير الفصل في الدعوى فاشترط أن تنتهي التسوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ولا يجوز تجاوز هذه المدة إلا باتفاق الخصوم، فإذا تمت التسوية حسم النزاع وأنقذت الأسرة، أما إذا فشلت محاولة التسوية رفع الأمر إلى محكمة الأسرة في مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ طلب أي من أطراف النزاع للفصل في الدعوى.

سابعاً: إلغاء الطعن بالنقض

حسم المشرع مشكلة كبيرة كانت تعاني منها المرأة معاناة شديدة حيث كانت تستنفذ سنوات من حياتها، غالباً ما تكون أخصب سنوات عمرها، فقد نص في المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة الأسرة على أن «تكون الأحكام والقرارات الصادرة من الدوائر الاستئنافية غير قابلة للطعن فيها بطريق النقض».

وهو حل دعت إليه - بإصرار - اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة في تقريرها الخاص بدراسة ومناقشة قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي

في الأحوال الشخصية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ومن قبلها نادت به القيادات النسائية في مصر، حيث تبين مدى الضرر البالغ الذي ينال المرأة بصفة خاصة حين يحكم لها بالتطليق من محكمة الاستئناف، فلا تستطيع تنفيذ هذا الحكم النهائي، الذي تقضي القواعد العامة بتنفيذه، وإنما تظل معلقة لا تستطيع الزواج إلا بعد استنفاد طريق الطعن بالنقض، إما بفوات موعد الطعن دون الطعن فيه، وإما بصدور حكم من محكمة النقض إذا طعن الزوج على الحكم الاستئنافي بالنقض وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من القانون المشار إليه، فقد كان استحداث هذا الحكم في القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ مجحفاً أشد الإجحاف بالمرأة لأنه كان يستنفد سنوات من عمرها حتى يفصل في الطعن بالنقض دون أن يكون من المتصور أن تعود الحياة الزوجية إلى سيرها الطبيعي بعد أن قضى الزوجان سنوات متنازعين في ساحات القضاء، فكان الوضع أشبه بتقديم وسيلة قانونية للزوج للانتقام من الزوجة والتشفي فيها.

وقد وفق قانون إنشاء محكمة الأسرة - بإلغاء طريق الطعن بالنقض - في رفع المعاناة عن المرأة وتحقيق الاستقرار في المراكز القانونية في وقت معقول، ولاسيما وأن طريق الطعن بالنقض طريق غير عادي، كما أن تشكيل محكمة الأسرة يكون - كما تقدم القول - من ثلاث قضاة أحدهم على الأقل بدرجة رئيس محكمة، وليس من قاض فرد. كما أن تشكيل محكمة الاستئناف يكون من ثلاثة مستشارين أحدهم على الأقل بدرجة رئيس محكمة استئناف، بينما كانت أحكام المحاكم الجزئية تستأنف في ظل القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ أمام إحدى دوائر المحاكم الابتدائية التي تشكل من ثلاثة قضاة. هذا بالإضافة إلى ما نص عليه قانون إنشاء محكمة الأسرة من وجوب وجود خبيرين أمام محكمة أول درجة في دعاوى معينة، ومن جواز الاستعانة بالخبراء في غير هذه الدعاوى وأمام دوائر الاستئناف.

خلاصة القول: إن إلغاء طريق الطعن بالنقض في أحكام الطلاق والتطليق يؤدي إلى تيسير وتقصير إجراءات التقاضي، حيث تستطيع المطلقة أن تتزوج بعد صدور حكم الاستئناف ومرور مدة العدة.

ثامناً: تنفيذ الأحكام

لاحظ المشرع ما يعانيه المحكوم لصالحه من صعوبة لتنفيذ الحكم الصادر لمصلحته، وحرصاً على مواجهة هذه المشكلة والتيسير على صاحب الحق، فقد أنشئ بكل محكمة أسرة إدارة خاصة لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها أو من دوائرها الاستئنافية، على أن يلحق بها عدد كاف من محضري التنفيذ المؤهلين المدربين الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المحكمة. وحرصاً على فاعلية هذه الإدارة فقد نص القانون على أن يتولى الإشراف عليها قاض للتنفيذ تختاره الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية من بين قضاة محكمة الأسرة في دائرة تلك المحكمة.

قانون نظام تأمين الأسرة

نصت المادة ٧١ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ الخاص بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في الأحوال الشخصية على أن ينشأ نظام لتأمين الأسرة، من بين أهدافه ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقارب، يتولى الإشراف على تنفيذه بنك ناصر الاجتماعي.

كما نصت المواد اللاحقة (م ٧٢ إلى ٧٦) على أن يتولى بنك ناصر الاجتماعي أداء النفقات والأجور وما في حكمها مما يحكم به للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الوالدين، وحتى لا يعاني المحكوم له من تأخر صرف النفقة. على أن تقوم الجهات المختلفة - بناء على طلب بنك ناصر المصحوب بصورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم - بخصم المبالغ المحكوم بها في الحدود التي يجوز الحجز عليها وفقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور من المرتبات وما في حكمها والمعاشات الخاصة بالمحكوم عليهم. فإذا كان المحكوم عليه من غير ذوي المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها وجب عليه أن يودع المبلغ المحكوم به خزانة بنك ناصر الاجتماعي في الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء.

ويكون لبنك ناصر الاجتماعي استيفاء ما قام بأدائه من نفقات وأجور وما في حكمها وما تكبده من مصاريف أنفقها بسبب امتناع المحكوم عليه عن أدائها.

وقد استجاب المشرع للدعوة إلى إنشاء نظام لتأمين الأسرة، فصدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة، على أن ينشأ هذا الصندوق ويكون تابعاً لبنك ناصر الاجتماعي. كما تلتزم الأسرة بالاشتراك في نظام التأمين، وذلك بدفع خمسين جنيهاً عن كل واقعة زواج يدفعها الزوج، وخمسين جنيهاً عن كل واقعة طلاق أو مراجعة يدفعها المطلق أو المراجع، وعشرين جنيهاً عن كل واقعة ميلاد.

وتتكون موارد الصندوق من هذه المبالغ ومن المبالغ التي أشار إليها القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠، ومن الهبات والوصايا والتبرعات التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق، فضلاً عما يخصص في الموازنة العامة للدولة لدعم الصندوق وعائد استثمار أمواله. وتمثل هذه الحصيلة رصيداً كبيراً يسهل معه تنفيذ الأحكام الصادرة بالنفقات والأجور وما في حكمها مما يؤمن المحكوم له بالنفقة ويزيل عنه ما كان يجده قبل العمل بهذا القانون من مشقة ومعاناة.

الأحكام الإجرائية

أراد المشرع أن يواجه العديد من المشاكل التي كانت تعاني منها المرأة لا سيما حينما تضطر إلى النزول إلى ساحات المحاكم إما لاستصدار حكم يضع حداً لمعاناتها، أو لمواجهة دعوى مرفوعة ضدها، فأصدر القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ليحل محل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ويواجه ما استجد على الساحة الاجتماعية من مشاكل أسرية.

قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في الأحوال الشخصية رقم١ لسنة ٢٠٠٠

واجه هذا القانون المشاكل التي أسفرت عنها المتغيرات الاجتماعية والأسرية خلال سبعين عاماً بحلول عملية حاسمة أدرجها في نصوصه، وهي:

(أ) نظام الخلع

قنن المشرع نظام الخلع في مجال الأحوال الشخصية، والخلع نظام إسلامي محض، ولما كان قانون الأحوال الشخصية مستمداً كله من الشريعة الإسلامية، فقد كان من المنطقي أن يدرج هذا النظام في نصوصه لما يحققه من سرعة الفصل في كثير من الدعاوى

حين تطلب المرأة مخالعة زوجها دون أن تسند إليه أية إساءة، وإنما تستند إلى مجرد كراهة الحياة معه بحيث تخشى ألا تستطيع أن تقيم حدود الله.

ويستند نظام الخلع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، كذلك جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ما أعتب على زوجي في خلق أو دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «أتردين عليه حديقته؟»، قالت: نعم، فقال له الرسول ﷺ: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقه».

ونظام الخلع نظام عادل؛ لأن الأسرة تقوم في الإسلام على المودة والرحمة وليس على الكراهية والبغضاء. وقد تكون الكراهية من جهة الرجل، وهنا لا توجد مشكلة؛ لأن الطلاق حق له يستعمله في حدود ما شرعه الله. أما إذا كانت الكراهية من جهة المرأة، فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية عن طريق الخلع. والخلع نظام حكيم؛ لأنه يجنب المجتمع الكثير من الانحرافات بل والجرائم التي قد ترتكب نتيجة إكراه الزوجة على الحياة مع زوج تبغضه.

وقد نصت على نظام الخلع المادة ٢٠ من قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، فقضت بأن للزوجين أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع، فإن لم يتراضيا عليه وأقامت الزوجة دعواها بطلبه وافتدت نفسها وخالعت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية وردت عليه الصداق الذي أعطاه لها، حكمت المحكمة بتطليقها عليه.

ولا تحكم المحكمة بالتطليق للخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين وندبها لحكمين لموالاة مساعي الصلح بينهما خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر، وبعد أن تقرر الزوجة صراحة أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما، وتخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض، كذلك نص القانون على أنه لا يصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط حضانة الصغار أو نفقتهم أو أي حق من حقوقهم.

ويقع بالخلع في جميع الأحوال طلاق بائن. كما أن الحكم بالتطليق للخلع يكون في جميع الأحوال غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن.

ويفهم نظام الخلع في إطار الهدف من الزواج في الإسلام، وهو إنشاء أسرة تقوم على المحبة والمودة وهو ما يجعلها صالحة كنواة لمجتمع سوي متعاطف ومتضامن، فإذا شابتها البغضاء ودبت فيها الكراهية أحل التفريق بين الزوجين، إذ تفقد الزوجية مضمونها وتحيد عن الهدف المقصود منها.

(ب) إثبات الطلاق والمراجعة

١) إثبات الطلاق

أراد المشرع أن يدرأ عن كل من الزوجين خطورة أن ينكر الزوج الآخر حدوث الطلاق مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من خلاف، فنص في المادة ٢١ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ على أنه لا يعتد في إثبات الطلاق وعند الإنكار إلا بالإشهاد والتوثيق، سواء تم الطلاق من الزوج أو إذا كانت الزوجة قد طلبت تطليق نفسها إذا كانت قد احتفظت لنفسها بالحق في ذلك في وثيقة الزواج. كما أوجب على الموثق أن يثبت ما تم من إجراءات على النموذج المعد لذلك ولا يعتد في إثبات الطلاق في حق أي من الزوجين إلا إذا كان حاضراً إجراءات التوثيق بنفسه أو بمن ينوب عنه، أو من تاريخ إعلانه بموجب ورقة رسمية.

٢) إثبات المراجعة

من المشاكل التي كانت تعاني منها المرأة قبل صدور القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، أن المطلقة كانت إذا تزوجت بعد انقضاء عدتها، تفاجأ أحياناً بادعاء المطلق كذباً أنه راجعها في فترة العدة، وبالتالي فهي زوجة له، ومن ثم يتهمها بارتكاب جريمة الزنا لمعاشرتها شخصاً آخر هو الزوج الجديد. وتدخل المرأة في دوامة الدفاع عن نفسها ضد اتهام قد يؤدي بها إلى السجن، وعن شرفها ضد واقعة شائنة تقضي على سمعتها، وعن أسرتها الجديدة التي تعلق عليها الآمال، لذلك تدخل المشرع ليضع حداً لهذه المعاناة، فنص على أنه مع عدم الإخلال بحق الزوجة في إثبات مراجعة مطلقها لها

بكافة طرق الإثبات، لا يقبل عند الإنكار ادعاء الزوج مراجعة مطلقته ما لم يعلنها بهذه المراجعة بورقة رسمية قبل انقضاء ستين يوماً لمن تحيض وتسعين يوماً لمن عدتها بالأشهر من تاريخ توثيق طلاقه منها، وذلك ما لم تكن حاملاً أو تقر بعدم انقضاء عدتها حتى إعلانها بالمراجعة.

(ج) التطليق من زواج عرفي

كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٣١ والتي حل محلها القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، تنص على عدم قبول الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج إلا إذا كان الزواج ثابتاً بوثيقة رسمية، وكان هدف المشرع من ذلك أن يقضي على أو يحد من نطاق الزواج غير الموثق أي الزواج العرفي.

وقد أسفر الحرمان المطلق من قبول الدعاوى الناشئة عن هذا الزواج إلى وضع غير إنساني من الفتيات اللاتي أدى بهن الاندفاع والتهور إلى الانزلاق إلى هوة الزواج غير الموثق، ثم غدر بهن الأزواج وهجروهن واختفوا من حياتهن دون تطليق. وهنا تجد الفتاة نفسها في أحد وضعين كلاهما مر: إما أن تحافظ على دينها، فتظل مدى حياتها محرومة من دفء الحياة الأسرية، إذ يمتنع عليها أن تتزوج طالما أنها لم تطلق من الزوج الأول، وإما أن تخرج على دينها وقيمها وتتزوج بآخر، ولا شك أن هذا الزواج يكون باطلاً لأنها لا تزال على ذمة الزوج الأول، وتعتبر صلتها بالرجل الثاني صلة غير مشروعة.

وفي ضوء هذه الحقيقة، ومع زيادة اتساع نطاق الزواج العرفي، رأى المشرع إنقاذ هؤلاء الفتيات، ففتح أمامهن السبيل إلى قبول دعوى التطليق أو الفسخ على سبيل الاستثناء، حيث نص في المادة ١٧/ ٢ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ على أن لا تقبل عند الإنكار الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج ما لم يكن الزواج ثابتاً بوثيقة رسمية، ومع ذلك تقبل دعوى التطليق أو الفسخ بحسب الأحوال دون غيرهما إذا كان الزواج ثابتاً بأية كتابة. وبذلك رفع المشرع عن هؤلاء الفتيات معاناة كانت تحيل حياتهن إلى جحيم.

(د) مبدأ الدفع أو الحبس

مقتضى هذا المبدأ أن الشخص المحكوم عليه نهائياً بنفقة ما، إذا امتنع عن دفعها للمحكوم له بها مع قدرته على ذلك ولم يستجب لأمر المحكمة بأداء النفقة تحكم عليه بالحبس للضغط عليه حتى يدفع النفقة. وكان هذا الحكم قائماً في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، ثم انتقل إلى مشروع القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ الذي حل محل هذه اللائحة. وعندما عرض المشروع على مجلس الشعب اقترح أحد النواب إلغاء هذه المادة ووافق المجلس على ذلك.

وثارت ثائرة النساء، حيث كانت هذه المادة هي وسيلة الضغط القوية على المحكوم عليه بالنفقة حتى يدفعها لا سيما وهو قادر على الدفع. وتصدى المجلس القومي للمرأة - الذي نص القرار الجمهوري الصادر بإنشائه على أن من بين اختصاصاته حل المشكلات التي تواجه المرأة - تصدى لحل هذه المشكلة وأوصى من خلال لجنته التشريعية بضرورة إعادة المادة التي ألغيت إلى القانون، وأرسلت التوصية إلى الجهات المختصة التي سرعان ما استجابت لنداء المجلس وقدمت وزارة العدل مشروعاً بقانون يضيف هذه المادة إلى القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، وما لبث مجلس الشعب أن وافق عليه، وبذلك أصبح هذا القانون يضم المادة رقم ٧٦ مكرراً التي تنص على أنه إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في دعاوى النفقات والأجور وما في حكمها، جاز للمحكوم له أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو التي يجري التنفيذ بدائرتها، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بأداء ما حكم به وأمرته بالأداء ولم يمتثل حكمت بحبسه مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، فإذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً يقبله الصادر لصالحه الحكم، فإنه يخلى سبيله، وذلك كله دون إخلال بحق المحكوم له في التنفيذ بالطرق العادية، وهكذا انتصر القانون للمرأة ونص على حماية حقها في النفقة.

المراجع

- أحمد النجدي زهو، الزواج في الشريعة الإسلامية، ح١، القاهرة، ١٩٩٩.
- أشرف مصطفى كمال، المشكلات العملية في قوانين الأحوال الشخصية، ط٥، ١٩٩٥، ١٩٩٦.
- عبد الوهاب خلاف (الشيخ)، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية على مذهب أبي حنيفة، وما عليه العمل في المحاكم الشرعية المصرية، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٨.
- محمد أبو زهرة (الشيخ)، الأحوال الشخصية، القاهرة، ١٩٥٧.
- محمد زكريا البرديسي (الشيخ)، الأحكام الإسلامية في الأحوال الشخصبة، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥.
- محمد يوسف موسى، أحكام الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة مع التعرض لأحكام القضاء وما عليه العمل اليوم، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦.
- يوسف قاسم، أصول الأحكام الشرعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

٢٠ - قانون الأحوال الشخصية
(رؤية تحليلية)

أ.د. زينب رضوان
أستاذ الفلسفة الإسلامية
كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

مقدمة عامة

يولي التشريع القرآني الأسرة اهتماماً كبيراً ويعدها النواة التي تنبثق عنها جميع العلائق البشرية، ويعطيها من العناية ورعاية الحقوق الحرص على حمايتها من التفكك والانحلال ما لم تعطه لها شريعة أخرى، ومؤكداً بهذا على تقديره لمكانة الأسرة وأهمية دورها الفعال في بناء المجتمع السليم.

وقد شرع الإسلام الزواج وجعله الأساس الذي تتحدد على ضوئه علاقة الرجل بالمرأة، وأرسى به الخطوة الأولى في البناء الذي ينظم من خلاله الأسرة. ومما يوضح حرص الشارع على ضمان نقطة البداية هذه لخطورتها وأهميتها، فإنه تولاها سبحانه من فضله، فوضع لأطرافها الزوجان دستوراً للحياة الزوجية وطالبهما بالسير وفقاً لأحكامه ونظمه وقواعده.

والقواعد المنظمة للأسرة في الإسلام تستمد من مصادر ثلاث أساسية: أولها القرآن الكريم، ثم السنة المطهرة، وأخيراً اجتهادات الفقهاء التي تأتي إما لتفسير النص أو لاستحداث أحكام فيما لم يرد فيه نص صحيح قياساً على ما جاء فيه نص أو استدلالاً من الأحكام العامة للتشريع الإسلامي إلى غير ذلك من وسائل لا مجال لتفصيلها هنا.

وعلى هذه الأسس قامت الدولة المصرية بإصدار قانوناً للأحوال الشخصية لينظم علاقة الزواج بالنسبة للمسلمين، سواء في مقدماتها أي الخطبة، أو شروط انعقادها، أو أثارها من حيث الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين من ناحية، أو بين الأبوين والأولاد من ناحية أخرى. كما ينظم هذا القانون آثار انتهاء هذه العلاقة بسبب الطلاق أو الوفاة أو الفقد، وكذلك المسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا.

وقد أصدرت الدولة قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥/ ١٩٢٥، والقانون رقم ٢٥/ ١٩٢٩، وبعد حوالي ٥٠ عاماً صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ معدلاً للقوانين السابقة، إلا أن هذا القانون ألغي سنة ١٩٨٥ بحكم من المحكمة الدستورية العليا نظراً لخطأ في إجراءات صدوره. ثم صدر القانون رقم ١٠٠ في يونيو ١٩٨٥ معدلاً للقوانين الصادرة في أعوام ١٩٢٥، ١٩٢٩ وهو القانون السائد حالياً.

وقانون الأحوال الشخصية هو القانون الذي ينظم علاقة الزواج بالنسبة للمسلمين سواء في مقدماتها أي الخطبة، أو شروط انعقادها أو آثارها من حيث الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين أو بين الأبوين والأولاد من ناحية أخرى. كما ينظم هذا القانون آثار انتهاء هذه العلاقة بسبب الطلاق أو الوفاة أو الغيبة، وكذلك المسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا.

بعد هذا صدر القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ لتنظيم بعض أوضاع إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، أي أنه قانون معنى بالأساس بالجانب الإجرائي في التقاضي، إلا أنه يضم بين مواده مادتين في مجال الموضوع الأولي منهما متعلقة بدعوى التطليق للزوجة في حالة الزواج العرفي (مادة ١٧). والثانية متعلقة بحق الزوجة في الطلاق خلعاً (مادة ٢٠)، وسوف نتعرض لهما في حينه.

مواد القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

سبق الإشارة إلى أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد صدر معدلاً للقوانين الصادرة في أعوام ١٩٢٥، ١٩٢٩. ونجد أنه يجعل الباب الأول خاص بالنفقة. والقسم الأول في النفقة والعدة. ويشتمل على مادتين. والقسم الثانى في العجز عن النفقة ويضم ثلاث مواد. والباب الثاني جاء بشأن المفقود. ويشمل مادتين. والباب الثالث في التفريق للعيب، ثلاث مواد. والباب الرابع في أحكام متفرقة، مادتين.

ثم يلي هذا قسماً آخر، يبدأ:

١) بالطلاق ويشمل على ست مواد.

٢) الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر، ويشتمل على ثمان مواد.

٣) التطليق لغيبة الزوج أو لحبسه، ويضم ثلاث مواد.

٤) دعوى النسب مادة واحدة.

٥) النفقة والعدة وتضم ست مواد.

٦) المهر ويضم مادة واحدة.

٧) سن الحضانة، مادة واحدة.

٨) المفقود مادتين.

٩) أحكام عامة أربع مواد.

أما القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ وهو قانون إجرائي، إلا أنه يعنينا منه في هذا المجال إلى جانب المادتين الواردتين به في مجال الموضوع وهما المادة (١٧) الخاصة بالتطليق من الزواج العرفي والثانية المادة (٢٠) المتعلقة بحق الزوجة في الخلع. أذكر أنه يعنينا الحديث بشأن ما ورد في المادة ٢١ المتعلقة بإجراءات إثبات الطلاق. لما يترتب على تطبيق هذه المادة في الواقع من إشكاليات سنتحدث عنها تفصيلاً مع الحديث عن المواد المنظمة للطلاق في القانون ١٠٠ لسنة ٨٥.

والجدير بالذكر أن المادة الثالثة في القانون ١ لسنة ٢٠٠٠ تنص على ما يلي: «تصدر الأحكام طبقاً لقوانين الأحوال الشخصية والوقف المعمول بها ويعمل فيما لم يرد بشأنه نص في تلك القوانين بأرجح الأقوال من مذهب الإمام أبى حنيفة».

ومن نظرة سريعة لما تضمنه قانون الأحوال الشخصية من مواد نجد أنه لم يتعرض لعقد الزواج وأحكامه وحق كل من الزوجين في وضع شروط للعقد وحقوق كل من الزوجين أثناء الحياة الزوجية، ولم يتعرض أيضاً لمقدمات العقد وهي الخطبة وأحكامها وشروطها. وفقاً لما ورد بالقانون فإنه ما لم يرد فيه نص يكون الحكم فيه وفقاً لأرجح الأقوال لدى الأمام أبي حنيفة.

ومن المهم الإشارة إلى أن تطبيق المذهب الحنفي وحده في مصر قد صحبه أمران ضج بالشكوى منهما ذوي الفكر في مصر، أحدهما شكلي والآخر موضوعي.

١) **العيب الشكلي** يتعلق بأن القضاة كانوا يعتمدون في أقضيتهم على قانون غير مسطور لم تدون مواده، وترك للقضاة أن يبحثوا عن أرجح الأقوال في المذهب، وأرجح الأقوال منثور في بطون الكتب ولم يجمع المصنفون على أرجحية الكثير فيها، فكان القضاة وسط بحر لجي من الفتاوى والتخريجات.

وإذا كان لبعض القضاة قدرة على أن يعرفوا الراجح في وسط شتيت من الترجيحات، فالبعض الآخر قد لا يستطيع ذلك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه من حق المواطنين - المتعلمين منهم على الأقل - أن يكون لديهم القدرة على معرفة قوانينهم وخصوصاً قانون الأسرة المنظم بين أحادها، وعلى ضوء ما سبق يكون هذا الأمر متعذراً.

٢) **العيب الموضوعي** فيرجع إلى أن العمل بمذهب أبى حنيفة قد كشف عن مسائل ليس في الأخذ بها ما يتفق مع روح العصر، وفي غيره من المذاهب ما يوافق روح العصر أكثر منه، وليس في ذلك قدح لأبي حنيفة وأصحابه، فإنهم مجتهدون متأثرون بأزمانهم، والفتاوى إذا لم تعتمد على نص من القرآن أو السنة الصحيحة تكون أقيستها مستمدة من حكم العرف في كثير من الأحوال إلى جانب الظروف المجتمعية والثقافية التي عاش وتأثر بها المجتهد.

والاجتهاد في هذه الحال رأي، والرأي يخطئ ويصيب، ورحم الله أبا حنيفة إذ أجاب أحد تلاميذه عندما سأله: «هذا الذي تفتي به هو الحق الذي لا ريب فيه»، فقال: «والله لا أدري فقد يكون الباطل الذي لا ريب فيه».

لهذين العيبين اتجه المصلحون وذو الرأي إلى المطالبة بقانون للأسرة يستنبط من المذاهب الأربعة المشهورة، ويختار منها من كل مذهب ما يكون أصلح للناس وأقرب إلى روح العصر.

وهذا ما نؤكد عليه اليوم ونرى بإلحاح أننا في حاجة ماسة إليه، مما يتطلب إعادة النظر في القوانين المعمول بها الآن والعمل على صياغة قانون جديد أكثر تحقيقاً لمقاصد الشرعية الإسلامية الغراء التي تهدف إلى تحقيق استمرار النوع البشري من خلال كيان عائلي منظم له تبعاته وحقوقه من خلال دستور واضح المعالم ومحدد لينعم أطرفها

بالسكينة والمودة والرحمة، وتصبح الرابطة الزوجية حقاً وفعلاً آية من آيات الله سبحانه ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [الروم: ٢١].

ومطلبنا هذا في إعادة النظر في القوانين الحالية يرجع إلى ملاحظتين أساسيتين: الأولى: متعلقة بالمواد التي لم ينص عليها ابتداءً وتركت مرجعيتها إلى أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة. والثانية: ترجع إلى المواد المنصوص عليها، حيث نجد بالنسبة لبعض تلك المواد أن المشرع عندما قام بمحاولة صياغة الأحكام الإلهية في صورة قوانين وضعية سلب المرأة بعض حقوقها ووضعها في شكل ينطوي على كثير من القصور لم يستق فيه روح الشريعة وهي الحفاظ على كيان سليم للأسرة. فاحتفظ بالشكل الحرفي للنص دون البحث في المعنى المقصود منه، ودون أن يقوم الفقه الإسلامي بالدور المنوط به في استخراج الأحكام الكلية من الأصول الشرعية وهي الكتاب والسنة بما يتناسب مع متغيرات ومتطلبات المجتمع وتحقيق روح العدل لأفراده مكتفياً بمتابعة الاجتهاد الذي قام به العلماء السابقين قبل غلق باب الاجتهاد بما يقرب من ألف عام ماضية.

وسوف نكتفي بإيراد أمثلة فقط عما جاء بقوانين الأحوال الشخصية توضيحاً لقولنا.

١) مثالب إغفال النص على بعض المواد المنظمة للزواج

سنتناول في هذه الفقرة الإشارة إلى بعض الأمثلة فقط، ونذكر منها:

(١) شروط عقد الزواج

نعلم جميعاً أن الإسلام يقرر أن الزواج عقد قائم على الإيجاب والقبول، وأنه لا يصح بدون موافقة المرأة، وأنه يقبل الشروط المحققة للطرفين السكينة والمودة والرحمة بينهما والتي تدور في دائرة المحللات، فللمرأة حق أن تشترط على زوجها المقبل أن يقيم في بلدها أو دارها، وأن تحصل منه على تعهد بألا يتزوج عليها، وأن يكون من حقها أن تطلق نفسها وقتما شاءت أو كلما شاءت أو كيفما شاءت، وأن يعاشرها بالمعروف، وأن تستمر في عملها أو تعليمها، إلى غير ذلك من الشروط التي تدور في دائرة المحللات، فعقد الزواج رهين باتفاق الطرفين عليه شأن أي عقد من العقود.

يقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة: ١]، ويقول الرسول ﷺ: «المسلمون على شروطهم». وروى البخاري ومسلم عن الرسول ﷺ: «أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج».

وعلى الرغم من أن عقود الزواج الحالية تضم مساحات من الفراغ ليدون كل من الزوجين ما يراه من شروط، إلا أنه في ضوء الثقافة السائدة لا يتم تدوين أي شرط بها، هذا إلى جانب أن ما أوجبه قرار وزير العدل رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٠٠٠ في المادة ٣٣ فقرة ٥ من أنه يجب على المأذون قبل توثيق العقد أن يبصر الزوجين أو من ينوب عنهما بما يجوز لهما الاتفاق عليه في عقد الزواج من شروط خاصة، وأعطى لها أمثلة، إلا أن الواقع الحادث يوضح أن هذه الشروط تظل في حوزة المأذون ولا تعرض عادة على طرفي الزواج، بل يقتصر الأمر على التساؤل عن وجود أي شروط مع تحبيذ منه أن يكون بدون شروط، لذا يكون من الأهمية بمكان حفاظاً على حقوق طرفي العلاقة الزوجية وضمان حياة أفضل لهما أن يتم النص على حق كل من الزوجين من شروط للزواج وتحديد ما يوجب إنهاء العقد بينهما عند مخالفته وما لا يوجب ذلك، ولكن يعتد به عند النظر في طلب الطلاق لعدم التزام الطرف الآخر به، على أن تدون تلك الشروط بعقد الزواج، وذلك دفعاً لكثير من المشاكل التي يمكن أن تثار بين الزوجين في مستقبل أيامهما.

(٢) عدم النص على تحديد شكلاً واحداً للزواج

نعرف تاريخياً أنه قبل ظهور الإسلام كانت هناك خمس أشكال للارتباط بين الرجل والمرأة، وعندما جاء الإسلام ألغى أربع منها وأبقى على الشكل المعروف لنا الآن بأحكامه وآثاره بدون أن يكون هناك توثيقاً له. هذا التوثيق الذي استحدثه القانون في بدايات القرن الماضي عندما بدأ بعض الرجال من ذوي الضمائر الخربة في إنكار علاقاتهم الزوجية، مما أدى إلى ضياع حقوق زوجاتهم وبالتالي الأبناء، فشرعت التوثيق لعقد الزواج، ولكنها لم تلغ ما عداه اتباعاً لما كان سائداً من قبل، واكتفت بإسقاط حقوق الزوجة تجاه الزوج في حالة إنكاره للزوجة، وتأكيداً منها على الموافقة الضمنية على شرعية الزواج غير الموثق أقرت حق الأطفال في إثبات النسب، مما دعا البعض

- لدوافع متعددة لن نتعرض لها - إلى الاستمرار في إبرام هذا الزواج غير الموثق، وتوالت على المجتمع سلبيات هذا الوضع، فإلى جانب الظلم الواقع على المرأة بإسقاط حقوقها المادية والمعنوية تجاه الزوج، يوقفنا الواقع المعاش على سلبية أخرى نتيجة استمرار الزواج غير الموثق الذي بدأ في الانتشار بصورة كبيرة في مدينة مثل أسوان، حيث يطلق عليه زواج السنة، وهو يهدد حقوق النساء والأبناء بالضياع التام قبل الدولة من مستحقات مالية كالمعاش أو المكافآت أو المعونات في حالة وفاة الزوج أو استشهاده في عمليه عسكرية أو أمنية، حيث لا توجد أي وثيقة تثبت لهم الحقوق المقررة من قبل الدولة.

وإذا كان البعض حرص على مراعاة توافر الشروط الشرعية عند الزواج غير الموثق، فإن استمراره بدون إنكار أو رفض جعل البعض بعد مرور الزمن ينحرف به انحرافاً خطيراً نال من شرعية هذه العلاقة حتى أصبح ظاهرة خاصة بين الذين تحول ظروفهم المادية والاجتماعية دون إتمام الزواج بالشكل الذي تعارف عليه المجتمع وأقره الشرع، مما خرج بهذه الارتباطات المشبوهة عن دائرة الزواج الشرعي الحلال إلى دائرة العلاقة المحرمة.

كما استجد على الساحة المصرية أيضاً ما يسمى بزواج المسيار، وهو أمر كان سائداً قبل ظهور الإسلام والبدايات الأولى للإسلام، وكان يتبع في ظروف السفر التي توجبها الرحلات التجارية التي كانوا يقومون بها باعتبارها عماد النظام الاقتصادي القائم في هذا الوقت، وإن كانت له مبرراته التي نحكم عليها الآن، إلا أننا بالتأكيد نرى أن ظهور هذا النمط في الوقت الحديث يهدد بناء الأسرة تهديداً واضحاً ويتنافى مع أهداف الزواج التي شرعها الإسلام، لذا ولكل هذه الآثار السلبية على المجتمع وأفراده لا بد من التصدي لها ومعالجتها من خلال نص تشريعي واضح وملزم بشكل واحد ومحدد للزواج المعترف به في المجتمع بما يطابق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

٢) سلبيات تطبيق بعض المنصوص عليه بقانون الأحوال الشخصية

وسنذكر في هذا المقام أيضاً بعض المواد الواردة بالقوانين الحالية المنظمة للأحوال الشخصية، وسنختار المواد المتعلقة بالطلاق والتطليق كمثال لهذا.

أولاً: المادة (٦) الواردة بمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية، وهي المادة الواردة فيما يتعلق بالشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر، وتنص على ما يلي: «إذا إدعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق، وحينئذ يطلقها القاضي طلقة بائنة إذا أثبتت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما. فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكمين وقضى على الوجه المبين بالمواد ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١».

ويلاحظ أن المادة ٨ تمنح الحكمين مدة تصل إلى تسعة أشهر لتقديم تقريرهما للمحكمة. وعلى الرغم من قيام قانون محكمة الأسرة رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بمحاولة تيسير إجراءات التقاضي عندما نص بأن تقوم الزوجة بتقديم طلب الطلاق إلى مكتب التسوية بمحكمة الأسرة الذي يفصل فيه خلال خمسة عشرة يوماً لا يجوز تجاوزها إلا بموافقة الخصوم، فإذا لم يتم حسم النزاع رفع الأمر إلى المحكمة في مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ طلب أي من أطراف النزاع للفصل في الدعوى، نقول: مع كل هذا لا زالت المشاكل العملية تواجه الزوجة في مسيرتها لرفع دعوى الطلاق، وهي على النحو التالي:

- تعاني الزوجة المشكلات غير المنتهية مع قلم المحضرين لإعلان صحيفة الدعوى لإعادة الإعلان، مع العلم أن دعاوى الأحوال الشخصية كان يكتفى فيها بإعلان الخصم بصحيفة الدعوى دون الحاجة لإعادة الإعلان.

- ثم تعرض المحكمة الصلح على الزوجين في حالة وجود أولاد، ويفترض هنا حضور الزوج، وفي حالة عدم حضوره تؤجل الدعوى للإعلان بعرض الصلح، وهنا قد يحضر الزوج ويلتمس التأجيل للاطلاع وتقوم المحكمة بالتأجيل، ويكتسب الزوج مدة أخرى لإطالة أمد النزاع وإرهاق الزوجة قضائياً.

- ثم تحيل المحكمة الدعوى للتحقيق لتثبت المدعية بشهادة الشهود الضرر الواقع عليها، وهنا قد يلجأ الزوج إلى أقدم الحيل القضائية للتأجيل، فلا يحضر شهود ويلتمس التأجيل للشهود مرة أخرى، وفي أغلب الأحيان تستجيب المحكمة إلى طلب الزوج وتقوم بالتأجيل مرة أخرى.

ومن ضمن المشكلات التي تثور في شأن إحالة الدعوى للتحقيق هي عدم وجود شهود على الواقعة لدى الزوجة، أو لعدم رغبة أحد في الإدلاء بالشهادة كحالة ضرب الزوج لزوجته، وقد تكون الزوجة قد حررت ضد زوجها محضر بالضرب وصدر عليه حكم جنائي بالحبس، ورغم ذلك فإنه لا يُعد دليلاً كافياً أمام المحكمة لإثبات الضرر الواقع عليها من جراء ضرب الزوج لها، وقد يكون شهود الواقعة أقارب الزوجة وهنا يشكك الزوج في شهادتهم، وقد لا تقتنع المحكمة بأقوالهم للقرابة التي بينهم وبين الزوجة، وهنا ترفض الدعوى ويكون مصير الزوجة إما الرضا بالأمر الواقع، أو اللجوء مرة أخرى إلى ساحات المحاكم بدعوى أخرى بسبب جديد ويكون المصير كما كان لسابقتها إذا لم يتوفر لديها الشهود.

وحتى إذا أثبتت الزوجة الضرر وحصلت على حكم بالتطليق للضرر من محكمة أول درجة، عليها استكمال المسيرة عند قيام الزوج باستئناف الحكم الصادر لصالح الزوجة، وفي أغلب الأحيان يستفيد الزوج بالمدة القانونية المقررة للاستئناف وهي ٤٠ يوماً من تاريخ صدور الحكم، ويقوم بالاستئناف في الأيام الأخيرة قبل انقضاء هذه المدة (على سبيل المثال اليوم ٣٩)، وتبدأ معاناة الزوجة مرة أخرى أمام محكمة الاستئناف والتي قد تحيل الدعوى مرة أخرى لسماع الشهود وطلب تأجيل لإحضارهم من قبل الزوج، وتستمر الدعوى إلى أن تقضي محكمة الاستئناف إما بتأييد الحكم المستأنف أو إلغاءه.

وسلبيات ما تم عرضه تتمثل في نقطتين أساسيتين

أولهما: ربط حق المرأة في التطليق بقناعة القاضي بأن هناك ضرراً قد وقع عليها.

ثانيهما: الإجراءات المطولة للحصول على الطلاق والتي تتعارض تماماً مع ما جاء به التشريع الإسلامي في هذا الصدد.

وسنوضح هاتان النقطتان على النحو التالي:

الأمر الأول: ربط حق المرأة في التطليق بقناعة القاضي بوقوع ضرر عليها

من المقرر والثابت أن التشريع الإسلامي يولي الأسرة اهتماماً كبيراً، ويقرر أن الرابطة التي تجمع بين الزوجين يجب أن تتحرك في إطار المودة والرحمة بهدف تحقيق

السكينة لأطرافها، أما إذا تعرضت الحياة الزوجية للجنوح بعيداً عن المقصود منها والتي لو ألزم الزوجان بالبقاء على ما بينهما من بغض وكراهية لأكلت الضغينة قلوبهما وكاد كل منهما للآخر وسعى للخلاص منه بما يتهيأ له من وسائل، وقد يهمل أحدهما صاحبه ويلتمس المتعة عند غيره، وبذلك تصبح الحياة الزوجية منفذاً لكثير من الشرور والآثام والمخادنات البغيضة بعد أن كانت سياجاً لشرف الزوجين وإعفافهما. ولهذا شرع الله الطلاق ليتخلص به الزوجان من المفاسد والشرور التي قد تترتب على بقاء حياة كريهة، وليستبدل كل منهما بزوجه زوجاً آخر قد يأتلف معه ويتبادل معه المودة والرحمة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ **وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا** ﴾ [النساء: ١٣٠].

وقد حدد الله سبحانه وتعالى في محكم آياته بوضوح تام الخطوات التي يجب اتباعها عند إيقاع الطلاق بداية من معالجة عثرات الحياة الزوجية بما يوجه إليه الزوج من سلوك تجاه زوجته إذا كان الشقاق بسببها، ووجه الزوجة إلى ما يجب اتباعه إذا كان الشقاق من جانب الزوج، وإذا فشلت هذه الخطوة فالتالي هو حكم عدل من أهلها وأهله لحفظ سرية العلاقة الزوجية ولمعالجة الشقاق بينهما، فإذا لم تنجح هذه الوسيلة فيكون الطلاق ووجه الإسلام إلى أنه يكون في فترة طهر الزوجة التي لم يواقعها فيها، وإذا حدث الطلاق فالزوج مأمور بالأمر الإلهي ألا يخرج الزوجة من منزل الزوجية، والأمر لها ألا تخرج طوال فترة العدة (أول سورة الطلاق)، والزوج مأمور بحسن المعاشرة. وحكمة بقاء الزوجين معاً خلال هذه الفترة أنه قد يعاود من رغب في الطلاق منهما التفكير، وقد يجد أن الأنسب الاستمرار في الحياة الزوجية ويلتئم الشمل بين الزوجين ثانية مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ **لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا** ﴾ [الطلاق: ١].

أما عند انقضاء العدة بدون رغبة الزوجين أو أحدهما في مواصلة الحياة الزوجية، فالتوجيه الإلهي يكون إما الإمساك بالمعروف أو المفارقة بالمعروف، وأوجبت الآية القرآنية إحصاء العدة وأمر بإشهاد شاهدين عدلين على ذلك حتى لا يلتبس الحساب

عليهم لما يترتب على هذا من حقوق لكلا الزوجين ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢].

ويحذر التشريع القرآني الأزواج من إمساك زوجاتهم بغرض المضارة، ويعتبر ذلك هزوا بآيات الله لن ينال من يقترفه سوى الخسران المبين. ويدعوهم ليتقوا الله في كل ما يقدمون عليه من أعمال قد تخفى سوءتها على البشر ولكنها لا تخفى على الله العليم بكل شيء. يقول سبحانه: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وإذا علمنا أن الزواج عقد رضائي يشترط موافقة المرأة عليه، ونحن نعلم أن من له حق الموافقة على إنشاء عقد ابتداءً يكون له حق الخروج منه.

هذا إلى جانب أن التشريع الإسلامي لم يعط لأحد أياً كان سواء كان يمثل سلطة قضائية أو غيرها الحق في أن يقدر الضرر الواقع على المرأة، فمبررات الضرر ليست دائماً مادية، بل هي نفسية ومعنوية، والضرر لا يقدره سوى المتضرر. كما أن الشرع لم يوجب على المرأة أن تقدم دليلاً مادياً على وجود ضرر لحق بها، حيث بلغ الحس الإسلامي غاية في الرقي عندما جعل أسرار الحياة الزوجية أمانة لها عند الله خطرها وحذر من إفشائها، فيما رواه مسلم من حديث أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه، ثم يفشي سرها».

ولقد طبق العارفون هذا المبدأ تطبيقاً دقيقاً، فقد روي عن بعض الفاقهين أنه أراد طلاق زوجته، فقيل له: ما الذي يريبك فيها؟ قال: العاقل لا يهتك ستر امرأته، فلما طلقها قيل له: لم طلقتها؟ فقال: ما لي ولامرأة غيري.

ويعلمنا الله سبحانه ألا يسيء أحد الزوجين للآخر عند الافتراق ولا أن يكون هذا الافتراق سبباً في قطع العلائق بين الأسر التي ارتبطت ببعضها البعض يوماً ما، فيقول سبحانه: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، بل ينبه إلى أن النفوس قد تصفوا بعد أن تنافرت ويلتئم الشمل ثانية بعد أن ظنا أنه لن يجتمع مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

ومن هذا يتبين لنا بوضوح خطأ ربط حق المرأة في الحصول على الطلاق بقناعة القاضي وما يضطرها إلى إثبات صدقاً أو كذباً أن زوجها هو أسوأ من يدب على الأرض لتقنع القاضي وتنال حقها في مخالفة صريحة لكل ما جاء به التشريع الإسلامي.

الأمر الثاني وهو المتعلق بالإجراءات المطولة للحصول على الطلاق

يتضح مما سبق الإشارة إليه طول الفترات الزمنية التي تشقى فيها المرأة من أجل الحصول على الطلاق بما يتصادم تماماً مع التشريع الإسلامي الصحيح كما أشرنا إليه، فما تعانيه المرأة في ظل نصوص القانون هو الإعنات بعينه والمضارة المؤكدة التي حذر منها الله سبحانه وتعالى أشد التحذير. والقاضي هو الملاذ لتطبيق أحكام الشرع عندما تغيب ضمائر البعض وليس عليه إعانتهم على الإضرار بالمرأة من خلال تلك الإجراءات التي تتعذب بها المرأة ويعارضها الشرع تمام المعارضة. (يرجع لسورة البقرة آية ٢٣١ الصفحة السابقة).

وعليه فيقترح أنه إذا لجأت الزوجة للمحكمة بدعوى التطليق وفشلت محاولات الصلح التي يقوم بها مكتب التسوية على النحو الموضح بالقانون، ترفع الدعوى إلى المحكمة خلال سبعة أيام ليحكم القاضي وجوبياً بالطلاق للزوجة في الجلسة الأولى.

أما ما عدا هذا من حقوق والتزامات مادية بين الزوجين فهي وحدها التي تكون محلاً للتقاضي في مرحلة تالية، وعلى كل طرف أن يثبت حقه أمام القضاء، وتكون هذه الحقوق والالتزامات هي التي يجري بشأنها تيسير إجراءات التقاضي.

(٢) إجراءات إثبات الطلاق

أراد المشرع أن يدرأ عن كل من الزوجين خطورة أن ينكر الزوج الآخر حدوث الطلاق مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من خلاف، فنص في المادة ٢١ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ على أنه لا يعتد في إثبات الطلاق وعند الإنكار إلا بالإشهاد والتوثيق، سواء تم الطلاق من الزوج أو إذا كانت الزوجة قد طلبت تطليق نفسها إذا كانت قد احتفظت لنفسها بالحق في ذلك في وثيقة الزواج. كما أوجب على الموثق أن يثبت ما تم من إجراءات على النموذج المعد لذلك. ولا يعتد في إثبات الطلاق في حق أي من الزوجين إلا إذا كان حاضراً إجراءات التوثيق بنفسه أو من ينوب عنه أو من تاريخ إعلانه بموجب ورقة رسمية.

ومع ما تتضمنه هذه الفقرة من إيجابيات، إلا أنها تعرض المرأة إلى الوقوع في موقف يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وهذا يتضح من أن القانون لم يشير إلى ما يقع به الطلاق، وسبق وأشرنا أنه أحال كل ما لم ينص عليه إلى أرجح الأقوال لدى أبي حنيفة (المادة الثالثة من القانون ١ لسنة ٢٠٠٠).

وإذا رجعنا إلى الفقه لنرى ما يقع به الطلاق نجد أنه يقع بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية، سواء أكان ذلك باللفظ، أم بالكتابة إلى الزوجة، أم بالإشارة من الأخرس، أو بإرسال رسول.

والطلاق باللفظ قد يكون صريحاً، وقد يكون كناية، فالصريح هو الذي يفهم من معنى الكلام عند التلفظ به، مثل: أنت طالق، ومطلقة، وما اشتق من لفظ الطلاق.

والطلاق بالكناية ما يحتمل الطلاق وغيره، مثل: أنت بائن، فهو يحتمل البينونة (معناها البُعد والمفارقة) عن الزواج، كما يحتمل البينونة عن الشر، ومثل: أمرك بيدك، فإنها تحتمل تمليكها عصمتها، كما تحتمل تمليكها حرية التصرف. ومثل: أنت عليَّ حرام، فهي تحتمل حرمة المتعة بها، وتحتمل حرمة إيذائها، واللفظ الصريح يقع به الطلاق من غير احتياج إلى نية تبين المراد منه لظهور دلالته ووضوح معناه. ويشترط في وقوع الطلاق الصريح أن يكون لفظه مضافاً إلى الزوجة، كأن يقول: زوجتي طالق، أو أنت طالق. أما الكناية فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية.

ومذهب أبي حنيفة في هذا يأخذ باللفظ الصريح وبالكناية بالنية، وبالنسبة للإشهاد على الطلاق ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد باعتباره من حقوق الرجل ولا يحتاج الرجال إلى بينة كي يباشر حقه، ويقررون أنه لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ما يدل على مشروعية الإشهاد، ولم يخالف في هذا إلا فقهاء الشيعة الإمامية.

وبناء على ما سبق نواجه بموقف لم يعالجه القانون، وهو حالة إيقاع الزوج الطلاق على زوجته وفقاً لما جاء بمذهب أبي حنيفة، ولم يذهب لتوثيقه إعناتاً وإضراراً بالمرأة أو غياباً للضمير، عندئذ تجد المرأة نفسها مطلقة شرعاً وغير مطلقة قانوناً، مما يوقع بها أضراراً جسيمة.

ولحسم هذا التعارض بين الموقف الفقهي الشرعي وبين الموقف القانوني يقترح إضافة فقرة تنص على ما يلي: في حالة عدم قيام الزوج بتوثيق الطلاق يكون للزوجة أن تتقدم بطلب توثيقه خلال أسبوعين من ادعائها بوقوعه. وأن يتم إعلام الزوج - بالطرق الرسمية المتبعة - بما تدعيه الزوجة، ويطلب حضوره أو من ينوب عنه بتوكيل رسمي لنفي أو إثبات هذا الادعاء، فإذا امتنع الزوج عن الحضور خلال خمسة عشرة يوماً من تسلمه الإعلان يمضي الأمر بقولها.

وترجع مبررات السرعة في حسم هذا الموقف إلى ما أوجبته الآية القرآنية من إحصاء العدة والواردة بسورة الطلاق آية (١)، يقول سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، ويأتي التأكيد على هذا في نهاية الآية ذاتها من خلال قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥ﴾ [الطلاق: ١].

وكما أوجبت الآية الكريمة بإحصاء العدة أمر بإشهاد شاهدين عدلين على ذلك، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ فَارِقُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٍ مِّنكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِۚ ذَٰلِكُمۡ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [الطلاق: ٢]. وحرص الإسلام وتدقيقه في حساب العدة يؤكد رغبة الشارع العليم في ألا تضار الزوجة بخطأ حساب يوم واحد.

فحفظ الحقوق تكفل بها الشارع الحكيم ولم يتركها عرضة للضياع في يد أفراد تغلبت أهوائهم وضلوا الطريق إلى الحق إما عن جهل أو تجاهل، لذا كان حرص الشارع العليم على تأكيد وتوضيح حق كل فرد بما لا يحتمل الضرر به أو بغيره. ويدعو الله سبحانه الناس جميعاً ليتقوه في كل ما يقدمون عليه من أفعال قد تخفى سوءتها على البشر ولكنها لا تخفى على الله العليم بكل شيء ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣١].

٣) مخالفة مادة التفريق للعيب للأحكام العامة للطلاق

تنص المادة ٩ من الباب الثالث بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ في شأن التفريق للعيب على ما يلي: «للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجنون والجذام والبرص، سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به، أم حدث بعد العقد ولم ترض به، فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق».

فمنع الزوجة من حقها في الانفصال عن زوجها يتصادم مع حق الطلاق غير المشروط الذي منحته الشريعة لكل من الزوجين بعد الفشل في علاج أسباب الشقاق بينهما.

فإذا كان التشريع الإسلامي قد جعل الطلاق حقاً بيد الرجل، إلا أنه لم يهمل جانب المرأة وحقها في الطلاق، حيث أجاز لها أن تشترط على الزوج أن يكون أمرها إلى نفسها تطلق نفسها وقتما شاءت أو كلما شاءت أو كيفما شاءت وتسمى المفوضة. وجعل لها أيضاً الخلع طريقاً للتخلص من الرابطة الزوجية، يقول سبحانه وتعالى سورة البقرة آية ٢٢٩: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾، فالتلقين الإلهي لم يحدد الأسباب التي يخشى في حالة وجودها ألا تتمكن الزوجة من إقامة حدود الله، وإنما الكلمة جاءت في لفظ عام، فالأسباب التي تؤدي لهذا أعظم من أن تحد ومتغيرة حسب الأزمنة والأمكنة والتكوين الشخصي.

أيضاً ما رواه البخاري، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة ثابت بن قيس أتت رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق، إلا إنني أبغضه وإني أخشى الكفر في الإسلام، فقال الرسول ﷺ للزوج أن يقبل الحديقة التي أعطاها لها مهراً ويطلقها.

فإذا تأملنا عظمة التشريع الإسلامي من خلال هذه النصوص نجد أن المشرع العليم أعطى المرأة الحق في الطلاق بناءً على النتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على إرغامها في الاستمرار في عشرة تأباها مع زوج ترفضه وليس على الأسباب التي تبديها كموجبات للطلاق، فآية سورة البقرة أباحت لها الطلاق لمجرد الخشية من عدم إقامة حدود الله إذا استمرت في عشرة ترفضها.

وفي الحديث الشريف عن امرأة ثابت بن قيس بالرغم من أنها تشهد له بالفضل في خلقه ودينه، إلا أنها تبغضه وتخشى أن تأتي من الأفعال ما يخرجها إلى حيز الكفر إن استمرت في الحياة معه. فالضرر لا يقدره سوى المتضرر نفسه، ومبررات الضرر كما تكون مادية تكون أيضاً نفسية ومعنوية.

لذا يقترح أن تعدل المادة لتصبح على النحو التالي: «للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيباً لا يمكن البرء منه، سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به أو تزوجته عالمة بالعيب ولم تستطع الاستمرار معه بسببه.

٤) مخالفة المادة ٨ من الباب الثاني في شأن المفقود للأحكام العامة للزواج حيث تنص المادة على ما يأتي

«إذا جاء المفقود أو لم يجيء وتبين أنه حي فزوجته له ما لم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الأول، فإن تمتع بها الثاني غير عالم بحياته كانت للثاني ما لم يكن عقده في عدة وفاة الأول».

ومخالفة هذه المادة للأحكام الشرعية للزواج ترجع إلى أنها أغفلت تماماً إرادة المرأة في أن تكون مع الزوج الأول أم الثاني، خاصة وأن الركن الحقيقي للزواج ينص على رضاء الطرفين وتوافق إرادتها في الارتباط، وهو ما يسمى فقهياً بالإيجاب والقبول، وأن أي زواج ينعقد بدون موافقة المرأة فهو باطل شرعاً.

لذا يقترح تعديل نص المادة على النحو التالي:

«وإذا عاد المفقود الذي حكم بوفاته وتبين أنه كان على قيد الحياة وكانت زوجته قد تزوجت بغيره، فلها أن تختار أي الزوجين تفارق، مع مراعاة أحكام العدة إذا تركت الزوج الثاني ثم إنشاء عقد زواج جديد مع الزوج الأول».

٥) مادة الخلع وسلبيات التطبيق

نصت المادة ٢٠ من قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية على نظام الخلع، فقضت بأن للزوجين أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع، فإن لم يتراضيا عليه وأقامت الزوجة دعواها بطلبه وافتدت نفسها وخالعت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية وردت عليه الصداق الذي أعطاه لها حكمت المحكمة بتطليقها عليه.

ولا تحكم المحكمة بالتطليق للخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين وندبها لحكمين لموالاة مساعي الصلح بينهما خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. وبعد أن تقرر الزوجة صراحة أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما وتخشى إلا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض. كذلك نص القانون على أنه لا يصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط حضانة الصغار أو نفقتهم أو أي حق من حقوقهم.

ويقع بالخلع في جميع الأحوال طلاق بائن، كما أن الحكم بالتطليق للخلع يكون في جميع الأحوال غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن.

وتشريع الخلع يستند إلى ما أثبته القرآن الكريم من حق المرأة من خلال الآية القرآنية الكريمة: ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِۦ**﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ثم جاءت السنة النبوية لتوضح لنا معنى الفداء المذكور في الآية الكريمة من خلال حديث امرأة ثابت بن قيس مع الرسول ﷺ الذي تقرر بأنه الصداق فقط بدون شيء آخر كما ورد في الحديث: «أتردين عليه حديقته؟»، فقالت: نعم وزيادة، فقال عليه الصلاة والسلام: «الحديقة فقط أما الزيادة فلا».

وعلينا أن نلاحظ أن الشرع يحرم على الرجل أن يؤذي زوجته بأي صورة من صور الإيذاء حتى تضجر وتخلع نفسها، حيث قال سبحانه وتعالى في سورة النساء آية (١٩): ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًاۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ ﴾. ويرى الإمام مالك أنه في هذه الحالة فالخلع باطل، والبدل مردود ولو حكم به القضاء.

وهناك أمر نود إيضاحه بالنسبة للمهر الذي يجب على الزوجة أن ترده للزوج في حالة الخلع، وهو أن المهر المفروض للمرأة في الإسلام هو حق خالص لها ليس لأبيها ولا لأقرب الناس منها أن ينتقص منه شيئاً، وليس لها أن تساهم به في إعداد منزل الزوجية؛ لأن الإسلام أوجب على الزوج أن يهيئ للزوجة مسكناً مجهزاً لائقاً بمستوى الزوجة الاجتماعي.

ولقد أوجب الإسلام للمرأة المهر ليكون بجانب ما قد يؤول إليها من مال موروث أو مكتسب سنداً في مستقبل أيامها إذا اضطرتها الظروف للحاجة إلى المال، فتلجأ إلى هذا الرصيد الذي يصون لها كرامتها ويحفظها من الهوان، إلا أننا للأسف لا ننهج هذا النهج في الواقع المعاش، حيث تقوم الزوجة بإعداد منزل الزوجية وتضيف على المهر مبالغ غير محددة القدر لهذا الغرض ولا تستثمره في الغرض الذي من أجله شرع. وعندما يكون على المرأة رد المهر للزوج في حالة مطالبتها بالخلع تثار عدة إشكاليات على النحو التالي:

١) دفع الزوج في المحكمة بصورية المهر

في أغلب الأحوال ومن أسباب إطالة أمد النزاع يقوم محامي الزوج بالدفع بصورية المهر المقدم للزوجة ليقوم القاضي بإحالة الدعوى للتحقيق ليثبت الزوج هذه الصورية، ويقوم بإحضار شهود لإثبات أن المقدم المدفوع للزوجة أكثر من الثابت بعقد الزواج، وفي الغالب يشتط في المبلغ الذي يدعيه، وللزوجة أن تثبت عكس ما يدعيه. وهذا يستتبع بالضرورة تأجيل الدعوى أكثر من مرة للشهود.

لذا يقترح أن المهر المقدم للزوجة لا بد من كتابته نصاً في العقد ويكون هو المبلغ الذي يسترده الزوج عند الخلع لأن ما هو ثابت في أوراق رسمية لا يلغيه إلا أمر آخر مثبت بصورة رسمية، فوجود معلومة مغلوطة في عقد رسمي يؤدي إلى إلغائه.

وادعاء الزوج بأن الصداق الذي دون بالعقد كان رمزياً للتهرب من الرسوم المقررة عليه للدولة لا يجب الأخذ به؛ لأن مرتكب هذه المخالفة لا يجب أن يكافأ بكل الإجراءات المتعسفة التي تحدث بالمحاكم من أجل تعطيل حق الزوجة في الحصول على الطلاق هذه الإجراءات التي تذهب بكل ما كان يبتغيه المشرع من النص على الطلاق خلعاً، لذا لا بد أن يمضي الأمر وفقاً لما هو ثابت في عقد الزواج.

٢) عدم اقتناع بعض القضاة بقانون الخلع

بعض القضاة في مصر لا يقتنعون بقانون الخلع، مما يؤدي إلى عرقلة صدور حكم في الدعوى لكون القاضي يقوم بإحالة الدعوى للتحقيق مثلاً لإثبات الضرر الواقع على الزوجة عن طريق الشهود مما لا يجعل هناك فرق بين الخلع والتطليق للضرر. وأيضاً إحالة الدعوى للمحكمين - كما كان في نص المادة ٢٠ - وتأجيلها أمامهم أكثر من مرة. علماً أن اللجوء إلى الحكمين يكون في حالة الطلاق، سواء كان برغبة الزوج أو الزوجة، أما بالنسبة للخلع وكما ورد في آية سورة البقرة والحديث النبوي الذي أشرنا إليه سالفاً، فلم يكن هناك نص أو توجيه لوجود حكمين قبل إنفاذ الخلع.

٣) الخلاف في وجهات النظر بين القضاة حول المنقولات الزوجية

يقوم بعض القضاة بوقف دعوى المنقولات الزوجية تعليقاً لحين الفصل في دعوى الخلع. وأيضاً يعتبر البعض منهم أن المنقولات الزوجية جزء من المهر الذي يجب على الزوجة أن تقوم برده على الرغم من أن الشرع والقانون لم يأت بهما نص يدل علي أن الزوجة ترد للزوج شيئاً خلاف المهر المقدم إليها.

كل هذه الأمور يترتب عليها إطالة أمد النزاع وطول فترة تردد المرأة على المحاكم وما يعرضها كل هذا من مشاق نفسية ومادية ويشكل عليها إعناتاً آخر في صورة جديدة

يجب أن يبرأ منها كل من بيده القدرة على إعطائها حقها الذي نص عليه الله سبحانه بدون انتقاص أو معاناة.

والملاحظة الأخيرة فيما ورد بهذا القانون من مواد فتتعلق بالعقوبات المقيدة للحرية والعقوبات المادية المنصوص عليها في (الأحكام العامة بالقانون)، حيث أنها تقررت منذ فترة زمنية بعيدة وأصبحت الآن منتقصة القيمة من حيث تحقيق الردع العام والخاص المقصود منها، ويتضح هذا من مراجعة تلك المواد، حيث نجد أن المادة ٢٣ مكرر (الواردة في الأحكام العامة) تنص على ما يلي:

- يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا خالف أياً من الأحكام المنصوص عليها في المادة (٥ مكرر) من هذا القانون، (وهي المادة التي توجب على المطلق أن يوثق الطلاق خلال ثلاثين يوماً).

- كما يعاقب الزوج بالعقوبة ذاتها إذا أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقته مع خلاف ما هو مقرر في المادة ١١ مكرراً.

- ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً إذا أخل بأي من الالتزامات التي فرضها عليه القانون. ويجوز أيضاً الحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تجاوز سنة.

هذه بعض الملاحظات على ما ورد بقوانين الأحوال الشخصية المطبقة بمصر حالياً، ولقد سبق وذكرنا أن القوانين الوضعية المنظمة للأحوال الشخصية قد صيغت على أساس من أحكام الشريعة وأحكام الفقه الإسلامي، لذلك يكون من الأهمية بمكان أن نعرف كل من الشريعة والفقه والفرق بينهما.

والشريعة بإيجاز تتكون من مصدرين أساسيين هما: القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة.

والفقه بإيجاز أيضاً هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، وهو وجه من وجوه الفهم والتفسير لنصوص الشريعة وأحكامها من الناحية العملية.

ومن هنا يتضح الفرق بين الشريعة والفقه

- فالشريعة نظام إلهي أوصى الله بها إلى نبيه ليبلغها إلى الناس. والفقه منهج علمي يسلكه المجتهدون ليستنبطوا الأحكام وما دام الناس متفاوتين في وسائل اجتهادهم تبعاً لاختلاف طاقتهم وثقافتهم والبيئة التي تأثروا بها، فإن ما يستنبطونه من الأحكام يكون مختلفاً تبعاً لذلك.

- أحكام الشريعة أحكام ملزمة للناس ومخالفتها عصيان. وأحكام الفقه اجتهادية، والمجتهد على منهج علمي مأجور إن أصاب أو أخطأ، ومن ثم فإن مخالفة أحكام الفقه مخالفة لمنهج علمي من مناهج المجتهدين.

- اكتملت أحكام الشريعة بانتهاء الوحي ووفاة الرسول ﷺ، ولكن الباب ما زال مفتوحاً لاستنباط أحكام فقهية جديدة ومناقشة أحكام فقهية قديمة.

وإذن فإن الحكم إذا كان من أحكام الشرعية فإن الناس مكلفون باتباعه التزاماً وديانة، وإذا كان من أحكام الفقه ففي مناقشته وفي مدى الأخذ به مجال لعلمائهم وأصحاب الرأي فيهم. وعلى ذلك فإن الفتاوى إذا لم تعتمد على نص تكون أقيستها في كثير من الأحوال مستمدة من حكم العرف السائد في ذلك الزمان، وإن الاجتهاد في هذه الحالة هو رأي، والرأي يخطئ ويصيب، وخاصة عندما يختلف الزمان والمكان والمصلحة المبتغاة من الفقيه.

وكما سبق وذكرنا فإن قانون الأحوال الشخصية بمصر يلتزم في مواده بما جاء بمذهب الإمام أبي حنيفة، وقد يكون من المفيد أن نتعرف على تاريخ المذهب الحنفي لنقف على مدى الأهمية في الالتزام بمذهبه ومدى إمكانية العدول عنه إلى غيره أو الأخذ بأرجح الأقوال لديه ولدى غيره من الفقهاء والعلماء بما يحقق المصلحة للناس خاصة، وأن مصالح الخلق والعباد في عصرنا الحديث وما يكتنفه من متغيرات تختلف اختلافاً جذرياً عما كانت عليه ظروف المجتمعات السابقة وقت أن أصدر فقهاءنا الأجلاء فتاويهم المحققة للمصلحة التي لا شك بها لزمانهم وأعرافهم.

تاريخ المذهب الحنفي في مصر

منذ تولى الإمام أبو يوسف منصب القاضي الأول في بغداد صار لمذهب أبي حنيفة المنزلة الأولى في الحكومة الإسلامية؛ لأن أبا يوسف تلميذ أبي حنيفة كان لا يولي القضاء في الأقاليم الإسلامية الخاضعة لسلطان العباسيين إلا من كان من فقهاء العراق الذي اختاروا مسلك أبي حنيفة طريقاً لاستنباطهم، وبذلك صار ذلك المذهب هو مذهب الدولة العباسية، ولقد كانت مصر من الأقاليم الإسلامية التي كان مذهب أبي حنيفة هو مذهبها الرسمي. وكان المذهب الحنفي ممكن السلطان بمقدار استمكان سلطان العباسيين في مصر. ولكن كان للمذهبين الشافعي والمالكي سلطان في الشعب لأن الشافعي أقام بمصر آخر حياته ودفن بها. وغير من فقهه الذي وضعه في العراق بما يتلاءم وما يحقق مصلحة المجتمع المصري وفقاً لظروفه المغايرة لظروف مجتمع العراق.

وكان لمالك تلاميذ كثيرون بمصر، وبسبب هذا كان في عهد الدولة الطولونية والأخشيدية قضاة من هذين المذهبين مع القاضي الحنفي، وكانت رياسة القضاء بين هؤلاء الثلاثة يتولاها الحنفي تارة والشافعي أخرى والمالكي ثالثة.

ولما تولى الفاطميون أمر مصر جعلوا المذهب الرسمي هو مذهب الشيعة الإسماعيلية وأغضوا عن انتشار المذهبين المالكي والشافعي وحاربوا المذهب الحنفي؛ لأنه مذهب خصومهم العباسيين ولم يكن له في الشعب مكانة المذهبين الأولين فيغضوا عن محاربته إرضاء للشعب.

ولما قامت الدولة الأيوبية بعد الفاطمية مكنت للمذهب الشافعي والمذهب المالكي ولم تقم قائمة للمذهب الحنفي في أول أمرها حتى إذا ولي نور الدين الشهيد أمر الشام - وكان حنفياً - نشر المذهب في ربوعه ثم ذاع في مصر بين الشعب وإن كان في ذلك دون المذهبين السابقين.

ولقد كان يدرس بالمدارس التي أنشأها الأيوبيون، ولما كثرت المدارس في آخر عهدهم ثم في عهد المماليك من بعدهم شملت الدراسة المذاهب الأربعة ولم تخص مذهباً بالدراسة دون غيره، وتوج المماليك عهدهم بأن جعلوا قضاة من المذاهب الأربعة.

ومنذ حكم محمد علي اقتصر القضاء في آخر الأمر على المذهب الحنفي وصار له السلطان الأول في الدولة ابتداء، وكان يقضى بهذا المذهب في كل الوقائع سواء أكان ذلك يتعلق بنظام الأسرة أم يتصل بمعاملات الناس بعضهم مع بعض.

ولقد تواردت بعد ذلك القوانين الأوروبية على مصر وصار القضاء بها في المعاملات المالية والجنائية وتنظيم الدولة في عامة شئونها، ومنذ ذلك الحين اقتصر العمل بمذهب أبي حنيفة على شئون الأسرة، سواء أكان في الزواج أم في توزيع الثروة بين آحادها أو ما يقارب ذلك، ولذلك صار العمل بالمذهب الحنفي في الزواج والولاية والهيئات والوصايا والأوقاف والمواريث.

ولكن تطبيق المذهب الحنفي وحده في مصر قد صحبه أمران ضج بالشكوى منهما ذوو الفكر في مصر: أحدهما شكلي وثانيهما موضوعي، وذلك على النحو السابق شرحه في بداية الدراسة.

من هنا يظهر الاحتياج إلى قانون للأحوال الشخصية يتلاءم مع العصر الحالي ويواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها، ويمكن أن يستمد من المختار من المذاهب الفقهية الأربعة مجتمعة بحيث يسطر قانون الأحوال الشخصية من أكثر الأقوال الفقهية تحقيقاً للمصلحة، وفي ذات الوقت يكون محققاً للفلسفة الحقيقية للتشريع الإسلامي ومقاصده التي تهدف أساساً لصالح العباد.

ولنستهدي بقول رسولنا الكريم ﷺ: «يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد للأمة أمر دينها».

ولا شك أن هذا التجديد الذي علينا أن نسعى إلى تحقيقه لا يتعلق بثوابت الدين، ولكن بجانب المعاملات بين العباد التي جاء التشريع ليحقق أسمى درجات الخير والرشاد للخلق، وما علينا إلا أن نفقه ما جاء إلينا ونخرجه إلى الواقع المعاش منهجاً سوياً للحياة.

ورحم الله أسلافنا عندما كانوا يرددون قولهم: «اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه».

أهم المراجع

- القرآن الكريم.
- صحيح البخاري، فتح الباري بشرح البخاري للحافظ شهاب الدين ابن الفضل العسقلاني، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٩.
- تفسير الطبري، جامع البيان من تأويل أى القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩.
- البهي (محمد) الإسلام في حياة المسلم، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٣.
- أبو زهرة محمد:

  أ - تنظيم الإسلام للمجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥.

  ب - الأحوال الشخصية.
- الشال، (يوسف) الإسلام وبناء المجتمع الفاضل، إصدار مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٢.
- دروزه، (محمد عزه) المرأة في القرآن والسنة، المكتبة المصرية، بيروت، ١٩٦٧.
- رضوان زينب:

  أ - النظرية الاجتماعية في الفكر الإسلامي، أصولها وبناؤها من القرآن والسنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

  ب - الأحكام المنظمة للأسرة المصرية على ضوء الشريعة والقانون الوضعي، دار الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.

  ج - المرأة بين الموروث والتحديث، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.
- سابق، (السيد) فقه السنة، المجلد الثاني، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، ١٩٨٥.
- شعبان، (زكي الدين) الزواج والطلاق في الإسلام، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.

- عبد الستار، (فوزية) المرأة في التشريعات المصرية، المجلس القومي للمرأة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.
- ورقة رأي حول قانون موضوعي جديد للأحوال الشخصية، غير منشور مقدم للجنة المرأة بأمانة السياسات، إعداد د. زينب رضوان، والدكتورة فاطمة خفاجي.
- قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.
- القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية.

٢١ - المجلس القومي للمرأة

أ. د. فرخندة حسن
الأمين العام
للمجلس القومي للمرأة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً لتفعيل دور المرأة والنهوض بها، بهدف تمكينها من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية، إيماناً بالمفاهيم الحديثة التي تركز على أن ثروة الدول تكمن أولاً وأخيراً في قواها البشرية، وأن التقدم والازدهار لا يتأتى إلا بمشاركة أفراد المجتمع رجالاً ونساءً على قدم المساواة في هذه الجهود، خاصة بعد أن ثبت من العديد من البحوث أن مشاركة المرأة هي عامل أساسي من أهم عوامل التغيير الجذرية التي لها أكبر الأثر على معدلات الفقر والنمو السكاني وعلى الأداء الاقتصادي للدولة بصفة عامة، وفي مصر إرادة سياسية على أعلى مستوى مساندة لهذا المفهوم الحديث، تجسدت في صدور القرار الجمهوري بإنشاء المجلس القومي للمرأة، كآلية وطنية تختص باقتراح ومتابعة وتقييم السياسات والخطط الوطنية الرامية إلى النهوض بالمرأة وإزالة جميع أشكال التمييز ضدها، وتمكينها من أداء دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

المجلس القومي للمرأة

أنشئ المجلس القومي للمرأة بالقرار الجمهوري رقم (٩٠) في فبراير عام ٢٠٠٠ كهيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية، ويضم ثلاثين عضواً من بين الشخصيات العامة وذوي الخبرة في شئون المرأة والنشاط الاجتماعي، ومدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويكون رئيسه بالانتخاب من بين أعضائه، وقد انتخب المجلس في أول اجتماع له السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية رئيساً له.

نص القرار المنشئ للمجلس على عدة تكليفات، الهدف منها النهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها، وزيادة مساهمتها في تنمية المجتمع، وذلك باقتراح الخطط القومية للنهوض بالمرأة والسياسات العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية وإدماج شئونها في برامج التنمية الشاملة وتضييق الفجوة النوعية التي مازالت قائمة في المجتمع في بعض المجالات، وحل المشكلات والتصدي للمعوقات التي قد تقف حجر عثرة في طريق المشاركة والمساهمة الجادة للمرأة في تنمية مجتمعها.

تمتد اختصاصات المجلس لتشمل متابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات فيما يختص بالمرأة واقتراح مشروعات القوانين التي تؤدي إلى النهوض بأوضاع المرأة وإبداء الرأي في جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بشئون المرأة، وهو الجهة التي لها حق تمثيل المرأة في المحافل الدولية.

نص القرار المنشئ للمجلس على أن تتشكل لجان دائمة لممارسة الاختصاصات التي تم ذكرها في مجالات التعليم، والتدريب، والبحث العلمي، والصحة، والسكان، والثقافة، والاقتصاد، والمشاركة السياسية، والعلاقات الخارجية، والتشريع، والإعلام، والبيئة، بالإضافة إلى لجنة للمحافظات، ولجنة للمنظمات غير الحكومية.

للمجلس القومي للمرأة أمانة فنية برئاسة الأمين العام تتولى مباشرة أعمال المجلس وإبلاغ قراراته وتوصياته واقتراحاته إلى الجهات المختصة، ويمثل المجلس في صلاته بالغير وأمام القضاء.

كان على المجلس أن يبدأ أنشطته بعملية بناء قدراته البشرية من خلال برامج تدريبية مكثفة داخل الوطن وخارجه؛ لضمان قيامه بدوره بالتكليفات الرئاسية، خاصة تلك التي في مجالات التخطيط والمتابعة والموازنات المستجيبة لمفهوم النوع الاجتماعي والإدارة على أساس الأداء والنتائج، وكلها مفاهيم حديثة كان يتحتم التدريب عليها.

تمكن المجلس من خلال بروتوكولات وبرامج تعاون مع مؤسسات الدولة الدستورية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، أتاحت له الاستفادة من موارده على أحسن وجه في مجال صياغة السياسات والتخطيط الاستراتجي وبناء القدرات المؤسسية.

يساند المجلس القومي للمرأة في تحقيق إنجازاته تبعيته المباشرة لرئيس الجمهورية ورئاسة السيدة الفاضلة قرينة السيد الرئيس له، هذا بالإضافة إلى تكليفات مرنة تسمح له ليس فقط باقتراح السياسات العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية حول

النهوض بالمرأة وتمكينها من القيام بدورها، وإنما تسمح له أيضاً بالمتابعة والتقييم مما شكل مناخاً داعماً كان له أكبر الأثر على أداء المجلس في سبيل الوفاء بالتكليفات الرئاسية، تحقق من خلاله الوصول إلى خطط قومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وموازنات للدولة مستجيبة للنوع الاجتماعي إلى حد كبير، وهو ما يعتبر من أهم إنجازات المجلس.

خطط قومية مستجيبة للنوع الاجتماعي

نجح المجلس القومي للمرأة في أن تتبنى الدولة مفاهيم النوع الاجتماعي عند صياغة الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢/ ٢٠٠٧) و(٢٠٠٧/ ٢٠١٢) من خلال إرساء القواعد والمعايير والآليات اللازمة، وقد قام المجلس بجهد فائق لتحقيق هذا الهدف إيماناً منه بأن آثاره الإيجابية لا تعود فقط على المرأة بل على الأسرة، وعلى المجتمع ككل.

ويعزى نجاح المجلس القومي للمرأة في تضمين شئون المرأة في نسيج الخطط القومية للتنمية الشاملة إلى عدة مقومات يأتي أهمها فيما يلي:

أولا: المقومات الدستورية والتشريعية

يأتي في مقدمة المقومات النص الدستوري الذي يؤكد على المساواة المطلقة غير المشروطة بين الجنسين في كل الحقوق والواجبات. كما جاءت القوانين المكملة للدستور تؤكد على مبدأ المساواة الدستوري، وإن كان هناك مازالت ثغرات طفيفة في عدد قليل جداً من القوانين يقوم المجلس القومي للمرأة بمراجعتها وإبداء الرأي فيها وإحالتها إلى المؤسسات الدستورية المعنية.

ثانيا: المقومات السياسية

يساند المقومات التشريعية إرادة سياسية على أعلى مستوى متمثلة في السيد رئيس الجمهورية الذي يؤمن ويوجه دائماً بأهمية مشاركة المرأة في كل أنشطة التنمية وحرصه على إزالة كافة أشكال التمييز ضدها.

ثالثا: المقومات التنظيمية والإدارية

لعل من أهم المقومات التي كانت سبباً في نجاح المجلس القومي في تضمين شئون المرأة في الخطط القومية للدولة هو ما ورد في القرار الجمهوري من نصوص أتاحت للمجلس القومي مرونة تسمح له بالتحرك الواسع والتنسيق مع كل مؤسسات الدولة الدستورية.

رابعا: المقومات العلمية والبحثية والتدريبية

تستند مشروعات الخطط التي يعدها المجلس ويحيلها إلى الحكومة على الأسلوب العلمي للتخطيط الذي يبدأ بالبحوث والدراسات وترجمة الأدبيات في مجال إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط للتنمية، والاستفادة من الخبرات في هذا المجال، سواء على المستوى القومي أو الدولي مما استدعى في بعض الأحيان إلى الالتحاق ببرامج التدريب في عدد من جامعات الدول المتقدمة التي تقوم بتدريس مفاهيم التخطيط المستجيب للنوع ضمن مناهجها.

خامسا: مقومات العمل الجماعي

حرص المجلس على فتح مجال واسع أمام أجهزة الدولة والجامعات ومراكز البحوث والمنظمات الأهلية للاشتراك في الأنشطة التي أدت إلى مساعدة المجلس في الوصول إلى الحقائق المرتبطة بأثر التمييز ضد المرأة على أرض الواقع من خلال مشاركة فاعلة من هذه الأجهزة على المستوى المركزي والمستويات المحلية.

عوامل مساندة

بجانب المقومات التي تم ذكرها كانت هناك عوامل أخرى مساندة، لعل أهمها هو **إنشاء وحدات لتكافؤ الفرص في الوزارات**، وهو ما تم في ٣٢ وزارة بناءً على مبادرة المجلس باقتراح إنشاء آليات لتكافؤ الفرص تتبع مباشرة للسادة الوزراء، وتهدف إلى إدماج شئون المرأة في خطط وبرامج الوزارة، وكذلك للتأكيد على حصولها على حقوقها الدستورية، ومشاركتها في كل مراحل اتخاذ القرار في مجال عملها، وقد كان

لهذه المبادرة أثر كبير في خلق مناخ مواتي داخل الوزارات، ولعل أبرزها هو ما يتم حالياً في وزارة المالية من خلال مشروع طموح «نحو موازنة عامة للدولة مستجيبة للنوع الاجتماعي».

استدعت الجهود التي تمت لإدماج المرأة في الخطط القومية، تطوير شامل في أساليب العمل وتبني مفهوم التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي، وصاحب ذلك برنامج شامل لبناء القدرات من خلال التدريب المكثف، وإعداد الأدلة التدريبية للعاملين في الوزارات وفي المجلس القومي للمرأة، وكذلك في القطاع الخاص وبعض المنظمات غير الحكومية تلك التي تتعاون مع المجلس.

كان لنتيجة هذه الجهود أن تطورت ونمت القدرة المؤسسية للمجلس القومي للمرأة تطوراً كبيراً يواكب كل الأساليب المستحدثة في هذا المجال، وما زال المجلس يقوم على تطوير قدراته المؤسسية باستمرار.

كانت عملية إعداد خطة النهوض بالمرأة بالتعاون الوثيق مع كل المؤسسات الدستورية المعنية بالدولة نموذجاً لممارسة مفاهيم التخطيط بالمشاركة على أرض الواقع، وهو ما تعكف مصر كدولة على تحديد وتفعيل آلياته وقنواته لتعزيز الأدوار المتكاملة لشركاء التنمية، كما تم لتطوير أسلوب وإعداد الخطة القومية، فكان النزول إلى القرى والنجوع لجمع بيانات عن احتياجات المرأة في الريف بمعاونة مركز معلومات مجلس الوزراء أكبر الأثر في تطوير نظم التخطيط، ليعزز مفهوم اللامركزية الذي تسعى الدولة إلى تبنيه، بالإضافة إلى ما تم من خلال برامج تدريبية للمسئولين عن التخطيط على كافة مستويات الإدارة المحلية، إذ تم تصميم برامج تدريبية مختلفة لكل مستوى، بدءاً من مستوى مجالس القرى إلى مستوى المراكز فمجلس المحافظة، أما في المناطق الحضرية فقد تم البدء من مستوى مجالس الأحياء إلى مجالس المدن إلى مجالس المحافظات. وبعد ذلك قام مسئولو كل مستوى إداري بإعداد الخطط المقترحة المستجيبة لاحتياجات الوحدات المحلية التي يمثلونها وتحليلها، ثم تم رفعها إلى مستوى الوحدات الإدارية الأعلى وصولاً إلى مستوى المحافظة، ثم تم تجميع خطط المحافظات في خطة واحدة شاملة تمت مناقشتها

وإعدادها مع وزارة التنمية الاقتصادية ومسئولي التخطيط في الوزارات المعنية، مما يشكل إجراءً غير مسبوق تحقق من خلاله تحديد الاحتياجات الفعلية للمرأة من الجذور، ويجسد مفهوم لامركزية التخطيط بدقة وكفاءة.

أدت كل هذه الجهود إلى أن يشيد به برنامج الأمم المتحدة الإنمائية بتجربة المجلس القومي للمرأة ويختارها كأفضل تطبيق *(Best Practice)* لمفاهيم التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي.

كما أشار البنك الدولي في تقريره عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *(MENA)* إلى تجربة المجلس القومي للمرأة في مصر واعتبرها من أفضل التجارب في المنطقة، وأنها نموذج يحتذى به داخل المنطقة وخارجها.

واستكمالاً لهذه الجهود يعكف المجلس في الوقت الحالي على تطوير المؤشرات النمطية المتبعة حالياً، واستحداث **مؤشرات جديدة غير نمطية** لقياس مدى استجابة الخطط لمفهوم النوع الاجتماعي بهدف رصد المكاسب التي تعود على النساء من تنفيذ هذه الخطط، وقياس مدى تحقيق مبدأ المساواة الدستوري.

المجلس القومي للمرأة والتشريعات المساندة للمرأة

كان للمجلس القومي للمرأة دور رئيسي في إصدار عدد من التشريعات التي تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة والقضاء على بعض من الممارسات التمييزية التي لا تزال قائمة، نورد البعض منها فيما يلي:

القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠

استطاع المجلس إعادة النص الخاص بحبس المحكوم عليه بدين النفقة إذا امتنع عن سداد النفقة رغم مقدرته، والذي أغفله القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، وذلك بطلب قدمه لمجلس الشعب في حينه، حيث وافق البرلمان فوراً على إضافة المادة ٧٦ مكرر للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠ في استجابة فورية لطلب المجلس.

إلغاء قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن سفر الزوجة

نجح المجلس القومي للمرأة في إلغاء قرار السيد وزير الداخلية رقم ٣٩٣٦ لسنة ١٩٩٦ باشتراط موافقة الزوج على استخراج وثيقة سفر للزوجة، واشتراط موافقته لسفرها للخارج، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد حكمت بعدم دستورية القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر فيما تضمنته من اشتراط موافقة الزوج لاستخراج جواز سفر للزوجة أو لسفرها للخارج.

القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء محاكم للأسرة

تبنى المجلس القومي للمرأة الفكرة التي طرحها مجلس الشورى في عام ١٩٩٦ بشأن إنشاء محاكم متخصصة بالنزاعات الأسرية، وساهم مع وزارة العدل في إعداد ومراجعة الصياغات القانونية الملائمة للقانون المنظم لإنشاء هذه المحاكم من خلال لجنته التشريعية، ومن خلال مشاركته في اللجان التي شكلتها الوزارة خصيصاً لهذا الشأن، ليصدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنشاء محاكم للأسرة والتي خولها القانون الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأسرة، وتضم تلك المحاكم ولأول مرة مكاتب لتسوية المنازعات الأسرية ودياً، وجعل اللجوء إليها وجوباً قبل طرح النزاع على القضاء، كما تضمن هذا القانون بعض الأحكام الموضوعية والإجرائية مثال: إلغاء طريق الطعن بالنقض في كافة المنازعات الأسرية، ليصبح التقاضي في مجال الأحوال الشخصية على درجتين فقط بعد أن كانت ثلاث، كما أنشأ نيابة خاصة بالأحوال الشخصية، وأنشأ إدارة خاصة بتنفيذ الأحكام والقرارات التي تصدرها المحكمة.

القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق تأمين الأسرة

استند المجلس إلى نص المواد ٧١ و٧٥ من القانون ١ لسنة ٢٠٠٠ في الدعوة لإنشاء نظام لتأمين الأسرة في إطلاق دعوته من أجل إنشاء صندوق تأمين النفقة للأسرة، واستطاع حشد جهود الجهات الرسمية والأهلية حتى صدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق تأمين الأسرة، يتبع بنك ناصر، يكفل سداد ما يحكم به للزوجة والأبناء من نفقات وأجور وما في حكمها.

القانون ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن منح الزوجة المصرية جنسيتها لأبنائها

حتى عام ٢٠٠٤ لم يكن من حق الزوجة المصرية منح جنسيتها لابنها من زوج غير مصري بنص القانون، واستجابة لما طالب به المجلس القومي للمرأة، تم تعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ حيث نصت المادة الثانية على أن يكون مصرياً من ولد لأب مصري أو لأم مصرية.

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل

تطبيقاً لتوصيات المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة بشأن رفع التمييز الذي حمله نصوص قانون الضرائب السابق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ضد المرأة فيما يتعلق بحدود الإعفاء المقرر للأعباء العائلية والتي كان يستفيد منها الرجل دون المرأة، خرج القانون الجديد ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ليس فقط مساوياً بين الطرفين في قيمة الإعفاء، بل رفع الحد الأدنى بشكل عام وبما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمينات والمعاشات

من منطلق الصالح العام للأسرة طالب المجلس القومي للمرأة بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، والذي كان يحرم الزوج من حقه في صرف حصته في معاش زوجته المتوفاة، وفي ديسمبر ٢٠٠٣ حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا النص، وبناء عليه تم إزاحة هذا النص غير الدستوري من القانون وأصبح من حق الزوج صرف معاش زوجته المتوفاة.

المرأة والتعديلات الدستورية

لم ينفصل المجلس عن الحركة السياسية التي عمت المجتمع المصري بكل فئاته وطوائفه عندما أعلن السيد رئيس الجمهورية في خطابه أمام مجلسي الشعب الشورى رؤيته للتعديلات الدستورية (٢٠٠٥). وحيث إن للمجلس رؤية واضحة فيما يتعلق بالمرأة في هذه التعديلات، فقد بادر بعقد عدد من اللقاءات مع البرلمانيات المصريات، طرح خلالها قضايا برلمانية متعددة، وناقش تفصيلياً بنود الدستور المقترح تعديلها،

واستدعى في هذا الشأن الخبراء وأساتذة القانون الدستوري ورؤساء اللجان التشريعية والدستورية في البرلمان المصري، حرص على دعوة الأحزاب والجمعيات الأهلية المعنية للمشاركة في هذه اللقاءات وطرح رؤيتها الحزبية لهذه التعديلات.

وأولى المجلس اهتماماً خاصا بالتعديل الوارد على المادة (١) المتعلقة بالمواطنة، والمادة (٦٢) والمتعلقة بتمثيل المرأة والأحزاب في البرلمان، وتم إعداد ورقة تمثل رؤية المجلس القومي للمرأة، تم تبنيها أمام البرلمان المصري عندما نظم مجلسي الشعب والشورى جلستي استماع منفصلتين استمع خلالها إلى وجهة نظر المجلس القومي للمرأة المتعلقة بالمرأة في التعديلات الدستورية، واستطاع المجلس الحصول على موافقة بالإجماع من ممثلي الأحزاب المشاركة على التعديل المقترح.

وفي استفتاء ٢٧ مارس ٢٠٠٧ وافق الشعب على التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان والتي جاءت متضمنة للمرة الأولى فقرة في المادة ٦٢ النص الآتي: «للمواطن حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني، وينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقاً لأي نظام انتخابي يحدده».

ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم الحزبية بأية نسبة بينهما يحددها، **كما يجوز أن يتضمن حد أدنى لمشاركة المرأة في المجلسين.**

المرأة والقضاء

استناداً إلى الراجح في الفقه الإسلامي بجواز تولى المرأة منصب القضاء، تصدى المجلس القومي للمرأة للعرف القضائي الذي حال دون تولي أي امرأة منصباً قضائياً، حيث ظلت لما يربو على خمسين عاماً تناضل من أجل تمكينها من هذا الحق، وقاد المجلس الرأي العام من خلال فتح حوار مجتمعي سانده فيه المؤسسات الأهلية والمستنيرين من قادة الفكر وعلماء الدين، وعقد المجلس في سبيل ذلك العديد من الندوات وحلقات البحث والدراسة واللقاءات الإعلامية، وتم فيها مناقشة الموضوع من كافة جوانبه الموضوعية والإجرائية والدينية، وتم فيها تبادل الحوار

وطرح الحجج بين المؤيدين والمعارضين، واستطاع المجلس أن يمهد الرأي العام لتقبل الفكرة، وبدعم من القيادة السياسية، كللت جهود المجلس القومي للمرأة بتعيين أول قاضية في المحكمة الدستورية العليا، وهي من أعلى المناصب القضائية في مصر، وذلك عام ٢٠٠٣، وفي ديسمبر ٢٠٠٥ عينت قاضيتين بهيئة المفوضين. وفي إطار أعياد المرأة المصرية مارس ٢٠٠٧ عينت ثلاثون قاضية في مناصب قضائية مختلفة، وتم إلحاقهن بالهيئات القضائية بالمحاكم على مستوى الجمهورية، وفي عام ٢٠٠٨ تم تعيين اثني عشر قاضية أخرى، وعينت في ذات العام لأول مرة سيدة لرئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، وتبع ذلك تعيين ثلاثين قاضية في نفس العام.

الجهود الحالية في مجال التشريع

يتابع المجلس بصفة دورية تطبيق قانون محاكم الأسرة من خلال لجنة قام بتشكيلها خصيصاً لهذا الشأن، حيث تقوم بدراسة وتحليل الشكاوى الواردة لمكتب الشكاوى والمتعلقة بتطبيق القانون، وينظم المجلس عدداً من اللقاءات والندوات التي يحرص على دعوة المسئولين من الوزارات المعنية لحضورها ليعرض أمامهم هذه المشكلات في محاولة لإيجاد حلول لها، وفي ذات الوقت تقوم اللجنة التشريعية بالمجلس بمراجعة القانون وتحديد النصوص التي تحتاج إلى تعديل وإعداد تقرير برأي المجلس تمهيداً لرفعه لوزارة العدل لتبنيه عند تعديل القانون.

في إطار سعي المجلس من أجل الوصول إلى منظومة تشريعية موحدة تضم كافة الجوانب الإجرائية والموضوعية المتعلقة بالأسرة في مصر، تراجع اللجنة التشريعية بالمجلس كافة النصوص المتعلقة بالأحوال الشخصية المتعددة والتي تقرب ٢٠ نصاً تشريعياً يرجع بعضها إلى عام ١٩٢٠، في محاولة للوصول إلى تبني مقترح موحد يضم كل هذه التشريعات.

كما يعنى المجلس بصفة خاصة بتلك القوانين التي مازالت تحمل تمييزاً ضد المرأة، وعلى رأسها التمييز الواقع ضد المرأة في قانون العقوبات، وخاصة ما يسمى بجرائم

الشرف، حيث يخص القانون المرأة بنصوص عقابية تحمل تميزاً ضدها نشأ في إطار منظومة من الأعراف السلبية لا تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية أو الدستور، فالعقاب في الشريعة يكون موحداً للزاني والزانية.

ويعنى المجلس في الوقت الحالي بدراسة تشريع جديد يوفر الحماية القانونية وبدائل مناسبة للتأمين الاجتماعي والصحي للقطاع غير المنظم، وخاصة المرأة الريفية.

المراكز

في إطار التكليفات المحددة للمجلس القومي للمرأة، وانطلاقاً من السياسات والإستراتيجية التي حددت له، قام المجلس بإنشاء عدد من وحدات العمل والمراكز التي تخدم أهدافه.

١) مركز التوثيق والمعلومات

أنشئ مركز التوثيق والمعلومات بالمجلس القومي للمرأة تنفيذاً للتكليف الوارد بالقرار الجمهوري المنشئ للمجلس، ويختص هذا المركز بتجميع وفرز وتصنيف وتوصيف وتسجيل البيانات والإحصائيات والمعلومات، ونتائج المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.

يأخذ المجلس بعين الاعتبار المعلومات الخاصة بالمرأة في نطاق جغرافي معين ويقارنها بباقي المناطق، وذلك من خلال وحدة نظم المعلومات الجغرافية *(GIS)* التي تتيح للمجلس تحديد الملامح التي تميز مجتمعاً عن آخر من ناحية المعلومات الخاصة بشئون المرأة من كافة الزوايا الصحية والتعليمية والاجتماعية، وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

٢) مركز تنمية المرأة في مجال المشروعات الصغيرة

يعتبر مركز تنمية المرأة في مجال المشروعات الصغيرة مشروعاً حياً للتكليف الوارد بقرار رئيس الجمهورية بإنشاء المجلس القومي للمرأة بشأن دعم تنمية المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة.

يقدم هذا المركز مجموعة من الخدمات المختلفة التي تحتاجها المرأة من مختلف المستويات التعليمية والاجتماعية الراغبة في إدارة مشروعات اقتصادية صغيرة.

ويهتم المركز أساساً بالتدريب على إدارة المشروعات الصغيرة، والمعاونة في استيفاء النماذج التي تطلبها جهات التمويل.

ويتم تدريب المرأة من خلال هذا المركز على المراكز المنشأة ذات الكفاءة العالية للتدريب، باعتبار أن المجلس للقومي للمرأة ليس جهازاً تنفيذياً بقدر ما هو جهاز يمكن الاستفادة من كافة الآليات التدريبية التي تتيح للمرأة اكتساب المهارات والقدرات التي يتطلبها دعمها الاقتصادي لإقامة مشروع جديد.

ويفيد هذا المركز في توفير البيانات والإحصاءات والمعلومات المختلفة، كما يتيح للمرأة المصرية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالمشروعات الصغيرة ووسائل التسويق الحديثة.

٣) مركز التدريب

يستهدف مركز التدريب على الحاسب الآلي تنمية مهارات ورفع قدرات العاملين بالأمانة العامة وفروع المجلس بالمحافظات، ويقدم المركز برامج مختلفة على استخدامات الحاسب الآلي، وقد روعي في تصميم البرامج التدريبية أن تكون مواكبة لأحدث النظم والأساليب والتطبيقات العلمية الحديثة المستخدمة بمراكز التدريس العالمية المختلفة.

٤) مركز التأهيل السياسي

يسهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في دعم إنشاء مركز التأهيل السياسي للمرأة الذي يقدم برامج تدريبية تهدف إلى تمكين المرأة سياسياً وتشجيعها على خوض الانتخابات.

مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها Ombuds@ncwegypt.com

يمثل مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها حلقة وصل بين المجلس القومي للمرأة ونساء مصر، ممن يعانين من مشكلات تتعلق بأي شكل من أشكال التمييز ضدهن أو تعرضهن لأي ممارسات تتعارض ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص الذي يكفله الدستور، وذلك

من خلال التعرف بصورة مباشرة على المشاكل التي تواجه المرأة على أرض الواقع، وإلقاء الضوء على العقبات التي تواجهها، ومعاونتها على التصدي للمشكلات التي تواجهها، وتقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية، وإحالة الشكاوى إلى جهات الاختصاص ومتابعتها.

كما يقوم المكتب على إعداد قاعدة بيانات معلوماتية عن أنوع الشكاوى المختلفة ومدى تكرارها، وخاصة تلك ذات الطابع العام والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها.

المكتبة المتخصصة

تم إنشاء المكتبة المتخصصة في شئون المرأة في المجلس القومي للمرأة في الأول من فبراير ٢٠٠١، تخدم المكتبة الباحثين والمتخصصين المهتمين بالبحث في شئون المرأة في مختلف المجالات وتقدم خدمة الاطلاع الداخلي لجميع المترددين دون قيد أو شرط.

تضم المكتبة حالياً عدداً كبيراً من الكتب والموسوعات والمراجع والملفات العامة والتقارير ومجموعة من الدوريات، وأدلة التدريب في مجال تنمية المرأة، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية بجانب مطبوعات المجلس منذ إنشائه وحتى الآن، وقد تم تصنيف وفهرسة أوعية المعلومات وإدخالها على النظام الخاص الذي قام مركز معلومات مجلس الوزراء بتحميل برنامج الكمبيوتر الخاص بالفهرسة والتصنيف *(ALIS)*.

تتوفر بالمكتبة حالياً قائمة بجميع القوانين والتشريعات المصرية الصادرة في مجال المرأة تم الحصول عليها من القاعدة القومية للتشريعات المصرية التابعة لمجلس الوزراء، كما تتوفر بيانات الرسائل الجامعية المتعلقة بالمرأة من مركز الرسائل بجامعة القاهرة، بالإضافة إلى قائمة تشمل عناوين الدراسات المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي من مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

كما تتيح المكتبة خدمة البحث المباشر على الإنترنت للباحثين من داخل المجلس وخارجه التي تساعدهم في الحصول على أحدث المعلومات المتاحة عن المرأة على شبكة الإنترنت لمدة ساعة مجاناً.

المواقع الإلكترونية للمجلس على الشبكة الدولية

١) موقع المجلس القومي للمرأة على شبكة الإنترنت

http://www.ncw.gov.eg
http://www.ncwegypt.com

تم إنشاء موقع المجلس القومي للمرأة على شبكة الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية ليتعرف زوار الإنترنت بصفة عامة والمهتمين بشئون المرأة المصرية بصفة خاصة بالمجلس وأهدافه وهيكله التنظيمي وأنشطته المختلفة وبرامجه ومشاريعه وفروعه المنتشرة بالمحافظات وعلاقته بالجهات الأخرى، مع إتاحة الفرصة لهم للتفاعل مع الموقع من خلال استطلاعات الرأي والبريد الإلكتروني والحلقات النقاشية. بالإضافة إلى استعراض وعرض لمحتويات مكتبة المجلس المتخصصة، وكذلك توفير إمكانية تحميل مطبوعات وإصدارات المجلس، وقد أصبح موقع المجلس من المواقع الأولى التي تظهر في محركات البحث الرئيسية عند البحث في موضوعه «المرأة المصرية».

٢) موقع البوابة الإلكترونية للمرأة المصرية (تحت الإنشاء)

http://www.egyptianwomenportal.net

جاري إنشاء البوابة الإلكترونية للمرأة المصرية في إطار التعاون بين المجلس القومي للمرأة وشركة *(IBM)* العالمية، لتصبح القبلة التي يقصدها كل المهتمين بقضايا وشئون المرأة المصرية من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، ومن أهم ما سوف تقوم البوابة بتقديمه هي خدمة المكتبة الإلكترونية والتي سوف تحتوي على ملفات ذات صيغ متنوعة مثل الكتب - الأفلام - الملفات الصوتية... إلخ، ومصنفة تصنيف يتيح سهولة البحث، كما تحتوي البوابة على أجندة للأحداث الخاصة بالمرأة المصرية، ونظم التعليم الإلكترونية، بالإضافة إلى الحلقات النقاشية واستطلاعات الرأي، ويتوقف نجاح البوابة على توفر وجودة المحتوى الإلكتروني الذي سيتم نشره من خلالها، وقد تم تدريب بعض العاملين بإدارات الأمانة العامة بالمجلس على كيفية إدخال المحتوى الإلكتروني للبوابة متى توفر، بينما يتولى مركز المعلومات إدارة صلاحيات المستخدمين لتأمين البوابة من العبث.

٣) الموقع الإلكتروني للمشروعات الصغيرة

www.afkargadida.org

يهدف الموقع إلى تقديم معلومات عن فرص الاستثمار في بعض مجالات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في المحافظات المختلفة، وتنمية المهارات اللازمة لتمكين المرأة من إقامة مشروع صغير.

وكذلك توفير دراسات جدوى لبعض المشروعات الصغيرة، وتعريف النساء بالمعلومات المطلوبة والإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء مشروع صغير.

كذلك يهدف الموقع إلى تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال المشروعات الصغيرة، وإرشاد الراغبات في إقامة مشروعات على أسلوب الوصول إلى المؤسسة التمويلية لدعم مشروعاتهن.

٤) كليو ستور

قام المجلس بإنشاء موقع «كليو ستور» وهو بوابة إلكترونية تقدم معلومات حول المشروعات الصغيرة التي تديرها سيدات أعمال مصريات، وقد تم تصميم الموقع لمساعدة صاحبات المشروعات على تسويق منتجاتهن في كل من الأسواق المحلية والإقليمية والدولية من خلال عرض كتالوجات للمنتجات المتميزة على شبكة الإنترنت بأسعار تنافسية.

ويقدم موقع كليو ستور بالإضافة إلى ذلك وسائل مختلفة للإرشاد والمساعدة لوضع استراتيجيات جديدة للتسويق.

٥) موقع المكتبة

تم توفير فهرس المكتبة الآلي *(ALIS)* على شبكة الإنترنت من خلال موقع المجلس القومي للمرأة www.ncwegypt.com، وموقع شبكة المكتبات المصرية التابع لمركز معلومات مجلس الوزراء www.egyptlib.net.eg.

شراكات وشبكات التعاون

تتمثل أحد المهام الرئيسية للمجلس القومي للمرأة في إقامة روابط وثيقة تأخذ شكل شراكات وشبكات عمل قوية مع عدد كبير من شركاء التنمية، بما في ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الشراكات الدولية

يتمتع المجلس القومي للمرأة بعضوية كاملة في المجموعة المنبثقة عن مجموعة الدول المانحة المعنية بشئون النوع الاجتماعي والتنمية *(GAD Egypt)* والتي تتكون من ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي والدول المانحة وغيرها من المؤسسات المعنية بقضايا التنمية في مصر، ومن خلال التعاون المستمر بين مصر وشركائها في المجتمع الدولي، يقوم المجلس القومي للمرأة على عدد من مشروعات التنمية سعياً لتحقيق أهدافه.

ويمثل التعاون بين المجلس ومنظمات الأمم المتحدة نموذجاً رائعاً بغرض دعم القدرات الفنية والمؤسسية للمجلس القومي للمرأة، فيتعاون المجلس مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للثقافة والعلوم، ومنظمة العمل الدولية بهدف تحقيق التعاون الأمثل لدعم رسالة المجلس وضمان استفادته الفعالة من الموارد المتاحة، كما يتم التعاون مع البنك الدولي والعديد من حكومات الدول الصديقة والاتحاد الأوروبي.

المجلس الاستشاري للنوع الاجتماعي

يشارك المجلس كرئيس مشارك هذا المجلس الذي يتبع لجنة الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا في مجال التنمية، وقد قام المجلس القومي للمرأة بإنشاء الوحدة الإقليمية لشمال أفريقيا التي تضم مكاتب لها في تونس والسودان ومصر.

اللجنة الدولية التحضيرية لقمة المرأة العالمية

المجلس عضو في اللجنة الدولية التحضيرية لقمة المرأة العالمية، وقد أدت هذه العضوية إلى فتح المجال أمام سيدات الأعمال في مصر للتعرف على الفرص الاقتصادية الجديدة، كما تم عقد القمة العالمية للمرأة في القاهرة في عام ٢٠٠٦.

التعاون على المستوى الإقليمي

يتعاون المجلس القومي للمرأة على المستوى الإقليمي مع المؤسسات التالية:

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (*ECA*) - الاتحاد الأفريقي (*AU*)

وكان المجلس رئيساً للجنة المرأة في الاتحاد لمدة ثلاث سنوات، ساهم فيها في العديد من الأنشطة على المستوى الأفريقي.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (*ESCWA*)

للتعاون في بناء القدرات المتعلقة باستخراج المعلومات المصنفة حسب النوع وإصدار التقارير الوطنية عن الاتفاقيات الدولية.

منظمة المرأة العربية (*AWO*)

يتعاون معها المجلس في عقد منتديات فكرية في مجال تنمية المرأة، ويشارك المجلس كممثل لجمهورية مصر العربية في المجلس التنفيذي للمنظمة.

المنتدى الدولي للمرأة العربية

ويتعاون المجلس مع هذا المنتدى في بناء الشراكات الإستراتيجية من أجل التنمية، وفي مجال مبادرات السلام.

مشروعات المجالس التنفيذية

مشروع السيداو

يهدف هذا المشروع إلى دعم قدرة المجلس القومي للمرأة على متابعة وتقييم وإصدار التقارير حول الالتزام بتنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (*CEDAW*) وبرنامج عمل بكين، والأهداف الإنمائية للألفية... إلخ.

التوعية بحقوق المرأة القانونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات

شارك المجلس القومي للمرأة في تنفيذ مشروع إقليمي يضم ثلاثة دول عربية هي مصر ولبنان وتونس، حول «حقوق المرأة القانونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات» بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمنطقة العربية (اقتدار).

يكتسب هذا المشروع أهميته في ضوء انتشار الأمية القانونية بين النساء، وما يؤدي إليه ذلك من معاناة في التعرف على حقوقهن، خاصة المتعلقة بالأحوال الشخصية، كما يحقق المشروع هدفاً من أهداف الخطة القومية للنهوض بالمرأة وإدماجها في خطط الدولة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعنية بمحو الأمية القانونية للمرأة المصرية بكل فئاتها.

ويهدف المشروع إلى تمكين المرأة بمختلف مستوياتها الاجتماعية والتعليمة من الحصول على المعلومات القانونية الضرورية في مجال الأحوال الشخصية في صورة مناسبة، سواء كانت إلكترونية أو غيرها. وقد تم حصر الأسئلة القانونية التي تعكس أكبر عدد من المشكلات الواقعية في مجال الأحوال الشخصية (الزواج - الطلاق - الخلع - الحضانة - محكمة الأسرة - النفقة... إلخ)، للمسلمين وغير المسلمين، والإجابة القانونية عليها بلغة سلسة. كما تم تسجيل المادة في صورة أقراص مدمجة وشرائط كاسيت، وطبعها في كتيبات، وإنشاء موقع للمشروع على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

قام المجلس بتوزيع كل المخرجات في كل صورها على المؤسسات المعنية سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

مشروع قياس المساواة بين الجنسين عن طريق الإحصاءات المصنفة

ينفذ هذا المشروع في إطار إقليمي تشارك فيه كل من مصر وسوريا والأردن، ويهدف إلى تدعيم أجهزة وأدوات المتابعة الإحصائية وضمان دقة المعلومات المتاحة مما يساعد على تنفيذ الالتزامات القومية والدولية الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

مشروع السياسات الاقتصادية المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي

يهدف هذا المشروع إلى تدعيم قدرة المجلس على إدراج قضايا واهتمامات المرأة في المناقشات الخاصة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وفي عملية صياغة هذه السياسات، ويعتبر المشروع من خلال أنشطته المختلفة منبراً مهماً لصانعي القرار للتعرف على التأثيرات المختلفة لسياساتهم الاقتصادية على كل من الرجال والنساء، والوسائل التي يمكن بها إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات مصر الاقتصادية.

برنامج الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معا

يهدف هذا البرنامج إلى دعم المبادرات الخاصة بإعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً على المستويين القومي والمحلي، ودراسة وتحليل الموازنات من منظور النوع الاجتماعي، ويعد أحد المكونات الأساسية لهذا البرنامج بناء القدرات المؤسسية للوزارات في مجال إعداد موازنات ومراجعات تستجيب لمفهوم النوع الاجتماعي وموازنات الأداء من منظور النوع الاجتماعي.

برنامج نحو أداء برلماني متميز للمراة المصرية

برنامج «نحو أداء برلماني متميز للمرأة المصرية»، يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز ودعم قدرات البرلمانيات المصريات في مجلسي الشعب والشورى فيما يتصل بأدوارهن التشريعية والرقابية من خلال تنمية مهارات الأداء البرلماني التي تشمل:

- المناهج التي تحكم التعديلات التشريعية والصياغات القانونية.
- أساليب تحليل الخطط القومية والموازنة العامة للدولة.
- مفهوم الرقابة ومتابعة أجهزة الدولة التنفيذية في إطار الديموقراطية الدستورية والشفافية.
- ديموقراطية الحكم الرشيد ومبادئ الالتزام الحزبي.

وكذلك التعرف على آفاق وتحديات العمل البرلماني في ظل المتغيرات العالمية وتنامي دور العلاقات الخارجية والاتفاقيات الدولية، وأثرها على الأوضاع الداخلية وإعداد قاعدة بيانات شاملة عن عضوات المجالس المنتخبة ومواقعهن ودوائرهن الانتخابية.

وحدة الرصد الإعلامي بالمجلس القومي للمرأة

يولي المجلس اهتماماً خاصاً بالرسالة الإعلامية التي لها أكبر الأثر في تغيير الفكر، وتشكيل الرأي العام، ومحاربة الموروثات الثقافية السلبية، وتغيير صورة المرأة نحو ذاتها، وتغيير صورتها لدى الآخرين. ويحرص المجلس في هذا الصدد على أن تكون الرسالة الإعلامية ممثلة للواقع الحقيقي للمرأة المصرية التي تشارك من خلاله في تنمية مجتمعاتها، لذلك أنشأ المجلس وحدة للرصد الإعلامي للتأكد من مدى تصوير الرسالة الإعلامية لواقع المرأة المصرية، بالتعاون مع ص[illegible]ق الأمم المتحدة للطفولة *(UNICEF)* لتوعية الإعلاميين على مستوى الجمهورية بقضايا المرأة. وقامت وحدة الرصد الإعلامي على صياغة إستراتيجية متكاملة تهدف إلى تقديم صورة حقيقية عن المرأة في المجتمع، كما تقوم بإصدار تقارير رصد دورية بهدف تغيير وتطوير الرسالة الإعلامية بما يؤدي إلى تغيير صورة المرأة في المجتمع، وتم توثيق مخرجات المشروع في «الرسالة الإعلامية» التي تم إطلاقها تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس المجلس القومي للمرأة في عام ٢٠٠٣.

مشروع دعم دور النساء كحافظات للحرف اليدوية ومشتغلات بها

يهدف المشروع إلى دعم دور النساء في حماية التراث الثقافي القومي وإلى تمكين المرأة اقتصادياً بتدريبها على تلك الفنون والحرف التقليدية ولتشجيعها على إقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل، حيث إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التمكين الاقتصادي والمرأة كحافظة للتراث وكمشتغلة بالحرف اليدوية المرتكزة على هذا العمق الثقافي والتاريخي.

تقييم وضع المرأة في مصر

تم إعداد تقرير شامل حول «النوع الاجتماعي في مصر، رؤية استشرافية» يتم استخدامه كمرجع في إعداد خطط عمل المجلس.

مشروع دعم القدرات المؤسسية

يهدف مشروع «دعم وتنمية القدرات البشرية المؤسسية للمجلس القومي للمرأة» في مجالات التخطيط الإستراتيجي المستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي، وقياس الأداء من خلال مؤشرات قابلة لقياس مدى تضمين شئون المرأة في السياسات والبرامج والمشروعات التي يعدها المجلس ويقترحها على مؤسسات الدولة المختلفة.

كما يقوم المشروع بدعم قدرات أعضاء اللجان على التخطيط الإستراتيجي المستجيب للنوع الاجتماعي، واستخدام منهجية تسمح بالتقييم العلمي لأنشطة المجلس، وتدريب إدارات الأمانة العامة على مفهوم الإدارة بالنتائج.

مشروع التنمية متعدد الأهداف بمحافظة المنيا

يقدم المشروع منهجاً شاملاً للتنمية للتمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة، ويستهدف النساء الفقيرات في أربع قرى ببناء قدراتهن لتمكينهن من المشاركة في كافة مجالات التنمية.

مشروع العنف ضد المرأة

يسعى المشروع إلى تعزيز قدرات المجلس القومي للمرأة في مجال التوعية بقضايا التمييز ضد المرأة من خلال توفير البحوث والدراسات حول ظاهرة العنف الموجهة ضد النساء من خلال إجراء مسوح ميدانية عن حجم العنف الواقع على المرأة بدنياً ونفسياً، وتحديد أنواع العنف والإساءة التي تتعرض لها النساء في داخل الأسرة وخارجها، وكذلك أسباب ونتائج الإيذاء التي تتعرض لها لتقييم السياق الثقافي والاجتماعي والقانوني والإجرائي لهذه الظاهرة في بعض المحافظات، بهدف اتخاذ سياسات توفر حماية المرأة من العنف في كل مستوياته.

كما يتم في المشروع إعداد خطة عمل بالتعاون مع الجمعيات الأهلية للتصدي للعنف ضد المرأة عن طريق تقديم الدعم للمتعرضات، وإعطاء المشورة والمساندة القانونية في دور الإيواء وبرامج الحماية.

مكتب شكاوى المراة ومتابعتها

يمثل المكتب حلقة الوصل بين المجلس القومي للمرأة ونساء مصر ممن يعانين من مشكلات تتعلق بأي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، ويعمل مكتب شكاوى المرأة على تلقي وتحليل شكاوى التمييز ضد المرأة داخل الأسرة أو في مكان العمل، ويقدم لها المشورة والمساعدة القانونية.

مشروع معاونة المراة المعيلة

يعتبر التمكين الاقتصادي أحد مداخل التنمية الشاملة التي تؤدي إلى التمكين الاجتماعي والتمكين السياسي، لذلك اهتم المجلس بتقديم نموذج من الدعم الاقتصادي لأكثر شرائح المجتمع احتياجاً لهذا الدعم، من خلال مشروع «معاونة المرأة المعيلة».

ويستهدف المجلس من هذا المشروع الخروج بالأسلوب الأمثل لتنمية قدرات المرأة المعيلة على إدارة مشروعات مدرة للدخل تعاونها على القيام بدورها نحو نفسها ونحو أسرتها، بالإضافة إلى الخروج بدراسات وأبحاث لتحديد سمات المرأة المعيلة في كافة المجتمعات المحلية على مستوى كافة المحافظات.

يهدف المشروع إلى دعم النساء الفقيرات المعيلات لأسرهن في ٤٠ قرية موزعة على ٢٠ محافظة، حيث تم تقديم قروض متناهية الصغر دوارة، مما أتاح الفرصة أمام آلاف النساء في البدء في مشروعات يستطعن من خلالها إعالة أسرهن.

مشروع نموذجي لمحو الأمية في محافظة الفيوم

قدم المشروع دراسة حالة ناجحة عن محو الأمية بين النساء الريفيات في قريتين من قرى الفيوم، ثبت من خلالها أنه يتغير المدخل ويعطي الإجراءات والتنظيم وأخذ ظروف المرأة في القريتين في الاعتبار، زاد الإنجاز ٤١٪ في سنة واحدة فقط.

مشروع إنشاء «بوابة معلومات عن المرأة والتنمية»

مشروع إنشاء «بوابة معلومات عن المرأة والتنمية» لكي تصبح المصدر الذي يمكن الحصول من خلاله على المعلومات الخاصة بالمرأة في جميع مجالات التنمية في مصر.

مشروع تنمية قدرات المرأة السياسية

يعمل هذا المشروع على دعم إستراتيجية المجلس القومي للمرأة التي ترمي إلى رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة في مركز التأهيل السياسي بالمجلس، ويهدف المشروع إلى تأهيل كوادر من النساء من ذوي القدرات المتميزة وتزويدهن بالمهارات الفنية ومهارات الاتصال للمشاركة في المجالس النيابية، سواء كانت البرلمانية أو المجالس المحلية أو النقابات... إلخ، ويتبنى المشروع تغيير الممارسات الثقافية التقليدية التي تعوق تحقيق المشاركة السياسية الكاملة للمرأة، كما يتيح تقديم الدعم الفني والمعلومات.

مشروع تكوين الائتلافات للدعوة لقضايا المرأة

استطاعت فروع المجلس من خلال هذا البرنامج تكوين ائتلافات مع المنظمات غير الحكومية والقيادات الدينية والإعلام بالمحافظات، تقوم هذه الائتلافات بالدعوة لقضايا المرأة في المجتمع الذي تعيش فيه.

الشراكات المحلية

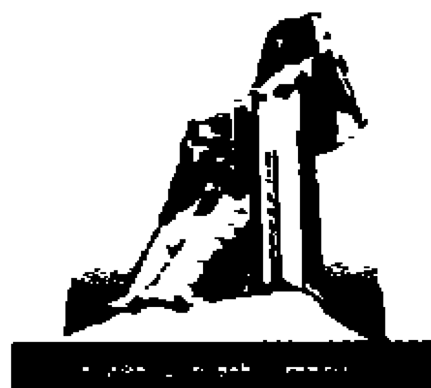
وقع المجلس القومي للمرأة سلسلة من البروتوكولات تهدف إلى التعاون بين المجلس كجهة مسئولة عن اقتراح السياسات والخطط الخاصة بالمرأة وبعض المؤسسات الدستورية كجهات تنفيذية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية:

- بروتوكول التعاون مع وزارة التنمية المحلية.
- بروتوكول التعاون مع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية.
- بروتوكول التعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- بروتوكول التعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- بروتوكول التعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة.

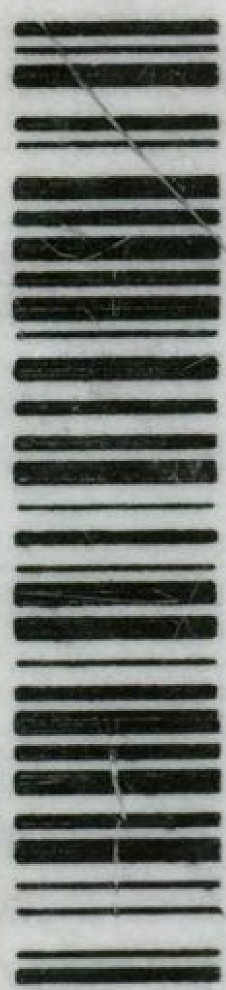
- بروتوكول التعاون مع جامعة القاهرة.
- بروتوكول التعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة.
- بروتوكول التعاون مع وزارة الاتصالات.
- بروتوكول التعاون مع الجامعة الأمريكية.
- بروتوكول التعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- بروتوكول التعاون مع جامعة حلوان.
- بروتوكول التعاون مع وزارة البحث العلمي.
- بروتوكول التعاون مع وزارة الصحة والسكان.

كما يحظى المجلس بعضوية العديد من المؤسسات الدستورية حرصاً من الدولة على تمثيل المرأة على كل المستويات كما هو موضح فيما يلي:

- اللجنة التنفيذية للمجلس التنسيقي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة.
- المجلس القومي للسكان.
- مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون.
- الاتحاد العام للجمعيات (٢٠٠١ - ٢٠٠٤).
- معهد الدراسات الدبلوماسية - وزارة الخارجية.
- مركز نظم المعلومات والحاسبات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- اللجنة العليا لأخلاقيات استخدام المياه العذبة لخدمة المنطقة العربية - وزارة الموارد المائية والري.
- اللجنة الوطنية لمؤتمر الموئل - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
- المجلس القومي للأجور.
- مجلس التعاون المصري والاتحاد الأوروبي.
- المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية.



١١١٣ كورنيش النيل - التحرير - القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٥٧٤٨١٩٤ - ٢٥٧٤٨١٦٨ فاكس: ٢٥٧٥٩٣٦٤
e-mail: ncw@ncwegypt.com
website:www.ncwegypt.com





المجلس القومى للمرأة
١١١٣ كورنيش النيل - التحرير
تليفون : ٢٥٧٤٨٧٠٨ - ٢٥٧٤٧٧٥٨
فاكس : ٢٥٧٥٩٣٦٤
Website: www.ncwegypt.com
E-mail: ncw@ncwegypt.com